

لعمادتنا

معهد الدراسات العربية العالية

رسائل وبحوث

العرب والترك في العهد الدستوري العثماني

١٩٠٨ - ١٩١٤

رسالة قلمها

توفيق علي برو

للحصول على درجة الماجستير
في التاريخ العربي الحديث

مكتبة التاريخ العثماني

١٩٦٠

دار الهندسة للطباعة ت : ٨١١١٢٧

جامعة الأزهر الشريف

معهد الدراسات العربية العالية
لقد

رسائل ومجوث

العرب والترک في العهد الدستوري العثماني

١٩٠٨ - ١٩١٤

رسالة قدمها

توفيق علي برو

للحصول على درجة الماجستير

في التاريخ العربي الحديث

١٩٦٠

تقديم الرسالة

لأستاذنا محمد شفيق غربال

صاحب هذه الرسالة - السيد توفيق برو - كان عضو الفوج الثاني من مبعوثي وزارة التربية في دمشق للدراسة بمعهد الدراسات العربية . (وكان هذا قبل قيام الوحدة) . وقدم الينا ناصحا ، اكتسب معارفه النظرية في جامعيته كاحسن ما تكتسب المعارف ، وزاده التدريس تمكنا من العلم - واكتسب من بيئة الكفاح السياسي الوطني في سورية فهما لعاني النضال - قدم الينا كما وصفت ، وفي معهد الدراسات العربية اختلط بأقرانه من الشباب العربي واستمع الى أسانذة لهم مكنتهم في مختلف الحواضر العربية ، واستخدم موارد العلم بالقاهرة وبالمعهد لأقصى حدود الاستخدام فأرضى بهذا كله أسانذته ، واستحق تقدير من وثقوا به فأناحوا له الفرصة التي أناحوا .

وحيثما تعين علينا أن نختار موضوعا للدراسة لم أتردد في أن اقترح عليه موضوعا صعبا لا يستطيع أن يمضي فيه الا الطالب الناضج الذي يجمع بين التحصيل العلمي والخبرة بشئون الحياة السياسية العامة . فاتفقنا على أن يكون الموضوع العلاقة بين العرب والترک في فترة الحكم البرلماني من التاريخ العثماني الحديث - أي منذ اعلان الحكم الدستوري في ١٩٠٨ الى قيام الحرب العالمية الاولى في ١٩١٤ - ١٩١٥ ، وتوفيق يجيد التركية وهو من أبناء اللواء السليبي - اسكندرون - فله بالترك وبالعقلية التركية علاقة . وقدرنا أهمية الموضوع ، قدرنا انطلاق الاقلام بعد انحلال النظام الحميدي ، وقدرنا صعاب الحكم النيابي كما قدرنا في نفس الوقت ما أناحه للعرب والترک من فرص لحل مشكلاتهم ، وقدرنا انتقال ميدان العمل من اقطار خارج السلطنة ودخل السلطنة نفسها ، وتحول العمل من ميدان الجهود السرية أقرب ما تكون للمؤامرات الى الجهود انصريحة المسئولة .

وانا لنعرف أن الحقائق الاساسية في موضوع العرب والترک يعرفها الناس على وجسه من وجوه المعرفة . نعرف أن الترك سرى فيهم سم العنصرية من بعض الحركات الاوروبية ، وأنهم يعملون على أن يقيموا دولة تركية وأن يسودوا غيرهم ، ونعلم أن العرب كانوا في حيرة بين الابقاء على ائدولة وبين خطر الوقوع في مناطق النفوذ الاوربي - نعلم هذا وامثاله ولكن - وان صح القول - على أساس من الاستنتاج أو من التصور فجاء توفيق وقدم لنا مادة الحكم الصحيح .

قدم لنا مادة الحكم الصحيح بدراسة العلاقة بين الترك والعرب دراسة
تفصيل وتمحيص لجوانبها المختلفة سواء في ذلك ما يتعلق بها في دوائر
الحكم والهيئات التشريعية وما نشر منها في الصحف وغيرها من أدوات
التعبير العام . وسواء في ذلك ما ارتبط بالشؤون العامة أو ما اتصل
بالمباحث الاقليمية . (وخير مثال لهذا ما جاء عن اليمن) . وقدم لنا
توفيق على هذا النحو اضافة جديدة العلم . شهد له بهذا الاساتذة الذين
فحصوا عماله ، وقام المعهد بتعميم الاستفادة منها بنشرها مطبوعة .

انى لارجو أن تتاح لتوفيق فرصة اتمام عماله . وانى لارجو أن تتاح
له فرصة التدريس في تركية نفسها . والجمهورية العربية لها صلات ثقافية
بمختلف الشعوب والممالك ، وخير من يقومون عندها أولئك انشبان العرب
الذين اكتسبوا بالبحث معرفة وثيقة بتلك الشعوب والممالك . وعلى الله
قصد السبيل .

محمد شفيق غريال

معهد الدراسات العربية

١٩٦١

مقدمة البحث

هذا البحث ، الذي أقدمه للحصول على درجة الماجستير في التاريخ العربي الحديث ، يستهدف دراسة علاقات العرب بالترك خلال الفترة الدستورية التي مر بها العهد العثماني من ١٩٠٨ إلى نشوب الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ ، وقد وقع إختيارى عليه لأن هذه الفترة الهامة في تاريخ العرب ، على كثرة ما كتب حولها ، لم تبحث حتى الآن بحثا علميا مفصلا ، وظلت حتى الآن بشكل يكتنفها كثير من الغموض ، وخاصة مايتعلق منها بنشاط النواب العرب في مجلس المبعوثان ، وصلاتهم ببعضهم وبزملائهم من الترك وبالحكومة ، ومايتصل بالأحزاب السياسية العثمانية المشتركة ، المعارضة لحزب الحكومة ، والأحزاب العربية الصرفة والأحزاب القومية التركية .

وقد قسمت البحث إلى بابين أولهما تمهيدى يحتوى على فصل واحد بحث فيه فترة ما قبل الدستور ، منذ إبتداء عهد التنظيمات حتى الانقلاب الدستورى ، بحثا مجملا مع شيء من التفصيل في اليقظة الأدبية العربية ونشاط الأحرار العثمانيين المخالفين لاستبداد السلطان عبد الحميد . وأما الباب الثانى فيحتوى على ستة فصول أولها في موقف العرب من إعلان الدستور، والثانى في نضال العرب ضد استبداد الاتحاديين ضمن النطاق الإدارى . والثالث في نضالهم ضدهم في مجلس المبعوثان ، والرابع في علاقة العرب بالترك في عهد الحكومة المنبثقة عن حزب الحرية والائتلاف ، والخامس في علاقتهم بالترك في عهد الفترة الثانية من حكم الاتحاديين ، والسادس في التطور الاجتماعى والسياسى الجديد وموقف العرب منه .

لقد واجهتني ، في معالجة هذا البحث ، عقبات وصعوبات ، كان أهمها

مشكلة فقدان المصادر والوثائق الرسمية . لكنى سعيت جهدى للتغلب عليها بالتفتيش والبحث عما يقوم مقامها بين الكتب والجرائد والمجلات المعاصرة التي كانت تنشر كثيراً من هذه الوثائق ، وبذلت ما بوسعى لأتلمس أصحها وأوثقها . إن المصادر التي وقعت في يدي قسماً :

١ - قسم الكتب الأجنبية والعربية التي تدور حول بعض نقاط الموضوع ، وكانت عبارة عن شذرات منشورة في شتى الكتب . على أن بعض الكتب خاصة منها الافرنجية وبعض الكتب التركية قد زودتني بمعلومات أفسحت أهامي طريق التبسط في البحث وتزوير طريقى للاستفادة من المصادر الأصلية .

٢ - قسم الوثائق الدبلوماسية الافرنسية والإنجليزية ، والمجلات الافرنجية والعربية ، وبعض مجلدات من مجلة تركية ، والجرائد العربية المصرية والسورية .

١ - الكتب العربية والأجنبية :

من أهم الكتب التي اعتمدت عليها كتاب Engelhardt المسمى .. La Turquie et le Tanzimat ومؤلفه دبلوماسى فرنسى قضى شطراً كبيراً من حياته في عاصمة الدولة في العهد الذى تكلم عنه ، وقدمدنى هذا الكتاب هو وكتب أخرى افرنسية من تأليف Landemont, Victor Bérard وخاصة كتاب Paul Fesh المسمى Constantinople aux derniers jours d'Abdul Hamid والكتاب التركى «عبد الحميد ودور سلطنتى» لمؤلفه الضابط التركى «عثمان نورى» ، وكان ضليعا باللغتين الافرنسية والألمانية بحيث كان يدرس الثانية في المدرسة الحربية ، ويعمل في تحرير جريدة «ترجمان حقيقت» ، أقول قد مدتني هذه الكتب بمعلومات وافية عن قانون الولايات

العثماني القديم الذي صدر سنة ١٨٦٤ في عهد السلطان عبد العزيز وعن كيفية اختيار ممثلي المجالس المحلية في الولايات والقرى ، وسير سلاطين بني عثمان في النصف الثاني من القرن ١٩ ، بمساعدة بعض المصلحين ، نحو النظام المركزي ، وتشديد قبضة الدولة على ولاياتها . وقد جاءت أكثر المعلومات في هذه الكتب مطابقة ومؤيدة بعضها لبعض مما جعلني أثق بصحتها ، خاصة وأن أصحابها ، لاسيما عثمان نوري و Engelhardt, Fesh من المعاصرين الذين اتصلوا بالحوادث مباشرة . وقد جاء في تقديم كتاب الأول من هؤلاء ، الذي نشر كتابه بعد وفاته ، إنه كان من أزه الضباط الأتراك ومن أكثرهم جدية وأخلاقاً متينة ، كان منصرفاً إلى التعليم وكتابة التاريخ العسكري والمدني والعمل في بعض الجرائد « كصباح » و « ثروت فنون » و « ترجمان حقيقت » ، قبيل وبعد إعلان الدستور ، ولكنه أرسل في بعثة تعليمية إلى « فيننة » بعد الانقلاب وتوفي هناك . كما استندت في الفترة الدستورية على كتب حرصت ما استطعت أن تكون أصلية منها كتاب « عبرة وذكري » لسليمان البستاني ، مبعوث بيروت ، ومجموعة آثار رفيع بك العظم محررة بقلمه ، والجرائد والمجلات ، بالإضافة إلى كتاب تركي هام باسم « الأحزاب السياسية في تركيا » من تأليف T. Z. Tunay . وقد أفادني كثيراً في معرفة الأحزاب التي قامت في تلك الفترة وعن برامجها وأسماء أعضائها وعلاقاتها بعضها ببعض ومع جمعية الاتحاد والترقي ، والتعديلات التي أجراها الاتحاديون في برامج جمعيتهم من سنة إلى أخرى . وقد جاء معظم ما عثرت عليه فيه ، من البرامج والتعديلات ، مطابقاً لما كانت تذيعه الجرائد اليومية ، بحيث أتيت لي أن أطابق المعلومات وأقابلها واستصفي أصحابها . وثمة كتاب آخر عاصر صاحبه الحوادث وهو كتاب « A. Mandelstam » المسمى . . .

Le Sort de l'Empire Ottoman ، وكان مؤلفه يتولى منصب الترجمان الأول للسفارة الروسية في الأستانة ، وكان يحضر جلسات مجلس المبعوثان ، ومتصلاً بالحوادث اتصالاً وثيقاً . وقد بحث الفترة التي مرت قبل حرب البلقان ،

والحرب العالمية ، بروح حيادية ، حتى أنني لمست فيه من الحياد والإنصاف للترك أكثر من كتب الأتراك أنفسهم ، وقد استفدت منه خاصة في تعديلات الدستور ومآثر حولها من مسائل وخلافات ، وفي معرفة عدد النواب وغير ذلك ، إلا أنني اقتصرت عن الاعتماد عليه حينما توترت العلاقات بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية لأنه يمثل دولة معادية ، إلا في بعض المعلومات التي كان يؤيدها منطق سير الحوادث .

أما كتاب «مذكرات إسماعيل كمال بك» . *Memoirs of Ismail Kémal Bey* فكان اعتمادى عليه فيما رواه عن عهد ما قبل الدستور أكثر من اعتمادى عليه في حوادث ما بعد الانقلاب الدستوري ، باعتبار أنه من معارضى الاتحاديين ، وحرصت على أن أقارن معلوماته بمعلومات غيره من المصادر كي استرثق من صحتها . وقد أفادني هذا الكتاب في معرفة أشياء كثيرة عن تصرفات عبد الحميد وعن أعمال الأحرار العثمانيين في باريس ومؤتمراتهم فيها . وكذلك كتاب «جورج سمنه» *La Syrie* فقد اعتمدت عليه في فترة الاستبداد الحميدى وفي الفترة الأولى من إعلان الدستور أكثر من بعدها ، إلا في المعلومات التي تتفق مع غيره من المصادر ، مع أن المعلومات التي جاءت فيه كان لا يشوبها شيء من التحيز ، إذ كان في السنين الأولى من إعلان الدستور عثمانياً مخلصاً بقبية العرب الذين ساروا هذه السيرة . كذلك كان اعتمادى كبيراً على كتاب «القضية العربية» ، لأحمد عزة الأعظمى العراقي ، الذي كان من أعضاء بعض الجمعيات العربية ، وقد عاجل الحوادث بروح النزاهة ، وقد كان منصفاً في حكمه على الأشخاص ، مدحهم حينما استوجبوا المدح وانتقدهم حينما استحقوا الانتقاد ، ولم يخلص من يده لا الزهراوى ولا عبد الكريم الخليل . وقد استوثقت بكثير من محتوياته بمقارنتها بمعلومات الجرائد فكانت مطابقة . ومثله كتاب «أسعد داغر» المسمى «ثورة العرب» ، والكتاب منشور بدون اسم المؤلف ، بل ذكر بأن المؤلف هو أحد أعضاء الجمعيات العربية ، ولكنى تأكدت أن صاحبه هو أسعد داغر من رسالة بعث بها إلى

الدكتور فاضل حسين ، أستاذ التاريخ في دار المعلمين العليا ببغداد ، وكان قد حاضر في معهد الدراسات العربية في العام الماضي ، ومن تنويه الأستاذ أحمد طربين في رسالته « الوحدة العربية » (ص ٢٣) بهذه الحقيقة وبأن المؤلف هو الذي أعلم المومى إليه بكونه صاحب الكتاب . صحيح قد يكون هذا الكتاب قد وضع من قبل المؤلف بناء على تكليف من الانجليز ، بعد نشوب الحرب العالمية الأولى ، لكن المعلومات التي فيه مطابقة تمام الانطباق لبعض ما عثرت عليه منها في غيره من المصادر الأصلية ، وكثير مما فيه من الوثائق مأخوذ عن مجلة المنار بالحرف ، وأما معلوماته فبعضها مقتبس من الجرائد اليومية ، شأنه في ذلك شأن كتاب عزة الأعظمى ، ولم يكن عندي شك في أمانة الأثنين ووقوفهما على الحوادث الجارية ، خاصة وأن الأثنين من أعضاء الجمعيات العربية المعاصرة للحوادث ، وفي كتابيهما بعض التطابق .

وأما مذكرات جمال باشا ومنشورات الجيش الرابع في دمشق عن « إيضاحات المسائل التي جرى بحثها في ديوان الحرب بعاليه » ، فاني كنت حذراً منها تمام الحذر ، لم استند عليها إلا في الحقائق التي يعترف الترك فيها على أنفسهم أو ما تتعلق بأسرار سياستهم الخارجية ومناوراتهم الدبلوماسية مع الدول . وإذا جئت إلى مذكرات سليمان فيضى « في غمرة النضال » فإن عيب هذا المؤلف أن التواريخ التي يوردها مغلوطة معظمها ، فكنت مضطراً إلى التدقيق والتنقيب لتصحيحها ، ثم أنه يورد المعلومات الخاصة بالتاريخ التركي الصرف مغلوطة ، وهذه لم التفت إليها ، وقد نقدت بعض معلوماته في خلال الرسالة ولا أرى لزوماً لإعادتها ، إنما لا بد من الإشارة إلى أن المعلومات التي يرويها عن مشاهداته بالذات وعن أعماله هو وزملائه في مجلس المبعوثان عام ١٩١٤ ، وحوادث البصرة بين طالب بك النقيب والاتحاديين فانها صحيحة مئة بالمئة . وقد آثرت الاستناد عليها بالدرجة الأولى لأنه كان الصق الناس بها وكانت أيضاً مؤيدة من المصادر الأخرى . ومن

المذكرات التي اعتمدت عليها « مذكراتي في نصف قرن » لآحمد شفيق باشا في كل ما يتعلق بحوادث مصر في تلك الفترة ولم يكن لدى شك بأنها كانت صحيحة لما اشتهر عن صاحبها من نزاهة وصدق . ومن الكتب التي اعتمدت عليها، نوعاً ما، أيضاً كتاب « الثورة العربية الكبرى » لأمين سعيد، وقد وضع كثيراً من الوثائق التي جاءت مطابقة لما جاء في المنار وغيره من المصادر الأصلية . إنما لاحظت أن المؤلف أورد نص برنامج جمعية العهد الذي نقدته في الرسالة ولم يؤيده منى الجمعية عزيز المصرى باشا، وقد جاء نفس النص في كتاب « أحمد عزة الأعظمى » ويظهر أن هذا الأخير أخذه عن الأول، وقد يكون البرنامج مأخوذاً من الضباط الذين خلفوا عزيز المصرى والذين قد يكونون حوروا البرنامج . ومن الكتب التي اعتمدها كتاب « جهاد الأبطال » للسيد الطاهر الزاوى، عن الحرب الطرابلسية، فقد اعتمدت عليه، بعد المقارنة بينه وبين بعض المصادر الأصلية، مثل تعليقات الأمير شكيب أرسلان على تاريخ ابن خلدون وما جاء في مجلة المنار عن هذه الحوادث، وكانت كلها مطابقة لبعضها أحياناً ومكتملة أحياناً أخرى . وأما كتاب المؤتمر العربي الأول الذي جمعه محب الدين الخطيب، فلم يكن لدى شك في صحة ما جاء فيه لأنها محاضر المؤتمر نفسها، كما جاءت التعليقات مطابقة لما عثرت عليه في الجرائد عن المؤتمر .

ومن أهم الكتب التي اعتمدت عليها كتاب الأستاذ التركي الجامعى « أحمد أمين »، محرر جريدة « وطن » التركية وإسمه Turkey in the World War فأخذت عنه بنوع خاص ظروف دخول الحكومة العثمانية في الحرب العالمية وكيفية نشوء الأفكار القومية التركية وروادها الأوائل وكانت أتم وأكمل المعلومات التي عثرت عليها في المصادر الأخرى . واستندت أيضاً على بعض المصادر العراقية مثل كتاب « مقدرات العراق السياسية » لمحمد طاهر العمري و « تاريخ الثورة العراقية » لعبدالرزاق

الحسنى ، و شخصيات عراقية ، لخيرى العمرى . والأول منها والآخر ديقان ودراستهما توحى بالثقة فى كل ما يتعلق بالعراق .

هذه أم الكتب الأساسية التى أعتدتها إلى جانب كتب أخرى أقل أهمية .

٢ - أما الجرائد والمجلات والوثائق الدبلوماسية الأفرنسية والانجليزية فكانت الأساس المعتمد فى رسالتى .

وقد أتيج لى الاطلاع على الوثائق الدبلوماسية الأفرنسية أكثر من الإنجليزية ، وكان اعتمادى عليهما لبيان وجهة نظر الدول التى تتكلم باسمها أكثر من إيراد حقائق عامة ، وإذا لم أكن قد استطعت التبسط فى الوثائق الإنجليزية « British Documents on the Origins of the war » لجامعها Gouch and Temperley ، فأنتى استعضت عنها بالوثائق الإنجليزية المنشورة فى كتاب « Hurewitz » الذى يحمل عنوان « Diplomacy in the Near and Middle East, a documentary Record (1535-1914) » وهى فى جزئين ، وتحتوى على المعاهدات التى عقدت بين انجلترا والدولة وبقية الدول ، والظروف التى أحاطت بعقد كل واحدة منها .

عل أن المجلات التى اعتمدت عليها لم تكن بدرجة واحدة من الأمانة . فقد لمست فى الهلال تحيزاً كبيراً للترك وصل إلى حد التملق ، لذلك كان اعتمادى عليها قليلاً بالرغم من مطالعتى جميع أعدادها . من هذه الناحية كان المقتطف أفضل ، إنما أعتدت على المقتطف بصورة خاصة فى الحديث عن النهضة العلمية والأدبية والمدارس والمطابع . الخ فى النصف الثانى من القرن ١٩ ، وقد عثرت فيها على محاضرات قيمة لبعض أساطين المفكرين العرب . وقد تميزت المقتطف بروع الاعتدال والفهم الصحيح لحوادث الانقلاب العثمانى .

أما المنار فهى المجلة التى هيات لى أوفر مادة من بين المجلات . صحيح

عالجت الأمور بحماس الخصم للاتحاديين ، لكن صاحبها الشيخ رشيد رضا كان مخلصاً للدولة وللرابطة العثمانية ، وللإسلام ، وكانت له آراء صائبة ، وإن تكن في بعض الأحيان متطرفة وخاصة ما كان منها منغلقة باللغة العربية ، لكنني كنت أحاذر الانسياق معه ، ولم أكن أتعتمد إلا على ما أتأكد من صحته . وكان أكثر اعتماداً على الوثائق التي نشرها ، سواء منها الرسائل التي بعث بها إليه الأدرسي والزهاوي أو بعض الكتاب اليمنيين أو ما نشر فيها من الأحاديث الصحفية مع بعض كبار المسؤولين من ضباط الترك الذين اشتركوا في حرب اليمن أو برامج الأحزاب كاللامركزية والجمعية الإصلاحية في بيروت ، والتي اقتبسها عنه غيره من المؤلفين العرب الذين مررت على كتبهم . وقد بلغ من إخلاص السيد رشيد رضا للدولة ومن نزاهته أنه لم يتأخر عن نقد برامج الأحزاب العربية فيما إذا رأى فيها جوراً على حقوق الدولة ، لذلك فانه أنار أمامي كثير من الأمور الغامضة .

هذا من حيث المجلات العربية ، أما المجلات الأجنبية فقد أطلعت على ثلاثة مجلدات من « إسلام مجموعة سي » (المجموعة الإسلامية) التركية التي تولى القوميون الترك التحرير فيها ، وعالجوا فيها القضايا الإسلامية على صعيد الفكر المتحرر . وقد أطلعتني على آراء الترك واتجاههم في التربية الإسلامية الجديدة وكيفية فهمهم للتطور الاجتماعي الجديد ، وعلى جهدهم المبذول لإنماء الروح القومي في الشبيبة التركية . كما أطلعت على جميع أعداد مجلة Revue du Monde Musulman من ١٩٠٨ - ١٩١٦ وقد تولت معالجة قضايا العالم الإسلامي السياسية والاجتماعية . وعيب هذه المجلة أن بعض كتابها كانوا يميلون إلى تشويه فكرة الجامعة الإسلامية ، وكان بعضهم يخطئ خطيئاً فاحشة في بحث حوادث الانقلاب العثماني ، فكنت حذراً في حالة الاعتماد عليها ، فالجأ إلى المقارنة والتصفية . إنما أدق منها كانت مجلة « Correspondance d'Orient » ، التي كان الدكتور جورج سمنه المحرر

الرئيسى فيها ، هو وشكرى غانم ، وقد خاضت هذه المجلة فى السياسة العثمانية إلى قمة رأسها ، إنما كان عيها أنها أفرنسية الميل ، إستعمارية الهدف ، فكان اعتمادى عليها أكثر فى فترة السنين الأولى من الدستور عندما كانت مخصصة فى عثمانيتها ، ولم يكن قد ظهر عليها التحيز للدول الأوربية بوضوح ، وقد تأكدلى إخلاصها هذا من محاربتها لميل رشيد مطران صاحب المنشور الشهير الذى وردت قصته فى الرسالة وغير ذلك من المسائل كمنشرها خطب سليمان البستانى ، ورسالة شكرى غانم فى انتقاد الحكومة العثمانية ، وظل اعتمادى عليها مع متابعة المقارنة والتصفية للمعلومات ، إلى أن بدأت تميل إلى السياسة الاستعمارية على المكشوف ، عند ذلك صرت استشهد بما جاء فيها عند حديثى عن سوء نوايا الدول الأخرى ضد الدولة العثمانية . وهكذا كانت الريبة والشك يسيران أمامى وأنا أتابع مطالعاتى فيها .

ولنأت إلى الجرائد العربية : فالأهرام كانت أولى الجرائد التى طالعتها ، وقد لاحظت دقتها ، وتأكدلى صدق الأخبار التى يرسلها إليها مكاتبها فى الأستانة ، إبراهيم سليم النجار ، الذى كان من المشتغلين فى القضية العربية ، وله مقالات قيمة حولها فى الكورسبون دانس دوريان ، كما كان يكتب فى جريدة «الطان» الأفرنسية . كانت الأهرام عبارة عن منبر حر ، تفتح صدرها للجميع : الانصار والخصوم على السواء . تنشر مقالا لكاتب عربى ، ثم تجد فى العدد الذى يلى العدد الأول ردا عليه من قبل كاتب تركى بحرفيته ، ثم تتوالى الردود من الجانبين على صفحاتها ، إلى أن يأتى كاتب ثالث أو رابع فيشترك فى المناقشات أو يقترح إنهاءها وهكذا دواليك . والواقع أن هذه المناقشات قد أفادتى كثيرا . ومع ذلك كنت لا أعتد أخبار برقيات ورسائل مكاتبها إلا بعد الاستيثاق من صحتها بالمقارنة والتحصيص وكثيرا ما كنت أهمل خبرا أو رأيا أشك فى صحته . والخلاصة كانت الأهرام أكل وأدق جرائد تلك الفترة ، كما كانت تتوخى فى محاضر

جلسات مجلس المبعوثان الصحة وأن كانت، كغيرها، تنشرها موجزة جدا. وكنت فيما يتعلق بهذه المحاضر مضطرا أن أجمع ما كتب في مختلف الجرائد عنها وأقابل بينها وأؤلف منها صورة مؤتلفة. أما جريدة المؤيد فقد كانت تهيم على المقالات المترجمة عن الجرائد التركية بشكل أو بغيره وبعبارة أوضح ولغة أسلم، ثم أن مقالات الإصلاحيين العرب فيها كانت تهيم على مادة دسمة أستخلص منها كثيرا من الحقائق. صحيح أن صاحبها الشيخ علي يوسف كان عدوا للاتحاديين، مع إخلاص وولاء للدولة العثمانية، ومشايخا لخدبوى مصر ولعزت باشا العابد، إلا أنني لم أكن أعير الاهتمام الكبير لآرائه ومقالاته، لعلنى بذلك، بل أن الذى كان يهمنى مما ينشر فى هذه الجريدة هو برقيات ورسائل الآستانة التى لم يحصل عندى شك بصحتها لأنها كانت تتفق مع البرقيات والرسائل التى تأتى للجرائد الأخرى، كما كان يهمنى الإطلاع على آراء الإصلاحيين العرب من مقالاتهم فيها، وعلى آراء الخصوم المترجمة عن الجرائد التركية والمنشورة فيها، وكثيرا ما كنت أجد مقالا مترجما فيها وأجد ترجمة أخرى له فى جريدة أخرى فألجأ إلى مقابلهما وكنت ألاحظ أن ترجمة المؤيد أدق وأوفى. ومما تجب ملاحظته أن شأن المؤيد قد انخفض بعد وفاة صاحبها فى ٢٥ / ١٠ / ١٩١٣ فلم تعد تهتم بالقضايا العثمانية إلا قليلا.

لقد أطلعت أيضاً على مجلدين، يتضمنان فترة عشرة أشهر من ١٠ / ٧ / ١٩١٢ إلى ٢٩ / ٤ / ١٩١٣، لجريدة اتحادية هى «الرأى العام» البيروتية لصاحبها «طه المدور» الذى كان الاتحاديون يستعدون له، مع محمد باشا الخزومى، وعبد الرحمن اليوسف وغيرهما من معارضى الإصلاح اللامركزى، إلى الآستانة للاستعانة بها على الإصلاح العربى الصحيح. وكانت فرصة سعيدة لى أننى اطلعت على هذا اللون من الصحف الحزبية كى تعدل غيرها من الجرائد ذات الميل المضاد، إنما الأعداد التى وقعت فى يدي كانت قليلة

بالنسبة لفترة البحث . والجريدة ، بقطع النظر عن مجادلاتها الحزبية ، كانت تنوخي الصدق في نشر الوثائق وخطب المبعوثين العرب التي كانت تثبتها بمخافيرها ، إنما كانت للأسف قليلة جدا .

ومن الجرائد الحزبية التي اطلعت عليها « اللواء » ، لسان حال الحزب الوطنى المصرى ، وقد أفادتني من حيث معرفتى بميل الحزب الوطنى إلى الجامعة الإسلامية - العثمانية وتشبثه بها لنفض نير الاحتلال الانجليزى عن مصر ، وموقف الحزب من العلاقات العثمانية - الانجليزية فكانت أوثق مصدر أصيل أستقى منه هذه المعلومات .

أما جريدة «المفيد» البيروتية فقد كانت حقاً جريدة بلغت من المستوى الرفيع ما يستثير الإعجاب . ذلك أن صاحبها الشهيد عبد الغنى العريسى ، مع كونه من شباب العرب المتحمسين لقوميتهم ووطنيتهم ، لكنه ، بفضل ثقافته العالية ، كان يعالج الأمور بروح العالم الدقيق وبفهم عميق للمشكلة العربية ، مدعماً آراءه بأقوى الحجج . وكانت للجريدة ميزة ترفع من قيمتها هى أنها لا تورد الخبر إلا إذا استوثقت من صحته وإلا فإنها تبتدى تحفظها وقد تبادر إلى التكذيب متى تبينت العكس أو تؤيده متى تأكدت من صحته ، وذلك فى الاعداد التالية لنشره . أما الوثائق وبرامج الاحزاب ونصوص اللوائح الإصلاحية وبلاغات السلطات المحلية والمركزية فإنها كانت تنشرها حريفاً ، ولم أجدها فى مكان آخر على صورة أصح مما رأيتها فى «المفيد» . وقد أتاحت لى المفيد أسعد فرصة حينما أطلعت فيها على قانون الولايات الجديد العثمانى لعام ١٩١٣ ، بأكمله وهو مكون من أكثر من (٥٠٠) مادة ، وكانت مناقشة صاحب المفيد للقانون ، ونقده إياه ، نقداً بلغ درجة عالية فى المستوى . وأكثر من ذلك أتاحت لى «المفيد» أن أطلع على مئات من مقالات متنورى شبان العرب الذين ذهبوا ، فيما بعد ، ضحايا لمشائخ جمال باشا ، فأوضحت فى ذهنى حركة نمو الأفكار القومية فى الفترة الأخيرة

من رسالتي، وقد أوردت أهم هذه المقالات موجزة، ضمن رسالتي. إنما الذي أسفت عليه أن الأعداد التي حصلت عليها من هذه الجريدة كانت قليلة لاتتعدى فترة عام واحد: من ١١/١٢/١٩١٢ إلى ٣٠/١١/١٩١٣.

أن الأطار الذي وضعته لرسالتي هو بحث العلاقات العربية - التركية بشكلها الجامع، متطرقا إلى جميع الأقطار العربية، الواقعة ضمن أراضي السلطنة العثمانية، ما استطلعت إلى ذلك سبيلا. إنما إذا كنت قد تجاوزت بحث بعض أوضاع البلاد العربية العثمانية اسما - كمصر و متصرفية جبل لبنان، مع فارق درجة الاستقلال بينهما - بالتفصيل، أو تحاشيت التطرق إلى بعض الأمور التي جدت في غيرها، كالحجاز ونجد واليمن وغيرها من مناطق الجزيرة العربية، فما ذلك إلا لأن هذه الأقطار إما أن يكون بعضها وقد تابع حياته السياسية بشكل مستقل عن الدولة كمصر، أو زال التوتيرينها وبين الدولة إلى حين كمتصرفية جبل لبنان (حتى نشوب الحرب العالمية والبناء امتيازاتها)، وإما أن تكون الحوادث التي جدت في بعضها الآخر كالحجاز وغيرها قد اتخذت مجرى آخر من العلاقات الخارجية يكون الأمر فيها أكثر استقامة لو بحثت تطوراتها مع ماسيتبهما من حوادث الثورة العربية الكبرى التي تخرج عن نطاق موضوع رسالتي.

هذا موجز للجهود الذي بذلته في تحضير هذه الرسالة التي أقدمها بين يدي اللجنة الكريمة، عساي أن أكون قد وفيت ببعض الواجب ولايسعني في هذه المناسبة السعيدة إلا أن أقدم جزيل الشكر و عرفان الجميل لسيادة المشرف على الرسالة، مدير المعهد الأستاذ الكبير، عميد التاريخ العربي، محمد شفيق غربال الذي منحني من وقته الثمين، وتوجيهاته الصائبة ماهون العبء الذي أخذته على عاتقي، كما أشكر سلفا السادة أعضاء لجنة التدقيق والمناقشة الدكتور أحمد عزت عبد الكريم، والدكتور نور الدين حاطوم، لما سيتدحشموه من تدقيق الرسالة وتصويب ما يروونه فيها من نواقص، آملا أن يرى القارئ العربي بعض الفائدة مما كتبت.

الفصل الأول

نميرى

٨

العرب والترک قبل الانقلاب الدستورى

هد التنظيمات والادارة المركزية

لقد حددت علاقات العرب بالترك العثمانيين لزمن طويل حقيقتان هامتان : أولاهما أن العثمانيين لم يفرضوا على الولايات الجديدة التي دخلت في حوزتهم ، أثناء توسعهم فيها ، القوانين والأنظمة العثمانية الصرفة ، لثلا يخلوا بتنظيمات هذه البلاد الاقتصادية ، بل كانوا يكتفون بعد إخضاعها ، بفرض سيطرتهم العسكرية والسياسية عليها ويتركون لشعوبها مؤسساتهم القديمة ^(١) ، وحرية الاحتفاظ بلغتهم وعوائدهم وتقاليدهم ، وممارسة طقوس دياتهم بصورة علنية ، وحرية التقاضى فى الأمر الشخصية ، والمدنية لدى رؤسائهم الروحيين ، بيد أنه قد فرض على المسيحيين منهم الجزية التي كانت عبارة عن بدل الإعفاء من الخدمة العسكرية ^(٢) . وهكذا فإن مناطق من ألبانيا والجزيرة العربية قد احتفظت بتنظيماتها القبلية والاقطاعية برئاسة أمرائها الوراثيين الذين كانوا يلدون الرئاسة بألقاب عثمانية وفقاً لمقتضيات

Z. Zeine — Arab — Turkish relations, P. 20.

(١)

Mohammed Ferid Bey — Etude sur la crise Ottomane,

(٢)

الخدمة العسكرية ، مع أنهم لم يكونوا تابعين للإدارة المباشرة إلا بالاسم^(١) .
والحقيقة الثانية هي أن العثمانيين حينما كانوا يندفعون نحو الغرب ، في موجة
حروبهم ، وفتوحاتهم في البلاد المسيحية ، كان المسلمون في مختلف أنحاء
العالم يعتبرون هذه الحروب جهاداً في سبيل الله ، وتوسيعاً لرقعة الإسلام^(٢) ،
وأن السلطان سليم الأول ، حينما استولى على سوريا ومصر ، لم يعتبر عمله
إعتداء على هذه البلاد ، بل إنقاذاً لها من جور المالك ، ولم يعد الأمر كونه
إستبدال سيد بآخر ، لكنته سيد أقوى وأقدر على الدفاع عن الممالك الإسلامية
التي تعرضت للحن ولا تزال هدفا للأطماع الأجنبية ، فكان لهذا السبب
مرغوباً فيه وسرعان ما بادر شريف مكة بتسليمه مفاتيح الكعبة وجاء أمراء
لبتان يرحبون بمقدمه ويقدمون له آيات الولاء والخضوع^(٣) . لذلك
ارتبط العرب بالعثمانيين الفاتحين ، منذ دخولهم هذه البلاد ، برابطة الإسلام
وكان الدين هو القاسم المشترك بين الترك والعرب ، وظل كذلك حتى مطلع
العقد الثاني من القرن العشرين ، فلم يكن العرب يشعرون بأنهم يختلفون عن
حاكيمهم طالما كانت تجمعهم رابطة الدين ، بل كانوا يعتبرون أن الدولة
دولتهم فهي دولة الإسلام ، وإن السلطان المسلم هو الوارث الفعلي لرئاستهم
الدينية وحامي حمى الإسلام ورافع لواء الجهاد ضد الكفر والكفار ،
حتى أن تسمية عرب لم تكن تطلق عليهم في الوثائق والكتب والمعاملات
بل كانت تسميتهم الشائعة هي كلمة « مسلمين » هم والترك على حد سواء ، في
عصر كان الدين هو الفارق المميز بين الأجناس والقوميات^(٤) .

غير أن الكراهية بين الترك والعرب ماليت أن أظلت برأسها في

Z. Zeine — op. cit., P. 19 ; H. Saab — The Arab Federalists (١)
of the Ottoman Empire, P. 101.

سابع الحصرى - البلاد العربية والمولة العثمانية ص ٢١ (٢)

H. Saab — op. cit., P. 108. (٣)

Paul Imbert — La Rénovation de l'Empire Ottoman, P. 115. (٤)

غضون القرن التاسع عشر ، نتيجة لأسباب مختلفة ، من سرعة انتشار الفساد حتى عم كافة مؤسسات الإمبراطورية ، وسرعة سير الدولة في طريق الانهيار^(١) ، وتغلغل التأثيرات الغربية في البلاد في كلا الجانبين ، العربي والتركي ، وتشجيع هذه التأثيرات لنمو الأفكار القومية ، ولتمايز الأجناس ، ولسير كل منها في طريق الوعي العنصرى القومى وازدياد الثقافة الفكرية . على أن أهم الأسباب هي النتائج التي أسفرت عنها حركة التنظيمات التي شرعت بها الدولة منذ مطلع القرن التاسع عشر والتي اصطبغت بالصبغة المركزية ، إذ حاولت الدولة أن تتخلص من ذلك النظام الفاسد ، نظام الالتزام في جمع الضرائب ، حيث كان الوالى الملتزم يعد كحاكم فرد في ولايته لا أمر فوق أمره ، ولا سلطة تحد من سلطانه وطيغانه طالما أنه يقدم لحزينة الدولة ماتعهد بتقديمه من الأموال باعتباره إيراداً سنوياً للولاية^(٢) ، وأن تستعيض عنه بنظام آخر للجباية هو أكثر ملاءمة لمصلحة السكان ، وبنظام آخر لإدارة المقاطعات بتقسيم الدولة إلى وحدات إدارية متسلسلة في المراتب ، ترتبط بالحكومة المركزية وتتمتع بأوامرها ، بدلا من أن تنزك للطوائف الدينية ورؤساء القبائل استقلالها المحلى .

صحیح أن هذه المحاولات قامت بين حين وآخر منذ عهد السلطان مراد الثالث (١٥٧٤ - ١٥٩٥) ففشل فيها كما فشل من بعده سليم الثالث (١٧٨٩ - ١٨٠٧)^(٣) ، غير أنها بدأت تأخذ طابعاً جدياً منذ عهد السلطان محمود الثانى (١٨٠٨ - ١٨٣٩) بعد أن قضى على الجيش الانكشارى الذى كان يشكل العقبة الكروود أمام الإصلاح وإستعاض عنه بجيش جديد أكثر إستجابة للتدريب العسكرى الحديث (١٥ يونيو ، حزايران ،

Z. Zeine — op. cit., P. 36.

(١)

Engelhardt — La Turquie et le Tanzimat, V. I, P. 105-108

(٢)

et H. Saab — op. cit., P. 111.

Victor Bérard — La Révolution turque, P. 30, 34.

(٣)

١٨٢٦)^(١). عندئذ صفا الجو للسلطان محمود ودارت الأقوال حول إصلاحات شاملة في الحقل الديني والإدارة والجيش والقضاء والزراعة والتجارة ، وقد ارتدت الاصلاحات العامة طابعا مركزيا عندما أقدم على اختصار عدد الايالات أو الباشويات الثماني عشرة ودمجها في أربع حاكيات رغبة منه في إخضاع الإدارة العامة إلى أصول مركزية الحكم^(٢). هذا الإجراء الذي حال دونه العجز المالى ومحاولة تلافيه . غير أن الذى عجز السلطان محمود عنه قام به خلفه وإبنه السلطان عبد المجيد (عام ١٨٥٢) إذ ألغى نظام الالتزام واستبدله بنظام ضرائبي جديد يقضى بتعيين الضريبة حسب إقتدار المكلف ودخله ، وجبايتها من قبل جباة رسميين وأحال الادارات المحلية إلى وحدات يسيطر عليها الباب العالى سيطرة تامة فأصبح الحكم مجرد موظفين مسؤولين يتقاضون رواتبهم المحددة من الدولة ويرتبطون بها وبقوانينها ويأخذون على عاتقهم مسؤولية تنفيذ أوامرها .^(٣)

لقد كان الخط الواضح لتتظيمات الجديدة هو اتباع نظم الغرب في الاصلاح وقد لقيت هذه الحركة تشجيعاً من قبل الدول الأجنبية خاصة من قبل إنجلترا التي كان هدفها دعم الدولة العثمانية للوقوف أمام أطاع الروس وتخليصها من وصاية هذه الدولة التي فرضت عليها معاهدة هنكيار اسكلهسى^(٤) أثناء الأزمة التي خلقتها لها والى مصر محمد على ، ولم تقم هذه الاصلاحات على أساس فكرة إعطاء الحقوق القومية للعناصر التي تتألف منها الدولة من حيث العنصر واللغة^(٥) بل كان هدفها تأمين المساواة التامة بين المسلمين وغير المسلمين وتوفير الرفاهية لهم ومزجهم فى التابعة العثمانية وجعلهم كأفراد أمة واحدة ، كى تستغنى الطوائف غير الإسلامية عن اللجوء

Engelhardt — Ibid., V. I, P. 10.

(١)

Engelhardt — Ibid., P. 15.

(٢)

Engelhardt — Ibid., V. I, P. 108.

(٣)

Réné Pinon — L'Europe et l'Empire Ottoman, P. 65.

(٤)

Engelhardt — Ibid., V. II, P. 237.

(٥)

إلى حماية الدول الأجنبية^(١) ، هذا مع إحترام عقائدهم وطقوسهم
ومؤسساتهم الدينية .

في هذه الفترة بالذات قامت حركات في العالم العربي : حركة الوهابيين
تدعمها قوة آل سعود ثم حركة محمد علي في إصلاح ولايته على الطريقة
الغربية وتوفير أسباب القوة لها مما أقض مضجع السلطان محمود فخزته
حركة محمد علي هذه إلى العمل في إتجاهين أولاً أن يتنافس محمد علي في الإصلاح
وثانياً أن يتخذ موقف الدفاع تجاه كل حركة ترمى إلى الانفصال ، فاتجهت
أنظاره ، تطبيقاً لسياسة الدولة العامة في تشديد قبضتها على أطراف المملكة
إلى إتخاذ الشدة ، وتدارك كل أسباب التشتت فيما يختص بالولايات العربية
بصورة خاصة ، هذه الولايات التي ساورته الريب في موقفها من الإدارة
المركزية ، فتمكن بسلسلة من التدابير من إلغاء الاستقلالات الذاتية
والإقطاعيات^(٢) وتشديد قبضة الدولة على جميع البلاد العربية ، فأزاح
القرمانيين عن حكم طرابلس الغرب بإخراج علي بك القرماني منها وتنصيب
نجيب باشا والياً عليها عام ١٨٣٥ ، بعد أن قضى علي حكم المماليك في العراق
عام ١٨٣٠ وأخضع الولايتين إلى حكم السلطنة المباشر .

وقد سلك السلطان محمود نفس السبيل في ولاية الحجاز التي بقيت شبه
مستقلة إستقلالاً إدارياً حتى عام ١٨١٥ . ذلك أنه لما طغى خطر الوهابيين وآل
سعود وتفاقم ، وتمكن محمد علي ، بأمر من السلطان ، من القضاء على
حركاتهم ، بدأ الترك حملة قوية منظمة لإزاحة الشرفاء عن السلطة وجعل
الحجاز مجرد ولاية تركية . وقد واتهم الفرصة عام ١٨٤٠ حينما أخليت
سوريا من محمد علي ، وهرب الشريف محمد بن عوف من مصر ، وكان

T. T. T. Cemiyeti — tarih, V. III, P. 296.

(١)

Lammens -- La Syrie, Précis historique, P. 172.

(٢)

محجوزاً فيها لميوله الوهابية ، كما فر منها الأمير فيصل بن تركي السعودي ، فسارع الباب العالي إلى تعيين حاكم عام على الحجاز ليوازي سلطة الشريف ، ويراقب دسائس فيصل الذي اجتمع حوله الأنصار ، وعادت للسعوديين سطوتهم وقوتهم . ثابر عثمان باشا ، الذي عينته الدولة واليا على الحجاز ، على اتخاذ جدة مقراً له ، خوفاً من دخول مكة (عام ١٨٤١) ، فخصن ينبع وأنشأ فيها حامية صغيرة وأقام مخافر عسكرية على الطريق بينها وبين مكة ، وبدأ يدس الدسائس بين العشائر ، وانطلقت أعمال العنف ضد العثمانيين ، وقابلها هؤلاء بأعمال القمع ضد القبائل الثائرة ، وسيروا الحملات التي ارتكبت شتى الفظائع ضد السكان ، وتمكنت حملة من ألف رجل من دخول مكة ، فنقل الوالي مقره إليها ، وصار العثمانيون يولون الشرفاء الذين ما يلبثون أن يثوروا على الدولة فتحلهم وتنصب غيرهم . وهكذا بين ثورة تندلع فتقمع بشدة ، وبين دسائس تحاك وذهب ينثر هنا وهناك ، حتى تمكن السلطان العثماني من تعيين الشريف عون الرفيق أميراً على الحجاز عام ١٨٨٢ ، وبقي عليها حتى وفاته عام ١٩٠٥^(١) .

وجرياً على هذه السياسة حاول العثمانيون دمج اليمن في الحكم المركزي وهو الذي لم يخضع تمام الخضوع لسلطانهم منذ أن استولوا على البلاد العربية إذ كانت الحملات متتابعة والحروب دائمة متصلة بين الدولة وهذه البلاد ، حتى عجزت عن إخضاعها فتركها وشأنها في حوالى عام ١٠٤٥هـ (١٦٣٥م) ، فاستقل الأمراء الحسينيون الزيديون وتوالى الأئمة منهم إلى عام ١٨٤٩ ، حينما أرسلت الدولة حملة عسكرية لاحتلال اليمن فنشبت حروب امتدت إلى عام ١٢٨٨هـ (١٨٧٢م)^(٢) حيث استتب الأمر للعثمانيين وقتاً قصيراً

Eugene Jung — Les Puissances devant la Révolte Arabe, (١)
P. 92-102, et R. Pinon — Ibid, P. 377.

H. Saab — op. cit., P. 264.

(٢) المقتطف - مجلد ٢٩ ، ج ١ ص ٣٨ .

كى تعود الثورة إلى أعنف ما تكون عام ١٨٩٨ م ثم ١٩٠٤ . وقد ظل
اليمينون يلقبون إمامهم بلقب أمير المؤمنين لأنهم يقولون أن الخلافة لقرشى
عامة ولزيدى خاصة^(١) .

وأما لبنان فإن بشير الثالث ، الذى استلم حكم الجبل بعد إخلاء لبنان
من الحكم المصرى ، خلفا لبشير الثانى الكبير ، كان آخر أمير لبنانى يحكم
المنطقة ، ذلك أن الدولة حالت دون عودة الشهابيين إلى الحكم ، وعينت على
الجبل حكاما بدأوا يثيرون الضغائن والفتن بين مختلف الفئات لتبرهن على
عدم قدرة اللبنانيين أن يديروا أنفسهم بأنفسهم فتشدد قبضتها على رقابهم^(٢) ،
فكانت أعمالها ودسائس الدولة الأجنبية سببا لمذابح لبنان فى ١٨٤٥ ، ١٨٦٠ .
وعندما وضع للبنان نظامه الإدارى سنة ١٨٦١ فجح الباب العالى بإبقاء سيطرته
المباشرة على ميناء بيروت كى لا تنقطع صلته بدمشق عن طريق البحر
لأغراض عسكرية^(٣) .

غير أن نظام لبنان نفسه لم ينفذ على الوجه الصحيح فقد حاولت الدولة
أن تسترد الامتيازات التى حصل عليها لبنان بمساعدة الدول الأجنبية
و ضمانتها واحدة بعد أخرى ، حتى لم يبق له من استقلاله الإدارى إلا اليسير
إذ استبدلت قضاءه الخاص بتنظيمات وقوانين الدولة فى عهد حاكمه الرابع
واصه باشا الألبانى (١٨٨٢ - ١٨٩٢) واستولت على جماركه واحتكرت
مواردها ، ولم تراع مصلحة سكانه عند تحديد حدوده ، إذ حرمته من
السهول وحصرت سكانه فى منطقة جبلية قاحلة حينما سلخت عنه البقاع^(٤)
فى عهد الحاكم فرنكو باشا الحلبي (١٨٦٨ - ١٨٧٢) ، وقطعت عنه الإعانة

(١) الدكاترة بديع شريف ، عزة عبد الكريم - دراسات تاريخية فى النهضة العربية
الحديثة ، ص ٣٥ .

Lammens — Ibid, P. 174-178. (٢)

Eugene Jung — P. 196. (٣)

Ludovic de Contenson — Les Réformes de Turquie
d'Asie, P. 81-83. (٤)

السنوية التي قررها النظام تسديداً لعجز ميزانيته وفرضت الرسوم التي أنقلت كاهل اللبنانيين لتتلافى هذا العجز^(١). كل ذلك بواسطة حكام الجبل الذين حرصت الدولة عند تعيينهم، أن يكونوا من أخلص المخلصين إليها، كي ينفذوا سياستها ويعودوا بالجبل إلى قبضة الدولة وإتاحة الفرصة لها كي لا يخرج الجبل عن نطاق المركزية التي كانت تسلك سييلها وكان حكام الجبل مضطرين لمسايرتها لحاجتهم إليها بعد انتهاء ولايتهم على الجبل^(٢).

أما قانون الولايات، الذي سنته الدولة عام ١٨٦٤ في عهد السلطان عبد العزيز (١٨٦١ - ١٨٧٦)، فقد جاء بمثابة التنظيم للسياسة الجديدة في السيطرة على الولايات. وكان القانون منقولا عن النظم الإدارية الأفرنسية نقلا أميناً من حيث تقسيم السلطنة إلى ولايات تتألف من منصرفيات، وهذه تتألف من قائمقاميات يتبع كلا منهم عدد من النواحي^(٣). وبالرغم من أن القانون الجديد قد قدم من قبل الوزير المصالح عالي باشا بأنه يرمى إلى تطبيق قاعدة اشتراك السكان في تدبير مصالحهم العامة، والتخفيف من حدة الحكم المطلق الملازم لأصول الإدارة المركزية^(٤)، التي سارت عليها السياسة الجديدة للدولة، إلا أن هذه الإدارة بقيت، مع ذلك، هي الغاية التي تهدف إليها الدولة، ذلك أن تصرفات الولاة ظلت قاصرة على تطبيق أوامر الآستانة، وجعل التفراف، الذي لقي إهتماماً خاصاً، وعناية كبرى في هذه الحقبة من الزمن وسيلة لتعزيز الخططة المركزية^(٥). هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن الهيئات المنتخبة التي أوجدها القانون الجديد لتعاون الولاة والمتصرفين

(١) الهلال - مجلد ٢١، ج ٥، ص ٢٧٠ - ٢٧٦ وبولس مسعد - لبنان والدستور العثماني ص ٣٠.

(٢) بولس مسعد - لبنان والدستور العثماني، ص ٤٦ و G. Samne - La Syrie, P. 210.

Victor Berard - La Révolution turque, P. 64. (٣)

Engelhardt - Ibid., V. I, P. 193. (٤)

Lammens - Ibid, P. 191. (٥)

والقائمقامين لم تكن خاضعة لقاعدة التصويت العام غير المقيد بشروط مالية وإدارية^(١). ولم يكن جميع أعضائها منتخبيين انتخاباً، بل أن الأعضاء المنتخبين لم يكونوا يشكلون سوى أربعة من تسعة أعضاء بما فيهم الوالى، أما الأربعة الباقون فيكونون من كبار موظفي الدولة الذين يعملون إلى جانب الوالى أو المتصرف أو القائمقام فى كل وحدة من الوحدات الإدارية^(٢). وأما طريقة التصويت فقد كان للمجلس الإدارى المكون على هذا الشكل، والذى يجتمع على شكل لجنة إنتخابية، نصيب كبير فى التحكم بعمليات الانتخاب الجديدة، بحيث هو الذى ينظم قوائم المرشحين بعدد يعادل ثلاثة أضعاف عدد الأعضاء المطلوب إنتخابهم، وترسل القوائم إلى الوحدات الأدنى فتتظر فيها المجالس المحلية التى لا يحق لها أن تنتخب سوى ثلثى عدد الأسماء الموجودة فى القوائم، ثم تعود هذه القوائم إلى الوحدات الأعلى حيث تقوم عمليات الفرز فتسقط أسماء ثلث المرشحين غير الفائزين وتقدم الجداول إلى المتصرفين أو الولاة ولا تكون حاوية سوى ضعف عدد الأعضاء المطلوبين فيسقط المتصرف أو الوالى، كل فيما يخص دائرة عمله، نصف الأسماء الباقية ويبقى النصف الآخر من الأسماء كممثلين للسكان فى مجالس الإدارة^(٣). وعدا كل ذلك، لم يكن لهذه الهيآت شأن كبير فى الإدارة لأن الرأى الأخير هو للوالى الذى يتصرف برأيه وقوله هو القول الفصل فى مختلف الأمور^(٤). وقد قسمت البلاد العربية لمثر هذا التنظيم إلى الولايات التالية :-

V. Berard — Ibid, P. 65 ; Engelhardt — Ibid, P. 272. (١)

Engelhardt — Ibid, P. 271. (٢)

Engelhardt — Ibid, P. 271-276. (٣)

Engelhardt — Ibid, P. 191 ; V. Bérard — Ibid, P. 65. (٤)

حلب، بيروت، دمشق، بغداد، الموصل، البصرة، طرابلس الغرب، علاوة على المتصرفيات المستقلة التابعة رأساً للباب العالي: جبل لبنان، القدس، دير الزور، بنغازي^(١). كما كان هناك أيضاً ولاية الحجاز، وولاية اليمن اللتان لم يطبق فيهما قانون الولايات تطبيقاً تاماً. مع العلم أن نظام الولايات لم يطبق في الولايات العربية بصورة متساوية.

* * *

البيعة العربية :

بينما كانت سياسة الآستانه تسير في هذا الاتجاه للسيطرة على أطراف المملكة العثمانية المترامية الاطراف، والتي تشغل الولايات العربية قسماً كبيراً منها، كانت التطورات المحلية في البلاد تسير في طريق مناقض لا يألف مع هذه السياسة الجديدة الهادفة إلى تشديد قبضة الدولة عليها، ذلك أن الأمة العربية بدأت نحو منتصف القرن ١٩ تتجه نحو الوعي والشعور بالكيان الذاتي بعد أن كثرت مدارسها وتعددت مطابعها وانتشرت الكتب والصحف في أيدي أبنائها فتفتحت الأذهان ووعي الأفراد تاريخ أمتهم فكان ذلك مقدمة لحركة سياسية تحمل شيئاً من الطابع القومي تخمير بيضاء ثم بدأ بالوضوح شيئاً فشيئاً حتى تعددت معالمه في أوائل العقد الثاني من القرن العشرين. وهذه لمحة عن هذا التطور :

لقد ساد البلاد العربية منذ الفتح العثماني عهد من التأخر والركود كان من عوامله أن الشرق فقد مركزه الاستراتيجي بعد اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح البحري إلى الشرق الأقصى وتحول الشريان التجاري إليه بعد أن كان البحر المتوسط وسواحله الشرقية سبيله المعتاد إليه^(٢)، وأن الأتراك

(١) ساطع الحصري - البلاد العربية والدولة العثمانية، ص ١٤٦ .

Dr. H. Saab — op. cit., P. 100.

(٢).

العثمانيين كانوا راغبين في عزل بلادهم عن أوروبا والانطواء على أنفسهم خرفا من مطامع الدول الأوروبية ، لكن الأهم من ذلك أن الدولة العثمانية كانت دولة محافظة ، دولة عدم تجديد ، همها إبقاء الشيء على ما هو عليه ، ليس لها سياسة معينة في التنظيم ، فالمسائل الاقتصادية متروكة لأصحاب المصالح ، وإنشاء الجوامع والعناية بها متروك لأرباب الخير ، وإنشاء المدارس والتعليم متروك لأهل البر والإحسان ، فالأمير أو السلطان الذى ينشئ مدرسة أو جامعا أو مستشفى ينشئها من ماله الخاص (١) . فإذا علمنا ، فضلا عن ذلك ، أن العرب لما استهدفت بلادهم للفتح العثماني كانوا على درجة من الانحطاط لا يحسدون عليها ، أدركنا المستوى الذى قدر لهم أن ينحدروا إليه بفعل انضوائهم في ظل شعب هذه خصائصه ، وهكذا بدأ العلم يتقلص شيئا فشيئا حتى أصبح منزويا في أركان ضيقة محدودة ، وإن لم تغل البلاد من بعض المشتغلين فيه أمثال آل الكزبري والطنطاوى والميداني والنايلسى والمرادى في دمشق (٢) ، وحسن الجبرتي وعبد الرحمن الجبرتي والنفراوى والزبيدي والعيدروس وغيرهم في مصر ، وآل الألوسى والحيدرى والسويدى والرحبى والشاوى في العراق (٣) ، فقد كان الأزهر فى القاهرة ، والجامع الأموى فى دمشق ، وعشرات المدارس التى تتبعها ، ومدارس أخرى فى بيت المقدس والرملة وحلب وحمص وغزة وصيدا وحمه وعكا وطرابلس وبعليك وغيرها ، كانت لاتزال جميعها ترسل من أشعة العلم ما يستثير بها طلابه فى العالم العربى . غير أن الدراسة فى هذه المعاهد قد تأخرت كثيرا عما كانت عليه فى العصور السابقة ، إلى أن جاء القرن التاسع عشر فبدأت فى مصر وسوريا والعراق نهضة اجتماعية أدبية كان من أهم ميزاتنا إنشاء المدارس الحديثة على نظام

(١) من محاضرات غير مطبوعة القاها الاستاذ شفيق غربال على طلاب معهد الدراسات العربية العالية .

(٢) شاكر مصطفى - القصة فى سوريا ص ١٨ .

(٣) محمد بهجت الاثرى - اعلام العراق ص ٧

مدارس أوروبا لتعليم العلوم الحديثة وانتشار الطباعة والصحافة وكثرة الجمعيات الأدبية والعلمية والمكتبات العامة والمتاحف وظهور فن التمثيل واشتغال المستشرقين الأفرنج بآداب اللغة العربية وبتراثهم العلي الخالد^(١).

قامت المدارس الحديثة على أكتاف الارساليات التبشيرية الأجنبية وعلى أكتاف الهيئات الوطنية المحلية على السواء ، فأول مدرسة حديثة مدرسة الحاووقة ، أنشئت في لبنان (١٣٦٢) ، وأول مدرسة أنشئت في حلب ، بعد الحاووقة ، (١٦٦٢) ، كاتنا بفضل الرهينات الوطنية^(٢). أما الرهينات الأجنبية فبدأت تنسرب إلى البلاد العربية منذ القرن الثامن عشر في أوائل الربع الثاني منه أتى اليسوعيون إلى لبنان حيث أنشأوا مدرسة عينطورة عام ١٧٣٤^(٣). غير أن القرن التاسع عشر قد شهد حركة تعليمية رائعة كانت بطيئة في نصفه الأول ونشيطة سريعة في نصفه الثاني وخاصة بعد عام ١٨٦٠ ، عام المذابح الشهيرة في لبنان ، وقد ازداد من بعدها اتصال البلاد بالغرب نتيجة للحوادث المذكورة ، وازداد معه نفوذ الدول الأجنبية وخاصة منها فرنسا واهتمامها بشئون سوريا التي كانت تشمل سوريا ولبنان معا . وفي الفترة الممتدة من عام ١٨٦٠ حتى آخر القرن التاسع عشر نمت الحركة الثقافية نمواً عظيماً وظهر كثير من الكتاب والمفكرين من أحيوا الثقافة العربية وأنفوا الكتب في اللغة والآداب ، والمعاجم والموسوعات والقصص والدواوين الشعرية ، ومن أشهر هؤلاء بطرس البستاني ، ناصيف إبراهيم اليازجيان وأحمد فارس الشدياق ، وأديب فرحات ، وعبد الرحمن الكواكبي ومحمد عبده وقاسم أمين ، ومحمود شكري الألوسي وكثير غيرهم في سوريا ومصر والعراق وكانت النهضة شاملة في مصر وسوريا والعراق .

(١) جرجي زيدان - تاريخ آداب اللغة العربية ، ج ٤ ص ٢٠ .

(٢) K. T. Khairallah — Les Régions Arabes Libérées, P. 20.

(٣) الدكتور مصطفى خالدى وعمر فروخ - التبشير والاستعمار ، ص ١١ .

وإذا كانت سوريا وجبل لبنان مجالاً لنشاط الرسائل الأجنبية التبشيرية في فتح المدارس فقد كانت مصر في عهد محمد علي تسير في نهضة تعليمية رائعة ، سبقت بقية البلاد العربية فيها ، إذ أنشأ محمد علي المدارس في القطر المصري على مثال المدارس في أوروبا وجلب إليها الأساتذة من هناك ثم بدأ بإرسال البعثات من الشبان إلى أوروبا ليتموا دراستهم فيها، كي يتخلص من الاحتياج إلى الأجنبي^(١) ، وكان أول ما اتجه إليه محمد علي هو إنشاء المدارس المخصوصة كعمل عاجل لإعداد الفنيين لشتى نواحي النهضة ثم ما لبث أن اضطر إلى خلق المدارس الأخرى التي تمد هذه المدارس بالتلاميذ^(٢) ، وقد عمل حلفاء محمد علي على تحقيق مشروع التعليم القومي بإنشاء المدارس الأولية وإيجاد الارتباط بينها وبين المدارس الأخرى^(٣). ونتيجة لهذه الجهود المتصلة أنشئت مدارس الطب والهندسة والصيدلة والولادة ومدرسة الألسن ومدرسة المعادن وغيرها بين ١٨٢٧ - ١٨٣٩ وكثير من المدارس الثانوية والأولية .

وقد تجلّت نهضة التعليم في مصر بصورة خاصة في ديوان المدارس لتنظيم شؤون التعليم ، وفي ضخامة عدد البعثات العلمية التي أوفدها محمد علي وخلفاؤه إلى البلاد الأوروبية وفي استخدامه الفقراء والمدرّبين والمدرّسين الأجانب ، فكان للعمل الذي قام به محمد علي أثر كبير في رفع شأن الثقافة وتهيئة عدد كبير من المثقفين ثقافة عالية .

وأما في لبنان فكان الفضل في تخريج الكتاب والمثقفين ورجال العلم . الذين اشتهر منهم عدد لا يستهان به ، للدارس العالية وكان أشهرها المدارس

(١) ١ - الأمير عمر طوسون - البعثات العلمية في عهد محمد علي ص ٦ - ٧ .

(٢) الدكتور أحمد عزت عبد الكريم - تاريخ التعليم في مصر - من مقدمة الاستاذ شفيق

غريبال ، ص ق .

٣ - المصدر السابق - ص ٧٢ .

الكلية الجامعة، الأجنبية والوطنية، ومنها: الكلية الأميركية (الجامعة الأميركية اليوم)، وقد أنشأها المبشر الأميركي الدكتور كورنيليوس فان ديك عام ١٨٦٦، ثم كاتبة القديس يوسف اليسوعية التي أنشأها الآباء اليسوعيون في غزير ثم نقلوها عام ١٨٧٤ إلى بيروت^(١)، كما كان منها المدارس الكلية الوطنية التي أنشأها المعلم بطرس البستاني والمطران يوسف الدبس الماروني وغيرهما^(٢)، وما يلاحظ في لبنان، خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، نشاط حركة التبشير واندفاعها في فتح المدارس الأجنبية التي رعت اللغة العربية وعززت تعليمها، وتنافس الرسائل التبشيرية المختلفة، فيما بينها، في إنشاء المدارس، فسواء صح ما نقل عن الدكتور كورنيليوس فان ديك، المبشر الأميركي المشهور، من أنه ركب يوماً حماره متوجهاً إلى إحدى القرى، ولما سأله قروي عن وجهته أجابه أنه ذاهب إلى القرية ليفتح مدرستين، فاستغرب القروي وقال وهل قرينتنا الصغيرة بحاجة إلى مدرستين؟ فأجابه الدكتور قائلاً: «حيث يذهب الدكتور فان ديك يتبعه الجزويت»^(٣)، سواء صحت هذه الرواية أم لم تصح فإنها تصور واقع الحال في شدة التنافس حيث يفتح المرسلون الأميركيون مدرسة، يتبعهم المرسلون اليسوعيون بفتح مدرسة أخرى في نفس المكان. ولم يقصر الوطنيون في هذا المجال فقد دخلوا حلبة التنافس هم أيضاً وتمدت المدارس وكثرت كثرة هائلة.

هذا ولم تكن الشام أقل أهمية في نهضتها العلمية من لبنان، فقد كان التعليم يخطو فيها خطوات سريعة إلى الأمام، ففي خلال ثلاث سنين فقط من عام ١٨٧٩ إلى عام ١٨٨٢ زاد عدد مدارس دمشق ومعلميها ومعلمياتها بمقدار سدس المدارس وربيع المعلمين والمعلمات وربيع الطلاب^(٤)، وذلك

(١) المقتطف - مجلد ٧، ج ٦، ص ٢٨٧ - ٢٨٨ .

(٢) المصدر السابق - ص ٢٩٠ .

(٣) أمين الريحاني - قلب العراق، ص ٢٢ .

(٤) المقتطف - مجلد ٧، ج ٨، ص ٤٦٨ .

بفضل جمعية المقاصد الخيرية ومدحت باشا الذى ساعد فى تأسيسها . وفى
أواخر عام ١٨٨٢ صدرت إرادة سنية باستبدال جمعية المقاصد الخيرية
الإسلامية بمجلس معارف عين له رئيساً أولاً العالم الشريف محمود أفندى .
حمزة مفتى دمشق والعالم علاء الدين أفندى ومفتش المعارف الشيخ طاهر
الجزائرى نائبي رئيس وإلى جانبهم خمسة عشر عضواً ، وكان للشيخ طاهر
الفضل الأكبر فى هذا السبيل ، فما أقنع به المسؤولين فى دمشق من حكام
الترك أثناء ولاية مدحت باشا ، ما تقوم به مدارس الإرساليات الأجنبية
من تدريس اللغة العربية وآدابها وأن الحكومة إذا لم تقم بعمل ينافسها
فى ذلك تحول النشء إليها وشب على أفكار ومذاهب سياسية لا تسر الدولة
فالأحرى بها أن تهض بنفسها فى هذا العمل ، فاقتنع مدحت باشا أبو الدستور
بهذه الأسباب التى وافقت هوى فى نفسه ، لما عرف عنه من ميول إصلاحية
وأفكار تحريرية ، وكان لهذه الخطوة والنشاط الذى قام به الشيخ طاهر
الجزائرى فى ميدان الثقافة ضمن حلقاته المشهورة فى دمشق ، التى كان يتحلق
حولها فيها صفوف المتعلمين والناهين والمفكرين العرب ، أكبر الأثر فى نشاط
الحركة الثقافية ، وفى مدارس تاريخ العرب وتراثهم العلمى وآداب اللغة
العربية (١) .

وفى العراق ، يظهر أن الحركة الثقافية كانت قبل منتصف القرن التاسع
عشر ، أكثر تأخراً منها فى سوريا ومصر ولبان ، غير أن النصف الثانى
من القرن التاسع عشر قد شهد افتتاح مدارس أجنبية للبهشرين إلى جانب
مدارس الحكومة ، كما لم تخل بغداد من مدارس للطوائف الوطنية .
أما المدارس العالية فلم يكن فى بغداد منها سوى كلية الحقوق وكان الطلاب الذين
يودون إتمام تحصيلهم العالى يذهبون إلى الآستانة ، وقد كان نصيب العراق

من المدارس الأجنبية أقل من شقيقاته العربية التي مر ذكرها ، ويظهر أنه لم يكن، في الغالب لغير الآباء الكرمليين والدومينيكيين نشاط ملبوس فيه . كان للكرمليين كنيسة في بغداد عام ١٧٢٠ ، وقد بذلوا كثيراً من الجهد في نشر اللغة الأفرنسية بين الشبيبة العراقية بواسطة مدرستهم في بغداد . أما الآباء الدومينيكيون فقد كان نفوذهم محصوراً في ولاية الموصل حيث كان لهم كاتبة وبعض المدارس الأخرى كما كان لراهبات الفرنسيين مدرسة في الناصرة (١) . أما مدارس الطوائف المحلية للكلدان والسريان فكانت تابعة لإشراف ومراقبة الأرساليات الأفرنسية (٢) .

* * *

من هذا الاستعراض السريع لنهضة التعليم في كل من الأقطار العربية الأربعة ، سوريا ومصر ولبنان والعراق ، يتضح لنا أن هذه الأقطار كانت تسير جنباً لجنب في حركة النهوض الاجتماعي والثقافي . ولم تكن بينها سوى فوارق بسيطة من حيث المستوى ، وكان التجاوب فيما بينها تاماً في حركة تبادل الأفكار خاصة عندما انتشرت المطابع ودفعت بكتبتها من قطر إلى آخر لتساعد في تقارب الأفكار والعواطف ودفع عجلة النهوض والتضامن . شوطاً نحو الأمام ،

لقد ساعدت الطباعة والصحافة في نشر الثقافة في البلدان العربية إذ عرفت الطباعة فيها منذ القرن الثامن عشر في بعض البلاد العربية كسوريا وفي أوائل القرن التاسع عشر في بعض البلاد الأخرى كصر (٣) . وقد تكاثرت المطابع في هذين القطرين خلال القرن التاسع عشر تكاثراً ذا أهمية بالغة، وأصبحت

Verney et Dambmann - Les Puissances étrangères en Syrie, (١)
Liban et Palestine, P. 93-94.

Ibid., P. 111-115. (٢)

جرجى زيدان - المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ٥٥ . (٣)

الكتب العربية تطبع بكثرة ويكفي دليلاً على ذلك أن نورد هذه الإحصائية عن إحدى مطابع بيروت ، البلد الذي كان هو والقاهرة يعضان بعشرات المطابع التي أصبحت تعمل على البخار ، ففي عام ١٨٨١ طبع في المطبعة الأمريكية ببيروت (٥٧٥٠٠) مجلد ويبيع منها في تلك السنة ما يناهز (١٥٧١٥) مجلداً أديا و (٢٣٤٧٢) مجلداً علياً^(١) . هذا من حيث الكم أما من حيث الكيف فثمة مثالا آخر هو مطبعة بولاق في القاهرة ، التي لم يقف فضلها عند نشر كتب العلوم الحديثة ، بل نشرت كثيراً من الكتب العربية القديمة التي كانت مخطوطاتها نادرة الوجود ، والتي كاد البلي والضياع يذهبان بما بقي منها ، فقد نشرت كثيراً من كتب السيرة والتاريخ والأدب والقصص والحديث والتفسير والنحو وعلوم اللغة والمنطق وغير ذلك من أمهات الكتب العربية القديمة^(٢) . وأما الصحافة فكان لها شأن كبير خاصة في مصر حيث تعددت الصحف وتكاثرت لاسيما في الربع الأخير من القرن التاسع عشر وتضافرت جهود السوريين الهاربين من ظلم عبد الحميد واستبداده مع جهود إخوانهم المصريين في رفع شأن الصحافة وبدأت حملتها على حكم الطغيان الحميدي وساهمت في تقويض أركانه .

ولا ينكر أيضاً تأثير الجمعيات الأدبية والعلمية والاجتماعية في مظاهر اليقظة العربية ، وكانت هذه الجمعيات كثيرة وخاصة في بيروت ، وفي مقدمتها الجمعية السورية العلمية ، وكان من أعضائها أشهر أدباء وعلماء ووجهاء سوريا والآستانة ومصر ، وجمعية زهرة الآداب ، وجمعيات أخرى نسائية مثل جمعية شمس البر وزهرة الإحسان وغيرها من الجمعيات الكثيرة المختلفة المرامي والمقاصد الإنسانية^(٣) ، كما وجد في مصر جمعيات كثيرة منها ما هي

(١) المقتطف - مجلد ٧ ، ج ٨ ، ص ٢٦٥ .

(٢) الدكتور أبو الفتوح رضوان - تاريخ مطبعة بولاق ، ص ١٢٥ .

(٣) المقتطف - مجلد ٧ ، ج ٨ ، ص ٢٩١ - ٢٩٢ .

علمية أدبية ظاهرة ، أو سياسية مستترة بالعلم والآداب والفن . وكان من النوع الأول المجمع العلمي المصرى (١٧٩٨) ، ومجلس المعارف المصرى (١٧٥٩) ، والجمعية الجغرافية الحديوية . ومن النوع الثانى جمعية الآداب (١٨٧١) ، والجمعية العلمية الشرقية (١٨٧٧) ، كما وجد فى مصر جمعيات كثيرة لنشر الكتب وجمعيات للتعريب والتأليف إلى جانب الأندية الأدبية الكثيرة^(١) .

ولا ينكر فى هذا المجال أيضا ما قدمه المستشرقون من خدمة للغة العربية والآداب والتاريخ والعلوم العربية ، إذ فتحوا الآفاق أمام المثقفين والدارسين وهبوا الوسيلة لهم كي يتصلوا بتراثهم القديم فأسهموا إسهاما غير مباشر فى حركة الإحياء العربى .

وهكذا تضافرت العوامل التى مر ذكرها وساهمت كل منها بنصيب فى تثقيف طليعة أفراد الأمة العربية وتنوير أفكارهم ، فقام منهم ، من الرواد الأوائل نفر كانت كتاباتهم تعمل فى تهيئة الجو لانتقال النهضة من مجالها الأدبى الثقافى إلى المجال السياسى .



الرواد الأوائل

شهد القرن التاسع عشر رواداً من الأدباء والمفكرين الأوائل خليطاً من مسيحيين ومسلمين ، فى سوريا ولبنان ، وفى مصر ، حملوا لواء النهضة الأدبية والفكرية وشقوا الطريق لغيرهم ، بعد أن اتصلوا بوثة الغرب ، التى لم تفتأ ، منذ الثورة الافرنسية ، عام ١٧٨٩ فى حركة مستمرة ، وثبة

(١) جرجى زيدان - المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ٨٩ - ١٠٣ .

تتلوها نكسة ، ونكسة تتلوها وثبة ، إذ كانت أعوام ١٨٣٠، ١٨٤٨، ١٨٧٠ في فرنسا وبلجيكا وألمانيا وغيرها قد ملأت الأسماع وانتقل صداها إلى الشرق ، وطفق النابهن يتحدثون عن الوطن والوطنية والأمة والقومية والمساواة والحقوق الطبيعية والثورة والحرية ، وبدأ الأدباء يناقشون المسائل على صعيد الفكر المتحرر، فسموا انتفاضة الشعب ضد الظلم والطغيان « ثورة » تقديساً لها ، وأنفوا من تسميتها « فتنة » كما كانت تسمى عند العرب ^(١) . وكان الأحرار ممن تشربوا بالمبادئ الدستورية واستقوا من ثقافة الغرب ، أمثال مدحت باشا، وفرنسيس فتح الله مرآش الحلبي، وأديب اسحق ، وعبد الله نديم ، ورفاعة رافع الطمطاوى ، وشبلى شميل ، ورزق الله حسون، ومصطفى كامل، وأمين الريحاني وعبد الرحمن الكواكبي ، وجبران خليل جبران ، والياس جبالين ، حربا على الحكم المطلق والاستبداد، وكان في نظرهم أن الأخذ بمبادئ الحرية ، وأساليب الحكم الدستورية، واجب مطلق على الحكومات ، وإلا حيل ما بينها وبين التقدم والازدهار وسعادة شعوبها ^(٢) وذهبوا مذهب الأحرار الأفرنسيين فأعلنوا أن السيادة والسلطة هما للأمة والشعب وأن الهيئة الحاكمة ليست إلا لخدمة الأمة .

كان فتح الله مرآش الحلبي ، ينشئ المقالات الرنانة وينظم القصائد في هجو الذين يجهلون على العرب ويحطون من شأنهم ، يبعث بها من باريس ، ينير بها أفكار السوريين ، كما كان رزق الله حسون يثر الدرر ويرسلها من لندن يحرص شبان سوريا فيها على خلع نير الحكومة الاستبدادية. وقد قضى هذان الحران ردحا من الزمن وهما يرسلان شعاع الحرية إلى أبناء سوريا من قلب أعظم عاصمتين اشتهرتا في أوروبا بالحرية والأنظمة الدستورية « ولكنهما مزجا بلاغتهما بعلم التفريق بين الترك والعرب ، فأصابا بإيقاظ

(١) رفيف خورى - الفكر العربي الحديث ، ص ١١٦ - ١٢٦ .
(٢) Hazem Nuseibeh — The Ideas of Arab Nationalism, P. 136

النفوس لطلب الحرية ، وأخطأ بتمزيق الجامعة الإسلامية ، (١) كما قال فارس نمر .

في الواقع خرج الكتاب العرب بأفكار جريئة مزقت غشاء الجمود ، ووددت غيوم التواكل ، فالثورة للأمة ، في نظر أمين الريحاني ، كالحمام للإنسان تنبه فيه الدم وتوقظ النشاط ، وأن الحكومة للرعية لا الرعية للحكومة (٢) . أما الحرية في نظر أديب اسحق فهي ثلوث موحد الذات متلازم الصفات ، يكون بمظهر الوجود فيقال له الحرية الطبيعية ، وبمظهر الاجتماع فيعرف بالحرية المدنية ، وبمظهر العلاقات الجامعة فيسمى بالحرية السياسية (٣) .

أى أن الكتاب العرب، في القرن التاسع عشر، حاولوا أن يحدوا حذو أدباء فرنسا في القرن الثامن عشر، كجان جاك روسو وفولتير ومونتسكيو، في تحطيط المبادئ الفلسفية للانقلاب الاجتماعي والسياسي الذي ارتسم في أذهانهم . وقد ظهر هذا الاتجاه أكثر ما يكون لدى أديب اسحق وفرنيس مراه . فأديب اسحق يصف الثورة بقوله :

« تصورتهم فرقا وأوزاعا، بأسمال تشف عن الجلود، يتدافعون في المسالك صائحين ، يتلقون سيوف الجند بما قطعوا من الأشجار ، ويقابلون كرات البنادق بما اقتلعوا من الأحجار ، زاحفين مكشوفة رؤوسهم للسائفين ، مفتوحة صدورهم للرماة ، يتسمون للثوت سامة من الحياة ، فلا ينثرون عن القصد ، حتى يقف آخرهم على رأس أخيه ، من ربوة أشلاء ذويه ، فيرفع بيده اللواء صائحا : ليقن الظلم أو ينزع من صدره النصل مناديا : لتحي الحرية ، فقلت ماهؤلاء الناس يهرقون الدماء ويغتالون الرؤساء ويفسدون

(١) المنتطف - مجلد ٣٦ ج ٢ ، ص ٢٥٨ «من خطبة للدكتور فارس نمر» .

(٢) ريف خورى - المصدر السابق ص ١١٥ .

(٣) اديب اسحق - الدرر ص ٤٢ .

في الأرض ، قالوا لحجب الدماء ودفع الغلبة وجلب الصلاح ، قلت وكيف تسمون ما يصنعون قالوا الثورة ، قلت هي الدواء ، بالتى كانت هي الداء . ثم يخاطب الثوار قائلا : « وبعد فما أنتم بأصحاب الثورة ، وإنما أصحابها الذين يوجبونها بما يظلمون » (١) .

أما فرنسيس ففتح الله مراش (١٨٣٩ - ١٨٧٤) فقد كان أسبق من أديب اسحق في تسميه أذهان العرب إلى النهوض بشكل جدى ، كان كتابه « غابة الحق » الذى وضعه ، على طراز « جحيم دانتي » بقالب خيالى ، ونزع فيه إلى إيقاط العرب من غفلتهم وتحريضهم على نبذ الاستبداد والذل والعبودية فى ظلال الترك ، وطبعه فى حاب عام ١٨٦٥ مصبوبا فى قالب فلسفى ، وقد جعله بشكل حلم حلمه « كأنه كان يخترق بفكره الثاقب حجب المستقبل المظلمة ليجد نور الحرية إلى قومه ، فيضىء لهم ويهديهم إلى رحبات المعيشة الرغدة » (٢) .

كما كانت كلمات جمال الدين الأفغانى المشهورة « الحرية تؤخذ ولا تعطى والاستقلال يؤخذ ولا يعطى » تصخ الآذان ، وزاد فى أثرها ما كان للأفغانى من شهرة ملأت الآفاق ، وما كان من حوادث خلافه مع شاه إيران بخصوص الحكم الدستورى ، ومقارنته للاستعمار الاجنبى .

لقد ناقش الكتاب والمفكرون مواضع الحرية والدستور وحقوق الإنسان وكانت لهم آراء متفقة مع آراء كتاب فرنسا الأحرار ، أو مكملتها ، فقد عرفوا الحرية بعبارات أكمل من عبارة مونتسكيو ، إذ قالوا بلسان أديب اسحق إن « الحرية هى التقيد بقوانين يشترك الشعب فى وضعها عن طريق تمثليه » محتذيا حدوروسى فى ذلك . وأن المساواة ليست إلا أن

(١) أديب اسحق - المصدر السابق ص ١٧٢ .

(٢) فرنسيس مراش - غابة الحق ص ٣ - ٤ « من مقدمة الكتاب ، بقلم عبد المسيح انطاكى » .

«يسرى قانون واحد على جميع المواطنين يمثلون كلهم أمامه ، لافرق بين غنى وفقير ، وضعيف وقوى ، وأبناء مذهب ومذهب»^(١).

ولم تخل كتابات من نقلوا عن الغرب تاريخ الثورة الافرنسية، وكتبوا في حقوق الإنسان ، من أثر في تنبيه الأفكار ويقظتها فهذا رفاة رافع الطمطاوى في كتابه تخليص الابرين في تلخيص باريز قد عرض للحقوق المعطاة للافرنسيين في المساواة والحرية ونيل المناصب وحرية الدين والملكية وكان ما كتبه في هذا الشأن أول الآثار الدالة على بيان حقوق الإنسان في اللغة العربية ، كما جاء في كتاب الأمير حيدر الشهباني (١٧٦١ - ١٨٣٥) فصل عن الثورة الافرنسية ووقائعها وإعدام الملك لويس السادس عشر وعن حملة نابليون على مصر^(٢)

انتقال النهضة الفكرية إلى السياسة :

في الحقيقة لم تبق هذه المبادئ الفكرية في نطاق النظريات ، بل وجدت مجالها العملي في ميدان السياسة ، وترجمت عنها مختلف الجمعيات السرية والنشاط الذي قام به أفرادها . ففي عام ١٨٦٥ ، تأسست في الآستانه جمعيه سرية باسم « يكي عثمانليلر » (جمعية العثمانيين المحدثين) إذ كان الأحرار من ترك وعرب سواء في محنة الخضوع لحكم الدولة الفاسدة الذي فشلت كل مساعي الإصلاح في تجديده ، وكان برنامجها دستوريا حراً ثم أصبح ثوريا ، وتشكلت عام ١٨٧٥ في سوريا جمعية مائثة^(٣) ألفتها نخبة مختارة من شبيهة بيروت ، معظم أفرادها من المسيحيين وقد تخرج بعضهم من كلية بيروت

(١) رثيف خوري - المصدر السابق ص ١٢٢ .

(٢) المصدر السابق ١٦٨ - ٧١٦ .

(٣) Ettore Rossi — Documenti sull'origine egli sviluppi della quest. Araba, P. 11.

الأمريكية وكانت رغبتهم جازمة في فصل لبنان المسيحي عن الدولة التركية ، ودأبت جمعيتهم الثورية السرية على الاجتماع في ضواحي بيروت لتناقش الوسائل التي توصلهم إلى غايتهم ، وقد تكررت في أذهانهم فكرة أن الأتراك يعملون على إهانتهم ، وإعتبارهم في منزلة أدنى منهم ، وشاعت بينهم عبارات السخط على شعار الترك القائل : إن التركي فوق المسلم والمسلم فوق المسيحي^(١) . وفي هذا القول ما ينظرى على النعرة العنصرية والدينية معاً .

حاول المسيحيون ، كي يصلوا إلى تحقيق الهدف المنشود ، أن يتعاونوا مع المسلمين ، واجتذبوا بعض هؤلاء إلى الجمعية الماسونية التي رأوا أن في انتسابهم إليها أخير كل الخير لتقضيهم ، لكن الوحدة التي كونوها لم تلبث أن انفرط عقدها ، ذلك أن الفكرة الدينية والولاء الطائفي كانت لا تزال أوضح من فكرة القومية التي لم تنجح في التغلب على عاطفة الارتباط بالدولة العثمانية ، حامية دمار الإسلام . كما أوجس المسلمون ، من جهة أخرى ، من ثقافة الغرب ومدنيته ، ورأوا وراء تغلغل مؤسساته في البلاد أطماعاً شريرة للدول الأوروبية ، تتربص بالبلاد وتهدف إلى الاستيلاء عليها^(٢) .

لكن إختلاف المشارب لم يفت في عضد الناشئة فشهد النصف الثاني من القرن التاسع عشر أول إنتقال للنهضة العربية من حيزها الأدبي إلى حيزها السياسي بالمشاير التي كانت تلتصق ، بعد منتصف الليل ، على الجدران قرب قصصيات الدول الأجنبية . وكانت هذه المشاير تندد بمساوىء الأتراك وتعتبرهم مغتصبين للخلافة وتهتمهم بالقضاء على اللغة العربية وتدعو إلى الحكم الذاتي بل المستعمل للعرب ، وقد أعدت جمعية بيروت السرية التي

Z. Zeine — op. cit., P. 57.

(١)

Z. Zeine — op. cit., P. 58.

(٢)

كانت تدبغ هذه المناشير برناجما عزمت على تنفيذه بحمد السيف جاء فيه
هذه النقاط الرئيسية :

- ١ - منح الاستقلال لسوريا متحدة مع لبنان ،
- ٢ - الاعتراف باللغة العربية لغة رسمية للبلاد .
- ٣ - إلغاء الرقابة والقيود الأخرى التي تحول دون حرية الرأي
وانتشار العلم .
- ٤ - عدم استخدام الوحدات العسكرية المجندة من أهل البلاد لإلّا ضمن
حدود بلادهم .

وكان الشعراء والأدباء يعززون هذه الافكار وينشرون القصائد التي
تتغنى بمجد العروبة وتحفز أبناء العرب إلى النهوض ، شعراء وأدباء أمثال
ابراهيم اليازجي ونجيب الحداد وأيوب ثابت وعبد الرحمن الكواكبي فيما
بعد وغيرهم .

فقد انتشرت قصائد ابراهيم اليازجي إنتشاراً واسعاً فكنت تسمع
الشبية في كل مكان تردد ميميته :

سلام أيها العرب الكرام	وجاد ربوع قطركم الغمام
وما العرب الكرام سوى نصال	لها في أجفن العليا مقام
لعمرك نحن مصدر كل فضل	وعن آثارنا أخذ الأنام

وبأبيته المشهورة التي وصفت بأنها مارسيليز العرب^(١) وكانت شبية العرب
تنشدها في كل مكان :

تنبهوا واستفيقوا أيها العرب	فقد طمى الخطب حتى غاصت الركب
أقداركم في عيون الترك نازلة	وحقكم بين أيدي الترك مغتصب
صبرا هيأمة الترك التي ظلمت	دهراً فمما قليل ترفع الحجب

لنظن بحد السيف ماربنا فلن يخيب لنا في جنبه أرب .
وسينيته التي يندد فيها بالترك .

دع مجلس الغيد الاوانس وهوى لواحظها الثراعى .
أو لستم العرب الكرام ومن هم الشم المعاطس .
وتشبهوا بفعال غيركم من القوم الاحامس .

والتي تشير فيها إلى كون الدولة قد أعطت للجبل الاسود والعرب ،
استقلالها وهيب بأبناء قومه أن يحزوا حزوم في الحصول على استقلالهم .
كما كان أيوب ثابت ينادى بالاتحاد والعصية القرمية :

ياقوى أن تقسموا لافلاحا إنما تفلحون بالعصية^(١)

عدا القصائد التي كان ينظمها نجيب الحداد والشيخ يوسف البستاني .
منددين فيها بالترك وما يرتكبون من جرائم في بلاد العرب :

لعبت أكف الترك فيك فغادروا في كل قطر منك نهر أمن دم (الحداد) .

وفيا عدا الشعراء ، لعب المدرسون والكتاب من أعضاء هذه الجمعية .
دوراً كبيراً في ترويح مبادئها وشعاراتها ، وكان عددهم اثني عشر رجلاً عند
تأسيسها ، فما لبث أن قفز إلى سبعين ، منهم يعقوب صروف ، إبراهيم
اليازجي ، فارس نمر ، إبراهيم الحوراني ، شاهين مكاريوس ، إلياس حبالين .
وغيرهم وكان للأخير منهم : إلياس حبالين تأثير عظيم في أوساط الجمعية
والوسط الاجتماعي في بيروت .

كان إلياس حبالين ، الماروني المذهب ، مدرسا للغة الأفرنسية في كلية
بيروت الاميركية من عام ١٧٨١ - ١٨٧٤ وقد اعتنى بمبادئ فولتير الحرة .
وكان ثورياً في أفكاره ، يجتمع ، بعد الإتهام من إعطاء دروسه في الكلية ،

بتلاميذه خارج المدرسة ، وبيث فيهم أفكاره السياسية المعارضة للأتراك ، ويحارب حكمهم الفاسد ، وما لبث تلاميذه بعد أن تخرجوا ، حتى أصبحوا زملاءه في العمل على تقويض صرح الإستبداد وكان كل واحد منهم يسعى أن يكون صورة أخرى من الياس حباين أو أشد وطأة منه في نشر مبادئ الجمعية . كما كان من أولئك العاملين الياس عمون من دير القمر ، وقد قرأ رواية الفرسان الثلاثة لاسكندر دوماس ، وألف ، مع إثنين من رفاقه ، عصبة حاول أن يحذو فيها حذو الفرسان الثلاثة كي يخلص وطنه لبنان من نير الأتراك^(١) ، وكانت هذه الجمعية هي المسؤولة عن إلصاق المناشير التي مر ذكرها^(٢) .

ومع ذلك لم يكن قد تكون بعد ، في ذلك الوقت ، ما يسمى بالقضية العربية بكل معنى الكلمة ، حتى أن كلمة عرب نفسها ، كتسمية للبلاد العربية وإلى وقت قريب من ذلك الحين ، نادراً ما كانت تتردد في كتب ووثائق ذلك العهد ، بل كانت التسمية الشائعة لهم هي كلمة « مسلمين » ، أو « مسيحين » . بحسب المناطق التي يشكلون فيها الاكثية ، أما كلمة عرب فلم تكن تطلق إلا على بدو الصحراء أو ساكني الأرياف ، وكان مجموع السكان المسلمين من عرب وأتراك ، يعتبرون إخواناً في الدين إذ كانوا مسلمين قبل أن يكونوا أتراكاً أو عرباً^(٣) . أما الوعي القومي العربي فقد كان نموه بطيئاً بحيث تأخر ظهوره بوضوح حتى أوائل القرن العشرين ، وفي خلال هذه المدة لم ينبض بالحياة سوى مرتين أو لاهما عندما أخذت جمعية بيروت السرية على عاتقها محاولة إيقاظه للمرة الثانية حينما أحدث الكواكبي بعض الهيجان . وفيما بين

Z. Zeine — op. cit., P. 68.

(١)

(٢) انفرط عقد هذه الجمعية لما اطلع عبد الحميد على مناسيرها ولاحق الاحرار من

اعضائها فهربوا الى مصر واتهم مدحت باشا بانه قد شجها واشتبه بعلاقته بها .

Z. Zeine — op. cit., P. 36.

(٣)

الفتريين كان الوعي شبه نائم بسبب استبداد عبد الحميد وثقل كابوس حكمه^(١) يستيقظ آونة ويرقد أخرى .

عبد الحميد والسياسة المركزية

استلم عبد الحميد الحكم على أساس الشورى ونشر الدستور ودعوة مجلس المبعوثان وحكم الولايات على أساس توسيع المأذونية بموجب المادة ١٠٨ من الدستور ، وهي نوع من اللامركزية المنقوصة . وقد قام دستور عام ١٨٧٦ على أساس دمج الأجناس والطوائف في بوتقة واحدة^(٢) ، وكان امتداداً ونتيجة طبيعية لمشاريع التنظيمات التي سارت عليها الدولة في القرن التاسع عشر^(٣) ، حين انتشرت روح الإصلاح بين فئة من رجال الدولة على عهد السلطانين عبد الحميد وعبد العزيز ، وكان أعظمهم شأناً وأطولهم بقاءً الوزراء المصلحون رشيد وعالي وفؤاد ومدحت ، فنظموا القوانين الخاصة لكل فرع من فروع الإدارة والقضاء ، وأهمها مجلة الأحكام العدلية وقانون الاراضي ، وقانون الطابور ، وقانون الجزاء ، وقانون التجارة ، وقانون التابعة العثمانية ، وقانون ترتيب المحاكم الشرعية ، والمحاكم النظامية ، والمحاكم التجارية ، وأنظمة الإدارة الملكية ، وقانون الولايات ، ونظام شورى الدولة ، ونظام المعارف ، ونظام المطبوعات ، وبمجموع هذه القوانين والأنظمة هو الذي كان معروفاً باسم الدستور أو باسم التنظيمات^(٤) . غير أن نظام الحكم كان لا يزال مطلقاً ، إرادة السلطان فوق كل إرادة ، إلى أن

(١) جورج انطونيوس - بقظة العرب ص ١٠٤

(٢) المصدر السابق - ص ١٠٨

(٣) Paul Fesh — Constantinople aux derniers jours d'Abdul-
Hamid, P. 188.

(٤) سليمان البستاني - عبرة وذكرى ص ١٣

تمكن فريق من الأحرار بزعامة مدحت باشا من ترويج فكرة الحكم الدستوري، وانتصر الإصلاحيون وأتوا بعبد الحميد، بعد خلع عبدالعزیز لفساد حكمه، ومراد الخامس لمرضه العصبي؛ لكن الأمر بالحياة الدستورية لم يطل لان عبد الحميد لم يعلن الدستور بدافع من الإخلاص العميق له فسرعان ماضاق ذرعا بالحياة النيابية والنواب، وكانت المعارضة في مجلس المبعوثان، وقد تزعمها فريق من النواب أكثرهم من العرب^(١) إلى جانب فريق من النواب الاتراك بزعامة النائب بكشهر لى زاده أحمد أفندى، وفريق آخر من النواب الارمن المبعوثين عن بيروت وحلب، شديدة الوطأة على عبد الحميد. غير أن معارضة النواب العرب لم تكن مبنية على أساس الدفاع عن حقوق العرب، ذلك أنه لم يكن قد ظهر، بعد إلى الوجود ما يسمى بالقضية العربية، بل كانت معارضتهم دفاعاً عن مصلحة الدولة العثمانية، خاصة حينما تأزمت الاحوال فيها نتيجة الحرب التي دارت في تلك الآونة بينها وبين الدولة الروسية وتتالت انهزيمات الجيش العثماني أمام الجيش الروسي^(٢). والذي أخرج عبد الحميد من المعارضة أنها لم تقتصر على انتقاد الحكومة والوزارة بل تعدتها إلى مهاجمة السلطان نفسه.

ففي إحدى الجلسات عندما اجتمع أعضاء المجلس للرد على خطاب العرش «اتفق رأيهم لا على مسؤولية الوزراء وعدم أهليتهم وكفائتهم في الأمور السياسية والمسكرية وحسب، بل تعدى إتهامهم أيضاً إلى السلطان نفسه وما يحيط به من أشخاص، وقام أحد النواب واقترح صيغة رآها النواب معبرة تمام التعبير عن شعورهم فقبلوها وكانت كالآتي: «أن عدم الكفاية وعدم الأهلية التي يتصف بها القائمون على آلة الحكم لما يوجب اللوم والتقييح. فلو أن هؤلاء سيروا

(١) نافع افندى الجابري نائب حلب، يوسف ضيابك الخالدي نائب القدس، خليل

افندى غانم نائب بيروت، نيقولاكي نوفل نائب طرابلس الشام.

(٢) عثمان نوري - عبد الحميد ودور سلطنتي ج ١، ص ٢٦٠ - ٢٦١

الأمر الدبلوماسية والعسكرية بشكل أنسب لما أصاب الدولة ما أصابها من الكوارث»، وعندما طرحت هذه الصيغة على التصويت نالت ٥١ صوتاً ضد ٣٧ صوتاً^(١). وسرعان ما كان لهذا الهجوم أثره فادى إلى إستقالة قائد المدفعية الذى كان الهجوم مركزاً عليه فتبعه الصدر الأعظم بالاستقالة^(٢).

ويكفى برهانا على عظم تأثير المعارضة فى مجلس المبعوثان ونشاط العنصر العربى فيها أن خطاب أحد النواب العرب، يوسف ضيا بك الخالدى نائب القدس، فى مجلس المبعوثان هو الذى دفع بعبدالحميد إلى تعطيل المجلس إلى أجل غير مسمى، ذلك أن المعارضة كانت قد اتخذت قرارين هامين أولهما يقضى بطلب محاكمة الصدر الأعظم السابق محمود نديم باشا مع قادة الجيوش الذين قصروا فى واجباتهم الحربية، وجعل جلسات ديوان الحرب علانية، والثانى يقضى برجاء المجلس أن يعطى رأيه فيما يتعلق بخطر الصدر الأعظم أدهم باشا وأربعة من وزرائه على سلامة الحكم. فما أن سمع عبدالحميد بذلك حتى بادر إلى إجراء تعديلات هامة فى الوزارة، وألغى منصب الصدارة العظمى، واستبدالها بمنصب رئيس الوزراء، تمشياً مع الحكم الدستورى؛ غير أن خطوته هذه كانت مخالفة للدستور، الذى ينص على أن السلطان يفوض مسند الصدارة والمشيخة الإسلامية إلى الذوات الذين يثق بهم، فلم يسكت النائب العربى يوسف ضيا بك الخالدى عن هذه المخالفة الدستورية، بداعى أن كل تعديل فى مواد الدستور يجب أن يتم عن طريق المجلس، ونهض وألقى خطاباً شديداً، أتهم فيه القوة الإجرائية بأنها حاولت أن تظهر حسن نيتها بمخالفة دستورية صريحة، والورقة التى أخذ يقرأ منها كانت تقريراً مرقعاً من ١٦ نائباً، يدينوا فيه مخالفة القوة الإجرائية صراحة للبراد ٢٧، ٢٨، ٢٩، ١١٥، ١٦١ من الدستور^(٣).

(١) المصدر السابق، ص ٢٢٨

Paul Fesh — Ibid, P. 312.

(٢)

(٣) عثمان نورى - المصدر السابق ج ١ ص ٢٢٩ - ٢٤٢

عندئذ لجأ عبد الحميد إلى حل المجلس إلى أجل غير مسمى وأصدر أمره بنفي عشرة من نواب المعارضة حالاً خارج الآستانة وهم: رئيس المعارضة يكيش، رلى زاده أحمد أفندى ، وبدران أفندى و خليل غانم أفندى نائباً بيروت ، ومانوق أفندى ، ونافع أفندى الجابري نائباً حلب ، ويوسف ضيا بك الخالدي نائب القدس وأربعة نواب آخرون من الأتراك .

بعد أن علق عبد الحميد أحكام الدستور فرض على شعبه بالتدرج حكماً فريدامس تبدأ ليس له مثيل، وكانت جميع العناصر والطوائف سراسية كأهـنان المشط في التعرض لاستبداده وطغيانه^(٢) . أما العرب بصورة خاصة فقد اتخذ معهم أساليب كثيرة في ترعها ، فيها من التهييب، وفيها من محاولة السيطرة عليهم وتشديد قبضته على أعناقهم بطريقة تجمع البراعة والشدة إلى المكر والدهاء مع محاولة الإرضاء ، ولم تخل من الريب والشبهات وعدم الثقة في كثير من الأحيان ، بل أن عدم الثقة قد زادت بالعرب أثر ظهور مناشير جمعية بيروت السرية في زمن ولاية مدحت باشا على سوريا ، فقد أقلقته شعور الاستياء الذي لمسـه فيهم فبدأ يشدد رقابته على بلادهم وفرض عليهم مركزية ضيقة تمكن لقبضته الحديدية أن تسيطر على بلادهم فسار في سياسة ربط البلاد العربية بشبكة من الاسلاك البرقية واسعة النطاق ثم عززها بالخطوط الحديدية كي يتمكن من دفع الجند من أهون السبل وأقصر الوقت إلى تلك الولايات لقمع ما قد يقع فيها من ثورات وانتفاضات^(٣) .

لقد درجت سياسة عبد الحميد من أجل تأمين سيطرته وفرض مركزية حكمه على الأطراف ، أن يضرب القوميات والطوائف بعضها ببعض وأن يستخدم هذا العنصر ضد ذاك ، فيقمع ثورة الألبان بالجنود العرب ، وبهم

(١) المصدر السابق ، ج ١ ص ٢٤٢ - ٢٤٦

(٢) حسين لبيب - المسألة الشرقية ص ٨٥

Z. Zeine — op. cit., P. 54.

(٣)

يرغم الأكراد على الخضوع ، وبالأكراد يذبح الأرمن ، وبهؤلاء يقضى على ثورات العرب ، كما اتبع نفس السياسة في ضرب العرب بعضهم ببعض ، إذ كان يؤيد فتنة ضد أخرى ، كما فعل في الصراع بين عبد العزيز بن الرشيد أمير حائل وعبد العزيز بن السعود أمير نجد ، فكان عبد الحميد يقوى الأول على الثانى ، ويمده بالجيش ، والقادة العسكريين لكسر شوكة ابن السعود الذى أخذ يكيل الضربات واحدة تلو أخرى لحصميه ، حتى تمكن فى النهاية من الانتصار عليهما ، واحتلال الأراضى التى يشغلها ابن الرشيد ، إلى أن كانت الموقعة الأخيرة عام ١٩٠٦ ، إذ دارت معركة طاحنة بين الأميرين قتل فيها بن الرشيد واحتل خصمه بلاده^(١) ، عدا منطقة حائل .

كان عبد الحميد يقدر أهمية البلاد العربية ويدرك أن اليوم الذى يفصل فيه العرب عن سلطنته ، وعددهم يقارب العشرة ملايين ، سيكون نذيراً بانهيار الامبراطورية ، لأنهم يشكلون أساس دعائمها ، ذلك أن بلادهم من أغنى المناطق العثمانية ، فهى تمد خزينة الدولة بالقسط الاوفر من الموارد أو ما يقدر بثلاثى وإردات الميزانية^(٢) ، كما تمدها بالعدد الاكبر من الرجال لجيشها ، وفيها من أملاك الاوقاف أكثر من أى مكان آخر ، ومعظم أملاك السلطان الخاصة هى فى الولايات العربية^(٣) ، فكان إلى جانب تشديد المراقبة عليهم ، ومنهم من الانصال بعرب الخارج ، وخاصة مصر ، ونفى من يخشى نشاطه وخطره من وجهائهم ، أو استداعائه إلى الاستانة كى يبقى تحت مراقبته ، أو تعيينه فى بعض الوظائف الشرفية ، لا يتوانى عن منح المكافآت أو المساعدات لمدارسهم ومؤسساتهم الخيرية ، ويبدل المال لإصلاح وزخرفة مساجدهم فى مكة والمدينة وبيت المقدس^(٤) .

(١) سليمان فيضى - فى غمرة النضال ص ٢٥ - ٤١

(٢) Victor Bérard — Le Sultan, l'Islam et les Puissances, P. 57.

(٣) Eugène Jung — Ibid, P. 15-16.

(٤) جورج انطونيوس - المصدر السابق ، ص ٦٩

وبالاختصار كان يسلك سبيل الحكمة وكل ما يستطيع من مداراة تجاههم
ولا ياجأ إلى القوة والعنف إلا حينما لا يمدى اليمين والمداراة ، لئلا تنفجر
العواطف القومية بينهم ^(١) .

على أن فكرة الجامعة الإسلامية هي أهم الاساليب التي حاول عبد الحميد
أن يستقطب بها نفوس العرب خاصة والمسلمين عامة . وقد رمى من وراء
تمسكه بها إلى أهداف عديدة ، ذلك أن هذه السياسة توطن موقفه الداخلي
ضد الأحرار المعارضين لحكمه ، كما تعزز موقفه الخارجي وتكسبه
ولاء المسلمين في جميع أنحاء العالم ، بصفته خليفة لهم ، وبها يستطيع أن
يهدد نفوذ الدول الأجنبية في مستعمراتها التي يسكنها عشرات الملايين من
المسلمين ^(٢) . وفي الحقيقة شعر الأوروبيون بخطورة هذه السياسة على نفوذهم ،
وانبرى رجال لهم شأن في تاريخ الاستعمار كالسيو هانوتو واللورد كرومر
واللورد غراي إلى مهاجمة الجامعة الإسلامية واعتبارها بؤرة للتعصب
الديني ، وأن ليس القصد منها سوى تحدى قوات الدول المسيحية ، ودعوا
الأمم الأوروبية إلى مراقبتها مراقبة دقيقة والحذر منها ^(٣) . فرد عليهم بعض
أقطاب العرب والترك يدافعون عن الجامعة الإسلامية وينفون عنها صفة
التعصب الديني ، بل أن رد الأستاذ محمد عبده على اللورد كرومر تضمن
دفاعاً عن السلطان عبد الحميد نفسه إذ وصف دولته بأنها أكبر دول الإسلام
وأن سلطانها أنخم سلاطينهم ^(٤) . كما كتب البرنس صباح الدين كتاباً إلى
اللورد غراي ردّاً على خطابه في مجلس العموم البريطاني وقوله إن الجامعة
الإسلامية ليست إلا بؤرة للتعصب الديني، وجهه إليه على صفحات جريدة

André Mandelstone — La Turquie, P. 8. (١)

Halide Edib — Conflict of East and West in Turkey, P. 79. (٢)

Paul Imbert — Ibid, P. 94.

(٣) المنار - مجلد ١٠، ج ٢، ص ٢١٥، من خطاب اللورد كرومر

(٤) المصدر السابق - ص ٢٠٨ - من رد الأستاذ محمد عبده على هانوتو وكرومر

التايمس (١٣ آب ، أغسطس عام ١٩٠٦) ، بين له فيه أن الجامعة الإسلامية ليست أسطورة من الأساطير ، بل تسمى باللغة الاجتماعية رد فعل الشرق ضد أعمال الغرب ، هذه الأعمال التي لم تكن ، على الدوام ، تحمل الطابع السلمي . وقد فضح البرنس استغلال عبد الحميد لهذه الفكرة ، وأن حكومته — إزاء ما تراه من تحرر الشبيبة التركية ، واندفاعها نحو الإصلاح والمدنية الغربية بقدّم ثابتة ، لما شرعت بالوقوف في وجه حركة الإصلاح ، اضطرت للتسربل بجلباب الدين في محاولة علما تنقذ صرح الإستبداد الذي أصبحت دعائمته تهتز وترنح ، وأن ليس إتجاهها هذا إلا حقدأ على الحركة التحررية ، لا إخلاصا منها وعطفا على فكرة الجاهة الإسلامية ، وأن الأمبراطورية العثمانية التي تحوى بين رعاياها عددا لا يستهان به من أتباع الديانات الأخرى ينبغي أن تكون إدارتها حيادية عادلة وعلمانية دستورية ، وأن لا تضحي بعلاقتها مع الدول العظمى على مذبج الجامعة الإسلامية^(١)

في الحقيقة أراد عبد الحميد — وقد شعر بموجة الشعور الديني التي كانت تجتاح أرجاء العالم الإسلامي في أواخر القرن التاسع عشر ، كرد فعل للحركة الاستعمارية الأوربية الطاغية ، وقد أذكى نار هذا الشعور أئمة أفاضل من العلماء أمثال جمال الدين الأفغانى ومحمد عبده والشيخ مصطفى الغلايينى ورشيد رضا وغيرهم — أراد إستغلال هذا الشعور في سبيل توطيد سيطرته في الداخل وتعزيز مكانته الدولية في الخارج ، فقام يبرهن على تعلقه بهذه الفكرة وإخلاصه لها ، وأخذ يستميل الشخصيات الدينية ، ووجهاء العالم الإسلامى إليه ، ويغدق عليهم من نعمه ونياشيته^(٢) وأنشأ مدرسة خاصة لتخريج الدعاة ونشرهم في مختلف أنحاء العالم الإسلامى لترويج

Paul Fesh — Ibid, P. 400-404.

(١)

(٢) الهلال — مجلد ١٧ ، عدد ١ ، ص ٥٧٦ ، وايضا لوثروب ستودارد — حاضر العالم

الدعاية ، لهذه الفكرة وله كمثال وراع لها ، كما تفتق ذهنه عن مشروع سكة حديد الحجاز ووصلها بسكة حديد بغداد^(١) ، التي كانت قيد التأسيس ، لتيسير السفر إلى الحج وخدمة المسلمين . وقد رمى من وراء هذا المشروع إلى أغراض مختلفة كلها تخدم نفوذه ومكانته في العالم الإسلامي وبين العرب وتعزز سياسته المركزية الضيقة ، وحكاه الفردى ، منها ما هو ديني وما هو عسكري وسياسي واقتصادي واجتماعي . فهو أولاً يسهل الحج بتقصير مدة الرحلة ويجعله في متناول الجميع فيزيد الاختلاط والتعارف والتآلف بين المسلمين ، ويؤمن نقل الجند بسرعة لقمع الثورات ، وللدفاع عن أطراف المملكة ، ويساعد على التبادل التجاري وعلى نقل الأفكار وانتشارها وعلى تنمية الحياة الزراعية على طول خط سيره ، وعلى توطيد سلطة الخليفة والقضاء على دسائس الإنجليز ومؤامراتهم في البحر الأحمر والجزيرة العربية^(٢) .

غير أن هذا الاتجاه إلى بناء السكك الحديدية في طرفي بلاد العرب ، حيث عيش نفوذ الدول وانجلترا خاصة ، هذا الاتجاه الذي جاء مع مستهل القرن العشرين ، أيقظ في نفس الدول الأوروبية شعور الاستياء التام وعلى

(١) شرع بإنشاء سكة حديد الحجاز عام ١٩٠٠ ابتداء من قرية الزبير في منطقة حوران جنوبى دمشق ، لان بين دمشق والزبير سكة حديد للفرنسيين اخذوا امتيازها سنة ١٨٩٣ وباشروا باستثمارها عام ١٨٩٤ ولم يكن عبد الحميد قد فكر في خطه المقدس بعد ، وكان من شروط امتيازها ان لا ينشأ خط مواز لها الى درعا ، لذلك قر الرأى على الاستفادة من هذه السكة لنقل الحجاج من دمشق الى الزبير ومن هناك يتمون رحلتهم الى الحجاز على الخط الجديد . غير ان المنافسة سرعان ما قامت بين ادارتي الخطين العثماني والافرنسى فصمم عبد الحميد على وصل الزبير بدمشق فاحتجت الشركة الافرنسية على ذلك لمخالفته شروط امتيازها ، عندئذ تم اتفاق بين الجانبين لقاء منح الشركة المذكورة امتياز انشاء خط من دمشق الى حلب في شباط ١٩٠٥ « محمد كردى على - خطط الشام ، ج ٥ ص ١٨٩ » .

Victor Bérard — Le Sultan, l'Islam et les Puissances, P. 72. (٢)

وايضا - الدكتور محمد عبد الله ماضى - النهضات الحديثة في جزيرة العرب ، ج ١ ، ص

رأسها الحكومة الإنجليزية ، إذ رأت وراء هذه السياسة شبح الأخطبوط الألماني الذي لم تتورع الدول الأوروبية عن تقول أن الجامعة الإسلامية كانت مطية له ^(١) ، والذي بدأ يطل برأسه ، ويظهر كأخطر منافس للحكومة الإنجليزية في ميدان الاستعمار وأكبر خطر على مصالحها في البلاد العربية .

بدأت ألمانيا ، بعد حرب السبعين ، تسير في سبيل نهضة شاملة وأخذت صناعاتها وتجارها تنمو نمواً هائلاً وزاد إنتاجها من الأسلحة والماكينات والمنسوجات زيادة كبيرة بحيث طغت كثيراً على حاجة الإستهلاك المحلي ، ووجب عليها أن تفتش عن أسواق تصريف لها ، ومن جهة ثانية زاد عدد نفوس أبنائها زيادة عظيمة بلغت نسبتها أكثر من (٨٠٠) ألف نسمة سنوياً ، منذ نشوب حرب السبعين ^(٢) ، وتكدست رؤوس الأموال وتضخمت تضخماً أوجب البحث عن وسائل لتوظيفها خارج الأراضي الألمانية ^(٣) ، لذلك بدأت أفكار ساستها تتجه نحو أراض جديدة ، عليها تجد فيها ما يساعدها على حل هذه المعضلات . لكنها عندما ولجت هذا الباب ، باب الاستعمار ، وجدت أن الدول الاستعمارية العريقة وفي مقدمتها إنجلترا وفرنسا قد سبقتها إلى إحتكار جميع الممتلكات الصالحة للاستعمار ^(٤) فوجهت أنظارها إلى تركيا واتبعت الأمبراطور الألماني في سلوكه مع تركيا خطة جديدة ، ميزتها أنها لا تستدعي منه تكاليف حملة مسلحة ، وفي الوقت نفسه لا تأتي معارضة مكشوفة من قبل أية دولة أوروبية ، ذلك أن ألمانيا ،

Réné Pinon — L'Europe et l'Empire Ottoman, P. 388. (١)

(٢) عبد الفتاح ابراهيم — على طريق الهند ص ٨٥ ، ومحمد طاهر العمري الوصلي

تاريخ مقدرات العراق السياسية ص ٢٣

Eugène Jung — Ibid, P. 213.

(٣)

راجع أيضاً كتاب : بييررونوفن — تاريخ القرن العشرين — تعريب الدكتور نور الدين حاطوم ،

ص ١٠ - ١٣

(٤) عبد الفتاح ابراهيم — على طريق الهند ، ص ٨٥

لما رأَت استحالة القيام بأعمال عسكرية، فضلت عليها سياسة التغلغل السلمي
للمأمون النتائج. وقد كان هناك أكثر من سبب يدعو إلى ميل عبد الحميد
نحو الألمان، الذين لم يظهروا نحوه من العداة ما أظهره الإنجليز والدول
الأخرى في قضايا الأرمن، ومكدونيا^(١)، وخاصة بعد أن اضطرتة
إنجلترا على التنازل لها عن جزيرة قبرص أثر انعقاد مؤتمر برلين.
وهكذا وافق السلطان نهائيا، في عام ١٩٠٣، على منح الألمان إمتياز
مد سكة حديد بغداد، فوقفت إنجلترا وفرنسا وروسيا من هذا الأجراء
موقفا سلبيا وبدأت تحارب تنفيذ المشروع فنشبت أزمات حادة بين السلطنة
العثمانية والإنجليز حول مد سكة حديد بغداد والحجاز، أهمها وأجدرها
بالذكر أزمته الكويت وطابا X

أزمة الكويت .

أما أزمة الكويت فإن إنجلترا، وقد خشيت من سيطرة الألمان على
وادي الرافدين والخليج الفارسي، ومن القضاء على نفوذها العريق في هذه
المنطقة، وخافت أن يفلت من يديها زمام طريق الهند بسبب مد الألمان
لسكة حديد بغداد، بادرت إلى عقد معاهدات مع شيوخ ساحل الخليج
الفارسي العربي وخاصة مع أمير الكويت مبارك الصباح الذي كانت معاهدتها
معه في سنة ١٨٩٩ سرية وقد تعهد فيها « بأن لا يؤجر أو يتنازل بأى صورة
عن أى جزء من أراضيه لحكومة غير الحكومة البريطانية^(٢) . . . » .
وأما الذى هدفت إليه من هذه الخطوة فهو أن تقف مانعا دون وصول سكة
حديد بغداد حتى الخليج الفارسي. وفي الحقيقة لما جاء « ستمرش » قنصل
ألمانيا في الآستانة على رأس وفد، في عام ١٩٠٠، إلى الكويت وحاول

Paul Imbert — Ibid, P. 251.

(١)

والمقتطف - مجلد ٣٥ ، عدد ١ ، ص ٦٦٨ من مقال للاستاذ فمييرى

(٢) الدكتور صلاح العقاد - الاستعمار في الخليج الفارسي ص ١٧٥

شراء أرض في مينائها واستجار عشرين ميلا مربعا من الأرض حولها ، لإقامة محطة للسكة الحديد في رأس الكاظمية ^(١)، أن أمير الكويت استقبله ورفض طلبه تنفيذا للاتفاقية المعقودة بينه وبين الانجليز . لكن السلطان عبد الحميد ومن ورائه قوة الدفع الألمانية، لم يغفر للأمر بهذا السلوك فأوعز إلى والي بغداد بإرسال قوة عسكرية عثمانية تحملها سفينة حربية إلى ميناء الكويت لاحتلال المدينة (١٩٠١) ، غير أن الحكمة الإنجليزية كانت لها بالمرصاد وسرعان ماظهر طراد إنجليزي ومنع إزال الجنوك الترك منها ^(٢) كما تدخل الإنجليز ثانية عندما حاول السلطان دعوة أمير الكويت إلى الآستانة لاحتجازه فيها ، ومنعوا تنفيذ هذا الأمر ، فما كان من السلطان إلا أن حرض أمير حائل على مهاجمة مدينة الكويت ولم تسلم المدينة من السلب والنهب إلا بتدخل الإنجليز . ولما ظهر لألمانيا وتركيا صعوبة إخضاع أمير الكويت لرغبتهما ، وجعل مدينته منتهى الخط الحديدي، حورتنا المخطط فجعلت نهاية الخط في رأس هور عبدالله ، لكن الشيخ مبارك الصباح ادعى ملكيته على جميع الأراضي الواقعة شمال الكويت إلى أبعد من هور عبدالله بعشرين ميلا ^(٣) ، بما فيها الكاظمية وفيلقة وجزيرة بويان؛ فسارع السلطان إلى إرسال طابور من الجند أقام هناك نقطة عسكرية ، فلم يسع الإنجليز إلا الاحتجاج ، وأرسلوا قطعاً من أسطولهم إلى الخليج ، وبدأوا يساحون الأمير مبارك الصباح الذي أخذ يستعد للحرب ، فاضطر السلطان إلى الرضوخ في هذه المرة أيضاً واعترف بتبعية الكاظمية وفيلقه وبويان للأمير الكويت ^(٤) .

(١) محمد طاهر العمري - المصدر السابق ص ٤٠ - ٤١
André Cheradame — Le Chemin de fer de Baghdad,
P. 236-237.

(٢) محمد طاهر العمري - المصدر السابق ، ص ٤١
Réné Pinon — Ibid, P. 393.

(٤)

كانت دول إنجلترا وفرنسا متفقة على مناهضة مشروع سكة حديد بغداد لأنه يهدد مصالحهما في الشرق. على أنه وإن كان قد بدا من فرنسا بعض التساهل في بادئ الأمر^(١) ، إلا أنها عادت إلى الاتفاق مع زميلاتها في محاربتة ، ولم يمنع هذا الاتفاق من أن يكون ثمة تناقض في أهداف كل من الدول الثلاث تجاه المشروع ، فبينما كانت غاية إنجلترا أن تؤمن لنفسها الحصول على امتياز مد وصلته للخط المذكور من بغداد إلى الكويت^(٢) ، لم تكن فرنسا لتزيد وجهة نظرها هذه ، التي لا تكفل ، في نظرها ، إتفاق الدول حول الموضوع ، وأن الوسيلة الوحيدة الكفيلة بالترقيق بين حقوق ومصالح الجميع هي جعل الخط دولي الصفة^(٣) وقد عبرت فرنسا عن وجهة نظرها ونظر زميلتها روسيا في مذكرة أرسلها سفير فرنسا في الأستانة إلى وزارة الخارجية الفرنسية قال فيها أنه رداً على سؤال من السلطان عن سبب رفض فرنسا المساهمة في تمريل سكة حديد بغداد أجاب أن فرنسا ترحب بالمشروع ، لكنه يستحيل عليها المساهمة فيه ما لم يصبح لها وضع مساوٍ لمساواة مطلة لوضع غيرها فيه ، وأن فرنسا لا تتأخر عن المساهمة في مالية المشروع^(٤) فيما إذا روعيت مصالحها ومصالح روسيا وإنجلترا بحيث تنال كل منها حصة عادلة منه ، وأن الفرنسيين لا يستطيعون أن يفترقوا عن الروس والإنجليز ، ولا يمكن بناء خط بأمرال الفرنسيين وغيرهم ، ويبقى تحت إدارة الألمان الصرفة ، ولا يظهر فيه الآخرون إلا بدور ثانوي ، بل يجب أن تكون المساهمة في العمل والادارة والنفوذ على قدم المساواة بين الجميع^(٥) .

D. D. R. — 2ème Série, Vol. IX, No. 191.

(١)

André Cheradame — Ibid, P. 268.

(٢)

(٣) مذكرة سرية من الحكومة البريطانية الى سفيرى فرنسا وروسيا

D. D. F. — 2ème Série, Vol. IX, No. 12.

(٥) ذلك ان المانيا كانت منهمكة في مشاريع داخلية لا تستطيع ماليتها ، بمواردها

الخاصة انجازها مع انجاز بناء الخط في مدى الثماني سنوات المحددة له وكانت بحاجة الى مساهمة رؤوس الاموال الاجنبية في تمويله

D. D. F. — Ibid, docum. No. 156 du 30-8-1907.

(٤)

André Cheradame — Ibid, P. 267-268.

بقيت المسألة معلنة طيلة عهد عبد الحميد وإلى أن استلم الاتحاديون الحكم بعد انقلاب ١٩٠٨ ، وكان الانجليز وحلفاؤهم يتجنّبون كل فرصة لاثارة مشكلة الخط ، وقد جاءت الفرصة المرتقبة عندما رأت الدولة العثمانية أن الأفضل لها أن تسوى مشاكلها الثانوية مع بريطانيا والدول العظمى ، بعد تأزم مشاكلها في البلقان ، وخوضها الحرب ضد دوله ، فبدأت المفاوضات بين تركيا والحكومة الإنجليزية في مؤتمر لندن سنة ١٩١٢ وانتهت إلى اتفاقية ٢٩ تموز (يولية) ١٩١٣ التي اعترفت فيها الدولة باستقلال الكويت الإداري وبالكف عن التدخل في شؤونها ، بما في ذلك وراثه الإمارة ، وعن كل عمل إداري كالاحتلال والأعمال العسكرية في جميع الأراضي العائدة للإمارة كما تضمنت إعترافها بشرعية المعاهدة الإنجليزية الكويتية المؤرخة ٢٣ كانون ثانى يناير ١٨٩٩ ، وتخلت عن كل مدعياتها في جزيرة قطر والبحرين ، أما فيما يتعلق بمد وصله سكة حديد بغداد - البصرة فقد جاء فيها ما يلي : « في حالة إتفاق الدولة العثمانية مع حكومة صاحب الجلالة على تمديد خط حديد بغداد - البصرة ، حتى الكويت أو إلى حد آخر ضمن المنطقة المستقلة ، تتمتع الحكومتان على التدابير التي يجب اتخاذها فيما يختص بحماية هذا الخط والمحطات التي تقام عليه ، وإقامة الدوائر الجركية ومستودعات البضائع أو أية مؤسسات أخرى لها علاقة به » (١) . غير أن هذه الاتفاقية لم توقع لاستمرار الخلاف حول تمديد الخط ، حسبما جاء في الفقرة السابقة وأعدت المفاوضات في أوائل عام ١٩١٤ ، وفي ٩ مارس ١٩١٤ وقعت الاتفاقية مع التعديل الآتي بالنسبة للخط الحديدي :

تمنح إحدى الشركات الإنجليزية امتياز الوصلة الممتدة ما بين البصرة حتى

ميناء الكريت^(١). كما عقدت إنجلترا مع ألمانيا إتفاقية بتاريخ ١٥ يونية ، حزيران ١٩١٤ تمهدت إنجلترا فيها بأن لاتتخذ أو تشجع أية محاولات تحول دون مد السكة الحديدية أو صيانتها أو مساهمة رؤوس الأموال ، مهما كان مصدرها ، في تمويلها ، وصرحت الحكومة في المادة الثانية من الاتفاقية بأنها سوف تضمن قبول عضوين انجليزين تعتمدهما الحكومة الأنجليزية كمثليين لحملة الأسهم البريطانيين في مجلس إدارة شركة السكة^(٢) . كما اتفقت فرنسا وألمانيا بموجب معاهدة عقدت بين الطرفين في ١٥ فبراير ١٩١٤ على إلتقاء سكة حديد بغداد بسكة حديد شام - حماه وتمديداتها في حلب وامتدادهما إلى البحر ، حتى الاسكندرونة بالنسبة لسكة حديد بغداد وحتى طرابلس الشام بالنسبة لسكة حديد شام - حماه وتمديداتها . لكن نشوب الحرب العالمية الأولى أوقف تنفيذ جميع ما ورد في هذه الاتفاقيات^(٣) .

أزمة طابا :

أما بشأن الخط الحجازي فقد نشبت الأزمته بين الدولة العثمانية والحكومة الانجليزية ، متمثلة في سلطة معتمدها في مصر اللورد كرومر ، حول قضية طابا ، ذلك أن الدولة العثمانية ، حينما اقرب ببناء الخط من نقطة تحاذي خليج العقبة ، في عام ١٩٠٦ ، وقد رسم بحيث يتفرع من الخط الرئيسي خط فرعي يمتد من معان حتى الخليج المذكور ، كي يستقبل حجاج مصر وشمال أفريقيا والمغرب العربي^(٤) ، قد حرصت على فرض رقابة شديدة حول هذه المنطقة باحتلال موقع طابا في رأس الخليج ، كي تأمن غائلة خطر انجليزي مصرى محتمل في المستقبل على الخط ، لأن الدولة العثمانية لا تريد أن تكون

(١) الدكتور صلاح العقاد - المصدر السابق ، ص ١٧٨

J. C. Hurewitz — op. cit., document No. 113. (٢)

Hurewitz — Ibid, docum. No. 110. (٣) صلاح العقاد ص ١٧٨

R. Pinon — Ibid, P. 370. (٤)

سواحل الميناء في يد إدارتين مختلفتين مصرية وعثمانية^(١) .
 الحقيقة أن السلطان العثماني أراد بهذه الحركة أن يبعد خطر الانجليز
 عن الخط الحجازي بفرض تعديل على الحدود المصرية — العثمانية في شبه
 جزيرة سيناء ، بحيث يكون خط الحدود الجديد هو الذي يمتد من العريش
 إلى السويس بدلا من رفح إلى العقبة ، على أن يترك لمصر القسم الجنوبي من
 شبه جزيرة سيناء اعتباراً من خط يمتد من جنوب طابا إلى جنوب السويس^(٢)
 وبناء على ذلك نقلت الحكومة العثمانية عمودى الحدود من رفح إلى العريش
 نحو الغرب بحيث تكون المساحة التي تلحقها الدولة العثمانية من شبه جزيرة
 سيناء عبارة عن مثلث ضلعاه خط رفح — العقبة ، والعريش — السويس
 وقاعدته خط طابا — السويس ، وقد ادعت حكومة الآستانة أن شبه جزيرة
 سيناء برمتها تابعة للأراضي الحجازية مباشرة وأن تركها للحكومة المصرية لم
 يكن إلا ضرورة حراسة محمل الحج ، الذي كان يذهب من مصر بطريق البر ،
 ماراً بطور سيناء والعقبة ومدائن صالح ، فلما أصبح المحمل المصرى يسلك
 الطريق البحرى من السويس ، لم يبق لزوم لطريق البر ، لذلك رأت الدولة
 أن تربط إدارته بولاية الحجاز^(٣) .

لم يكفد السلطان العثماني يحرك ساكننا في مسألة طابا حتى رأت الحكومة
 الانجليزية أن أصابع الألمان الخفية هي التي تحركه أيضا ، وأنها تهدف من
 ذلك إلى الضغط على الدول التي أقحمت نفسها في قضية مراكش ، وهي
 إنجلترا وفرنسا وأسبانيا ، كي تعزز موقفها من هذه المسألة ويكون لها نصيب
 في الرأى عندما توضع أية تسوية لها^(٤) . كما رأت الحكومة الانجليزية

(١) احمد شفيق باشا — مذكراتي في نصف قرن ، ج ٢ ، قسم ٢ ص ٨٢ .
 R. Pinon — Ibid, P. 370.

(٢) احمد شفيق باشا — المصدر السابق ص ٨١
 R. Pinon — Ibid, P. 388-389.

(٣) د . د . موريل — حقيقة الحرب العالمية ص ١٤٣

في أزمة طابا صدى من حوادث الكويت بين السلطان عبد الحميد وألمانيا وانجلترا . وأن الصلة بين الحادثين وثيقة من حيث كونهما من نتائج التغلغل الألماني في المنطقة ، بينما لم تعر الحكومة الألمانية مسألة طابا أى اهتمام بصورة رسمية . وكما حسمت أزمة الكويت بما يتفق ورغبات إنجلترا حسمت بعدها أزمة طابا أيضا بمظاهرات عسكرية حينما أرسل الإنجليز إلى مياه طابا بالمدربة «ديانا» لمنع الجيش التركي من التوغل في سيناء ومنع الأتراك من احتلالها^(١) ولما تأزمت المسألة أكثر من ذلك أرسلت أسطولها إلى بيره للقيام بمظاهرة بحرية ، ورفعت إلى الباب العالى إنذاراً تدعوه فيه إلى إجابة مطالبها في عشرة أيام وهي :

١ — إخلاء طابا .

٢ — عودة عساكر رفع إلى حدودهم .

٣ — إعادة عمودى رفع إلى مكانهما^(٢) .

فلم يسع السلطان إلا الرضوخ أيضا وسحب جنوده من طابا والعريش والعودة إلى الحدود القديمة .

إن مسألة مد سكة حديد الحجاز كان حدثا هاما بالنسبة للعرب والمسلمين والدولة مما يدل على دهاء عبد الحميد في خلق هذه الفكرة ، ولكن هل نال رضى الجميع وقبولهم له ؟ — الحق أن الصحف العربية رحبت به وحبرت المقالات الطوال في الاشادة بفعله وبيان أهميته^(٣) ، وقد بذل عبد الحميد كل ما في وسعه لاختلاق الوسائل لتأمين تمويله ، لأن هذا المشروع قام على أكتاف الأمـر ال عثمانية من تبرعات وحسم نسب معينة من رواتب

(١) احمد شفيق باشا - المصدر السابق ، ص ٧٩ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٨٨ - ٨٩ .

(٣)

الموظفين وإحداث طوابع جديدة باسمه ، ورحب به العرب والمسلمون وتبرعوا له . إلا أنه كان أيضا مصدر قلق بين عرب الجزيرة وخاصة عرب الحجاز الذين لم يتدعهم هذه اللعبة ذات الواجهة الدينية ، وعرفوا السراكامن وراءها ورغبة السلطان في تشديد سيطرته على بلادهم . وهكذا فان زهو عبد الحميد بنجاح المشروع وحركة الجامعة الإسلامية كان يظلاله خوفه الدائم من عرب الجزيرة^(١) لأن الخط الجديد كان ضربة قاضية على مصالح البدو القاطنين على طول امتداده ، إذ كان من شأنه أن يحرم أصحاب الأبل مورداً من موارد رزقهم ، ويحول دون مساهمتهم في نقل الحجاج ، كما يمنع عنهم الاتاوات والهدايا التي كانوا يتلقونها سنويا لقاء تركهم قوافل الحجاج تمر بسلام إلى الأراضي المقدسة^(٢) . ولذلك ما أن اقتربت أعمال البناء في الخط من مشارف الحجاز ، حتى بدأ البدو من العرب بأعمال العنف والسطو على معداته ، وقد هاجموا المشير كاظم باشا ، المدير العام للخط ، وهزموه بعد أن قتلوا مائة من رجال حرسه بحيث اضطرت الحكومة العثمانية ، ازاء هذه الأعمال ، إلى إقامة أكثر من خمسة آلاف جندي نظامي لحراسة منشآته في المكان الذي يصل إليه العمل^(٣) ، ومع ذلك نفذ المشروع وانتهى العمل فيه عام ١٩٠٨ ، عندما تم إيصاله إلى المدينة المنورة ، وكان قد بدىء فيه عام ١٩٠١^(٤) .

نستخلص من كل ما تقدم أن سياسة عبد الحميد المركزية التي سار عليها في حكم الولايات العربية وغيرها قد كفتها الكثير من المتاعب الداخلية والخارجية وأثارت عليه نقمة قسم كبير من العرب ، ونقمة الأتراك ، وهذه

(١) محمد كرد علي ، المصدر السابق ، ص ١٨٨ ، الدكتور الما وتلن - عبد الحميد

ظل الله على الأرض ، ص ١٧٨ .

(٢) V. Bérard — Ibid, P. 182.

(٣) René Pinon — Ibid, P. 385-387.

(٤) الدكتور محمد عبد الله ماضي - النهضات الحديثة في جزيرة العرب ، ج ١ ، ص

١١١ ، حسين لبيب - تاريخ المسألة الشرقية ، ص ٨٨ .

القيمة تجلت في الثورات العديدة التي ظهرت بين القبائل العربية ، وهي وإن كانت ذات طابع محلي محدود ، إلا أنها جاءت كرد فعل لتشديد قبضته على بلادهم ، مما ولد انفجار مر اجل سنخطم على حكمه المستبد ، وعلى مظالم الحكام والموظفين الترك للذين عاثوا فساداً في البلاد واستنزفوا أموال الشعب وظلموه ، فثار اليمن عام ١٩٠٤ وكانت حوران وجبل الدروز قد ثارتا في عام ١٧٩٦ . وثار في الحجاز عشائر الخوازم والميمون والفضل وبني حرب والهزبل كما ثارت في سوريا عشائر البدو بين غزة والحبرون والبحر الميت واسمها الطياحة والعازمة والجهالين وغيرهم ورفضوا دفع الضرائب . وبما يقيم الدليل على تنبه العرب وشعورهم بروابط صلة الرحم مع إخوانهم في الجزيرة العربية رفض بعض قطاعات الجيش في دمشق وأفرادها من العرب أن تحارب أشقاءها في الجزيرة ، هذا عدا انضمام عدد كبير من هذه القوات إلى بن جنسهم الثائرين ، وبكامل عدتهم وسلاحهم^(١) (١٩٠٥) .

لقد بالغ البعض في قولهم عن اعتماد عبد الحميد على العنصر العربي في بلاطه وإيثار العرب بمحبته واغداق النعم عليهم ، والحقيقة أنه اعتمد على فرقة مختارة من الجند العرب ضمها إلى حرسه الخاص الألباني ، واستخدم بعض الأفراد من العرب كعزة العابد وأبو الهدى الصيادي كاستشاريين وحجاب والآخرين ملحمه وشفيق باشا الكوراني والشيخ ظافر الطرابلسي وزراء ومديرين للأمن العام ، ولكن عبد الحميد كان يتبع سياسة تقضى بالاعتماد على كافة العناصر مثلما كان ظلمه واستبداده يشمل كافة العناصر ، ولم يكن ينظر إلى الفوارق الجنسية والمذهبية فكانت ترى في الوزارة العثمانية وفي البلاط والمجالس المختلفة أفراداً من الألبان والعرب والترك والأرمن والأغريق وغيرهم . وهذا دليل على أنه كان ينظر إلى الشعوب العثمانية بنظر واحد^(٢) .

R. Pinon — Ibid, P. 378 : et Jung — Ibid, P. 19-20, 63.

(١)

Halide Edib — op. cit., P. 77.

(٢)

وأيضاً ، لم يكن من سياسة عبد الحميد ترويج فكرة القومية التركية بل عمل على خنق كل صوت يخوض في بحث الفكرة التركية والقومية التركية ، لا في مجال السياسة فقط ، بل في مجال الأدب أيضا ، وقد منع الخوض في قضايا اللغة التركية ونشر البحوث المتعلقة بذلك^(١) فلم تكن مركزية عبد الحميد إذا في صالح عنصر أو فئة معينة ، بل كانت ترمى إلى بسط حكمه الفردى وسيطرة الدولة بصفها العثمانية الإسلامية مع بقاء اللغة التركية هي لغة الدولة الرسمية ، دون غيرها من اللغات ، وبقاء العنصر التركي هو العنصر المتغلب ، بالفعل والواقع على شؤون ووظائف الدولة ، دون مناداة بالانصرية والتعصب العنصرى ، وبسياسة التتريك جنسا ولغة ، كما كان الأمر فيما بعد في عهد الاتحاديين ، بل أن اللغة التركية كانت مفروضة ، دون ضجيج أو جلبية فقد كانت معرفة اللغة التركية شرطاً لتولى وظائف الدولة والترشيح إلى مقاعد مجلس النواب^(٢) ، كما نصت على ذلك المواد ١٨ و ٦٧ من الدستور ولم يتغير الأمر في عهد عبد الحميد المطلق .

أن من يتبع تاريخ الإدارة العثمانية منذ عهد السلطان محمود الثانى إلى عهد جمعية الاتحاد والترقى وحكمها لا يسهه إلا أن يلاحظ ، خلال قرن من الزمان ، أن خط السير الذى سلكته هذه الإدارة هو واحد متصل فى جوهره ، لا ينحرف ولا يتغير إلا فى بعض الجزئيات الصغيرة ، هدفه دوما مركزية الحكم وصهر العناصر فى بوتقة واحدة ، أرادها عبد الحميد ومن أتى قبله عثمانية ذات مظهر إسلامى ، ركزوها على الناحية الإدارية ، وأرادها الاتحاديون قومية تركية وركزوها على الناحيتين : الإدارية والسياسية ، بمعنى أنهم أرادوا أن يمحوا كل ما يمت إلى خصائص الأجناس الأخرى وامتيازاتهم

T. T. T. Cemiyeti — Tarih, C. 111, S. 303.

(١)

P. Fesh — Ibid, P. 268.

(٢)

الدينية والطائفية ومؤسساتهم بصلة^(١) ، وسلوكوا كلهم في سبيلها طريقا واحداً هي سياسة الريبة والتوجس والدس والإغراء والمكر والدهاء ، حتى إذا فشلت هذه التدابير لجأوا إلى القمع والعنف وتسيير الحملات وإسالة الدماء .

كان عبد الحميد يظن يتدخل في كل الأمور لعدم ثقته بصنائه ، لذلك فصل القيادة العسكرية في الولايات العربية عن السلطة الإدارية^(٢) ، خوفاً من أن يلجأ الولاة إلى الاستقلال وكي تبقى السلطان رقيباً على بعضهما على بعض^(٣) ، وقد عانى شعبه من فرض سلطانته المطلقة وحكمه الفردي المستبد على مملكته المترامية ، فحاول كثير من مصلحي الأتراك إقناعه بالعزوف عن هذه الخطة والأخذ بسياسة الإدارة اللامركزية فضلاً عن إعادة الحياة الدستورية ، لكن محاولاتهم هذه لم تكن لتلبي عناية منه ، وكان رفض السلطان الاستجابة إلى توصيات مدحت ، عندما كان والياً على سوريا ، بوجود الأخذ بالنظام اللامركزي لتكليف الإدارة في الولايات وفقاً لأحوال السكان وعاداتهم وتقاليدهم وحالتهم الاجتماعية ، سبباً في استقالته من ولاية سوريا^(٤) .

وقد قدم اسماعيل كمال بك^(٥) عام ١٨٩٢ اقتراحاً للسلطان أشار عليه فيه

Nicolaides — Une Année de Constitution, P. 51. (١)

(٢) على ظريف الاعظمى — مختصر تاريخ بغداد ص ٢٤٥

Ali Haidar Midhat — Midhat Pasha, 51. (٣)

(٤) صديق المدلوجى — مدحت باشا ، ص ١٥٠ .

Memoirs of Ism. Kém., P. 208. (٥)

هو من زعماء الابان شغل عدة مناصب كبرى في الدولة في عهد عبد الحميد وترأس حزب الحرية والائتلاف المعارض للاتحاديين في عهدهؤلاء ، بعد الانقلاب الدستوري .

أن يتبع نظام الدويلات الفدرالية في حكم الأمبراطورية العثمانية ، كما وضع أحمد وفيق باشا ، الرئيس السابق لمجلس نواب ١٨٧٧ ، عندما كلفه عبد الحميد سنة ١٨٨٢ باستلام الصدارة العظمى أثر ثورة قامت بها فرقة حرس الشراكسة . أفزعت عبد الحميد ، وضع شروطا لقبول الصدارة العظمى : هي أن يعيد الدستور ويبلغى منصب الصدارة العظمى ويستبدله بمنصب رئيس للوزراء ، فاقم عبد الحميد يمينا على القرآن بأن يقر الإدارة اللامركزية وأن يتخلى عن مركزية الإدارة والحكم المطلقى ، لكنه لم تمض ثمانية وأربعون ساعة حتى حثت يمينه ورجع عن عهده فرفض أحمد وفيق باشا الصدارة العظمى . رغم الإصرار عليه بذلك^(١) . وكان عبد الحميد يرى أن بقاء حكمه متوقف على شدة تمسكه بالحكم المطلق وبالاستبداد وختى الحريات وتشديد قبضته على أطراف الدولة . من ذلك الوقت أخذت أعمال القمع شكلا لا رحمة فيه ولا شفقة وكانت كل محاولة للثورة أو للهوامة وانتقاد الحكم تستوجب ارافة الدماء حتى بلغت أعمال الخنق والإغراق فى بورسفور حدا مفرعا^(٢) . وقد ذهب أدرج الرياح صيحات الأحرار أمثال مصطفى فاضل باشا حفيد محمد على ومراد بك الداغستانى^(٣) ، والداماد محمود والد البرنس صباح الدين والأديين الكبيرين ضيا باشا ونامق كمال وغيرهم ممن هدر السلطان دمهم ففروا إلى بلاد الغرب وإلى مصر يواصلون النضال من أجل تخليص وطنهم من طغيان عبد الحميد واستبداده .

كان بين الفارين من وجه عبد الحميد فريق من الأحرار العرب فى مقدمتهم المبعوثان خليل غانم وضيا بك الخالدى ، والأمير أمين أرسلان الذين هربوا

Gilles Roy — Abdul-Hamid, le Sultan Rouge, P. 140. (١)

Gilles Roy — Ibid, P. 141. (٢)

(٣) كان استادا للتاريخ وكاتبا كبيرا ومؤرخا شهيرا لم يطق ظلم عبد الحميد فهرب إلى مصر والتحق بالاحرار وأصدر جريدة ميزان التركية فيها . وله مؤلفات فى التاريخ التركى رفعت من شهرته فى نظر الشعب واكسبته احترامه .

إلى فرنسا كما هرب غيرهم من الصحفيين السوريين إلى مصر حيث وجدوا ميدانا أرحب لحرية الفكر فأخذوا يعيدون إصدار صحفهم فيها .
على أن أجدر هؤلاء بالذكر هو خليل غانم لما قام به من نشاط في باريس فقد إلتجأ إلى أوروبا ، بعد تعطيل مجلس المبعوثان ، وأصدر في جنيف جريدة باسم « الهلال » ، ثم انحدر إلى باريس حيث أسس جريدة « تركيا الفتاة » La Jeune Turquie بالاتفاق مع الأميرامين أرسلان وكان هذا قد أسس جريدة باسم « كشف النقاب » . ولم يكتب خليل بذلك بل أخذ يكتب في مختلف الصحف الأفرنسية خاصة منها جريدة « الديبا » Débats ^(١) مقالات يهاجم فيها حكم السلطان عبد الحميد واستبداده ، علاوة على توليه إدارة جريدة فرانس انترناسيونال France Internationale ^(٢) كما كان يكتب في جريدة « الأيكليير » L'Eclair ، وكانت كتاباته تعبر عن شعوره بالرابطه العثمانية شعوراً عميقاً يسمو على كل العنغفات والخلافات . ففي كتاب أرسله سنة ١٨٩٧ إلى هذه الجريدة كتب يقول : « إن فئة الشباب العثماني ليست تابعة لأي شخص ولا ملكاً لأي جمعية ، إنها خلاصة الأفكار الرامية إلى انتصار الأهداف العامة . أنها هيئة عامة تسعى بواسطة النشرات وبمعاونة أصحاب الرأي والوجدان إلى إحقاق الحق والقضاء على الظلم والاستبداد . » ^(٣) .
غير أنه حينما إلتجأ أحمد رضا ^(٤) إلى باريس اجتمع به واتفقا على التحرير في جريدة « مشورت » ، التي أصدرها باللغة التركية مع ملحق لها بالفرنسية . ويعتبر خليل غانم وأحمد رضا من أبرز الرجال الذين عملوا في جماعة تركيا الفتاة في باريس ^(٥) .

Revue du Monde Musulman — 2ème Année, No. 7, (١)

Ramsaur — Young Turcs, P. 22. (٢)

P. 199-200.

(٣) عثمان نوري - المصدر السابق ، ج ١ ، ص ١٦٢ - ١٦٤ .

(٤) كان مديراً لمعارف إحدى المناطق بالاناضول فالله طفيان عبد الحميد فوجه إليه كتابا

يطلب الإصلاح وغادر البلاد .

Georges Samne — Ibid, P. 62.

(٥)

اضطرب عبد الحميد من عنف لهجة جريدة «مشورت» فأوعز إلى سفارته في باريس عام ١٨٩٧ بأن تقيم الدعوى باسمه لدى محكمة السين ، على أحمد رضا و خليل غانم و محررين آخرين فيها بمادة تحقير السلطان^(١) ، فأصدرت المحكمة حكماً كان في مصلحتهما أكثر مما هو في مصلحة السلطان ، ولو أنه تضمن تغريمهما ١٦ فرنكا ، حكماً مؤجل التنفيذ ، وقد جاء في صيغته ما ينوه بمجازر عبد الحميد في أرمينيا و حملات الصحف الأوربية الشديدة عليه بحيث كان هناك ما يبرر العبارات التي جاءت على صفحات جريدة «مشورت» من وصفها لإياه بألفاظ « مخادع ، جلاد ، نقمة الرب ، السلطان الطاغية ، الدموي ، الظالم ، المنحل ، بلية المسلمين ، الذئب الذي يتولى حراسة حظيرة الشياه و السلطان الأحمر ، . . »^(٢) ، مما يستوجب تخفيف العقوبة إلى أقصى حد بحق المتهمين .

وقد تجلّى نشاط العرب في محاربة عبد الحميد و طغيانه في تأليف الجمعيات ، وكان منها الجمعية الإصلاحية التركية - العربية بزعامة الأمير أمين أرسلان . وقد عاشت ردحا من الزمن^(٣) . أما عبد الحميد فقد جزع من حركات الأحرار العرب و نشاطهم في محاربة نظام حكمه المستبد الظالم و طغيانه ، و اضطربت نفسه أشد الاضطراب عند سماعه بتأليف جمعية عربية بالقاهرة تحمل اسم « جمعية الشورى العثمانية »^(٤) The Ottoman Consultative Society التي تأسست بعد عا ١٨٩٧ بقليل ، وكان من مؤسسيها محمد رفيع العظم و رشيد رضا^(٥) ، و ساهم في إدارتها و فاعليتها رجال آخرون من العثمانيين ، من ترك و أرمن و جركس

(١) عثمان نوري - المصدر السابق ج ٣ ، ص ١٠٧٤ .

Ramsaur — op. cit., P. 37. (٢)

Ramsaur — op. cit. P. 63. (٣)

(٤) المنار - مجلد ١٢ ، ج ١١ ص ٨٢٤ .

(٥) الأول من طرابلس الشام و الثاني من دمشق و قد هربا من ظلم عبد الحميد و استقرا في القاهرة .

واعترف لحاشيته بأنه لم يتم ثلاث ليال حتى عرف من هم الذين أسسوها ،
وقد أطلق عليها اسم « الجمعية الفاسدة » ،

وكان للجمعية فروع خارج الدولة العثمانية وكانت وسائل دعايتها تطبع
بالعربية والتركية ، وترسل منشوراتها إلى الموانئ التركية على البحر الأسود
بواسطة المسافرين وبحارة المراكب الروسية ، ومن هناك يستلمها رسل سريون
وتوزع في أنحاء البلاد ^(١) . كما كانت مكاتب البريد الأجنبية - التي حصلت
مختلف الدول الأوروبية على امتياز إقامتها في أراضي الدولة من أجل مخابراتها
الخاصة ، بسبب عدم كفاية مصلحة البريد العثماني ، للقيام بهذه المهمة -
أسلم واسطة وأضمتها لإيصال صحف الأحرار ورسائلهم ومناشيرهم من
الخارج إلى داخل المملكة ، حيث يستلمها الرسل السريون ويوزعونها
على أفراد الشعب ، وقد ضاق عبد الحميد ذرعا بهذه المكاتب وصمم على
إخضاعها لمراقبته ، فلما اجترأ عام ١٩٠١ على الإيعاز بفض أكياسها
تظاهرت الدول بأساطيلها ، أمام الموانئ العثمانية فاعتذر الباب العالي لها
عن هذا العمل وتعهد بعدم العودة إلى مثل ذلك ^(٢) .

كان من الأحرار الذين هربوا إلى باريس ، الداماد محمود (ابن الاميرال
خليل باشا زوج أخت السلطان محمود الثاني) ، مع ولديه البرنس صباح الدين
والبرنس لطف الله (عام ١٨٩٩) . ثم هرب من بعده (عام ١٩٠٠) الزعيم
الألباني إسماعيل كالبك ^(٣) . وكان قد سبقهم إليها الدكتور ناظم السلاينكي ،
وما زال الأحرار يغادرون البلاد حتى تكاثر عددهم في كل مكان : باريس ،
لندن ، جنيف ، مصر .

Z. Zeine — op. cit., P. 67.

(١)

(٢) حسين ليبب - المصدر السابق ص ٨٩ .

Memoirs of Ismail Kémal Bey, P. 295, et Ramsaur — (٣)

op. cit. P. 59-60.

ما أن وصل الداماد محمد إلى باريس حتى اتصل بأقطاب الأحرار العثمانيين فيها وتبادل الرسائل معهم، واندفع في حركة المقاومة ضد عبد الحميد. وبعث برسالة إلى السلطان صاغها بلهجة شديدة، وهاجمه فيه هجوما عنيفا. كشف فيه عن جميع مساوئه وعن الأعمال الخزية التي يرتكبها بحق شعبه^(١). وقد ذهبت عبثا جميع المحاولات التي بذلها عبد الحميد لإغراء الداماد بالعودة وكان جراب الداماد على الدوام أن ليس له من رغبة في شيء، ولا لأولاده، إلا أن يحكم السلطان بلاده بشرف، وسوف لا تطأ رجلاه أرض الوطن إلا بعد أن تنتهي فيه مساوئ الحكم وتم فيه الإصلاحات الدستورية^(٢).

لم يكن الأحرار العثمانيون في باريس متفقين سرى على نقطة واحدة. هي محاربة عبد الحميد والقضاء على حكمه المستبد الظالم، وما عدا ذلك كانت الاتجاهات السياسية والاجتماعية حول كيفية إدارة الدولة على أشد الخلاف. بين مختلف الجماعات. ومع ذلك بذلت المساعي لتوحيد عمل جميع المنظمات العثمانية في أوروبا، وقد اتجهت الأنظار للوصول إلى هذه الغاية نحو الداماد محمود باشا، لأنه كان، بحسب وضعه، فوق الخصومات التي كانت سائدة بين الآخرين. لكن الداماد توفي عام ١٩٠٢ فتسلم المهمة ابنه البرنس صباح الدين الذي سرعان ما عمم نداء على العثمانيين الأحرار يدعوهم إلى مؤتمر يعقد في باريس، للبحث في الوسائل التي تؤدي إلى سيادة الحرية والعدالة في تركيا^(٣). وأرسل أخاه البرنس لطف الله إلى بروكسل للاتصال بالزعيم الألباني إسماعيل كمال بك، ودعوته إلى المؤتمر، فوضع هذا شرطين لقبول الدعوة، أولهما أن تمثل في المؤتمر جميع العناصر العرقية في تركيا لتبين رغباتها، والشرط الثاني وجوب إعلام الدول الموقعة على إتفاقيتي.

(١) عثمان نوري - المصدر السابق، ج ٢ ص ١٠٨٧

(٢) المصدر السابق ص ١٠٩١

Ramsaur — op. cit., P. 65.

(٣)

باريس وبرلين أن الشعب العثماني ينظر إليها بعين من تعهدت بشرفها أن تتبنى الإصلاح لمصلحة الدولة العثمانية^(١) ، فقبل شرطاه ، وعقد المؤتمر في دار البرنس صباح الدين بياريس ، وحضره ممثلون عن جميع أجناس الدولة وطوائفها ولكن سرعان ما ظهر في المؤتمر تياران متعارضان ، الأول جاء من أحمد رضا بك ومن يؤيده من جماعة تركيا الفتاة، وقد أصر هذا الفريق على تشكيل سلطة مركزية تتجمع في يديها كافة سلطات الآستانة لمصلحة العنصر التركي الصرفة ، والتيار الثاني جاء من قبل الأرمن الذين هدفوا إلى تشكيل حكومة محلية مستقلة عن الإدارة المركزية ، تستند فقط على الحماية الخارجية بموجب المادة ٦١ من معاهدة برلين التي قالت بواجب الحكومة التركية أن تتخذ التدابير الكفيلة بحماية الأرمن ضد الأكراد والجرس ، والتي تعهد الباب العالي فيها بإجراء الإصلاحات التي تقتضيها الضرورات المحلية في الولايات الارمنية^(٢) . وقد عارضت أغلبية أعضاء المؤتمر مناظرات فريق أحمد رضا ، هذا الفريق الذي كان يدعم تفكيره في توحيد جميع أجناس الدولة وطوائفها بحجة عدم استطاعة أى حكومة ما أن تقوم بعمل قوى راسخ ما لم تكن حكومة تعتمد على مركزية الحكم . وعلى كل حال لم يستطع الأرمن ترويج فكرتهم ، كما لم يأبه المؤتمرين لأفكار أحمد رضا ، وأنفض المؤتمر بقرار قبلته أكثرية المجتمعين يقول بالتشبه لدى الدول الأوروبية في سبيل إقامة نظام حكم يتفق مع المبادئ الدستورية التي من شأنها أن تضم جميع العناصر العرقية والطائفية في السلطنة ، وأن تكفل لها العدالة والحرية، وتأييد وصيانة حقوقها القومية . أما الأقلية التي تزعمها أحمد رضا والتي كانت تضم أولئك الذين تزعموا فيما بعد الحركة الثورية في تركيا، وكانت فكرتها هي الأساس الذي ارتكز

Memoirs of Ismail Kémal Bey, P. 306.

(١)

Ludovic de Contenson — Ibid, P. 23.

(٢)

عليه ، فيما بعد ، برنامج جمعية الاتحاد والترقي ، أن هذه الاولية عارضت القرار وذيلت محضر الجلسة باعتراضها ووجهة نظرها^(١) في وجوب إنصهار جميع العناصر العثمانية في وحدة تامة وعدم قبول تدخل الدول الكبرى في شؤون الدولة لان مصلحة هذه الدول لا تتفق دائماً مع مصلحة البلاد^(٢)

إن لمؤتمر الأحرار العثمانيين الأول ، المار ذكره ، أهمية كبرى بالنسبة لعلاقات العرب ، وكافة العناصر والطوائف في المملكة ، بالترك العثمانيين ؛ لأن فريق أحمد رضا هو الذي سيطر على الحكم العثماني بعد ثورة تموز سنة ١٩٠٨ ، وقد أسفر هذا الفريق عن نراياه تجاه العناصر المختلفة منذ انعقاد هذا المؤتمر ، بينما خرج البرنس صباح الدين بخطة تستند على رأى الأثرية القائلة بالمساعدة الأوربية والادارة اللامركزية ، وألف جمعية سماها بإسم « جمعية التثبيت الشخصى واللامركزية الادارية »^(٣) وكان بين الأسماء التى وضعت خطة هذه الجمعية وساهمت فى هيئة إدارتها ، عدا البرنس صباح الدين رئيسا ، شقيقه بالرضاعه أحمد فضلى سكرتيراً عاماً ، وإسماعيل كمال بك ، والدكتور نهاد رشاد ، والدكتور رفعت ، والميرآلاى نامق زكى والدكتور صبرى ، وحسين طوسون ، وميلاسلى مراد ، أعضاء . وقد تأسست شعب لها فى أرضروم وطرابزون وأزمير (١٩٠٦) كما تأسست شعبة لها بدمشق من قبل رفيق العظم وحنى العظم ، ثم فى اللاذقية ، وفى عالية حيث أسسها محمود بك العلالى . وكانت هذه الشعب تتصل بعضها ببعض وتتخبر مع المركز العام فى باريس . أما شعبة الجمعية فى الآستانة فقد تعهدتها جمعية أخرى تدعى « الجمعية الانقلابية »^(٤) . وقد تضمن برنامج جمعية

Memoirs of Ismail Kémal Bey, P. 306-308.

(١)

Ramsaur — op. cit., P. 69.

(٢)

(٣) اسمها التركى « تثبيت شخصى وعدم مركزيت » جمعيتى اسى - وترجمتها

الافرنجية التى استعملها كتاب الغرب :

Société d'«Initiative Personnelle et de décentralisation»
administrative.

T. Z. Tunay — Turquie de Siyasi Partilar, P. 142-143.

(٤)

اللامركزية والتشبه الشخصي هذه: الحكم على أساس اللامركزية وتوسيع المأذونية (الصلاحية) في الولايات، تتولى فيه مجالس الإدارة العمومية والبلديات، المنتخبة لإنتخابا سرىا، تسوية أمور ومصالح الولايات والنواحي وتشارك في إدراتها، ويكرن لأعضاء هذه المجالس الصلاحية التامة فى شئون الولاية المالية، والمسائل والمعاملات المتعلقة بقوانينها وأنظمتها، وتكون مذاكرات المجالس علنية، وتعطى رأيا فى قضية طرح وتوزيع وتحصيل الضرائب، وتشارك الولايات فى مجلس المبعوثان المركزى فى عاصمة الدولة بنواب تنتخبهم المجالس العمومية، وذلك لترطيد وتقوية الروابط بين مختلف الولايات بعضها ببعض من جهة، وبينها وبين الحكومة المركزية من جهة أخرى، ويكون لكل ولاية منظمة من الدرك المحلى الخاص لترطيد الأمن الداخلى. أما بشأن المرظفين الإداريين فالحكومة المركزية تعين الولاة والمتصرفين ورؤساء المالية (دفتردارلر) ومديرى العدلية (دفتر حقانى مديرلرى)، ورؤساء محاكم الاستئناف والبداية والمدعين العامين. وأما باقى موظفى الولاية المدنيين والعدليين فيختارهم الولاة ويعينونهم من أفراد مختلف القوميات فى الولاية بحسب النسبة العددية لكل من هذه القوميات^(١).

لم يكن البرنس صباح الدين من الذين ينجون الانهماك فى المهارات السياسية، حتى أنه قدر فض أن يرشح نفسه، بعد إعلان الدستور، إلى عضرية مجلس المبعوثان لما عرض حزب الاحرار، الذى تألف بعد إعلان الدستور، هذه الفكرة عليه^(٢)، بل كان إتمام البرنس صوب الناحية

T. Z. Tunay — Ibid, P. 143-144.

(١)

Revue du Monde Musulm. — V. XXI, décemb. 1912, P. 184.

(٢)

T. Z. Tunay — Ibid, P. 240-241.

العلمية ، ناحية الدراسة الاجتماعية ، فقد احتك بمدرسة ده مولان (١) .
 Des Moulin ولولبي Le Play والمدرسة الانجلوسا كسونية في الاعتماد
 على النفس وتأثر بها تأثراً عميقاً ، وقال بوجود القيام باصلاحات اجتماعية
 تسير جنباً لجنب مع الاصلاحات السياسية (٢) . وقد بدأ يحلل الضعف الذي
 أصبحت عليه الأمة العثمانية وشيبتها ، هذا الضعف الذي يقول البرنس أن
 منشأه الأكيد هو خلو ثقافة الأمة القومية من عنصر الاعتماد على النفس ؛
 ففي تركيا ، طبقة الشعب الدنيا هي التي تهتم ، بصورة خاصة ، بالزراعة والصناعة
 والتجارة ، ولكنها حيث لا تملك المعرفة وينقصها رأس المال فهي لا تستطيع
 أن ترتفع عن وسطها الاجتماعي ، فتبقى الزراعة بمحالتها الابتدائية وتبقى الصناعة
 بشكلها البدوي البسيط ، ويصيب التجارة الركود . أما الطبقة الوسطى فان غالبية
 أفرادها العظمى تتجه نحو الصناعة اليدوية والوظائف العامة أو احترام
 الجندية . ولما كانت الأوساط الرسمية العالية تريد ، بأى ثمن ، أن تحتفظ
 بامتياز ممارستها للحكم المطلق ، دون أن تدع المجال لأى واحد آخر أن
 يقترب منه ، فإنها تستبعد عن الوظائف جميع الشرفاء النشيطين من الناس
 بحيث تحصل عملية اصطفاء حقيقية على حساب روح التثبث الشخصي ،
 وبحيث ترجح كفة العجز ، وعدم الكفاية ، وأحط أنواع الرشوة . لذلك
 فان على الشبيبة التركية المفكرة ، الواعية ، التي فتحت صدرها للمدينة

(١) هو ادمون دموان تلميذ لولبي ، كلاهما من المفكرين الاجتماعيين الافرنسيين وللاول
 منهما كتاب باسم « سر تقدم الانجليز السكسونيين » نشره في عام ١٨٩٧ وترجمه الى العربية
 فتحى باشا زغلول ، وقد جعل المؤلف غرضه منه حث الامة الافرنسية على المدول عن تقاليدها
 في التربية والتعليم وادخال الاصلاح في مدارسها حتى تؤدي الى تخريج رجال قادرين على
 العمل الصحيح غير معتمدين الا على انفسهم ولا يطلبون سعادتهم الا من كدهم واجتهادهم .
 وقد زار المؤلف إنجلترا ودرس أوضاعها الاجتماعية وذكر في كتابه « ص ١٦١ » مقارنة بين
 النشأة الاستقلالية التي عليها الانجليز السكسونيون وبين النشأة الاتكالية التي هي نشأة
 غيرهم من الامم فيما يتعلق باستعداد كل فريق منهما لنظام المعيشة والحياة وحسن الترتيب
 في السكن وغيره . .

Ramsaur — op. cit., P. 82.

(٢)

ساطع الحصرى - البلاد العربية والدولة العثمانية ، ص ١٠٦

عثمان نوري - المصدر السابق ، ص ١١٠٢ .

الغربية أن تلتفت بكل قواها ، درءاً لهذا الخطر ، نحو المهين الحرة المشمرة .
ولكن حيث أن سيطرة المركزية الحكومية تشكل عقبة دائمة أمام اعتناق
الفرد وتحرره ، فيتحتم على الجميع ، دون استثناء ، أن يوحّدوا قواهم كي يقيموا
مكان الحكم الفردي المطلق ، سلطة دستورية على قدر كبير من اللامركزية
بحيث يكفل هذا الحكم اللامركزي ، لجميع عناصر الدولة من مسلمين وغير
مسلمين ، حق المساهمة في الحكمة المحلية لمناطقهم ، وبهذا ترضى رغبات
المسيحيين المشروعة وغيرهم من الطوائف ، وفي نفس الوقت ، يؤدي هذا
الحكم خدمة عظمى للمسلمين بإبعادهم عن مجال التوظيف العقيم الذي يجر
إلى الاستعباد (١) .

ولكي ينشر البرنس صباح الدين أفكاره أسس عام ١٩٠٦ في باريس
جريدة تحمل اسم « ترقى » وأوكل إدارتها إلى أخيه في الرضاة أحمد فضل
بك (٢) . وإذ التف حول مبادئ البرنس وجمعيته كثير من رجال القوميات
غير التركية والطوائف غير الإسلامية ، لأنها تكفل لهم حقوقهم القومية ،
ومساهماتهم في إدارة شؤون الدولة ، على قدم المساواة مع الترك ، مالت أكثرية
العنصر التركي إلى مبدأ أحمد رضا في تعزيز القومية التركية ، لأن أغلب الزعماء
الأحرار من العنصر التركي ، الذين كانوا يهربون من ظلم عبد الحميد إلى أوروبا ،
رأوا في فريق أحمد رضا ومبادئه اتفاقاً وتجاوباً مع أهداف « الجمعية العثمانية
لحرة » (عثمانلي حریت جمعیتی) التي تأسست بصورة سرية في سلانك ،
أكثر مما رأوه في مبادئ فرقة البرنس صباح الدين (٣) ، لأن جماعة أحمد رضا
التي اندمجت مع الجمعيات الأخرى وانبثقت عن هذا الدمج جمعية أعطى لها اسم
« جمعية الاتحاد والترقي » اهتمت البرنس بالتأثر من مطالب الأرمن وبالخدمة

P. Fesh — Ibid, P. 380.

(١)

Ramsaur — op. cit., P. 86.

(٢)

op. cit., P. 120-122.

(٣)

لمصالحهم وبذلك أسقطوها من أعين المواطنين^(١). على أن اندماج الجمعيات العثمانية ذات الصبغة التركية المحضة أثر على موقف البرنس وأفكاره الاجتماعية. فقد كان من رجال هذه الجمعيات أشخاص أسفروا فيما بعد بأعمالهم عن أشد ألوان التعصب القومي خطراً على القوميات الأخرى .

كانت هيئة إدارة الجمعية العثمانية الحرة مؤلفة من السكرولونيل جمال بك (الذي لقبه العرب بالسفاح فيما بعد) ، وطلعت بك (باشكاتب قلم تحريرات مديرية البرق والبريد العامة في سلانيك) ، ومدحت شكري (معلم إعدادي في سلانيك) ، ورحمي بك (والى أزميز سابقاً) ، واليوزباشى عمر ناجى ، والملازم إسماعيل جانبولاد ، واليوزباشى إسماعيل حتى (البانى من كومرلجينا) وسليمان فهمى (انشق هذان الأخيران عن جمعية الاتحاد والترقى ، بعد إعلان الدستور وإفساد الاتحاديين آلة الحكم) ، وبورصلى طاهر مدير المدرسة العسكرية الرشدية في سلانيك^(٢) . وقد جرى توحيد هذه الجمعية في عام ١٩٠٧ مع جمعية «الاتحاد العثماني» التي شكلها في الآستانة أربعة من طلاب الكلية الطبية على رأسهم الطالب إبراهيم تمو^(٣) ، ومع الجمعية السرية التي شكلها عام ١٩٠٦ الضابط (اليوزباشى) مصطفى كمال بك (رئيس الجمهورية التركية فيما بعد) ، الذي كان عبد الحميد قد أمر بالقبض عليه واستجوب بحضوره لأنه اشتبه بكونه من الأحرار ، ثم نقله إلى دمشق تأديباً له ، فانفق هناك مع زمرة من رفاقه الضباط وأسس الجمعية المذكورة ، ثم ذهب عدة مرات إلى سلانيك لدمج جمعياته مع بقية الجمعيات^(٤) التي اتصلت بأحمد رضا وفريقه في باريس وقر الرأي على توحيدها جميعاً بما فيها منظمة تدعى «المركز العمومي في باريس» تحت اسم «جمعية الاتحاد والترقى»^(٥) (المعروفة) .

(١) ساطع الحمري - المصدر السابق ص ١٠٧

T. Z. Tunay — Ibid, P. 113. (٢)

Ibid — P. 108. (٣)

T. T. Cemiyeti — Ibid, P. 298. (٤)

T. Z. Tunay — Ibid, P. 114. (٥)

لم يقتصر نشاط هذه الجمعيات على نشر مبادئها بين المدنيين بل بذل أعضاؤها أقصى ما يستطيع من جهود لترويج مبادئها بين العسكريين حتى تمكنوا من جذب شخصيات عسكرية هامة إليها . وبينما تمكنت الجمعية التي أسسها طلاب الطب بالأستانة من استمالة عدد من كبار الضباط في العاصمة وتسليمهم الرئاسة المهمة في الجمعية^(١) بذلت جمعية سلا نيك « الجمعية العثمانية الحرة » جهدها لاستمالة ضباط الحاميات في مكدونيا ، وكانت الأحوال العامة في هذه المنطقة مما يساعد على رواج أفكار الجمعية . فقد أوجبت الاضطرابات والثورات فيها أن أرسلت الدولة العثمانية أنشط وأنبه ضباطها وجنودها إليها ، وهم يمتازون بالثقافة والإقدام ، كما أوجبت تدخل الدول الأجنبية ، إذ تأسست فيها إدارة خاصة تحت مراقبة خمس من الدول الأوروبية العظمى هي إنجلترا وفرنسا وروسيا والنمسا وإيطاليا ، وكانت تشمل خاصة الشؤون المالية وأمور الأمن^(٢) ، مع تعيين مفتش عثمانى عام للمنطقة وفي معيته مأموران أحدهما تعينه النمسا والآخر روسيا يشاركانه في الإدارة . وقد تم تنظيم مصلحة الدرك بإدارة قائد إيطالي وضباط آخرين يختارون من جنود الدول الأوروبية ، وتعيين مراقب مالي أوربي لجمع الأموال الأميرية وإنفاق هذه الأموال في مصالح مكدونيا نفسها^(٣) .

كان اختلاط ضباط الفيالق الثالث العثماني ، في هذه المنطقة ، بالضباط الأفرنسيين والإنجليز وغيرهما ، مفيداً لهم من الناحية الثقافية بحيث تعلم بعضهم

(١) مثلا استلم الحاج احمد افندى ، احد ميمرى (الميز رتبة عسكرية عالية) دائرة محاسبات القيادة العامة للجيش ، برئاسة المقر العام للجمعية ، وأخذ على عاتقه ادارة كافة لجان مدينة الاستانة ، وكان حينئذ فيها لجنتان : الاولى في منطقة باب القيادة العامة تولى رئاستها القانمقام (نائب الزعيم) شفيق بك باور (مرافق) القائد العام ، والثانية في محل صناية تولى رئاستها واحد من المدنيين هو الشيخ نائل (عثمان نوري - عبسد الحميد ودور سلطنتى ر ١٠٦٩) .

(٢) ساطع الحمصرى - المصدر السابق ص ٩٤ .

(٣) المقتطف ملد ٥ ، ٣ ، عدد ١ ، ص ٦٦٩ - من مقال بقلم الاستاذ فميرى بعنسون . السلطان عبد الحميد .

اللغة الألمانية والتكتيك الحربي (مثل أنور بك وغيره) ، فضلا عن التأثير المعنوي الذي عمل عمله في نفوس الضباط والجنود الترك بمقارنة ثيابهم الرثة وحالتهم البائسة من حيث المعيشة والترفيه عن النفس بلباس الضباط الأوربيين الأنيقة وأحوال معيشتهم العالية المستوى^(١) . هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن تدخل الدول الأوربية بحد ذاته في شؤون الدولة الداخلية وانصاع عبد الحميد ، بالإضافة إلى حكمه الظالم الفاسد ، إلى مطالب الدول بسبب ضعف مرقفه الداخلي والخارجي أثار حفيظة ضباط الفيالق الثالث بصورة خاصة ، لأنهم وجدوا في قلب دائرة التدخل الأجنبي ، فاكاد يعلن نبأ اجتماع ريفال ، المشهور بين قيصر روسيا وملك إنجلترا ، حتى غلى مرجل الحقد في قلوب الضباط الاحرار ، وخشوا من تضحيات جديدة تفرض على الدولة العثمانية ، لأن العاهلين في اجتماع ريفال (١٠ يونيو ، حزيران ١٩٠٨) قررا الاصرار على وجوب الاستمرار في تنفيذ الخطة المرصوة للولايات الثلاث (مناستر ، قرصوة ، سلانيك) المكونية بصورة نهائية ، وفضلا عن ذلك طالبا بأن يقوم قضاة أوريون على رأس المحاكم فيها^(٢) ، فانطلق القول آغاسى (الرئيس الاول) أحمد نيازى الرسنه لى والضابط الرئيس أنور بك ، مع وحدات الجيش التي يتولون قيادتها ، إلى الجبال معلنين الثورة وأيديهم بقية القطاعات في مختلف أنحاء المملكة ، حينما أرسلوا البرقيات إلى السلطان عبد الحميد مطالبين بإعادة الدستور والمجلس النيابي ووجوب الحكم بالمبادئ الدستورية الحرة . فلم يسع عبد الحميد — وقد توالى عليه صباح ١٠ تموز ، يوليو ١٩٠٨ برقيات العسكريين من كل حذب وصوب تؤيد حركة الثورة ، وأيد الحركة أيضاً حسين حلى باشا مفتش الولايات الثلاث ، بإرسال برقية من قبله إلى السلطان — إلا 'الرضوخ

Ramsaur — Ibid, P. 117.

(١)

(٢) الدكتورورة الما وتلن - المصدر السابق ص ١٨٦ ، وساطع الحمصرى - المصدر

السابق ص ٩٩

وإعلان عودة الدستور « القانون الأساسى » والحياة النيابية (١).

لم تكند الثورة تحقق هذا النجاح حتى التقي الأحرار فى الداخل والخارج فى عاصمة المملكة وسار العسكريون والمدنيون فى صيانة مكاسبها وأصبحت جمعية الاتحاد والترقى ، بالمنسبين الجدد والقدامى من العسكريين، الذين قاموا بالثورة ، ومنهم أنزر بك ونيازى بك وإسماعيل حتى بك وغيرهم ، وبالأحرار الذين عادوا من المنفى ، أصبحت تمثل قوة هائلة فى نظر الشعب الذى اعتبرها صاحبة الفضل فى تهديم دعائم حكم الطغيان الحميدى ، فظهر للبلاد إنتصار جماعة القائلين بسياسة دمج وصر عناصر الدولة وبالحكم المركزى وهى الجماعة التى يرأسها أحمد رضا بك على جماعة البرنس صباح الدين الذى لم يفقد مع ذلك ، وبالرغم من دعاية الاتحاديين ضده ، تماما مكانته الشعبية ، والدليل على ذلك الجرع الغفيرة التى تراحت بالمنكب لاستقباله حين عودته من باريس إلى أرض الوطن (٢) .

ومع هذا فإن فكرة القومية التركية لم تكن بعد قد خطت خطواتها الجريئة المتطرفة ، أو اتسمت بطابع التعصب العرقى ، وإن لم تخل البلاد ، فى أواخر عهد عبد الحميد ، من قالوا بلزوم إعطاء الأهمية للعنصر التركى فى الدولة ، لعدم إمكان تحقيق الائتلاف بين الترك وبين غيرهم من مسلمين وغير مسلمين ، فى جامعة إسلامية ، غير أنه لم يكن ، بين من كانوا يعتقدون أن فى دستور مدحت باشا الدواء الشافى من كل داء ، من يعير إذنا صاغية إلى هذه الأصوات (٣) . وقد وجب الانتظار حتى نهاية حربى البلقان ١٩١٢ ، ١٩١٣ حتى يرى الناس إتجاه الأتراك بكليتهم تقريبا نحو الأخذ بسياسة

(١) ساطع الحميرى - المصدر السابق ص ٩٤ - ٩٥

(٢) عثمان نورى - المصدر السابق ج ٣ ، ص ١١٤٧

T. T. T. Cemiyeti — Ibid, P. 303.

(٣)

التعصب للقومية التركية ، أو ماسمى بالنعرة الطورانية والسير في سياسة التتريك وفرضها على بقية عناصر الدولة وطوائفها .

* * *

الإصلاحيون العرب قبل إعلان الدستور

يتضح لنا بما تقدم أن النضال لأجل الإصلاح وإنقاذ الدولة من حكم عبد الحميد المستبد المطلق لم يقتصر على رجال السياسة من الترك ، بل أن نصيب العرب بينهم كان ملموسا ، إنما كان نضالهم يصطبغ بالصبغة العثمانية وهو طالب الإصلاح العام لجميع الولايات بما فيها العربية .

غير أنه وقد وجد من رجالات العرب من عملوا على وجوب الإصلاح ضمن نطاق البلاد العربية لوحدها حتى وصل الأمر بالبعض أن دعوا إلى بتر الصلة مع الخلافة التركية ، وكان للمسلمين من هؤلاء بصورة خاصة طابع الإصلاح الاجتماعي . إن من أشهر هؤلاء :

الكواكبي :

كان عبد الرحمن الكواكبي ، الحلبي ، زميلا لجمال الدين الأفغاني ومحمد عبده ، وكان القرآن « مصدر أفكاره والعزة وحرية الرأي هدفه والرجوع إلى آثار الأولين واتخلص من البدع دعوته ^(١) » ، دعا أبناء قومه إلى تناسي الأحتماذ والاهتداء إلى وسائل الاتحاد وأن يجتمعوا إلى كليات سواء هي : فلتحي الأمة ، فليحي الوطن ، ولنحي طلقاء أعزة ^(٢) .

ذهب الكواكبي إلى مصر هربا من ظلم عبد الحميد وإضطهاده وخروفا

(١) الدكتورة محمد ديج شريف واحمد عزت عبد الكريم ٠٠ و ٠٠ - دراسات في النهضة

العربية ، ص ٥٦ .

(٢) احمد عزة الاعظمى - المصدر السابق ج ١ ، ص ٤٢ .

من بطشه ، بسبب أفكاره الحرة ، ووجدني عهد الخديري عباس النان ، في أواخر القرن التاسع عشر ، أمنا لذاته ونشر مقالات في بعض الصحف تضمنت أبحاثا علمية سياسية في طبائع الاستبداد ومصارح الاستعباد وقد ضمن مقالاته حملة شديدة على الظلم والاضطهاد ومما قاله فيه : « لو كان الاستبداد رجلا وأراد أن ينتسب لقال : أنا الشر وأبى الظلم وأمى الاساءة وأخى الغدر وأختى المسكنة وعمى الضروخالى الذلوابنى الفقر وبتى البطالة ووطى الخراب وعشيرتى الجهالة (١) .

ولقد خاطب قومه بأسلوب في منتهى الشدة لا يقاظهم : « يا قوم ينازعنى والله شعور هل مرقتى هذا في جمع حى أحييه بالسلام أم أنا أخطب أهل القبور فأحييهم بالرحمة . يا قوم لستم بأحياء عاملين ولا أموات مستريحين بل أتم بين بين .

« يا قوم جعلكم الله من المهتدين ، كان أجدادكم لا ينحزون إلا ركوعا لله وأتم تسجدون لتقبيل أرجل المنعمين ولو ببقمة مغموسة بدم الاخوان . وأجدادكم ينامون الآن في قبورهم مستوين أعزاء وأتم أحياء معوجة رقابكم أذلاء .

« يا قوم اللهم الله الرشد متى تستقيم قاماتكم وترتفع من الأرض إلى السماء أنظارك وتميل إلى تعالى نفوسكم فيستقل كل إنسان منكم بذاته ويملك إرادته (٢) .

وقد دعا إلى مقاومة الاستبداد لا بالشدة والعنف إنما بالحكمة والتدرج وترقى الأمة في الادراك والاحساس وهذا لايتأتى إلا بالتعليم والتحميس (٣) .

(١) الكواكبي - طبائع الاستبداد ص ٣٦

(٢) المصدر السابق ص ١٠٢ - ١٠٨

(٣) المصدر السابق ص ١٢٢

إلا أن أهم ما جاء به الكواكبي هو كتابه أم القرى الذى حلل فيه مفاصد المملكة العثمانية وانتقد إدارتها وقد بين فيه أن الحلل جاءها أكثره فى الستين سنة الأخيرة أى بعد أن أندفعت لتنظيم أمورها فغطت أصولها القديمة ولم تحسن التقليد، وهو يأخذ عليها توحيد قرآنين الإدارة والعقوبات مع إختلاف طبائع أطراف المملكة وإختلاف الأهالى فى الأجناس والعادات ، والتمسك بأصول الإدارة المركزية مع بعد الأطراف عن العاصمة وعدم وقوف رؤساء الإدارة فى المركز على أحوال تلك الأطراف المتباعدة وخصائص سكانها ، والتمييز الفاحش بين أجناس الرعية فى الغنم والغرم كهضم الدولة حقوق العرب فى المناصب والأرزاق . ويدعو إلى اللامركزية وهو يرى أن حالة الدولة قبل التنظيمات الخيرية خير منها بعدها ، حيث كان العمال مسئولين لدى السلطان ثم أطلق سراحهم من كل مسئولية^(١) .

والكواكبي ينكر على سلاطين بنى عثمان تلقيبهم بالقاب الخلافة ويحارب المتملقين الخائنين الغشاشين الذين يختلقون الكذب فيجعلون تارة آل عثمان يتصلون نسبا بعثمان بن عفان ، وأخرى يرفعون نسبهم إلى أعلى قریش ويعطونهم حق الخلافة بذرائع شتى^(٢) . ويدعو إلى برنامج من ١٤ مادة أهم ما جاء فيه :

- ١ - إقامة خليفة عربى قرشى مستجمع للشرائط الشرعية ، فى مكة .
- ٢ - يكون حكم الخليفة مقصوراً على النخبة الحجازية ومربوطاً بشورى خاصة حجازية .
- ٣ - الخليفة يذبح عنه من يت رأس هيئة شورى عامة إسلامية . (مركزها مكة) .

(١) الكواكبي - أم القرى ص ١١٤ - ١١٦

(٢) المصدر السابق ص ١٦٦

١٢ - الخليفة لا يتداخل في شئ من الشؤون السياسية والادارية في السلطنات والامارات قطعيا .

١٣ - الخليفة يصدق على توليات السلاطين والأمراء التي تجرى إحتراما للشرع على حسب أصولهم القديمة وفي وراثتهم للولاية .

١٤ - تتشكل هيئة الشورى العامة من نحو مائة عضو منتخبين، مندوبين من قبل جميع السلطنات والإمارات الإسلامية ووظائفها منحصرة في شؤون السياسة العامة الدينية فقط (١) .

فالكواكبي يدعو إلى خليفة قرشي يصدق على تولية السلاطين في شتى ممالك الإسلام ، في نظام إتحادي على نحو الإتحاد الألماني والولايات المتحدة مع مراعاة خصائص كل منطقة ، فهو أول الدعاة للنظام اللامركزي في الحكم بين العرب، لكنه نظام واسع أقرب إلى الاستقلال منه إلى اللامركزية ويدعو إلى تحرير المسلمين من دولة الترك التي لم توفق لنفع الإسلام بشئ في عز شبابها بل أضرتها بمحو الخلافة العباسية المجمع عليها وتخريب ما بناه العرب (٢) . « أليس الترك قد تركوا الأمة أربعة قرون لاخليفة وتركوا الدين تعبت به الأهواء ولا مرجع وتركوا المسامين صما بكما عميا ولا مرشد. أليس الترك قد تركوا الأندلس مبادلة والهند مساهلة وتركوا الممالك الجسيمة الآسيوية للروس وتركوا قارة إفريقيا الإسلامية للطامعين . فهل والحالة هذه ما آن لهم أن يستيقظوا ويصبحوا من النادمين على ما فرطوا في القرون الحالية فيتركرون الخلافة لأهلها والدين لحماته (٣) » .

(١) المصدر السابق ص ١٦٨

(٢) المصدر السابق ص ١٧٠

(٣) المصدر السابق ص ١٧١

هذا وأن كتاب أم القرى قد كتب على شكل محاضر جلسات لمؤتمر إسلامي عام تخيل الكواكبي أنه قد عقد في مكة وحضره مندوبون من جميع الممالك الإسلامية أطلق عليهم ألقاب : السيد الفراتي (هو بالذات) ، والفاضل الشامي البليغ ، والعلامة المصري ، والمحدث اليمني ، والحافظ المصري ، والأستاذ المكي ، والمجتهد التبريزي والعارف التاتاري ، والمدقق التركي ، والصاحب الهندي ، والإمام الصيني.. أخ ، وجعلهم يتكلمون وكل منهم يصف حال مجتمعه وما هو عليه من الفساد والمساوىء ، وفي نهاية الاجتماعات كلف الرئيس « السيد الفراتي » بتلخيص أسباب الفترور التي وردت على السنة الأعضاء فجمعها مقسمة إلى أسباب دينية وسياسية ثم فصل في كل منها مقسما إيها إلى فصول وفقرات . وقد نشر الكواكبي كتابه هذا في مصر بمجلة المنار على فصول متتابعة بين عامي ١٩٠٢ - ١٩٠٣ (١٣١٩ هـ) .

لقد عرض كتاب أم القرى لأسباب التأخر والفساد في المجتمع الإسلامي بتفصيل لم يسبق له مثيل ، مما يدل على اتساع مدارك الكواكبي وأفق تفكيره الرحب وهو يشبه في ذلك طبيبا بارعا شخص الدواء ووصف الدواء . لكن الدواء الذي وصفه كان مثاليا وواقعا في آن واحد : خياليا في كونه أراد جمع المسلمين من مراكش إلى الهند والصين في نظام اتحادي واحد يشبه الجامعة الإسلامية التي حلم بها الأفغانى وجماعته وأراد السلطان عبد الحميد استغلالها بسط سيطرته ، لكن التطور في الناحية القومية كان يحول دون تطبيقها . وكان واقعا في كونه فهم فهم عميقا مقدار الكراهية التي كان الترك يكتونها للعرب ، وأن الرابطة الإسلامية التي كانت غالبية العرب تنادى بها في توطيد علاقاتها بالترك كانت من جانب واحد ، ذلك أن الترك كانوا يعتبرون أنفسهم العنصر المتغلب المسيطر المتعالي ، وإلا فها هو معنى وصفهم العرب بأقذع النعوت وأدناها ، نعوت وتجري على ألسنتهم مجرى الأمثال ، كإطلاقهم على عرب الحجاز « ديلنجى عرب » (العرب الشحاذين) وعلى

المصريين « كور فلاح » (الفلاحون العميان) و « عرب جنمكمنه سى » (نور العرب) و « قبطى عرب » وقولهم على عرب سوريا « نه شامك شكرى نه عربك يوزى » (دعك من سكر الشام ومن وجه العربى) ، وتعبيرهم بلفظ عرب عن الرقيق وكل حيوان أسود وخاصة الكلب وقولهم « بيس عرب (عربى قدر) و « عرب عقلى » (بمعنى عقل صغير) و « عرب طبيعتى » أى (ذو ذوق فاسد) و « عرب جكه سى » (تلفظ جنه سى أى حنك عربى بمعنى مهزار) وقولهم « بونى ييارسه م عرب أوله يم » (أى إن فعلت هذا أكون عربيا) وقولهم « نره ده عرب نره ده طنبور » أى (حيث ترى العرب ترى الطنبور) .

والعرب لا يقابلونهم على كل ذلك سوى بكلمتين كقولهم ، « ثلاث خلقتن نلجور والفساد : القمل والترك والجراد » وتسميتهم « بالاروام » كناية عن الريبة فى إسلامهم^(١) .

من أجل ذلك دعا الكواكبى إلى الفصل إداريا بين الترك والعرب وكان فى ذلك واقعا أكثر من نادى بعده من العرب بإمكان الإندماج مع الترك فيما سمي « اتحاد العناصر » وحسبنا القول أن النظام اللاهركزى الذى نادى به قد تبناه بعدئذ إصلاحيو العرب ، وحتى قسم من دعاة « اتحاد العناصر » عندما فشلت أسباب التفاهم بينهم وبين اترك ولقى ترحيبا عاما فى مختلف الولايات العربية .

وهناك نقطة سبق الكواكبى غيره فى إدراكها هى « أن احترام الشعائر الدينية فى أكثر ملوك آل عثمان هى ظواهر محضة وليس من غرضهم بل ولا من شأنهم أن يقدموا الاهتمام بالدين على مصلحة الملك^(٢) ، هذه النقطة التى

(١) المصدر السابق ص ١٢١ .

(٢) المصدر السابق ص ١٦٣ .

لوفهمها إصلاحيو العرب من أول الأمر لجنّبوا أنفسهم كثيراً من إضاعة الوقت .

أما أهمية الكواكبي في نفوس ناشئة العرب قبل ثورة ١٩٠٨ وبعدها فقد كانت عظيمة جداً ، إذ كان شباب العرب في كل مكان يتهاوتون على كتابيه طبائع الاستبداد وأم القرى ، الذين طبعا حوالى سنة ١٩٠٦ في مصر ويقبلون عليهما إقبال الظمان على الماء القراح ، ويتخذونهما إنجيلا لنهضة العرب الإصلاحية .

جمال الدين الأفغانى :

لا نستطيع عندما نتكلم عن الكواكبي إلا أن نلتفت بالقرينة إلى الأفغانى لما بينهما من توافق في بعض الأفكار والخطط ولما كان لهما من الفضل في تطور الحوادث .

كانت جهود الأفغانى ترمى إلى تطهير الإسلام من الشوائب والبدع التى لحقت به ، وجمع شمل المسلمين وتوحيد كتبهم فى سائر أقطار العالم ورفعهم من وهدة الجهل واليأس التى تردوا فيها والعمل على تقويتهم كى يرفعوا عن كاهلهم كابوس الاحتلال الأجنبى ويتحرروا من تدخل الدول الأجنبية فى شؤونهم بعد أن يصبحوا قادرين على تدبير أمورهم تدبيراً حسناً دون الاعتماد على الأمم الأوربية^(١) ، وكان سبيله إلى ذلك مادعا إليه باسم الجامعة الإسلامية جنبا لجنب مع الشيخ محمد عبده ومحمد رشيد رضا وعبد الرحمن الكواكبي ، وقد ظهر جليا فى كتابات الأفغانى أن هدفه الرئيسى هو توحيد جميع الشعوب الإسلامية تحت لواء حكومة إسلامية يقوم على رأسها خليفة لا منازع فى سلطته كما كان الأمر فى الأيام الأولى للإسلام^(٢) . وقد أنشأ فى باريس ، من أجل ترويج هذه الدعوة ، صحيفة العروة الوثقى باسم الجمعية السرية التى

(١) محمود أبو ربه - جمال الدين الأفغانى ص ٣٥ .

Z. Zeine — op. cit., P. 59.

(٢)

أسسها في مصر وكانت تتألف من مسلمين من مصر والهند وسوريا وشمال أفريقيا^(١)، وكان يجررها الإمام محمد عبده، أما الأفكار فكانت من جمال الدين، وكانت تدعو إلى وحدة المسلمين وحدة صحيحة، وقد بلغ من غرام نبيه المسلمين بها أن كان بعضهم يحفظها عن ظهر قلب، حتى جري أن تكون رابطة الاتحاد وبلغت خطورتها حداً أن منع دخولها إلى مصر^(٢).

لم ينتأ جمال الدين ينتقل من قطر إسلامي إلى قطر آخر: من أفغانستان موطنه الأصلي إلى الهند إلى إيران إلى مصر إلى الآستانة، داعياً إلى فكرته، وكان يتصل بملوك هذه الممالك ويقدم لهم النصائح في كيفية إدارة شعربهم وبمالكهم حاثاً إياهم إلى الحكم الدستوري الذي اختلف مع شاه إيران من أجله.

لقد حاول عبد الحميد أن يستغل الأفغان في تقوية سيطرته على الشعرب الإسلامية بواسطة دعوته الجديدة، لكن الأفغان كان أذكي من أن يستغله عبد الحميد، لا بل أنه اقترح عليه ما لم يكن يرضى به من جعل ولايته العثمانية خديويات على غرار خديوية مصر تبقى كما خاضعة للخلافة ويأتمر كل خديوي بأمر السلطان، وعندما سأله عبد الحميد: «وما أبقيت أيها السيد لتخت آل عثمان.» أجابه جمال: «يبيق مولاي السلطان ملك أولئك الملوك. فإذا قويت هذه الخديويات فإنه سرعان ما تنتظم إيران وأفغانستان والهند ويصبح الإسلام قوة عتيده يرهب الغرب جانها وتهدأ تأثيرته على الإسلام»^(٣).

ومن طريف ما كان يدعو الأفغان إليه، وقد تبعه في ذلك الشيخ رشيد رضا وغيره من الذين اشتغلوا بالقضية العربية، طلبه استعراب الأتراك وجعل اللغة العربية لغة الدولة إذ كان يقول «لو أنصف الأتراك أنفسهم

op. cit., P. 69.

(١)

(٢) المنار، مجلد ٢، عدد ٢٢، ص ٣٢٨ - ٣٢٩، الدكتور م. محمد حسين -

الاتجاهات الوطنية في الأدب الحديث ص ٥.

(٣) محمد بدیع شریف - المصدر السابق، ص ٢٧.

لاستعربوا وترأسوا ذلك الملك وعدلوا في أهله وجروا على سنن الرشيد والمأمون ، ولكانوا أعز جانباً وأغنى مملكة من دول الأرض (١) .

كان جمال الدين الأفغاني شأن كبير في يقظة العالم الإسلامي عامة والنهضة العربية خاصة ، بما كان ينشره من مبادئ الحرية في بلاد الدولة العثمانية عامة وفي مصر وسورية خاصة ، وكان ظله ثقيلاً على الإنجليز وحتى على السلطان عبد الحميد فسعى الطرفان إلى التنكيل به وملاحقته وطرده من مكان إلى آخر .

قال برنارد ميشيل : « أينما ذهب السيد جمال الدين كان يترك وراءه ثورة تغلي مراجلها ، ولسنا نعدو الحق ، أو نكون مبالغين ، إذا فررنا أن جميع الحركات الوطنية الحرة ، حركات الانتفاض على المشاريع الأوربية التي نشاهدها في الشرق ترد أصولها مباشرة إلى دعوته (٢) » .

ومن الاصلاحيين الذين عملوا في الدعوة العربية ، الشيخ رشيد رضا في مجلته « المنار » في مصر ، التي طفحت بالمقالات عن العرب وأمجادهم القديمة وتاريخهم الحافل بالبطولات عن الوحدة العربية التي كان ينشدها ضمن الرابطة العثمانية وعلى وجه لا يخل بسيادة الدولة العلية (٣) ، ويتمنى لو أن سلاطين آل عثمان نحووا نحو السلطان سليم الأول في تفكيره بجعل اللغة العربية لغة الدولة (٤) ، ولو أنهم جعلوا ولاياتهم كالولايات المتحدة في أميركا تستقل كل ولاية في إدارتها الداخلية ويكون حكمها منها (٥) . وقد ضمن السيد رشيد رضا مجلته منذ عام ١٨٩٧ مقالات تحمل عناوين جريئة مثل : الدين والدولة ، الخلافة والسلطنة ، إعادة مجد العرب ،

(١) المصدر السابق ص ٥١ .

(٢) محمد ابوربة - المصدر السابق ص ١٠ .

(٣) المنار - مجلد ٣ ، ج ٤ ، ص ٧٣ .

(٤) المصدر السابق - مجلد ٢ ، ج ٦ ، ص ١٢١ .

(٥) المصدر السابق - مجلد ٦ ، ج ١١ ص ٤٣٣ .

الوحدة العربية ، الترك والعرب ، وأفكاراً جريئة منها أن نجاح الأمة والدولة العثمانية وارتقاءها الكامل متوقف على وحدة لغتها ، وأن اللغة العربية تترجح على التركية بأمر من كونها لغة الدين ، وإمكان نشرها بسهولة ، لأن التركي مضطر إلى تعلمها طالما هي لغة دينه ، وأما العربي الذي لا طمع له في مناصب الدولة فلا يهتم بتعلم اللغة التركية ، ومنها أن الناطقين باللغة العربية في الدولة أكثر عدداً ، وأن علماء المسلمين ، بما فيهم الأتراك في جميع أقطار العالم يعرفونها^(١) ، لذلك يجب أن تكون هي لغة الدولة ، وإن مكة باعتبارها محج المسلمين في كل عام ، هي أفضل من الآستانة كمرکز للخلافة^(٢) . ومنها ما جاء في مقال الترك والعرب ما يرمى إلى إثبات أفضلية العرب على الترك بمعارفهم وباعتمادهم الطويل في العلوم والزراعة والصناعة والطب والفلك والفلسفة إلى آخر ما شادوه من حضارة ومدنية أدهشت المتبعين لأخبارهم ، وأن انضواءهم في ظل الحكم العثماني هو الذي أخرجهم^(٣) ..

الواقع أنه منذ عام ١٩٠٤ ظهرت المناقشات على صفحات المجلات في مصر ، بين الترك والعرب ، بشأن الخلافة ، ففي مقال بجريدة « ترك » ، الصادرة بمصر ، بعنوان « دعوى الخلافة » ، يهاجم كاتبه العرب وينسب إليهم التبجح بدعوى الخلافة ، وينعى عليهم ، حسب زعمه ، اتخاذهم الأوهام الباطلة والأسس الواهية ، كنسبتهم للرسول الكريم : ونزول القرآن بالعربية حجة على تأييدهم دعواهم ، قائلاً أنه لا يروقه كون الخلافة في يد الترك . فيرد صاحب المنار عليه بنفي مزاعمه ، وأن ليس بين العرب من تنزوا نفسه إلى منصب الخلافة ، ولكن بشرط أن يقيم الخليفة العثماني العدل .

(١) المصدر السابق - مجلد ١ ، ج ١٢ ، ص ٧٦٩ - ٧٧١

(٢) المنار - مجلد ٢ ، ج ٢٢ ، ص ٣٤٥ .

(٣) المصدر السابق - مجلد ٢ ، ج ٩ ، ص ١٩٤ .

ويستعرض الشيخ رشيد ثورة اليمن فيقول أن اليمنيين لو عرفوا بالعدل لما كانوا يثورون ، فالعرب لا يصبرون على الضيم ، فإذا ساءت معاملتهم ساءت أعمالهم . . . ثم يقول « هذا وأن حجة العرب في الخلافة حجة صحيحة وفقا للحديث الصحيح » الخلافة في قريش « وهي حجة لم يخالفهم فيها أحد من علماء الترك . . . ولا يتمدح أحد أن يقول أن حديث الرسول من « الأوهام الباطلة والأسس الواهية » (١) .

في هذا الجدل الذي قام بين « المنار » و« جريدة » ترك « و« خليل مطران صاحب جريدة الجوائب ، الذي كان يدافع عن حق الترك بالخلافة ، مناصراً جريدة « ترك » المذكورة التي تطبع أعدادها في مطبعة الجوائب ، لقد حمل صاحب المنار على الترك ودعواهم في الخلافة حملة شعواء واستغرب ما يتبعجون به من جهادهم في سبيلها ، مبيناً أن الترك أيام حروبهم وفتوحاتهم لم يكونوا يذكرون لفظ الخلافة « ولا يتبعجون به كما يفعلون اليوم » ، ولم تكن حروبهم دينية ، إذ لم يكن يتقدمها دعوة إلى الإسلام ، وإنما كانت لسعة الملك والسيطرة (٢) .

ومن الإصلاحيين عبد الحميد الزهراوى ، وكان أشدهم نقمة على الترك ، واستنثارهم بالخلافة ، وأكثرهم تعرضاً لظلم عبد الحميد وتنكيله به ، فقد ظهرت له حوالى عام ١٩٠١ ، في المقطم مقالة في الخلافة بتوقيع رمزى (ع . ز) ، وكتب بعدها ، فى المنار ، مقالات فى الفقه والتصوف ضمنها آراء جريئة مليئة بالتجدد ، فهاجت عليه حملة العائىم فى دمشق ، وانكروا عليه القول بالاجتهاد وبطلان التقليد وهيجوا عليه حكومة عبد الحميد فاعتقلته وأرسلته إلى الآستانة ، ولم يكن هذا إلا السبب الظاهرى لاعتقاله ، أما السبب الحقيقى انقمة الحكومة عليه فهو مقاله فى الخلافة ،

(١) المصدر السابق - مجلد ٦ ، ج ٢٤ ، ص ٩٥٤ - ٩٥٦ .

(٢) المصدر السابق - مجلد ٦ ، ج ٢٤ ، ص ٩٥٥ .

ذلك المقال الذى وجدت مخطوطته معه عند القبض عليه بعد أن حاول تمزيقها ، لأنها لم تكن ، بالطبع فى مصلحة الخليفة العثماني (١) .

وقام من المسيحيين نجيب عزورى وألف فى باريس حزبا دعى باسم « جمعية الوطن العربى » فى عام ١٩٠٥ وألف كتابا سماه « يقظة الأمة العربية فى آسيا التركية » وجريدة « الاستقلال العربى » وكانت دعوته تملخص بفصل الساطة الدينية عن الساطة المدنية وإنشاء دولة عربية مستقلة، منفصلة عن دولة بنى عثمان تشمل سروريا والعراق ولبنان وسجى واليمن والحجاز ، على الطراز الاتحادى ، على أن توضع مقاليد الخلافة الدينية فى أيدى شريف مكة الذى يحكم أيضاً حكما سياسيا على ولاية الحجاز ويتمتع بساطة معنوية حتمية على جميع مسلمى العالم .

ولكن دعوته هذه لم تكن لتلقى صداها فى البلاد العربية فى يسر لأن نشاطها ومقرها كان فى باريس وباللغة الافرنسية ولأن صاحبها كان داعية للدول الغربية ، فرنسا وانجلترا ، ولم يخل كتابه من تمجيد لها فكان لذلك مجلبة للشك والشبهة ، حتى أن أحداً من الشباب العرب ، كما يؤكد الأمير مصطفى الشهابى ، لم يهتم بكتابته (٢) . غير أن حركته يمكن إعتبارها لونا جديداً فى القضية العربية ، إذ هى تتفق مع وضع صاحبها كارونى لبنانى ، فهى تمثل إتجاه فئة معينة من فئات الشعب العربى المسيحى فى لبنان .

بناء على هذا يمكن القول أن القضية العربية بدأت بالظهور على مسرح الحوادث من أوائل العقد الأخير من القرن التاسع عشر إنما كان يعيقها عن التقدم بسرعة عاملان الأول هو إرتباط العرب برابطة الإسلام والثانى هو أملهم بنجاح المساعى المشتركة مع أحرار الترك فى القضاء على الاستبداد الخيدى وإقامة قرأعد حكومة دستورية يحد العرب والترك فيها أمانا من الظلم وضمانا لحقوقهم المشتركة فيها .

(١) المصدر السابق - مجلد ١٩ ، ج ٢ ص ١٧٠

(٢) الأمير مصطفى الشهابى - المصدر السابق ص ٥٩ -

الفصل الثاني

موقف العرب من الترك بعد إعلان الدستور

على أثر نجاح الحركة الانقلابية في ١٠ تموز، يوليو ١٩٠٨ أعلن الدستور العثماني الذي كان قد مضى على تعطيله ثلاثون عاماً، فعمت الفرحة سائر أرجاء السلطنة، وحصل إئتلاف معنوي بين عناصر الأمة العثمانية، واندفعت جموع الشعب في الشوارع تحركها موجة من الاستبشار والغبطة يهتفون للحرية والعدالة والمساواة والأخاء وسائر الشعارات التي نادى بها العهد الجديد، ولم يكن العرب أقل من غيرهم ترحيباً واستبشاراً بهذا الحدث السعيد. وقد وصف زعيم كبير من زعمائهم هو رفيق بك العظم^(١) شعوره بهذه المناسبة قائلاً أنه لم يكن يأتى صديقاً له من العثمانيين الذين عرفوا بالميل إلى الحرية إلا وغلبت على كليهما عواطف السرور فانفجرت أعينهما بالدمع «استبشاراً بمستقبل الدولة السعيد وفرحاً بالحرية التي هي رغبة النفوس الحرة»^(٢). وكانت هذه الكلمات تعبيراً واضحاً عن شعور العرب الذين كانوا على استعداد للتضحية «حتى بقرميتهم» على مذبح الائتلاف والوحدة للعثمانية، وانضموا إلى الترك بكل إخلاص اعتقاداً منهم بأنه لم يبق في الدولة لآخرى ولا تركي

(١) نشط رفيق بك العظم في السنين الأخيرة من حكم عبد الحميد في العمل السياسي فقد أسس في القاهرة هو والشيخ رشيد رضا ورهط آخر من العرب والترك جمعية الشورى العثمانية، وترأس في دمشق فرعاً سرياً لجمعية التثبيث الشخصي واللامركزية والتحق بحلقة الشيخ طاهر الجزائري الأدبية الثقافية الاجتماعية إلى جانب الشيخ جمال الدين القاسمي والشيخ عبد الرزاق البيطار، وكان من زملائه فارس الخوري وشكري العسلي وحقي العظم وغيرهم فلما أعلن الدستور اقتصر نشاطه على تأييد جمعية الاتحاد والترقي.

(٢) رفيق بك العظم - مجموعة آثار رفيق بك العظم - الجامعة العثمانية والعصبية.

ولا غير ذلك من الطوائف والعناصر . أنهم كلهم أصبحوا عثمانيين متساويين في الحقوق والواجبات ، ووضعوا ثقمتهم وآمالهم في جمعية الاتحاد والترقي ، التي ألتقت مقاليد الأمور بين يديها للسير بالأمة العثمانية في طريق الإصلاح والتقدم^(١) .

كانت الأشهر الثلاثة الأولى من عودة الدستور ممتلئة بروح الحماس والمحبة والأخوة بين الطوائف ، وعبرت الجماعات والأفراد عن شعورها بمختلف الوسائل فقد أعرب السوريون في الأرجنتين عن ولائهم للعهد الجديد بفتح اكتباب عام للتبرع بسفينة حربية هدية منهم للبحرية العثمانية ، وشكل أهالي بيروت حرساً وطنياً لمساعدة الجيش عند اللزوم^(٢) ، وفي العراق ابتاع ، طالب بك النقيب ، نائب البصرة الجديد من ماله الخاص ، مركبا بخاريا ، وأهداه إلى الحكومة كي تستخدمه في المحافظة على شط العرب وتطوع لإصلاح العلاقات بين الأمير مبارك الصباح ، قائمقام الكويت ، وبين الحكومة^(٣) . وبدرت من الترك بوادر طيبة فقد وقف أحد أحرارهم المجاهدين ، جلال الدين عارف ، من الذين لجأوا إلى مصر في عهد الاستبداد الحميدى ، يوم الاحتفال بإعلان الدستور ، خطيباً في مصر وقال : « إننا اليوم قد تنازلنا عن كلمة « ترك » وهي محبوبة لنا ، فكلنا عثمانيون لافرق عندنا بين الترك والعرب والروم وغيرهم »^(٤) . وفي سيريس عاتق رئيس لجنة الاتحاد والترقي التركي مطران هذه المدينة اليونانى . وفي دراما Drama سجن ضباط العهد الجديد رجلا تركيا لأنه أهان أحد المواطنين المسيحيين . وفي إحدى المقابر استمع الترك ، جنباً لجنب مع الأرمن ، إلى صلاة أقامها رجال الدين من كلا الطائفتين ، على أرواح ضحايا مذابح الأرمن . وفي طرابلس الشام

(١) أسعد داغر - ثورة العرب ، ص ٤٩ .

(٢) Corresp. d'Orient — 1ère Année, No. 4, P. 149.

(٣) كركركلى مكتونى زاده عمر فوزى - أرج الطيب في مآثر السيد النقيب ، ص ٢٣

(٤) المنار - مجلد ١٢ ، ج ١٢ ، ص ٩١٥ .

تضافرت أيدي الترك والعرب ، وأصبحوا يساهمون سوية في الأعمال الخيرية .
وحتى عبد الحميد نفسه أعرب عن إخلاصه للدستور ورغبته بالحفاظ
عليه^(١) .

بلغ من إخلاص العرب للعهد الجديد أن بعض كتابهم تسامحوا حتى في
أمر لغتهم القومية ، ففي مقال للدكتور شبلي شميل ، من أعضاء جمعية الشورى
العثمانية ، التي مر ذكرها^(٢) ، جاء قوله أن على الحكومة العثمانية الجديدة أن
تفرض على البلاد لغة مشتركة تكون إجبارية ، وفضل أن تكرر هذه اللغة
هي التركية — بالرغم من أن اللغة العربية أغنى ماضياً وأوسع أدباً من ماضى
اللغة التركية وأدها — باعتبار أن هذه تستمد آدابها من جميع اللغات فتقبل
بسهولة كل ما تجده صالحاً وتمثله بسرعة فهي بالتالي أكثر ملاءمة لشكل
الحكومة الحرة الجديدة^(٣) . وكان سليمان البستاني^(٤) مؤيداً لهذا الاتجاه ،
فقد جاء في كتابه « عبرة وذكرى » : « إن أعظم الوسائل لضمان اضمحلال
التعصب الديني تجنيد المسيحيين مع المسلمين ، وأعظم وسيلة لاضمحلال التعصب
الجنسى تعميم اللغة الرسمية ، وجعل تعليم اللغة التركية إجبارياً ، فان هاتين
الوسيلتين ، مع تعميم أسباب العلم والتهديب ، يضمنان توثيق عرى الترادف
والأخاء^(٥) . ولا غرابة في الأمر ، ذلك أن العرب إجمالاً ، بعد عودة
الدستور ، لم يكن لاتباعهم بعدمسحة الطابع القومي الصرف ، بالرغم من أن
هذه البذرة قد نبتت عندهم نباتاً محدوداً قبل إعلان الدستور^(٦) . فقد كان يكفهم
وقد اطمأنوا إلى جدوى الحكم الدستوري ، أن تحفظ مكانتهم في العهد الجديد

H. Saab — op. cit., P. 215.

(١)

(٢) الأهرام — عدد ١٤١٦ ، ٨-٣-١٩٠٩ .

(٣) Corresp. d'Orient, 1ère Année, No. 3, P. 63-74.

(٤) مترجم البيادة هوميروس الى العربية ، ومتمم دائرة معارف بطرس البستاني ،

ونائب بيروت ، ووزير فيما بعد .

(٥) سليمان البستاني — المصدر السابق ، ص ٩٨ .

(٦) وصف محمد جميل بيهم في كتابه ، « قوافل العروبة ومواكبها » آراء عبد الرحمن

الكواكبي بانها تعتبر غير مجردة من وعى قومي كان يحتاج للتبلور ص ٢٠ .

بصفتهم عثمانيين ، وتراعى حقوقهم على قدم المساواة مع بقية العناصر . وقد مات أكثريتهم إلى وجوب الإصلاح والتقدم بالتآزر مع الترك ، بعد أن كانت الآراء منتمسة في أواخر عهد السلطان عبد الحميد ، ومتنوعة تنوعاً كثيراً ، إذ كان حينئذ من يسعى إلى خلافة عربية ، حسب دعوة عبدالرحمن الكواكبي التي جاراه فيها بعض العرب المسلمين ، أو من يدعو إلى انفصال البلاد العربية عن السلطنة العثمانية لتأسيس دولة عربية ، أو إلى طلب الحماية من دولة أوربية ، وهو الاتجاه الذي كان عليه المسيحيون في لبنان ، أو من يدعو إلى المطالبة بإصلاحات خاصة بالبلاد العربية . كما كان آخرون يدعون إلى الاشتراك مع أحرار الترك للمطالبة بإصلاحات عامة تشمل جميع الولايات العثمانية ، وتفيد في الوقت نفسه الولايات العربية . أما بعد إعلان الدستور وقيام عهدالمشرولية (الحكم الدستوري) ، فقد قوى هذا الاتجاه الأخير^(١) أملاً بأن يؤدي وجود ممثلين للعرب في مجلس المبعوثان إلى إنصافهم والقضاء على الفساد والسير في طريق الإصلاح والنهوض . ويبدو أن فكرة كرده ، عرضها الزعيم الاتمادى أحمد رضا ، قد راقت للبرنس صباح الدين وبقية العناصر في المنفى ، قال : « إلى أن يتم الحصول على الدستور وإطلاق حرية القول والصحافة ، وقيام البرلمان وإتاحة الفرصة لكل المناقشات ، يكون من مصلحة الجميع أن يتحدوا ويألفوا ، مع احتفاظ كل جماعة بأرائها ، ومن ثم تعرضها أمام البرلمان^(٢) . ذلك أنه على أثر الخلاف الذي حصل بين رجال تركيا الفتاة في باريس ، في أعقاب مؤتمر الأحرار العثمانيين المار الذكر ، راجت جريدة « ترقى » التي أصدرها البرنس صباح الدين ، ومالت النفوس إليها ، وذاعت ذيوها كبيراً ، ثم تراشقت مع جريدة « شوراى امت » التابعة لأحمد

(١) ساطع الحمصى - نشوء الفكرة القومية ، ص ١٩٤ - ١٩٧ ، النار - مجلد ١٢

ج ١١ ، ص ٨٢٢ .

Eugène Jung — La Révolte Arabe, V. I, (1906-1916), (٢)
P. 23.

رضاً فاستفادت يلدز من هذا الخلاف ، وحاولت الاصطياد في المياه العكرة ، غير أن الأحرار تنهوا إلى ذلك وعقدوا مؤتمراً عاماً قبل الثورة بسبعة أشهر ، وأجمعوا فيه على وجوب بذل الجهد لقلب حكومة الاستبداد أولاً ، حتى إذا بلغوا هذه الأمنية ، انفرد كل حزب بالسير على خطته بعد ذلك ، على أن يكون البرلمان حكماً بين الجميع^(١).

سار العرب في ركاب جمعية الاتحاد والترقي التي نشطت في اجتذاب المنتسبين إليها من كافة العناصر ، وأرسلت مفوضين من قبلها إلى سائر المدن العربية وغيرها لفتح فروع لها ، وبادر الناس إلى الدخول فيها ، لأنها كانت أحرزت ثقة عظيمة من الناس ، ولم يمض شهران على الدستور حتى انتظم كثيرون في سلكها وبينهم زعماء من العرب مثل رفيق بك العظم وحقى بك العظم^(٢) ، ومحسن السعدون ، وياسين الهاشمي ، وطالب النقيب ، وعزيز علي المصري وعبد الرحمن شهبند ، وسليم الجزائري وضباط وسياسيون آخرون وكثير من المرظفين من سوريا والعراق^(٣) . روى رئيس فرع البصرة كركوكلي عمر فوزي ، أن طلبات الانتساب كانت تترى على فرعه لدرجة أن مؤسسه لم يجدوا وقتاً لتدقيقها^(٤).

كانت مساعي الاتحاديين حثيثة في توحيد الجمعيات العثمانية قبل الدستور وبعده وادماجها في جمعيتهم ، وقد رأينا في الفصل السابق كيف توصلت إلى ضم الجمعيات التركية ، ولم تكتف بمن دخل من العرب في جمعية الاتحاد

(١) المؤيد - ٦٣٤٣ ، ١٨ - ٤ - ١٩١١

(٢) رفيق بك العظم - المصدر السابق ، من المقدمة بقلم رشيد رضا

(٣) خيرى أمين العمري - شخصيات عراقية ، ص ٤٧ ، ١٠٢ ، سليمان فيضى - في

نعمرة النضال ، ص ٦٥ .

(٤) كركوكلي مكتوبى زاده عمر فوزي - المصدر السابق ص ٢١ .

وانترقى ، قبل الدستور وبعده ، فخارت ضم جمعياتهم إليها ، وبذات مساعيها . في هذا الشأن مع جمعية الشورى العثمانية التي أسسها رفيق بك العظم وألشيخ رشيد رضا في مصر ففشلت في ذلك لمعارضة رشيد رضا . عند ذلك آثر رفيق العظم ، وحقى العظم الدخول في جمعية الاتحاد وانترقى رغبة منهما في عدم التفريق وأمهلا جمعيتهما الأصلية فانفرط عقدها^(١) ، وكانا يتابعان الأحداث العثمانية من مقرهما في مصر قبل إعلان الدستور ، ثم أصبحا بعد إعلانه ينتقلان بين دمشق والقاهرة التي بقيت مقرأ لنشاط الأحرار العرب بينما غادرها الأحرار الترك عائدین إلى الآستانة .

جمعية الاتحاد والترقي في العمل السياسي .

شرعت جمعية الاتحاد والترقي في العمل عندما أذاعت لجنتها المركزية برنامجها السياسي ، ووصفته بأنه مؤقت ريثما يجتمع مجلس المبعوثان ، وقد جاء فيه ما يرمى إلى المسؤولية الوزارية أمام البرلمان ، وحق مجلس المبعوثان والأعيان في تشريع القوانين ، وانتخاب ثلثي أعضاء مجلس الأعيان من قبل ممثلي الأمة ، والتصويت العام ، ومساواة جميع المواطنين أمام القانون ، وفي الحقوق والواجبات دون تفريق بين الأديان والأجناس ، وحرية التعليم وتأليف الجمعيات ، وشمول خدمة العلم كافة المواطنين بما فيهم غير المسلمين ، وإصلاح حالة الفلاحين ، وآسوية العلاقات بين العمال وأصحاب العمل^(٢) . وقد قدم هذا البرنامج المؤقت على أنه يتضمن أحكاما يقتضى الأمر تعديل دستور سنة ١٨٧٦ المعاد إعلانه ليتلاءم معها^(٣) ، ذلك إن الدستور المشار

(١) رفيق العظم - المصدر السابق ، من المقدمة بقلم رشيد رضا ، و ، ز

(٢) André Mandelstam — Le sort de l'Emp. Ottom., P. 13. (٢)

(٣) الدستور المعلق هو نفس دستور ١٨٧٦ وقد أجرى عليه مجلس المبعوثان التعديلات.

اللازمة قبيل الانقلاب المضاد « ٣ ابريل ١٩٠٩ » وبعده وصادق عليه من قبل السلطان في

آب ، أغسطس ١٩٠٩ .

إليه لا يتضمن المسؤولية الوزارية أمام البرلمان^(١) ولا يتضمن حق المجلسين في التشريع^(٢).

أما فيما يتعلق بأصول إدارة الولايات ولغة الدولة الرسمية فقد جاء في البرنامج عنها ما يلي :

تدار الولايات على أصول « توسيع المأذونية » (الصلاحيات) ، الذي نصت عليه المادة (١٠٨) من القانون الأساسي ، على أن لا يؤثر ذلك في توهين الرابطة التي تربطها بالدولة ، وتبقى التركية هي اللغة الرسمية ، بها تجرى المعاملات والمحادثات الرسمية ، وتكون لغة التعليم في المدارس . وتتبع الدولة سياسة تعليمية ترمي إلى تربية النشء العثماني تربية موحدة ، وإلى فتح مدارس تضم عناصر الدول المختلفة ، في تعليم مشترك ، للوصول إلى هذه التربية الموحدة^(٣) .

حرصت الجمعية في برنامجها وأعمالها وكل تصرفاتها بأن تبقى أمينة على مبدئها الأساسي ، الذي أشرت إليه في الفصل السابق ، وفكرتها الراسخة في توحيد العناصر ، وحكم الولايات على أساس النظام المركزي مع «توسيع المأذونية» ، هذا النظام الذي جارها في فكرة تطبيقه على الولايات طائفة من رجال السياسة العرب ، وخاصة منهم مبعوث بيروت سليمان البستاني . فمن حيث توحيد العناصر وصهرها كان البستاني معبراً تمام التعبير عن .

(١) في الدستور القديم أن الوزراء مسئولون عن الاحوال المتعلقة بمأورياتهم وأنهم مسئولون أمام السلطان والصدر الاعظم فقط . (في اخر هذا الفصل معلومات وافية عن هذه التعديلات) .

(٢) بل ان سن القوانين منوط بمجلس الوزراء ، وليس للمبعوثين او اعضاء مجلس الاعيان أن يطلبوا سن قانون جديد أو تعديل قانون قديم الا بعد الاستئذان من الحضرة السلطانية بواسطة الصدر الاعظم - (نص القانون الاساسي مدرج في ص ١٥٥ ، من كتاب الاستاذ ساطع الحصري - البلاد العربية والدولة العثمانية - وسيلحق بهذه الرسالة) .

آراء الاتحاديين ، في الخطاب الذي ألقاه في باريس ، في أواسط عام ١٩٠٩ . أثناء الحفل الذي أقامه على شرفه الفريق البرلماني الافرنسي للتحكيم الدولي . وكانت حكومة تركيا الفتاة قد دعيت للدخول في المنظمة البرلمانية العالمية للتحكيم الدولي ، وقدمت الدعوة إلى النائب البستاني عندما كان مع الوفد النيابي العثماني في زيارته للدول الأوروبية ، فرحب البستاني وزملاؤه بها ، وسجلوا أنفسهم كأعضاء في المنظمة بحيث شكروا فريقا عثمانيا للتحكيم الدولي . وكانت غاية هذه المنظمة الدعوة للسلام العالمي وحل المشاكل العالمية بطريق المفاوضات والوسائل السلمية . قال البستاني في خطابه :

« أنا أعرف جيداً ، أيها السادة ، أن كثيرآمن الناس في العالم يعتبرون هذا العمل السلمي حلاً من الأحلام ، أو أمنيات خيالية أما من جهتي فانا لا أرى فيه كثيراً من الوهم . . وفيما يخصنا نحن العثمانيين فيإمكانى أن أوكد لكم أن أية دولة من الدول لا ترغب رغبتنا في السلام إلا أننا بحاجة إلى الهدوء للعمل في سبيل إصلاح أمورنا ، وتدعيم عهد الحرية الجديد الذى دشناه ، والذى هلمتس له ، ونحتاج إلى مساعدتكم أيانا للإستمرار فيه .

« ولكن يقال لنا : قبل أن تنشدوا السلام العالمى ابدؤا بتوطيد دعائمه في بلادكم ، حيث تعيش مختلف العناصر جنباً إلى جنب ، دون أن تنصهر في بوتقة واحدة ، وحيث الأتراك والعرب والأكراد والأغريق والأرمن والبلغار والألبان . . . يعيشون كأخوة أعداء .

« قد يكون لهذا التعريض بنا ما يسوغه لو أن أما غيرنا لم تشرع بعملية صهر كهذه ، فيما سبق من الأزمتة ، ولم تلس نتائجها الباهرة ، أو لم تنجح بلاد أخرى ، وضعها شبيه بوضع بلادنا ، في حل هذه المشكله حلانا جحاً . أننى عاجلت هذه القضية باسهاب أكثر ، لكنتى لا أود الآن أن أجلب إلى نفوسكم الملل بالحديث عنها ، واكتفى بأن أورد لكم مثالا على ذلك ،

بلداً لإسمه حبيب على قلوبنا ، هو بلدكم فرنسا ، أفلم تضطروا إلى التغلب على نفس الصعوبات التي يترجم علينا الآن أن تتغلب عليها. هل تفرقون الآن كما كنتم تفعلون في السابق ، بين البروتون ، والنورمان ، والجاكسون والباسك . . . إلخ ، أو حتى بين البروتستانت والكاثوليك والإسرائيليين ، عندما كان هؤلاء يعيشون في بلادكم كالإخوة الأعداء ؟ إسمحوا لنا إذا أيها السادة أن نتخذ مثالكم قدوة لنا ، وأن يسكن هذا المثال مقرباً لإيماننا في مستقبل قريب أفضل . . . (١)

هذا من حيث سياسة الصهر والمزج أما من حيث السياسة المركزية :
ففي كتاب نشر للنائب سليمان البستاني في مجلة كوريسبر ندانس دوريان ،
الفرنسية ، تحدث هذا النائب العربي عن المركزية واللامركزية ، فزعم أنه
يعبر عن رأيه ورأى أكبر عدد من زملائه ، الذين يمثلون مختلف العناصر
العرقية والدينية ، ويرفقون أن التضامن المطلق هو الملاذ الوحيد الذي
يمكن أن تشبث به الأمة ، قال : إنه لحلم جميل أن تتمسك بنظام من
اللامركزية يمنح الاستقلال التشريعي والإداري لمختلف ولايات الدولة ،
ويهدف إلى تكوير اتحاد شبيه باتحاد الولايات المتحدة الأمريكية ، لكنه حلم
ليس جميلاً إلا في نظر أولئك الذين لا يعرفوننا ولا يعرفون بلادنا . إن
إقامة مثل هذا النظام بين فسيفساء من الشعوب ، باعدكر القرون بينها وبين
ممارستها للحكم ، هو ضرب من الفوضى ، ليس مآله إلا الدمار الأكيد ،
والتفكك الذي ظالمنا خشيئنا شره .

ثم يقول إن منح الحرية لكل شعب من الشعوب بأن يحكم نفسه وفقاً
لعقائده وتقاليد معناه أن الطوائف الدينية كالبرود والمسيحيين المنتشرين
هنا وهناك ستخضع في كل من الولايات لنظم مختلفة متغايرة فهل ترضى بذلك ؟

ثم أن العرب بالذات لا بد أن تعم لديهم الفوضى يوم يمنح لهم فيه هذا الاستقلال الإدارى المرعوم ، لانساع الهوة ، من حيث المعارف والثقافة والأخلاق التى تفصل بين السوريين المتمدنين وبدو الصحراء ، الذين يراد أن تطبق عليهم قوانين تختلف فى كل من الولايات عن الأخرى ، « أفلا يكون فى ذلك وسيلة لإشاعة الشقاق بين صفوف الأمة ؟ إنما ، بعد مائة أو خمسين عاما لما تكون الأفكار قد نضجت ، وقربت الثقافة الشقة بين مختلف الأوضاع ، عندئذ يمكن وضع هذا المبدأ على بساط البحث . ولكن ، من يضمن حينذاك ، أن الطوائف والأجناس ، التى تكون قد توحدت وانصهرت بفعل الثقافة المشتركة ، تريد الانفصال عن المركز ؟ »

غير أن السيد البستاني يشحب المركزية المفرطة الضيقة ، ويرى أن الضرورة تقضى بإقامة جهاز من المجالس العامة للولايات ، وإعطاء مزيد من الصلاحية والسلطة للولاة والبلديات وأن ذلك الأمر لا يعترض عليه أحد من المبعوثين ، بل أن برنامج جمعية الاتحاد والترقى ينص عليه ، وأن وجهة نظر أعضاء هذه الجمعية متفقة ، من هذه الناحية ، مع وجهات النظر التى تعزى للحزب المعارض ، وأن ليس من خلاف الأعلى كيفية التطبيق وعلى نقاط أخرى ثانوية من حيث الأهمية (١) .

فى الواقع كانت وجهة نظر جمعية الاتحاد والترقى متفقة فى هذه الناحية ولكن فى الظاهر فقط ، مع وجهة النظر التى تعزى للحزب المعارض ، وهو الحزب المسمى « حزب الأحرار » (٢) (عثمانلى أحرار فرقة سى ...)
(Union Libérale)

Corresp. d'Orient — 2ème Année, No. 11, P. 321-325. (١)

(٢) تأسس فى ١٤ ايلول ، سبتمبر ١٩٠٨ ، أى بعد شهرين من اعلان الدستور ومركزه الاستانة ، أما مؤسسه فهم : نور الدين فروخ ، واحمد فضلى (أخو البرنس صلاح الدين بالرضاعة) ، قبرصلى توفيق ، ناظم ، =

إن لاتفاق وجهة نظر الحزبين في النصوص الظاهرية ، وإختلافهما في الجوهر ، ملائسات إن دلت على شيء فمضى تدل على رغبة جمعية الاتحاد والترقي أن تفرض سلطتها ومبادئها على الأوساط العامة من أول الطريق إلى جانب سيادة نفوذها على معظم أفراد الأمة العثمانية، وقد نتج عن ذلك تجدد الصراع بين الاتحاديين الداعين إلى مركزية الحكم وخصومهم اللامركزيين .

وجدت جمعية الاتحاد والترقي نفسها ، بعد إعلان الدستور ، وجهاً لوجه أمام « جمعية التثبيت الشخصى واللامركزية » ، وكان لها ، كما بينت سابقاً ، فروع في دمشق وبيروت وغيرهما من المدن العربية .

كانت هذه الجمعية ، كما يدل عليها اسمها ، تنادى باللامركزية وقد أثبت برنامجها في الفصل السابق ، وأضيف هنا أن مؤسسها وزعيمها البرنس صباح الدين قد عاد إلى الأستانة بعد إعلان الدستور وواصل عمله النضالي ، ولما رأى البلاد ساكنت طريق إصلاح الحكومة ، ولم تسر أية خطوة في سبيل إصلاح الأمة إصلاحاً اجتماعياً ، أسس في الأستانة نادياً يحمل اسم « نادى النسل الجديد » وأخذ يلقى محاضرات اجتماعية رائعة في المجتمعات العامة وكلها في معنى اللامركزية ومبادئها ويصدر المنشورات يشرح بها فكرته^(١) ويصدر البيانات واحداً تلو الآخر تحمل عنوان « إيضات حول عقيدتنا » . وقد كانت النظريات الاجتماعية فيها تتجاوز السياسة الصرف ، لأن البرنس لم يشأ أن تكون له أية صلة بحزب سياسى ، وهو لم يعترف بحزب الأحرار الذى تأسس في غيابها وأعلن إنكاره له ، بالرغم من أن هذا الحزب قد عرف

شموكت ، جلال الدين عارف (من الأحرار الذين التجأوا الى مصر) ، ماهر سعيد بك ، وكانت هيئة ادارته مؤلفة من نور الدين سكرتيراً عاماً ، واحمد فضلى ، وقبرصلى توفيق ... أعضاء .

(١) المؤيد - ٣٦٤٣ ، ١٨/٤/١٩١١ من رسالة بقلم سطوت لطفى سكرتير البرنس .

عنه بأنه منبثق عن مبادئه ، لكن الأتراك القدامى والطلاب الراديكاليين ، والأحرار المتطرفين ، وخاصة العناصر غير التركية قد انسأقت إلى الدخول فيه بدافع الميل إلى مبادئ البرنس أكثر من دافع السياسة التي نص عليها قانونه الظاهر .

كان البرنس صباح الدين يسوق البراهين الدامغة لتأييد أفكاره ويرى أن ليس من المستطاع إخضاع شعوب كشمعوب اليمن وبلاد الرافدين وآسيا الصغرى ، وألبانيا ، التي تختلف بعضها عن بعض لإختلافا بينا إلى قوانين واحدة تطبق على الجميع بالسواء ، وبالتالي صهرهم في بركة واحدة^(١) . كما وقف في ١٦ أيلول ، سبتمبر ١٩٠٨ ، خطيبا بين الناس في الأستانة ليشرح مبادئه ، وقد نفي في خطابه أنه يرمى ، من وراء فكرته في اللامركزية ، إلى خلق ولايات مستقلة ذات امتيازات خاصة ، بل أن وحدة السلطنة لا يمكن أن تكون موضع جدل ، وأن القضية لا تعدو أن تكون إدارية صرف^(٢) ؛ غير أن جمعية الاتحاد والترقي قد ضاقت ذرعا بنشاط البرنس صباح الدين وأفكاره المعاكسة ، على طول الخط ، لبرنامجها في سياسة الصهر والدمج والمركزية ، ومن كون مبادئه قد تكون حجر الأساس في خطط المعارضين لنفوذ وسلطة الجمعية ، وكان عدا ذلك قد أفرغها الاستقبال الهائل ، والضجة الكبرى التي رافقت عودته من باريس إلى الأستانة ، فرأت الخطر كله متجسما في جمعية «التشبيث الشخصي واللامركزية» التي يرأسها . عندئذ بدأت تحاربه مهمة إياه بتشجيع العناصر غير التركية ومساعدتها في الحصول على الاستقلال المحلي لمناطقها ، هذه الميول التي لا تتفق مع أهداف الاتحاديين في سياسة تكوين الوحدة العثمانية^(٣) ، وأخذت جرائدها في شن حملة شعراء عليه توسعه شتما ، وعلى اللامركزية تحاول تفسيرها بغير معناها الحقيقي ، وإيهام

Revue du Monde Musulman — V. XXI, décemb. 1912, (١)

P. 184-185.

Nicolaides — Une Année de Constitution, P. 64-65. (٢)

A. Mandelstam — Ibid, P. 15. (٣)

الناس أنها لا تغني سوى تقطيع أوصال الدولة ، وإخضاع المسلمين إلى الكفرة الأجانب ، وتدمير السلطنة والخلافة معا ، باعتبار أن البرنس صباح الدين كان من أنصار التفاهم مع الدول الأجنبية والاستعانة بها على النهوض بالبلاد ، وأن أنصاره ليسوا سوى رجعيين وجواسيس باعوا أنفسهم إلى الأجنبي^(١). واتخذت فضلا عن ذلك ، كل التدابير الكفيلة بالقضاء على حركته في مهدها ، ولم يكن ذلك بالأمر الذي يصعب عليها ، إذ كانت أغلبية الأوساط التركية الصرفة معرضة عنه ولم تشرب النفوس ، بعد ، بمبادئه التي لم تكن إلا في نطاق النظريات الفكرية المثالية .

فبدأت تشدد الرقابة عليه وتمارس ضده ألوانا من الضغط أدت في النهاية إلى خضوعه لرغبتها فصرح ، في حفل عام أنه في جانب برنامج جمعية الاتحاد والترقي ، وأن اللامركزية التي ينادى بها لا تختلف عن مبدأ « توسيع المأذونية » ، الذي تدعو إليه هي ، تم وافق على دمج جمعيته اللامركزية والتشبهت الشخصي بجمعية الاتحاد والترقي ؛ لكن هذا الاتحاد لم يمح من القلب الموجودة والضغينة^(٢) ، ولم تكن هذه المصالحة إلا ظاهرية ولم يستفد البرنس منها إلا أنه فقد إلى أمد ما كثيراً من شعبيته بين العناصر غير الإسلامية وغير التركية^(٣) .

هكذا انحلت « جمعية اللامركزية والتشبهت الشخصي » في تشرين ثانی، نوفمبر ١٩٠٨^(٤) ، ولكن بعد أن كان قد تشكل « حزب الأحرار » المعادي للاتحاديين ، ولم يكن يضم بين أعضائه كثيراً من الترك ، إنما دخله كثير من العناصر غير التركية ، وكان — كما سبق وبينت — على أتم الوثام مع

Rev. du Monde Musulman — V. XXI, décemb. 1912, 1^o. 190 (١)

(٢) المؤيد ٦٣٤٣ ، ١٨/٤/١٩١١ ، من رسالة بقلم سطوت لطفى ،

سكرتير البرنس صباح الدين .

A. Mandelstam — Ibid, P. 15.

(٣)

Z. Zeine — Ibid, P. 82.

(٤)

مبادئ البرنس صباح الدين، ولكن الحملة الشديدة التي تعرض لها البرنس^(١) وجمعيته، وأثر هذه الحملة على الرأي العام، حملت مؤسسى الحزب الجديد أن يكونوا على قسط من الحذر والحكمة بحيث حرصوا تمام الحرص كي يأتي برنامجها مشابها تمام الشبه لبرنامج جمعية الاتحاد والترقي. لما سعى أفرادها أن يكون الفرق متجلياً عند التطبيق، إذ بدأ الحزب الجديد يدعو إلى تعزيز مكانته بين العناصر غير التركية، ويظهر بمظهر التحرر التام، والتسامح الحقيقي تجاه هذه العناصر، متهما جمعية الاتحاد والترقي بالانحراف شيئاً فشيئاً نحو القومية التركية والتعصب الأعمى لها. غير أن هذا الاتهام لم يكن بعد صحيحاً تمام الصحة، وإن بدرت منها بعض البوادر في التعصب الجنسي، لأن الاتحاديين، في الأشهر الأولى من الثورة، لم يكونوا بعد قد توجسوا بما قد تجره عليهم خطة التسامح، والدعوة باخلاص ونزاهة إلى سياسة الوحدة العثمانية الحقيقية، التي لايشكلون فيها الأكثرية العظمى من حيث العنصر^(٢) إذ كانت آمالهم لازال قوية في أن يتمكنوا، بكل سهولة ويسر وباسم الدعوة إلى الرابطة العثمانية من قطر جميع العناصر الأخرى إلى ركبهم بصفتهم العنصر الحاكم بموجب التقليد التاريخي، في حين أن هذه العناصر كانت تمنى من العهد الجديد أن يفسح أمامها سبيل الديمقراطية والمساواة التامة وأن يصدق الاتحاديون في تظاهرهم بأن هدفهم هو «اتحاد وتآلف جميع أفراد

(١) بعد أن تصالح البرنس مع الاتحاديين نتيجة الضغط عليه بقي في الاستانة الى ان حدثت ثورة ١٣ ابريل المضادة فاتهمه الاتحاديون بكونه من المحرضين عليها واعتقلوه للاستجواب ثم اطلقوا سراحه، ولكنه لقي على يدهم من الاهانات ما جعله يترك البلاد ثانية ملتجئاً الى أوروبا، وكان في خلال هذه المدة يرسل الى الاتحاديين رسائل تحمل عنوان «رسائل مفتوحة الى جمعية الاتحاد والترقي» دفاعاً عن نفسه ضد تخرصاتهم عيسه، ورسائل الى صديقه وسكرتيره سطوت لطفى أحد أعضاء نادي «النسل الجديد» بلغ عددها ثمان في ١٣٨ صفحة يشرح فيها مبادئ الاجتماعى ويوضحه.

الرعية ، من مسلمين ومسيحيين وسائر الطوائف الذين سيتمتعون بنفس الحقوق والواجبات دون تفریق في الاديان والاجناس ، ضمن وحدة شاملة تقوم على إدارتها ساطة حكومة عثمانية تعمل على تقدم وإصلاح شؤون الدولة وتخليصها من ربة الوصاية الأجنبية وساطة عبد الحميد الاستبدادية ، حكومه تقتبس من الغرب أصرها وأساليبها في مركزية الحكم كي تكبرن قدرة وحازة على جميع أسباب القوة (١) .

غير أن أن الفريقتين كانا مغرورين في آمالها فلا العناصر غير التركية لمست من الاتحاديين إخلاصاً في العمل على تحقيق هذه الأهداف ، بل شعرت بأن الاتحاديين يعملون على تحويل الدعوة العثمانية لخدمة تسلط الجنس التركي وتوجيهها في سبيل ترسيخ وتأييد سيطرته كمغصّر حاكم ، ولا الاتحاديون لمسوا من هذه العناصر تجاوباً مع سياستهم الرامية إلى السيطرة ، إذ بدأت تقييم العراقيل دون بسطها عليهم ، فأخذوا حينذاك في سياسة القوة والقمع لتنفيذ أهدافهم المرسومة منذ ما قبل الثورة الدستورية حينما اصطدموا ببرنامج البرنس صباح الدين في المنفى ، كما أسلفت في الفصل السابق ، وحاولوا القضاء على دعوته بعد إعلان الدستور ، لأن التساهل مع العناصر غير التركية وإفساح مجال النمو لها معناه أن تتغلب عليهم ، بقوة عددها ، في كل شيء بما في ذلك احتلال أغلب مناصب الدولة ، وقد جبل الترك على حب الوظائف هذا الذي تولى البرنس صباح الدين محاربتة فيهم . إنما الذي حفز الاتحاديين على العمل بعناد وشدة أن برنامج البرنس صباح الدين في اللامركزية قد تبناه ، إن لم يكن نصاً ، فروحا حزب سياسي ناشيء « حزب الأحرار » ، منذ أول المرحلة الدستورية . صحيح لم يكن لهذا الحزب ، بعد الانتخابات ، سوى

Emile Bourgeois — Manuel Historique de Politique

(1)

Etrangère, V. IV, P. 529. (Voir H. Saab, Ibid, P. 214).

نائب واحد في المجلس النيابي ، لكنه بالرغم من ذلك ، كان قويا بعدد النواب الذين آزره ، إذ وحده جهوده مع كتلة المعارضة المجلسية المؤلفة من خمسين نائبا على التقريب بينهم نواب من العرب ، والأرناؤط ، والإغريق والأرمن ، والبلغار ، وغيرهم ، وقد شكلت هيئة إدارة الحزب بالإشتراك مع هذه الكتلة « مجلس إدارة » لها وعرفت بإسم الحزب . ولم يكن للحزب جرائد خاصة إنما كانت جرائد أقدام ، صباح ، بني غازته (الصحيفة الجديدة) صدای ملت (صدی الشعب) تتقرب منه . وأخيراً أصبح له جريدة خاصة هي « سربستی » (الحرية) كما كانت جريدة « عثمانلی » أيضا تعكس أفكاره . أما برنامج الحزب فقد جاء فيه وجوب تطبيق المواد ١٠٨ و ١٠٩ و ١١٠ من الدستور ^(١) ، وسرعة إجتماع المجالس العمومية للولايات ومباشرتها العمل وتطبيق ما جاء في المواد المذكورة من « توسيع المأذونية وتفريق الوظائف ^(٢) » ، فيما يخص الولاية وأما اللغة الرسمية للدولة فقد نص برنامج الجمعية على كونها اللغة التركية .

(١) نصوص المواد المذكورة تتلخص بما يلي « توسع دائرة المأذونية للولايات وتفريق الوظائف ، وتعين درجاتها بنظام (المادة ١٠٨) ، تشريع قانون خاص أوسع من القانون الجاري لانتخاب أعضاء مجالس الإدارة في الولايات والولاية والاقضية ، ولانتخاب أعضاء المجالس العمومية التي تلتئم كل سنة مرة في مراكز الولايات (المادة ١٠٩) . سيصرح القانون الجديد بأن وظائف المجالس العمومية هي المذاكرة والمفاوضة في الامور النافعة لتنظيم الطرق والمعايير وترقية الصناعة والتجارة ونشر المعارف ، والتشكي الى المراجع المختصة عند وقوع مخالفات للقوانين والانظمة . . . الخ . » وغنى عن القول أن اللامركزية وتوسيع المأذونية ليستاهما حدود واضحة تفصل بينهما بل هما على درجات مختلفة بحيث اذا ضيقت حدود اللامركزية التبتست بمفهوم توسيع المأذونية في درجاته الواسعة ، وفي اللغة الافرنسية والانجليزية يعبر عن كليهما بكلمة واحدة هي كلمة "Décentralisation"

دعوة صربية :

لم يكن سياسيو العرب في علاقاتهم مع الترك على رأى واحد فقد كان عدم التنظيم هو الطابع الذى تتسم به حركتهم بالرغم من أن بعض زعمائهم كانوا على درجة عالية من الثقافة ، ولم يكن رؤسائهم قلة فى الرجال ، بل كان عددهم كثيراً بفضل الحركة الثقافية التى ازدهرت فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، إنمالم يعرفوا كيف يتجنبون الخلافات الداخلية والخصومات الشخصية ^(١) . لذلك لم يكن مستغرباً أن يحصل الخلاف فى الأفكار والنوازع عندما كانت تثارأية مشكلة من المشاكل الوطنية . ولكن يجب أن لا نفهم من ذلك أن هذا الخلاف كان من الخطر بحيث يعطى الدليل على التفكك التام ، بل أن كتلة السياسيين المخلصين للقضية العربية ، سواء فى أول العهد الدستورى، حينما كانوا على وفاق مع الاتحاديين، أو فى أواسطه وأواخره حينما اختلفوا معهم، كانت تشكل أكثرية الزعماء العرب، وطلبتهم المناضلة ، الذين يمثلون ويعربون عن آماني وآمال مجموع الأمة العربية ، وقد ناضلوا الإتحاديين وخدموا القضية العربية خدمة كبرى .

كانت أول تجربة مرت بها العلاقات العربية - التركية هى الدعوة التى قام بها نخلة باشا مطران ورشيد بك مطران ، وبرهنت عن إخلاص العرب للترك وتفانيهم فى سبيل الوئام معهم ، وإتحاد آراء القسم الأكبر منهم فى هذا الإتجاه ، فلم يكن قد مضى بعد نصف سنة على إعلان الدستور حتى ظهر مشور ^(٢) أذاعته جمعية أطلقت على نفسها إسم « الجمعية السورية

Georges Samne — Ibid, P. 57-58.

(١)

(٢) المؤيد - ٥٦٦٧ ، ١٩٠٩/١/١٧ . جاء فى المشور وقد ورد بالعربية ما يلى : « أن جلالة السلطان قد احسن على المملكة بالدستور فكلنا فى شكر النعمة وانتظار الرحمة » فنحن ننتظر اليوم ، يوم الفصل ، بنفاذ الصبر .

« ان ما كان لسوريا من المجد فيما سلف ، وما جعل الله لها من علية المركز ، وأهمية الموقع ، ثم فيما نعلمه فى يقيننا بالفريضة الوطنية المقدمة ، والذمة التابعة ، بان لنا عهداً =

Comité Syrien ، في باريس ، وعلى رأسها نخلة ورشيد مطران ، تدعو فيه إلى إستقلال سوريا إستقلالاً إدارياً ، فهاجمها شكري غانم وسليمان البستاني على صفحات مجلة « كوريسبوندانس دوريان » ،^(١) ورفيق العظم وحقى العظم على صفحات جريدة الأهرام ، وشجبوا دعوتها إلى إستقلال سوريا^(٢) ، وأبرق عدد من الأعضاء البارزين في الجالية السورية بباريس إلى رئاسة مجلس المبعوثان في الآستانة وإلى جمعية الإتحاد والترقي في سلانيك يستنكرون ما جاء في المنشور المنوه عنه ويعربون عن ولائهم للمجلس والجمعية والدولة العثمانية^(٣) . كما أبرق حزب الأحرار العثماني نفسه ضدها مؤكداً أنه لا يوجد تحت قبة البرلمان أى حزب يوافق عليها ، وانها لت على مجلس المبعوثان برقية من دمشق تحمل ٣٠٠ توقيع تصف المنشور بالهذيان ، وأخرى من حلب ، و برقية من شكري غانم بباريس . وأرسالت وكالات الأنباء الأجنبية في الآستانة إلى صحفها ، تنبهاً أن دعوة رشيد مطران قوبلت بالاستياء في العاصمة ونشرت جريدة « استانبول » برقية أرسلها ، من البقاع إليها ، نذره مطران ، شقيق رشيد مطران ، يعلن معارضته لمبول شقيقه

صحياً لاستيفاء ما تستوجبه من الحق لحياة الوطن فيه ، نطلب منح الاستقلال الإداري لا اعتوار فيه .

« اننا نرضى القوانين العثمانية سواء ، ونرضخ لما يسن منها ، الا ما كان مجحفاً بالصالح السوري ، اذ ذلك يثبت عندنا بان البلاد ومن عليها للعلا ترتفع حتى تبلغ شأوها الذي لاجله كانت ، ثم شأنها الذي به تكون .

« ان مجلس نواب الامة يقدر الحق فيما يرجوه ، ويعلم أن ذلك لا بد منه لحياة سورية ، ومن ثم لعمران وسلاح الدولة العثمانية » .

وقد جاء في رسالة مكاتب المؤيد في باريس ان الجمعية مؤلفة من معتبرى الجالية السورية فيها ووجوعها وذلك بعد مخابرات مع جمعيات سورية كثيرة للسوريين في امريكا الشمالية والجنوبية ، وبتنشيط العدد الوافر من وجوه سورية وبعض امراء العرب في ولايات مختلفة .

Corresp. d'Orient — 2ème Année, No. 8, 15/1/1909, (١)

(٢) الأهرام ، عدد ٩٣٧٤ - ١٨ - ١ - ١٩٠٩ و ٩٣٧٧ - ٢١ - ١ - ١٩٠٩ ، ص ١

Corresp. d'Orient — Ibid, P. 229.

(٣)

ويستنكر بشدة « ضلاله السياسى المشؤوم » ، ويعلمن تمسكه بالدولة العثمانية كوحدة غير قابلة للتفكك^(١) . أما صدى هذه الدعوة فى مجلس المبعوثان فغنى عن القول أن العدد الأكبر من ممثلى الأمة قد شجروها وأعلن المجلس عطفه على الاحتجاجات وقوبلت بركات التأييد للوحدة العثمانية بعاصفة من التصفيق والاستحسان^(٢) .

ومع أن السيد رشيد مطران لم يطلب الاستقلال التام والإفصال لبلده سوريا ، بل إنه فى كتاب أرسله إلى جريدة « الطان » بتاريخ ١٦-١-١٩٠٩ احتج على وصف حركة « الجمعية السورية » ، بالإفصالية وأكد انطباق دعوة جمعيتهم على مبادئ البرنس صباح الدين فى اللامركزية الإدارية ، هذه المبادئ التى يعتقد أنه لا يمكن تطبيق غيرها لحالة الدولة حاليا^(٣) ، غير أن الفكرة التى كانت توجه السياسة البارزين من العرب أمثال رفيق بك العظم وحنى العظم ، والدكتور سبلى شميل ، وشكرى غانم ، وسليمان البستانى وغيرهم ، هى التوحيد وعدم التفريق . فإذا كان لابد من تشكيل جمعيات لتنظيم العمل السياسى فلا يجب أن تخرج هذه الجمعيات عن دائرة الجامعة العثمانية فهناك مثلا جمعية الإتحاد الترقى المفتوحة الأبواب لجميع العناصر والطوائف ، وجمعية التشبث الشخصى واللامركزية ، فليدخلها من يشاء . هذا هو رأى رفيق بك العظم الذى لم ير فى حركة نخله ورشيد مطران سوى كونها بذرة من بذور التفريق بين صفوف الأمة العثمانية ، أو بالأحرى حركة تجنح بسوريا إلى الانفصال عن تركيا انفصالا تاما ، ومرحى بها من

Ibid, No. 9, 1/2/1909, P. 268-269.

(١)

المؤيد ، ٥٦٧٣ ، ٢٥٠-١-١٩٠٩ .

Ibid, No. 11, 1/3/1909, P. 324.

(٢)

P. 231-236.

Corresp. d'Orient — 2ème Année, No. 9, 1/2/1909,

(٣)

P. 268.

قبل منكم كبرى الحرية في البلاد ، وأنها لاتصدر عن نصير للدستور بل عن عدوله للحرية ، وإلا لو كانت مخصصة في دعوتها إلى اللامركزية ، « فما الذى يمنع أصحابها إذأ من أن يلتحقوا بجمعية البرنس صباح الدين الذى يقول بها . ومتى غلب هذا الرأى فى تركيا وساد يكرن نصيب سوريا منه كمنصيب الولايات الأخرى ، (١) .

وجريا وراء هذا الإتجاه شجب رفيق بك العظم ما قام به شفيق بك المؤيد العظم ولفيف من رجال العرب فى تشكيل أول جمعية عربية بعد الدستور وهى « جمعية الإخاء العربى - العثمانى » حرصا منه ومن النخصلين للدولة ، على عدم التشويش على جمعية الإتحاد والترقى بكثرة الجمعيات التى تؤلفها العناصر المختلفة « لأن هذه الجمعية لم تتم بعد مهمتها على وجه ثابت القواعد (٢) » ، مع العلم أن جمعية الإخاء العربى - العثمانى (٣) قد نصت صراحة فى برنامجها السياسى على تأييدها لخطة جمعية الإتحاد والترقى ، وحضر حفلة

(١) الأهرام ١٩٧٤ - ١٨ - ١٩٠٩ ، ص ١ ، من مقال لرفيق العظم بعنوان : ما هذه النزعات الفاسدة .

(٢) رفيق بك العظم - المصدر السابق ، ص ١٢٩ - ١٣٠ .

(٣) تم تشكيل هذه الجمعية فى ٥ آب ، أغسطس ١٩٠٨ ، من قبل طائفة من الوجهاء العرب من جميع الولايات العربية وكانت هيئتها الادارية مؤلفة من السادة : صادق باشا المؤيد شفيق بك المؤيد ، الشريف جعفر باشا ، شبيب بك الاسعد ، زكى بك مفاخر ، شاكرا افندى الالوسى ، شكرى بك الحسينى ، عارف بك الماردىنى ، عبد الله افندى الجيدرى ، محمد باشا المخزومى ، ندره مطران ، يوسف بك شتوان وغيرهم ، وكان التجانس مفقودا بين اعضائها ، على تفاوت نزعاتهم وغاياتهم ، ولم تكن غايات البعض خالصة لوجه الله والوطن لذلك لم تعش طويلا ، ولم تقم بعمل نافع الا استقباليها نواب العرب الاتيين من الولايات استقبالا مهيبا ، وقد خان كثير من اعضائها مبادئها كالشريف جعفر الذى تأمر مع طلعت بك وانور بك وجمال بك على واد الإصلاحات ، وكالسيد عارف الماردىنى الذى عين واليا لدمشق ١٩١٣ وأصبح أشد تزمتا من الاتحاديين ، وانحدر يوسف شتوان الى درجة التجسس على أبناء قومه ، وبقيت الجمعية حتى ١٣ ابريل ، يسان ١٩٠٩ ، اذ أغلق الحكم العرفى جميع شعبها وجريدتها السماة باسم « الإخاء العثمانى » والنسب كان حررها شفيق المؤيد العظم

١١ حمد عزة الاعظمى - القضية العربية ، ج ٢ ، ص ٩٨ - ١٠٢ »

إفتتاحها بعض أعضاء هذه الجمعية البارزين (١) ، وقد جاء في المادة الأولى أنها ستعمل على معاونة جمعية الإتحاد والترقي في سبيل المحافظة على أحكام القانون الأساسى وجمع كلمة الملل المختلفة العثمانية ، دون تفریق في الجنس والمذهب وتمكين الرابطة الجامعة بينهم ، وذلك لأجل خدمة الدولة العثمانية ، وإصلاح الشؤون المختلفة ، مع عدم إعمالها شأن العرب ، إذ ستعمل على إعلائهم وإتخاذ جميع الوسائط والتدابير لنشر أنوار العلوم والمعارف بين أبناء الأمة العربية (٢) .

بوارد المفوف بين العرب والترک :

بالرغم مما بذله زعماء العرب المعروفون في ذلك الوقت من جهود كي يظهر وا لإخلاصهم وتفانيهم في سبيل العهد الجديد والقائمين عليه ، ما لبث سوء التفاهم والارتياب أن حل بين الترك والعرب ، وبقيمة العناصر محل الوفاق والوثام ولم يكن ثمة سبب واحد لهذا التحول السريع ، بل أن الأسباب كانت كثيرة وكانت تتراكم رويداً رويداً . وكان يزيد من تردى العلاقات بين العنصرين إطلاق العهد الجديد لحرية الصحافة ، وإفساح المجال لتكاثر الصحف والمجلات تكاثراً هائلاً (٣) . ولم تكن هذه الصحف تتحرج أحياناً عن إثارة المشاكل العرقية ، والبحث في حقوق العناصر والدفاع عن العنصر الذى تتكلم باسمه سواء كان ذلك من قبل الترك أو العناصر الأخرى رداً عليهم . وقد يكون ما كتبه حسين جاهد في جريدته «طنين» ، منذ شهر أكتوبر ١٩٠٨ - ولم يكن قد مضى أكثر من ثلاثة أشهر على إعلان الدستور - الشرارة التى انطلقت فأضرمت نار الحقد بين العناصر المختلفة ، فقد كتب حسين جاهد ، وهو

Revue du Monde Musulman, V. VI, No. 10,
(Oct. 1908), P. 241.

(١)

(٢) أمين سعيد - الثورة العربية الكبرى ج ١ ص ٧ - ٨

(٣) المنار - مجلد ١٠ ، عدد ٣ ، ص ٦٢٤ .

الذي عرف بالتعصب لنعرتة الجنسية ، أن الأمة التركية كانت وستظل هي الأمة الحاكمة في السلطنة العثمانية^(١) ، وأن الترك يتمتعون بحقوق وامتيازات سامية بصفتهم فاتحين ، فلا مجال إذا للاعتراف بحقوق مساوية للعناصر العرقية الأخرى^(٢) ، وأن الدستور العثماني لا يمكن أن يكون في شكله النهائي سوى دستوراً تركيا^(٣) .

صحيح أن كثيرين من رجال تركيا الفتاة قد انتقدوا تصريحات حسين جاهد انتقاداً شديداً^(٤) ، لكن الحوادث التالية أثبتت أن هذا الصحفي قد عبر عن واقع أليم وكان أول من أعرب بالكلام عن حقيقة واقعة بالفعل فرسم أول حرف في صفحة الخلاف بين الترك وغيرهم من العناصر ، ذلك أن الحكومة الجديدة ، التي كان الاتحاديون يسيطرون عليها من وراء الستار^(٥) لم تتورع عن القيام بأعمال تفوح منها رائحة استغلال السلاطة لمصلحة العرق التركي ، وكان من أول هذه الأعمال المريبة ما سلكوه في قضية تنسيق الموظفين من العهد البائد ، فقد ألقوا اللجان في الآستانة وعواصم الولايات وأسرفوا في عملية تنسيق موظفي العناصر الأخرى وخاصة منها العرب لاسيما في وزارتي الداخلية والخارجية بحيث عزلوا ، في وقت قصير ، زهاء بضعة

A. Mandelstam — Ibid, P. 16. (١)

A. Fua — Le Comité U.P. contre la Constitution, P. 91. (٢)

Corresp. d'Orient — 2ème Année, No. 7 (Janv. 1909), P. 219. (٣)

A. Mandelstam — Ibid, P. 16. (٤)

(٥) جاء في حديث للدكتور ناظم بك ، من كبار زعماء الاتحاديين ، الى جريدة « طان » الافرنسية انه لما توفقت الجمعية في اعلان الدستور قر قرارها على أن لا تستلم مقاليد الحكم بنفسها واضطرت أن تبحث عن سياسي قدير يقوم بالصدارة العظمى فلم تجد من تضع ثقتها فيه سوى كامل باشا الذي كان السلطان قد اقضاه عن الاستانة مدة تزيد عن ١٢ سنة غضبا منه عليه ، فلم يمتنع عن القبول ، ولم يعترض السلطان على تعيينه ، وكان كامل باشا معروفاً بالقدرة والكفاءة والدهاء السياسي (المقتطف ، مجلد ٢٤ ، ج ٤ ، ص ٢١٢)

عشر متصرفا منهم^(١) ، ولم يقبوا من العرب في وزارة الخارجية ، التي كانت تضم ما يقرب من ٦٠٠ موظفا ، بينهم ١٢ عربيا ، سوى واحد من العرب فقط^(٢) . وكانت لجان التنسيق كي تفرق بين التركي والعربي ، تضع إلى جانب اسم العربي حرف (ع) في جداول التنسيق^(٣) ، وهكذا بعد أن أبعادت العابد وأبرا الهدى الصيادي والأخوان سليم ونجيب ملحمة وغيرهم من كبار موظفي القصر السلطاني لم يبق عرب آخرون لهم من الأهمية والنفوذ من يذكر في مناصب الدولة^(٤) .

كانت هذه الأعمال سببا للتذمر العام من العناصر غير التركية ، وانقلب المنشقون إلى ولاياتهم يضجون بالشكوى ويزعمون أن نكبتهم لم يكن سببها إلا تعصب الترك لقوميتهم ، كي يحل محل الموظفين المنسقين آخرون من الترك^(٥) .

كان أيضا من أسباب الخلاف والريبة بين العنصرين العربي والتركي ما كان يذيعه شباب تركيا الفتاة أنفسهم من أفكار هدفوا ، من وراء إشاعتها في العهد البائد ، إلى إرهاب عبد الحميد وتخريفه من نوايا العرب ، في إقامة خلافة عربية ، فقد فعل ذلك من قدموا إلى مصر مع مراد بك الداغستاني (١٨٩٦) الذي أصدر فيها مجلة ميزان ، إذ دبروا مع بعض المقامات العالية مكيدة لإرهابه ، عساه يعيد نشر القانون الأساسي ، ويرضى بالحكومة الدستورية ، فنشروا هذه الشائعة وصرروها للسلطان في صراحة الحقيقة^(٦) .

(١) المنار - مجلد ١٢ ، ج ١٢ ، يناير ١٩١٢ ، ص ٩١٧ .

(٢) Corresp. d'Orient — 3ème Année, 15/1/1910, P. 488.

(٣) أسعد داغر - ثورة العرب ، ص ٥٢ .

(٤) Corresp. d'Orient — 1 re Année, No. 3, 1/11/1908, P. 84.

(٥) أمين سعيد - المصدر السابق ج ١ ، ص ٤

(٦) رفيق بك العظم - المصدر السابق ، ص ١٢٢

وفي حين أن هذه المكيدة لم تنجح ، ولم يكن من شأنها إلا أن زادت في وساوس عبد الحميد ، غير أنها قد أحدثت أثراً سيئاً بين الأوساط التركية التي صدقتها ولم تبحث عن مفسئها ، واستمرت الشائعات حتى العهد الدستوري فصار متعصبو الترك يتخذونها ذريعة للطعن بولاء العرب للسلطنة العثمانية^(١). وقد بلغ سوء الظن بين العنصرين أن بعض الإجراءات الرسمية ، سواء اتخذت عن قصد أو عن غير قصد ، كانت تحمل على محمل التعصب العرقي ، فإذا ما نقل ضباط من العرب من فيالقهم في سوريا ، وقد جرى ذلك بالفعل^(٢) ، وجمعت في الآستانة ، فسر الضباط العرب ذلك بأن الترك يريدون بهم شرأ في حين يفسر الترك تدمير الضباط العرب بشدة تأثرهم بالعاطفة القومية^(٣).

غير أن الذي أقلق العرب على مصيرهم ، أكثر من أي شيء آخر أن الترك ، بدلا من أن يسيروا على سياسة ديمقراطية حرة عادلة ، كانوا في سلوكهم يقيمون الدليل على رغبتهم في فرض اللغة التركية على بقية العناصر العرقية في الدولة بشكل يقصد منه القضاء على لغاتها القومية ، واستغلوا كل مناسبة لتنفيذ هذه الخطة في كل مكان من بلاد العرب . فلم يتساحقوا قط في أن تفتح مدارس أهلية تعلم دروسها باللغة العربية ، بل كانوا يحرصون أن يكون حتى اسمها تركيا . مثلا لماذا لا يكون الاسم « ياديكار حريت » بدلا من « تذكارات الحرية »^(٤) . وفي طرابلس الغرب نظم الضباط الأحرار بعد إعلان الدستور كثيرًا من الفصول الشعبية لتعميم التركية بين السكان^(٥) . أما المدارس

(١) الهلال - مجلد ١٨ ، ج ٣ ، ص ١٥٦ ، اسعد داغر - المصدر السابق ص ٤٨
 (٢) نقل ٨٥ ضابطا عربيا من اركان الحرب في الفيالق دفعة واحدة الى الآستانة ليتولوا أعمالا لا أهمية لها في الجيش العامل بالآستانة . (الامرام - ١٧٢٠ ، ١٧-٣-١٩١٠ ص ١)
 (٣) المقتطف - مجلد ٣٥ ، ج ٤ ، تشرين اول نوفمبر سنة ١٩٠٩ ص ٩٤٢ - ٩٤٤
 (٤) مدرسة انشأها سليمان فيضى (نائب فيما بعد) في البصرة فظل الاتحاديون حتى استولوا عليها وجعلوها تابعة لجمعية تحت اسم « الاتحاد والترقى » وقلبوها فيها التعليم الافرنسية انه لا توفقت الجمعية في اعلان الدستور قر قرارها على ان لا تستلم مقاليد الحكم
 Rev. du Monde Musulman, Vol. VII, No. 9, P. 153. (٥)

الحكومية فقد ألزمت بتطبيق ما تفرضه عليها الحكومة من البرامج التي تهدف إلى سياسة التتريك وصدرت الأوامر إلى رؤساء المحاكم كي تكون المرافعات باللغة التركية . ولم يكتف وزير العدل التركي نجم الدين منلابك أن سياسة الحكومة تسير في طريق تتريك العرب (عربلرى تركشديره جغز) . وأبلغت لجان الاتحاد والترقي في الولايات العربية بأن تكون اللغة التركية لغة المخابرة بينها وبين اللجنة المركزية في سلانيك^(١) ، وفرض على التجار العرب تقديم البيانات إلى دوائر الجمرک بالتركية والأفرنسية ، ومنع قبول عرائض الشكوى بالعربية حتى في مجلس المبعوثان ، وأرسل معلون من الترك إلى البلاد العربية لتعليم اللغة العربية نفسها ، وأهمل تعليم العرب بحيث لم يكن منهم سوى اثنتين بين أفراد بعثة مؤلفة من ٤٠٠ طالباً أرسلوا إلى أوروبا لتحصيل العلوم المالية^(٢) . على أن الحادثة التي جرت تحت قبة البرلمان ، ولم يكن قد مضى شهر واحد على افتتاحه ، لتدل دلالة واضحة على تعصب الترك للغتهم ، ومحاربتهم للغات الأخرى . ذلك أن وزير الأوقاف ، وهو عربي ، قد دعى إلى تقديم بيان عما قامت به وزارته ، فقام يلبث خطاباً باللغة التركية ختمه بدعاء كانت كتاباته عربية ، عندئذ لم يكن من النواب الترك إلا أن قاموا على الفور ، صائحين محتجين على استهمال لغة غير اللغة التركية على منبر الخطابة في المجلس^(٣) ، ولم يتمكن الرئيس من تهدئة هذه العاصفة التي ثارت على الوزير

(١) مذكرات الدكتور عبد الرحمن شهنذر - الثورة السورية الوطنية ، ص ٢ .
(٢) المنار - مجلد ١٢ ، ج ٧ ، ص ٥٠٨ ، نو ج ١٢ ، ص ٩١٧ - ٩١٨ .
(٣) كانت اللغة العربية مستعملة في البلاد العربية ، في عهد عبد الحميد ومن قبله من السلاطين ، كلفة رسمية ، ولم يكن يوجد موظف غريب عن البلاد غير الوالي ، وقليل ما يوجد غيره أيضاً ، وكانت مخابرات الحكومة تجرى بالعربية فيخاير الوالي المتصرفين والقائمقامين بها على يد قلم الفى من دمشقين عاما أو أكثر اسمه قلم الترجمة بترجم للوالي الكتب الواردة اليه من المتصرفين والقائمقامين بالعربية ويعرب كتب الوالي التي يرسلها انهم ، واول رئيس لقلم الترجمة في دمشق كان خليل بك أبوب وقد خلفه احمد بك الشمعة والد رشدى الشمعة ، فلما تولى السلطان عبد الحميد العرش خطر له ان يدخل التركية في معاملات الولايات العربية الداخلية على سبيل التجربة فشرع في ذلك في دائرة الملكية فقط وبقية العديلة على حالها تجرى فيها المحاكمات والمرافعات بالعربية حتى اعلان الدستور =

إلا بتأكيده للنواب أن ما قاله الوزير العربي ليس سوى دعاء تقليدي خاص لا علاقة له في صاب الخطاب وأن تلك الكلمات كانت بينه وبين ربه^(١). فكان ذلك يعني أن الترك سائرون في سياسة صهر العرب وبقية العناصر في البوتقة التركية وربطهم بعجلة الحكم المركزي الذي تسيطر عليه الأستانة. وبما أن الحكم دستوري برلماني دخلوا معركة الانتخابات وفي نيتهم أن تكون أكثرية المبعوثين المطلقة أولاً من الترك وثانياً من المنتسبين إلى جمعيتهم كي يتمكنوا من تطبيق هذه السياسة التي رسموها للدولة.

صدرت الإرادة السنية في ٢٤ تموز، يوليو ١٩٠٨، تدعو إلى القيام بالانتخابات لتشكيل مجلس للمبعوثان، وبدأت الاستعدادات لإجرائها، غير أن الذين يعرفون أصول الانتخابات كانوا قليلين جداً حتى في الأستانة، ومثلهم من القلة من كانوا على علم بالأفكار السياسية، لكن الصحف تولت مهمة إيقاظ الشعب وشرح الأصول الانتخابية له، وغنى عن القول أن أكثرية هذه الصحف كانت في خدمة الاتحاديين ✍

كيفية الانتخابات في الدولة العثمانية :

إن عدد أعضاء هيئة المبعوثين يكون باعتبار شخص واحد عن كل خمسين ألف نفس من ذكور التبعة العثمانية (المادة ٦٥ من الدستور) .
الانتخاب مؤسس على الطريقة السرية (المادة ٦٦ منه) .
لا يمكن الجمع بين عضوية هيئة المبعوثين وأمورية أخرى في الحكومة خلا من ينتخب من الوكلاء (الوزراء) لهذه العضوية فيجوز له ذلك . وأما

= العثماني ١٩٠٨ . كما بدأ عبد الحميد يخالف طريقة التعيين الأولى كتعيين ابناء العرب في بلاد الألبان والعكس ولينجنب مغبة هذا العمل اخذ يدني وجهاء البلاد منه وبغداد عليهم نعمه وعطاياه اسكانا لهم .

(الأهرام - عدد ١٠٦٨٦ ، ٢٦ - ٢٧ - ١٩١٣ من مقال بقلم عثمانى حر) .

//Abbot, G. F. — Turkey in Transition, P. 128. (١)

(Voir H. Saab, op. cit., P. 220).

من ينتخب هيئة المبعوثين من باقى مأمورى الدولة فهو فى خيار من قبول ذلك أو رفضه ، إلا أنه إذا قبل العضوية يفصل من مأموريته الأولى (المادة ٦٨ من الدستور) .

أن انتخاب المبعوثين العمومى يجرى مرة واحدة فى كل أربع سنوات ومدة مأمورية المبعوث مثل هذه المدة ويجوز تجديد انتخابه (المادة ٦٩ منه) .
أن كلا من أعضاء هيئة المبعوثين يعتبر ككنايب عن عموم العثمانيين وليس عن الدائرة التى إنتخبته فقط (المادة ٧١ من الدستور) .

من الواجب على المنتخبين أن ينتخبوا المبعوثين من أهالى دائرة الولاية التى هم منها (المادة ٧٢) . إلا أن الاتحاديين لم يتقيدوا بهذه المادة التى جاءت « مائة » ، واستغلوا كلمة « الواجب » التى تصدرتها ، والتى لا تعنى معنى الحتمية ، وإلا كان يجب أن تصاغ المادة بمعنى تحظير إنتخابهم من غير دائرتهم . وهكذا عمدوا إلى ترشيح مبعوثين من الترك فى مختلف الولايات العربية ، حتى بلغ عدد من فاز منهم فيها (١٥) نائبا تركيا ، ليثلوا الشعب العربى . وهذا مادفع نواب المعارضة فيما بعد (حيزران ، يونيه ١٩١٠) ، أى نواب الحزب الحر المعتدل وحزب الأهالى اللذان سيشكلان بعد ثورة ١٣ أبريل المضادة ، وبعض المبعوثين الاتحاديين ، إلى طلب جعل إقامة المرشح للانتخاب ، ثلاث سنوات فى الولاية ، شرطا لترشيحه فيها ، درءا لما يصيب العرب وغيرهم من العناصر من ترشيح الترك بدلا منهم ، ولم يحظ هذا الاقتراح قبولا من قبل جمهرة الاتحاديين فرفضه المجلس^(١) .

لا يجوز أن ينتخب هيئة المبعوثين : (١) من لم يكن من تبعة الدولة العلية ، (٢) من كان حازرا مؤقتا على إمتياز خدمة أجنبية بمقتضى النظام المخصوص (٣) من لم يكن عارفا باللغة التركية (٤) من كان سنه دون

الثلاثين (٥) من كان مستخدماً عند شخص آخر في وقت الانتخاب (٦) من حكم عليه بالإفلاس ولم يعد اعتباره (٧) من كان مشهوراً بالتصرفات السيئة (٨) من حكم عليه بالحجر حكماً لاحقاً ولم يفك عنه الحجر (٩) من كان ساقطاً من الحقوق المدنية (١٠) من يدعى أنه من التبعة الأجنبية . فجميع هؤلاء لا يجوز إنتخابهم بهيئة المبعوثين . (المادة ٦٨ من الدستور) .

يكون الانتخاب على درجتين : أولى وثانية ، ويسمى من يشترك في العملية الأولى : ناخباً من الدرجة الأولى ، ومن يشترك في الثانية ناخباً من الدرجة الثانية .

تنظم قوائم الناخبين الأولين من قبل دوائر النفوس في مراكز الولايات والألوية والأقضية لسلكى هذه المراكز ، وفي الأقضية لسلكى الزراعى وقرها ، وذلك من الذكور الذين أتموا الخامسة والعشرين ، ولم يتجاوزوا الستين من العمر ، على شرط أن يكونوا من المكلفين بتأدية ضريبة مباشرة قلت أو كثرت ، لخزينة الدولة العامة ، يستثنى منهم الساقطون من الحقوق المدنية ، وتبعية الدول الأجنبية ، ومن حاز على إمتياز مؤقت فى خدمة أجنبية ، والمحكوم عليهم بالإفلاس ولم يعيدوا اعتبارهم . فالدرك والشرطة وخطباء المساجد ، ومشايخ الطرق ، وطلبة العلوم فى المدارس الدينية ، والقسس ، والحاخامون ، ومعلمو المدارس ، والجنود ، وخضراء القرى . الخ المعفون من ضريبة بدل الطريق (الضريبة الشخصية على الرأس) ، لا تقبل أصواتهم إلا إذا أبرزوا مستندات تثبت دفعهم ضريبة ما غير هذه الضريبة (المادة ١١ من قانون الانتخاب العثمانى) .

ترسل قوائم الناخبين الأولين بواسطة عمال يرسلون إلى النواحي ، ويعينون أيام الانتخاب فيها ، ويبلغونها للناخبين الأولين ، ويوزعون هؤلاء على مجاميع يؤول كل مجموع من (٣٠٠) ناخب .

ينتخب الناخبون من الدرجة الأولى مرشحين آخرين للدرجة الثانية والناجحون في إنتخاب الدرجة الثانية يقومون بدورهم بانتخاب مبعوثي الأمة . يحدد عدد الناخبين من الدرجة الثانية بنسبة ١ من ٦٠٠ مواطن ذكر .

الترشيح للمبعوثية يكون بإحدى طرق ثلاث : (١) أن يرشح الرجل نفسه بعريضة يقدمها إلى الوالي (٢) أن يرشحه جمهور من الأهالي بعريضة يوقع عليها (٣٠٠) رجل على الأقل (٣) أن يرشحه الحزب المنتمى إليه .
تؤلف فروع إنتخابية في مراكز الولايات والألوية والأقضية والنواحي وفروع أخرى تابعة لهذه الأخيرة في القرى .

تؤلف الهيئات الانتخابية في هذه الفروع من الأئمة (جمع إمام) ، والمختارين (جمع مختار : شيخ الحى أو القرية) ، وأعضاء الحى (يكون في كل حى أو قرية عضوان أو ثلاثة أو أكثر إلى جانب المختار والإمام ويؤلف هؤلاء ما يسمى بالهيئة الاختيارية) .

تؤلف هيئة تفتيشية من عشرة أعضاء أو أكثر في كل مركز إنتخابي، يوزع أعضاؤها بالاقتراع على الفروع كي لا يؤمر رجل على حيه فيؤثر على حرية الانتخابات .

تعطى ورقة الانتخاب إلى الناخب من الدرجة الأولى وله أن يذهب بها ، ويتغيب حتى الساعتين إذا شاء ، ليفكر مليا فيمن ينتخبه ثم يعود ويلقى ورقة إنتخابه في الصندوق (المادة ٣٤ من قانون الانتخاب) .

إذا كان الناخب لا يعرف الكتابة ، له أن ينيب من يعتمده ويأتمنه في كتابة أسماء من يريد إنتخابهم (المادة ٣٣ من قانون الانتخابات) ويستطيع الناخب الأول أن يأتي بمغلفة ومغلف والده العاجز فيقبل منه .

بعد الانتهاء من عملية الانتخاب يختم الصندوق من طرف الهيئة الانتخابية بما فيها إمام ومختار الحى وأعضاؤه ، ويبقى في الغرفة بحراسة الجند ومندوبين من قبل المرشحين للمبعوثية إلى اليوم الثانى من فترة الانتخاب

إذ تستمر عملية الانتخاب يومين ، وفي نهاية اليوم الثاني تنقل الصناديق إلى المراكز الانتخابية المعينة في مختلف مناطق الولاية ، وعادة ما يرافقها الناس في مواكب ومهرجانات ، بحيث يملونها بالأعلام العثمانية أو الأقمشة الحريرية الأخرى ، وقد ترافق ذلك جوقات الموسيقى ، والأعلام يحملها الناس ويتخللها الهتافات والأهازيج ، وفي المراكز تبدأ عملية الفرز من قبل هيئات الانتخاب والمأمورين المعيّنين لهذه الغاية^(١) .

* * *

ابتدأت الانتخابات ولم يكن ثمة أحزاب تتزاحم للحصول على الأكثرية سوى جمعية الاتحاد والترقي التي كانت على قسط وافر من التنظيم فاهتمت بالإشراف على عملية الانتخاب بواسطة مراقبين على الصناديق إذ كان يقف كل صندوق لأقل من مندوبين عنها يراقبونها ويحرسونها ، وكانت جماعات من مندوبيهم يطوفون على البيوت ويسلمون الناخبين من الدرجة الأولى جداول بأسماء من يجب أن ينتخبهم من الدرجة الثانية . وكان هؤلاء بالطبع من أفراد جمعية الاتحاد والترقي بحيث أنهم عندما تقدموا إلى صناديق الإقتراع لانتخاب مبعوث الأمة إلى المجلس لم يصوتوا إلا في جانب الاتحاديين ، وكانت القوائم تفرض عليهم فرضا وبهذا كانت أغلبية المقاعد المطلقة في جانب هؤلاء . وأما في الولايات فقد إتبع نفس الأصول بواسطة فروع جمعية الاتحاد والترقي فيها ، يضاف إلى ذلك أن الشخصية المرشحة للجلس لم تكن بحاجة إلى الخروج من الأستانة ، بل كان يجري إنتخابها في أبعد نقطة من البلاد ، وهي ناعمة البال في منزلها على ضفاف البوسفور ، إذ كانت الأسماء تفرض فرضا على الناخبين الثانويين ، وكانت الجمعية تتولى بنفسها إتمام جميع المعاملات اللازمة لانتخاب المرشح للنيابة ثم تبلغه نتيجة إنتخابه برقيا^(٢) .

(١) حقي العظم - حقائق عن الانتخابات النيابية ، ص ١٩ - ٣٢ .

(٢) عثمان نوري - المصدر السابق ، ج ٣ ، ١١٤٩ .

بدأت الانتخابات في البلاد العربية وكان يواجه العرب مشكلتان هامتان لها صلة بالانتخابات أولهما تتعلق باشتراك متصرفية جبل لبنان المستقلة إدارياً في إرسال نواب إلى المجلس ، وقد أبرقت الحكومة إلى المتصرف بإجراء ذلك فشق الأمر على أهل الجبل باعتبار أن هذا التدبير يناقض النظام المستقل الذي يتمتع به الجبل ، فإذا ما اشترك في مجلس المبعوثين العثماني فمعنى ذلك أن يتنازل عن امتيازاته ويندمج في الدولة بكل بساطة ، وكان الرأي العام اللبناني المثقف معارضا لطلب الدولة لما فيه من خرق للامتيازات المضمونة له من قبل الدول العظمى . والحق أن أهالي الجبل اختلفوا في الأمر ، وقامت مظاهرات من قبل الجانبين ، المعارض والمؤيد لطلب الدولة ، أمام قنصليات الدول الأجنبية وقصر الحكومة ، لكن الانتصار كان أخيراً للفئة المعارضة المتمسكة بامتيازات الجبل ، بعد أن قرر مجلس إدارته الرجوع إلى رأي الشعب في هذه المسألة مخولاً له أمر البت فيها بطريقة الاستفتاء الشعبي ، ...

» *référendum* ، (١)

ومن المهم ملاحظته أن يكون موقف مصر من هذا القبيل نقيضاً لموقف لبنان ذلك أن الأثر الذي أحدثه إعلان الدستور العثماني في مصر كان جديراً بالاهتمام فقد كانت مصر أيضاً ، من الوجهة الحقوقية العامة ، ولاية ذات امتياز مرتبطة باتاج العثماني ، وللسلطان عليها السيادة الأسمية ، وفرح المصريون بالدستور فرحاً عظيماً . وما أن أذاع الباب العالي بلاغاً إلى ولاياته بوجود إجراء الانتخابات لمجلس المبعوثين ، حتى تجاوزت معه نفوس كثير من المصريين . وقد عبر عن هذا الميل بأجلى تعبير حزب الإصلاح الدستوري برئاسة الشيخ علي يوسف (٢) ، إذ كلف رئيسه بوضع تقرير يدرس فيه

G. Samn  — Ibid, P. 60, 218 ; Corresp. d'Orient — (١)
V. I, No. 1, P. 58 et No. 4, P. 177.

(٢) سأعود الى تفصيل موقف الحزب الوطني في بحث العلاقات العثمانية المصرية في

المسألة من النقاط التالية : مصر بإزاء حالة تركيا الجديدة . ماهى امتيازات مصر ؟ لمن هذه الامتيازات ؟ حقوق المصريين في مجلس المبعوثين . وهل لها أن ترسل بمبعوثين عنها إلى المجلس النيابى العثمانى ؟ هذه المسائل التى أخذت الصحف المصرية تناقشها . فعالجها الشيخ على يوسف بتقرير طويل نشر فى عددى جريدة المؤيد (التابعة للحزب) المؤرخين فى ٣١/١٠/١٩٠٨ و ١/١١/١٩٠٨ ، وانتهى فيه إلى أن لمصر الحق بالاشتراك فى مجلس المبعوثين ، وأن اشتراكها فيه لا يؤثر على امتيازاتها الحقيقية ، وهو السبيل الوحيد للدفاع عن حياة مصر فى المستقبل^(١) ، ، وانكب مجلس إدارة الحزب إلى بحث التقرير ومناقشته وأصدر القرار التالى :

يقرر الحزب التصديق على التقرير ويستنتج مايلى :

١ - أن امتيازات مصر الحالية ليست معطاة للشعب المصرى بناء على طلبه ، ولكنها معطاة للعائلة الخديوية ، وعلى ذلك يجب على المصريين أن يعملوا فى أقرب فرصة مناسبة لجعل امتيازات مصر مرتبطة أيضاً بالشعب المصرى ، وشاملة لجميع أنواع الإدارة المصرية وثابتة لا تقبل التغيير والتبديل فى المستقبل .

٢ - يسعى المصريون بكل الوسائل النافعة لنيل حقوقهم المنصوب من الدستور العام للدولة العلية التى هم تحت سيادتها لضمانة حقوقهم العامة ضمن ما يصدر من قراراته فيها ، وهذا لا ينافى أن يكون لهم دستور خاص أسوة بالمالك المستقلة استقلالاً نوعياً فى أميركا وألمانيا وما أشبه .

التاريخ - الجمعة فى ٢٣/١٠/١٩٠٨ ، ٢٨ رمضان ١٣٢٦^(٢) .

ما أن نشر هذا التقرير فى الجريدة حتى تواردت إلى المؤيد رسائل التهنئة

(١) المؤيد - ٥٦٦ - ٣١ - ١٠ - ١٩٠٨

(٢) المؤيد - ٥٦٦ - ٣١ - ١٠ - ١٩٠٨ ، بتاريخ ١١ - ١٠ - ١٩٠٨

والتقدير لرئيس الحزب ، مؤيدين إرسال ممثلين عن مصر إلى مجلس المبعوثين العثماني . لاشك أن الفكرة التي جاء بها الشيخ على يوسف كانت جديرة بالتقدير ، وتدل على حصافة صاحبها ومراميه البعيدة لمصلحة العرب عامة ، لو كانت قابلة للتطبيق ؛ غير أن الترك لم يكن من مصلحتهم أن يقبلوا ممثلين عن مصر في مجلس المبعوثين ، بعكس موقفهم من متصرفية جبل لبنان الممتازة ، لأن في حال قبولهم ذلك يكرن لمصر ، بحسب نسبة نفوسهم ، أكثر من ١٢٠ معوثاً حسب تقدير المؤيد ، فإذا أضيف هذا العدد إلى مبعوثي الولايات الأخرى العربية ، تصبح أكثرية المقاعد النيابية للعرب وحدهم ، وهذا ليس من مصلحة الترك كعنصر حاكم . هذا من جهة ومن جهة أخرى هل يقبل الإنجليز بهذه الفكرة التي من شأنها أن تضعف سيطرتهم على البلاد وتقوى سلطة السلطان العثماني ؟ يضاف إلى ذلك أن قسماً كبيراً من المصريين ومن الأحزاب المصرية كانوا يريدون الاستقلال التام لمصر ولايرون من المناسب إرسال مبعوثين عنهم إلى مجلس المبعوثين العثماني ، وعليه كانت الفكرة خيالية أكثر منها منطقية .

أما المشكلة الثانية التي واجهت العرب بمناسبة الانتخابات فهي نقص الرجال الذين يجمعون المؤهلات التي تخولهم شرف تمثيل بلادهم تحت قبة البرلمان . في الواقع كان بينهم كثير من الأذكيا والمتعلمين والمثقفين ، إنما شرط معرفة اللغة التركية قد قلل من عدد الحائزين منهم على شروط النيابة عن الأمة ، فبدأ العرب يفتشون عن من يعرف منهم اللغة التركية بين مخلفات العهد البائد من الموظفين ، لأن غير هؤلاء ، إذا استنيت منهم طائفة من المحامين ، فان معظمهم كالعلماء والمثقفين ثقافة عالية والأغنياء والوجهاء لم يكونوا يعرفون اللغة التركية معرفة جيدة^(١) . وكان من جراء ذلك أن خرج بنتيجة الانتخاب نواب من العرب برزوا في الفصل الأول من دورات

مجلس المبعوثان^(١)، عن ضعف في القوة التشريعية، إذ لم تكن لهم جامعة تجمعهم، ولا منزع واحد يزعون إليه في مباحثهم، وكان سبب ذلك هو القيد الذي اشترطته الدولة عليهم في معرفة اللغة التركية، ولم يكن يعرفها حتى بين السوريين منهم الذين كان قطرهم أغنى أقطار البلاد العثمانية وأرقاها، سوى النذر اليسير ممن جروا وراء الوظائف، ولم يكن يصلح للنيابة من هذا النذر اليسير إلا أقله، وحتى هذا القليل الصالح لم يكن بذى عصبه في البلاد، لذلك لم يكن من النواب الصالحين في الفصل الأول من الحياة النيابية سوى أفراد قلائل استغرقهم المجمع الكبير الذي كان يتصف بالضعف بصورة عامة^(٢) وسيكون لهم شأن آخر في الفصل الثاني من دورات المجلس.

الحق أن الاتحاديين لم يستعملوا الضغط الشديد والعنف في إرضال مرشحيهم إلى الندوة النيابية، كما فعلوا فيما بعد في انتخابات عام ١٩١٢، وإنما توصلوا إلى بغيتهم بسهولة بفضل تنظيمهم، والمكانة التي أحرزوها في قلوب الأمة، فلم يلقوا مقاومة أمام محاولاتهم في فرض إرادتهم على الناخبين، وإنما كانت الإجراءات التي اتخذوها في تقسيم المناطق الانتخابية وفي تعداد السكان مما ضمن للعنصر التركي أن يحظى بأكثرية المقاعد^(٣) وأن تهضم حقوق بقية العناصر في عدد نوابها بالنسبة لعدد نفوسها في المملكة.

كان مجموع عدد المبعوثين ٢٧٥ قسموا مبدئياً كما يلي: ٦٥ للولايات العربية (إنما لم يخرج الاتحاديون منهم سوى ٥٠ من العرب والباقي من الترك)^(٤)، ٢٥ للألبان، ٢٣ لليونان، ١٢ للأرمن، ٤ للبلغار، ٥ للاسرائيليين، ٣ للسرب، ١ للفلاخ أي ما مجموعه ١٣٨ للعناصر غير التركية (مبدئياً و ١٢٣

(١) امتدت هذه الدورة من اول افتتاح البرلمان حتى ١٢ ابريل ١٩٠٩ (الثورة

المضادة) .

(٢) الاهرام - عدد ١٠٢٤٦ - ١٦٤ - ٣ - ١٩١٢

(٣) G. Antonius — Arab Awakening, P. 104.

(٤) المؤيد ٦٤١١ ، ٩ - ٧ - ١٩١١ ، عن احصاء قامت به جريدة الحضارة في الاستانة

لمصاحبها المبعوث العربي عبد الحميد الزهراوى .

بصورة فعلية) ؛ و ١٣٧ للترك (مبدئياً ، و ١٥٢ بصورة فعلية) (١) . فواضح من ذلك أن العرب الذين يشكلون أكثر من خمسى سكان الدولة وعدد نفوسهم فيها يزيد عن عدد نفوس الترك ، لم يكن يمثلهم سوى (٥٠) نائباً من ٢٧٥ أى أقل من خمس العدد ؛ بينما لو روعيت نسبة نفوسهم على الوجه الصحيح (٢) لوجب أن يكون لهم أكثر من (١٠٠) نائب ؛ ولما وجب أن يكون للترك أكثر من ٧٥ نائباً (٣) .

تساهل الترك بعض الشيء فى انتخابات الأستانة بالنسبة للعناصر الأخرى كى يبرهنوا على إخلاصهم لمبادئ الحرية والمساواة أمام نظر الدول الأجنبية (٤) ، وأخرجوا إلى جانب الخمسة من مبعوثى الترك اثنين من الأغرقيق واثنين من الأرمن وواحد من الإسرائيليين ، ولم يرشحوا فى الأقاليم ، لتمثيل الطوائف والعناصر الأخرى ، أشخاصاً من العرق التركى إلا فى البلاد العربية (٥) ؛ بعكس ماسيقومون به فى الانتخابات المقبلة ؛ إنما لم يتساحروا قط فى أن يخرج نواب من الترك ، أو بقية العناصر ، من غير صفوف جمعية الاتحاد والترقى ، فنجحوا فى ذلك إلى درجة أنه لم يخرج من نواب الترك غير

A. Mandelstam — Ibid, P. 16 ; T. Z. Tunay — Ibid, (١)
P. 164.

(٢) كان الاتحاديون هم الذين يحددون عدد نواب كل منطقة بحسب تقديرهم لنفوسها ولم يكن للبلاد العربية احصاء صحيح ؛ وذلك كما أناره عبد الغنى العربى فى مؤتمر باريس فيما بعد .

(٣) جاء جورج انطونىوس باحصاء ان نفوس الدولة كانت ٢٢ مليوناً منهم ١٠٠٥ للترك و ٧٥٥ للترك و ٤ ملايين للأغرقيق والالبان والأرمن والكرد واليهود وغيرهم من الأقليات ، وجاء فى مجلة كورة سيوندانس دوريان أن نفوس العرب ١٠ ملايين ، وجاءت بقية المصادر بتقدير قريب من هذا .

G. Antonius — op. cit., P. 104 ; Corresp. d'Orient —
2 me Année, No. 7, P. 218.

Corresp. d'Orient — 2 me Année, No. 8, 15/1/1909. (٤)
P. 227.

(٥) انتخب فؤاد خلوصى من الاتحاديين الترك نائباً عن طرابلس الشام ، والضابط التركى جاسى بك عن إقليم الغزان ، وكثير غيرهما .

الاتحاديين سوى عشرة ؛ واحد منهم فقط من حزب الأحرار والبقية من المستقلين . وقد أخضعوا النواب الاتحاديين إلى قسم يؤدونه بالتزام طاعة الجمعية طاعة مطلقة^(١) ؛ وبذلك ضمنوا ولاء النواب الترك إليهم ولاء كاملا يكاد يكون إجماعيا . وعندما تمكنوا من اجتذاب أربعين من النواب العرب إلى صفوفهم حصلوا على أكثرية أصوات مجلس المبعوثان المطلقة وأصبحوا يلبعون بمقدرات الأمور على هراهم^(٢) .

أن سياسة الاتحاديين في توجيه الانتخابات وجهة تخدم عنصرهم سجلت ، إلى جانب الأسباب الأخرى ، بوادر الخلاف بين العرب والترك ؛ لكن الأمر لم يتعد بعد الحذر الغريزي ، واعتبر البعض أن عملهم هذا تابع عن حسن نية وأن الحكمة كانت تقضى على قادة الرأي العام العرب أن يتابعوا بجميع الوسائل الجهد للوصول إلى الوفاق بين الجميع^(٣) ؛ وظل العاملون على الوفاق أمثال رشيد رضا ورفيق بك العظم وشكري غانم على خطتهم في الدعوة إلى الاتحاد بين العناصر والتمسك بالجامعة العثمانية التي تجمع المسلمين وغير المسلمين والترك وغير الترك على صعيد واحد ؛ بل ذهب شكري غانم إلى أبعد من ذلك إذ قال أن عمل الحكومة هذا وإن يكن خاطئا إلا أنه لم يكن بالإمكان عدم اقترافه نظراً لتعلق الأمة الإسلامية بالسيادة وعدم إمكان تطبيق المساواة المطلقة خوفاً من نشوب الاضطرابات في الأوساط الإسلامية^(٤) . وذهبت مجلة الهلال إلى حد التزلف والقول أن « نعم الاستبداد استبداد العاقلين العادلين ، وأن العقلاء أجمعوا أن الشرق لا ينهض به إلا حاكم مستبد عاقل »^(٥) . أما الشيخ رشيد رضا فإن الأمر بلغ به حداً جعله يهاجم

A. Mandelstam — Ibid, P. 16. (1)

Corresp. d'Orient — Ibid, P. 251. (2)

G. Samné — Ibid, P. 64. (3)

Corresp. d'Orient — 2ème Année, No. 7 (Janvier 1909) (4)

1°. 205-208.

السيد طاب النقيب لمنافسته الاتحاديين في انتخابات البصرة^(١) . غير أن الأوساط العربية لم تخل ممن تحرروا من سياسة السير في ركاب الاتحاديين ، ذلك ما قامت به فئة من رجال الطليعة العربية في دمشق خلال الانتخابات النيابية فيها ؛ لكن الاتحاديين لم يغفروا لها هذا السلوك المقاوم لرغبتهم ؛ وسزى في الفصل القادم كيف عاملوا الناهيين من نوابها تحت قبة البرلمان ،

إن المعركة الانتخابية كانت حامية حقا في دمشق ، وكان التنافس ظاهراً بين الفئات الوطنية وبين الاتحاديين . أما الذين أبدوا مقاومة ضد هؤلاء فهم أنصار جمعية الأخاء العربي - العثماني التي وإن كان برنامجها قد نص على معاونة جمعية الاتحاد والترقي في تطبيق الدستور إلا أنها أرادت أن يكون مرشحوها هم الذين يمثلون وجه دمشق في مجلس المبعوثان وكانت نية المخلصين من أفرادها تتجه إلى حفظ حقوق العرب ضمن الرابطة العثمانية وصيانة حقوقهم من الغدر والاعتساف والنهوض بهم وانتشالهم من هوة التأخر وترقية البدو منهم وتحضيرهم كما نص على ذلك برنامجها السياسي^(٢) .

كان الطلاب العرب في الآستانة ودمشق وغيرهم من شباب العنصر العربي الواعي مؤيدين لهذه الجمعية بدافع الشعور القومي والوطني ، وكانت بوادر الوعي القومي الصرف الصحيح قد ظهرت ، أول ظهورها ، عند هذا الفريق من أبناء العرب ، الذين سيؤلفون بعد إلغاء جمعية الأخاء العربي العثماني ، أثر ثورة ١٣ أبريل المضادة ١٩٠٩ ، المنتدى الأدبي الذي سببت حدث عنه . فقد ساءهم تحامل الترك على العرب في شخص أبي الهدي الصيادي ونجيب ملحمة وأحمد عزت العابد ، إذ كانت الجرائد الهزلية تبالغ في رسم صورهم الكاريكاتورية المهينة مضيغة كلمة عرب إلى أسمائهم^(٣) . وكان الترك

(١) الهلال - سنة ١٧ ، ٧ ، ١ نيسان - أبريل ١٩١٩ ، ص ٤١٥ ، ٤١٧ .

(٢) أمين سعيد - المصدر السابق ص ٧ .

Rev. du M. Mus., V. 7, No. 11, P. 517.

Rev. du M. Mus., V. 6, No. 9, P. 160-177.

(٣) أمين سعيد - المصدر السابق ص ٨ .

إذا خطبوا ضدهم أضافوا الكلمة أيضا ، وخاصة قولهم « عرب عزت » و« عرب نجيب » ، تمييزاً لهم وتشهيراً بهم ، مع أنهم لم يكونوا يضيفون هذه النسبة إلى رجال الترك من موظفي العهد البائد ، وما كانوا أقل شراً منهم ، ولطالما أوقف الطلاب العرب في الآستانة الخطباء الترك واحتجوا على هذه المعاملة^(١) .

ضمت هذه الجمعية بين أفرادها شخصيات محترمة وطنية من أمثال شفيق بك المؤيد العظم ، الذي كان يتولى إدارة وتحرير جريدتها « الأخاء العثماني » وندره مطران ، ورشدي الشمعة وغيرهم ، وقد التفت حولهم المعارضة في دمشق وخاضت المعركة الانتخابية ضد الاتحاديين^(٢) ، ولم نخل المنافسة الانتخابية من بعض التوتر الذي كاد يؤدي إلى العنف أحيانا . لقد تجلّى ذلك في مناسبة قدوم الشيخ رشيد رضا في رحلته إلى دمشق والديار السورية ، ولا شك أن أخبار إستقباله الحافل بمعرفة جمعية الاتحاد والترقي في طرابلس الشام ، وحادثة الإعتداء عليه قد سبقتة إلى دمشق ،^(٣) ثم نزوله في هذه المدينة عند جماعة من المؤيدين لجمعية الاتحاد والترقي كعثمان العظم ، شفيق رفيق بك العظم ، والشيخ عبدالرزاق البيطار ، والشيخ جمال الدين القاسمي ، وكل هؤلاء كانوا لا يزالون يثقون بالاتحاديين ويدعون إلى توحيد المساعي معهم ، وكان البعض منهم يطعنون في جمعية الأخاء العربي ، ويشيرون أنها أسست بإيعاز من السلطان عبدالحميد لتكون عضدا له وعونا على جمعية الاتحاد والترقي ، وأن ندره مطران جاء إلى دمشق ليدعو إليها ، وأنه يذم الترك ويدعو الناس إلى العصية الجنسية العربية ، إلى غير ذلك ،

(١) النار - مجلد ١١ ، ج ٢٢ ، كانون ثانی - يناير ١٩٠٩ ، ص ٩٣٦ - ٩٣٧ .

(٢) ضربه شخص بعضا على رأسه واطلق عليه رصاصه أخطأته وكان ابننا حل يدعو إلى تأييد جمعية الاتحاد والترقي وإلى سياسة الوفاق والاتحاد بين العناصر (راجع التفصيل

في النار - مجلد ١١ ، عدد ٩ ص ٧٠٨ - ٧١٢) .

من المطاعن فيها ، كما كان الشيخ رشيد رضا يقول لمحدثيه ، في دمشق أقوالاً في مصلحة الاتحاديين ، وبين أن تنفير العرب من الترك مفسدة من أضر المفاسد ، وأن العرب بحاجة إلى الاتحاد بالترك ، والإخلاص لهم بداعي المصلحة المشتركة . إن كل هذه الأسباب جعلت جمهرة الدمشقيين المعارضة للاتحاديين ترتاب من وضع الشيخ رشيد ، فكاد أن يتعرض ، في الجامع الأموى ، بينما كان يلقي درساً في الدين على المصلين ، محبياً بالعهد الجديد ، إلى نفس ما تعرض له في طرابلس الشام ، من إعتداء لولا أن بادر مضيقوه إلى سحبه من بين المجتمعين . كما كادت الإجراءات التي اتخذتها الضابطة ، ممثلة بالبكباشى (مقدم) أركان حرب أسعد بك الطرابلسى ، وكيل الشرطة والبكباشى سليم الجزائرى وهما عريان من أعضاء جمعية الاتحاد والترقى ، بحق الشخص الذى حاول الإعتداء على الشيخ رشيد ، أن تؤدى إلى عواقب وخيمة تسيل فيها الدماء لولا أن تدارك العقلاء من مؤيدى الاتحاديين ، وقد مرت بنا أسماءهم ، الموقف وأشاروا بإطلاق سراحه فوراً . فقد أثار إجراء الضابطة فتنة عظيمة إذ حمل ألوف من الناس السلاح واحتشدوا فى الأسواق والشوارع وذهب جمهور عظيم منهم إلى مجلس البلدية ، وآخر إلى دار الحكومة ، وهدفوا بسقوط مدير الشرطة وجمعية الاتحاد والترقى (١) .

يتحدث رشيد رضا فى مجلته «علقا على هذه الحوادث ، التى عرفت باضطرابات رمضان لوقوعها فيه ، بقوله أن ما حدث لم يكن سوى فتنة مدبرة أريد إيقاعها لأدنى مناسبة لأسباب تتعلق بانتخابات المبعوثين ، وأن بعض وجهاء البلدة كانوا ممتعضين من جمعية الاتحاد والترقى ويكرهونها ، وزاد كرههم لها أنها بدأت تتدخل فى حرية الانتخابات بواسطة الضابطين المار ذكرهما ، وأن دخول الطائفة من الناس (٢) إلى الجامع كان للتنكيل

(١) عزل الاتحاديون الوالى بعد هذه الحادثة لرخاوته مع المتظاهرين

(٢) قال انهم كانوا مسلحين ، وان الذين شكلوا المظاهرة كانوا كذلك ، غير انه لم يوضح

فيما اذا كانت الاسلحة ظاهرة أم مخبأة تحت الثياب ، كما قال ان احدا من أهالى دمشق لم

يكن يخرج من داره الا مسلحاً .

يبعض المشايخ المدرسين لأنهم ختموا من بعض العوام من الشعب الدمشقي ورقة يؤيدون فيها أحد المرشحين لكرسي المبعوثية، ولكنهم كانوا يقولون لمن يطلبون اليهم الحتم عليها أننا نطلب في هذه العريضة إبطال رقص النساء في الملاهي . ثم ينهى كلامه قائلاً أن المعارضة توصلت إلى إجبار الحكومة على إبعاد أسعد بك مدير الشرطة عن الشام ، وأن الحادثة إنتهت بضعف جمعية الاتحاد والترقي وعجزها عما كانت تحاوله من أمر الانتخابات^(١) .

أما المبعوثون الذين فازوا في دمشق فهم : شفيق بك المؤيد العظم ، رشدي بك الشمعة ، عبد الرحمن بك اليوسف ، محمد بك العجلاني^(٢) ، وكان الأولان منهم من المعارضين لجمعية الاتحاد والترقي .

بالرغم من المنافسة الانتخابية في دمشق ونجاح اثنين من المعارضة ، لم يخرج الخلاف عن دائرته الضيقة ، وظلت فكرة الرابطة العثمانية هي التي توجه العرب ، لأن الأفكار اللامركزية لم تكن قد لاقت بعد رواجاً ، إنما كان الحرص والجد الذي بذله الاتحاديون كي لا يخرج ممثلوا العرب سوى من صفوف جمعيتهم ، وعدم تركهم للشعب حرية انتخاب من يمثله حق التمثيل ، مما يريب الغائبين من العرب الذين نما الوعي في أفكارهم فوقوا موقف الشك من أبطال عهد الحرية الجديد ، وزاد في حذرهم وريبتهم منهم ، بل وكرههم لهم ، موقف هؤلاء في مجلس المبعوثان من النائبين العربيين شفيق المؤيد مبعوث دمشق ويوسف بك شتوان مبعوث طرابلس الغرب ، لأنهما من مؤسسي جمعية الأخاء العربي ، ومن طالب النقيب وأحمد باشا الزهير نائب البصرة الذين هاجمتهما جريدة طنين الاتحادية ونادت بأنهما ممن لا يجوز انتخابهما^(٣) . ومع أن طالب النقيب كان من أعضاء جمعية الاتحاد والترقي ،

(١) المنار - مجلد ١١ ، ٢٢ ، كانون ثاني - يناير ١٩٠٩ ، ص ٩٣٦ - ١٥١

(٢) الهلال - سنة ١٧ ، ج ٥ ، شباط - فبراير ١٩٠٩ ، ص ٣١١ .

(٣) جريدة القتبس - عدد ١ ، ١٧ - ١٩٠٨ ، ص ١ ، وعدد ٩ ، ٢٦ - ١٢ - ١٩٠٨ ، ص ٢

ولكن يبدو أن الاتحاديين لم يكونوا راغبين في نجاحه ، وأنه فاز مع زميله بالرغم من المعارضين ، فقد جاء في كتاب « أرج الطيب في مآثر السيد طالب بك النقيب » ، بأن السيد طالب فاز بكرسى المبعوثية « مع تكرار الانتخاب ثلاثاً ، ففي الثلاث مرات حاز الأكثرية الفائقة وانجملت فيه أميال القلوب منقادة إليه عفواً صفواً ، وأعمى الله بصر وبصيرة من تسبوا بذلك .. » (١) ويظهر من مآل هذا النص أن يداً قوية هي التي كانت تلغي الانتخاب في كل مرة يفوز فيها السيد طالب « بأكثرية فائقة » ، ويغلب على الظن أنها يد الاتحاديين وحكومتهم التي يسيطرون عليها بتحريك من بعض المتنفذين المدفوعين من قبلهم (٢) ، وإلا من يكون غيرهم مع ما عرف من نفوذ السيد طالب النقيب ، العظيم الأهمية في البصرة ؟ فلقد استكثر واعلى دمشق والبصرة من كل بلاد العرب ، أن يخرج منها عدد ضئيل من النواب يحملون أفكاراً حرة لاتتقيد برأى جمعيتهم ، فهاجموا شفيق بك المؤيد ، ويوسف بك شتوان ، وطالب بك النقيب في مجلس المبعوثان ، وطعنوا في شرعية انتخابهم وواتهموا الأول بانتسابه إلى عزت باشا العابد ، وبكونه من صنائعه ، وبأن عليه في المحاكم دعوى كانت أوقفت بارادة سلطانية في العهد البائد (٣) ، والثاني بكونه من الجواسيس (٤) ، والثالث بأنه كان يهرب الأسلحة عندما كان متصرفاً

(١) كركوكلى مكتوبى راده عمر فوزى - المصدر السابق ص ٢١ .

(٢) المصدر السابق - ص ٢٠ - ٢١ ، حيث جاء : « ... وان أكبر خطأ ساق جميعية الاتحاد والترقى الى التفرقة والانحطاط هو قبض يدها عن مصافحة كثير من أولى الناموس وذوى الغيرة والاعتدال الذين يمزونها بسطها بالقضاء والقدر لمن يدلونها ، وقد فتحنا على قدر طاقتنا ومكنة حالتنا نادياً « لجمعية الاتحاد والترقى » يرجى به الخير للوطن والفائدة للمملكة وتقدم السيد طالب بك للدخول فيه معنا من غير ما سبب يلجئه ولا غرض يرتجيه .. فنقد صندوق الجمعية عشر ليرات رسم الدخول ، وتبرع بسبعين ليرة مساهمة منه لاستئجار محل لها ... »

(٣) دعوى عائلية تتعلق بمرات من زوجته وطفله التوفين .

(٤) ابرق مراسل القنيس في الاستانة الى جريدته يقول بان جمهرة نواب الترك في مجلس المبعوثان يعملون على اسكات مبعوثى العرب وكسر شوكتهم ، والعصت بما يسديهم اياه القانون -

لنجد، وزادوا عليهاهما أخرى بحيث أن المبعوثين الترك كانوا يصعدون واحدا وراء الآخر ، ويتفننون في الصاق التهم لكل من هؤلاء النواب العرب^(١) ، وألحوا على إلغاء انتخابهم ، دون أن يمكنهم من الدفاع عن أنفسهم^(٢) . وكان واضحاً من موقف الاتحاديين هذا أنهم يريدون الانتقام لفشلهم في معركة دمشق والبصرة الانتخابيتين . وبينما سكت نواب العرب في أول جلسة أثيرت فيها قضية شفيق بك المؤيد ، دون أن يبرز إلى الدفاع عنه أحد منهم ، سوى نائبين من الأغر يق دافعا عنه ، أظهروا تضامنا في الجلسات التالية التي نوقش فيها انتخابه وانتخاب زميليه ، وتضافروا على تأييد زملائهم العرب ، وانسحبوا من الجلسة محتجين حينما ألغى انتخاب يوسف بك شتوان مما جعل الأصوات المؤيدة للاتحاديين في القضايا المعروضة على بساط البحث تنقص نقصا ملحوساً^(٣) . كما اشترك معهم في الدفاع عنهم نواب من أحرار الترك ، وهذا ما جعل الاتحاديين يحذرون سخطهم ، ويحسبون لذلك حسابا ، فبادروا إلى إرضائهم طمعاً في استمالتهم فقتسأهوا في تثبيت انتخاب شفيق بك وطالب بك النقيب ، فكان هذا أول بادرة من بوادر التضامن بين النواب العرب^(٤) ، سواء كان ذلك بعد أن دخل الأربعة نواباً منهم جمعية الاتحاد والترقي وحزبها البرلماني أم لم يدخلوا بعد ، كما أشرت إلى ذلك في صفحة ١١٠ من هذا الفصل . على أن الرأي الراجح هو أن دخولهم حزب الاتحاديين كان في هذه الفترة ، فقد جاء في العدد ١٦ من جريدة المقتبس ، وهو العدد

— من الحقوق الصريحة كعدم سماعهم ردود يوسف شتوان بك ... وطردهم إياه من المجلس دون أن يستمعوا لمدافته .. « وغير ذلك من الأمور التي اقامتنا واقعدتنا .. (كما قال المراسل) ، لا سيما إذ تسمعون صوت موزعي الجرائد التركية وهم يصيحون « ايكي عرب مبعوثك طردى » (أى طرد مبعوثين عربيين) ، المقتبس ، عدد ١٥ ، ١ - ١ - ١٩٠٩ .

(١) المؤيد - ٥٦٩١ ، ١٥ - ٢ - ١٩٠٩ .

(٢) الأهرام - عدد ٩٣٦٢ ، ٢ - ١ - ١٩٠٩ .

(٣) Corresp. d'Orient — 2ème Année, No. 7, P. 203.

(٤) الأهرام عدد ١٣٦٤ ، ٦ - ١ - ١٩٠٩ ، وعدد ٩٣٦٨ ، ١١ - ١ - ١٩٠٩ .

انتالى للذى نشر فيه هجوم الترك على نواب العرب ، أن مراسلها فى الأستانة أنبأها أن « مبعوثى العرب فى مجلس انتراب انفقت كلمتهم على خدمة غرض واحد هو الجامعة العثمانية . . وأنهم دخلوا فى جمعية الاتحاد والترقى بمعرفة سليمان البستانى ، وكادوا يجعلون جمعية الأخاء العربى فرعا لتلك الجمعية ، كما جعلت جمعية العلماء وغيرها فرعا لها من قبل » (١) . فإذا كان صحيحاً ما جاء فى هذه البرقية من توقيت انضمام الأربعين نائباً إلى الاتحاديين ، بعد مناقشة صحة انتخاب المبعوثين العرب الثلاثة ، كان ذلك دليلاً على تقدير الاتحاديين قوة النواب العرب والعمل على استرضائهم بقبول نيابة نوابهم الذين اعترضوا عليهم .

* * *

خطة الاتحاديين فى الحكم والادارة

لم يستلم الاتحاديون الحكم مباشرة بالرغم من أكثرية البرلمانية ، ولم يشتركوا فى وزارة كامل باشا التى تألفت بعد إعلان الدستور سوى بوزير واحد ، أما بدافع الزهد ، أو العجز أو بغية التمرين على الحكم ، وإيهام أوربا باعتدالهم (٢) ، والأكثر ليظهوروا بمظهر السلطة غير المسؤولة ، التى تدير الأمور بالخفاء ، مع إلقاء مسئولية الإخطاء على غيرها ، وحرصوا على وضع السلطان والصدر الأعظم تحت الرقابة الشديدة ، وكان الذى يسيطر على الأمور هو لجنةهم المركزية فى سلايك ، وكانت تلزم

(١) المقتبس - عدد ١٦ ، ٢ - ١ - ١٩٠٩ .

A. Emin — Turkey in the World War, P. 42.

(٢)

وقد جاء ففیه ان الذى أملى الثورة هو الحرص على تجنب الخطر الخارجى ، انتراجتماع ريفال ، لذلك عمد الاتحاديون بعد الانقلاب الى ضرورة العمل باعتدال .

الصفة السرية ، لأن جمعية الاتحاد والترقي لم تعلن نفسها حزبا سياسيا يعمل جهارا حتى تشرين أول ، أكتوبر ١٩١٣^(١) . وكان أعضاء اللجنة المركزية ، المعروفون لدى الناس يجتمعون يوميا بأعضاء الحكومة ويملون عليهم إرادة الجمعية ، وكانت أنديةهم في الأقاليم تسير على نفس النهج ، إذ تملئ إرادتها بدورها على الولاة ، والموظفين في الولايات والأقضية . ويتدخل أفرادها على المكشوف في شؤون الإدارة ويطلبون إقالة الموظفين الذين لا يرغبون فيهم وإلا استصدروا الأوامر ، بواسطة لجنةهم المركزية ، بعزل كل من يعترض إرادتهم^(٢) . وكانت أول لجنة مركزية صوتت على إنتخابها مؤتمرهم العام الذي عقد عام ١٩٠٨ بعد الدستور ، مؤلفة من ثمانية أشخاص بينهم : أحمد رضا بك ، أنور بك ، طلعت بك ، مدحت شكري بك^(٣) ، ولم يكن فيها ولا واحد من العرب أو الإغريق أو الأرمن أو أى واحد غير تركي ، وكذلك كان شأن اللجان المركزية التي انتخبت في الأعوام التالية حتى آخر عهد الاتحاديين . وكان للحزب أيضا مرخص مسؤول يختار من ضمن أعضاء اللجنة المركزية بالانتخاب ، وهذه اللجنة هي التي تقرر الخطة الواجب السير عليها وتعمل على تنفيذها إما بالاتصال مع الصدر الأعظم والوزراء أو بالإيعاز إلى حزبها البرلماني في المجلس الذي كان ينبو عن الجمعية في رئاسته شخصية مرهوقة من المبعوثين الاتحاديين . أما السلطان عبد الحميد فقد سيطروا عليه سيطرة تامة ، إذ اعتبروه مدينا لهم بالإبقاء على حياته وعرشه ، فصاروا يستصدرون الإيرادات السنية منه بتعيين أعضاء مجلس الأعيان من صنائعهم وإقرار كل ما يطلبونه منه^(٤) .

على أن حادثة إسقاط وزارة كامل باشا، ولم يكن قد مضى على تشكيلها

(١) الإهرام ١.٨٥٢ ، ٨ - ١١ - ١٩١٢ .

A. Mandelstam — Ibid, P. 12.

(٢)

T. Z. Tunay — Ibid, P. 199.

(٣)

A. Fua — Ibid, P. 90.

(٤)

أكثر من ستة أشهر ، وبعد شهر من إحرازها ثقة مجلس النواب بأكثرية ساحقة ، وبتأييد شبه إجماعي من نواب العناصر غير التركية : من عرب وأغريق وأرمن إلى جانب نواب حزب الأحرار ورهط آخر من نواب الترك^(١)، لدليل واضح على حرص الاتحاديين على فرض نفوذهم وتسلمتهم على الحكم وهم معرضون عن تحمل مسؤوليته المباشرة . غير أن إسقاطه قد كلفهم غالبا وهذا هو التفصيل .

تزايد نفوذ الصدر الأعظم خاصة بالتفاف العناصر غير التركية حوله وكان داهية في السياسة ، قوى الشخصية ، عازما على إصلاح الإدارة والقضاء على الفساد ، والاستعانة لذلك بفنيين من الأجانب^(٢) . لكن الاتحاديين توجسوا منه لانتفاف العناصر غير التركية حوله ، فخرّبوا في جلسات مجلس المبعوثان ، في أوائل كانون الثاني ، يناير ١٩٠٩ ، أن يزعموا مركزه بهجوم مركز شنته عليه جريدة طنين خارج المجلس ، وصاحبها النائب حسين جاهد داخل المجلس ، فواجهوا مقاومة قوية من نواب المعارضة ، وقد تكسّل السواد الأعظم من نواب المجلس وعزموا على أن يعضدوا الوزارة ويضعوا حداً لسلطة جمعية الاتحاد والترقي^(٣) ، فشعر أعضاؤها بالخطر المحدق بهم ، وبدأوا يعدون العدة للايقاع بالصدر الأعظم ولم تمض أيام حتى أثاروا قضية إرسال جنود إلى يانيا لقمع اضطرابات نشبت فيها ، فتبادل الاتحاديون وكامل باشا الاتهام : إتهمهم بمحاولة خلع السلطان عبد الحميد ، واتهموه بمحاولة إنقلاب لا دستوري ، حينما أراد إبعاد بعض القطعات الموالية لهم عن الآستانة فرفض رئيس أركان الجيش طلبه . عندئذ أقال وزير الحريمة المشايخ للاتحاديين ووضع الجنرال ناظم باشا

A. Mandelstam — Ibid, P. 17.

(١)

G. Samné — Ibid, P. 65.

(٢)

(٣) الهرام - عدد ٩٢٧٨ - ١ - ٢ - ١٩٠٩ ، ص ١ .

مكانه ، فقامت قيامتهم ، وانها لت عليه برقيات الاحتجاج من أمراء الأسطول وتعرض لحملة شعراء من الصحافة ، ودعى إلى مجلس المبعوثان ، ولما استمحلهم يومين لجمع الوثائق اللازمة ، لتبرير تصرفه ، حملوا أعضاء المجلس على إسقاطه (١) فأذاع بياناً على الصحف فضح فيه أساليبهم في التدخل بشؤون الدولة بصورة لا دستورية ، وسب نقيمتهم عليه لأنه لم يخضع لارادتهم حينما أرادوا إرغامه على دعوة وفد انجلىزى غير رسمى لم يبلغ رسمياً بحضوره ، إلى وليمة فى منزله ، ولأنه حضر ووليمة أقامها حزب الأحرار لمناسبة وطنية ودعا أعضاء الوزارة لحضورها ، وبرر إقالة وزير الحربية مينا تساهله مع ضباط الجيش الذين انغمسوا فى الحياة الحزبية وعجزه إزاء نفوذ كلة الضباط الاتحاديين مما أدى إلى الفوضى فى النظام العسكرى (٢) .

لقد رافق إسقاط وزارة كامل باشا أمور لا يسع الباحث أن يتجاهلها منها أن قيادة الأسطول تمرت على قبول وزير البحرية الذى عينه كامل باشا (٣) ، وهدد ضباط الأسطول بالقضاء القذائف على المدينة ، ومنها أيضاً أن أنور بك وضباط آخرين ، ممن كانوا يلعبون دور الزعماء فى جمعية الإتحاد والترقى ، كانوا مسلحين بالمسدسات ومحتشدين فى أروقة مجلس المبعوثان ، وهددوا التراب بالقوة ليحبروهم على التصويت ضد كامل باشا . وقد وصل الأمر بطلعت بك أن هدد نائبا أرمنيا بمذابح جديدة فهرول هذا إلى النائب الالبانى إسماعيل كمال بك ، من زعماء المعارضة ، يستحطفه بالتصويت ضد الصدر الأعظم (٤) . هذا ما ذكره النائب إسماعيل كمال بك فى مذكراته .

(١) المنتطف - مجلد ٢٤ ، ج ٣ ، ص ٢١ .

(٢) النار - مجلد ١٢ ، ج ٣ ، ص ٢١٩ - ٢٢٨ من بيان كامل باشا .

(٣) كان وزير البحرية قد قدم استقالته قبل الإزمة بنصف شهر ولم يقبلها الصدر

الاعظم ، ولما أقال وزير البحرية رجع فقبل الاستقالة .

Memoirs of Ism. Kémal, P. 325 ; Mandelstam — Ibid, (٤)

وقد جاء في رسالة لمكاتب الأهرام الخاص « ابراهيم سليم النجار » في الأستانة: إنه عند التصويت على إسقاط وزارة كامل باشا انقسم النواب العرب إلى ثلاثة أقسام: ٢٢ منهم أسقطوا الصدر الأعظم ضمن ال ١٩٦ نائباً الذين صوتوا ضده ، وكان بين الثمانين نائباً الذين وقفوا على الحياد أربعون نائباً عربياً ، وأما بين النواب الثمانية الذين صوتوا إلى جانبه فكان إثنان من النواب العرب بينما كانت « الجنود محطة بالمجلس تهدد نوابه بالموت ، واعتبر هذان النائبان من أشجع نواب العرب بأنحيازهما إلى الأحرار ، مع إنهما من جمعية الإتحاد والترقي (١) . »

لقد وصف بعض الكتاب هذه الحادثة بأنها أشبه بالإنقلاب السياسي منها بعمل دستوري ، ومهما يكن فقد أسفرت عن نتائج هامة على حكم الاتحاديين ، فمن جهة أسخطت عليهم الحكومة الانجليزية التي كانت تعتبر كامل باشا صديقاً لها ، وكانت الدول الأوروبية عامة ، ودولتا فرنسا وإنجلترا خاصة تعلق أهمية كبرى على الثورة التركية ، مؤملة من ورائها أن يصلح حال الدولة ويزول التعصب الديني ضد المسيحيين وتعطى الطوائف المختلفة الدينية والعرقية في المملكة حقوقها ويزول الاضطهاد عنها وتمتع بنصيب في حكم الولايات التي تقطنها . (٢) وقد اتضح موقف الدول الأوروبية من تصريحات زعمائها ومن مقالات جرائدها ، فقد جاء في جريدة الدليل تلغراف الكبرى أن « أكبر واجب على إنجلترا في الحال الحاضر أن تساعد بكل قواها ، رجال الإصلاح في السلطنة العثمانية وتراقب مراقبة حية عمل أية دولة تحاول بذور بذور الشقاق في البلقان ، أو أى عمل يراد به مناوأة رجال تركيا الفتاة في شؤونهم (١) . » كما تشكلت في فرنسا جمعية تدعى « جمعية أصدقاء الشرق » ، (Société des Amis de l'Orient)

(١) الأهرام - عدد ٩٤٤٠ ، ٦ - ٤ - ١٩٠٩ ، ص ١ ، يظهر أن السيد النجار قد أدخل

نواب الولايات العربية من الترك ضمن عدد نواب العرب الذين ذكرنا عددهم .

(٢) Ahmed Emin — Turkey in the World War, P. 41.

تسبقت الشخصيات العظمى من رجال الدولة الافرنسية ، ورجال المائ والبنوك ، والأدباء والعلماء إلى الدخول في عضويتها^(١)، إلى جانب شخصيات سورية مقيمة في باريس ومتجنسة بالجنسية الافرنسية مثل شكرى غانم وجورج سمحه^(٢). وكان هدف هذه الجمعية توثيق الصلات مع العهد الجديد في تركيا واستمرار تعلق رجاله — الذين لقوا في باريس أرحب صدر في زمن الاستبداد الحميدى ، من أمثال الدكتور ناظم ، وأحمد رضا ، والبرنس صباح الدين ومراد بك الداغستاني وغيرهم — بفرنسا ، فكانت المآذب والحفلات تقام للبعثات الدبلوماسية التركية تتخللها الخطب الودية التي تم عن العطف المتبادل فيكيل الطرفان فيها المديح كل منهما للآخر ويصف الدكتور ناظم بك فرنسا بأنها الأم الروحانية لتركيا الفتاة^(٣). وإذا استثنينا مسارعة بعض الدول الأوربية التي تثبتت أمر واقع . وترسيخه خوفا عليه من خطر العهد الجديد في تركيا ، كاعلان بلغاريا إستقلالها التام وإعلان النمسا إحتلالها الدائم لمقاطعتي البوسنه والمهرسك ، وإعلان جزيرة كريت انضمامها إلى اليونان ، ولم تكن هذه البلاد مرتبطة بالدولة العثمانية إلا برباط واه ، ولم تكن سلطة السلطان عليها إلا إسمية^(٤) ، ولما يمض بعد ثلاثة أشهر على الثورة التركية ، فإن موقف الدول الأوربية ، بصورة عامة ، كان بجانب تركيا الفتاة إذ بادرت هذه الدول في شهر كانون ثانى يناير ١٩٠٩ إلى سحب ضباطها وجنود الدرك التي كانت تحتل مقدونيا بموافقة

Corresp. d'Orient — 2ème Année, No. 10 (15/2/1909) (١)
P. 295.

Corresp. d'Orient — 1ère Année, No. 3, P. 78 ;
2ème Année, No, 9, P. 268.

(٢) كان شكرى غانم يصرح بان كل فرد له وطنان : وطنه الاصلى وفرنسا .
"Chacun a deux parties son pays et la France".

Corresp. d'Orient — 1ère Année, No. 3, P. 84. (٣)

Ibid — No. 4, P. 97. (٤)

العهد البائد ، وإيقاف تطبيق النظام الخاص للولايات الثلاث المكدونية .
ثقة منها بوزراء كامل باشا^(١) . غير أن الاتحائيين بإسقاطه زعزعو ثقة
انجلترا بهم ، ولم تجدهم البرقيه التي أرسلوها إلى جريدة التايمس محاولة منهم
في تخفيف أثر العمل الذي قاموا به ضد كامل باشا ، متذرعين بكون أفعاله
الخالفه للدستور هي التي اضطرتهم إلى إسقاط وزارته ، معلنين للامة
الإنجليزية « إن الواجب على كل صدر أعظم يخلفه أن يتبع أثره ، وأن
سياستهم الصريحة هي الحب والوداد لانجلترا وأن صداقتهم لها لا ينظر فيها
إلى الأفراد بل إلى الامة بأسرها ،^(٢) ، ذلك أن إنجلترا — بالرغم من أن
روعاها قد هدأ بعد أن عرفت أن المسألة داخلية^(٣) — بقيت على حذر من
الاتحائيين ، وبدأت تدس لهم كلما شاهدت ميلا منهم إلى جانب ألمانيا أو
زيادة في نفوذ البارون مارشال فون بيبير ستاين ، سفير ألمانيا في الأستانة ،
وعردة مكانته ومكانة دولته إلى ما كانت عليه في عهد السلطان عبد الحميد ،
بعد أن أصابها نكسة مؤرقة بعد إستلام الاتحائيين زمام الحكم كرها
منهم لسياسة عبد الحميد الخارجي . مع العلم أن النفوذ الألماني بدأ يستعيد
مكانته السابقة بالتدرج وكان قسط من الفضل في عودته إلى الأوساط
التركيه يرجع من جهه إلى الضباط الترك الذين أنشروا على أيد ألمانية ومن
جهه أخرى إلى الهدوء والصبر والحذكة السياسية التي برهن عنها
السفير المومى إليه ، بعد الانقلاب العثماني .^(٤)

هذا من حيث العلاقات الخارجية ، أما من حيث انعكاس الحادث
على الأمور الداخلية ، فقد لقي موقف الاتحائيين تأييداً حاراً من قبل الشيبية

(١) الدكتوردة الما وتلن — المصدر السابق ، ص ١٩١ — ١٩٢

(٢) المقتطف — مجلد ٣٤ ، ع ٣ ، ص ٢١٢ .

(٣) Corresp. d'Orient — 2ème Année, No. 14, P. 435.

(٤) Corresp. d'Orient — 3ème Année (15 Nov. 1910),

التركية لأنهم عدوه انتصاراً للمبادئ الدستورية التي اعتبروها قد هددت . وقد نجح الاتحاديون في إثارة عواطف فتیان الترك وتعبئة شعورهم بالخطب النارية في جلسة حجب الثقة ، وإذا كان الضابط حبيب قد أعلن أن حراب الجيش التركي تقف بالمرصاد دون تحقيق نوايا كامل باشا فإنه كان بذلك معبراً عن شعور زملائه من ضباط الاتحاديين الشباب (١) . هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن ماسبق هذه الأزيمة من موقف مجلس المبعوثان بعنصره غير التركية ، وتضامنها ضد الاتحاديين ، تدعمها قلة واعية متسامحة من نواب الترك أنفسهم ، أحدثت تبديلاً في موقف الاتحاديين فأصبحوا يخشون قوة العناصر الأخرى ، ولا يثقون بجدوى الدعوة إلى سياسة الجامعة العثمانية على أساس التسامح والحرية والديمقراطية ، خاصة إذا وجد على رأس الحكم شخصية قوية مثل كامل باشا ، لذلك غامروا حتى بسمعتهم الديمقراطية الحرة في الداخل والخارج كي يتخلصوا منه مستندين على عواطف العناصر التركية التي عبأوا شعورها تعبئة قوية . ولم يعد عمل الاتحاديين تأييداً من العرب ، فقد وصف شكري غانم محاولة كامل باشا بأنها « إنقلاب فاشل » وقال إن التقصير في دعم جمعية الاتحاد والترقي في الظروف الحالية وهي تناضل في سبيل الحرية وصيانة الدستور ، يعد ضرباً من الإجرام (٢) .

غير أن العناصر غير التركية عامة والفئات المعتدلة من الشعب ، هذه التي كانت ترى في كامل باشا الشخص التزيه الحيادي الذي يكفل قيام الإصلاح وتجنيب البلاد التفكك الداخلي والخطر الخارجي ، فإنها لم تر في هذه الحركة إلا خطراً على الحياة الدستورية الصحيحة وبادرة تسلط حقيقي لم تكن هذه العناصر تتصور أن يحدث في عهد الحرية الجديد مثلها ، فتحقق ما كانت

P. 399.

A. Mandelstam — Ibid, P. 18.

(١)

Corresp. d'Orient — 2ème Année, No. 11, P. 326.

(٢)

تخشاه وما عبر عنه أحد نواب الألبان منيد بك ، في الجلسة التي شن فيها حسين جاهد هجومه الشديد على كامل باشا ، بتساؤله « هل بقاء الوزارة أو سقوطها معروف على رضا شخص ؟ وهل الوزارة العوبة أطفال تعزل وتزيد كما يشاء بعض النواب ؟ » (١) .

لذلك فإن الصراع اشتد بعد ذهاب كامل باشامن الحكم ، بين الاتحاديين وخصوصهم من النواب الأحرار (٢) وغيرهم من نواب العناصر الأخرى وأخذت صحف المعارضة التركية وغير التركية ، كجرائد أقدام واستقلال وغيرها تشن هجوماً معاً كسا على جمعية الاتحاد والترقي وتتهمها بالاستبداد والدكتاتورية المقنعة التي تفرضها على أداة الحكم ، ووقف العنصر العربي بعيداً ، في الظاهر ، عن هذا الصراع ، متخذاً موقف الحياد ، بل داوم الزعماء المعروفون إلى ذلك الوقت مثل رفيق بك العظيم وعبد الحميد الزهراوي والأمير محمد أرسلان وغيرهم على تأييد الاتحاديين ، بالرغم من ظهور علامم الصراع بين العرب والترك ، وخروج كثير من الجرائد التركية تحمل مقالات تشدد فيها على العنصر العربي ، تهم رجاله فيها بالبعد عن الدستور ، والرغبة في تسنم الوظائف واستخلاصها من الترك ، وطمعهم في الخلافة ، وتضرب على نعمة التفريق بين المسيحيين والمسلمين من العرب ، متهمة الأولين بأنهم ليسوا عرباً وإنما ادعائهم هذا كي يدافع النواب العرب عنهم في مجلس النواب بينما هؤلاء يهزأون بدعواهم هذه ، مع أن المسيحيين من شرف انجند ما يغنيهم عن

(١) كان كلامه هذا حينئذ كالسهم أصاب حسين جاهد ، فاندفع يريد الهجوم هو ومؤيدوه على خصمه وكادت تنشب معركة في داخل المجلس لولا أن فرق العاقلون بين الطرفين .

(الإهرام - عدم ٩٣٦٨ ، ١١ - ١ - ١٩٠٩)

(٢) ازداد نفوذ حزب الأحرار بعد إسقاط وزارة كامل باشا ازدياداً قوياً فقفز عدد

أعضائه من النواب من ٨ إلى ٥٠ في فترة قصيرة ، واستمرت قوته في ازدياد يوماً بعد يوم لازدياد انتشار الأفكار الرامية إلى اللامركزية وللازدياد السخط على الاتحاديين .

(الإهرام - ٩٤٢٣ ، ١٦ - ٣ - ١٩٠٩ ص ١)

الاتهام للعنصر العربي... وهكذا...^(١). ولم يكتف الأتراك بما يكتسبونه في جرائمهم بل كانوا يرسلون مقالات كهذه إلى الأهرام والمفيد وغيرهما من الجرائد المصرية والسورية. ومع ذلك كان سعي السياسيين العرب حينذاك بكل جهد وإخلاص إلى سياسة الوفاق وذلك ما يشير إليه رفيق بك العظم إذ يقول بأن الناس يلغظون بما يسمونه مسألة العرب والترك وتظهر علامات الكدر على أسارير الوجوه بما يشاع عن تطرف بعض الاتحاديين في الاعتماد السئ بالأمة العربية من جهة والتظاهر بمبدأ القومية من جهة أخرى... ، « كل هذه ظنون لم تبلغ مبلغ الحقيقة ، وحكم لم يان بعد أن يسجل على إخواننا الترك حتى لو صح ما ينسب من المقاصد والأعمال إلى بعض أفراد جمعية الاتحاد والترقي... وأنه لا ريب أن في الأمر سوء تفاهم واقع بين العرب وبعض أفراد الجمعية من الغلاة في حب الجنسية التركية... »^(٢)

الحق أن الاتحاديين قد لقوا من الألبان والأغريق وحتى من الأرمن، منذ الأشهر الأولى للثورة ، معارضة لم يكونوا يتصورونها على صفحات جرائدهم : « برودوس » ، « نيولوغوس » ، « سربستي » و « عثمانلي » وغيرها^(٣) وفي شخص نواب منهم مثل وورتاكس^(٤) ، مفيد بك وعلى كمال بك وإسماعيل كمال بك وزهرا ب أفندي وكوزميدى بك وغيرهم ، في حين أن النزاع العرب لم يظهر لهم صوت مسموع في مجلس المبعوثان خلال الدورة الأولى من جلسات مجلس المبعوثان ، ولم تأخذ معارضتهم طريقها إلى الظهور خارجه .

(١) الأهرام - ١٥ - ٢ - ١٩٠٩ ، ١٧ - ٢ - ١٩٠٩ ، ١٩٠٩ ، ١٩٠٩ ، ١٩ - ٣ -

سنة ١٩٠٩ ، ص ١

(٢) الأهرام - ١٥ - ٢ - ١٩٠٩ من مقال بقلم رفيق بك العظم .

(٣) Nicolaidis — Ibid, P. 129.

(٤) الأهرام - ٧ - ٤ - ١٩٠٩ ، هدد وورتاكس الأرمني بمناسبة بحث قانون

الصحافة أنه أرسل في العهد الحميدى الى تركيا ٦٠ قنبلة ، وأنه الآن يعد القنبلة ٦١ لم يتجرأ على مس حربة الصحاففة .

لم تقتصر الحملة ضد الاتحاديين ، بعد إسقاط وزارة كامل باشا ، على صحف المعارضة المتكلمة باسم حزب الأحرار والعناصر غير التركية ، بل نافسها في ذلك المتدينون من الترك بصورة خاصة فقد قر في نفوس طبقة رجال الدين الصغرى — الذين أسسوا جمعية باسم « اتحاد محمدى » برئاسة أحد الشيرخ المتعطلين ويدعى « درويش وحدتى » ، أنشأت جريدة باسم « وولقان » تتكلم باسمها — أن الإسلام أصبح مهدداً بالفناء ، وأعلنوا أن جماعة تركيا الفتاة ليسوا سوى رهط من الملحنين والماسون ، وأنهم سائرون بالدولة والإسلام في طريق الاضمحلال ، وهكذا اجتمع الأحرار ورجال الدين من صوفية وخوارج ، على غاية مشتركة هي إسقاط جمعية الاتحاد والترقى عن الحكم ولم يكن عبد الحميد إلا ليشجع مثل هذه الحركة كي يستعيد سلطته ونفذه السابقين^(١) ، واستغذت الفئات الرجعية هذه النعمة العامة على الاتحاديين فغررت بضباط الألايلية (الخارجين من الصف) المستائين من هؤلاء لشروعهم في تسريحهم واستبدالهم بضباط من خريجي المدارس الحربية وأوهمت الجنود بأن الشريعة قد قضى عليها ، وأن ضباطهم الجدد ملاحدة لا يؤمنون بالله ، وزاد في النعمة العامة مقتل الصحفي الحر حسين فهمى ، رئيس تحرير جريدة « سربستى » ، المعارضة ، وعضو حزب الأحرار ، وكان يهاجم الاتحاديين بعنف وحرارة على صفحات جريدته ، وقد حامت الشبهة حول جمعية الاتحاد والترقى في مقتله . وهكذا لم يحل ١٣ نيسان ، أبريل ١٩٠٩ حتى شهدت العاصمة ثورة مضادة قام بها الجنند تدعمهم طبقة رجال الدين ومظاهرتهم يطالبون بسقوط مجلس الوزراء ، واستبعاد بعض النواب ، وإعادة ضباط الصف إلى وظائفهم وتطبيق الشريعة تطبيقاً كاملاً^(٢) .

A. Mandelstam — Ibid, P. 18-19.

(١)

(٢) عثمان نورى — المصدر السابق ج ٢ ، ص ١١٨١ ، احمد عزت الاعظمى — المصدر

السابق ج ١ ، ص ٨٤ .

Nicolaidis — Ibid, P. 120-121 ; Memoirs of Ism. Kém.

استقالت وزارة حليمي باشا وخلفتها وزارة توفيق باشا ، وفر زعماء الاتحاديين ومعظم نوابهم المغضوب عليهم وضباطهم بعد أن قتل عدد منهم ، من الآستانة ، وراح النائب العربي الأمير محمد أرسلان ، نائب اللاذقية ، ضحية شبهة لحسين جاهد^(١) . واجتمع مجلس المبعوثان بمن بقي من أعضائه في العاصمة وتزعمهم النائب الألباني اسماعيل كمال بك الذي انتخب رئيساً له ، والتف حوله نواب العناصر غير التركية والمعارضون من نواب الترك ، واندجحت الكتلة المعارضة التالية : حزب الأحرار ، نواب الأرمن ، نواب الألبان ، واليونان والبلغار . . . الخ ، مع المتخلفين من نواب جمعية الاتحاد والترقي ، والأحزاب غير المجلسية كالجمعية الأرمنية والجمعية اليونانية والحزب الديمقراطي والنادي الألباني والنادي الكردي والنادي البلغاري في تجمع عام باسم «جمعية الاتحاد العثماني . . . Comité de L'Union Ottomane» . وقد دعمت هذا التجمع جرائد : إقدام ، صباح ، ترجمان حقيقت ، ميزان ، بني غازته ، عثمانلي ، سربستي ، وكان هدف هذا التنظيم التمسك بالدستور والدفاع عنه^(٢) .

أما النواب العرب فقد أظهروا ، أثر هذه الثورة ، منتهى الحكمة ، وانفقوا على ترك التحزب أمام الخطر الذي قد يهدد الدستور ، ودخلوا في «الاتحاد العثماني» الذي انضمت إليه أيضا جمعية العلماء ، وأذاعت منشوراً طمأنت فيه النواب الذين عزموا على الاستقالة خرفان من عودة الاستبداد ، وأعلنت أن الحكومة الدستورية الشورية مرافقة لأحكام الشرع الشريف.

P. 329.

(١) الإهرام - ١٩٠٢ ، ٢٢ - ٤ - ١٩٠٩ ، ص ١ .

(٢) Rev. du Monde Musulman — Vol. VII (Avril 1909)

No. 4, P. 460.

وأن الجمعية عازمت عزمياً على مظاهرات المبعوثين للمحافظة على الحكم الدستورية المشروعة . ووقف إسماعيل كمال بك ، النائب الألباني ، في مجلس المبعوثان وقال : « إننا كنا نختلف على التفاصيل ، واليوم نتحد على الأساس والجوهر » يريد بذلك أن يطمئن نواب الاتحاد والترقي . ولما وقف وزير المعارف وقال : « أما الدستور فإن الوزارة تقف على حفظه آخر نقطة من دمها فلا تخافوا عليه من الحكمة » ، قامت ضجة كبرى في قاعة المجلس ، وقاطعه نافع باشا الجابري مبعوث حلب بتموله : « نحن بفضل قرة الأمة لانخاف أحداً ، ولانخاف شيئاً فاسحب كلمة : لانخافوا . . . » فسحبها واعتذر^(١).

واضح إذا أن الحركة لم تكن لادستورية صرف^(٢) ولم تستهدف العودة إلى نظام الحكم المطاوع القديم بالرغم من وجود بعض العناصر الرجعية فيها وهي من التي لعبت بها أصابع السلاطن ، بل كانت مرجحة ضد جمعية الاتحاد والترقي ، واستبدالها الذي حل محل استبداد عبد الحميد ، كما كان مفهوماً لدى الأوساط الواعية . وحتى عبد الحميد لم يبد رغبة ظاهرة في استغلال

(١) الاهرام - ١٩٠٢ ، ٢٣ - ٤ - ١٩٠٩ ، ص ١ .

(٢) ان الدكتاتورية التي فرضتها جمعية الاتحاد والترقي على الحكومة ومجلس المبعوثان ، بعد اسقاط حكومة كامل باشا ، ولجوءها الى الاغتيالات السياسية ، كان له اثر كبير في نغمة الاحرار عليها ، وقد عبر الرأي العام عن سخطه على سلوكها ، قبيل الثورة المضادة ببضعة أيام ، بالموكب الهائل المتقطع النظم الذي رافق جنازة الصحفي حسين فهمي الذي اتهمت الجمعية باغتياله . قال اسماعيل بك في مذكراته ، ان الاستانة بأجمعها قامت تشيع الجثمان وتظهر سخطها على الجناة وان هذا القيام كان بمثابة احتجاج صارخ على اعمالها ، وأنه قد صادف مرور الصدر الاعظم « حلمي باشا » من الشارع اثناء سير الموكب ، وأنه قد انتظر ان يفسح له الطريق ، وما أن شمعت الجماهير بوجوده حتى أخذت تصيح « الموت له » . ولو لم يقف صاحب المذكرات أمام سيارته ويدعو الجماهير الى الهدوء لكانوا فتكوا به
Memoirs of Ism. Kém., P. 329-330.

وذكر الضابط التركي عثمان نوري في كتابه « عبد الحميد ودور سلطنتي » ان عدد من شيعوا جنازة حسين فهمي بلغ « ٢٠ » الفا تقريباً .

هذه الثورة للقضاء على الدستور^(١) ، فقد روى إسماعيل كمال بك في مذكراته أن السلطان أقسم له بالرسول والقرآن بأنه إذا جاء الشعب إليه الآن وارتمى على قدميه يطلب منه الاضطلاع بالسلطة المطلقة ، فسوف لا يقبل لأنه يعتقد أن النظام الدستوري هو الجهد الأخير لانقاذ الدولة ، فإذا سقط هذا النظام آلت الدولة إلى الزوال^(٢) . ومع كل ذلك هاجم رفيق بك العظم هذه الحركة وما دعاه بحزب التقهقر الذي قال أنه قام بها وتسامل عما طرأ على الشرع من تغيير في عهد الاتحاديين وهل كان ثمة ما يوجب الكفر بحكومتهم ، ألم تنقل السلطة من يد الفرد إلى أيدي الجماعات ، التي طبقت القانون الأساسي على أصول الشرع الإسلامي ؟ ،^(٣) .

إلا أن الأمر لم يدم للمعارضة في حكم البلاد وقام جيش سلانيك الذي يسيطر عليه الاتحاد ديون يستعد للقضاء على الثورة المضادة ، واجتمع النواب الاتحاديون الهاربون من الآستانة في سان استيفانو ، وتقدم الجيش نحو الآستانة بقيادة الجنرال محمود شوكت باشا ، وبمقدار ما كان الجيش يتقدم نحوها كان النواب المتخلفون من الاتحاديين يهربون منها ليلتحقوا بسان استيفانو . ولما دخل جيش محمود شوكت العاصمة أسقط مجلس سان استيفانو عبد الحميد بعد أن صدرت فتوى شيخ الإسلام بخلعه ، ونصب أخوه محمدرشاد باسم (محمد الخامس) على العرش بدلا منه ، وأعلنت الأحكام العرفية وقلصت حرية الصحافة والاجتماعات ودام ذلك إلى أجل غير مسمى ، وبدأت المحكمة العسكرية تعمل بانتظام وأصدرت أحكام الإعدام على الأحرار والرجمين معا وبعض المشايخ والمتشيخين للسياسة ، لا للدين ، كما قال

(١) من المحتمل أن يكون قد لمب بالخفاء لتدبير الثورة المضادة فقد ادعى الاتحاديون جانبهم وجدوا في قصر يلنر وثائق تدبته وأنه وزع الاموال على الدين هياوا الثورة .

Memoirs of Ism Kémal, P. 341.

(٢)

(٣) الاهرام - ١٩٥٢ ، ٢٢ - ٢ - ١٩٠٩ .

محمد كرد علي في كتابه « خطط الشام »^(١)، وعملت الجمعية على التخلص من خصومها بهذه الطريقة قاصدة بذلك القضاء على كل معارضة لها في المجلس وخارجه، ونفت كثيراً من الشخصيات التي اعتبرتها خطراً على العهد الجديد إلى اليمن والحجاز^(٢)، وإنما لم يصب العرب شيء من رشاش هذه التدابير لوقوفهم من أعمال الثورة المضادة على الحياد، فلم يثبت على أحد من سياسيين الاشتراك في تحضير الثورة ولا في تنفيذها، ولو أن الاتحاديين جاروا على النائب يوسف بك شتوان بنفيه مع من نفوهم من الترك، غير أنهم أعادوه فيما بعد إلى المجلس. صحيح أن عدد من دخل من العرب في جمعية « اتحاد محمدى » كان كبيراً، قدرهم محمد كرد علي في كتابه « خطط الشام » (ص ١٢٠) بما يقارب سبعين ألفاً في دمشق، « إنما دخلوها، كما قال، عن سلامة نية لأنهم أجروا إسماها »، إلا أنهم لم يكونوا ضد الدستور ولا ضد حكم المشروطية. بل أكثر من ذلك كمان بطل الزحف على الآستانة عراقياً، وكثير من العرب أمثال البكباشي عزيز على المصرى وغيره من الضباط، كانوا مشاركين للجيش الزاحف ومتحمسين للقضاء على الحكم المضاد للاتحاديين^(٣) في الآستانة لأنهم من جهة كانوا لا يزالون إتحاديين، ومن جهة أخرى أوهموا بأن الدستور أصبح في خطر من الرجعية.

كان للحركة الرجعية نتائج هامة على أذهان الشبيبة التركية وعلى سلوك ضباط الجيش التركي، ذلك أن الاتحاديين منهم باتت تغلى نفوسهم ضد خصوم الجمعية، وقد روى إسماعيل كمال بك عن واحد منهم صادفه في الخارج إنه أعرب له عن أسفه وأسف زملائه البالغ عددهم سبعة آلاف ضابط

(١) محمد كرد علي - خطط الشام، ج ٢، ص ١٢٠.

(٢) بلغ عدد من نفوهم « ١٥٠٠ » شخص تقريباً.
A. Fua — Ibid, P. 92-93.

(٣) مذكرات جمال باشا، ص ٩٦.

لكونهم تركوا إلى الجند مهمة الدفاع عن الثورة ولم يتسن لهم أن يعيشوا مع الشعب ذكرى مذبحه لا ينسونها طيلة حياتهم ، ولما قال له إسماعيل كمال بك أن الشعب لا يزال في متناول يدهم كي ينقضوا عليه لارواء غليلهم إلى سفك الدماء ، أجاب بأنهم على أتم التصميم للقيام بمثل هذا العمل لدى أول فرصة سانحة^(١) . وقد يبدو هذا القول مبالغاً فيه لصدوره عن خصم ، ولكن ما قولنا في كونه قد تكرر مثله من ضباط الاتحاديين الذين هالهم فيما بعد ما فرضه عليهم قائد الجيش محمود شوكت باشا من وجوب عدم التدخل في السياسة وخروجهم من جمعية الاتحاد والترقي ، فاستقال مئات منهم من الجيش دفعة واحدة ، وصرح أحدهم في مجتمع عام ووافق سامعوه على تصريحه بأن الدم الذي سفك غير كاف وأنه يجب سفك دماء كثيرة حتى يفتح في وجه البلاد طريق النجاح والترقي ،^(٢) .

أما نتائج الحركة على السياسيين من أعضاء جمعية الاتحاد والترقي فقد كان مزوجاً بالحذر من نقمة الشعب ونقمة العناصر الدينية والعرقية وبالميل إلى التشديد في معاملة الأحزاب المعارضة والوقوف أمام كل حركة ترمي إلى إتاحة الفرصة لنمو المؤسسات القومية للعناصر الأخرى .

الحق يقال أن فترة حكم الاتحاديين السابقة لم تخل من بعض الأعمال الجليلة ، ذلك أن مجلس المبعوثان قد عمل جاهداً على سن القوانين التي تمنح الحريات للشعب وتطهر الإدارة ، وتجعل من الدولة العثمانية دولة حديثة تسير على غرار الممالك الأوروبية الراقية ، وتمتعت بفترة من الحرية التامة ، لكنها كانت فترة قصيرة سرعان ما انتهت بقيام الثورة المضادة . وشهدت البلاد في ظل حكمهم انبعاثاً للآداب التركية والمسرح التركي ، ولآداب وفنون

Memoirs of Ism. Kém., P. 329-330.

(١)

(٢) الأهرام - ١٤٠٦٦٥٣ - ١٢ - ١٩٠٩ ص ١ .

بقية العناصر ، وازدهرت بعد أن كانت مخنوقة الصوت في عهد الاستبداد ، وعمل الاتحاديون على تحرير الحياة الاجتماعية والقضائية من ربة التعصب الديني، لأن الدين الإسلامي لا يتلاءم مع العهد الجديد ، بل لأن القائمين عليه ، كالصوفية والحوجات ، كانوا يتمتعون ببعض النفوذ ، ويشكلون عائقاً أمام حرية الفكر ونمو الحياة الاجتماعية نمواً حراً ، وأمام انعقاد وتحرير المرأة ، التي تولى الاتحاديون الوصاية عليها (١) .

أما التعديلات التي أجراها الاتحاديون على القانون الأساسي فكانت حقيقة ترمي إلى إرساء قواعد حياة برلمانية تضاهي أرقى مافي بلاد الغرب من نظم دستورية حرة ، إنما لم يتقيدوا بكثير منها عند التطبيق كما سئرى في الفصل القادم ، وهذه هي :

(٢) تعديل مواد دستور ١٨٧٦

وقد أجريت قبيل الانقلاب المضاد (١٣ إبريل ١٩٠٩) وبعده، وصدق عليها من السلطان في ٢٨ آب ، أغسطس ١٩٠٩ :

المواد ٧ ، ٢٧ : بينما كان للسلطان قبل التعديل حق تعيين وإقالة جميع الوزراء لم يعطه التعديل سوى حق تعيين الصدر الأعظم وشيخ الاسلام، أما الوزراء فيختارهم الصدر الأعظم ويصدق السلطان على تسميتهم .

A. Mandelstam — Ibid, P. 20-23.

(١)

لم يكن أحد من الشبان المتحررين يتجاسر على الخروج برفقة احدي قريباته سواء كانت زوجته أو شقيقته والا انقض عليهما المدافعون عن الشريعة وأسأؤوا معاملتهما .

A. Mandelstam — Ibid, P. 25-27.

(٢)

المواد ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١١ ، ١١٢ المتعلقة بالولايات تراجع في آخر الرسالة مع مواد الدستور .

المادة ٤٣ : أصبح للمجلسين : الأعيان والمبعوثين ، الحق أن يجتمعا بدون دعوة من السلطان بينما لم يكن باستطاعتها فيما سبق ، أن يفعل ذلك إلا بدعوة منه .

المادة ٤٤ : بينما لم يكن ، في السابق ، لأحد غير السلطان الحق في دعوة المجلس العمومي (أى مجلس المبعوثين ومجلس الأعيان مجتمعين) لدورة استثنائية أو تقصير اجتماعه أو مد أجل إنعقاده ، أصبح هذا الحق في يد الأكثرية البرلمانية المطلقة أيضا ، ماعدا تقصير مدة الاجتماع التي ألغيت بتاتا .

المادة ٧٧ : كما فقد السلطان حق تعيين رئيس مجلس المبعوثين من بين الثلاثة ذوات من المبعوثين الذين ينتخبهم هذا المجلس ، بل اقتضى التعديل أن يكتفى المجلس بأعلام الحضرة السلطانية بأسماء الرئيس ونائبيه المنتخبين .

المادة ٥٣ : اقتضى التعديل الجديد أن يكون لكل وزير أو عضو أعيان أو مبعوث حق إقتراح سن القوانين وتقديم المشروعات بينما حصر الدستور قبل تعديله هذا الحق بهيئة النظار ، ولم يترك لمجلس المبعوثين والأعيان سوى الحق بأن يطلب تجديد قانون ما ، أو تغيير القوانين الموجودة ، وحينئذ يستأذن بذلك من الحضرة السلطانية بواسطة الصدر الأعظم فإن سمحت كان به وإلا فلا .

المادة ٥٤ : قبل التعديل لم يكن لمشاريع القوانين التي يصدق عليها مجلس المبعوثين ثم مجلس الأعيان أن تصبح دستورا للعمل إلا بعد تصديق السلطان عليها ، أما التعديل فقد نص على أن مشاريع القوانين يجب أن تصدق أو تعاد إلى مجلس المبعوثين لإعادة النظر فيها ، في مدى شهرين ، وفي حالة إعادتها غير مصدقة لا يكون الاقتراح عليها صحيحا إلا إذا استوفى أ أكثرية الثلثين . لكن الدستور سكت عن حالة رفض السلطان مرة ثانية التصديق عليها .

المادة ٣٠ : بينما كان الدستور قبل التعديل قد نص بعبارات عامة على

مسئولية النظار عن الأحوال والإجراءات المتعلقة بمأموريتهم، دون الإشارة إلى شيء من العقوبات بحقهم ، إلا أن التعديل الجديد قد نص على مسؤولية النظار متضامين ، أمام مجلس المبعوثين ، فيما يخص السياسة العامة للحكومة ، أما فيما يختص بوظائف وصلاحيات كل ناظر بما يتعلق بنظارته فالمسئولية فردية .

المادة ٣٨ : إذا صوت المجلس بسحب الثقة من أحد النظار لا يجبر على الاستقالة أحد آخر سوى الوزير صاحب العلاقة . أما إذا صوت بحجب الثقة عن الصدر الأعظم وجب استقالة مجلس النظار برمته .

المادة ٣٥ : اقتضى التعديل الجديد أيضاً أن يحرم السلطان من حق حل مجلس المبعوثين في حالة خلافه مع مجلس النظار وكان هذا الحق مطلقاً دون قيد أو شرط في السابق . أما الآن فلم يعد باستطاعة السلطان أن يحل المجلس إلا في حالة واحدة ، محددة بدقة ، أى حينما يختلف مجلس المبعوثين ويرفض الخضوع لقرار هذا الأخير، ويستقيل، ثم يتبنى مجلس النظار الجديد وجهة نظر سلفه، عندئذ فقط يستطيع السلطان حل المجلس، ولكن بعد موافقة مجلس الأعيان مع تحديد مدة ثلاثة أشهر لإجراء إنتخابات جديدة ، وقد اعتبر رجال تركيا الفتاة هذه المادة حجر الزاوية في البناء البرلماني العثماني .

أزمة تعيين أعضاء مجلس الأعيان

المادة ٦٠ : كان الدستور قبل إنقلاب ١٩٠٨ ينص في هذه المادة على أن رئيس وأعضاء هيئة الأعيان يعينهم حضرة السلطان رأساً ولا يتجاوز عددهم ثلث هيئة المبعوثين (١) . أما التعديل الجديد فقد تناول تأييد جعلهم

(١) نصت المادة ٦١ على أن من يعين بصفة عضو في هيئة الأعيان يجب أن يكون قد فعل ما يجعله أهلاً للنقعة العثمانية وسبق له خدمات حسنة مشهودة في الدولة وأن لا تكون سنه دون أربعين سنة . كما نصت المادة ٦٢ أن مدة العضوية في هيئة الأعيان -

ثلث المبعوثين وأن يعين ثلثهم فقط من قبل السلطان لمدى الحياة أما الثلثان الباقيان منهم فينتخبون من قبل المبعوثين لمدة تسع سنوات فقط (١).

إلا أن الداماد (٢) فريد باشا عضو الأعيان (وهو غير فريد باشا الألباني) قد قدم إقتراحاً إلى مجلس الأعيان فيما بعد ، أى فى الشهر الثانى من عام ١٩١٠ وبعد مضى تسعة أشهر على الثورة المضادة ، أثار ضجة هائلة فى الأوساط العثمانية وخاصة منهم العناصر غير التركية . فقد كان الاقتراح الذى قدمه الداماد يقول بوجوب الرجوع إلى نص المادة (٦٠) الأصلية فى الدستور قبل تعديله ، أى أن يبقى للسلطان حق تعيين كافة أعضاء مجلس الأعيان ، وقد قيل بأن الداماد كان مدفوعاً إلى هذا العمل من قبل ولى العهد البرنس يوسف عز الدين ابن جلالة السلطان محمد الخامس (٣) ، إذ كان مشروعه يهدف إلى الدفاع عن حقوق السلطان ، لا بكونه سلطاناً للعثمانيين وحسب ، بل أيضاً بصفته خليفة على ٣٠٠ مليون مسلم وقد خلق ليأمر فيطاع ، لا لىكى يطيع فهو يرى أن طريقة تعيين مجلس الأعيان بالانتخاب بدلاً من تعيينهم من قبل السلطان مجحف بمقام السلطنة ، كما يرى إلى جانب ذلك أنه مضر ضرراً كبيراً بالسلطنة مشيراً بالتصويه والتلميح إلى الضرر الذى يلحق العنصر الحاكم ، لذلك اشتبه بكونه يخدم جهة أخرى معينة .

كان الداماد فريد باشا يرى أن مبدأ سلطة الأمة لا يمكن تطبيقه فى مملكة

— هى مدى الحياة وتوجه هذه المأمورية لمن هو أهل لها من معزولى الوكلاء والولاة والمسيرين وقضاة العسكر والسفراء والبطارقة ورؤساء الحاخامية والفرقاء البرية والبحرية وغيرهم من الذوات الحاصلين على الصفات المطلوبة . أما من يعين من أعضاء هيئة الأعيان لأحدى مأموريات الدولة بطلبه فتسقط عنه صفة العضوية . ولقد حاز على عضوية الأعيان من العرب سليمان البستاني والشريف على حيدر وخليل حمادة باشا بعد إخراجهم من الوزارة ، وعبد الحميد الزهراوى وعبد الرحمن بك يوسف وغيرهم .

(١) الأهرام - ١٩٠٩/١٠/٥ ، ٩٥٩٤ .

(٢) الداماد - كلمة تركية تعنى « صهر » وتطلق لقباً على كل شخص تزوج إحدى

بنات أو شقيقات السلاطين .

متعددة العناصر كالمملكة التركية ، لأن ذلك يؤدي حتما إلى تفكك السلطنة واندثارها ، من أجل هذا يجب أن يكون ثمة توازن بين سلطة مجلس المبعوثان والقوة الإجرائية من جهة ومجلس الأعيان ومقام السلطنة من جهة أخرى . وهذا الاقتراح إذا أخذ بنظر الاعتبار وجرى قبوله يؤمن هذا التوازن .

ما أن عرض الاقتراح على مجلس الأعيان حتى انبرى رئيس المجلس فريد باشا الألباني ، آخر صدر أعظم في العهد المطلق ، إلى نقده وتوجيهه ، إلا أن الهجوم العنيف جاءه من العضو موسى كاظم ، شيخ الإسلام السابق ، وكانت حجته أن سلطة الأمة متفقة مع كتاب الله وسنة رسوله ، وأن الرسول نفسه لم يحد قط عن الشرع الذي كان بمثابة القانون للمجتمع الإسلامي ، فهل يمكن والحالة هذه الزعم بأن لخليفته الحق على رعيته بالطاعة العمياء غير المشروطة؟ بهذه العبارات فصل شيخ الإسلام السابق في موضوع الاقتراح . عندها رفض المجلس على الأثر حتى الخوض في مناقشته فرفض الاقتراح بالإجماع تقريبا^(١) .

لم يقف الأمر عند هذا الحد ، بل بدأت الصحافة العثمانية وخاصة منها الجرائد غير التركية ، تخوض في الموضوع فحدثت ضجة كبيرة شغلت الصحافة عشرة أيام ، وأخذت الصحف تعطى هذا العمل تفسيرات شتى ذهب بعضها إلى أن المشروع ضربة موجهة للدستور في مصلحة السلطان ، وذهب بعضها الآخر إلى أن الداماد ولو أنه قريب العائلة المالكة ، لم يكن يقصد من مشروعه سوى الدفاع عن حق العنصر الحاكم ، بل ذهبت الأهرام إلى حد القول أن الداماد من المنتمين إلى جمعية الاتحاد والترقي ، وفندت مشروعه بقولها أن قصده هو الدفاع عن السلطان لا بصفته سلطانا بل بكونه يمثل العنصر الأكبر في الدولة فإذا نزعته منه سلطة تعيين أعضاء مجلس الأعيان ، ووضعت في أيدي أعضاء مجلس المبعوثان ، وقسم كبير منهم يختلف ديناً ولغة عن العنصر التركي ، عندئذ يفقد هذا العنصر أولويته وسيطرته وتنتقل هذه السيطرة من العنصر

الحاكم إلى العناصر الأخرى^(٢)، وكان مما يزيد الشبهة بالاتحاديين أن هذه الحركة صدرت في عهد سلطان ضعيف كحمد الخامس الذي يستطيع الاتحاديون السيطرة عليه بسهولة .

ومما أثار الشك في نفوس العناصر الأخرى أن الداماد كان من الرجال الذين حاربوا عهد الإستبداد الحميدى ، وكان شخصية محترمة يقدرها الجميع، الخصوم قبل الأصدقاء^(١) ، واستغربت أن يعمد الرجل ، الذى لم يخف مبادئه الحرة في وجه عبد الحميد إلى مثل هذا السلوك في عهد الدستور ، إلا إذا كان في خطوته هذه خدمة لجهة من الجهات . لذلك قاوم المسيحيون والعرب والأرمن والألبان والإغريق . . أفكار الداماد وتساءلوا فيما إذا كانت هذه الأفكار تنطبق على مبدأ المساواة ، وعمّا إذا كان الدستور ليس إلا ذرا للرماد في العيون ، وهل مثل هذه النزعات تؤول إلى اتحاد العناصر؟ كما ارتابوا كثيرا في نوايا الاتحاديين وتساءلوا متعججين لماذا لم ترفع جريدة « طنين » صوتها ، وهى التى اعتادت أن تملأ الدنيا صراخا إذا حدث شيء لا يرضى عنه الاتحاديون ، ولم يحرك مديرها حسين جاهد قلبه بكلمة واحدة ضدها؟ بينما وقفت بقية الصحف من هذه الفكرة موقف المعارضة والشجب والتجريح ، وليس ذلك فقط بل أن بوادر الانتصار لاقتراح الداماد لم تخل منها بعض الصحف العنصرية التركية^(٣) فكان لهذا الموقف أثره السئ في الأوساط غير التركية ، مما زاد في شعور السخط على الاتحاديين ، والنفور من سياستهم الملتوية ، وسينضم هذا السبب إلى الأسباب الكثيرة الأخرى الموجبة للاستياء ، وسيساهم في تطور العلاقات بين الترك والعرب وبقية العناصر من سئ إلى أسوأ .

(١) الامرام - ١٩١٠/٣/١ ، ٩٧١٦ .

Corresp. d'Orient — Ibid. P. 235.

(٢)

(٣) الامرام - ١٩١٠/٣/٢٥ ، ٩٧١٣ .

الفصل الثالث

نهضال العرب ضد تسلط الاتحاديين

كان أثر الانقلاب المضاد على الاتحاديين واضحا ، إذ علمتهم التجربة أن بقاءهم خارج الحكم تماما ، والاكتفاء بدور الرقباء عليه ، خطر على جمعيتهم . فاتجهوا إلى الاضطلاع بشطر كبير من مسؤولياته . صحيح أنهم وضعوا على رأس الصدارة العظمى شخصيات كبيرة مخنكة من غير حزبهم كحلمى باشا ، ثم حتى باشا ثم محمد سعيد باشا بالتوالي ، بغية الاستفادة من تمرسهم بأعمال الدولة في العهد الحميدى ، ومن مقدرتهم وكفاءتهم ، غير أن الدور الحقيقي لم يكن في يد الصدور العظام ، بل حرصوا أن يكون في يد الوزراء الذين انتقوهم من ألمع شخصيات جمعية الاتحاد والترقى ، كطلعت بك وجاويد بك وخليل بك وإسماعيل حتى بابان بك . . . وجعلوا من السلطان محمد رشاد مجرد عاهل دستورى يملك ولا يحكم^(١) . وبعد أن ظهرت منهم ، أثر إعلان الدستور ، ميول قوية نحو العلمانية ، وكان قسم منهم ماسونيين^(٢) ، وإذ شعروا بأن الإسلام لا يزال قويا ، تظاهروا بالميل إلى الجامعة الإسلامية^(٣) ، فقد كتبت جريدة ظنين الناطقة باسمهم في العدد ٢٩١ في ١٠٩٩/٦/٢٩ : «إن الدولة العثمانية ترتكز على أساسين : الدين والجيش . . . لذا يجب أخذهما بنظر الاعتبار لدى كل خطوة إصلاحية . . . لأن حكومتنا ليست سلطنة فقط بل هي أسمى

A. Mandelstam — Ibid, P. 24.

(١)

Albert Fua — Ibid, P.

(٢)

(٣) جاء في كتاب « تاريخ » لجمعية الدراسات التركية التاريخية أنهم كانوا يتأرجحون بين الاتجاه العلماني والديني وينقلبون كل أونة وأخرى بين أحضان الرابطة العثمانية والاسلامية والتركية الطورانية .

من ذلك ، هي خلافة وكل المسلمين . . . مرتبطون قلباً وروحاً بسدة الخلافة السامية ، فليكن شعار الدولة الجديد : كنا للخليفة السلطان ، والسلطان — الخليفة للشعب والوطن والدستور والحرية ،^(١) . وعملاً بهذه السياسة أضافوا على التعديلات التي أجراها مجلس المبعوثان على الدستور قبل الانقلاب المضاد ، ولما صدق عليها السلطان ، تعديلات جديدة تقول بأن السلطان يتولى الدفاع عن الشريعة (المادة ٧) ، وأن القوانين ستكون مستندة على قواعد الشرع (المادة ١١٨) ، غير أنهم استصدروا من شيخ الإسلام بياناً بأن الحكومة الدستورية هي وحدها التي تنطبق على الشرع^(٢) .

وبدعوى الحفاظ على العهد الدستوري وصيانه من كل عبث بمقدراته، منعوا صدور بعض الجرائد ، مبررين عملهم بأن حوادث ١٣ أبريل برهنت أن الدولة ليست مهيأة تمام التهيؤ للحرية المطلقة ، ولا يمكن أن تكون أكثر تسامحاً ، بل أن ما تحتاج إليه هو الإدارة القوية الحازمة^(٣) ، على أن لاتكون هذه الحالة إلا مؤقتة .

ولما كان قد حصل تدخل من رجال الجيش في أمور السياسة قبل الثورة المضادة ، تدخل لم يكن مرغوباً ، وإذ كان الجيش هو الذي قام بالانقلاب الأول ، وأحبط الانقلاب الثاني ، كثرت التقولات ، بعد دخول محمود شوكت باشا العاصمة ، باتباء الجيش إلى جمعية الاتحاد والترقي ، عندئذ بادر محمود شوكت إلى إذاعة بيان ينفي ذلك ، ويحرم على ضباط الجيش التدخل في السياسة ، أو الالتئام إلى أي حزب من الأحزاب ، وأن لا يكون لأحد غير رؤسائهم

Rév. du Monde Musulm. — T. IX, (Sept. 1909), No. 9, (١)

P. 107.

A. Mandelstam — Ibid, P. 27.

(٢)

Corresp. d'Orient — 2ème Année, (15/12/1909),

(٣)

P. 1025-1026.

العسكريين أى نفوذ أو تأثير عليهم ، تحت طائلة العقاب^(١) . هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن الشخصيات البارزة من ضباط الجيش الذين اشتركوا فى انقلاب ١٠ تموز ، يوليو ١٩٠٨ ، كانوا فى هذه الفترة ، بعد الانقلاب المضاد ، بعيدين عن مسرح السياسة ، ذلك أن « القول آغاسى » الرئيس الأول نيازى بك لزم قطعته ولم يبد منه أى تدخل فى أمور الدولة ، وصرح فى تموز يوليو ١٩٠٩ لأحد مراسلى الصحف بأنه لادخل له فى السياسة ، وأنه عسكري ولا يعرف شيئاً غير الخدمة العسكرية^(٢) ، والتحق كل من أنور بك وفتحى بك من أبطال الانقلاب الأول إلى وظيفتهما كملحقين عسكريين ، الأول فى برلين والثانى فى فيينا^(٣) ، وصرح أنور بك لصحفى سويسرى بأن الأمة بعد ما بلغت ما تتمناه لم يبق له غرض فى السياسة وأنه ليس سوى ضابط بسيط فى خدمة أمته . كما أن الفريق محمود شوكت ، الذى كان يقوم قبل الثورة المضادة بوظيفة مفتش عام للفيالق الثلاثة الأول والثانى والثالث فى الآستانة وأدرنة وسلا نيك ، قد صرح بأنه سيطلب إحالته على التقاعد بعد تطهير العاصمة^(٤) . إذا أضفنا إلى هذا أن الصدر الأعظم حسين حلى باشا كان من الشخصيات المرموقة المحترمة المعروفة بالاعتدال والفهم ، خاصة فيما يتعلق بالقضايا العربية لأنه أمضى شطراً كبيراً من عمره والياً على اليمن

(١) عثمان نورى - المصدر السابق ، ح ، ص ١١٩٤ - ١١٩٥

(٢) الأهرام - عدد ٩٥١٧ ، ٧/٧/١٩٠٩ ، استقال نيازى من الجيش ليعود مزارعاً فى

قرينته بألبانيا فى سنة ١٩١١ .

(٣) Corresp. d'Orient — 2ème Année, (Févr. 1909), P. 268.

(٤) الأهرام - ٩٤٩٣ ، ١٩٠٩/٦/١ ص ١ و ٩٦٦١ ، ١٩٠٩/٢/٢٢ ص ١ يظن بعض الكتاب العرب ان محمود شوكت عربى الامسل ، والواقع أنه ليس كذلك ، بل هو ابن سليمان أفندى فائق الشاعر المؤرخ التركى القوقاسى الاصل الذى كتب فى تاريخ بغداد ، وكان موظفاً ومقيماً فيها ، فولد له فى العراق أولاده محمود شوكت ، وخالد ومراد سليمان وحكى سليمان .. المعروف ، والذى كان قد تولى رئاسة الوزارة فى العراق اثر انقلاب بكر صدقى سنة ١٩٢٦ .

وكان أعرف الجميع بمشاكلها^(١)، وبمشاكل الولايات العربية، وهو قد تربى تربية عربية برعاية عزت باشا العابد ويعرف العربية معرفة طيبة ويحبه العرب، وأن وزير الداخلية فريد باشا، آخر صدر أعظم في عهد الاستبداد الحميدى، كان رجلا من الألبان، جليل القدر ذا مقدرة فائقة، ماضى العزم، قوى الشكيمة، مستقل رأى، وهو عدا ذلك لم يكن يميل إلى الاتحاديين،^(٢) وأن خليل باشا حمادة—وهو لبنانى الأصل، ارتقى فى وظائف إدارة الجمارك بالاسكندرية، وكان يشغل فى مصر منصب مديرية الأوقاف وعرف عنه إخلاصه لعمله وكفاءته— قد استدعى من مصر، وسلت إليه مقاليد وزارة الأوقاف^(٣)، إذ أصبح للناس أن الإصلاح بدأ يسير سيره الطبيعى، خاصة وأن محمود شوكت، بما أصبح له من المسكنة والنفوذ، أخذ يستثير همة مجلس المبعوثان لإنجاز مشاريع القوانين بكل نشاط^(٤)، وأن الاتحاديين قد ظهروا بمظهر التساهل تجاه العناصر الأخرى من حيث اللغة القومية، فأدخلوا على برنامج جمعيتهم السياسى بأن يكون التدريس فى المدارس الابتدائية بلغة الأقوام المحلية، بعد أن كان باللغة التركية، على أن يكون تدريس اللغة التركية إجباريا فى هذه المدارس، وأن يسمح لكل عثمانى بفتح مدارس خاصة على أن تخضع

(١) المؤيد - العدد ٩٢٧٨ ، ١٩١١/١/٢١ ، ص ١ ع ٢ ، الاهرام - ١٠٦٩٤ ، ١٩١٣/٥/٧

و ١٠٧٠٢ ، ١٩١٣/٥/١٦ .

(٢) قيل بأن الفريق محمود شوكت هو الذى فرضه عليهم ليوازن نفوذهم فى مجلس الوزراء وهو قول يجب أن يؤخذ بتحفظ ، لان محمود شوكت وان يكن قد عرف عنه انه من الشخصيات الحكيمة (كما شهد له به الفريق المتقاعد عزيز على المصرى باشا الذى عاصر الحوادث واشترك فيها) وانه امكن من المعتدلين المخلصين للدولة بحيث كان يريد أن تسير الامور فى طريق الإصلاح الصحيح الذى يرضى جميع سكان الدولة فى نطاق الرابطة العثمانية الصحيحة ، الا انه كان فى الوقت نفسه مخلصا لحزبه الاتحادى ، كما بين لى الاستاذ ساطع الحصرى ، لا يسير خلافا لما يتفق عليه الحزب ، فان كانت الدواعى تقضى بأن يكون فريد باشا فى الوزارة فهو شئ جريء بموافقة جمعية الاتحاد والترقى ورضاعها ، فقد تكون الجمعية قد اذنتت بوجود الاعتدال واتفق اعضاؤها على ذلك ، وتغلب رأى المعتدلين على رأى المتطرفين .

(٣) المؤيد - عدد ٥٧٣٠ ، ١٩٠٩/٤/١ ، ص ٤ ، ع ٦ ، والعدد ٥٨١٦ ، ١٩٠٩/٧/١٤

ص ٢ ، ع ١ .

(٤) الاهرام - العدد ٩٤٨٠ ، ١٩٠٩/٥/٢٥

لرقابة وتفتيش الدولة ، وأن تكون مصاريف تأسيس المدارس العامة الابتدائية على نفقة النواحي أو الجماعات التي تؤسسها ، وأن تدفع رواتب معلمها من قبل الميزانيات المحلية ، على أن تعتمد الدولة في تربية النشء العثماني السياسية والأهلية سياق التعليم الموحد أساساً لخطتها . أما المدارس الإعدادية والثانوية والعالية فتبقي التركية هي لغة التدريس فيها ، وتعلم اللغات المحلية في المدارس الإعدادية ، وتكون المدارس الإعدادية والثانوية والعالية مفتوحة للأبواب لجميع أفراد التبعة العثمانية على السواء ، وتسوى نفقات تأسيسها والعناية بها من ميزانية الدولة (كما في السابق) . كما التفت الاتحاديون إلى وجوب الإسراع في تطبيق أصول « توسيع المأذونية » الإدارية ، فأدخلوا في قرار التعديل نصاً يقضى بأن تشرع القوانين الخاصة بتطبيق هذا الأصول وأن يجرى الاهتمام بتشكيلات النواحي وأن تؤخذ احتياجات الأهالي المحلية بنظر الاعتبار .

أما لغة الدولة الرسمية فقد نص قرار التعديل على أن تبقى هي اللغة التركية ، بها تجرى جميع المحابر والمداومات الرسمية^(١) .

وقد كتب حسين جاهد ، بهذه المناسبة ، مقالا في جريدة طنين رد فيه على الذين يهتمون بالحكومة بتتريك أهل السلطنة من العناصر المختلفة قائلا : « إن للمسألة أهمية خاصة ، لأن اللغة شرط لحفظ كيان الشعوب ، وبما أن الأساس هو العدل ، وأن الأتراك « انصاعوا » لهذا المبدأ ، وسلموا بأن يكون أساس برنامجهم جعل التعليم الابتدائي باللغة المحلية فيكون التعليم إذا في كل قرية بلغة أهلها . . .

وفن الآن وصاعدا لا يبقى عنصر تحت سلطة عنصر آخر ، بعد أن كانت سائر العناصر في الحكم السابق تحت حكم الأتراك . ينبغي أن يكون التعليم

T. Z. Tunay — Ibid, P. 209-212.

(١)

في كل المدارس آيلاً إلى تقرب كل العناصر وتقوم كل المدارس بخدمة واحدة، فتعلم الوحدة العثمانية، وتدرس التلامذة الأخاء والعدل^(١).

ولكن كل هذه المظاهر لم تكن إلا سرايا خداعاً، إذ سرعان ما أخذ التطرف يحل محل الاعتدال في صفوف الاتحاديين، فلم تمض مدة وجيزة على الثورة المضادة حتى عاد الضباط إلى الاشتغال بالسياسة، واستبدل الوزراء المعتدلون بآخرين متطرفين من أعضاء جمعية الاتحاد والترقي، وقاموا ببعض الأعمال المضرة بمصلحة الشعب العربي، ثم قلبوا وزارة حلمي باشا، بعد أن استمالوها وأخضعوها لإرادتهم الكاملة، فبدأ الخلاف بين الاتحاديين والعناصر الأخرى، وخاصة منهم العرب، يشتد ويتطور حتى بلغ متناه في أواخر عام ١٩١٢، وهذه هي التفصيلات:

الضباط والسياسة:

كان الضباط قد استأزوا من تشديد الفريقتين محمود شوكت، الذي استلم قيادة الجيش العامة، عليهم بوجوب الانسحاب من جمعية الاتحاد والترقي، وقدم مئة منهم استقالتهم من الجيش دفعة واحدة، وطلبوا التقاعد ليقبوا في صفوف الجمعية، وتوالت بعدها استقالات الضباط، وحجتهم في ذلك أن وجودهم في الجمعية ضروري للمحافظة على الدستور، فبال الأمر جمعية الاتحاد والترقي أو تظاهرت بذلك، وألحت على الضباط بالرجوع عن عزمهم فنجحت في إقناعهم بذلك^(٢)، ولكن على أي أساس؟... إذا كانت النتائج تدل على المقدمات، وهي تدل في أحيان كثيرة، فإن عودة الضباط إلى الاشتغال بالسياسة يمكن أن يوضح لنا أن قد يكون الاتحاديون وعدوهم بأن يغضوا النظر عن هذه الناحية وقد يكونون هم الذين افتعلوا هذه الأزمة.

(١) الأهرام - عدد ٩٤٩٩، ١٦/١٦/١٩٠٩.

(٢) الأهرام العدد ٩٦٥٣، ١٤/١٢/١٩٠٩.

في الواقع لم ينفذ الضباط ، في بعض المناطق ، الأوامر التي أعطيت إليهم من الفريق محمود شوكت ، وفي بعضها الآخر لم يطبقوها إلا صوريا ، ففي مقال كتبه « جان رودس » ، Jean Rodés في جريدة « الطان » الأفرنسية . (Le Temps) عن نتيجة رحلته له قام بها في آسيا الصغرى ، روى هذه الحقيقة قائلاً أنه شاهد ضباط الجيش يرتادون نوادي جمعية الاتحاد والترقي ويشتركون في الحفلات ، ويخطبون في الاجتماعات ، ويتزأس بعضهم هذه الأندية ، وأن المسؤولين هناك أعلموه بأن الضباط لا يزالون منتمين فعلا إلى فروع الجمعية وإن كانوا ليسوا ممتسين بصورة رسمية^(١) . على أن الفريق محمود شوكت لم ينكر أن الضباط قد خرجوا عن أوامره ، بل صرح بأنه قد أستطيع منع الضباط في الآستانة من الاشتغال بالسياسة غير أنه لم يكن بالإمكان منعهم من ذلك في الولايات .

إن الحقيقة التي لا تنكر أن الاتحاديين ، وجماهير الشعب التركي كان لهم هوس بالجيش ، وكان كل هؤلاء تقريبا يجمعين على أن الجيش هو العضو النزيه السالم في جسم السلطنة ، وإذا كان تصرف الفريق محمود شوكت قد أحدث بعض الاستياء في أوساط الضباط ، وقد يكون أحدث مثله في أوساط بعض المتطرفين من جمعية الاتحاد والترقي ، كما شاءت كثير من الصحف وبعض الكتاب أن يؤكدوا ذلك ، إلا أن الوفاق لم يلبث أن عاد بين الجانبين إلى سابق عهده ، وأظهرت التجربة قوة الضباط وحماسهم وأن أية قوة لا تستطيع الوقوف في وجههم^(٢) ، فلم يعد محمود شوكت يعير اهتمامه الكبير لقضية انشغال الضباط في السياسة ، أو يذيع البيانات المانعة لهم من ذلك ، إلا إذا تأزمت الحالة وتعرض موقف الاتحاديين للانتقاد ، بل صرف اهتمامه إلى

Corresp. d'Orient — 3ème Année, 1/3/1910, P. 197. (١)

Rev. du Monde Musulm. — V. X, (Janv. 1910), No. 1, P. 95. (٢)

تقوية الجيش وتدريبه وتسليحه تسليحاً ممتازاً^(١)، وإلى الاستمرار في طلب
المخصصات من مجلس المبعوثان لصرها على تجهيزه .

المتطرفون يخلفونه المعتدلين من الوزراء .

لم يرق للمتطرفين من جمعية الاتحاد والترقي أن يبقى في الوزارة رجال
معتدلون أقوياء الشخصية من غير حزبهم ، مثل فريد باشا الألباني وزير
الداخلية ، ونورادونجبان أقدى وزير الأشغال العامة ، و خليل حماده باشا
وزير الأوقاف ، فصاروا يعملون على إسقاطهم ، والحلول مكانهم فبدأت
جريدة طنين بالهجوم التمهيدى على الوزراء الغير مرغوب فيهم ، وكانت خطة
الاتحاديين أن تقوم جرائمهم وخاصة منها طنين بذلك كقائمة لكل إجراء
تنوى الجمعية القيام به ، فتشهر بفريستها بخلتى الإفتراءات عليه ، وتهيبه رأى
العام لقبول الاجراء المطلوب ، أو تقصد بذلك إرهابه ، وتوهين أعصابه ،
أو إنذاره كي يقدم استقالته فيضطر إلى ذلك ، وإلا تعرض للاهانة بشتى
الأساليب ، وأصبح الناس كلما شاهدوا هجوما مركزاً من طنين ضد أحد
من الصدور العظام ، أو الوزراء ، أيقنوا أن نهاية هؤلاء قد اقتربت .

هاجمت « طنين » فريد باشا ، وأخذت تشهر به منهمة إياه بأنه كان من
جواسيس عبد الحميد ونشرت صورة تقرير إدعت أنه كان قد تقدم به إلى
السلطان حينما كان صدرأ أعظم له فى أواخر عهده المطلق^(٢) ، وهكذا إلى
أن أجبرته على الإستقالة فى أوائل شهر آب ، أغسطس ١٩٠٩ ، فما أن
تناول الصدر الأعظم الاستقالة حتى أبرق إلى طلعت بك ، الذى كان فى لندن
رئيسا للوفد البرلماني العثماني فى أوروبا ، يعرض عليه النظارة ، فلم يتردد فى

Coresp. d'Orient — 3ème Année, (1/5/1910), P. 359 ; (1)
R. Pinon — L'Europe et la Jeune Turquie, P. 104.

قبولها^(١) . ويظهر أن الأمر كان مدبراً قبل ذلك بأشهر ، إذ يروى السيد إبراهيم سليم النجار في الآستانة ، والذي كان يقوم بوظيفة السكرتير الصحفي للرفد المذكور ، إنه بمجرد وصول الرفد إلى باريس قادماً من الآستانة ، لهجت الصحف الفرنسية بتعداد مناقب طلعت وراجت شائعه قرية بأنه سيستلم وزارة الداخلية ، وعندما التفت طلعت بإبراهيم في صباح أحد الأيام بادره الأول بقوله : ما عندك من الأخبار ، فأجابه السيد نجار مازحاً بقوله لقد عينتك وزيراً للداخلية ، فضحك طلعت بملء شديقه ، وصار كلما صادف السيد نجار يسأله قائلاً : متى ستصدر قرار تعييني لوزارة الداخلية ؟ ثم يرسل ضحكة رنانة^(٢) .

وهاجمت طزين وزير الأشغال العامة الارمني في نفس الشهر وأجبرته على الإستقالة ، وكان من المستقلين^(٣) ، وتولى الوزارة بدلاً منه حلاجيان أفندي الإتحادى .

وهاجمت أيضاً وزير الاوقاف العربي خليل حماده باشا في أواخر شهر تشرين أول ، أكتوبر ١٩٠٩ ، لسبب لم يكن يعادله في تفاهته أى شيء ، مدعية ببطء الاعمال ، فى الوزارة ، وأوردت مؤيداً لانتقاداتها قصة إستدعاء قدم إلى الوزارة لإنشاء جامع ، زعمت أنه قد طاف على مختلف الدوائر حتى أصبح يحمل (٢٧) حوالة فى مدة سنتين ، ولم يكن حماده باشا قد استلم الوزارة إلا من بضعة أشهر ، وقالت أنه لم يبق أحد لم يجر حوارته على الإستدعاء سوى الله سبحانه وتعالى^(٤) ، فلما أجبرت وزارة حسين حلمى باشا على

(١) المؤيد - ٥٨٤٦ ، ١٨/٨/١٩٠٩ .

(٢) الأهرام - ١٠٦٧٠ ، ٨/٤/١٩١٣ .

(٣) سيشرتوك فى وزارتى مختار باشا وكامل باشا اللتين ستتألفان بعد سقوط الاتحاديين

المؤقت فى ١٩١٢/٧/٩ كما يشترك فريد باشا فى وزارة الغازى مختار باشا .

Corresp. d'Orient — 2ème Année, No. 24, Août 1909, P. 787.

(٤) المؤيد - العدد ٥٩١٣ ، ١٩٠٩/١١/٩ ، ان السبب الحقيقى لابعاد خليل حمادة

باشا عن وزارة الاوقاف هو كونه قد عين اربعة مفتشين من العرب فى الوزارة التى كانت

تضم أكثر من ٥٠٠ موظف ، قامت عليه قيامة الجرائد التركية (المؤيد - العدد ٦٠٤٣ ،

١٩١٠/٤/٢٠) .

الاستقالة في نهاية شهر كانون أول ، ديسمبر ١٩٠٩ ، لم يحتفظ لخليل حمادة بكرسيه الوزاري مع شديد حاجة الدولة لكفاءته ، بل أسندت وزارة الاوقاف إلى الشريف علي حيدرو وهو من الاتحاديين ومع ذلك سوف لا يستمر اشغاله لها بل سيستقيل ويحرم العرب منها ، ذلك أنه على أثر انشقاق ، حدث فيما بعد ، في صفوف حزب الاتحاد والترقي البرلماني لخروج كثير من النواب على الحزب ، عقد اجتماع في ٢٩ كانون أول ، ديسمبر ١٩١٠ للتفاوض في الامر . عندئذ وقف أحد النواب العرب من الاتحاديين في اجتماع الحزب ، وطلب الإفصاح عن سبب استقالة الشريف علي حيدر من وزارة الاوقاف ، وطلب أن يكون خلفه عربيا ، لأن هذه الوزارة كانت من نصيب العرب دوما وكانت قاعدة الحكومة أن يحفظ أحد كرسي الوزارة للأرمن وآخر الأغرقي لذلك استفهم النائب من حزبه عن سبب اهمال العرب ، فما كان من أعضاء حزب الاتحاد والترقي البرلماني الا أن تضامنوا على طي هذه المسألة دون اعطائها نتيجة ما^(١) . وهكذا مر على الوزارة ربح من الزمن ، أي من هذا الوقت حتى هجوم ايطاليا على طرابلس وسقوط وزارة حقي باشا ، وليس فيها عربي واحد وعندئذ عين سليمان البستاني لوزارة الزراعة والتجارة وحل محله في نيابة الرئاسة لمجلس المبعوثان النائب العربي روجي الخالدي (القدس) وكان للعرب احدى نيابتي الرئاسة^(٢) .

طلعت بك وقضية اليمن :

لما استلم طلعت بك وزارة الداخلية صرح بأن أول واجب عليه هو توطيد الأمن ، إذ كانت بوادر الاضطرابات قد ظهرت في البانيا والعسير

(١) الامرام - العدد ١٩٠٩/٨/٢٦ ، ٩٥٦٠

(٢) المزيد - العدد ٥٨٧٥ ، ١٩٠٩/٩/٢٢ ، ص ١ ع ١

والعراق ونجد وحوران ، إما لأسباب محلية ، أو بالأخص لأن الإصلاح الذى كانوا ينشدونه من العهد الجديد لم يتم بالسرعة التى كان يتوقعها الناس ، الذين كانوا قد صبروا السنين الطوال يكابدون مساوىء الحكم العثمانى واستبداد عبد الحميد ، واعتقدوا أن أثر إعلان الدستور سيكون له فعل السحر فى إزالة المظالم ، ولكنهم أدركوا أخيراً أن الحال الداخلى فى ولاياتهم لم يتبدل فزال من نفوسهم ، وخاصة بعد قيام الثورة المضادة ، هيبة الحكم الجديد ، وعادوا إلى الشغب والتحرك . ويظهر أن الأصابع الأجنبية بدأت تتدخل فى بعض المناطق ، وتوهم الاتحاديون أن سياسة الشدة وحدها ، أو بالأحرى الإخضاع قبل الإصلاح ، لا العكس ، هو الذى يتوجب عليهم القيام به ، فوجه طلعت منشورا إلى الولاة بالقاء مسؤولية الأمن فى الولايات على عاتقهم وأنذرهم فيه بأنه سوف لا يكتفى بعزل المقصر منهم بل سيحيله إلى المحاكم المختصة ، وأنه سيطرح قريبا على مجلس النظار مشروعا يقضى بتوسيع نطاق السلطة أو « المأذونية » للولايات^(١) كان طلعت بك من أشد الاتحاديين نفوذاً وإخلاصاً للجمعية وكان إلى جانب ذلك أكثرهم شدة وصلابة وأطرفاً ، فسبب بتصرفاته الرعناء كثيراً من المتاعب للدولة وللعناصر وخاصة منهم العرب والألبان .

قبل إستلامه وزارة الداخلية كانت وزارة حلى باشا قد أعدت مشروعا حكيميا ، وافيا للإصلاح فى اليمن ، لكن دخوله الحكم قضى على هذا المشروع ويجدرنى هنا العودة إلى الوراة قليلا . فلقد علمنا فى الفصل الأول من هذه الرسالة أن سلاطين القرن التاسع عشر قد ساروا فى سياسة المركزية وأن الدولة بسطت سلطتها التامة على اليمن عام ١٨٧٢ ، لكن الثورة فيها ما لبثت أن عادت من جديد فى عام ١٨٩٨ ثم فى عام ١٩٠٤ .

(١) الاهرام - العدد ٩٥٥٤ ، ١٩/٩/١٩١٠ - استعمل الانراك كلمة « مأذونية » للتعبير عن الصلاحية .

والآن بعد أن قاسى اليمنيون الاستبداد خلال سبع وثلاثين سنة مضت ، وبلوا من الظلم ما لم تبهله أى مقاطعة أخرى ، استبشروا بإعلان الدستور وقيام العهد الجديد ، وأمل الامام يحيى بالصلح والإصلاح فأطلق الأسرى من الضباط والجنود العثمانيين دلالة على حسن نيته ، وشرع فى مخابرة الباب العالى فطلبت الحكومة منه إرسال وفد من قبله للمفاوضة ففعل^(١) . ولما وصل الوفد برئاسة عبدالله بن ابراهيم السياسى المحتك بدأت المفاوضات ، وعمل البكباشى عزيز على المصرى وعزت باشا الارناؤوط وكان رئيساعاما لاركان الجيش العثمانى ، على إنجازها وكاد الصلح يتم لولا ثورة ابريل المضادة ، ولكن ما أن قعت هذه الثورة حتى انتخب مجلس المبعوثان لجنة من النواب لإصلاح اليمن تحت رئاسة مصطفى عاصم أفندى مبعوث الآستانة وسكرتيرية المبعوث حسين جاهد (المعروف) ، وعضوية المبعوثين : أحمد ماهر أفندى (قسطنطينى) عبد القادر أفندى الهاشمى (المدينة المنورة) ، محمد عبد الرحمن أفندى (اليمن) رضا بك الصلاح (بيروت) مصطفى أفندى العنتابلى (حلب) ، طاهر أفندى رجب (اليمن) ، على بن حسن (العسير) ، الشيخ على المطاوع (صنعاء) ، الشيخ على الحلال (صنعاء) ، أحمد ضيا (أضروم) ، الشيخ محمد المعجنى (اليمن) ، على بن حسين (اليمن) ، سلمان أفندى البستانى (بيروت) ، فاجتمعت هذه اللجنة مراراً ، وفى ٧ آب ، أغسطس ١٩٠٩^(٢) أقرت مايل :

١ - تقسيم اليمن إلى ولايتين ، الاولى ساحلية والثانية جبلية . وتشمل الاولى : تهامة والسهل الساحلى ، وتشمل الثانية أقضية عمران ، الحجة ، طويلة ، حجور ، ذمار ، بريم ، أنس .

(١) المؤيد - العدد ٦٠٢٧ ، ١٢-٤-١٩١٠ ، ورقم ٦٥٩٥ ، بتاريخ ١٦-١-١٩١٢ - من نص لائحة اصلاحية تقدم بها نواب اليمن لمجلس المبعوثان .
(٢) المؤيد - العدد ٥٨٤٢ ، ١٥-٨-١٩٠٩ .

٢ - تفوض الولاية الجبلية إلى الامام يحيى، والساحلية إلى أحد ذوى الكفاءة والاعتدار.

٤ - يفوض متولو زمام الإدارة في الولاية، تفويضا تاما، بانتخاب القضاة والعمال والمأمورين وفقا للأحكام الشرعية، وأنتخاب رجال الدرك من الاهلين، على أن تعرض أسماء القضاة والمأمورين على مقام السلطنة.

٤ - تفوض الولايتان بالانفاق من الأموال التي تجميعانها، فإن بقي رصيد يرسل إلى مركز السلطنة، ويذلل قسم منه في سبيل الترقيات المحلية.

٥ - يكون قضاء مناخه مركزاً للجيش مع إبقاء قوة كافية في صنعاء تحت أمره أحد القواد المقتردين (للسهر) على الأمن العام؛ ولكن لا يترك جند في القصبه التي يتخذها الامام مركزاً له، بل توضع قوة من الجند في تهامة (لتوطيد) الأمن العام.

٦ - يتطلب من الذوات الذين يعينون في الولايتين أن يقدموا لمركز السلطنة في نهاية كل سنة ميزانية تبين الإيرادات والنفقات فصلا فصلا^(١).

في الواقع برهن واضعو هذا المشروع عن تفهم تام للأوضاع في اليمن حيث يتمتع الامام يحيى بنفوذ كبير لدى السكان الزيديين الذين يعتقدون أن الأمامة هي حق لا منازع فيه له باعتبار أنها يجب أن لا تكون لأحد من غير قریش، وكان بإمكان المشروع أن يخلص هذه المنطقة التي أصبح الوضع فيها سيئا، كما يتضح من مقال للسيد مقبول مصلح الحسيني (اليمني) في المؤيد، قال فيه إن اليمن يعاني ضروبا من الاستبداد والجور والاعتساف في أيام الحرية والدستور والمساواة، «التي لم يكن أهل اليمن من ثمارها غير

إزهاق الأرواح وسلب الأموال وفقدان الأمن في أرضهم ورميهم بعد ذلك بكل تهمة شنيعة ...

«إن أهالي اليمن ملوا من التشكي من رجال حكومتهم المستبدين الذين رقتهم الحكومة السابقة إلى أعلى المراتب واتخذتهم لسلب أموال الأمة وإذلالها ، (١) .

وعلى كل حال رفع المشروع إلى مجلس الوزراء فأقره وأرسله لمجلس المبعوثان ، حيث شكلت لجنة خاصة إنصرفت إلى تدقيقه ، وبعد أن أدخلت عليه بعض التعديلات صدقته ، وعندئذ جرى طبع النسخ اللازمة عنه ، ووزعت على المبعوثين ، وأعلنت نصوصه في الجرائد على الشكل الذي عرضته هنا . لكن طلعت بك ما كاد يستلم وزارة الداخلية حتى حضر إلى مجلس المبعوثان ، وطلب استرداد المشروع وأقترح على النواب أن يعدوا إليه بكل هذه المسألة وهو يقوم بذلك في أقرب وقت فأجابوه إلى طلبه (٢) . لكنه لم يقم بما وعد من الإسراع في درس المسألة ، وكان قد مضى ستة أشهر على سحبه للمشروع من مجلس المبعوثان حين وقف في إحدى جلسات شهر شباط ، فبراير ١٩١٠ ، يشرح للنواب قضية اليمن بقوله أنه كان قد وجد في اللجنة المسكفة بإصلاح الولاية اليمنية ، وأضاف قائلاً : «ثم استدعيت إلى الوزارة ، فلم أترك أحداً من الواقفين على القضية من اليمنيين حتى استدعيتهم لبيتى ، واستوضحته ، ودققت ، وتحريت ، غير أنه ، من بعد مكوثي مدة في نظارة الداخلية ، تغيرت الحال بغتة في اليمن إذ وردت لى رسالتان برقيتان الأولى تنبئني بهجوم أشياخ الادريسي على قافلة ، واستشهاد ١٢ عسكرياً ،

(١) المؤيد - العدد ٥٨٧٥ ، ٢٢-٩-١٩٠٩ ، ص ١ ، ع ١

(٢) المؤيد - العدد ٦٠٣٧ ، ١٣-٤-١٩١٠ ، ص ١ ، ع ١ من نص لائحة اصلاحية تقدم

بها نواب اليمن للمجلس .

والثانية تتضمن استشهاد أحد القائمين ، وتهديد الحديدية من قبل العصاة ، الامر الذى اضطرنى إلى ترك تنظيم القوانين واستعمال القوة^(١) .

لقد فات طلعت أن قضية الاضطرابات فى اليمن داء مزمن ، كما أجمع رجال السياسة العقلاء على هذا الوصف لها وأن التدابير القامعة لا تجدى نفعاً فى القضاء عليها، وطالما أن الدولة لم ترسل الى هذه المنطقة الاكل مرتزق ليس له من هم الا ابتزاز الاموال ، ولا تعين اليها المرطفين الشرفاء ، فيستظل هذا الداء ينخر فى العظام ، وطالما كانت تتمسك بروح السيطرة ، وعدم اعتبار مطالب السكان العادلة ، وارضاءها ، فستظل الثورات قائمة .

دفن الانحاديون مشروع اليمن الاصلاح لانهم رأوا فيه شبه تقسيم للدولة^(٢) وكانت خطتهم تقضى بأن لا يمنحوا امتيازاً للولاية مادون أخرى ، بدعوى أنهم جادون فى سن قانون عام للولايات يطبق فى جميع المناطق بالسواء على قاعدة توسيع المأذونية فتذرعوا بما نسبوه إلى الاديسى من أعمال العنف مع أن هذه الاعمال لم تكن سرى نتيجة للدسائس التى كان يحركها عملاء الحكومة من أمثال محمد نجيب متصرف لواء الحديدية، والسيد أحمد شراعى باشا رئيس البلدية فيها وعضر مجلس المبعوثان ، والشيوخ عبدالله البونى باشا ، أحد شيوخ القبائل ، الذى طغى ظله على القبائل الاخرى ، وأهلك منهم الحرث والنسل ، فشكروا أمرهم الى والى اليمن ، ومتصرف الحديدية ، فلم ينصفاهم تأمرأ معه فيست القبائل من العدل ولجأت الى السلاح وتدخل الشراعى باشا فى الأمر ، لعداوته مع البونى باشا ، وزاد الماء تعكيراً ، كما استخلصت ذلك من عدة مقالات بأقلام يمينيين عارفين بالأسباب^(٣) .

(١) المؤيد - العدد ٥٩٩٤ ، ٢١-٢-١٩١٠ ، ص ١ ، ع ١

(٢) الاهرام - العدد ٩٩٩٧ ، ١-٢-١٩١١ .

(٣) المؤيد - ٥٨٧٥ ، ٢٢-٩-١٩٠٩ مقال بقلم مقبول محمد مصلى الحسينى

وليس بعيد أن يكون الإدريسي، الذي كان من زمن على إتفاق مع الإمام يحيى قد شعر بأن الدولة ستنبئ الإمام يحيى من الحقوق ما لا ترتضيه له هو فأظهر الجفاء وتحرش بجندها وقتل رجاله منهم من قتلوا (١) ، ذلك الحادث الذي قال طلعت بك عنه إن من شأنه أن يؤخر الترتيبات الموضوعه لليمن، وكان أكثر الاتحاديين تعقلا كتحليل بك ، نائب منتهى ، ورئيس الحزب البرلماني لجمعية الإتحاد والترقي ، والذي سيخلفه في وزارة الداخلية ، مؤيدا له فيه ، إذ صرح فيما بعد ، من على منبر مجلس المبعوثان ، بقوله : « كان وضع لليمن نظام خاص ... ولكن طلعت بك أوقفه بشجاعة كبيرة ، ووطنية صادقة ، ولو أنه نفذه لما عرفنا حد الصعاب التي كانت تنجم عنه ، (٢) . ولا شك أن الذي كانوا يعنونونه بالصعاب هو خوفهم من أن يقوم السيد أحمد الادريسي (٣) بعد منح اليمن هذه الامتيازات ، فيطالب بمثل ما ناله الإمام يحيى ، وأكثر من ذلك توجسوا من أن تحذو سائر المناطق العربية حذو اليمن فتثور طلبا للامتيازات .

عادت الثورة إلى اليمن ، كنتيجة لتصرف الاتحاديين ، وأشترك فيها الإمام يحيى والسيد الادريسي جنباً لجنب ، وكان الادريسي قد بلغ من النفوذ في تلك المنطقة ، بفضل الحزم والعدل الذين برهن عنهما في معاملة السكان ، مبلغا جمع حوله كافة أهالي تلك الديار وقبائلها ، إذ كانت الأمور فوضى ، والأمن مضطربا ، من تعدى رجال القبائل بعضهم على بعض « حتى أن الإنسان لا يقدر أن يشعل شمعة في بيته خوفا من أن تأتيه رصاصة من الخارج ، (٤) .

(١) المؤيد ٥٨٨٢ ، ٣٠-٩-١٩٠٩ مقال بقلم طاهر الهتاري .

Rev. du Monde Musulm. — V. X, Janv. 1910, No. 1, P. 110.

(٢) الاهرام - ١٠.٩٢ ، ١٩١١/٥/٢٥ .

(٣) اصله من المغرب ومن العائلة السنوسية ، اشتهر والده واجداده بالتقوى والورع

جاء الصبح ووطد الامن وساس الناس بالتقوى فاجبوه .

(٤) الاهرام - ٩٤٧٩ ، ١٩٠٩/٥/٢٤ ، و ٩٥٥٦ ، ١٩٠٩/٨/٢١ من كتاب للإدريسي الى

أحد اصديقاته في القاهرة .

فقاتل الذين يعتدون على غيرهم ، حتى أفاءهم إلى الهدوء ، والسكينة وأصبح السيد المطاع في تلك المنطقة . لكن الإتحاديين توجسوا منه وسمعوا إلى الذين شوها حركته وصوروها للمسؤولين بأنها دعوة إلى مايشبه النبوة وأند أذعى «المهدوية» ، ذلك الذى أنكره السيد تمام الإنكار في رسائله إلى أصدقائه وإلى المسؤولين في الدولة ، مظهراً ولاء لها وتعلقه بها ، وكانت الدولة تتفاوضه أحياناً وتقاطعها أحياناً أخرى ، حتى إذا ماتم الإتفاق بينه وبينها بصورة مبدئية بادرت إلى نقضه وإرسال الجيوش إلى محاربتة ، هو وزميله الإمام يحيى ولم يكن مطلبه إلا بسيطا في بادئ الأمر ، كما وضحه في كتاب له إلى الإمام (١٦ ربيع الأول سنة ١٣٣٠ هـ - ١٩١١ م) ، بقوله : « هو أن نكون في جهاتنا آمرين بالمعروف ، ناهين عن المنكر ، ضابطين للبلاد من الفساد ، مع بقاء مراكرم ، وإليهم تساق الحاصلات ، وعليهم القيام بما يلزم من معاش القضاة .. وأن لا يحدثوا زيادة من القوة في البلاد .. وهذه .. ابساطها ، لاتكاد أن تكون مطالب ، ولكن أدانا إلى ذلك حب الراحة للبلاد والعباد ، ، ولكن «كلنا أرادوا عقد ذلك نقضوه ، وكفى بما كان في هذه المدة الأخيرة فإن المذاكرة حصلت بيننا وبينهم في هذا الموضوع ثلاث مرات ، بل أربع بعد وصول رسلمهم إلينا ، فإذا أجبنا بما فيه الوفاق ، أعرضوا تبها وكبيرا وإحتقاراً لنا » (١) .

أما الإمام يحيى فقد كانت القضية الدينية وتطبيق الشريعة في الأحكام القضائية هي اتى تهمة بالدرجة الأولى ، لأن الشكوى في اليمن كانت عامة بشكل خاص من استهتار الموظفين الترك وقضاتهم بأمر الشرع الإسلامى

(١) المنار - مجلد ١٦ ، ج ٤ ، ١٩١٣/٤/٧ ، ص ٣٠٠ ، من كتاب الاديسى الى الامام

وعدم حكمهم بموجبه ، ناهيك عن إعتساف الحكام في جباية الضرائب حتى في سنى القحط ونضوب موارد الأرض^(١) ، وهال الاثنين معاً : الإمام يحيى والادريسي وأتباعهما أكثر من كل شيء آخر ، جنوح الإتحاديين إلى مركزية الحكم ، وصهر العناصر ومزجها في البوتقة العثمانية ذات الطابع التركي الصرف ، فزاد ذلك في حماسهم وتقانهم واستقتالهم في الحروب ضد الجيوش التي أرسلتها الدولة لإخضاعهم .

* * *

صحة طنين واقرام على اليمن

لم يكتب الإتحاديون بحملاتهم العسكرية على اليمن بل شنت صحفهم وغيرها من الصحف التركية المتطرفة لجنسيتها حملة مركزة على العرب عامة وعلى اليمن بصورة خاصة ، فراحت جريدة طنين الاتحادية تنفث حقدتها على اليمن ، وتقترح له مشروعا استعماريًا ، تريد أن يطبق فيه ، وكان صاحبها ومدير تحريرها قد نسي أنه كان سكرتيراً للجنة البرلمانية التي وضعت مشروع إمتيازاته التي سحبتها طلعت بك من مجلس المبعوثان . قالت طنين : « لا وسيلة لإصلاح اليمن غير أتباع الاسلوب الاستعماري الإنجليزي ، إنه لعار على العثمانيين أن يكونوا أقصر باعا وأقل نجاحا . إن تلك فيلق ، تام الأهبة ، مدربا تدريبا حسنا ، إذا اقترن إليه انتداب المأمورين الإداريين الأكفاء ، كان كافيا لتنفيذ الإصلاحات الموافقة لحالة البلاد . .

« على أنه يجب انتقاء هؤلاء المأمورين المملكين من قوم نزهاء مثقفين

أقوياء ، عارفين العربية وواقفين على أساليب الاستعمار الإداري الانجليزي
وبغير ذلك لا يرجى إصلاح^(١) .

لم يقتصر الأمر على جريدة «طنين» في الهجوم على اليمن فقد طلعت
جريدة «أقدام» في أحد الأيام من شهر شباط ، فبراير سنة ١٩١٠ بمقال
بتوقيع خليل حامد ، وهو اسم مستعار لأحد الضباط ، تحت عنوان
«رسائل من اليمن» قال فيه :

«إن أهل اليمن يعبدون المال ، وأنهم في سبيل المال يضحون بكل شيء
حتى بأعراض نسائهم»^(٢) ، فارتت نائرة العرب في الآستانة من ضباط ونواب
وطلاب وشباب ، غيرة وحمية ، وحمل هذا الاقتتات الطلاب منهم ، إلى
القيام بمظاهرة صاخبة ، واندفعوا إلى إدارة جريدة أقدام وحطموا مكتبها ،
وحرقوا صاحبها وأهانوه ، وأضطرت نفوس المبعوثين العرب ، وذهب
وفد منهم إلى الصدر الأعظم حتى باشا ، وكان قد أستلم الصدارة العظمى
بعد إستقالة حلي باشا ، أثر حدوث أزمة منح امتياز شركة «لنش Lynch»
التي سأتكلم عنها ، وطلبوا إيقاف تلك الجريدة ، ومحكمة صاحبها أمام
المجلس العرفي العسكري ، فأخذ يلفظ من حديثهم ووعدهم بإحالة أحمد جردت
مدير جريدة أقدام إلى ديوان الحرب العرفي^(٣) ومالبت الخبر أن امتد إلى

(١) الأهرام - ٩٥٢٨ - ١٩٠٩/٧/٢١ ، ص ١ ، من مقال منقول عن جريدة طنين بعنوان:
المسألة اليمنية .

(٢) ساطع الحصري - نشوء الفكرة القومية ، ص ١٩٨ ، النار - ج ٣ ، مجلد ١٣ ،
ص ٢١٩ ، الأهرام - ٩٧٢٠ ، ١٩١٠/٣/١٧ .

(٣) حكم الديوان العرفي بتعطيل الجريدة الى أجل غير مسمى ، مع مائة ليرة جزاء عقديا
فلم يلبث صاحبها ان اصدرها بمدنذ من جديد مضييفا الى اسمها كلمة « يكي » (وتلفظ يني)
فاصبحت « يكي اقدام » (اقدام الجديدة) ، وكان يحمل لها رخصة اضافية ، كما كان
يفعل كثير من اصحاب الصحف ، حتى ان البعض كان لديهم رخص لعشرين جريدة ، فاذا
ما عطلت واحدة اصدر اخرى بدلا عنها باسم جديد او بالاسم الاصلى مضييفا كلمة « يني »
حسبما تتضمن الرخصة .

مثلا صاحب جريدة « يسي سس » (الصوت الجديد) كان لديه عشرون رخصة .
(النار ، العدد السابق ، ص ٢٢٠ .)

الولايات العربية فعقد شبان بيروت ودمشق وحلب وغيرها الاجتماعات وأرسلوا برقيات الاحتجاج على جريدة أقدام . وكان لهذا النبأ من سوء الأثر ما لا يتصوره الانسان ، فاندفعت الصحف العربية ترد الهجوم وكتبت إحدى الصحف السورية تقول : « في عاصمة السلطنة العثمانية جريدة تركية تدعى أقدام مازالت تنفث سم الشقاق بين الترك والعرب ، وتعزى إلى العرب أنواع الرذائل .. وقد بلغت القحمة يبيض من يكتب بها .. أن نسب إلى العرب تلك النسبة الشنعاء .. خسئت لا أبالك .. ما أصدق المثل العربي القائل : « رميتى بدائها وأنسلت .. » . وكتبت جريدة الرقيب البغدادية : « ان الكاتب لا بد وأنه يجمل العرب وأحوالهم كل الجمل ، ويرى أن ناموسه هو لديه أقل شيء يمكن بيعه بأبخس ثمن (١) » .

وجاء في مقال بعنوان : « العرب والترك وأقدام والأهرام » نشر في الأهرام بقلم « وصفي » : « بماذا عسى أن نخاطب أقدام وكتاب جريدته ، أصحاب الأقلام المسمومة ، وقد أظهروا أنهم لم تنضج الأيام تربيتهم الاجتماعية بل شاءوا أن يساهموا أحط الطبقات الدنيا في تعبيراتهم ، وتوجيه الانتقادات إلى من ليسوا عنه براضين ، ألا كبرت كلمة تخرج من أفواههم إن يقولون إلا كذبا . » (٢)

كما راح شعراء العرب يهجون الاتحاديين وقد جاء في قصيدة للشاعر يوسف أفندي حيدر البعلبكي هذه الأبيات ضد الترك ، بعد أن صال وجال في وصف مكارم الأخلاق العربية :

فقل لجهول راح يلثم عرضهم ولم يسدر أن الويل من جهلهم طرا
فهل أمة الأتراك أضحت غيرورة عليهم وكل الأرض من فعلهم غربا

(١) احمد عزة الاعظمى - القضية العربية ، ج ١ ، ص ١٠٥ - ١٠٦ .

(٢) الأهرام - ٩٧٢٥ ، ٢٣/٣/١٩١٠ .

ولم يبعث الرحمن فيكم محمداً وفي لغة الأتراك لم تنزل الذكري
 خلافتكم كانت بقايا نغارهم و نلتهم هدى الإيمان من فضلهم طرا
 وعرض بدوره بأعراض الترك قائلا :

هم القوم (١) ما كانوا مماليك غيرهم ولا اتخذوا أعراضهم للملا تبرا (٢)

ومما لا شك فيه أن هذه الحادثة كان لها أثر كبير في انفراج مسافة الخلف
 بين الترك والعرب ، وبلغت الدعاية العربية ضد الترك والتركية ضد العرب
 درجة كبيرة من الشدة ، وأخذت الحرب الصحفية تزايد بين الأمتين باستمرار
 بالرغم من أن صاحب جريدة أقدام أراد أن يبرر سلوك جريدته بمقال كتبه
 في جريدة « ظنين » حاول أن يوهم العرب أن مقال الطعن كتب في غفلة
 منه (٣) ، لكن مع ذلك لم يراع الحكمة في كتابته ، إذ حاول إيهام قرائه ،
 من الترك طبعاً ، بأن العرب يتهمونه بالاندفاع لعداوة العرب بدافع من
 جنسيته التركية ، وأن العرب يرون في الترك أعداء لهم (٤) ، وأن قولهم بأن
 دافع التعصب الجنسى التركى هو الذى دفع أقدام لكتابة تلك الفقرة معناها
 إتهام الترك بأجمعهم ، ثم زوه بأن « انترك ضخوا في اليمن وغيرها بمئات الألوف
 من أولادهم لأجل أن لا يفترقوا عن العرب وأنهم خلصوا جزيرة العرب
 من الاحتلال الأجنبي أيام الصليبيين ، فكيف يكونون خصما للعرب سالكين
 سبيل الحاكمة العنصرية ؟ ، فهل هذه التهم هي مكافأة على الدماء التي أراقها
 الترك في سبيل العرب (٥) » ؟ ومعنى قوله هذا أنه يتمن على العرب ويتبيح
 بفضل الترك عليهم .

-
- (١) يقصد بذلك أن العرب لم يكونوا مماليك لغربهم تباع وتشترى أعراضهم ، أى
 نساؤهم معهم ، كما كان شأن المماليك الترك .
 (٢) احمد عزة الاعظمى - المصدر السابق ص ١٠٧ - ١٠٨ .
 (٣) الأهرام - ٩٧٣٠ ، ١٧/٣/١٩١٠ .
 (٤) المنار - مجلد ١٣ ، ج ٣ ، ص ٢٢٠ .
 (٥) احمد عزة الاعظمى - المصدر السابق ، ص ١٠٤ .

كان لمقال أحمد جودت في جريدة طنين دوى كبير في نفوس الشبيبة التركية ، وأصبح الشباب التركي ينظر إلى العربي بعين الحذر والكره ، إذ صور إهانة طلاب العرب له في جريدته إهانة للأمة التركية بأجمعها قائلاً أنها «إهانة لم يسمع بأن ملة من الملل أهينت بمثلها ، ولم يقع من عنصر من العناصر العثمانية إهانة لعنصر آخر بمثل ذلك ...» وكبر الدعوى وهول فيها «وأشار بالنقاط إلى ما طواه ، فوق ما قاله تصريحاً وتليحاً» كما قال صاحب المنار^(١) . كما كان لهذه القضية دوى عظيم لدى الشبيبة العربية ، وهي وغيرها من الحوادث التي سأعرضها ، ستكون أسباب نمو العاطفة القومية عند الجيل العربي الجديد ، الذي اتخذ أفكاره السياسية طريقاً تلمية ظروف العلاقات العربية — التركية ، بعد إعلان الدستور يوماً بيوم ، خاصة وأن صاحب جريدة أقدام قد لجأ إلى القضاء للانتقام بواسطته من الإهانة التي لحقته على أيدي الطلاب العرب في الاستانة فلاحقهم ديوان الحرب العرفي ، وصار يستدعي شبابهم ورجالاتهم للتحقيق في هذه المسألة التي ألبسها ثوب التعصب الجنسي ، ولم تحجم ، إلى جانب ذلك ، بعض الصحف العربية ، بدورها من إثارة شكوك العرب وحذرهم من تصرفات الترك هذه ، فالمنار تشير إلى طلب ديوان الحرب للطلاب بقولها: «إذا كانت نتيجتها أن يعاقب كثير من الطلاب بالحبس أو غير الحبس أو يتوسل بها إلى أقفال «المنتدى الأدبي» الذي يجتمع فيه جمهور أولئك الطلاب للمدارسة والمذاكرة وتعلم اللغات القومية والأجنبية ، لينعوا من أسباب الترقى . . . ويكتفى من معاقبة جريدة أقدام بإضافة لفظة «بني» إلى اسم جريدته ، فلا يعلم إلا الله ماذا يكون لذلك من سوء التأثير عند الأمة العربية^(٢) ،

أدعى صاحب جريدة أقدام بأن مقاله باعرض العرب قد نشر في جريدته

(١) المنار — العدد السابق ، ص ٢٢٢ .

(٢) المنار — العدد السابق ، ص ٢٢٥ .

عن ذهول منه ، وأن جريدته ليست داعية للفكرة العنصرية ، وأنه يحترم العرب ولكنّه لم يكن موقفاً في نشر مقال اعتذاره في جريدة طنين العنصرية المعادية للعرب والتي تدعو إلى استعمار أراضيهم ، واليمن منها بالذات ، وذلك كي يتاح لصاحبها ، حسين جاهيد ، عدوهم الألد ، أن يعلق على الاعتذار ، ويخرج به عواطف العرب ويتحدى شعورهم ، هذا مع العلم أنه لم يكن قدمضى طويل من الوقت على الحملات الصحفية التي شنتها جريدته على شخصية دينية من أبنائهم هو السيد محمد المهدي السنوسي ^(١) ، إذ جعلت من هذا الرجل الصالح مجرماً من كبار المجرمين ، هو وعبد الحميد سواء بسواء ، عندما أتهمت هذا الأخير بالتآمر مع السنوسية ، وقالت عن سيدي محمد المهدي بأنه أتى بالكثير من الأعمال التي تحط من شأن الإسلام وجعلته عدواً للدين ، وأن هذين المجرمين الكبارين كان لهما أهداف مختلفة ، لكنهما كانا يسيران إلى نفس النتيجة ^(٢) .

في الحقيقة لم تكن هذه الحادثة منعزلة عن غيرها من الحوادث بل سبقها بعض الحوادث الأخرى ، كأزمة منح الحكومة امتيازاً لشركة « لنش » الانجليزية في العراق وهياج العرب بسببها ، ورافقها أمور أخرى أسخطت الشعب العربي ، كضم حقوق أبنائه في الوظائف وتجاهل الاتحاديين إياهم في سياسة الدولة وإدارتها ، ومحاربتهم لمبعوثي العرب المتحررين تحت قبة البرلمان ، وإرسالهم الحملات ، واحدة تلو أخرى ، إلى حوران والجزيرة العربية والعراق ، (سأتكلم عنها فيما بعد) فما كان من حملة أقدام إلا أن نكأت الجروح ، وأطلقت أقلام كتاب العرب والجرائد العربية ، وقامت

(١) نفس المصدر - ص ٢٢٤ .

Rev. du Monde Musulm. — V. IX, Sept. 1909, P. 173.

(٢)

بين الجانبين حرب صحفية أستمرت إلى آخر الدور الذي نبحت فيه ، أى حتى نشوب الحرب العالمية الأولى وهذه نبذة عنها :

الحرب الصحفية بين الترك والعرب

لما أعلن الدستور لم يكن للعرب مطالب سوى المساواة مع غيرهم من العناصر فى الاسهام بخدمة الدولة ، ليس طمعا فى الوظائف ، وأن شذ البعض فى ربط إخلاصهم للدولة بالحصول على المنافع والوظائف . كان العرب والعناصر الأخرى غير التركية يريدون أن تكون الدولة ، بفضل الدستور شركة مساهمة بين العناصر المختلفة ، يبدل كل منها جهده لاءلاء شأنها وخدمتها دون أن يجرموا من هذا الشرف .

من أجل ذلك قبل المسيحيون بطيبة خاطر الخدمة العسكرية وتلقوها دليلا على عهد المساواة^(١) ، ونهاية لعهد كانوا لا يلتقون فيه إلا الإهمال والإعراض حتى والإحتقار ، لكن جميع العثمانيين كانوا يتصورون أن يكون العهد الجديد عهداً متاح فيه الفرصة للجميع ، فى نظام ديمقراطى سليم ، وحرية دستورية مطلقة ، لإظهار نشاطهم وإبراز مواهبهم ، غير مبالين بنسبة ما يصيبهم من الوظائف والوزارات إذا قيست بعددهم وأهميتهم وإن كانوا يعتبرون إسهامهم فى خدمتها من دواعى حفظ كرامتهم .

كان العرب يشكلون نصف سكان الدرلة ، أو أقل من ذلك بقليل ، ولم يكن لهم سوى (٥٠) نائبا من مجموع (٢٧٥) ، ولم يكن يحسب حسابهم سوى بوزارة واحدة ، هى وزارة الأوقاف ، ثم حرموا منها فترة

(١) شذ عن ذلك بعض المسيحيين كالأغريق لما راوا ان الدولة غير مخلصة فى اعمالها ، وخاصة عندما تسرعت فى التجنيد دون أن تهيب العدة لذلك ، وقبل ان تعد الضباط من العناصر الأخرى ليشتروا فى الجندية .

طويلة من حياة المجلس النيابي الأول ، ولم يكن لهم سوى أربعة أو خمسة أعضاء في مجلس الأعيان البالغ عدد أعضائه ٤٥ أو ٥٠ عضواً ، بينما كانت بقية العناصر من إغريق وأرمن وحتى اليهود ، أحسن حظاً منهم نسبياً ، إذ كان الاتحاديون يحسبون حساب هؤلاء بوزارة واحدة لكل عنصر ، وأحياناً بوزارتين بالرغم من قلة عدد نفوس هذه العناصر بالنسبة للعرب ، ومع ذلك سكت العرب على مضض ، ولم يرفعوا صوتهم المطالبة بحقوقهم ، وكانت جرأدهم في كل مكان من بلاد السلطنة ، في سوريا ومصر ولبنان والعراق ... تلهج بالتأييد والغيرة والأخلاص للدولة ، بالرغم مما كان يلقاه بعض نوابهم التائبين من معاملة سيئة تحت قبة مجلس المبعوثان حيث لم يكونوا يحاولون الجهر بطلب إنصاف شعبيهم ، حبا بالوحدة والاتلاف والوفاق ، بل كانت معارضة المعارضين ، منهم كما سئرى ، مبنية على الدفاع عن مصلحة الدولة العامة ، ومنصبة على السياسة العامة التي تسير فيها الحكومة داخلية أم خارجية .

إلى عام ١٩١٠ - ١٩١١ لم تكن بعد الفكرة اللامركزية قد أخذت مجراها القوي بين الاصلاحيين العرب ، وإن يكن قد ظهر أثرها في بداية العهد الدستوري ، كما بينت في الفصل السابق ، إنما حورت كما لم تحارب أية فكرة أخرى ضارة في نظر من حاربوها . أما الفكرة القومية فقد كان سرانيتها محدوداً بين فئات الشباب العربي الناشئ ، وخاصة من طلاب المدارس العالية ، الذين ألفوا « المتنبى الأدبي » في الآستانة بعد أن ألغى الترك جمعية الأخاء العربي - العثماني ، بدعوى أن أعضائها كان لهم ضلع في الثورة المضادة ؛ غير أن الأفكار القومية واللامركزية كانت تسير قدماً إلى الأمام جنباً لجنب ، وتتغلغل في نفوس السواد الأعظم من الاصلاحيين العرب ، شيئاً فشيئاً ، تبعاً لتطورات الحوادث التي ثارت بين العرب والترك . فكلما اشتد هؤلاء في معاملة العرب ، كان العرب يقطعون الخيوط التي تربطهم

بالحكم المركزي العام ، خيطا خيطا، ويتجهون خطوة نحو الحكم اللامركزي ونحو الشعور بكيان قومي مستقل ، ومع ذلك لم يخرجوا مرة واحدة عن دائرة الرابطة العثمانية طيلة الفترة التي نحن في صدها حتى نشوب الحرب العالمية الأولى . فقبل أن تعقد جمعية بيروت الاصلاحية ثم المؤتمر العربي الاول في باريس عام ١٩١٣ ، كانت الاحتكاكات والمطالبات بحقوق العرب محدودة النطاق يكتنفها التردد حتى في مجلس المبعوثان ، الذي لم يتخذ النواب العرب فيه خطة منظمة لانجاح المطالب العربية . كانت بعض القضايا الطفيفة تثار أحيانا بالمناسبة من قبل قلائل من النواب العرب ، فيلقون بعض التأييد من قبل قسم من بني جنسهم فيه ، غير أن القائمين على شؤون المجلس من الاتحاديين ونوابهم سرعان ما كانوا يتخذون التدابير اللازمة لاسكاتهم وحرمانهم من حق الكلام وحرية القول . غير أنه لا يمكن القول أن الصحف العربية كانت لا تثير بعض القضايا المتعلقة بحياة السكان عامة والعرب خاصة من خلال إنتقاد الحكومة في سياستها الخارجية والداخلية . كانت بعض صحف القاهرة خاصة ، وبعض صحف بيروت ودمشق تشتد أحيانا في انتقاد حكم الاتحاديين فتثور نائرة الجرائد التركية فتشتد بدورها في طعنها متحدية شعور العرب وكرهاتهم القومية .

إلى جانب ذلك كانت صحافة باريس تهتم بالقضايا العثمانية ، وكان ثمة عدد من الكتاب العرب المسيحيين يتبعون تطورات الحوادث الداخلية ويعقدون المقالات ويتعرضون فيها إلى حقوق العناصر في المساهمة بمسؤولية الحكم . وإلى ما قبل حملات جريدتي طنين وأقدام المسعورة ضد العرب كانت الحرب الصحفية هادئة نوعا ما ، حتى أثارها مقالة أقدام الى طعنت بأعراض العرب ، عندها ردت الصحف العربية هجوما بهجوم ، وتحرك الصحفيون المسيحيون العرب في باريس ، وعقد شكري غانم^(١) مقالاته ،

(١) شكري غانم ، من مسيحي لبنان ، شقيق خليل لغانم ، مبعوث بيروت في مجلس —

التي أحدثت ضجة كبرى في الأوساط الصحفية العثمانية ، تلك المقالات التي نشرها في جريدة (الطان) بصورة خاصة .

كان شكري غانم يكتب أحيانا في مجلة « كوره سبونانس دوريان Corresp. d'Orient » الباريسية ، وغالبا في جريدة « الطان » أو الديبا Debats ، وبين آراءه في السياسة العثمانية الخارجية والداخلية وكان يحلل الحوادث ويورد الأخبار عن تعصب الترك لعنصريتهم ومحاولتهم لتريك العناصر وحكم الدولة حكما مركزيا وحرمان العناصر من حقوقها، ولكنه ينسبها إلى وكالات الأنباء ويدارى ما أمكن المداراة ، إنما في مقاله الذى نشره في جريدة « الطان . Temps » ، في ٥ / ٤ / ١٩١٠ ، خرج عن دائرة المصانعة والمداراة ، قال :

« لم يهتم الترك منذ استولوا على البلاد العربية وعلى الخلافة بالتفاهم مع العناصر التي يحكمونها ولا سيما العنصر العربى ، وقد جعل هذا العنصر بعد ثورة ١٩٠٨ يشكو من سوء ما يعامل به ، وكيف أن المراكز التي جعلت للعرب في الوزارات المتعاقبة كانت ثانوية لا تتكافأ مع أهميتهم ، دع أن

== عام ١٨٧٧ ، ومؤسس جمعية الوطن العثمانى فى باريس ورئيس فرع جمعية النهضة اللبنانية فى باريس ، ورئيس غرفة التجارة العثمانية فى باريس ، لكن السيد شكري غانم اشتهر اكثر من ذلك بكونه مؤلف مسرحية عنتره شعرا باللغة الافرنسية ، وقد مثلت فى باريس ودام عرضها على مسارحها عدة أشهر متوالية « اذ لقيت اقبالا منقطع النظر ، مثلت لأول مرة فى ١٢ « شباط ، فبراير ١٩١٠ » وقد ضرب فيها السيد شكري غانم على الوتر القومى ، ومما جاء فيها من المواقف القومية على لسان عنتره : « ان حقا مفروضا ، ان واجبا مقدسا اختط لى خطة يجب على اتباعها .. لقد وعدت جماعة من كبار البناة بان امد له مريد المساعدة ولعل بناءهم يتم اليوم » وعندما سألته احد الرعاة : الى اين انت ذاهب . قال : « الى حيث تبنى مملكة يعجب العالم بنورها » . ثم قال يصف هذه المملكة : « بلى ستجمع بلادالعرب موحدة فى قبضة سلطان واحد) .. ان الارض ستسمع اقدس لفة وستنهض هذه القبائل العربية من تلك القفار الترابية الاطراف فتستتر بلمعان هلالها الاقدس . (عن كتاب : معضلة الشرق ، او الاقطار العربية المحررة - بقلم خير الله خير الله - مترجم عن الافرنسية بقلم : عارف النكدي ص ٤٢ - ٤٣) .

ما ناهم من الإجحاف في مجلس النواب والأعيان جعلهم يظنون بأن ثمة حركة ترمى إلى القضاء عليهم « ثم بين بالأرقام حق العرب المهضوم في مجلس الأعيان والنواب والمناصب الإدارية الكبرى والصغرى وختم مقاله بقوله : « كأن الترك يخافون منا ، ومن عددنا ، ومن فكرتنا الاستقلالية^(١) ، ولم ينس الدفاع عن اللغة العربية بقوله : « أن لغتنا لغة عبقرية ، إنها لغة نصف القارة الآسيوية ، وكل القارة الأفريقية تقريبا ، فضلا عن كونها لغة القرآن ومع ذلك فليس لها من الاعتبار أكثر ما لأية لهجة أقليمية ، في حين أن اللغة الرسمية هي اللغة التركية ، هذه اللغة الضعيفة التي تدين للغة العربية بكونها تقدم لها النجدة كلها اقتضى الأمر أن ترتفع فوق مستوى الحياة اليومية . أفليس في ذلك إنكار مزدوج لحقوق العرب؟^(٢) . »

لم تكذب جرائد الاتحاديين تقرأ ما كتبه شكري غانم في جريدة «الطائر» حتى اندفعت ، وأخصها بالذكر : « طنين » و « جون تورك » و « بيني غازته » في حملة مسعورة تهاجم الكاتب والجريدة معا مشككة في حسن نية «الطائر» متهمة إياها بالكذب صراحة ، وبالانتهازية وبعدم تعبيرها عن الرأي العام الأفرنسي ، بل عن البورجوازية الانتهازية التي تضع جميع العقائد والمبادئ ومشاعر العطف في البرصاة ، ضاربة عرض الحائط بالمثل العليا الإنسانية . ويخاطب أحمد آغايف ، الداعية الطوراني ، القوقاسي الأصل ، الغربيين قائلا :

« إنكم تأخذون علينا أسلوب معاملتنا للعرب ، فلتسمحوا لي أن أقول لكم . . . إنكم لا ترون الخشبة في أعينكم ، وتظنون إلى القشة في أعيننا وطالما أن أمامكم قضايا مثل قضايا إيرلندا وفنلندا ، والجزائر ، فالأفضل أن

(١) خير الله خير الله - المصدر السابق ، ص ٤٠ .
Corresp. d'Orient — (15/4/1910), P. 315-316.

Corresp. d'Orient — Ibid, P. 316.

لا تقيموا من أنفسكم أساتذة للفضائل ... ، وأضاف إلى ذلك قوله أن اللغة العربية تلتى ما تستحقه من الاجلال باعتبارها لغة مقدسة ، لكنها بالإضافة إلى ذلك لغة ميتة ،^(١) . وأما التهم التي كملت إلى شكري غانم فأقل ما فيها وصفه بكلمات دساس ، إتهازي ، طامع في وظيفة ، وأمثال هذه الوصف .

أما الجرائد العربية فقد تلقت مقال شكري غانم بعضها بالترحيب مع الاعتدال وبعضها بالتهليل والحماس . ودفعاً للإطالة أقصر على مقال كتبه الدكتور عزة الجندي من شباب حمص المتأثرين بالعاطفة القومية ، قال تحت عنوان « العرب والترك » في مقالة نشرت في المؤيد ما يلي :

« طيرت البرقيات خبر المقالة إلى الآستانة وما وصل العدد منها إلى العاصمة إلا وقامت لها جرائد الأتراك وقعدت وأرغت وأزبدت فنها من ترجمها إجمالاً وأعذر ، ومنها من أنتقد وأنكر وأكبر ، وبالأخص طنين فإنها أصدرت عددان من أعدادها بانتقاد مر ، بل بتحاميل عجيب ومغالطة غريبة أصبح بها حسين جاهد على حد قول الشاعر :

ومثلك يؤتى من بلاد بعيدة ليضحك ربات المجال البواكيا
قام يطنطن في طنينة ليصرع الجمهور بشقشقتة ولكن هيات :
فإن الحق أبلج لا تزيع سبيله والحق يعرفه ذوو الألباب
وقبل أن أكشف رداء التلبس وغشاء التمويه والتدليس عن أقوال
طنين ، أودى واجب الشكر والتناء لناسج برد مقال « الطان ، ... الخ » .

وقد رد الدكتور عزة على وصف حسين جاهد للعرب الشاكين بكونهم شرذمة لا بد أن يكون لها ما تشتكى منه وأنه لا يجب أن يفهم من ذلك أن صوت هذه الشرذمة هو صوت الأمة العربية إجماعاً ضد الأمة التركية بأسرها ، رد على ذلك بقوله :

والطريقة التي تمت بها هذه العملية غير أنه لم يكن بالمستطاع أن يتم ، وهي تجرى لأول مرة ، غير مآتم وقد أفهم العرب ذلك ، وبروح من الولاء الهادئ آثروا السكوت والانتظار لفرصة أخرى .

« وأخيراً جاء دور إعادة تنظيم الدوائر وكان الملاحظ أن بين مائة اسم تزكى لم تكن تستطيع إيجاد اسم واحد عربي . عندئذ قامت الصحافة العربية داخل الدولة وخارجها في الأمر كستين ، ترفع صوتها بالاحتجاج . وفي نفس باريس جرت محاولة الانشاء « جمعية عربية » ، وبفضل تدخلها لم يتم تشكيلها وقد شكرني الدكتور ناظم بك^(١) ، الذي كان حينذاك في باريس ، على هذا العمل .

« لقد انتهى الأمر ، مع ذلك ، إلى تهديئة النفوس ، وساعد على هذا ما قام به من جهد النائب سليمان البستاني ، نائب رئيس مجلس المبعوثان ، الذي ليس باستطاعة مدير « طنين » أن يقول عنه أنه دساس . . واتهازى . .

« إن كتابي إلى جريدة « الطان » لم يزد على كونه شرحاً للموقف باعتدال ظاهر مع بعض الآراء التي عرضتها على أنظار الحكومة بصراحة ودية ، وهي في مصلحة الترك أكثر منها في مصلحة العرب ، لكنكم يا حضرة المدير (خطاباً إلى مدير طنين) ، قد أجبتكم على كتابي ذاك بلهجة تنفث الغيظ من خلال الاحتقار . إن كتابي إن أردتم الحق ، لا يستحق لاهذا ولاذاك اللهم إلا لفتة تلتني عليه بغناية ، لماذا بالله يبتز هكذا سريعاً حبل الود الصادق لحظة أن يساق إليكم حديث معقول مرزون صادق في ولائه لكم ؟ هكذا إلى أن يصبح الموقف ، بيننا وبينكم ، أن لاجدال بلا خصام ، ولا ردود بلا شتائم ولا أسباب .

(١) من كبار زعماء الاتحاديين الذين فروا من ظلم عبد الحميد إلى باريس تولى فترة ما منصب مرخص الجمعية المستول بعد الدستور .

« هل تسمحون لي بأن أذكركم بهذا الجواب الذي قيل لنوابنا في مجلس المبعوثان؟ » إذا لم يكن في الوزارة أعضاء من العرب فإن ذلك يعود إلى أنه لا يوجد بين نوابهم رجال أ كفاء يجمعون كل الشروط المطلوبة لملاء هذه المناصب . إني أتقدم إذاً بكل خشوع إلى أعتابكم طالباً العفو والمغفرة ، فلم أكن في الواقع أظن أن الجنس العربي قد وصل إلى هذا الحد من الفقر في الرجال والانتحاط عن باقي أجناس السلطنة ، فمن البديهي إذا ، من باب الأدب ، في هذه الحالة ، أن لا يجلس ، في مجلس الوزراء ، الصيغان مع النسور وأفراخ النسور ..

« لقد قالت طنين أيضاً : أيستطاع أن يؤتى بمجرد إنسان "premier venu" فيولى ولاية؟ ... بمجرد إنسان؟ — نعم بلاشك وهذا بالطبع في نظر جريدة طنين التي استمرت في التفتن بمدارة إخوانها العرب ، ولكن ألم تقل هي ذاتها في معرض آخر أنه يوجد في صفوف الجيش كثير من الضباط العرب اللامعين؟ إذاً لماذا لم يستحق أحد من هؤلاء شرف تعيينه والياً على غرار الجنرال حسني باشا والى دمشق مثلاً ، أو الأمير آلاي جمال بك (المعروف) وإلى أطنه ، أو الأمير آلاي محمود مختار بك وإلى أزمير ... ؟ » (ثم يورد مخالفات الترك لهذا الشرط) .

ثم يتطرق إلى مسألة اللغة ، وكيف أيقظها طالب تركي جانبته الحكمة والتعقل بكتاباتة في الجرائد التركية ، فيقول :

« في الواقع أن حكومة برلمانية ليست جذيرة بهذه التسمية إلا إذا سارت بقدر المستطاع ، وفقاً للقوانين التي أعلنتها هي نفسها ، والتي تعمل منها حكومة نيابية حقة . إننا لانسكركم أن أصدقاءنا الأتراك يريدون جاهدين أن يكونوا دستوريين ، ولكن فقط ضمن الحدود التي يسمح لهم بها طبع التسلط المتغلب عليهم من كونهم فاتحي البلاد ، وليس باستطاعتهم نسيان ذلك ... أنهم لا يريدون أن يفهموا أنهم ، منذ اللحظة الأولى التي أعلنوا فيها الحكم الدستوري

ذا النظام البرلماني ، قد أعطوا الحق لكل جنس من الأجناس أن يتمتع بالحقوق الناتجة عنه وأن يطالب بالمساواة الحقة التي تكلمت عنها في جريدة « الطان » ، غير أنهم قرروا أن تكون اللغة التركية وحدها هي اللغة الرسمية وها نحن نرى هذه الأشياء الغريبة : موظفون وحكام في ولايات مجهلون تمام الجهل لغة أهلها وحاجاتهم ومتطلباتهم ، ونشاهد أكثر من هذا مسرحيات في منتهى الهزلية ، ذلك أن ثمة قضاة من الترك تجرى المرافعات أمامهم بلغة مجهولونها ، ومع ذلك يصدرون في النهاية أحكامهم وفق ما فهموه (١) . فهل لنا أن نتجاسر على أن نوصى بالتلفت حولنا لنرى ما عملته في هذا الشأن الدول المشابهة لنا في هذا الوضع . . . ؟ إننا إذا فعلنا ذلك نوصم بعبارات « دسائين و انتهازيين . . . » (٢)

ثم يعدد اللغات المستعملة في مجالس نواب بعض الدول على أنها رسمية فيقول إن في النمسا ست لغات مقبولة بكونها رسمية ، وفي سويسرة ثلاث وفي بلجيكا لغتان . ثم يعرض بصعوبة تعلم اللغة التركية كي يستطيع العربي إجادتها حتى يصبح موظفا ، وأنه لا بد من مضي ربع قرن حتى يمكن إيصال جيل من العرب يتقن التركية ، ومعنى ذلك حرمان العرب طول هذه المدة من المشاركة في حياة الدولة العامة .

(١) جاء في جريدة العصر الجديد بدمشق انه أثناء احدى المرافعات باللغة التركية استحال على المدعى والمدعى عليه والشهود الفهم والتفهم بها ، فاستدعى المترجم كي يكون وسيطا ، واخذت الاسئلة والاجوبة تجتمع لدى المترجم وبهذه الطريقة كان كثير من دقائق الدعوى تخفى على القضاة « الاهرام ١٦٠١ ، ١٣ اكتوبر ١٩٠٩ » ، كما جاء في جريدة اقدام من حديث بينها وبين مستشرق نسوى ، ان هذا المستشرق شاهد بعينه وسمع باذنه مرة شكاية لاحد اليمانيين ذكرها للوالى بواسطة المترجم فعكسها المترجم عكسا اى جعل الحنظل عسلا « رفيق بك العظم - المصدر السابق ، ص ١٤٢ - ١٤٣ » .

Corresp. d'Orient — 3ème Année, 15/6/1910, P. 287-491. (٢)

أثارت أقدام هذه الحرب الصحفية ذات الطابع القومى وهى تدعى أنها جريدة لاعنصرية ، فكيف بالجراند العنصرية ؟ . . . والواقع أن النعرة الجنسية أخذت دوراً لا يستهان به لدى العنصر التركى ولم تقف جرائد العناصر الأخرى موقف اللامبالاة ، مما أعطى الخلاف بين الترك وغير الترك وجهة جديدة ، وكان موقف الترك — بعد أن واجهوا الثورات فى كل مكان والمعارضة الشديدة فى مجلس المبعوثان يثيرها نواب العناصر المختلفة ضدهم ، وهذه الحرب الصحفية الشعواء — كان موقفهم أشبه بمن يرقع ثوباً باليا ، كلما رقعته من جهة خرق من جهة أخرى ، إذ كان التراشق بين القوميات على صفحات الجرائد والمجلات مما لم تستطع الحكومة أن تعطى له حداً بالرغم من سيف القانون المسلط على رأسها^(١) ، وكان يزيد فى إذكاء نيران المعركة الصحفية الشعراء بقصائدهم القومية . ولم يكن الكتاب ليتورعوا عن توجيه الألفاظ القاسية والنعوت المقذعة والكلمات المنفرة من أمثال ما كان الترك ينادون به من التفاخر « بالملة الحاكمة » ، و « المستملكات » و « فضل الترك على العرب » ، والتهم التى يوجهونها إلى العرب « بملهم إلى

(١) لم يكن قانون الصحافة العثمانى الذى صدر فى أواسط عام ١٩٠٩ شديداً فى عقوباته كانت فيه نصوص تقضى باحكام مختلفة على كل صحفى يهين السلطان أو القناصل أو السفراء أو الوزراء أو المبعوثان والاعيان ، يمدد من الحبس تختلف بين أسبوع أو ١٥ يوماً الى ستة اشهر مع غرامات نقدية تصل الى « ٥٠ » ليرة عثمانية وأحياناً الى « ١٠٠ » ، كما كان فيه مادة تقضى بالتعطيل لمدد مختلفة وقد تكون لاجل غير مسمى بحق كل جريدة تنشر اخباراً او نصوصاً « تخدش الاذهان العامة » خاصة فيما يتعلق بالعناصر ، غير ان التطبيق كان يختلف بالنسبة لجريدة عربية واخرى تركية ، وكانت الحكومة تمنع دخول الجرائد المصرية كلما وجدت فى كتاباتها مالا يوافق ميول الحاكمين من الترك ، كما ان الحكومة المركزية والحكومات المحلية فى الولايات لم تكن تقتصر على احكام قانون الصحافة بل تلجأ الى اتهام صاحب كل جريدة يشتد فى حملته على الحكومة بتهم اقلها كونه من اعوان عبد الحميد او جاسوس ، كما جرى للسيد محمد كرد على صاحب جريدة « المقتبس » الذى حوكم بهذه التهمة وعطلت جريدته ومطبعته ولوحق فهرب الى مصر لانه هاجم ادارة والى سوريا ناظم باشا « الاهرام — العدد ٩٥٤٨ ، ١٢-٨-١٩٠٩ ، و ٩٥٩٥ ، ٦-١-١٩٠٩ » .

أمثال جلال الدين عارف ، وهو نفسه الذى كان يكتب فوراً إعلان ، الدستور ، بأننا نسينا كوننا أتراكاً ... ،^(١) ، وحسين جاهد ، وعبيد الله نائب آيدين وصاحب جريدة « العرب » التى أنشئت بمال الحكومة وبعنايتها والتى كانت تدعو العرب إلى أن يكتفوا بوظيفة الوعظ والإرشاد الدينى وأن يتركوا أمور السياسة للترك . وقد كتب فى جريدته مقالا بعنوان « لكل أمة مفسدون ، عاجت له صحافة سوريا ومصر وماجت واحتجت لدى نظارة الداخلية قال فيه : « يوجد فى البلاد العربية مفسدون أكثرهم فى العاصمة وبيروت وهم يجتمعون عند كل حادثة لتأويلها ضد العرب ، كما فعلوا فى حادثة أقدام . . . هذا وأنى أرى من الفضول مداخلة نصارى العرب فيما يدور بين العرب والترك ، لأن الترك لا يتصورون ، إذا ذكروا العرب ، غير المسلمين إذ هم لا يتعقلون وجود عربى يقول بألوهية رجل إسرائيلى . . . وعليه فإن مداخلة شكرى غانم ، وصاحب مقال الداء والدواء فى المقتبس لا تنطق بحمهم للمدينة . ، فاحتجت صحافة بيروت ودمشق وأرسلت البرقيات إلى الصدارة العظمى والديوان العرفى ومبعوثى بيروت ودمشق وقلم المطبوعات ومعظم جرائد العاصمة يطالبون بمحاكمة عبدالله أفندى « لفضته فساداً بالغاً وروحاً خبيثة بتفريق العناصر والأديان ،^(٢) .

ومما يجدر التنويه به أن الاتحاديين قد ضاقوا ذرعاً بالصحافة العربية فى مصر وبجريدة المؤيد بصورة خاصة لأنها كانت تنتقد حكمهم وتفسح المجال واسعا لكتاب العرب الذين يهاجمون حكمهم وكذلك بمجلة المنار التى يصدرها الشيخ رشيد رضا والتى منعوا دخولها أراضى المملكة العثمانية أيضاً ، إذ انقلب صاحبها عليهم بعد أن كان يثق بهم ويؤيدهم فى ابتداء العهد الدستورى ، وبعد أن لمس استبدادهم وعدم إخلاصهم فى تطبيق الدستور ومعاملة العناصر

(١) مراجعة الفصل السابق .

(٢) الأهرام - ١٩١٤ ، ٢-٦-١٩١٠ .

بالديمقراطية ، فأصدروا مذكرة أخذ وقبض بحقه نشرها في المنار بهذا النص « مذكرة أخذ وقبض (أخذ وكرفت) ، بحق الشيخ محمد رشيد رضا من أهالى قرية القلدرن التابعة للواء طرابلس الشام الفار إلى مصر وصاحب ومحرر جريدة المنار الهذيانية والمظنون عليه بالتجاسر على نشر مواد الخيانة والمعلنة فى الورقة المذكورة (١) » ، فضلا عن ذلك قد منعوا هذه الصحف الثلاثة من دخول أراضي السلطنة العثمانية لمدة طويلة .

هذا من جهة ومن جهة أخرى فانهم أرادوا أن يجابهوا هذه الصحف بصحف أخرى عربية الأسم والمظهر تركية التوجيه فاستعانوا ببعض رجالات العرب المعروفين مثل الشاعر العراقي معروف الرصافي (٢) الذى استقدمه ليجرر فى جريدة « العرب » التى يصدرها عبيد الله أفندى المار الذكر ، بتمويل من الحكمة ، ومثل الشيخ عبدالعزيز شاويش ، التونسى الأصل المصرى الإقامة ، الذى أعانوه بالمال ليصدر جريدة عربية باسم « الهلال العثمانى » ثم « الحق يعلو » واشتروا له مطبعة بمبلغ (١٥٠٠) ليرة عثمانية وكانوا يدفعون له فى الشهر (٣٠٠) ليرة عثمانية. وقد حملت عليه مجلة المنار وجريدة المؤيد حملات شعواء ، كما حملتا على الزعيم محمد فريد بك رئيس الحزب الوطنى لتعاونهما مع الاتحاديين (٣) ، إلا أن الفكرة التى كانت توجه هذين السيدين ، محمد فريد بك وعبدالعزيز شاويش ، كانت على إعتقادي ناتجة عن حسن نية بخلاف عبيدالله أفندى ، إذ كانا مسيرين بفكرة الجامعة الإسلامية ووجوب تقوية الدولة العثمانية لتقف قوية منيعة الجانب ، لا تززعها الأعصار الداخلية ، أمام الخطر الأجنبي ودسائس الانجليز الذين كان الشعب المصرى حربا عليهم . ومع ذلك لم يتورع رجال راسميون من جمعية الاتحاد والترقى من القاء تصريحات ضد الحزب الوطنى كما فعل

(١) المنار - مجلد ١٢ ، ج ٩ ، اكتوبر ١٩٠٩ ، ص ٧١٦

(٢) الاهرام - ٩٧٨٩ ، ٢٨ - ٥ - ١٩١٠ .

(٣) المنار - مجلد ١٦ ، ج ١ ، (٨ - ١ - ١٩١٣) ، المؤيد - ٦٩٥٠ - ٢ - ١٩١٣ .

سليمان نظيف بك الاتحادي والى البصرة ، الذى عينه طلعت بك لهذه الولاية فور استلامه وزارة الداخلية ، مع من عينهم من الولاة الجدد ، إذ طعن بهذا الحزب لاحدى الجرائد أثناء مروره فى مصر بطريقه إلى مقر عمله الجديد ، وأردفه بتهديد للعرب عامة كقوله فى معرض الحديث عن الفن الجارية فى الجزيرة العربية بأن الدولة مستعدة لسحق أولئك العرب بالقوة القاهرة ، فإن لديها سبعة فيالق من الأبطال .^(١)

قضية لنش^(٢) Lynch

أن من الأمور التى نفرت العرب من سياسة الاتحاديين ، وحفزت نوابهم للتكتم وحملتهم على الانضمام إلى المعارضة^(٣) ، قضية منح إمتياز الملاحة النهرية فى نهري دجلة والفرات إلى شركة لنش الإنجليزية التى أثرت ولما يمض سبعة أشهر على وزارة حسين حلى باشا . فبعدهمفاوضات جرت بين الحكومة العثمانية وإدارة هذه الشركة التى يقوم على رأسها المستر « لنش .. Mr. Lynch » ، وبعد أن قامت مناقشات ومجادلات على صفحات الجرائد حول جدوى هذا الامتياز أو عدم جدواه ، دهش الرأى العام إذ علم أن السلطان قد وقع فرمانا حل بموجبه هذه القضية ، دون علم البرلمان . عندئذ أثرت المسألة فى مجلس المبعوثان فى جلستى ١١ و ١٢/١٣/١٩٠٩ فزعزعت موقف حكومة حسين حلى باشا^(٤) .

أن شركة لنش ليست شركة جديدة طارئة فى مياه الرافدين ، ويجدر بى إعطاء إلمامة تاريخية عنها :

عزمت شركة الهند الشرقية البريطانية حرى الى عام ١٨٣٤ - رغبة منها

(١) المنار - مجلد ١٢ ، ج ١٢ ، عدد كانون ثانى ، يناير ٩١٠ ص ٩١٧

(٢) تلفظ « لنش » أى ما بين الناء والشين « لنتش » .

(٣) ساطع الحمصرى - نشوء الفكرة القومية ، ص ٢٠٢ .

(٤) Corresp. d'Orient — 2ème Année, 15/12/1909, P. 1025-1026. (٤)

في إيجاد طريق قصير للمواصلات بين الشرق والغرب ، يمر إما بمصر أو بوادي الرافدين ، ويكون متما لطريق رأس الرجاء الصالح — على إجراء دراسة مقارنة بين الطريقتين المذكورين في اختصاره لتكاليف النقل ومدة السفر ، بواسطة سفن بخارية صغيرة ، فكلفت الضابط الانجليزي « جسنى البصرة وإجراء التجربة^(١) بعد أن استصدرت من السلطان فرمانا، في نفس العام ، يسمح بذلك — بالرغم من معارضة علي رضا باشا والى بغداد وقتئذ لأنه وجد أن إعطاء الفرمان بمحرف بمنافع البلاد^(٢) — فنقل جسنى أجزاء باخرتين من ميناء انطالية^(٣) ، الواقعة على البحر المتوسط ، إلى أقرب نقطة على الفرات « ييره جك » ، ثم ركب الأجزاء وأزل الباخرتين إلى مياه النهر باسم « دجلة » و « الفرات »^(٤) واستغرق عمل « جسنى » الشاق ثلاثة أعوام اتضح له في نهايتها أن الفرات لم يكن بالطريق الأصلح للتجارة بين إنجلترا والهند ، فتخلى عن مشروعه تاركا لأحد مساعديه المدعو « هنرى بلوس لنش H. B. Lynch » لإحدى الباخرتين « الفرات » بعد أن غرقت الأولى فقام هذا خلال المدة الواقعة بين ١٨٣٧ — ١٨٣٩ باستكفاء نهر دجلة ومسحه وسبر أعماقه بين أرمينيا وخليج البصرة^(٥) ، ثم قام حوالى عام ١٨٤٠ ، مع بعض أفراد عائلته بتأليف شركة للملاحة في نهر دجلة ، وبتأسيس بيت تجارى في بغداد^(٦) ، وأصبح لبيت « لنش » باخرتان عندما

(١) الدكتور زكى صالح — موجز تاريخ العراق ، ص ١٢٢ — ١٢٤ .

(٢) المؤيد — ٥٩٤٧ ، ٢١-١٢-١٩٠٩ ، من خطاب شوكت باشا مبعوث بغداد ، في مجلس

المعونات في جلسة مناقشة القضية .

(٣) ميناء تركى واقع على ساحل تركيا الغربى الى الشمال من خليج الاسكندرونه وقد

جاءت في كتاب الدكتور زكى صالح « انطاكية » خطأ .

(٤) الدكتور زكى صالح — المصدر السابق ، ص ١٢٨ — ١٢٩ ، لوتريك — اربعة قرون

من تاريخ العراق ، ص ٢٧٨ .

(١) محمد طاهر العمري الموصلى — تاريخ مقدرات العراق السياسية ص ٢٠

(٢) الدكتور زكى صالح — المصدر السابق ، ص ١٢٩ — ١٣٢

اشترى من شركة الهند الشرقية الباخرة « الفرات » التي كانت قد تركت له وأردفها بياخرة أخرى ، فاستعت أعمال البيت اتساعا كبيرا ، مالا ونفودا ، وألفت في عام ١٨٦١ شركة عرفت رسميا باسم « شركة الملاحة التجارية في دجلة والفرات » استفادت من فرمان الذي أصدره الباب العالي ، إلى حكام وادي الفرات عام ١٨٣٤ ، موصيا إياهم بتسهيل مهمة « جسنى » للعمل في نهر الدجلة ، بالرغم من أن فرمان حدد مجال العمل بنهر الفرات ، وظلت الشركة زمنا غير يسير تعتبر هذه الوثيقة أساسا قانونيا لوجودها ، أى أن شركة « لنش » عملت بموجب فرمان ممنوح لغيرها في نهر غير النهر الذي تشير إليه الوثيقة^(١) .

صحيح أن هذه الوثيقة عززت فيما بعد بكتب من الصدور العظام في أعوام ١٨٤٢ ، ١٨٤٦ ، ١٨٦١ ، لكن الملاحظ عليها أنها لم تكن فرمانات سلطانية ، كما كان فرمان الأول ، وأنها كانت غامضة لم تذكر بيت « لنش » ولا شركتهم^(٢) .

وغنى عن القول أن الحكومة البريطانية كانت وراء هذه الشركة تدعمها وتقوى نفوذ إنجلترا في وادي الرافدين بواسطتها . ولم يستطع الولاة المتعاقبون على العراق بعد نشوء هذه الشركة ، بالرغم من تشكيلهم شركات عثمانية صرفة للملاحة ، وبالرغم من استقدام أحدهم « نامق باشا » بواخر عديدة منها « الموصل » و « الفرات » و « الرصافة » لهذا الغرض ، لم يستطيعوا منافسة باخرتى بيت « لنش » ، لأن سرء الادارة لم يجعل لها من الأهمية ما كان لهذه الشركة وباخرتها ، فضلا عن أن الوالى المذكور « نامق باشا » لم يحصل للشركة الأهلية التي أسسها باسم « العمانية - العثمانية على أنحصار خاص ، بل تمكنت شركة لنش في حينها - وقد حصت على اسم مشرف في المياه

العراقية^(١) من أن تستصدر آخر بلاغ حصلت عليه من الباب العالى، وكان ما فيه من نص بمثابة تأييد شامل لمزاولة أعمالها الواسعة: «السماح للبريطانيين بالملاحة في دجلة والفرات»^(٢)، وقد صدر هذا البلاغ بالرغم من معارضة نامق باشا القوية^(٣). ولما تولى مدحت باشا ولاية بغداد زاد عدد البواخر العثمانية، ووضعها تحت إشراف «الادارة النهرية» إلى أن اشتراها السلطان عبدالحميد فسميت «الادارة الحميدية». وفي عام ١٩٠٧ نشأت فكرة ضم المراكب العثمانية إلى المراكب البريطانية، لكن المفاوضات أهملت حتى قيام الانقلاب الدستوري^(٤).

لما أعلن الدستور واستلمت حكومة تركيا الفتاة زمام الحكم رغبت في وضع حد لهذه الحالة فتباحثت حكومة حسين حلمى باشا مع الحكومة الانجليزية، واقترحت على شركة «لنش» أن تتحول إلى شركة عثمانية بحتة على أن يكون علمها عثمانياً بدلاً من العلم الانجليزى الذى ترفعه على بواخرها وذلك بضم بواخر الحكومة الأربع التى تسيرها فى النهرين إلى البواخر الانجليزية^(٥) وأن يكون امتيازها إحتكاراً بحيث لا يعطى امتياز آخر لشركة أخرى طول مدته البالغة (٧٥) سنة، مع إبقاء الحق للحكومة بإلغائه بعد (٣٧) سنة إذا دفعت تضمينات معتدلة أو بعد (٥٠) سنة بدون تضمينات، وأن تكون نصف أسهم الشركة الجديدة على الأقل ملكاً للحكومة العثمانية و ٣٧٪ لشركة «لنش» و ١٣٪ للمالين الانجليز، وأن يكون مجلس الإدارة مؤلفاً من ٤ عثمانيين و ٤ إنجليز ويكون الرئيس من

(١) لوتريك - المصدر السابق، ص ٢٧٨

(٢) الدكتور زكى صالح - نفس المصدر، ص ١٢٤

(٣) لوتريك - المصدر السابق، ص ٢٧٨

(٤) محمد طاهر العمري - المصدر السابق، ص ٢١

(٥) المؤيد - ٥٩٣١، ١٢-١٩١٩ من حديث جرى بين رئيس تحرير جريدة صباح

هؤلاء ، وتكون الشركة خاضعة للقوانين العثمانية على أن لا تمنع الأفراد من تسيير الزوارق والمعديات^(١).

لم تعرض حكومة حلبي باشا مشروع الاتفاق على مجلس المبعوثان بداعي أن المادة (١٠٠)^(٢) تعطي للحكومة الحق باعطاء الامتيازات إذا لم يكن فيها ضمانات مالية من قبل الحكومة (أى لا تكلف الدولة عبثا ماليا أو خسارة مالية) ، ووقعت الامتياز وصدر به فرمان السلطاني دون مرافقة مجلس المبعوثان فلبت ذلك معارضة من بعض الأوساط الميالة إلى ألمانيا من جهة ، ومن الرأي العام العربي ، وخاصة في العراق من جهة أخرى ، خوفا من تزايد النفوذ البريطاني الذي بدأ يتفاقم وينذر بالخطر في هذه المنطقة ، بعد أن استفحل في خليج البصرة . وكان رأيهم أن تترك شركة « لنش » على ما هي عليه مع اباحة تسيير البواخر لمن أراد أن يؤسس شركات أخرى وطنية ، لكن الحكومة كانت تخشى من اعتراض الانجليز لأن في أيديهم وثائق رسمية فينجم عن ذلك مشكلة سياسية تحب أن تتحاشاها ، فضلا عن أن تترك الأمور على حالها لا يحول دون بقاء النفوذ الانجليزي بل يحول دون إصلاح مجرى النهرين . ولما كان عرض الاتفاق على مجلس المبعوثان قد يعصف به ، اجتمع مجلس الوزراء وقرر أن لا يطرح عليه لتصديقه ، معرضا عن بلاغ مجلس الأعيان الذي حذر الحكومة فيه من إعطاء الامتياز قبل وضع قانون بشأنه^(٣) .

مع ذلك نوقش المشروع في مجلس المبعوثان ، إذ أن المجلس تلقى تقريرين من نائبي الديوانية وبغداد شوكت باشا ، وإسماعيل حقي بابان بك يستوضحان الوزارة فيهما عن سبب إعطائها امتيازاً يضر بالبلاد ، وبأراضي ما بين النهرين

(١) الأهرام - العدد ٩٦٥٤ ، ١٥ و ٢٠-١٢-١٩١٩ ، المعديات قوارب نهريه

(٢) تقول المادة : « لا يجوز صرف شيء من اموال الدولة خارجا عن الموازنة مالم يعين ذلك

بقانون خاص »

(٣) الأهرام - ٩٦٥٤ ، ١٥-١٢-١٩٠٩ ، ص ١

ضرراً فادحاً إلى الشركة ، دون الاستئذان من مجلس المبعوثان^(١) . عندئذ وقف رئيس الوزراء حسين حلي باشا يدافع عن موقف الحكومة مدعياً أن الحكومة لا تستطيع أن تنال أكثر مما نالت ، فلو سحبت الامتياز المخول لشركة « لنش » احتجت إنجلترا ، ولو تركتها وألفت شركة أخرى عثمانية لما قدرت على مزاحمة الشركة القديمة فرأى مجلس الوكلاء ضم الشركتين ، وأنها لم تعمل في هذه المسألة إلا لحفظ ما كان موجوداً في القديم ، وأن الوزارة ليس لها أن تأخذ رأي المجلس في منح الامتيازات إلا إذا كان فيها ضمان مالي^(٢) .

كان النقاش حول قضية « لنش » بالعاقد التأزم الشديد ، ووضع النواب كان شبيهاً باليوم الذي سقطت فيه وزارة كامل باشا ، حتى اضطر الرئيس أن يرفع الجلسة مراراً . وكانت كتلة النواب العرب التي اجتمعت في قلب المجلس ، وهي تضم أربعين نائباً تقريباً ، على رأسهم شفيق بك المؤيد وأحمد باشا الزهير ، وشوكت باشا^(٣) ، وطالب بك النقيب ، قدصمت على معاكسة الوزارة فكادت تأخذ بخناقها وتحمل المجلس على قبول استقالتها لولا أن تداركها حزب جمعية الاتحاد والترقي فأنقذها .

تكلم بعد الصدر الأعظم شوكت باشا فأسهب في بيان ضرر هذا الامتياز مفنندا الأسباب سبباً سبباً ، وختم كلامه قائلاً : « إنني لا أقدر أن أفهم الأسباب التي تدعو الوزارة إلى عدم تقديمه لمجلس الأمة ، فقبل تساؤله بموجة عاصفة من التصفيق . عندئذ وقف خليل بك رئيس حزب جمعية الاتحاد والترقي البرلماني وكانت تتنازعه فكرتان الأولى أنه لا يستطيع أن ينكر مخالفة الامتياز للقانون الأساسي ، باعتبار أنه يتضمن ضماناً مالية ، هي إعفاء

(١) المؤيد - ٥٩٢٧ ، ٢١-١٢-١٩٠٩ ، ص ١

Corresp. d'Orient — 3ème Année, 1/1/1910, P. 11.

(٢) الاهرام - ٩٦٥٩ ، ٢١-١٢-١٩٠٩ .

(٣) هو مبعوث الديوانية ووالد السياسي المعروف ناجي شوكت وهو غير الفريق محمود

شوكت باشا .

لوازم السفن البخارية من رسوم الجمر ك لدى استيرادها ، والثانية أنه يريد أن يجتاز الفرمان خطر الحكم على عدم مشروعيته فيسقط ، وتسقط معه الحكومة فتقع الأزمة مع إنجلترا ، لذلك قدم في نهاية حديثه هذا التقرير : « إنه يطلب من الوزارة إرسال أوراق هذا الامتياز إلى المجلس لأنه يتضمن إعفاء أدوات الشركة من الرسوم الجمركية ، ولما كان هذا الإعفاء يتعلق بميزة الدولة العمومية فيعتبر بمثابة الامتيازات التي تحتوى على الضمانات المالية لكنه يرى أن الإيضاح كاف ويطلب قبول وضع هذا التقرير في محضر الجلسة » ، يريد بذلك أن تلف المسألة وينتهي الأمر غير أنه جوبه باعتراض شديد وارتفعت أصوات من كل مكان في المجلس : أن الإيضاحات غير كافية . ووقف النائب إسماعيل حتى بك بابان الاتحادى قائلا : إن الأمر الذى يجب إبرامه هو أولا هل يجب تقديم الامتياز إلى المجلس أم لا ، أما عدم كفاية الإيضاح فمسألة ثانية . ولما وضع هذا الاقتراح على التصويت قبل بأكثرية ساحقة وسط عاصفة من التصفيق الحاد ، فما كان من الصدر الأعظم حسين حلمى باشا إلا أن تقدم فى حالة عصبية إلى منبر الخطابة ، وبينما كانت تخرج من شفتيه عبارة « أنا لا أقبل هذا التقرير ، وإذ بادر أحمد رضا بك رئيس المجلس وقاطعه برفع الجلسة حالا إلى نصف ساعة ، فتدارك بحكمته وسرعة خاطره سقوط الوزارة .

كان رفع الجلسة فرصة لأعضاء حزب الاتحاديين كي يجتمعوا فى كواليس المجلس ويقرروا ما يجب أن يتخذوه من تدابير لاجتياز هذه الأزمة التى زاد فى حدتها أن الرئيس ما كاد يعلن إفتتاح الجلسة من جديد ، بعد نصف ساعة ، حتى وجد أمامه مذكرة واردة من مجلس الأعيان تتضمن قراره بأن جميع الامتيازات ، عدا ما يتعلق منها بالمناجم والمعادن ، يجب أن تدقق وتصدق من مجلس المبعوثان فالأعيان ، فلم يعرفها الاتحاديون أهمية وحولت إلى لجنة القوانين . ثم وقف الصدر الأعظم وقال : « إننا لانقدر أن نقدم من الامتيازات إلى المجلس إلا التى تحتوى على ضمانات مالية حسب القوانين التى

بين أيدينا ، فإذا قبلتم كان به وإلا فإننا نستقيل،^(١)

ثم نهض جاويد بك ناظر المالية وحاول الكلام فقوبل بضوء شديد من المعارضة ، وحينما استطاع أن يجد فرصة لإسماع صوته ، أراد التأثير على النواب بزلاقة لسانه وإقناعهم بأن اضطراب الحكومة لتقديم مشاريع الامتيازات إلى المجلس معناه تقييد أيدي الوزراء وشل حركتهم مما ينتج عنه إفلاس الدستور ، فقوتت كلمته مراراً من قبل المعارضة ونواب العرب وخاصة منهم شفيق بك المؤيد الذي كان ينادى : « لا يريد أن نسمع ، لا نريد أن نسمع » . وحصلت مشادة عنيفة بينه وبينهم ، وارتفعت الضوضاء مرة ثانية فاضطر الرئيس إلى رفع الجلسة . لكنها ما كادت تنعقد مرة ثالثة حتى فوجيء النواب بأن خليل بك قد سحب تقريره وتنازل عن محتوياته ، فتوالى نواب المعارضة في الصعود إلى منبر الخطابة وهاجموا الحكومة هجوماً عنيفاً ، ولما حاول طلعت بك أن ينقذ الموقف بالتصويت هاجت الضوضاء من جديد ، فاضطر رئيس المجلس إلى رفع الجلسة ليوم آخر .

عاد المجلس إلى الانعقاد يوم ١٤/١٢/١٩٠٩ وشوهد أنه كان محاطاً بعدد هائل من الجماهير ، يقدر بأكثر من خمسة آلاف شخص يرقبون النتيجة . كان لطفى فكرى بك ، نائب درسيم ، ومن أقطاب المعارضة ، أول المتكلمين فهاجم الحكومة ولم يدار الحكومة الإنجليزية ، وختم كلامه بقوله أنه لا يرى وسيلة للتخلص من هذه الأزمة المعقدة إلا بفتح الملاححة على الرافدين أمام سفن جميع الدول .

ثم قام نائب البصرة العربي طالب بك النقيب وشدد الهجوم على إنجلترا أكثر من الخطيب السابق وقال « إذا تمسكت الحكومة برأيها ومنحت هذا الامتياز فسيكون ذلك فاتحة المصائب الكبرى » .

وما كاد طالب بك ينتهي من كلامه حتى شوهد تبدل ملحوظ على بعض نواب الاتحاديين الذين كانوا ضد الامتياز بدافع من ميلهم إلى ألمانيا ، إذ قلبوا موقفهم من معارضين له إلى مؤيدين ، ورأى سيد بك وهو من كبار أقطاب الاتحاديين فرصته المناسبة كي ينهي المعركة ، فاعتلى المنبر وبدأ يفند أقوال زعماء المعارضة ، ويرد على لطفي فكري بك وعلى الدكتور رضا نور الذي أراد الإحتكام إلى نصوص « المجلة » فقال : أنه ليس على الحكومة أن تعرض على المجلس ما ليست مجبرة على عرضه طالما هي تزك أن ليس في الامتياز ضمانه مالية ، إذ أ فهمى حرة بأن لا تقوم به ، واقترح التصويت على الثقة بها ، فقرر المجلس عقد جلسة سرية عاد خلالها إلى الجدال العنيف واشتد الأخذ والرد بين الأحزاب إلى أن قبل الصدر الأعظم اقتراح خليل بك القائل : « أن المجلس يعرب عن ثقته بالوزارة الحاضرة على شرط أن لا يكون في مسألة « لنش » ضمانه مالية ، ولا يطالب المجلس بحق النظر في الامتيازات الحالية من ضمانه ريثما يتم التصديق على المشروع الذي وضعه مجلس الأعيان بخصوص الامتيازات » وأخذت الآراء ففاضت الحكومة بأغلبية (١٦٧) صوتاً ضد (٨) مع امتناع (٢٥) عن التصويت (١) .

وهكذا انتصر الاتحاديون على المعارضة وعلى النواب العرب ولكن بعد أن سجلوا على أنفسهم تناقضاً ظاهراً بإقرارهم عدم وجود ضمان مالي في فرمان امتياز شركة لنش ، مع أن رئيس حزبهم البرلماني كان قد اعترف في تقريره ، الذي عرضه على المجلس في الجلسة الأولى ، بوجود الضمان المالي ولم يكن القرار الذي صوت عليه المبعوثون ، متضمناً الثقة بالوزارة ، إلا ذراً للرماد في العيون ، كما لم يكن الشرط الذي وضع فيه بأن لا يكون في مسألة لنش ضمانه مالية إلا تداركا خداعاً ، لأن الشرط لا يوضع بعد إبرام

(١) الاهرام - العدد ٩٦٥٩ ، ٢٠-٢١-١٩٠٩ ، المؤيد - ٥٩٤٢٩ ، ٢٨ ديسمبر عام

١٩١٩ - خلاصات جلسات المبعوثان عن هذه القضية .

Corresp. d'Orient — Ibid, P. 13-14.

المراسيم والفرمانات ، وهل تتنازل انجلترا عن مكسب حصلت عليه بالفعل ؟

ولكن ما السر - بالرغم من المعارضة التي جاهر بها النواب لفرمان الامتياز - في كون الحكومة فازت بالثقة على هذه القضية ، بينما كادت تسقط في ابتداء الجلسة الأولى لتكتل أكثرية النواب الساحقة ضدها ، وخرجت من الأزمة ، بتأييد ١٦٧ صوتاً ضد ثمانية فقط ووقوف ٤٥ نائباً على الحياد ؟ .

الواقع أن الجواب على هذا السؤال يصعب الجزم برأى معين فيه ، والوضع في هذه القضية يشبه إلى حد كبير ماجرى يوم التصويت على وزارة كامل باشا التي أسقطها الاتحاديون قبل سنة ، فقد كان المجلس في هذه المرة أيضاً محاطاً بجاهير غفيرة من الشعب التركي ، قدرت بأكثر من خمسة آلاف شخص ، فهل جاءت هذه الجماهير من تلقاء نفسها لأجل قضية « لنش » التي قد لا يعبرها الشعب التركي اهتماماً لعدم صلتها المباشرة بحياته أو عواطفه القومية ، لولا أن يوعز له بذلك الاتحاديون ؟ مع العلم أن التصويت على الثقة قد جرى في جلسة سرية ، وكانت النتيجة تماماً كيوم سقوط وزارة كامل باشا الذي لم يصوت بجانبه سوى ثمانية نواب فقط ، مع أن عدداً كبيراً من النواب كان مؤيداً له ، فامتنعوا عن التصويت ضده بالرغم من التهديد بالقوة . ولا بد أن يكون جرى شيء مماثل أيضاً في هذه المرة خلال الجلسة السرية ، خاصة وأن المسألة تتعلق بفرمان جرى توقيعه بالفعل ، واكتسب صفة الأمر الواقع ، وليس من السهل الرجوع أو حمل السلطان على الرجوع عن توقيعه ، في مسألة تتعلق ببريطانيا ، التي اتفق الاتحاديون معها مسبقاً ، والرجوع عن التوقيع معناه الفضيحة الكبرى في نظرها ونظر الدول العظمى ، كما أن سقوط المشروع في مجلس المبعوثان معناه سقوط الحكومة وإنهيار نفوذ الاتحاديين في آن واحد ، سواء في نظر الأمة العثمانية

أو في نظر المحافظ الأجنبية . لذلك لم تكن المسألة بهذه البساطة في نظر الاتحاديين الذين كانوا لا يزالون يسيطرون على الموقف بواسطة الجيش ، والحكم العرفي ، والمحكمة العسكرية العرفية . وعليه تماسك الاتحاديون في اللحظة الأخيرة عندما وجدوا أن الحكومة بدأت تترنح وتوشك على السقوط فبادر إلى تأييدها من كان يعارضها منهم في هذه القضية ، حياً وميلاً إلى ألمانيا . ولا يستبعد أن يكون الاتحاديون قد هددوا النواب المعارضين بالويل والثبور وأن يكون الضباط قد تدخلوا . هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن حالة مجلس النواب بعد الثورة المضادة كانت بشكل يساعد الاتحاديين على السيطرة سواء بالتهديد أو بالإقناع ، لأن المناقشات كانت تجري بدون إهتمام أو إكتراث من قبل كثير من النواب وخاصة منهم غير الاتحاديين ، فلم يكن ثمة أحزاب سياسية ، بعد انحلال حزب الأحرار أثر الانقلاب المضاد ، غير حزب الاتحاد والترقي ، ولا برامج مقررة يسير بموجبها كل حزب ، سوى الحزب المذكور (١) ، إذ لم يكن عدد أعضاء الحزب الجديد الذي تألف مؤخراً بإسم « الأحرار المعتدلين » يزيدون على (٣٢) نائباً . لذلك كان بإستطاعة الاتحاديين السيطرة على النواب خاصة وأن كثيراً من الكتل كانت تتأرجح بين اليمين الإتحادي والشمال المعارض . لكل هذه الأسباب لم يتمكن النواب العرب من إحباط فرمان امتياز «لنش» وقديكونون أقنعوا بوجود التساهل في الأمر خلال الجلسة السرية حبا في عدم تعكير الجو وتقديراً لموقف الحكومة الذي بينت حرجه ، ولموقف الاتحاديين المتصلب وتصميمهم على عدم طأطأة الرأس مهما كلف الأمر لذلك قرر معارضو فرمان من العرب عدم التصويت ضده ، إلا بعضهم المتطرف على أغلب الظن ، حتى ولا يستبعد أن يكون كثير منهم قد صوتوا في جانب الحكومة لأن

أكثرهم ، كما رأينا في الفصل الثاني من هذه الرسالة ، كانوا داخلين في حزب الاتحاد والترقي ، لا سيما نواب اليمن العشرة ، الذين لم يكونوا ينتخبون من قبل الشعب إلا بصورة بل كان يجري تعيينهم من قبل الحكومة ، ونواب الحجاز .

ومع ذلك كان لهذه القضية نتائج هامة وذيول ، ذلك أنها قوبلت باستياء من قبل النواب المعارضين عامة وبعض نواب جمعية الاتحاد والترقي المعتدلين وخاصة من قبل النواب العرب ، الذين اعترضوا على الامتياز الممنوح ، واتهموا الحكومة الاتحادية بالتفريط في حقوق الولايات العربية ومصالحها الأساسية^(١) ، بحيث أن إنشاقا حصل في الحزب الاتحادي بدأ بخروج ستة نواب منه ، بينهم فرهاد أفندي مبعوث طرابلس الغرب ، وأسسوا حزبا جديدا هو حزب « الأهالي » فرقه عباد^(٢) بتاريخ ٢١/١٢/١٩١٠ ثم توالى الانسحابات وإنضمام المنشقين إلى أحد الحزبين « الحر المعتدل » أو « الأهالي » كما استاء سكان البلاد العربية إستياء شديدا وخاصة أهل العراق ، حيث حدث هيجان شديد وقامت المظاهرات في بغداد والبصرة ، ووصل الأمر إلى حد ظهور بوادر ثورة ، وانهالت البرقيات على الباب العالي بالاحتجاج على تصرفات الحاكمين ، مطالبين بأن تكون الشركة وطنية بحتة^(٣) . عندئذ اجتمع أعضاء حزب الاتحاد والترقي في جلسة سرية وقرروا صرف وزارة حلبي باشا ، وأبلغ هذا القرار القاطع إلى الصدر الأعظم من قبل أحمد رضا بك بحضور وزيرى الداخلية والخارجية ، فاستقال على الفور بعد أسبوعين من حصوله على الثقة^(٤) ، معللا إستقالته بأسباب صحية ، إنما أجمعت

(١) ساطع العصرى - نشوة الفكرة القومية ، ص ٢٠٢

(٢) الأهرام - العدد ٩٧٢٢ ، ٩-٢-١٩١٠

(٣) الأهرام - العدد ٩٦٧٦ ، ١٢-١-١٩١٠

Corresp. d'Orient -- 15/1/1910, P. 53.

Corresp. d'Orient — Ibid, P. 53 ; Memoirs of Ism. Kémal (١)

Bey, P. 347.

الجرائد ومراسلو الصحف بان سببها هو قضية امتياز شركة «لنش» وذيوها من الاضطرابات التي حدثت في بغداد جوابا على وقوف الاتحاديين ضد المعارضة وضد مبعوثي العرب .^(١) وهو أكثر من ذلك رغبة الاتحاديين في التخلص من حسين حلي باشا للأسباب التالية :

١ - كان قد أدلى في شهر تشرين أول ، أكتوبر ١٩٠٩ إلى جريدة «الطان» الافرنسية بتصريحات نبي فيها كل علاقة بين رجال تركيا الرسميين والحزب الوطني المصري الذي طالما أعلن عطفه على العهد الجديد في الآستانة . وارتباطه بتركيا الفتاة وتضامنه مع رجالها ضد الاستعمار . وقد تكلم الصدر الأعظم عن مصر وأشار إلى حالتها الحاضرة فأعلن رضا الباب العالي عن الحكم الحاضر فيها ، وأنه لا يطلب تغييرا ، وأنه لو حصل فيها أي تغيير فلا شأن للدولة فيه .^(٢) فأخذت جريدة «طنين» تهاجمه قائلة « أن تصريحاته هذه مضرة بالعلاقات العثمانية مع الحزب الوطني وشعب مصر الذي يتحسس بمبادئه ويؤيده ، وأنه كان يمكن الاستغناء عنها وإعفاء نفسه من مؤونه الرد على سؤال كان السكوت عنه أنفع لمصلحة الدولة وأبقى اشرفها »^(٣) ، خاصة وأن الشبهة المصرية أصبحت في هياج وإضطراب ، وأبدت سخطها على هذه التصريحات ، وأرسلت برقيات الاحتجاج ضد الصدر الأعظم ، لأنها اعتبرت تصريحاته بمثابة البتر للرابطة التي يشعر بها المصريون بالعرش العثماني ، واعتزافا بالاحتلال الانجليزي ،^(٤) وإحتقارا لمطالب المصريين في وجوب جلاء الانجليز عن بلادهم^(٥) .

(١) الاهرام - ١٩٦٨ ، ٤-١-١٩١٠ .

(٢) المؤيد - ٥٨٨٩ ، ٩-١-١٩٠٩ .

(٣) المؤيد - ٥٨٩٢ ، ١٢-١-١٩٠٩ .

(٤) المؤيد - ٥٨٩٥ ، ١٩-١-١٩٠٩ .

(٥) اما الانجليز فكانوا يتضامون من هذا الشعور ويحاولون ان يبتروا كل علاقة بين

حكومة مصر وحكومة الآستانة من ذلك ما كان على خديوى مصر من الزام طلب الاذن من -

٢ - كانت تريد أن توهم العراقيين الساخطين على عقد إمتياز شركة لنش بأن المسؤول عنه هو الصدر الأعظم حسين حلي باشا فإذا أقبل من منصفه يكون في ذلك إرضاء لهم (١) .

٣ - لم يعد حسين حلي باشا قادراً على الاضطلاع بعبء المسؤوليات الثقيلة التي يتطلبها الموقف العصيب الذي أصبحت عليه الحكومة بالنسبة للاضطرابات التي عمت في كل مكان من أراضي الدولة وعدم إمكانهم الاعتماد عليه (٢) في تنفيذ سياستهم التي أصبح رائدها البطش كما صرح بذلك كثير من زعمائهم (٣) ، فأثروا أن تتولى شخصية أكثر حزماً وأشد مراسمته ، مع مزيد من الوزراء الاتحاديين من ذوى النفوذ والإخلاص لجمعيتهم ، لاسيما

— الاستانة لكي يعقد قروضا وسعى الانجليز لاعطاء نهاية لهذا الالتزام . فقد احتاج الخديوي في عام ١٩٠٩ لمثل ذلك وارسل بطلب الاذن فانه .

عندئذ جاءه كتاب من دار الوكالة البريطانية تطلب من الخديوي ان يرسله الى الاستانة على لسان الخديوي نفسه وقد نص على ما يلي : « ان منع مصر من الاقتراض دون اذن سابق من حكومة السلطان هو عقبة مستمرة في سبيل تنمية موارد البلادباحسن الوسائل الاقتصادية ومن شأنه ان يؤخر تقدمها المادي ، لذلك ابدى اشء بالرغبة في ان يرد لي ما كان لسلفي من حق عمل القرض » .

ولم يسع الخديوي الا ارساله هذا الكتاب ولكن بعد ان لطفه بشكر السلطان على الاذن الذي منحه والرجاء بان يرد اليه ما كان لسلفه من حق عقد القروض عند الحاجة بلا استثناء . مذكرات أحمد شفيق باشا ج ٢ ، قسم ٢ ، ص ١٨٦ « .

(١) المؤيد - ٥٩٥٦ ، ٥ - ١٩١٠ .

(٢) استبدلوه بحقي بك سفير الدولة في ايطاليا ، الذي يعتبر شبيه اتحادي pro-unioniste واستلم وزارة الحربية محمود شوكت باشا ، ونظارة الاوقاف الشريف على حيدر ، وبقي طلعت بك ، وجاويد بك في وزارتي الداخلية والمالية ورفضت باشا للخارجية والاميرال خليل باشا للبحرية . الخ .

(٣) صرح الفريق محمود شوكت باشا قبل ذلك لمراسل الاهرام ان مستقبل البلاد يقتضى الضرب بيد من حديد على كل من تحدته النفس بتحريك ساكن . كما صرح احد كبار اعضاء جمعية الاتحاد والترقي ان الاحكام العرفية ستعلن تباعا في كل الولايات الاسيوية وسيكون الاقتصاد شديدا وهائلا ، وسيعدم الكثيرون وتسيل الدماء وقد آن الاوان لتطهير البلاد من جرائم الفساد « الاهرام ، ٩٤٨٨ ، ٣-٦-١٩٠٩ » .

وأنتهم كانوا عازمين على إنفاذ فرمان شركة «لنش» ولو بالقوة إرضاء لانجلترا التي حرصوا على صداقتها وصداقة الدول الغربية عامه لأنهم كانوا يسعون إلى أخذ موافقة هذه الدول على زيادة الرسوم الجمركية بنسبة قدرها ٤٪ بحيث ترتفع من ١١ إلى ١٥٪^(١). وهكذا رسخ الاتحاديون حقوق شركة «لنش» الانجليزية في وأدى الرافدين بعد أن كانت هذه الحقوق تقليدية غير مرتكزة على دعامة قانونية قوية أكثر منها حقوقا موثقة بفرمانات سلطانية واضحة، غير مبالين بمصلحة العرب ولاياتهم، وغير آبهين بأرأهم وورغباتهم فيما يتعلق ببلادهم مما سيكون له آثار واضحة لموقفهم من الاتحادين في المستقبل

* * *

العلاقات العثمانية - المصرية

إن قضية إمتياز شركة «لنش» توضح سلوك الدولة العثمانية نحو بريطانيا العظمى التي كانت تتوخى من وراء تأييدها للحكومة العثمانية أن تحصل على منافع كانت تحلم بها بعد زوال حكومة الاستبداد التي كانت مرتمة في أحضان غريمها ألمانيا. وكان أهم هذه المنافع ما هو متعلق بنفوذها في العراق والخليج الفارسي ففي العراق كان يهمنها أن تحصل على ترسيخ أقدام شركة «لنش» البريطانية فلما فاتحتها الدولة العثمانية، كما فاتحت بقية الدول، بمسألة رفع نسبة الرسوم الجمركية على البضائع الأجنبية من ١١ إلى ١٥٪، عارضتها الدول في ذلك، إلا روسيا وانجلترا، إنما طلبت الأولى أن تعفى صادراتها إلى السلطنة العثمانية من القمح والدقيق من هذه الزيادة لقاء التصديق عليها، وطلبت الثانية قبول

(١)

تحويل شركة « لنش » ، إلى شركة عثمانية - انجليزية موحدة ، ومد أجل الامتياز إلى خمسين سنة . وبينما رفضت الدولة العثمانية طلب روسيا ، قبلت المفاوضات في طلب انجلترا^(١) ، وانتهى الأمر إلى إجابته . وأما في الخليج الفارسي فقد كان هم انجلترا أن تحصل على امتياز مد وصلة لسكة حديد بغداد من هذه المدينة جنوباً حتى الكويت التي كانت على علاقات ودية مع أميرها هذا الذي ستيهه عندما تتأزم علاقات الدولة مع إيطاليا بسبب حرب طرابلس الغرب ، وسوف لاتحل هذه القضية إلا بعد هزيمة الدولة في حرب البلقان . غير أن تساهل حكومة الاتحاديين مع انجلترا كان مناقضاً تمام المناقضة لعواطف الود والأخلاص التي كان شعب مصر المكافح للاحتلال الانجليزي يكتنحها نحو السلطنة واعتبار نفسه مرتبطاً بها .

كانت مصر من الوجهة الحقوقية العامة ولاية ذات إمتياز مرتبطة بالتاج العثماني ، وللسلطان عليها السيادة الاسمية ، منذ حركة محمد علي ضد الدولة ، والتسوية التي تمت بينه وبين الباب العالي بتدخل الدول الأوروبية . والخديوي في مصر كان يجري تعيينه بخط سلطاني ، ويمثل السلطان فيها موظف كبير يحمل لقب « معتمد » أو « قوميسير عالي » وآخر بلقب قاضي مصر ، هذا فضلاً عن أن نفوس المصريين عامة كانت تتجه إلى «الدولة العلية» ولم تكن الصحف المصرية في العهد العثماني لتظهر بمظهر اللامبالاة إزاء الأوضاع العامة في أراضي السلطنة العثمانية ، بل كانت تقارع استبداد السلطان عبد الحميد في عهد حكمه المطلق ، متجاوبة في ذلك مع عواطف الأحرار من ترك وعرب ، الذين جعلوا مصر مأوى لهم ، وملجأ في ذلك العهد ، وأخذوا يصدرون في مصر جرائد خاصة بهم^(٢) تهاجم ظلم عبد الحميد وحكمه الفاسد

(١) المؤيد - ٥٩٢٩ ، ٢٩-١١-١٩٠٩ .

(٢) كانت الجرائد التركية التي تصدر بالقاهرة هي : اناضولى (بصدرها : ادنه لى

سليمان وحيد) ، ارناؤوطلق (الزعيم الالباني درويش هيما) ، جورجونه (على حاق)

انين مظلوم (مصطفى راغب) فريمان (احمد توفيق) ، غيرت (رضا) ، حق (لجمعية =

ويؤلفون بالاتفاق مع باقى العثمانيين القاطنين فيها ، جمعيات مناوئة له . وكثيراً ما كان الأحرار العثمانيون يستعينون بمال الخديوى عباس حلى النائى ، ويحاولون إشراكه فى المؤتمرات لخلع السلطان . وقد دفع فى إحدى المرات أربعة آلاف جنبها للزعيم الحر اسماعيل كمال بك من أجل هذه الغاية وأتى البرنس صباح الدين مرة إلى مصر لنفس الغرض . ولم تكن مساعدة كبار أسرة محمد على للأحرار الترك حديثة العهد ، فالبرنس مصطفى فاضل باشا قد وضع ثروته فى خدمتهم منذ عهد السلطان عبد العزيز ، وهجر الوطن إلى أوروبا احتجاجاً على إستبداده ، وكان البرنس سعيد حليم باشا عضواً فى جمعية الاتحاد والترقى . على أن رعاية الخديوى للأحرار قد سببت نفراً بينه وبين السلطان ، بعد أن كانت العلاقة بينهما طيبة فى مستهل ولايته ، عندما كان يرد اللاجئين إليه ^(١) . كما كانت الصحف المصرية من جهة أخرى تهتم بالدولة ، وسلامتها من الخطر الخارجى ، فتدعم الجامعة الاسلامية التى دعا إليها عبد الحميد ، وتؤيد سياستها تجاه مطامع الدول الأوروبية فى أراضى

— (الاتحاد والترقى) ، خواطر (للدكتور ابراهيم تومن مؤسس جمعية الاتحاد والترقى) ، انتباه (زهراب افندى ، وهو ارمنى انتخب مبعوثاً بعد اعلان الدستور) ، قانون اساسى (محمد امين الشاعر الطورانى النزعة) ، لاوارا ولاق الهزليتين (كلاهما لافرام غالاتى) ميزان (مراد بك الدغستانى) ، نصيحت (خير الدين قبطان) ، عثمانلى (طرسوسلى زاده منيف بك) ، سنجاق (على صائب) ، شفق (جمعية الشفق) ، شورايامت (احمد رضا بك) ، تورك (فوزى بك) ، بنى فكر ١٩٠٥ (احمد آغايف ، الداعية الطورانى) ، حق صريح (صالح جمال) ، اجتهاد (دكتور عبد الله جودت) ، من مؤسسى جمعية الاتحاد والترقى) ، فوقومار (خير الدين قبطان) ، ميزان عدالت (ليون فهمى) ، المونيتور العثمانى بالفرنسية (ليون فهمى ايضا) ، شوراي عثمانى ، قسم منها بالعربية (لجمعية الشورى العثمانية التى كان من اعضائها رفيق العظم ورشيد رضا) ، تعقيب استقلال (عبد الكريم هادى) ، اميد (الامل ، قسم منها بالعربية - بدرخان محمد صالح) ، بيلديرم (الصاعقة ل احمد آغايف) ، وغيرها من الجرائد التى بلغ مجموعها تقريبا اربعين صحيفة ، بعضها باللغة العربية مثل : جهينة (على حافى) ، الخلافة والامل (كلاهما لمصطفى راغب) وكلها كانت تنطق بلسان جماعة « تركيا الفتاة » وقد اختلفت تواريخ تأسيسها بين عام ١٨٩٥

السلطنة العثمانية ، لاتجاه غالبية النفوس في مصر إلى الرابطة الإسلامية علاوة على الروابط الأخرى العثمانية والقومية ، لأنهم يرون في الرابطة الإسلامية. والعثمانية الدعامة الكبرى ضد خطر الغرب . وقد كان هذا الإتجاه مما يدعو إليه الزعيم مصطفى كامل وخليفته محمد فريد بك ، والحزب الوطني بصورة عامة (١) ، الذي كان يحلم بمساعدة السلطان العثماني لتخليص مصر من الاحتلال البريطاني ، يشاركه في هذا الشعور النابهون من أهل مصر . لذلك ما أن أعلن الدستور في الدولة العالمة حتى تجاوزت معه نفوس المصريين وجراندتهم وأحزابهم ، وقوبلت الثورة التركية بأحر العواطف ، وبأجلى مظاهر التأييد والترحيب ، وبأعمق شعور البهجة والاعتباط ، وقامت الاحتفالات بإعلان الدستور وبذكرى هذا اليوم في كل عام ، وخاصة بعد مرور العام الأول ، في مقر الحزب الوطني وفروعه في المديرية والنواحي ، وأزيت بالأعلام العثمانية والمصرية ، وأقيمت المهرجانات ، وألقيت الخطب وحياء الأعضاء بعضهم بعضا ، وكان أهم ما أثار نفوس أعضاء الحزب الوطني ما قامت به لجنة الاحتفال في الازبكية بالقاهرة ، التي دعت إليها لجنة التنظيم للجالية العثمانية من أجل إحياء الذكرى الأولى لإعلان الدستور إذ كتبت في رأس بطاقات الدعوة « الجالية العثمانية بمصر "Colonie Ottomane du Caire..." فقادت جريدة اللواء بحملة صحفية شعواء على تنظيمها ، وقد جاء في إحدى مقالاتها : « يا عجباً كل العجب ، أفي مصر هذا البلد العثماني ، وبين المصريين يعرف بعض العثمانيين ذواتهم بأنهم جالية عثمانية؟ وبأى شكل كان أولئك المعنيون يكتبون رفاع الدعوة إلى مكان الاحتفال لو كانوا يحتفلون في لبنان أو في اليمن مثلاً؟ وإذا كانوا على ضفاف النيل نزلوا ، وفي مصر غرباء ، فأين بكونون أصليين؟ (٢) » . كما ذهب وفد من رجالات الحزب الوطني وعلى رأسهم محمد فريد بك رئيس الحزب ، إلى الآستانة ، للاشتراك في احتفالات ذكرى إعلان

(١) الدكتور محمد حسين - الاتجاهات الوطنية في الادب المعاصر ، ج ١ ص ٥٠ .

(٢) اللواء - ٢٠١٩ ، ٢٥-٧-١٩٠٩ .

الدستور ولقى هناك من رجالات تركيا الرسميين والشعبيين وجمعية الاتحاد والترقي من الحفاوة ما كانت حديث الصحف التركية وصحف الحزب الوطني في مصر لأسابيع عديدة^(١).

كان دافع المصريين إلى هذا السلوك : أولا كونهم لا يعتبرون أنفسهم غرباء عن الدولة العلية ، ثانيا كون الثورة قد أوحى إليهم الأمن بأن تحدث تغييراً في نظام الحكم المصري . فقد كانت الآمال معقودة على مجلس المبعوثان العثماني ، الذي كان ينتظر منه أن يبذل من الحرص والغيرة الوطنية ما من شأنه أن يحقق تامة حقوق الباب العالي على ولايته التابعة له إسمياً ، والتي اغتصبها الانجليز منه بدون موافقته ، منذ ربع قرن مضى ، وذلك بأن يعرب ، باحتجائه الإجماعي ضد الاحتلال البريطاني ، عن رغبته الثابتة في أن يرى حلاً لقضية مصر ، كي تتحقق آمال المصريين في التحرر من الاحتلال البغيض ، فيسيروا في طريق الترقى والتقدم ، بعد أن يمنح لهم دستور مماثل للدستور العثماني^(٢).

لذلك بدأ المصريون يطالبون حكامهم الوطنيين والمحتلين الأجانب ، كخطوة عجي في سبيل الغاية المنشودة في الجلاء والاستقلال ، بأن ينشر دستور للبلاد يؤمن لهم حكماً حراً . وأخذت الجرائد الوطنية تكثر من المقالات التي تنادى بإعلان الدستور والحكم النيابي ، وأخذ ليف من أعضاء مجلس شورى القوانين أمثال حسن عبدالرزاق باشا ، ومحمود سليمان باشا ، وإسماعيل أباطة باشا وغيرهم ، والأحزاب المصرية ، وخاصة الحزب الوطني وجريدته « اللواء » و « العلم » ، يعملون بكل قواهم لتتمتع مصر بدستور يشرك الأمة مع الحكومة في تصريف الأمور^(٣) . ولم يكن

(١) اللواء - من العدد ٢٠١ ، ١٤-٧-١٩٠٩ الى العدد ٢٠٩ ، ٤-٨-١٩٠٩ .
(٢) Henry Marchand — L'Egypte et la Révolution Turque ,
(Voir le Bulletin du Comité de l'Afrique Française ,
Octobre 1908, P. 332).

(٣) احمد شفيق باشا - المصدر السابق ، ص ١٥٢ .

الخدوي ليكره مثل هذا المطلب فأرسل وفداً إلى لندن برئاسة إسماعيل أباطة باشا لمباحثة حكومتها في هذا الشأن ، ولما سمع من السير « الدن غورست » ، المعتمد السامى في مصر ، رأيه بأن يمحصر المصريون كلامهم في مسألة توسيع نطاق اختصاص مجلس شورى القوانين ، أجابه سموه بأنه لا يكون مسؤولاً عما يحدث إذا لم ينظر بعين العطف لمطالب الوطنيين « فالدستور الآن مودة » كما قال وأن كل الشعوب تطالبه سواء في ذلك تركيا وفارس وسواهما فلا عجب إذا طلبه المصريون^(١) .

غير أن أمل المصريين لم يتحقق لا من قبل أبطال عهد الحرية العثمانيين ولا من قبل الانجليز ، ذلك أن العثمانيين الأحرار ، الذين كانوا حريصين على أن يكسبوا عطف الدول الأوروبية ، وخاصة منها إنجلترا المحتلة لأرض النيل ، قد برهنوا عن سلوك أوحى بنوع من القلق الغامض إلى نفوس أهل مصر ، عندما بدأت جريدة « طنين » التي كان شأنها التذبذب ، والتلون بألف لون بحسب الظروف ، في مهاجمة « المحمل المصرى » للحج ، ولم يكن قد مضى بعد خمسة أشهر على الانقلاب العثماني ، وتدعو إلى إلغائه « لأنه يذكر بعهد الخلافة في مصر ، ويشير الرغبة في أن تعود إليها ، ومن جهة أخرى يولد الطمع والجشع في الأعراب والتنافس ويخل بالأمن العام لبذل أمراء الحج المال إليهم^(٢) . ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، بل أن حكومة الاتحاديين عندما رأت أن الجرائد العثمانية بدأت تخوض في مسألة إحتلال البوسنة والهرسك ، قبل أن تعلن النمسا إلحاقها نهائياً بها ، وفي مسألة الإحتلال الانجليزي لمصر ، ولمست ما سيحدثه هذا الاتجاه الصحفي من سوء الأثر لدى النمسا وإنجلترا ، أوعزت إلى الصحف العثمانية بأن لا تخوض في هاتين المسألتين ، ذلك الأمر الذي دعا مراسل إحدى الجرائد الوطنية المصرية أن

(١) المصدر السابق ص ١٥٢ - ١٥٤ .

(٢) المؤيد - ٥٦٦٤ ، ١٩٠٩/١/٣ عن مقال لجريدة « طنين » .

يستجوب بهاء بك^(١) من كبار الاتحاديين في الأستانة ، فأجاب بأن السماح للجراند بأن تهاجم إنجلترا لأنها احتلت مصر بدون موافقة السلطان العثماني والنمسا لأنها تحتل المقاطعتين بموجب انتداب دولي ، هو عمل غير حكيم لأننا الآن بحاجة إلى عطف الدول الأوروبية ، وليس من الملائم أن نخلق أسبابا للنزاع مع أوروبا ، وأن نثير شكوكها في نيات تركيا الفتاة وميوها الوطنية والقومية ، فإن لدينا مسائل وأزمات داخلية أخطر تتطلب الحل السريع ، ومن الواجب عدم إضاعة الوقت في أشياء خارج برامجنا^(٢) . على أن أشد الأزمات التي مرت بها العلاقات العثمانية - المصرية هو ذلك الحديث الذي أدلى به الصدر الأعظم حسين حلي باشا إلى جريدة «الطان» الفرنسية والذي أشرت إليه سابقا ، من نفيه لكل علاقة بين رجال تركيا الفتاة الرسميين والحزب الوطني المصري وأن الباب العالي راض عن الحكم الحاضر في مصر ، وأنه لا يطلب تغييراً ماله ، وأنه لو حصل تغيير ما فلا شأن للدولة فيه^(٣) . فلما أطلعت جريدة الحزب الوطني « اللواء » على نباء الأدلاء به لم تشأ أن تصدقه . قالت : « سواء صححت تلك التصريحات أو لم تصح فلم يقل أحد منا أن هناك علاقة ما بين الحزب الوطني والحكومة العثمانية لأن الحكومة العثمانية ككل الحكومات لا يمكن أن يكون لها علاقة بالأحزاب السياسية ، خصوصاً القائمة في بلد آخر ، وهي فرق ذلك قد نفتت علاقتها بجمعية الاتحاد والترقي التركية نفسها . أما ما أشارت إليه الرواية المتلغرافية من أن الصدر الأعظم أقر على الحالة الحاضرة في مصر ، فنحن لا يمكننا أن نصدق ذلك على الصورة التي وردت في تلك الرواية ، ومن الأنصاف أن

(١) اسمه الكامل بهاء الدين بك شاكر .

Henry Marchand — Ibid, P. 333.

(٢)

(٣) اللواء - ٣٠٨٨ - ١١/١٠/١٩٠٩ .

نطلع على الحديث برمته حتى يحق لنا أن نحكم عليه»^(٣). لكنها لما اطلعت عليه وعلى حديث أدلى به قطب من أقطاب الاتحاديين، هو سليمان نظيف بك الذى عين واليا على البصرة بعد استلام طلعت بك وزارة الداخلية، إلى جريدة المزيدي المصرية، عند مروره بالقاهرة فى طريقه إلى مقر وظيفته، بالطن على الحزب الوطنى المصرى قالت أن تصريحات الأفراد لا قيمة لها وأن الدولة العلية، «التى يحيط بنا جسمها، لا تتركنا فريسة المطامع ولا ننسانا أبداً، فانما مصر حياتها الماضية والمقبلة، يعرف هذا كل تركى، ويجب أن يعرفه كذلك كل مصرى أمين»^(١). ثم بادر محمد فريد بك رئيس الحزب الوطنى إلى مقابلة الصدر الأعظم وكثير من رجال الدولة العثمانية، وأدلى بحديث إلى جريدة «لا نوفيل La Nouvelle الباريسية قال فيه أن من قابلهم من المسؤولين الترك أجمعوا على القول أن تركيا لا تعترف مطلقاً بالاحتلال الإنجليزى، وإنما تنتظر الفرصة المناسبة لفتح باب المسألة المصرية، وأضاف إلى ذلك قوله أن فى «ترك الدولة لمصر انتحاراً لها»^(٢). وغنى عن القول أن الشبهة المصرية قد استاءت من هذا التصريح وأرسلت برقيات احتجاج إلى الصدر الأعظم الذى أدلى به؛ غير أن جريدة «اللواء» كانت ترى أن المصلحة الوطنية المصرية تقضى بأن يفهم المصريون، تقوية لمعنوياتهم، أن تصرفات حسين حلى باشا أيبست إلا شخصية فنشرت حديثاً «لسياسى عثمانى كبير» كما أسمته، اتهم فيه الصدرين الأعظمين كامل باشا وحسين حلى باشا بكونهما قد تصرفا من نفسهما مع انجلترا التى حاولت أن تجرهما إلى نفوذ أبدي الدولة من المسألة المصرية، وسحب المعتمد العثمانى وقاضى القضاة من أرض النيل. قال «السياسى العثمانى الكبير» أن كامل باشا كان قد اتفق على ذلك مع انجلترا، وبقى اتفاهه معها سرياً، فلما سقط وجاء حلى باشا حاولت انجلترا أن تحصل منه على إقرار للاتفاق السابق فامتنع وحصل أخذ ورد، وشعر الصدر الأعظم بحرج موقفه،

وأخيراً انتهت المسألة بحل وسط هو تنازل السفارة الإنجليزية عن الاتفاق الذى تم مع كامل باشا لقاء أن يتعهد بلباب العالى بسحب قاضى مصر السابق الذى سحب بالفعل ، ولم يرسل أحد بدلا عنه ، وأن يصرح الصدر الأعظم هذا التصريح (١) .

إن هذا رأى الذى أدلى به « السياسى العثمان الكبير » لم يكن ، فى اعتقادى ، إلا ذرأ للرماد فى العيون ، وتبريراً لسلوك جمعية الاتحاد والترقى ، لأنه إذا كان من الممكن أن نصدق أن عملاً استقلالياً كهذا يصدر عن كامل باشا ، فإن مثله لا يمكن أن يصدر عن حلمى باشا الذى استطاع الاتحاديون أن يسيطروا عليه سيطرة تامة . أما هجوم جريدة « ظنين » على حامى باشا من أجل هذا التصريح ، ثم حمل الاتحاديين إياه على الاستقالة ، ليس إلا تنمة للتمثيلية ، أولاً إرضاء للحزب الوطنى ، ثم إيهاماً للعراقيين بأنه هو الخطىء فى منح امتياز شركة « لنش » ، ثالثاً لكونهم قد استنفدوا أغراضهم منه ولم يعد فى يدهم ورقة رابحة فرموه جانبا ، إنما استرضاه بتعيينه سفيراً للدولة فى فينينا ، ثم هللوا وطنظنوا بالجفاوة التى لقيها من الإنجليز عند زيارته لها بعد استقالته . والشىء المؤكد أن الاتحاديين لم يكونوا يسيرون إلا حسبما تقتضيه ظروف مصالحهم ، واتخذوا التزلف لهذه الدولة أو تلك ديدنا لهم تأميناً لهذه المصلحة ، فلا عجب إذا تجهموا للمصريين ومالوا إلى إرضاء عدوتهم إنجلترا وحاولوا حل مشاكلهم معها فتنحروها امتياز شركة « لنش » ، ووصل التقارب بينهم وبينها إلى حد كاد أن يحصل الاتفاق بين الجانبين على سحب القوميسير العالى من مصر ، وقد سحب قاضى مصر بالفعل ، ولم يرسل بديل عنه ، ولم يكن أحد غير الاتحاديين بقادر أن يفعل ذلك ، تبعاً لمنطق الحوادث ، منذ أول يوم من أيام الثورة ، لأنهم ، كما رأينا ، لم يكونوا مستعدين أن يتساحوا بأى تصرف استقلالى يصدر من أى شخصية مهما علت

مكاتها في الدولة ، دون أن يكون حائزاً رضاهم وموافقهم .

كانت إنجلترا تريد أن تدفع بتركيا الفتاة إلى أن تبتز علاقتها برجال مصر الوطنيين ، وخاصة الحزب الوطني ، ليشعروا بالإفلاس من جهة الدولة العثمانية ، ويكفروا عن إزعاج سلطات الاحتلال ، وقد نجحت في سياستها هذه إلى حد بعيد ، وأدخلت في روع « فتیان الترك » وبعض جرائدهم أن المصريين ليسوا سوى مهيجين يريدون أن يزجوا بتركيا الفتاة في طريق مغامرات لا طائل من تحتها ، فبدرت من بعض المسؤولين الترك ، نتيجة لهذه السياسة ، تصريحات جديدة لاتشجع المصريين في الاعتماد على العهد العثماني الجديد . فقد عاد وكتب سليمان بك نظيف ، في جريدة « تصوير أفكار » مقالاً طعن فيه من جديد بالحزب الوطني المصري قائلاً أنه شديد الخطر على مصر ، وأن نتيجة مؤتمر جنيف الذي كان قد عقده أحرار مصر في عام ١٩٠٩ كانت قاصرة على سخرية الوزارة الإنجليزية ، ثم ذكر المصريين بحركة عرابي وماجرت على مصر من كوارث قائلاً أن المدافعة عن الحقوق والحرية أمر بديهى لازم ولكن يلزم مع ذلك أن يكون هناك أمل التحقيق وإمكان الحصول على النتيجة . وقال أن الإنجليز سادة أفريقيا من جبل طارق وبور سعيد إلى رأس الرجاء الصالح ، فمن المستحيل طرد هذا السيد القوى من هذه البلاد بحال من الأحوال ، وأظهر خشيته على المصريين من أن تؤدي حركاتهم إلى ضياع الحرية التي يتمتعون بها الآن ، فإن الوقت لم يحن بعد لمثل تلك الحركات ^(١) .

صحيح هاجمت طنين الصدر الأعظم وهاجم بعض أحرار الترك الوالى سليمان نظيف بك ، ووصف جلال نورى بك عمله بكونه جرماً فظيماً ضد الوطن ، ولكن الذى لامرية فيه أن الحزب الوطنى قد صدم بهذه التصريحات

فأخذت جرائده، وخاصة « اللواء » مهاجم أصحابها، واشتبكت في حرب صحفية مع جريدة « صباح » التركية، لأنها نصحت الوطنيين المصريين أن يسعوا جهدهم في عدم حمل الناس على اعتبار بلادهم وكرراً للقلق والهياج، لأن ذلك لا يفيد مصر شيئاً، ولا يعين الوطنيين في مصر على نيل مقاصدهم^(١). وقد ظهرت في ردود « اللواء » حسرة شبيهة باليأس، وإن لم تصل إلى حد اليأس، لأن الحزب الوطني أدرك أن ما يجعل تركيا تتزلف لبريطانيا العظمى هو ضعفها وحاجتها إلى صداقتها، لخرج موقفها تجاه الدول الأجنبية الطامعة في أراضيها فلم يكن من الحكمة في شيء أن تثير قضية مصر وهي على هذا الضعف^(٢).

بالرغم من ذلك ومن انطفاء بصيص الأمل الذي كان يتراءى أمام أعين المصريين من مؤازرة تركيا الفتاة لأمانهم الوطنية واصل الحزب الوطني الأمل ولم ييأس، ولم يفقد ثقته بمساعدة تركيا الفتاة في تحرر مصر وإنصافها وظل يعمل مع الاتحاديين جنباً إلى جنب فكانوا يستخدمون أحد رجاله الشيخ عبد العزيز جاويش في تحرير الصحيفتين العثمانيتين « الهلال العثماني » و « الحق يعلو » واستغلوهما لخدمة أغراضهم الحزبية، كما كان الاتحاديون من جهتهم يمدون في جبل الآمال أمامه من حين إلى آخر بإظهار الميل الغامض غير الصريح والعطف على أمانى المصريين الوطنية.

لقد استظهر الحزب الوطني بالدولة العثمانية بعد أن أيقن أن مصر هالكة ولا محالة إن لم تتشبث بأهداب دولة الخلافة ضد عدوها الغاصب. قالت اللواء: « وقد طالما فكرنا في اليوم الذي تستطيع فيه الدولة العلية النهوض من كبوتها التي كانت أيام الحكم الاستبدادي لعلها تأخذ بيدنا وتأخذ بيدها، ولسنا نحمل أن استفاقة الدولة من ذلك الدوار المزمع لا تكون في عام أو عامين، ولكننا لا نريد أن ننتظرها حتى تعود إلى سالف بأسها وشدها

(١) اللواء - ٢٣١٤، ٢٩، ١٩١٠/٧.

Henry Marchand — Ibid, P. 333.

(٢)

تتطرد الإنجليز من أرضنا ، بل نريد أن نلزمهم بالحجة البالغة أن يتركونا
وشأننا بالدستور والاستقلال . أما ما أشارت إليه جريدة « صباح » من
وجوب ثباتنا على عثمانيتنا في الذي نقول ونكتب فانه من الأمور التي جعلناها
نصب أعيننا ، وهذه التابعة العثمانية ، وامتيازاتنا الخصوصية ، هي من
أقوى ما يمنع يدي بريطانيا من أن تبطش بنا . ولكننا والأسى ملء أفئدتنا
نرى إنجلترا صديقة الدولة العلية لا تريد منا الميل إلى دولتنا . . . فهي تنادى
أن أبناء مصر يريدون الرجوع للحكم التركي وإلى الخضوع للجبايرة العتاة
الظالمين ، لكننا قوم نريد أن يحكم أنفسنا بدستور عادل . . . وأن لا يكون
للدولة عندنا ، بعد جلاء الإنجليز ، إلا ما هو لها اليوم ، فليتأمل إخواننا
العثمانيون في نيات إنجلترا ، وليعلموا أننا على ما نحن راغبون فيه ثابتون ،
وإن التمسنا للدولة العذر في الظروف الحاضرة ، فلا نظن أن ذلك العذر يمتد
إلى حيث تتضاءل معه حقوقنا في بلادنا^(١) .

هكذا أخفقت مصر في نيل الدستور إلى نهاية الفترة التي نحن في صدد
بحثها ، واكتفى بعودة مجلس شورى القوانين إلى الاجتماع والنشاط بعد
اختلاف أعضائه ، ولم يُجد ما هدد به إسماعيل باشا أباطه — بعد أن قرر
أعضاء المجلس المطالبة بعمل قانون « لاشتراك الأمة في إدارة مصر بدون
مساس بالامتيازات وصندوق الدين وخلافه ، دون أن يقولوا أنهم يريدون
برلماناً ولا قانون سنة ١٨٨٢ — بقوله : « وبعدهذا إن لم تحرك الحكومة ساكننا
نعتصب ولا تتوجه للمجلس »^(٢) . حتى أن حركة المطالبة بالدستور قد خفت
اعتباراً من أوائل عام ١٩١٠ أثر اغتيال رئيس وزراء مصر طرس غالى
باشا وجوء السلطات المحتلة إلى أساليب القمع الغاشمة ، ولم تعد إلى شدتها
السابقة إلا بعد سنين عديدة .

(١) اللواء - ٢٢١٣ ، ٢٨ / ١٩١٠ .

(٢) أحمد شفيق باشا - المصدر السابق ، ص ١٥٧ .

الفصل الرابع

الاتحاديون وادارة الولايات العربية

ولاية الفریق ناظم باشا على العراق

كانت قضية « لنش » فضيحة في نظر العرب والعناصر المعارضة للاتحاديين. إنما عقبها فضيحة أخرى لا تقل عنها في نفوس العرب عامة ، والعراقيين منهم خاصة ، تلك هي قضية تعيين الفريق ناظم باشا ، وزير الحرية الذي أسقط الاتحاديون وزارة كامل باشا من أجله، واليا ذا صلاحيات واسعة، وسلطات مطلقة لولاية العراق ، وماتج عن عزله من ملابسات .

لم تكدمر سنة واحدة على إعلان الدستور ، حتى اندلعت الثورات في معظم الولايات العثمانية التي تسكنها عناصر غير تركية ومنها ولاية العراق وكانت الأسباب فيها تختلف من واحدة إلى أخرى ، إنما يجمعها سبب عام واحد ، هو عدم استطاعة الحكومة الاتحادية أن تكتسب إحترام ومحبة غير الترك من رعاياها ، وخيبة أمل هؤلاء في العهد الجديد ، وفقدان الثقة فيه ، خاصة لما ارتكبه الاتحاديون من أعمال ، قبل الثورة المضادة وبعدها ، تعطى الدليل على رغبتهم في التسلط على العناصر الأخرى ، حتى شاعت في الجرائد وعلى ألسنة الناس عامة تلك العبارة التي ردها الناس والجرائد والكتاب كثيراً وهي : « أن جمعية الاتحاد والترقي أزالت إستبداد المايين^(١) »

وأدالت منه استبدادها هي ، (١) ، وإن استبداد الفرد عقبه استبداد الجماعة .

بدأت الاضطرابات في العراق ، حتى ما قبل الثورة المضادة ، بهياج قام في البصرة عجزت القوة الضابطة عن قمعه ، ثم امتد الهياج بعد الثورة المضادة إلى غيرها من المناطق المجاورة ، واتخذ شكل ثورة ، إذ انضمت بعض القبائل إلى البصريين ، وهوجمت السفن المارة في شط العرب برصاص الثوار ، وانقطعت المواصلات بين البصرة وبغداد ، حتى أصبحت سلطة الدولة في بعض النواحي الواقعة بين هاتين المدينتين مجرد إسمية ، وكانت قبائل المنتفق هي التي أشعلت زيران الثورة . أما السبب المباشر فهو خلاف على أراضي أساء قائد فيلق العراق الفريق يوسف باشا التصرف في حلها بين المتخاصمين . من زعماء القبائل فحدثت وقعة فقد فيها الجيش العثماني ضابطاً برتبة بنباشي ٣٢٠ نفرأ . (٢)

لما أستلم طلعت بك وزارة الداخلية في شهر آب ، أغسطس ١٩٠٩ ، لم تكن قبائل المنتفق قد رفعت بعد علم الثورة ، بل كان الأمر مقتصرأ على بعض القبائل الأخرى ، ومع ذلك عمد الوزير في أواخر العام ، ووفقأ للخطة الحازمة التي قررت الجمعية والحكومة السير عليها إلى تعيين الفريق ناظم باشا واليا عاما على العراق . ولم يمض على توقيع فرمان تعيينه بضعة أيام حتى انتهالت على الآستانة أخبار ثورة المنتفق ومطالبة ولاية العراق بنصب المشانق لمثري الفتن فأجيبوا بلزوم التريث حتى يصل الفريق لاستلام منصبه الجديد (٣) .

إن الصلاحيات التي نيظت بالفريق ناظم باشا كانت واسعة جداً إذ

(١) المنار - مجلد ١٢ ، ج ٢ ، ص ٢٣٨ .

(٢) الاهرام - ١٩٠٩/٥/٢٨ ، ١٩٠٩/٥/٢٨ .

(٣) الاهرام - ١٩٠٩/١٢/١٤ ، ١٩٠٩/١٢/١٤ ، ١٩٠٩/١٢/١٤ ، ١٩٠٩/١٢/١٤ ، ١٩٠٩/١٢/١٤ ، ١٩٠٩/١٢/١٤ .

خول سلطة واسعة على ولايتي البصرة والموصل إلى جانب ولاية بغداد بحيث تكون أمور الموصل والبصرة الادارية والمالية بيد واليها، أما إقرار الأمن وإخضاع القبائل فيهما فتكون من إختصاص ناظم باشا . كما نيط بالفريق أن يجمع بين يديه قيادة الفليق السادس مع إدارة الولاية ليتمكن بقبضه على السلطتين المدنية والعسكرية من ضبط الأمن وإقراره ، وإخضاع المتمردين مما يذكرنا بالسلطات المماثلة التي كانت قد أعطيت فيما سلف من السنين (١٨٦٩) لمدحت باشا في هذه الولاية . كما خول حق إجراء الاصلاحات اللازمة في الإدارة والمالية والشؤون العسكرية ، مع كامل الحق بعزل جميع أركان الحرب في الفليق السادس ، واستبدالهم بضباط قادرين ، وبتعيين وعزل من يشاء من الموظفين المدنيين ،^(١) وكأن العراق قد منح النظام اللامركزي ، أو « توسيع الماذونية » (الصلاحية) حسب التعبير الاتحادي ، مما دعا جريدة الأهرام أن تقول بأن مبدأ البرنس صباح الدين قد انتصر في العراق .^(٢) وما أن خطت قدما ناظم باشا أرض الرافدين حتى قدم مذكرة طويلة بالاصلاحات الواجب إدخالها على جميع فروع الادارة لتأمين الازدهار الصناعي والتجاري والزراعي، ورصدميزانية ضخمة لتطبيق هذه الاصلاحات واستقدم الفنيين لتنفيذها^(٣) .

لم تدم ولاية ناظم باشا على العراق أكثر من أشهر معدودة ، أقل من سنة واحدة فقط ، لكنه قام خلالها بأعمال رائعة جعلت من العراق صورة أخرى عما كان عليه ، فقد نجاه من الفوضى، والاستبداد وطره من الجرائم ونظم العدلية والفليق السادس تنظيمًا ممتازاً ، وبنى الشككات والمستشفيات والصيدليات والعيادات الطبية للفقراء وحديقة واسعة وأقنية للرى ، ونظم

Corresp. d'Orient — 3ème Année, 1/1/1910, P. 40. (١)

الاهرام - ٩٦٦٣ ، ١٢/٢٩ ، ١٩٠٩ . (٢)

Corresp. d'Orient — 3ème Année, 15/12/1910, P. 1044. (٣)

البريد بشكل أصبحت معه مدة نقل الرسائل ما بين بغداد والآستانه لا تستغرق أكثر من ١٢ يوماً بدلاً من شهرين ، ونجح في إدارة المالية فزاد دخل الجمارك وأصبحت واردات الولاية كافية لسد نفقاتها^(١)، ووسع الطرق والأسواق في بغداد، وفرش بعضها بالأسفلت، وأنشأ سداً حول العاصمة حفظاً لها من طغيان المياه، ولكن لم يسعفه الوقت لإتمامه، وأمن الطرق وجمع المرضى المصابين بأمراض سارية، وعزلهم في أمكنة خاصة، وأجرى عليهم النفقات، ونفى المتشردين من الغرباء^(٢)، وأخضع بحسن سيرته شيوخ القبائل العراقية، ولم يكثر نوا يعرفون الخضرع لأحد من قبل، ولكن هيبتهم أخذتهم فكان إسمه كافياً لإدخالهم في طاعة الدولة. ^(٣) وفوق ذلك كله كان يرعى جانب الحق دوماً في إدارة شؤون الولاية فلا يتوانى عن إنزال العقاب بأقرب المقربين إليه وأخلصهم له فيما إذا ارتكبوا ذنباً ما، كذلك فعل بضابطين من كبار الضباط الذين استقدمهم معه من الآستانه لثقتهم بكفاءتهم وإخلاصهم، ليستبدل بهم الضباط المسيئين، وذلك لسوء معاملتهما أحد الصحفيين بدون حق فعزلها فوراً. ^(٤)

لكنه بينما كان جاداً في سبيل الإصلاح كانت المؤامرات تحاك ضده من قبل الموظفين الذين عزلهم، والذين عادوا إلى الآستانه، والتفروا حول بعض خصومه من مبعوثي الديوانية وبغداد، فأخذ هؤلاء - بالإضافة إلى أصحاب النفوذ من ذوى الثروات الواسعة في بغداد، الذين وضع حداً لاستبدادهم، واكتشف كثيراً مما سلبوه من أموال الدولة - أخذوا يحاربونه ويوغرون صدر الوزارة عليه حتى عزلته اعتباطاً، دون تحقيق، بل دون أن تسأله عما اتهم به^(٥). فما أن سمع أهل بغداد بخبر عزله حتى

(١) الامرام - ١٠١٢٨، ١٩١١/٧/٦٤

(٢) على ظريف الاعظمي - مختصر تاريخ بغداد، ص ٢٥١

(٣) الامرام - ١٠١٢٨، ١٩١١/٧/٦٤

(٤) سليمان فيضي - في غمرة النضال، ص ٧٠ - ٧٤

(٥) الامرام - نفس العدد السابق

اضطربت نفوسهم ، وقد كتب عراقي من مؤيدي خصومه - كما يتضح من سياق الأسلوب الذي وضع به كتابه - عن الشعور العام في بغداد لهذا الخبر قائلاً أن الناس « هاجروا وهاجوا و ضربوا الطبول وذهبوا بمجموعهم إلى داره وأركبوه في عربة وسحبوها به وهم ينادون تارة « هذا والينا » ، وتارة « الله ينصر دولتنا ... ناظم باشا والينا » حتى أوصلوه إلى السراي وأقعده في محله . . . ، ثم توجهوا إلى دائرة البرق ، وظلوا يبرقون إلى العاصمة حتى المساء طالين إبقاءه ، فورد الجواب بلزوم تركه البلد فوراً ، بعد تسليم الولاية وكالة إلى الفريق يوسف باشا ، وأعطيت الأوامر كي تعلن الأحكام العرفية عند الحاجة ، فتفرق المتظاهرون واختفى زعمائهم ، لكن الحكمة القت عليهم القبض وسجنت فريقاً منهم فسكنت الفتنة ، وغادر الفريق بغداد بعد يومين^(١) ، بالرغم من استياء قسم كبير من الضباط مع مشايخ العرب وإبلاغه استعدادهم لتأييده في مركزه بقوة السلاح فمنعهم من ذلك ونهائم عنه مفضلاً العودة إلى العاصمة .^(٢)

لكن عزله من ولاية العراق كان له نتائج غير ساره . وصف كاتب عراقي آخر الحالة من بعده فقال : « لم يعزل ناظم باشا عن ولاية العراق حتى زال ظل الأمن والهدوء ، وعادت الأحوال إلى ماكانت عليه قبلا ، ودب الروح القومي في العراق ، فتهامس به دعاة النهضة في الموصل وبغداد وأواسط الفرات والبصرة^(٣) » . وأما من حيث أثر هذا العزل في العاصمة العثمانية فقد كان قويا ، ذلك أن الصحف كانت تهاجم الفريق ناظم باشا بتحريض من أعدائه ، لكن مجرد وصوله إلى الأستانة هز مقامات الدولة إذ أدركوا أن التهم التي وجهت إليه لا تستند على دعامة ثابتة ، فوقع زعماء

(١) على ظريف الاعظمى - المصدر السابق ، ص ٢٥١ .

(٢) الاهرام - العدد السابق ، حين مكانه الامير الای جمال بك « المعروف » نقلا من ولاية

آدنة « الاهرام - ١٠١٢٤ ، ١٩١١/٧/١ » .

(٣) محمد المهدي البصرى - تاريخ القضية العراقية ، ص ٩ .

جمعية الاتحاد والترقي في حرج شديد نظراً لمساكنة الفريق في أوساط الجيش وحب الجيش له واتجاه أنظار الشعب إليه لشغفه بالحرية وصدق وطنيته ، وماضيه المملوء نزاهة^(١). وقد تعرض ناظر الداخلية الجديد خليل بك^(٢) ، في إحدى جلسات مجلس المبعوثان لهذه المسألة قائلاً بأن الشكاوى كانت تترى ضد ناظم باشا بأنه يرسل أناساً إلى القبائل ليحرضوها على عقد اجتماع كبير ، « وبعد أيام اضطررنا إلى عزله لأنه ورد من الضباط تلغرافات بأنه يخشى إراقة الدماء وحدوث المشاكل ، وقد تضمنت شكواهم أنه أطلق سراح السجناء بعد أن فتح باب السجن » . وأعلن خليل بك أنه قد أرسلت لجنة للتحقيق صيانة لشرف ضابط كبير - ولكن بعد أن تم العزل وفات الأوان - وأنه تألف مجلس عسكري لمحكمة أو لتك الضباط لأن ليس لهم أن يتدخلوا بالسياسة^(٣) .

يتضح من كل ما ذكرت أولاً أن العرب لم يكن يهمهم سوى الإصلاح فإذا وجد الرجل المصلح التزيه الذي لا ينحرف عن طريق الحق ينقادون إليه ، ويفيئون إلى الهدوء والسكينة ، وتلقى حتى عشائهم ، التي عرف عنها من قديم الزمان عدم الانقياد لنظام أو قانون ، مقاتل يد أمرها في يد ذلك المصلح ، وتخلص له وثق فيه تمام الوثوق . ثانياً أن الاتحاديين قد ساورتهم الريب والشكوك في موقف الفريق ناظم باشا من حسن سلوكه وسيرته مع العرب ، وحبهم له ، ولو كان من الاتحاديين لما ارتابوا به مثل ذلك ، ولما استمعوا إلى الشكايات التي تقدم بحته، خاصة إذا كانت من قبل الإصلاحيين العرب ولو مهما ارتكب من المساوىء ، وهنا يجدر أن أورد، على سبيل

(١) الأهرام - ١٠١٢٨ ، ١٩١١/٧/٦ .

(٢) استلم خليل بك رئيس الحزب البرلماني لجمعية اتعا دوالترقي نظارة الداخلية على اثر استقالة طلعت بك نظراً لحملة المعارضة وصحفها عليه حملة شديدة ، واشتداد النقمة على الاتحاديين بسبب سياسته الخرقاء بشكل خاص ، مما أحدث انقساماً في الجمعية « وستعود لبحث ذلك » .

(٣) الأهرام - ١٠٠٩٢ ، ١٩١١/٥/٢٥ .

المقابلة، ما حدث في إحدى جلسات مجلس المبعوثان عن موقف وزير الداخلية نفسه في قضية مماثلة .

فلقد أثير في جلسة ١٠/٥/١٩١١ ما يرتكبه والى حلب الاتحادى حسين كاظم بك من مساوىء حينما قام نافع باشا الجابرى يسأل لماذا لم يبدل هذا الوالى بعد الشكاوى العديدة التى قدمت ضده، وهل يوافقه ناظر الداخلية على إكراهه الأهالى على دفع التبرعات وعلى بذره بذور الشقاق بين المسلمين والمسيحين، وبين العرب والترك؟ وعندما هم نافع باشا أن يخرج أوراقا مثبتة من جيبه اندفع أحد المبعوثين الترك نحو منصة الرئاسة وقدم للرئيس صورة زعم بأنها لرجل سلب نافع باشا أمواله، عندئذ هاج النواب العرب وعلت الضجة والاصباح، و نادى مبعوث عربى زميله نافع باشا قائلاً: « أنزل أنزل، إنهم يمنعون حرية الكلام . . . » وزاد الصباح، وهجم مبعوث حوران سعد الدين أفندى الخليل على أحد المبعوثين الاتحاديين، رداً على هجوم بعض الاتحاديين على آخرين من المبعوثين العرب، وحمل رضا بك الصلاح نائب بيروت على طلعت بك وهجم عليه فأمسك به أصحابه، وصاح نائب عربى: « إن العرب مضطهدون حتى فى المجلس فلا يدعونهم يتكلمون » ثم انفلت رضا بك الصلاح إلى المنبر ليتكلم فنهه الرئيس، فصاح « إن المنبر حر ولكل مبعوث ان يقول ما يريد . . . ، إنا نؤيد حرية الكلام . . . واستمرت الضجة وكان كل النواب واقفين حينما اعتلى خليل بك المنبر، ودافع عن كاظم بك مدعياً أن الشكاوى التى قدمت بحقه تافهة إلا منشوراً أذاعه يتهدد فيه أعيان البلد بالنقنق ويصممهم بامتصاص دماء الفقراء، وأن الوالى قد وبخ من أجله من قبل الصدر الأعظم. ثم اتهم الوزير المبعوث نافع باشا بأنه وحده الذى يشكر من الوالى، وأن من واجبه كوزير للداخلية أن يؤيد كل وال ينفذ القانون تنفيذاً صارماً . لكن النواب العرب كانوا يقاطعون خليل بك بقولهم: « لماذا لا نتحقق! لماذا لا نتحقق . . . » وأخيراً رأت أكثرية المبعوثين أن مقاله الناظر كاف، فوقف النواب العرب ساخرين هازئين^(١) .

سامى باشا الفاروقى وفترة الدرروز :

كانت الفتنة التي قام بها الدرروز فى حوران وجبل الدرروز عرضية أكثر منها ثورة مهيأة مدروسة . صحيح كان ثمة بعض الأسباب الأساسية مثل غلاء المعيشة الذى كانت سوريا ترزح تحته ، إذ كانت أثمان البضائع الأجنبية قد ارتفعت بسبب التشديد عليها بحيث إذا أضيفت رسوم التفريغ والبخاشيش وغيرها من النفقات على تكاليفها أصبحت الزيادة أكثر من ٢٠ أو ٢٥٪ ، فارتفعت أسعار السلع المباعة بالمفرق ، وأضحت الحياة المادية قاسية ^(١) ، وزاد ضعفاً على أبالة ما كان الموظفون يتقاضونه من بخاشيش ورشوة من الأهالى لعدم كفاءتهم وأودحياتهم فأصبح السكان يتدمرون من الحالة التي وصلوا إليها ، يضاف إلى ذلك الضرائب الباهظة التي كانت تثقل كاهلهم وخاصة منهم الدرروز وعرب حوران ، ورجال القبائل الذين تضايقوا من التجنيد ومن هذه الضرائب ، وصحيح أن الأحوال السياسية العامة كانت متوترة بين العرب والترك لاشتداد الحرب الصحفية وظهور مشكلة « الترك والعرب » والنفور بينهما على صفحات الجرائد ، وإزدياد الصدام العنيف فى مجلس المبعوثين بين الاتحاديين والمعارضة بصورة عامة ، وبينهم وبين النواب العرب بصورة خاصة ، وقد يكون حصل تحريض ما للدرروز على مقاومة الدولة وعدم الخضوع لها من قبل بعض الدمشقيين ، كما يستدل على ذلك من النبأ القائل بعثور الجديش العثماني على كتاب فى منزل مصطفي الأطرش « بحوران ، مرسل منهم إليه يدعونه فيه إلى مقاومتها ^(٢) ، إلا أن هذه الأسباب لم تكن كافية لتجمع القوم حول برنامج مدروس للقيام بثورة سياسية قومية ولم يعد الأمر كونه توفز فى الشعور العام الدرزي فى هذه المنطقة التي عرف أهلها بالاباء والشمم .

كان السبب في الأصل عداوة قديمة بين الدروز وأهل « بصرى أسكى شام »، القريبة من درعا ، وقد اندلعت شرارة الفتنة في عام ١٩١٠ بجاذت قتل ثلثه إعتداءات متبادلة بين الطرفين ، ذلك أن شخصاً درزيا كان ينقل تجارة له على جمل وبينما كان يسير ليلاً في منطقة حوران هاجمه بعض العربان وقتلوه ، فلما عرف الدروز بذلك ظنوا أن المعتدين من قرية « بصرى أسكى شام »، فهاجموها وقطعوا خط التلغراف ما بين صلخد وبصرى ، واشتدوا على خصرهم ، وازدادت الأحتقاد ، وترالت الغارات ، وكثرت التشكيكات على الدروز ، فأخذت الحكومة تعد العدة لضرب الجبل حتى شهر آب ١٩١٠ فلما شعر الدروز بذلك كتبرا عرائض تشعر بخضرعهم وإذعانهم لأوامر الحكومة إذا تركتهم وشأنهم ولم تزدحم ، لكنها لم تأبه لعروضهم مما حملهم على إعتبار موقفها إنحيازاً إلى أعدائهم ، فأخذ متعب بك الأطرش يتظلم على أسنة الجرائد ، ويسأل الانصاف .^(١) فلم يكن جواب الحكومة - بالرغم من أن أسباب الخصام بين العشائر المتخاصمة قد سويت بدفع ديوات متقابلة حسب التقاليد القبلية المحلية السائدة ، ساهم فيها يحيى الأطرش ومحمود الأطرش بمبلغ (٣٣٠) ليرة عثمانية ذهب^(٢) - إلا تجمير حملة بقيادة اللواء سامى الفاروقى باشا ، وهو عربى من أهل العراق ، لتأديبهم وتجريدهم من سلاحهم مع تخويله صلاحية إجراء الإصلاحات الأساسية في تلك المنطقة ، وإعلان الإدارة العرفية في الأمكنة التى تتطلب حالة الأمن فيها ذلك^(٣) .

هدفت حكومة الاتحاديين من إرسال سامى باشا بالذات إلى جبل حوران والدروز ، باعتباره قائداً عربياً ، إلى تظمين نفوس العرب بأنها لاتضر لهم شراً ، لكنها من جهة أخرى أحاطته بضباط معظمهم من غلاة

(١) ناصيف ابوزيد - تاريخ العصر العموى ، ص ٧١ - ٧٢ .

(٢) الاهرام - ١٩٠٧ ، ١٠/٢٢ ، ١٩٠٩ .

(٣) الاهرام - ١٩١٠ ، ٨/١١ ، ٩٨٤٢ .

الترك ، فغلبوا يده كي ينفذوا خطة الدولة باسمه ، تم تتصل من تبعة الأعمال القائمة التي يقوم بها ضد بني جنسه . (١)

سارت الحملة إلى الجبل ولابدأت المناجرات بين الطرفين وكانت عساكر الدولة تزيد على عشرة أضعاف عدد الدروز ومزودة بأسلحة أكمل وأصلح من أسلحتهم (٢) ، ومع ذلك صمم الدروز على الصمود ، والوقوف سداً منيعاً أمام الجيش الزاحف ، وأبلاوا بلاء حسناً في المواقع التي دارت بين الطرفين قبل وصول الحملة إلى درعا (٣) . فلما رأى سامي باشا ما ينتظره من المصاعب في إخضاع الجبل دون إراقة الدماء أرسل الرسل إلى زعيم الدروز يحيى باشا الأطرش يستقدمه إليه ، واعدأ إيلموعوداً غامضة بتأمينه على حياته وحياة ذويه وأموالهم وعرضهم إن هو أذعن والتي الدروز السلاح ، فلم يطمئن الزعيم إلى هذه الوعود ، وكان حذراً مما قد يكون بيته له الترك من الغدر ، وظل متمتعاً بالرغم من تكرار المحاولة (٤) . غير أن الصدف قد ساق إلى خدمته من يحمل إليه الزعيم يحيى باشا الأطرش ، وذلك بشخص سيادة الخبر كيريوس نيقولاوس قاضي رئيس أساقفة الروم الكاثوليك لأبرشية حوران وجبل الدروز ، ذلك أن الدروز لما سمعوا بحملة الفاروق اضطربت نفوسهم ، وبدأوا يهددون المسيحيين في منطقة حوران بلزوم القيام معهم على الدولة ، أو يرحلون عن الجبل فأبلغ المطران كيريوس القصة إلى والي دمشق إذ ذاك ، إسماعيل فاضل باشا ، فأشار هذا عليه أن يذهب لمواجهة سامي باشا الفاروق فيعرض عليه الأمر (٥) ؛ عندئذ ذهب الخبر إلى درعا

(١) سعد داغر - ثورة العرب ، ص ٥٤ .

(٢) ناصيف أبوزيد - المصدر السابق ، ص ٧٢ .

(٣) الأب كيريوس نيقولاوس قاضي - اربعون عاما في حوران وجبل الدروز ص ٤٨ .

(٤) ناصيف أبوزيد - المصدر السابق ، ص ٧٢ .

(٥) الأب كيريوس قاضي - المصدر السابق ، ص ٤٨ .

لثسلام على قائد الحملة ، فأحسن هذا استقباله ، ثم انفرده وكتبه بشأن مساعدته
أديبا في حمل الجبل على طاعة الحكومة ، والنصيحة ليحيى باشا الأطرش
بالتسليم ، فسأله الخبر فيما إذا كان في تسليم الأطرش ما يضمن له الحياة
فلا يقع عليه مكروه ويسلم الجبل من الدمار . فأجاب فوراً بالإيجاب معززاً
قوله بأقسام مغلظة برأس السلطان وجده الفاروقى ، بأنه يضمن للجبل سلامته
وايحيى الأطرش حياته بلا إمتراء ، غير أنه لما طلب إليه الخبر تسليمه وثيقة
خطية بذلك أنى محتجاً بأن طلب الوثيقة مما يحيط بكرامته أمام دولته (١) ،
وأضاف إلى ذلك قوله أن يحيى إذا حضر بلا شرط أضمن لحياته ، ثم اختلى
بفهمى بك متصرف حوران ، وبأركان حربيه صلاح الدين بك ، وعاد يقول
، إن أمام يحيى أحد أمرين : أما أن يسلم نفسه ، ويتق بعدالة الدولة بلا قيد
ولا شرط ، وفي هذه الحالة أؤكد لكم بالمئة ٩٩ سلامة شخصه وأسرته وأمواله
وإذا كانت عليه بعض التهم يكون تسليمه مخففا لها ، وإما أن يفر من وجه
العدالة كعاص ومجرم فلا يعود بوسعى أن أرحمه ، (٢) . عندئذ اعتذر الخبر
عن قبول المهمة خوفاً على نصارى الجبل من انتقام الدروز ، لكن الخورى
إبراهيم سالم ، وكان برققة الخبر ، قبل القيام بها ، حاول أن يصل من
القائد على توقيع بالضمانات التى قطعها فلم يفلح ، ومع ذلك ذهب وقابل يحيى
الأطرش ، فطلب هذا مواجبة الخبر كيربوس قاضى الذى جاء وقص عليه
كل ماجرى له مع سامى باشا وبعد مقابلته لابن أخيه حمود الأطرش
وعبد الغفار الأطرش صمم على الذهاب مهتما كفه الأمر ، لأن الرعب والهللع
من بطش الحملة الكبيرة كان قد استولى على القلوب فى الجبل (٣) واصطحب

(١) نفس المصدر ، ص ٢٩ .

(٢) الأهرام - ١٩١١ ، ٢٠/١٠/١٩١٠ ، من نص رسالة بقلم انظران كيربوس قاضى الى

جريدة الأهرام .

(٣) فى هذه المناسبة تظاهر الدروز بالانقسام الى فئتين : الاولى مؤلفة من سليم باشا

وسيب ك ، وعبد الغفار بك ، ومتعب بك « من الطرشان » ومعهم عائلة الحلبية وهؤلاء -

معه الأسقف المار الذكر ونفر آمن أعيان الدروز^(١)، فما أن وطأت أقدامهم مركز الجيش حتى أحاط بهم الجند إحاطة السوار بالمعصم، وقبلما يقابلهم القائد أسرع فأرسل برقية إلى الأستانة تفيد بإلقاء القبض على الزعيم يحيى الأطرش، ليقطع دابر الوساطة، ثم استقبلهم بعد ساعة من الانتظار، وكان بجانبه متصرف حوران فهمى بك، ووقف على باب الغرفة ١٢ جنديا شاكي السلاح، فاستولى الذعر على الأطرش ورفاقه، وخاصة حينما لم يسمح لأحد من الدروز بالدخول مع الزعيم يحيى باشا الذى فتشوا جيرانه وجيوبه، وحينما تجمهر الضباط الترك حول مضرب القائد العام وحول مكتبه وكانت عيونهم تقدح شرراً وتنفث الحقد والغیظ وأطرافهم ترتجف من الخنق^(٢)، وحينما لم ينتصب القائد عند دخول القادمين، حتى أنه لم يقدم كرسيًا للأطرش كي يجلس عليه فظل واقفاً أمامه إلى أن تدخل الخبر كيرىوس ورجا من سامى الفاروقى باشا أن يأمر له بكرسى، إذ شعر بتخاذل قوى الزعيم حتى كاد أن ينهار من الاعياء، ويسقط مغشياً عليه من الجزع وقد علا وجهه الاصفرار وأخذ ينتفض كأنه العصفور قد بلله القطر. ولما أدرك الخبر حرج موقفه ذكر القائد بوعدده الشريف فأجاب: « لاخوف عليه إنما يكون بضيا فتنامدة ما من الزمن، » ثم اختلى بيحيى مدة ربع ساعة حضر بعدها الأمير وقال أنه واثق بالقائد وبعداثة الدولة كل الثقة، ووقع على برقية إلى أولاد أخيه طالباً منهم أن يستقبلوا قوة الجيش بالعيش والماء، وأن نجاة الجبل وخلص أهله متوقمان على حسن إستقبال الجيش وعدم التعرض له بمكروه. لكن

— يتظاهرون بطاعة الدولة والخضوع لها والاستعداد لمقابلة قائد الحملة والتسليم بمطالبه .

والثانية من سلطان باشا، وحسين بك، وفارس بك « الطرشان » وهؤلاء أيضاً يتظاهرون أيضاً بالطاعة للدولة وإنما يرفضون تسليم سلاحهم، وإعطاء جنود منهم للخدمة العسكرية بحجة أنهم اذا فعلوا ذلك يخافون على أموالهم وأنفسهم من غزو العربان . « الإهرام ، ١٩١٢ / ٨ / ٢٣ ، ناصيف أبوزيد ، المصدر السابق ، ص ٧٢ » .

(١) الاب كيرىوس قاضى - المصدر السابق ، ص ٢٩ - ٤٠ .

(٢) الإهرام - ١٩١٢ ، ١٩١٠ / ٩ / ٢٧ ، الاب كيرىوس قاضى - المصدر السابق ، ص ٤٢ .

الأسقف الذي لم يربداً من إعادة الزعيم يحيى قال لسامى باشا أن عمله يخالف العدل والصدق والعمد الذى قطعته ، وأن يحيى لم يأت بالقوة ليأسره ، إنما أتى دفعاً للشرور ، فلم يعره أذناً صاغية ، إذ كان قد أبرق إلى الآستانة بإلقاء القبض عليه . عندئذ كبه الخبر بجرأة شديدة قائلاً أنه سيذهب إلى دمشق ويبرق إلى الذات الشاهانية بحقيقة ما وقع ، وأن برقية الفاروقى غير صحيحة ، فامتعض القائد وقال أن لابد ليحيى من مرافقة الجيش فى غشيانه للجبل ، وأنه بعد ذلك سيحيله إلى المحاكمة فى المجلس العسكرى فإن ظهرت براءته أطلق سراحه (١) ، وإلا عامله معاملة لطيفة مثل النفى المؤقت ثم يستحصل له فيما بعد عفواً من السلطان ، فقبل الخبر كلامه ونصحه بعض الناصح منها التشديد على الجيش كى لا يتعرضوا للنساء ، لأن أهل الجبل يستبسلون دون الأعراض ، فابتسم وسأله إن كان لبقية مرافقى الزعيم يحيى أهمية ما فأجابته بالنفى نقادياً لاعتقالاتهم ، عندئذ بدأ الجيش بالزحف على الجبل فى ثلاث فرق بإتجاهات ثلاثة ، إحداها بقيادة الفاروقى نفسه ، وقد استقبله الدروز حسبما كتب لهم يحيى الأطرش ، وكان لوجود هذا الزعيم تحت إمرة القائد العام أثر كبير فى منع إهراق الدماء من كلا الجانبين . (٢)

على أن بعض أعمال العنف قد وقعت مع ذلك بعد هذا ، إذ هوجمت محطة سكة حديد القطرانه من قبل (١٥٠) مسلحاً من العربان وقتل ناظرها وهوجم عدد من القطارات ، ونبشت بعض خطوط السكة الحديدية ،

(١) قدم الأطرش بعدئذ الى الديوان العرفى فحكم عليه بالاعدام لثبوت جرم القتل عليه ، لكن سامى باشا تمكن ، وفاء لوعده ، من تخفيف الحكم الى النفى ، فأرسل الى جزيرة أرواد « فى مواجهة ساحل اللاذقية وعلى بعد بضعة كيلو مترات من الشاطئ » حيث بقى حتى نشوب الحرب الإيطالية - الطرابلسية فنقل الى الاسكندرية « ١٩١١ » ثم صدر العفو عنه وعاد الى وطنه بعد قليل من الزمن .

(٢) الاب كيربوس قاضى - المصدر السابق ، ص ٤١ - ٤٦ .

وأحرقت دار حكومة الكرك ومدرستها،^(١) وكان السبب في ذلك تسرع والى دمشق في جمع السلاح من العرب المجاورين للحوارنيين لثلا يعتدوا على هؤلاء الذين أصبحوا عزلا من السلاح ، بعد أن جمعت أسلحتهم ، وشروعه في تحرير نفوسهم تمهيدا لتجنيد أبنائهم في الخدمة العسكرية قبل أن يعد سامى باشا القوة لتنفيذ ذلك، ومنعه عن شيوخ العرب الخلع والعطايا التي كانت تعطى لهم في موسم الحج . لذلك عزل الوالى من منصبه وأصلح سامى باشا الحال بإرسال قوة رهيبة من الجيش على بلاد الكرك فضربت العربان ضربة شديدة أهدمت حركتهم^(٢). ومن الحوادث التي وقعت أيضا قتل درزى لأحد الجنود بجنوب قرية السجن فصدر أمر القائد العام إلى إحدى الفرق بتهديم وتدمير القرية بما فيها وكان ربعهم من المسيحيين . فبادر الخبر كير يوس للتوسط بشأنهم فاستئنيت منازلهم من التدمير ، وتم تنفيذ الأمر « بكل تدقيق » ، حتى إذا وجد بيت لمسيحي بجوار بيوت الدروز ، كانت تمر به الفرقة مر الكرام دون أن تمسه بجريق أو دمار محاذرة على أنفس المسيحيين في ذلك الحى ،^(٣) . يتضح إذا من هذا النص الذى أورده المطران كير يوسى قاضى أن البيوت قد دمرت أو أحرقت بمن فيها من الناس . كما صادم الدروز العسكر بأمر الشيخ يحيى عامر شيخ شهبأ فشنق سامى باشا أحد عشر شخصا منهم .^(٤)

في الواقع لم تكن فكرة إرسال الحملات التي توجهها الدولة لقمع الفتن في المناطق المختلفة من بلاد العرب لتثير أفكار كافة العرب بصورة ظاهرة اللهم إلا الطبقة المثقفة المتطرفة في أفكارها ، فلم تكن الجرائد لتجاهر بشجب هذه الأعمال بل كان معظمها يجذب قمع الثورات ، وتوطيد الأمن ،

Corresp. d'Orient — 4ème Année, 1/5/1911, P. 423.

(١)

الاهرام - ١٩١٠/١٢/١٩ ، ٩٩٦٠ .

(٢) الاب تير يوس قاضى - المصدر السابق ، ص ٤٨ .

(٣) المصدر السابق ص ٤٩ .

ولو بالظاهر على الأقل ، شرط أن يصحبها الإصلاح الصحيح وقطع دابر التذمر والشكوى باجتثاث جذور الظلم والحيث الذين يحلان بالعرب ومناطقهم المهملة . غير أن الذى كان يستثير نفوسهم وخاصة نفوس شبابهم المتحمس الذى بدأ يتفتح للوعى القومى ، وعقلائهم من السياسيين المتخلصين ، هو ما يرافق هذه الحملات من قسوة وفضاعة وخلف للبرائيق والاتفاقات والوعود ، فإذا قال قائل من الترك أن الدولة مستعدة لسحق أولئك العرب بالقوة القاهرة ، قال قائل باسم العرب : « هل تعد الدولة جندها الذى هو أبناء الأمة لسحق الأمة وتدميرها ، أما كان ينبغى أن يقال أن أولئك العربان وغيرهم كانوا مرهقين بالظلم وسوء الإدارة وسنزيم العدل والنظام فنجعلهم بذلك يتفانون فى حب الدولة وطاعة الحكومة؟ »^(١)

أعلن سامى باشا فى الجبل الدرزى الأحكام العرفية التى شملت منطقة حوران^(٢) ، وبدأ يجمع الأسلحة حتى بلغ ما جمعه منها (١٠) آلاف بندقية ، وبتحرير النفوس من أجل تطبيق الخدمة العسكرية وشرع فى تجنيد الحورانين فوراً ، وطلب من الحكومة تخصيص مبلغ من المال لإنشاء المدارس بمعدل مدرسة واحدة فى كل قرية يبلغ عدد بيوتها (٤٠٠) مسكناً ،^(٣) وقدم مشروعاً لإنشاء الطرق وافق عليه مجلس الوزراء ، وكانت الأعمال الإصلاحية التى قام بها مرضية بوجه عام . وقد أدلى نائب حوران سعد الدين أفندى الخليل إلى جريدة أقدام بقوله أنه تلقى رسالة من عجلون تقول أن الشعب قد أعلن امتنانه عما يقوم به اللواء سامى باشا من إصلاح ومن تدابير لحماية أهل المنطقة من غزوات البدو ، ويبدى أمنيته فى أن ينظر فيها إلى التعليم والزراعة وحفر الآبار الارتوازية ، وأن الصدر الأعظم حتى

(١) المنار - مجلد ١٢ ، ج ١٢ ، يناير ، كانون ثانى ١٩١٠ ، ص ٩١٧ .

(٢) الأهرام - ١٩١٠/١٠/٧ ، ٩٩٠٠ .

(٣) الأهرام - ١٩١٠/١١/١٦ ، ٩٩٢٤ ، ١٩١٠/١١/٢٤ ، ٩٩٤١ ، ١٩١٠/١١/٢٤ ، ١٠٠٧٨ .

باشا قد أولى اقتراحات اللواء سامي باشا عنايته ، وأعطى الأوامر اللازمة إلى الجهات المختصة بشأنها ، وأن الحالة في حوران تتحسن رويدا رويدا بفضل التدابير الحكيمة التي اتخذها هذا القائد .^(١)

غير أن التذمر لم يلبث طويلا حتى ذر قرنه بين عربان المنطقة الذين جملوا على تقاليد معينة فصدتهم تدابير جمع الأسلحة والتجنيد وذلك مادعا النائب العربي أمين أرسلان (شقيق المرحوم محمد أرسلان الذي قتل يوم حادثة ١٣ أبريل) مبعوث اللاذقية^(٢) أن يكتب مقالا معبرا بحث فيه عن أخلاق العرب وعاداتهم وأثر تجريدهم من السلاح الذي يحبونه أكثر من أرواحهم ودعوتهم للتجنيد ، وندد بالطريقة التي سلكتها الدولة في اتخاذ هذه التدابير ، من حيث كونها قد لجأت إلى المباغطة ، وعدم استعمالها الروية والتدرج في تنفيذ هذه السياسة^(٣) . وما لبث التذمر المحلي أن انقلب إلى سخط عم الأوساط السورية بأجمعها ، كان سببه تشدد الحكومة في التجنيد واتخاذ سلوك متناقض في هذا الأمر بحيث كانت الأوامر تملى بدون تعليل معقول ، والحكام يفرضون إرادتهم التعسفية قسرا ، وقواد الدولة يصرون على تجنيد اللبنانيين ، الثابتة لبنانيتهم ، خلافا لقرار مجلس شوري الدولة^(٤) . وقد ترجم عن هذا السخط المضابط التي تقدم بها نفس نائب حوران سعد الدين أفندي الخليل المقداد وكثير من الأعيان والوجهاء يشتكون فيها من طريقة تحرير الأملاك والأراضي ، حيث أن الموظفين الذين يشتغلون بها لا يسمعون لكلام أهل الخبرة ولا يعرفون مشاكل المنطقة المحلية ، ولا يقدرّون الضرر

Corresp. d'Orient — 4ème Année, 1/1/1911, P. 31. (١)

جرت العادة منذ انتخاب الأمير محمد أرسلان عن هذه المنطقة حين اختلف أهلها على

نائب عنهم منهم ، أن يستقدموا نوابهم من الأرسلانيين اللبنانيين .

(٢) الأهرام - ٩٩٨٥ ، ١٩١١/١/١٨ . من مقال بقلم النائب أمين أرسلان بعنوان

« أخلاق العرب » .

(٤) الأهرام - ١٠١٥٢ ، ١٩١١/٨/٤ .

الذى يلحق بالمزارعين من عمليات التجنيد التى تطبق بشكل مرهق دون مراعاة للمواسم الزراعية. (١)

كان هذا التذمر وهذه الاعتراضات محدودة النطاق فى بادئ الأمر لأن الأحكام العرفية والأساليب القامعة الدراكونية التى كانت تحكم بها سوريا قد ألجأت السوريين إلى السكوت ، غير أن السياسيين والنواب الذين كانوا يؤيدون الاتحاديين فى سياستهم مالبنوا أن انقلبوا عليهم ، إن لم يكن كلهم فمعظمهم ، وبدأت الانسحابات من جمعية الاتحاد والترقى تتوالى بازدياد وتفاقم ، وأصبح رفيق العظم وحقى العظم الذين كانا من دعاة الوفاق مع الاتحاديين والوحدة العثمانية المطلقة ، وعبدالحيد الزهراوى ورشيد رضا وكثير غيرهم ، أصبحوا حربا عليهم . وفى نفس الآونة كانت حملات المعارضة العربية فى مجلس المبعوثان العثمانى ، التى حمل لواءها ولم يزل شفيق المؤيد العظم ، وشكرى العسلى وبضعة نواب آخرون منذ الدورة الثانية من الفصل الثانى من الحياة النيابية ، أى بعيد الانقلاب المضاد بعدة أشهر ، يؤيدهم القسم الأعظم من مبعوثى العرب ، كانت هذه الحملات تشتد على الاتحاديين ، وقد أثار النواب العرب قضية حوران فى مجلس المبعوثان فأرسلت نظارة الداخلية ، بناء على طلبهم ، لجنة للتحقيق فى الفظائع التى ارتكبت فى لواء الكرك أثناء هذه الاضطرابات ، ووجه سعد الدين أفندى مبعوث حوران كلاما قاسيا إلى طلعت بك قائلا له : « أنت وحدك سبب خراب البلاد ، أن دماء الحورانين تطلب الانتقام منك ، » (٢) . ونشر توفيق المجالى ، نائب الكرك ، كتابا مفتوحا إلى الصدر الأعظم السابق حسين حلى باشا يتظلم فيه باسم الكرك مينا أن الاتحاديين يريدون خراب هذه المنطقة وتهديم أركانها ياراقة دماء أبنائها ، لسر لا يعمله إلا إذا كان الأمر يقتضى

(١) الاحرام - ١٠١٧٤ ، ١٩١١/٨/٢٩

(٢) الاحرام - ١٠٢٩٢ ، ١٩١٢/١/١٠

« صب دوش بارد على السوريين ، على حد تعبير جريدة ظنين ... ، الأمر الذي جعل السوريين يدعون بالرحمة للفراعنة ، ونيرون ، والحجاج ، وجنكيزخان ، وهولاكو .. ، إذ أنهم أوغلوا في القتل والنهب وسلب المواشى وحرق الدور ، ويطلب من العثمانيين المخلصين التوسط لأعطاء حد لهذه المآسى الدامية .^(١) »

كما استفاق بعض النواب الذين بالغوا في الوثوق بحسن نية جمعية الاتحاد والترقي ، من غفلتهم فصرح مبعوث بيروت سليمان أفندي البستاني بأن السبب الداعي للثورات هو التسرع ، وعقبت الأهرام على تصريحه بقولها : « أن الحكام أرادوا أن يقبلوا البلاد ، التي كانت تتمتع سابقا ببعض الامتيازات ، في مدى ثلاث سنين قلبا سحريا فيحولونها من حال ريدت عليه منذ مئات السنين إلى حال لم تألفها ولم تتعلمها ، فكانت النتيجة ان الذين لم يألفوا دفع الأموال الأميرية تدمروا من دفعها ، والذين لم يعتادوا الخدمة العسكرية ، صعبت عليهم هذه الخدمة ، والذين لم يخضعوا لنظام المحاكم وأحكام القوانين عدوها بدعة^(٢) ، والذين كانوا في بلادهم سادة مستبدين عدوا مساواتهم بفلاحهم أمرا^(٣) ، ومن جهة أخرى رأينا الذين تعلموا في أوروبا وعرفوا نظامها ومدنيتها وعمرانها يتعجلون^(٤) رجال الحكومة في الإصلاح ويريدون من حكومة بنت سنتين أن تكون كحكومة بنت مئات السنين ، فقالوا أين ما أتاه الدستوريون من إصلاح ؟ والحكومة نفسها أرادت أن تسرع وليس في يدها مال ولا دخل فلم ترا الا البزركة تطرف في أبوابها ، وأراد الأتراك نسر لغتهم التي لم تتعلمها الطوائف والأمم التي حكموها سبعائة

(١) المؤيد - ٦٦١٩ ، ٥/٣/١٩١٢ .

(٢) كمثال أهل اليمن الذين لم يرتاحوا لحاكم الدولة بل كانوا يلجأون الى الحاكم الشرعية التي يقيمها الامام يحيى حتى أصبح في اليمن قضاة قضاة الدولة وقضاء الامام ، حتى في الإوقات التي لم تكن قد بدأت ثورة اليمنيين .

(٣) كمثال البكوات في البانيا .

(٤) كمثال المثقفين في تركيا نفسها وفي سوريا .

سنة قسرعوا باكره الناس على تعلمها فايقتوا الذين لا لغة لهم مدونة
يالكتب إلى خلق لغة وآداب^(١) ، والذين لهم لغة على الصياح في وجه
الحكومة خوفا عليها ، فالتسرع جاء من كل جانب فأفضى إلى الشكوى من
كل جانب ،^(٢) .

* * *

عقبة الاتحاديين :

كان حلم الاتحاديين بأن يحققوا في بضع سنوات ما لم تحققه الدولة من
مزج العناصر وصهرها في برتقة واحدة ، خلال مئات من السنين ، من أبرز
ما أنصفت به سياستهم الداخلية ، لكنهم أخطأوا في تقدير ما وصل إليه
تطور الأوضاع في هذه السلطنة المترامية الأطراف التي تسكنها عناصر عديدة
مختلفة الأخلاق والتقاليد والعادات واللغات والأديان والحاجات المحلية
في الاقتصاد والأمور الاجتماعية ، ومنهم البدوي والحضري ، وكان القسم
الأكبر من أهل المناطق كالألبان والأناضول وبلاد الكرد والجزيرة العربية
والعراق مسلحين تسليحا تاما ، وقد فشلوا في تجريدهم من السلاح ، يدل على
ذلك ما دار من مناقشة في مجلس المبعوثان بهذا الشأن بين النائب ستراتفيتش
من نواب الفلاح والصدر الأعظم حتى باشا ، إذ قال النائب أن حملة القائد
جاويد باشا في ألبانيا وتجريده سلاح الألبانيين لا يفيد لأن الألبانيين يبتاعون
الآن سواه ، وكان ذلك في إحدى جلسات شهر كانون أول ديسمبر ١٩١٠ ،
فرد الصدر الأعظم بأنه لا بد لهم من (١٥) سنة ليبتاعوا مثل ما أخذ منهم
وهو (٤٦٧) ألف قطعة ؛^(٣) ألا أنه قد صدق قول النائب لأن الألبانيين

(١) كمثل الألبان والأرمن .. الخ .

(٢) الأهرام - ١٩١١/٨/١٠١٥٠ .

(٣) الأهرام - ١٩١٠/١٢/١٧ ، ١٩١٠/١٢/١٧ .

ما لبثوا أن تسلحوا بعد ذلك بأقل من سنة ونصف وثاروا على الدولة وكانوا السبب في اقتطاع الجزء الأوروبي الباقي من أراضيها أثر حرب البلقان .

كان في الإمكان مزج هذه العناصر حينما لم تكن تشعر بكيانها الذاتي ووقوميته ، أو حينما كانت ضعيفة أبان الفتح العثماني ، وكان سلاطين بني عثمان من القوة بحيث يستطيعون تحقيق هذا الهدف الكبير ؛ لكنهم لم يفعلوا ذلك وتركوا لكل عنصر لغته وتقاليده ومؤسساته القومية — ولو فعلوا ، كما قال كثير من المفكرين ، لأصبحت المملكة من زمن بعيد أمة موحدة ليس فيها فروق جنسية ، شأنها في ذلك شأن كثير من الأمم الأخرى ، التي حققت وحدة بلادها على اختلاف العناصر المزلفة منها — وهكذا إلى أن شعر اصلاحيو القرن التاسع عشر ، وأبطال عهد التنظيمات من الترك ، بضرورة ذلك اتباعاً لأنظمة الغرب في إيجاد دولة ترتكز على الوحدة والتجانس والمركزية ، فخطروا في هذا السبيل بعض الخطى . ومع ذلك كان منهم عقلاء لم يسعوا إلى الوحدة العثمانية ، وجمع العناصر بالأسلوب المنفر والسياسة المركزية الضيقة ، بل كان مدحت باشا واضع دستور ١٨٧٦ من انصار « توسيع المأذونية » الإدارية الواسعة ، القريبة من اللامركزية . غير أن الاتحاديين لم يحاولوا حتى أن يفهموا هذا الدستور بنفس الروح التي ألهمت مدحت باشا عند وضعه ، بالرغم من تطور الفكرة القومية لدى أغلب الشعوب العثمانية ، خاصة منها الساكنة في القطاع الأوروبي ، خلال المدة التي مضت بين وضعه وتاريخ الانقلاب الدستوري ، فأرادوا أن يحكموا الدولة في العقد الثاني من القرن العشرين وكأنهم لا يزالون يعيشون في منتصف القرن التاسع عشر . وفضلا عن ذلك أرادوا أن يحكموا البدوي والحضري على السواء بأنظمة تشبه الأنظمة الموحدة التي تطبق في الدول الأوروبية ، ولم يعيروا أذنا صاغية إلى مصالح اجتماعي من بني جنسهم ، البرنس صباح الدين الذي وضع أساساً لنظام يصلح لمثل هذه المملكة ، بأن يطبق على كل شعب الأنظمة التي تتفق وأوضاعه الخاصة وتراعي فيه شخصيته واعتباره الذاتي

كما كان الأمر لدى كثير من الأمم ذات الأوضاع المماثلة لوضع الأمة العثمانية. وذلك بالرغم من تذكير كثير من كتاب العرب والعناصر الأخرى وسياسيهم لهم بلزوم احتذاء مثال هذه الأمم في الإدارة الداخلية ، وضربوا النمسا وسويسرا والولايات المتحدة مثالا على ذلك . بيد أن الاتحاديين كانوا يحكمون على كل من يجرؤ ، من العناصر الأخرى أو حتى من الترك ، على التفوه بمثل هذا القول ، بالخيانة ويرون في النظام اللامركزي تفكيكا ودماراً للمملكة العثمانية ، في حين كان العرب وبقية العناصر يرون فيه أساس قوة المملكة ، من حيث أنه يعطى سكان المناطق مجال التشبث الشخصي ويهيء لهم إمكانية تطوير مناطقهم التي هم اعرف الناس باحتياجاتها المحلية ، وتقوية الدفاع عن حدودها تعزيزاً لقوة الدولة، وترقية اقتصادها ومعارفها وأموورها النافعة ، فضلا عن كونه يشعرهم بأن لهم شخصية وكيانا في الدولة تحترم إرادتهم فيزيد إخلاصهم للسلطنة .

لقد حلل كثير من الكتاب الترك ، وأنا لا أريد أن أذكر غيرهم ممن وقع في يدي بعض مؤلفاتهم، عقلية الاتحاديين، فقالت الكاتبة « خالدة أديب » مؤلفة رواية « طوران » التي تدعو للقومية التركية وكانت من ألقى الناس بالاتحاديين ، وأعرفهم بطوايا نفوسهم - وهي تحلل صفاتهم التي لزمهم بمقتضى نشأتهم - بأنهم ينتمون ، سواء منهم الضباط أو الموظفون الصغار إلى البورجوازية الصغيرة ، وأن أى واحد منهم لم يكن على شىء من الرصانة والتعقل بحيث يكون قادراً على التحليل والمقارنة وملاحظة التطور الذى طرأ على الأفكار والأوضاع السائدة فى الدولة قديمها وحديثها . إلى أن قالت « أن أكثر الاتحاديين ، وقد جبلوا بمزيد من الواقعية والقوة ، ومعظمهم من المكثون ، كانوا يحملون مثلاً وأهدافاً لا يقفون دون تحقيقها ، فاستخدموا جميع الطرق والوسائل للوصول إليها . لذلك ما أن سيطر وأعلى دقة الحكم حتى اعتبروا أنفسهم ورتاء عهد التنظيمات ، واعتقدوا أن توحيد

العناصر ، وتحقيق النثيل البرلماني ، هوكل مايلزم لقلب المملكة من صبغتها القديمة إلى صبغة جديدة ،^(١) .

وجاء في كتاب « تاريخ Tarih » الذي ألفته جمعية الدراسات التاريخية التركية في استانبول . . . (T. T. T. Cemiyeti) : « إن التذبذب الناشئ عن فئتان الثقافة والتجربة وعدم الوقوف على أحوال المملكة العثمانية نفسها وعلى أحوال أوروبا وعلى سير التطور العام كان مانعا لجمعية الاتحاد والترقي من أن تقوم بعمل جدي ،^(٢) .

وقال الكاتب والصحفي والأستاذ الجامعي أحمد أمين ، في كتابه « تركيا في الحرب العالمية . . . Turkey in the World War » ، أن فئة الاتحاديين « . . . لم تكن خالية من كل وطنية ، ولا من نصيب من المثالية الغامضة ، ومع ذلك كانت المعارف والتجربة قليلة ومحدودة جداً عند أعضائها إذ لم يتمكنوا من النظر خلال المسائل الناشئة عن الأوضاع الطارئة ، ولم يتمكنوا أن يروا أن التبدلات الجوهرية لأسلوب الحكم يجب أن تتلاءم مع استعداد البلاد الأدبي وأوضاعها الاجتماعية ، فانهم تجاه المشاكل التي كانت تعترضهم باستمرار ، وأمام المعارضة الشديدة التي كانت تواجههم كان همهم لاحتفاظ بسلطتهم السياسية ودعمها كحزب سياسي ، وإجبار مختلف عناصر الدولة للخضوع التام المباشر لسلطة الحكومة المركزية ، وبما أنهم كانوا متمسكين بالتعصب القومي في سياستهم الخارجية فقد أظهروا التصلب والتزمت وتعاموا عن كل متطلبات الموقف العملية . هذا وأن السياسة الطائشة التي قضت بإكراه مختلف العناصر على ضرورة الخضوع لسياسة مزج العناصر قد لاقت معارضة قوية ، وسييت مشاكل داخلية وخارجية كثيرة ، أوجبت على حكومتهم أن تتخذ خطة الاستبداد بحيث أن حكم عبد الحميد المستبد

Halide Edip — Conflict of East and West in Turkey, P. 87-88 (١)

T. T. T. Cemiyeti — Tarih, 111, P. 304.

(٢)

المطلق لم يلبث أن عاد بثوب آخر ، ولم يستمر الغاؤه سوى فترة جد ضئيلة . ولم يكن الفرق بين العهدين سوى أن العهد الأخير كانت عليه مسحة المدنية الغربية ،^(١) .

أنا لا أريد أن أعلق على هذه الأقوال ، وقد صدرت عن كتاب من الترك أنفسهم ، بأكثر مما قلت في بداية هذه الفقرة من البحث ، إنما أترك الحكم على صحتها أو عدمه إلى الحوادث والوقائع التي تضمنتها هذه الرسالة ، وقد استقيتها ، ما أمكن ، من المصادر الأصلية . إنما لا بد لي من مناقشة أقوال بعض زعمائهم في إلقاء مسؤولية الخلاف بين الاتحاديين والعناصر الأخرى على عاتق هذه العناصر . فلقد تناول خليل بك رئيس حزب الاتحاد والترقي في مجلس المبعوثان مسألة العناصر ، إبان اشتداد المعارك بين ثوار مختلف الأجناس والجيش العثماني قائلاً : « إن بعض الزعماء كانوا في العهد السابق ذوي علاقات بالدول الأجنبية ، ولبثوا بعد الدستور على ما كانوا عليه ، اضعف ثقتهم بالحكومة الجديدة ، ولما كان لهم تأثير كبير في دوائرهم بات يخشى أن تؤول أعمالهم إلى فصل بعض الولايات عن السلطنة ، وعليه فكل الخلاف الآن قائم بين الحكومة وهؤلاء الزعماء ، وليس من العدل أن ترمى الحكومة من أجل ذلك بتهمة العداة لبعض عناصر الأمة »^(٢) . وقد انفق هذا القول مع أقوال بعض الكتاب الترك كقول خالدة أديب بأن ماجرى بين الاتحاديين وبين العناصر الأخرى من خلاف واحتراب يعود إلى « تعصب الرؤساء الدينيين والسياسيين لهذه العناصر ، وعدم رضائهم بما اجتمعت عليه رغبة شعوبهم في الانصهار مع الترك ، وذلك خوفاً على امتيازاتهم الدينية والطبقية »^(٣) . وكقول أحمد أمين بأن العناصر الأخرى لم تخلص

A. Emin — Turkey in the World War, P. 44-45.

(١)

(٢) الأهرام - ١٩١٠/١٢/١٩ - ٩٩٦٠

H. Edib — Ibid, P. 86.

(٣)

للدولة وكانت تميل إلى الانفصال عنها^(١). ولا يخفى ما في هذه الأقوال من تعميم غير صحيح ، فبالنسبة للعرب على الأقل كان زعمائهم البارزون هم أول المخلصين والمؤيدين لحكومة العهد الجديد الاتحادية ، وبقوا كذلك قرابة السنتين . صحيح كان ثمة فئة قليلة جداً من زعمائهم تلتقي بعض المساعدات الأجنبية ، ولها صلات وعلاقات مع الأجانب كأمر الكويت ابن الصباح ، وابن السعود أمير نجد ، وبعض المسيحيين في لبنان ، لكن هؤلاء كانوا يشكلون نسبة ضئيلة من العوت ولهم أوضاع خاصة في الأراضي المحددة التي يشغلونها والتي كان للأجانب نفوذ تاريخي وتقليدي فيها ، ومع ذلك كانوا يصرحون في كثير من الأحيان وفي شتى المناسبات بأنهم مخلصون للدولة والسلطان ، وليس لهم غنى ولا انفكاك عن الرابطة العثمانية . ولم يمنح العرب إلى الميول الاستقلالية إلا بعد عام ١٩١٥ حيث رأوا ابطالم يتأرجحون على أعواد المشانق ، وبالرغم من ذلك بقيت فئة عظمى من وجوههم تميل إلى الرباط الوثيق مع الدولة تدفعها إلى ذلك الرابطة الدينية و « الجامعة الإسلامية »^(٢) ، ومن أبرز هؤلاء : الأمير شكيب ارسلان ، الشيخ عبد العزيز جاويش ، عبد الرحمن بك اليوسف (دمشق) ، ومحمد باشا العظم (دمشق) وكثير غيرهم .

فالدعوى إذا بأن العرب هم الذين بدأوا الإساءة لاتقوم على أساس ، والأصح من ذلك أن الخلافات قد خلقت بعضها الظروف الطارئة ، وبعضها الآخر خلقه حكام الترك أنفسهم وصحافتهم والمتعصبون لنعرتهم الجنسية من الترك ، ونفس القول يقال عن العاطفة القومية ، فالترك يقولون بأن الذين أيقظوا العاطفة القومية عندهم هم العناصر الأخرى ، ومن ضمنهم العرب . ينجو حهم إلى التعصب القومي^(٣) ، والعرب يقولون نفس القول متهمين الترك .

A. Emin — Ibid, P. 36-43.

(١)

(٢) الأمير شكيب ارسلان - تعليق على تاريخ ابن خلدون ص ٢٤٢

T. T. T. Cemiyeti — Ibid, P. 304.

(٣)

بما يهتمهم هؤلاء به . والواقع أن العواطف القومية قد وجدت طريقها إلى كلا العنصرين العربي والتركي وإلى بقية العناصر بفعل الاحتكاك المتواصل مع الغرب والتشرب بثقافته منذ مطلع القرن التاسع عشر وخاصة منذ منتصف هذا القرن^(١) . وقد زاد في انتشارها احتكاك القوميات بعضها ببعض وتنافسها الشديد وخاصة بعد حرب البلقان عندما شعر الترك والعرب على السواء بتفاقم الخطر الأجنبي ورأوا أن أنجع وسيلة للوقوف في وجهه هو التذرع بتقوية العواطف القومية وترسيخها في النفوس من أجل تدعيم البناء الداخلي لكل جنس من الأجناس في سبيل الدفاع عن الوطن العثماني ، لأن في تقوية الأجزاء قوة للمجموع .

الصلح مع اليمن :

منذ أن أعلن طلعت بك عن سياسة الحزم والعنف التي أخذ بها، وسحب مشروع إصلاحات اليمن أصبحت هذه البلاد مسرحاً لحروب وثورات جديدة ، وأعلن الإمام يحيى الجهاد ضد الترك ، وأصدر نداء إلى القبائل كي ينضموا إليه . عندئذ بدأ الثوار يفتكون بالجند فتكا ذريعا بين الحديدة وصنعاء ، واستولوا على الأسلحة والمدافع والذخيرة التي كانت في أيديهم يريدون بذلك التخلص من دفع الضرائب إلى الحكومة ومن الإدارة التركية على شكلها الراهن ، ومطالبين بحكام وطنيين^(٢) ، وبالحكم بموجب الشرع الإسلامي ، وهذه النقطة الأخيرة كان اليمنيون يركزون عليها أهمية خاصة إلى درجة أن المحاكم الحكومية الرسمية لم يكن يتقدم إليها أحد إنما يلجأ السكان إلى القضاء الذي كان الإمام يقيمه هو بواسطة قضاة يعتمدهم لذلك .

واليمينيون وحدهم بين العرب هم الذين لم يعترفوا لسلطين بنى عثمان بخلافة المسلمين بدعوى أنها يجب أن لا تكون إلا لقرشى ، وأن أجدد من يتولاها هو الإمام يحيى الذى يمت بصلة النسب إلى بيت النبوة ، وذلك بدليل أن الخاتم الذى كان يستعمله يحمل العبارات التالية : « السيد يحيى حميد الدين ، أمير المؤمنين المتوكل على الله رب العالمين ، نصره الله »^(١) ، يختم به الكتب التى يرسلها إلى أصدقائه وإلى بعض الجرائد كما مؤيد وغيرها .

كان فى صدور اليميين نزعة إلى الاستقلال ونخر بالجنسية ، ونفور من نير الترك الذين يطلقون عليهم اسم « الروم »^(٢) ، وإن كانوا على استعداد للاعتراف بالسلطان العثمانى فى حالة حصولهم على الامتيازات الخاصة لولايتهم . وكان وضعهم الجغرافى مما يهيء لهم الحصول على السلاح بأيسر سبيل عن طريق التهريب بحراً . قال كاتب انجليزى فى جريدة « التايمس » أن الثوار « كانوا مسلحين ببنادق ماوزر من عيار ٧٤ شديدة الفتك . إن السلاح فى الجزيرة أرخص منه فى أوروبا ، وإن السلاح والذخيرة متوفرة لديهم . . . »^(٣)

دارت الوقائع الدامية بين العساكر والثوار وكانت ضارية بحيث اضطرت الدولة أن تسحب جيوشا من ألبانيا كانت استقدمت معظمها أو ما يبلغ سبعة آلاف جندى منها من طرابلس الغرب لتقمع ثورة الألبانيين^(٤) ، ولما لم تكف هذه النجدة استقدمت البقية الباقية من جندها فى طرابلس الغرب ، ثم ضمت إليهم ثلاثة أفواج من الأستانة علاوة على

(١) المؤيد - ٥٧٢٧ - ١٩٠٩/٢/٢٩ ، النار - مجلد ١٥ ، ج ٢ ، ١٩١٢/٢/١٨ ، ص ١٥٤ من حديث صحفى فى صلح اليمن للاميرالاي احسان بك رئيس أركان حرب فيلق اليمن .

(٢) الأهرام - ١٩٠٩/١/٦ ، ٩٦٥٩ ،
Corresp. d'Orient — 4ème Année, 15/2/1911, P. 155.

(٣) النار - مجلد ١٥ ، ج ٢ ، ١٩١٢/٢/١٨ ، ص ١٠٦ - ١٠٧ ،
Rev. du Monde Musulm. — V. XXI, Décemb. 1912, P. 187. (٤)

الاحتياطي ، الذي دعت له للخدمة من ولاية اسكوب في ألبانيا ، أى ما مجموعه (٣٥) طابوراً أزمعت إرسالها إلى اليمن^(١) . ولجأ الاتحاديون ، فضلا عن ذلك إلى أسلوب الدسائس وإيقاع زعماء العرب بعضهم ببعض فكلفوا الشريف حسين أمير مكة^(٢) بالسير مع عشائره في جهتين الأولى نحو نجد لقتال ابن السعود وإرغامه على طاعة السلطان والثانية في اتجاه العسير لقتال السيد أحمد الأدريسي حليف الإمام يحيى ، وكان ابن السعود قد قام بحركات مريبة في المنطقة منذ شهر آذار ، مارس ١٩٠٩ ، إذ بلغ الدولة أنه قام على رأس (٤٠) ألف من البدو المسلحين يحرض العرب على الثورة وعدم دفع الضرائب^(٣) ، وأثيرت القضية في مجلس المبعوثان فبادر ابن سعود (عبد العزيز والدملك السعودية الحالي) إلى إعلام وكيله في المدينة المنورة بيمين له أن ما قام به من حركات ليست لإمساك قبليته بينه وبين بعض القبائل ثم أبلغ الدولة ما يطمئنها ، معلنا إخلاصه لها هر وجيشه وأنه رهن أوامرها^(٤) . وهكذا وجدت حكومة الاتحاديين نفسها في النصف الثاني من عام ١٩٠٩ ، والنصف الأول من عام ١٩١٠ ، أمام ثورات نشبت في كل مكان من الولايات الآسيوية - العربية ، والأوربية - الألبانية ، بحيث أرسلت إلى ألبانيا القائد جاويد باشا على رأس حملة كبيرة ، والفريق ناظم باشا إلى العراق ، واللواء سامى باشا الفاروقى إلى حوران ، وقررت إرسال عزت باشا الأرنؤوط إلى اليمن ثم أوقفت إرساله ، وأوعزت إلى الأمير ابن الرشيد وهو شاب غر أعانته على استعادة نفوذه في منطقة حائل

Corresp. d'Orient — 4ème Année, 1/2/1911, P. 135.

(١)

(٢) تين الشريف حسين ، وكان يقيم في الاستانة بأمر من السلطان عبد الحميد منذ أكثر من ١٥ عاما ، أميرا على مكة في شهر نوفمبر ، تشرين ثانى ١٩٠٨ ، على أثر وفاة شريفها السابق الأمير عبد الاله الذى تولاها بعد الشريف عون الرفيق المتوفى عام ١٩٠٥ (المؤيد ٥٦٢٩ ، ١٩٠٨/١١/١٨)

(٣) الاحرام ٩٤٢٥ ، ١٩٠٩/٣/١٨ ، ٩٤٣٠ ، ١٩٠٩/٣/٢٤

(٤) الاحرام ٩٤٩٨ ، ١٩٠٩-٦-١٥ ، ٩٦٧٨ ، ١٥-١-١٩١٠

بعد أن كان ابن السعود قد تغلب على أبيه عبدالعزيز بن الرشيد ودحره وقتله في موقعة حاسمة عام ١٩٠٦ - بأن يوحد جهوده مع الشريف حسين الذى سار أولاً نحو القصيم فالتحقت به قوات ابن الرشيد على رأس أربعة آلاف هجان وفارس، وأذاع على القبائل مناشير يدعوها إلى الانضمام إليه ، وكانت قبل ذلك قد تطلعت إلى الشريف بأن ابن السعود قد سامها أنواع الخسف، وأنزل بها العذاب ألوانا، وأنه يعمل بالاتفاق مع الأجانب، وهكذا اشتبكت قبائل الشريف وقبائل ابن السعود، وتمكن الشريف من أسر شقيق ابن سعود سعد بن عبدالرحمن ، إلا أن الشريف خالد بن لوى زعيم واحة تربة تدخل في الأمر وأصبح ما بين الأميرين وعاد الشريف حسين إلى مكة بعد أن قبض من ابن السعود فدية عن أسر أخيه (١) . وكانت حكومة الاتحاديين في خلال هذه الفترة قد قررت إرسال الفريق محمد على باشا واليا جديداً إلى اليمن وقرماندانا للفيلق السابع لاختضاع الإمام يحيى والسيد أحمد الأدريسى، والقيام بالاصلاحات الواجب إدخالها في تلك البلاد وفي الفيلق ، وقد خول صلاحيات واسعة في العزل والنصب ، فاختار عدداً من الضباط البارعين ليرافقوه (٢) .

لم يكن الإمام يحيى والسيد الأدريسى متصلين في آرائهما ، راغبين في متاطعة الدولة على خط مستقيم ، بل كانا نستعدين للمصافاة والصلاح إذا توفرت نيات المسؤولين الطيبة، إنما كان أهل الدس والوقعة يلعبون دورهم في تعكير الجو بين الطرفين . إلى ذلك أشار الأدريسى في كتاب أرسله إلى صديق له في القاهرة ، حذر فيه الدولة من خطر استفادها جميع قراها في الجزيرة العربية ، مع وجود قوة ثالثة غير انترك والعرب تراقب الموقف

(١) الاهرام - ١٩٩٢ ، ٢٩-٩-١٩١٠ ، والدكتور محمد عبد الله ماضى - المصدر السابق ص ١١٧ .

(٢) الاهرام - ١٩٧٠ ، ٦-٥-١٩١٠

للوثوب على ممالكهم ، وغز من قناة مبعوثي اليمن والحجاز ، والوالى حسين تحسين باشا الذى صار سببا فى هذه الفتنة التى لم تسكن نوعا ما إلا بعد عزله ، واستشهد على إخلاصه للدولة بكتاب من رئيس أركان جيش اليمن نشر فى الأهرام وفى جرائد الأستانة ، إتهم فيه رئيس الأركان أهل الأغراض منوها بما أبرزه الادريسي من السعى فى قمع سراية الفساد غيرة منه على الدين^(١) . كما أعرب الادريسي عن استعداده للاتفاق على شروط الصلح ، ولم يكن الإمام يحيى يعارض فى ذلك بل يتضح من كتاب آخر مرسل من الإمام يحيى إلى الادريسي أبدى فيه نفس المشاعر فى ضرورة التصافى مع الدولة وتدعيم قواعد السلم والوفاق وإزالة سوء التفاهم ، وحمد الله على أن الحكومة قد توقفت الآن إلى حسن المسالك . . . واستعمال أسباب المواصلة^(٢) . معنى ذلك أن جميع الأطراف كانت راغبة فى الصلح فلماذا لم يعقد ؟ يتضح من كتاب مرسل من قبل الادريسي إلى الإمام يحيى (عام ١٩١٢) أن طلب الترك للمصافاة والصلح معه لم تكن إلا خديعة كي يعطيهم طريقا يمرون بها من الساحل إلى اليمن ، وأن الاتحاديين يريدون أن يجهلوا منه تابعا لإمارة مكة^(٣) ، لذلك ما لبثت الحرب أن عادت إلى النشوب من جديد ، ورافق ذلك قدوم الشريف حسين مع أولاده وسبعة آلاف مسلح بعد أن ألقى خطابا فى أعيان وأشرف مكة ، قائلا أنه يسافر مع أولاده وقبائله بأمر جلاله السلطان ، لتضحية نفسه فى سبيل بلاده ووطنه وسلطانة الذين نذر نفسه لخدمتهم^(٤) . وقد اصطحب الشريف مكة فى حملته أحمالا من كساء الجوخ الأحمر ليقدمه هدية للأمراء وذوى الشأن وكميات كبيرة

(١) الأهرام - ١٩٨٥ ، ٢٤ / ٥ / ١٩١٠ من نصوص الكتابين المنوه عنهما

(٢) الأهرام - ١٩٨٨ ، ٢٧ / ٥ / ١٩١٠ من نصوص كتاب الإمام

(٣) المنار - مجلد ١٦ ، ج ٣ ، ص ٣٠٠ ، أسعد داغر - المصدر السابق ص ١١٧ ،

من كتاب الادريسي الى الامام يحيى .

(٤) الأهرام - ١٠٧٧ ، ٨ / ٥ / ١٩١١

من الريالات « ماركة أبوظاقة » المفضلة على غيرها ليوزعها على الناس ، وأطلق مناديه بين القبائل ينادى بأن من يطيع السلطان يتبرأ من الادريسي وكان في طريقه اليه يقبض على بعض المراكب الشراعية التي تحمل الأسلحة للثوار ، في حين كانت ثلاثة بواخر تنقل طوابير الجند العديدة التي كانت الدولة تمد بها قيادة جيش اليمن باستمرار بحيث بلغ عدد هذه النجيدات أكثر من ثلاثين طابوراً بقيادة الفريق عزت باشا الأرنؤوط الذي عادت الدولة فعيثته على قيادة فيلقها بعد وفاة قائده السابق عبدالله باشا. وكان عزت باشا قبل إعلان الدستور فريقاً على الفرقة الرابعة عشرة في الحديدة وله صلة وثيقة باليمنيين واكتسب محبتهم أثناء إقامته بين ظهرانيهم^(١) مدة ١٥ سنة تقريباً. إلا أن شريف مكة لم يكن دوماً حليف التوفيق في حربه مع الأدرسي ، بل كانت أكثر وقائعه فاشلة هزم فيها وجرح أحد أولاده في واحدة منها وأراد أن يأخذ بثأره فلم يستطع^(٢)

يقول أحمد عزة الأعظمي مؤلف كتاب القضية العربية الذي كان من أعضاء المنتدى الأدبي وبعض الجمعيات العربية الأخرى أن الشباب العربي العامل في القضية العربية حينذاك كان لا يفكر حينئذ في الخلاص من براثن الاستبداد والعبودية إلا على يد الزعيمين العربيين الإمام يحيى والأمير ابن السعود لما كان لهما من المكانة السامية والنفوذ في المجتمع العربي، وأن فريقاً من هؤلاء الشباب رأى أن يتصل بالإمام يحيى ووقع الاختيار على أحد شبان اليمن من ضباط الجيش المسرحين وهو أحمد المجاهد، كي يكون رسولهم إلى الإمام ، فسلمه عبد الكريم خليل رئيس المنتدى الأدبي كتاباً إليه وأرسله على باخرة ذاهبة إلى اليمن ، وما مضت فترة من الزمان حتى عاد أحمد المجاهد

(١) المؤيد - ٦٣٩٨ ، ٦/٢٤ ، ١٩١١ ، ٦٢٩٨ ، ٢/٢٣ ، ١٩١١

(٢) الإحرام - ٩٧٨٥ ، ٥/٣٤ ، ١٩١٠ ، من كتاب الادريسي الى صدقيه

يحمل رداً من الإمام يحيى بالعمل لإحياء مجد العرب والإسلام^(١) . ضمنه هذين البيتين من الشعر :

وأنى لأنوى الخير سرّاً وجهرة وأفعل معروفاً وأنكر منكراً
ويعجبني المرء الكريمة نجاره إذا أنا أدعوه إلى الخير شمراً

وأردف الأعظمي قائلاً أن عبد الكريم الخليل حذف من الكتاب ما كان منه متعلقاً بمخاطبتهم كجمعية عربية فصار الكتاب يصلح لأن يكون كنشور يستحث الأمة العربية على التمسك بأهداب التضامن وأرسله إلى جريدة المؤيد المصرية فنشرته الجريدة ، وكان أول منشور نشر للدعوة في الصحف من رجل عربي صاحب سلطة فعلية .^(٢)

في الحقيقة عثرت على الكتاب المشار إليه في جريدة المؤيد ، قدمته الجريدة بقولها أن أحد أفاضل العلماء في الآستانة قد أرسله إليها على أنه رسالة أجب الإمام يحيى بها على رسالة منه إليه . وقد جاء فيه بعد المقدمات والسلام على من سماهم « إخواننا في الدين الساعين في لم الشعث » قوله « وياحبذا ما عليه عولوا من الاتحاد على الامر بالمعروف والنهي عن المنكر والتعاوض وجمع الكلمة على مصداق التشبيه بالبيان الواحد والعهد الساعد ، ثم بين خطته في إعلاء كلمة الله ونصرة الضعيف وإغاثة اللهيء والأخذ على يد الظالم ، وكذب ما ينسب إليه من الرفض والخروج والبغي والعدوان وأنه قد اعتدى عليه : « وبغى علينا فخرت بغير حق ديارنا وقتلت ظلماً وعدواناً رجالتنا ، وانتهبت بأيدي الجور أمرنا واغتصبت حقوقنا ، وبين ما يصيب الديار الإسلامية من الخراب وما يفقدها من الشبان الاذكياء من جراء أعمال المفترين الظالمين ، « وكم قلنا ذلك على سبيل الشكوى لمن له مسكة دينية على

(١) احمد عزة الاعظمي - المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٥ - ٧

(٢) احمد عزة الاعظمي - المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٨ .

لسان الأوراق فلم نجد لصارخنا مجيئاً غير جنود تطبق القضاء زاحفة علينا من الآفاق، وآلات حرب تقذف نيرانها المحرقة على الأنفس المؤمنة والديار.. على أنه لا ذنب لنا إلا ما نبينه من وجوب اتباع الشريعة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . ، وختم رسالته بالحديث الشريف « إذا ذل العرب ذل الإسلام » وبال دعوة إلى جمع الكلمة وكره التفرقة بين المسلمين . (١)

كان نواب العرب بعد سحب طلعت بك مشروع إصلاحات اليمن قد انتظروا منه أن يقرم بما وعد به من درس القضية ووضع مشروع جديد، ولما طال الأمر ووقف في مجلس المبعوثان في شهر شباط ، فبراير ١٩١٠ يشرح سبب سحبه المشروع أدرك نواب اليمن سوء نيته فاجتمعوا ونظموا مشروعاً جديداً وقدموه إلى مجلس المبعوثان والأعيان ومجلس النظار (٢) ، وذلك في ١١ آذار ، مارس ١٩١٠ ، متضمناً المطالب التالية :

١ - أن تعقد الدولة مع الإمام إتفاقاً يحفظ له حقوقه بإعتباره زعيماً حائزاً على طاعة الجميع وإعتمادهم المطلق عليه .
٢ - إقامة القضاء الشرعي وفقاً للشرع الإسلامي ، وأن يكون قاضي الولاية من العلماء الوطنيين

٣ - أن ينتخب الأهالي المفتيين لمركز الولاية وللألوية والأقضية من العلماء الوطنيين

٤ - إلغاء تحصيل الأموال بطريقة الإلزام وتجي الأعرشار بواسطة محصلين تنتخبهم الحكومة والأهالي معاً .

٥ - يعين القائمقامون ومدبرو النواحي في جميع أنحاء ولاية اليمن من الأشراف والوجوه الوطنيين الذين يثق الشعب بهم .

(١) المؤيد - ٦٢٨٩ ، ١٣-٢-١٩١١ ، ص ١ : رسالة من الامام يحيى .

(٢) حملت اللائحة توقيع المبعوثين : احمد ومحمد الجناني « صنعاء » احمد الكبشي

« صنعاء » ، حسن بن علي عبد القادر « صنعاء » ، محمود نديم « الحديدة » .

٦ - ينتخب رئيس البلدية من الأشراف الوطنيين الذين تثق بهم الأمة وتعتمد على أمانتهم .

٧ - يؤسس في مركز الولاية مجلس يدعى «مجلس مصالح القبائل» ويؤلف من رؤساء العشائر وأشراف الوطنيين لحل المشاكل وفصل المنازعات التي تحدث بين القبائل بحسب عرف البلاد ويكون قائد الجندرمة عضواً في هذا المجلس ليكون عوناً في تنفيذ أحكامه .

٨ - تؤلف طواوير عسكرية من الأهالي والقبائل ، يقوم على قيادتها ضباط من رؤساء القبائل ممن يثق الشعب والحكومة بهم .

٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، الخ . . - وإلى جانب هذه المراد نصوص أخرى بشأن تعزيز المدارس ورفع مستوى التعليم والزراعة ، وتخصيص رواتب لأبناء الأئمة السابقين ، وإيصال الخط الحديدى حتى اليمن .^(١)

غير أن الاتحاديين قد أصموا آذانهم عن سماع أى إقتراح أو لأئمة تقول بوجوب وضع الإصلاحات الملائمة لليمن، فكان نصيب هذه اللائحة وغيرها من الاقتراحات مجرد إحالتها إلى لجنة الإصلاح اليمنية ، ولكن دون أن تعطى لها أية نتيجة . وقد أجاب طلعت بك في إحدى المرات ثلاثة من نواب اليمن - طلبوا وضع مشروع معين مريض التطبيق وتعيين حلمى باشا والياً على اليمن مع أوسع الصلاحية ، وإذا رفض فتعيين لجنة برئاسة فريد باشا رئيس ديوان المشاة في نظارة الحربية - أجاوبهم طلعت بك وقد أصبح رئيساً لحزب الاتحاد والترقى بعد إستقالته من وزارة الداخلية ، بقوله أنه لا يجوز تعيين الأشخاص على الحكومة ، وبعد جدال أحيى المشروع إلى لجنة الإصلاح المشار إليها .^(٢)

(١) المؤيد - ٦٠٢٧ ، ١٣ - ٤ - ١٩١٠ ، من نصوص اللائحة المقدمة من مبعوثى اليمن الى

المستولين .

(٢) الاهرام - ١٠٠٧٧ - ٨ - ١٩١١ .

وفي إحدى جلسات مجلس المبعوثان خلال شهر شباط ، فبراير ١٩١١ .
وذلك قبل استقالة طلعت بك من وزارة الداخلية ، قدم كل من الأمير أمين
أرسلان (اللاذقية) ، ولطفي فكري بك (درسيم) ، وأحمد المحقني (صنعاء) .
تقريراً إلى المجلس طلبوا فيه إستجواب الحكومة عن مسألة اليمن ، لكن
حزب الإتحاد والترقي عقد جلسة خاصة قرر فيها عدم سؤال الوزارة عن
شيء ، والإكتفاء بما يقوله وزير الداخلية في ذلك .^(١)

غير أن المعارضة في هذه الآونة ، ومبعوثي العرب بصورة خاصة كانت
قد اشتدت على الإتحاديين ، وعلى طلعت بك بالذات ، وتعددت المواقف
المثيرة ، واحتدت المناقشات ، بحيث أصبح موقف طلعت بك حرجاً فاضطر
إلى تقديم إستقالته من وزارة الداخلية أثناء إجتماع عقده مجلس النظار في
منزل حتى باشا للتداول في بعض الشؤون وأهمها مسألة اليمن فقبلها الصدر
الأعظم ، وقرر تعيين خليل بك ، مبعوث منتشه ، ورئيس حزب الإتحاد
والترقي البرلماني ، مكانه ناظراً للداخلية^(٢) ، وذلك في ١١/٢/١٩١١ . وقد
بين في كتاب إستقالته « أصبحت عرضة لمهاجمات وانتقادات متواصلة من
كل طرف ، وكانت كل أعمالى تفسر أسوأ تفسير ليكون من ذلك باعث
على كسر شوكة حزب الإتحاد والترقي وجمعيته ، حتى إنني اضطررت لطلب
الثقة في أقل المسائل أهمية . »^(٣)

(١) المؤيد - ٦٢٩٠ ، ١٤-٢-١٩١١ .

(٢) المؤيد - ٦٢٩٨ ، ٢٣-٢-١٩١١ .

(٣) المؤيد - ٦٣٠٢ ، ٢٨-٢-١٩١١ .

اشتدت المعارضة على طلعت اشتداداً لم يشهد له مثيل ، لخلل سياسته تجاه العناصر
لبناة لسانه فان أخف كلمة كان يواجه بها النائب الذي ينتقده هي : كذاب او جورناجى .
ففى إحدى الجلسات تناقش مع نائب وقال له - كلامك كذب . فأجابه النائب : انت الذى
تنطق بالكذب ، ولما قال له : انت رجل معلوم الحال ، اجابه النائب : نعم لاشك فى ذلك وليس
بين العثمانيين من لا يعرفنى ، انا الذى تعلم ان ناصيتى بيضاء وصحيفتى بيضاء ، اما انت -

وهكذا كانت مسألة اليمن بالذات ، التي بنى طلعت بك مجده الوزاري عليها ، هي التي جرفته وسببت إستقالته ،^(١) وكان للمعارضة العربية خاصة وهجوم المبعوثين العرب عليه وعلى جمعيته أكبر الأثر في هذه الاستقالة ، وسأعود إلى بحث المعارضة العربية في مجلس المبعوثان في مكان آخر من هذه الرسالة . إنما الشيء الواضح أن القضية اليمنية ستحل بعد ذهاب طلعت بك ، ولكن ليس معنى هذا أن خلفه قد أبدى من حسن النية ماسهل حل هذه المسألة ، بل كان التشدد رائد الحكومة على الدوام ، ولم يعط حداً لأعمال العنف والقمع إلا ما أظهره اليمانيون من البسالة وأخرجوا به جيش الدولة المقاتل في هذه المنطقة من المواقع الضاربة والهزائم الرهيبة .

حاول خليل بك أن يحدو حدو سلفه في مواصلة إستعمال القوة فأرسل عزت باشا الأرنأوطو قائداً للجيوش المقاتلة في اليمن بصلاحيات واسعة يولى ويعزل ويحاكم ويجري الإصلاح اللازم ، وأبدى عزيز بك على المصرى وكان حينئذ برتبة بكباشى ، رغبته في مرافقة هذا الجيش فأجيب على طلبه^(٢) ، وأرسلت مع هذا القائد عشرات الطواير تنقلها البواخر ومعها نساء وطراة فاستعد لها السيد أحمد الإدريسي وحاول الوقوف حائلاً دون مرورها إلى اليمن ، وإزدادت حدة مقاومته وشدة إجراءاته ضد الترك ، إذ ألقى القبض

— فرذيل ، نصاب قليل الادب ، يوما تحتقر هذا ويوما تشتم ذلك ، الى متى هذه الحال ؟ وما معنى هذه الاعمال ؟ نحن ليس لدينا دستور ، بل مازلنا راسقين في قيود الاسر وسلاسل التحكم مادام في مناصبنا امثالك من السفهاء « فعات الضوضاء واضطر الرئيس ، الى فنى الجلسة » . وفي جلسة اخرى انهم مبعوثا بكونه « جورنالجي » فاجابه ، عليك ان تبحث بين تقارير الجواسيس عما يخصنى منها فان وجدت واحدا منها انا مستعد ان استقبل من المبعوثية واهجر السياسة ، اما اذا لم تجد شيئاً من ذلك فانت أرتل من وجد على وجه الأرض ، واحظ مخلوقاته اطلاقاً .

— الاهرام - ٩٥٩ ، ١٧-١٢-١٩١٠ ، ١٠٢٩٢ ، ١٥-١-١٩١١ .

المؤيد - ٦٢٥٧ ، ١٥-١-١٩١١ .

(١) الاهرام - ١٠٠١٥ ، ٢٢-٢-١٩١١ .

(٢) مذكرات جمال باشا ، ص ٩٨ ، الاهرام - ١٠٠١٣ ، ٢٠-٢-١٩١١ .

على عدد من الضباط وقطع أسلاك التلغراف وقبض على مديري الجمارك ، واعتقل سويد أفندي مبعوث العسير ونفاه إلى جبل النضير ^(١) وصمد أمام الشريف حسين الذي أتى بقواته وقبائله وقوات الدولة يحاربه عسكرياً ومعنوياً فاضطر الإدريسي إلى فك الحصار عن بلدة أبها ، عاصمة العسير ، والتجأ إلى الجبال المجاورة واعتصم فيها ^(٢) . ولم يكتف الترك بالإيقاع بين الإدريسي وأمير مكة ، بل إستخدموا جميع أنواع الفرقة بين العرب ، واستثمروا الأحقاد الشخصية بينهم إذ حرضوا على السيد الإدريسي رجلا يدعى أحمد شريف ، صاحب صييا ، الذي بتر السيد يديه بإتفاق أعيان البلد لأنه كان من الذين عاثوا في البلاد فساداً ، وأخلوا بالأمن ، وأشاعوا الفوضى والاضطرابات بين السكان ، وكان أحمد شريف قد طلب ثمانية طوابير من الدولة لينتقم من خصمه ^(٣) ، فرحبت حكومة الاتحاديين بمعاونته لها ، وساعدته في إجتذاب القبائل الموالية للإدريسي ودعوتهم للالتفاف حوله ^(٤) كما اتفقت مع المدعو صالح الضحيانى وهو من عائلة منافسة للإمام يحيى فى الإمامة ، ونظمت بالإتفاق معه خطة محكمة للقضاء على خصمه والحلول مكانه فى الإمامة. ^(٥)

ذهب عزت باشا الأرنأؤوط بجيشه الضخم وقواته الهائلة ، وتمكن من الوصول إلى اليمن ودخل صنعاء التى بارحها الإمام يحيى ، ولكن بعد أن أشتبك بمعارك ضارية مع قوات الإدريسي التى كانت تعرقل طريقه إلى اليمن

(١) الأهرام - ١١.٠٦٢ ، ٢١-٤-١٩١١ .

(٢) المنار - مجلد ١٤ ، ج ٩ ، ص ٧١٩ .

(٣) الأهرام - ١٠.٠٧٨ ، ٩-٥-١٩١١ .

(٤) الأهرام - ١٠.٠٩٢ ، ٢٦-٥-١٩١١ .

(٥) أحمد عزة الأعظمى - المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٨ .

وتعمد في كثير من الأحيان إلى قطع مياه الشرب عن المدن والقرى التي ينزل فيها جيشه فتسبب له متاعب ومشاكل كثيرة . (١)

صحيح أن الإمام يحيى اضطر إلى الالتجاء إلى جبال شهارة المنبعة، لكن الكماين التي كان ينصبها رجاله للفصائل العثمانية عند اجتيازها مضائق الجبال كانت تقض مضاجعهم، وتفنيهم في بعض الأحيان عن بكرة أبيهم. وقد حدثني عزيز باشا المصرى ، خلال مقابلي له في القاهرة ، عن ضراوة اليمانيين في القتال وإستبسالهم وفتكهم بالجنود العثماني ، حديثاً طويلاً ، وألح بصورة خاصة على قضية قطع المياه عنهم إذ كان لها أثرها الحاسم على موقف الجيش .

إلا أن أروع الوقائع ، وأشهرها ، تلك الموقعة التي جرت عند مضيق « جيزان » بمنطقة العسير ، التي تكبدت فيها جيوش الدولة من الخسائر ماضعع كيانها ، ومما أدى إلى إستجواب خليل بك ، ناظر الداخلية ، من قبل النواب في مجلس المبعوثان ، عن سبب الانكسار الذي حل بالجنود العثمانية فيها ، فأجاب بكلام مختصر مفيد أنهم وقعوا في كمين نصبه لهم ثوار اليمن (٢) . والواقع أنه كان لهذه الموقعة أثرها المباشر في مفاوضات الصلح بين الطرفين إذ بلغت خسائر الجيش العثماني فيها ما يقارب (٢٨) ألف جندي بين قتل وجريح وأسير (٣) .

في الحقيقة كانت حرب اليمن من المسائل التي أوقعت الدولة تماماً إذ لم تتمكن من القضاء على الثورة القائمة فيها ، وكانت الأنباء الواردة منها إلى الصحف متناقضة جداً بحيث أن من يلبثي نظرة إلى البرقيات الواردة عنها يجد نفسه أمام سلسلة من الانتصارات تتلوها الاندحارات . فما أن تقرأ يوماً

(١) الأهرام - ١٠١٥٠ ، ١-٨-١٩١١ .

(٢) الأهرام - ١٠١٢٧ ، ٥-٧-١٩١١ .

(٣) محمد المهدي البصير - المصدر السابق ، ص ٢٦

أن قوات الحكومة انتصرت ، وطلب الثوار الصلح حتى تجدد في ثاني يوم نبأ آخر يعلن تكذيب النبأ السابق ، وأن الثوار يزدادون قوة من يوم إلى آخر ، لا يختلف شأنها عن شأن من يملأ بالماء إناء مليئاً بالثقوب ، لا يكاد ينسكب فيه الماء حتى يفرغ ، وهكذا إلى أواخر شهر آب ، أغسطس ١٩١١ إذ تأكدت الأنباء القائلة بإنهاء الفتنة والاتفاق مع الامام يحيى على شروط الصلح وبقاء السيد أحمد الادريسي في حالة القتال^(١) . إذ أقيمت حكومة الاتحاديين أن إخضاع اليمن أمر من الصعوبة بمكان كبير ، وكان للجهود التي بذلها عزيز بك المصري في التقريب بين وجهات نظر الامام والدولة ، ولحسن تفهم عزت باشا الارناؤوط للوضع القائم ، ولوثوق اليمنيين بهذا القائد ، أثره الكبير في الوصول إلى الصلح^(٢) . ولقد استندت جنت من حديثي مع الفريق عزيز باشا المصري أن سيادته تمكن من إقناع الامام ، بعد مقابلات كثيرة معه ، بوجود عقد الصلح ، من خلال التأثير عليه بالعاطفة الدينية التي استثارها في نفسه .

أما الوفاق فقد تم بصورة تدريجية بحيث كانت تجري اتصالات مع قادة الامام ، فيتفق الطرفان على إطلاق الأسرى بصورة متقابلة^(٣) . وقد احتفل بعقد الاتفاق رسمياً بين القائد عزت باشا والامام في ٩ تشرين أول ، أكتوبر ١٩١١ ، فأرسل الامام على أثر ذلك برقية إلى الآستانة باستعداده لإرسال مائة ألف مقاتل كاملي العدة والعدد إلى طرابلس الغرب للدفاع عنها ضد الإيطاليين الذين هاجموا في ٢٨ أيلول ، سبتمبر ١٩١١ ، أي أثناء الفترة التي

(١) الأهرام - ١٠.١٦٥ ، ١٨-٨-١٩١١ .

(٢) المنار - مجلد ١٥ ، ج ٢ ، ١٨-٢-١٩١٢ ، ص ١٥٢ ، من حديث الى جريدة المفيد الليبوتية عن صلح اليمن للامير الامي احسان بك رئيس اركان فليق اليمن وقد جاء فيه ان الامام بموجب هذا الصلح سيقبض مرتباً شهرياً قدره ١٢٠٠ ليرة ، ولشايف العربان رواب مدينة ، وان ختم الامام سيحل بعد الان عبارة « امام اليبود ، السيد يحيى حميد الدين »

(٣) الأهرام - ١٠.١٢٩ ، ٧-٧-١٩١١ ، ١٠.١٦٥ ، ١٢-٨-١٩١١ .

تخلت الاتفاق المبدئي على الصلح وتوقيع الاتفاقية رسمياً^(١). وقد تضمنت هذه الاتفاقية البنود التالية ملخصة:

١ - أن الاتفاق قد عقد لغاية إصلاح البلاد التي يسكنها جماعة الزيود وهي: صنعاء وعمران وحجة وكوكبان وحجور وأنس وذمار وبريم وجهات حراز وتعز ورداع وما حولها.

٢ - ينتخب الإمام الحكام لتطبيق أحكام الشرع الصادرة على الزيود وفقاً للمذهب الزيدي ويبلغ الولاية بذلك، ولكي لا يحدث تأخير في أشغال هؤلاء الحكام ترسل الولاية بلا تأخير مراسلاتهم إلى الآستانة ويبدل الحكام على هذه الصورة.

٣ - تتألف محكمة عالية للنظر في الشكاوى التي ترفع إليها على يد الإمام وتعرضها على الحكومة.

٤ - يكون مركز المحكمة العالية في صنعاء ويعين الإمام رئيسها وأعضاءها وتصادق الحكومة على تعيينهم.

٥ - يجتهد الفريقان في التوفيق بين آرائهما في أحكام الإعدام التي يصدرها حكام الشرع. وإذا لم يوفقا إلى ذلك يرسل الحكام إلى دار المشيخة الإسلامية في الآستانة لتصادق عليه ويقرن بالإرادة السنية، وذلك في أثناء أربعة أشهر فقط ثم ينفذ الإعدام.

٦ - إذا أساء أحد المأمورين (الحكام والعمال) الاستعمال في الوظيفة يبلغ الإمام الولاية بذلك مع بيان الأسباب.

٧ - تعين الحكومة الحكام لأهل المذاهب الشافعي والحنفي ماعدا أهل جبال اليمن.

(١) المنار - مجلد ١٥ ، ج ٢ ، ١٨-٢-١٩١٢ ، ص ١٢٨ ، رسالة من ضابط عثمانى إلى جريدة الحقيقة البيروتية .

- ٨ - إذا وقعت دعاوى مختلطة بين أهالي المذاهب ، تولى محكمة مختلطة من الزيود والشوافع لحل الخلاف .
- ٩ - تعين الحكومة محافظين تحت إسم مباشرين للحاكم السيارة التي تتجول في القرى لفصل الدعاوى الشرعية لتجنب أصحاب المصالح مشقة الذهاب والإياب إلى مراكز الحكومة .
- ١٠ - يقوم الإمام بأعمال الأوقاف والوصايا .
- ١١ - العفو عن الجرائم السياسية التي حدثت قبل الاتفاق .
- ١٢ - إعفاء أهالي بعض النواحي من دفع الأموال لمدة عشر سنوات لفقريهم .
- ١٣ - لا تكلف الحكومة أهل اليمن بتكاليف غير التكاليف الشرعية .
- ١٤ - إذا وقعت شكاية من ظلم الجباة وقدمت إلى الحكومة أو الحاكم أو إذا حدث سوء استعمال ما ، تجرى الحكومة والحكام التحقيق ، وتنفذ الحكومة الحكم الذي يصدره الحاكم .
- ١٥ - يقدر الأهالي الزيود أن يقدموا الهدايا إلى الإمام . . .
- ١٦ - يدفع الإمام أعشار أراضية^(١) .

وقد وافقت حكومة الاتحاديين على ما جاء في هذا الاتفاق مرغمة ، لأنها علمت بأن عزت باشا قائد القوات المحاربة لم يكن باستطاعته أن يفعل أكثر مما فعل أمام استبسال اليمنيين ، ولأنها تعرضت لحمولات شديدة من المعارضة ..

قبضة الانتفاضة .

إذا أقمنا نظرة فاحصة إلى الاتفاق وقابلناه بالمشروع الذي سحبه طلعت.

(١) المنار - الجزء السابق ، ص ١٤٦ ، احمد عزة الاعظمي - المصدر السابق ، ص .

بك من البرلمان تتضح لنا الأمور التالية :

١ - المشروع السابق يتضمن تفويض الولاية إلى الإمام (مادة ٢)
وسكت الاتفاق الحالى عن هذه النقطة بل يستدل من تضاعف سطورهِ أن
الوالى يبقى تركيا .

٢ - فى المشروع السابق يفوض متولى زمام الإدارة فى الولاية (أى
الإمام) تفويضاً تاماً بتعيين القضاة ، وعلاوة عليهم العمال والمأمورين وتعيين
رجال الدرك . . . أما المشروع الجديد فلا يفوضه إلا بتعيين الحكام لتطبيق
أحكام الشرع أى القضاة .

٣ - المشروع السابق يفوض الولاية بالاتفاق من الأموال التى تجبها
فان بقى رسيد يرسل إلى مركز السلطنة ، ويبدل قسم منه فى سبيل الترقيات
المحلية (مادة ٤) . أما الاتفاق الجديد فليس فيه شئ من ذلك إلا أن الإمام
يدفع أعشار أراضيه .

فالواضح أن الاتفاق الجديد منصب على ناحية القضاء الشرعى فقط
دونما شئ يتعلق بالإدارة المدنية ، وترك التصرف فيه لمشئة الإمام فيما يخص
الزبود فقط ، لكنه تصرف مقيد بسلطة الأستانة وتصديقها وليس فيه
تحميد لهذه السلطة بل أن فى النصوص غموضاً كبيراً يمكن استغلالها بشكل
واسع ، علاوة على ما فيه من ازدواج سلطة الوالى والإمام مما لا يمكن معه
تجنب الخلاف . وفى بعض المواد لم يعط الإمام أكثر من دور الشاكى ،
وللولاية فيما يخص المأمورين والحكام المسيئين (مادة ٦) ، وللحكمة العليا
التي يعين الإمام رئيسها وأعضاءها ، وللحكومة فيما يخص بالشكاوى المرفوعة
من قبله ، الحق فى الكلمة الأخيرة . ولا يوجد نص يحدد موقفه ولا حقوقه
وصلاحياته فيما إذا رفضت الولاية أو الحكومة تأييد وجهة نظره التى قد
تكون محققة كل الحق فلا تأخذ بها لما رب ما أو غاية فى نفسها .

فالاتفاق الجديد ليس فيه ، بالنسبة للبشروع السابق ، كسب يذكر للإمام ويعد إلى حد ما انتصاراً لفكرة الدولة ، ولا ينطبق قطعاً على أصول اللامركزية في الحكم ، حتى ولا على أصول توسيع المأذونية الكاملة إلا من ناحية حكم الشريعة بالنسبة للزيرد ، وهذه نقطة يعلق هؤلاء عليها أهمية كبيرة . وما لاشك فيه أن المادتين ٩ و ١٠ في إنشاء المحاكم السيارة وقيام الإمام بأعمال الأوقاف والوصايا هما المادتان اللتان يعتد بهما في هذا الاتفاق وتعطيانه بعض القيمة من حيث توسيع الإدارة المحلية في ناحية واحدة فقط ، أما الإدارة المالية والمشروعات الحيوية العمرانية النافعة والصحية والتعليمية فلا شيء عنها البتة .

في الحقيقة لم يكن هذا الاتفاق ليحل مشاكل اليمن حلاً حاسماً ، بل أن هذه المشاكل ما لبثت أن قامت من جديد بسبب ازدواج السلطة ، إذ حصل التذمر من أهالي صنعاء وضراحيها فأرسلوا إلى حكومة الآستانة في حزيران ١٩١٤ برقيات الاحتجاج ، طالبوا فيها أحد أمرين : إما أن تنجى الحكومة الضرائب وتدفع للإمام ما يترتب دفعه إليه ، أو أن تترك للإمام أن يقوم بالجبابة ويتدبر أمره مع الحكومة ، لأن الأهالي لا يستطيعون دفع الضريبة مرتين^(١) . أما الأهالي فإنهم فقدوا ثقتهم بالإمام ، وبدأوا يتذمرون منه لضعف نشاطه ، ومالوا إلى السيد الإدريسي الذي واصل الثورة ، وانضمت إليه بعض القبائل حتى من الزيرد التي تشكل قوة الإمام الرئيسية .

موقف الإدريسي

بقى الإدريسي نائراً ولم يشأ عزت باشا أن يدخل معه في مفاوضات للصالح ، بل عزم على أن يجرد عليه قوة عسكرية من اليمن لإخضاعه ، لأن

الإصلاح في نظر الدولة لايتأتى إلا بالقوة ، كما كانت عليه أفكارالعسكريين الترك^(١) ، وكان رأى عزت باشا أن شأن الأدريسى غير شأن الأمام يحيى فهو حديث في « رئاسته الدينية » بينما الإمامة هي وراثية في الإمام يحيى ، فإذا عقد عزت باشا اتفاقا معه يخشى من ظهور مئآت الأدريسى في المنطقة . فالضرورة كانت تقضى إذا بان يكسر شركته^(٢) وهكذا استمرت الحروب بين الأدريسى والدولة في نفس الوقت الذى كانت فيه الأعمال الحربية على أشدها بينها وبين الإيطاليين في طرابلس الغرب ، وقد حاولت قيادة جيوش الدولة محاصرة الأمير في منطقة « العسير » من جهتين : أمير مكة الشريف حسين^(٣) من الشمال وعزت باشا من الجنوب ، في حرب دامت سنوات عديدة اشترك فيها حتى جنود الأمام يحيى ضده ، وعملت قوات الترك البحرية من جهتها في منع المؤن والذخيرة الحربية من البحر الأحمر عنه ، ومع ذلك بقي العسيري إلى النهاية راسخاً كالطود الأشم لم تنل منه الدولة عشر مانال منها . وقد تخلل الوقائع الحربية عروض للصلح بين الجانبين ، من ذلك ما أرسله متصرف العسير وقائدها سليمان باشا ، يستثير به شعور الأدريسى الدينى منوها بالاعتداء الإيطالى على طرابلس الغرب ، وتعاون دول الأجانب من النصارى الذين وصفهم بأعداء الدين على المملكة ، طالبا إليه إرسال معتمديه للتخبر فى شؤون الصلح^(٤) ، فى كتاب علق عليه الأدريسى فى رسالة منه إلى الإمام يحيى بقوله أن قصد سليمان باشا من عروضه هذه لم يكن إلاالمحاولة

(١) المنار - مجلد ١٥ ، ج ٢ ، ص ١٥٢ .

(٢) المنار - العدد السابق ، ص ١٥٦ من حديث صحفى للامير الاى احسان بك .

(٣) اسر امير مكة فى اذار ، مارس ١٩١٣ القائد مصطفى العطار من كبار قادة السيد الأدريسى وقد اشتهر هذا القائد بحصاره للقوات التركية فى ابها وقضائه على طابورين كاملين من جنود الترك .

Corresp d'Orient — 16/9/1913, P. 284.

(٤) المنار - مجلد ١٦ ، ج ٥ ، ص ٢٨٨ ، من كتاب متصرف العسير فى ٢١ سؤال

إذ كان يساجل (١) إلى أن تمكن من إرزاق ومعاش لأنه كان في ذلك الوقت عادماً ، فأخفق الوفد الذي أرسله إليه في مسعاه (٢) ، خاصة وقد طلب الاتحاديون من الإدريسي الشخوص إلى الآستانة مما أثار ارتياحه بنواياهم . ومن العروض ما أذبح رسمياً أن الحكومة قدمت للإدريسي اتفاقاً يتضمن نوعاً من الاعتراف القاطع منه بنفوذ السلطان والتعهد بعدم الدخول في مفاوضات مع الدول الأجنبية دون إذن من الباب العالي ، وأن يرسل فائض واردات مقاطعته إلى الآستانة ، وأن يرضى بتعليم وتدريب السكان من قبل ضباط عثمانيين بغية أن يخدموا في الملبشيا وأن يرسلوا إذا اقتضى الأمر إلى ولايات أخرى (٣) ، غير أنه لما أجاب بالقبول ، ولكن على نفس الشروط التي تمت مع الإمام يحيى ، تردد أولو الأمر في الآستانة متذرعين باختلاف مركز الإدريسي عن مركز الإمام يحيى الذي هو رئيس طائفة معترف بها وكون منطقتيه واسعة ، ولم تكن داخلية ضمن نطاق الممتلكات الفعلية للسلطنة وفضلاً عن ذلك فإن الإدريسي لا يتمتع بأية صفة دينية أو مدنية بين مواطنيه وأن منطقتيه يقطنها جماعة من المذهب الشافعي وبهذا الاعتبار فهي تابعة لإمارة مكة ، وبدأت جرائد الآستانة التركية تقترح حلولاً وشروطاً أكثرها لا يلائم السيد الإدريسي (٤) .

على أن المراوغة التي أبدتها حكومة الاتحاديين للسيد الإدريسي ، وقد أشار برضوح في رسالته للإمام يحيى إلى كونها تكررت عدة مرات (٥) ،

(١) ارسل المفاوضون الترك بعد عرض شروط الاتفاق المبدئي يعلمونه ان المخابرات الجارية بين الطرفين من اجل الصلح ارسلت الى الاستانة وينتظرون الجواب « المنار مجلد ١٦ ، ج ٥ ، ص ٣٩١ ، من كتاب رئيس مفرزة ميدي الى الادريسي .

(٢) اسعد داغر - المصدر السابق ، ص ١١٧ من كتاب الادريسي الى الامام يحيى .

(٣) Corresp. d'Orient — 15/3/1913, P. 277.

(٤) Ibid — 15/4/1913, P. 374.

(٥) اسعد داغر - المصدر السابق ، ص ١١٧ ، رسالة السيد للامام .
المنار - مجلد ١٦ ج ٤ ، ص ٣٠٠ « الرسالة مؤرخة في ١٦ ربيع اول ١٣٢٠ ، الموافق

ومحاولاتهم إذلاله ، قد جعلته يتشدد في شروط الصلح معهم ، خاصة وأن موقفه بعد الحرب الطرابلسية قد تحسن وأصبح على قوة كبيرة ، ذلك أنه عندما أعان الإيطاليون الحرب على الدولة وباشروا باحتلال طرابلس الغرب ، قاموا بعد مدة بعمليات حربية في البحر الأحمر ضد المواقع التركية في بلاد اليمن ، يصلونها برابل من قنابل أسطوهم ، ثم حاصروا الحديدية ، فهرب عسكر الترك من مدينة جازان^(١) خوفا من نفس المصير ، ولم يتيسر لهم لصيق الوقت سوى النجاة بجلودهم تاركين السلاح والمعدات الحربية . عندئذ دخلها الإدريسي ، وكان المجاهدون العرب يتربصون الفرصة ، إذ سرعان ما قبضوا على البريد التركي القادم إلى المدينة ، واستولوا على المعدات والأسلحة والمؤن التي تركها الترك فيها ، وكانت كما قيل تكفي حملة عسكرية مؤلفة من ٢٥ طابورا . كما استولى الإدريسي على موانئ أخرى أخلاها الأتراك ، وعلى قلعة ميدى بما فيها من المدافع والذخائر ، وتمكن منذ نشوب الحرب الإيطالية من أن يتزود بكميات هائلة من البنادق وبعدد كبير من المدافع ، لأن الإيطاليين أغرقوا أو أسروا بواخر خفر السواحل العثمانية فخلا للإدريسي الجو واستمد هذه الأسلحة من إيطاليا واستعد استعداداً عظيماً ، وتعلت الجنود العربية استعمال المدافع واستخدامها في الحروب . ولقد قدر كاتب يمانى من مسموع في مقال له بالمنار^(٢) قوة السيد بـ ٩٠ مدفعاً و ٢٠ ألف بندقية جديدة

(١) اسعد داغر - المصدر السابق ، ص ١٢١ - ١٢٢ ، من كتاب الإدريسي الى

الإمام .

(٢) المنار - مجلد ١٦ ، ج ٦ ، ص ٤٦٥ - ٤٧٠ ، يورد الكاتب « تحت توقيع يمانى » في هذا المقال معلومات عن ورع السيد احمد الإدريسي السنوسى ، المغربى الاصل ، وعن استماتته الناس بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وبخدمة الدين والشريعة بالعقل والوفاق بين القبائل ، وبالحجة والبرهان والمبادئ القويمة الصحيحة ، وانه لم يدع الولاية اى كونه وليا من اولياء الله ، او « المهديوة » ، التي الصقت به زروا وبهتاناً ، وما اشبه ذلك ، وان اليمانيين يحيونه حيا كالعبادة ، وينقادون اليه انقيادا اعمى لتمسكه بقواعد العدل والمساواة وان السيد منهم من يتشرف بمقابلته ويتبارك بتقبيل يده وركبته ، وان الامن قبل قدومه كان مفقودا لكنه تمكن من توطيده بالافتتاح والارشاد وحسن السياسة ، وتطبيق الشريعة واقامة الحدود بصرامة وعدل فاستتب الامن وبطل الغزو .

مع ذخيرتها ، خزن الجديد منها لحين الحاجة ، وهو تقدير قد يكون فيه كثير من المبالغة ، وأصبح في قبضته كثير من الموائ منها « جازان » و « ميدي » وفي كل منها بضعة مدافع ، وانتشر نفوذه على بقعة واسعة بمقدار ما انخفض نفوذ الإمام يحيى ، بانسلاخ كثير من قبائله عنه وانضمامها إلى السيد الإدريسي^(١) ، حتى أن قضاة الإمام بدأوا ، منذ أوائل عام ١٩١٣ ، يخابرون الإدريسي في أمر مبايعته ، بعد أن أصبحت سلطته عامة على بلاد العسير ، وعلى قسم كبير من منطقة اليمن على أثر مناوشات جرت بين رجاله ورجال الإمام يحيى تغلب فيها الأولون على الآخرين ، وأخذوا من بلاد اليمن التابعة للإمام ثلاثة حصون بعدما هدمتها المدافع . كما فشلت جميع الجهود التي بذلها أمير مكة الشريف حسين وأولاده للتنكيل به ، وكان أحد أولاده الأمير فيصل قد جاء بلاد العسير ، وحاول استنفار قبائلها لقتال الإدريسي حتى إذا ما تمكن من القضاء على سلطته ، يكرن هو أو أحد أخوته أميراً على العسير ، كما وعد الاتحاديون أباه الحسين بذلك منذ أن كفوه بإخضاع أميرها الناصر ؛ لكن حلم الأمير لم يتحقق وعاد في الأشهر الأولى من عام ١٩١١ من رحلته هذه بجنى حنين وكان الفشل حليفه في مهمته المكلف بها . ولقد زاد من نفوذ السيد الإدريسي أن قبيلة حاشد التي عليها معظم المعول عند الإمام يحيى بايعته وأرسل شيخها منصور بحيث جملة رهائن من أولاد زعماء القبيلة إلى « جازان » ، عاصمة السيد ، تمكيناً لهذه المبايعة ، كما هي العادة عند قبائل اليمن^(٢) .

لذلك عندما أبدى الترك استعدادهم للتفاوض معه ، بأن أرسل إليه محمود نديم بك والي اليمن ، يدعوه إلى الصلح ويبحث شروطه ، بناء على تعليمات من الآستانة في شهر آذار ، مارس ١٩١٣ ، أظهر مفاوضو، تشدداً

(١) الإهرام - ١.٦٦٦ ، ٣-٤-١٩١٣ .

(٢) المؤيد - ٦٩٦٦ ، ٢١-٢-١٩١٣ .

ظاهراً^(١)، بالرغم مما قام به رجال الدين، الذين حرص الاتحاديون أن يكرنوا بين أعضاء الوفد التركي، من مخاطبتهم إياه بلغة العاطفة الدينية وحرص موقف الإسلام، ذلك الذي يجب أن يكرن حافراً للسيد الإدريسي كي يخضع للسلطان العثماني، باعتباره خاتمة وزعيماً للإسلام، لكن المفاوضات فشلت، وكان لابد من تجديد القتال، لأن الشروط التي تمسك بها العسيريون لم يتمكن الترك من قبولها^(٢). في الواقع يبدو أن موقف الإدريسي هذا ليس جديداً، بل كان يحاول من زمن الاستفادة من أسباب القوة التي أصبح عليها لينال شروطاً أفضل، أو لو أنه في بعض الأحيان قد صرح بأنه يرضى بالشروط التي أعطتها الدولة للإمام يحيى، لكنه كان يداور الاتحاديين إلى هذا الوقت الذي اتسعت فيه سلطته وقرى نفوذه. فإذا أمعنا النظر في كتابه الذي كان أرسله إلى الإمام يحيى في ١٦ ربيع الأول ١٣٣٠ (مارس ١٩١٢ م) يظهر لنا منه أنه لم يكن، من ذلك الحين، يعتبر إتفاق الإمام يحيى مع الترك كسباً، إذ يقول له فيه: «أما ما أشرتكم إليه أن لو اقترن ما بيننا وبينهم بصلح ما بينكم وبينهم، فاعلم أيها الأخ الإمام أني عندما أتلو ذلك، أجد خاطري ينكسر مما هنالك، لأنه حين أرادوا أن يعتنموا الفرصة في، وإن كنتم جزاكم الله خيراً، كررت التوسط في الصلح، لكن لا على طريق الشرطية، بخلاف الآن. لما كان الصلح لمصلحتهم أوفق، آثرتهم على مع أني الصاحب القديم، والخل الذي هو على العهد إلى الممات مقيم^(٣)، فالإدريسي لا يقبل بمثل ذلك الاتفاق، واليوم ليس كالبابحة، في الأمل عرض الترك عليه الصلح فرضاً بلا شروط، أما الآن فالشروط التي يرتبها الترك لا ترضيه. أما الشروط التي يريدونها، فهي والحق يقال كانت ثقيلة

(١) النار - مجلد ١٦، ج ٦، ص ٩٦٥ - ٩٦٩، من مقال بقلم « بجاني » من

مصوع .

Corresp. d'Orient -- 1er Octobre 1913, P. 334.

(٢)

(٣) اسعد داغر - ثورة العرب، ص ١٢٢، كتاب السيد إلى الامام .

على الترك ، وليست أقل من الاستقلال الإدارى الأقرب إلى الاستقلال
السياسى مع الارتباط الاسمى بالدولة وهى كما يلى :

١ - الاستقلال الإدارى التام تحت سيادة الدولة .

٢ - أن لا تتدخل الدولة فى شؤون موظفى البلاد التى فى قبضة يده ،
والتي يبين حدودها فى المعاهدة .

٣ - أن تكون الراية الهلال والنجم مع كلمة التوحيد (لا إله إلا الله)
من جهة و (محمد رسول الله) من الجهة الأخرى .

٤ - أن تكون الجنود محلية وعددها كاف لحماية البلاد فى زمن
السلم والحرب .

• - أن تكون الجمارك فى الثغور راجعة إلى الأمانة الإدريسية
والمعاهدات التجارية مع الدول من حقها أيضا .

٦ - أن تكون الأحكام طبق الشريعة الغراء ، واللغة الرسمية هى اللغة
العربية فقط ، بحيث لا تعرف لغة سراها فى التعليم والقضاء والإدارة وفى
الخبارات الرسمية مع الآستانة .

٧ - كل ما ينشأ من المنافع العمومية كالسكك الحديدية والتلغراف
والتليفون فى جهات العسير ، يجب أن تكون لمنفعة الأمانة ، وخاصة بها ،
وخاضعة لها .

٨ - أن يصدر بهذا الاتفاق فرمان سلطانى قبل أن يجتمع مجلس
المبعوثين العثماني ، يوثق به من الآستانة على يد مندوب عال وعلى سفينة
حربية ، ويقرأ باحتفال عام فى المكان الذى يختاره الأمير^(١) .

إن هذه الشروط لم تبق للدولة من حقوق السيادة سوى الاسم ، وأظهر

(١) المنار - مجلد ١٦ ، العدد السابق ص ٤٦٥ - ٤٦٩ .

ما يوجب النظر فيها جعلها اللغة العربية وحدها هي اللغة الرسمية للتعليم المحلى
والمعاملات الرسمية حتى وللخبرة مع الآستانة دون غيرها من اللغات ،
فهل كان من المعقول أن ترضى بها حكومة الاتحاديين ؟ .

على كل حال كان السيد في وضع ملائم ولم يخش أن ترسل الدولة إليه
الجيش ، لأنه أصبح باستطاعته أن يقاومها ، واستمر على خلاف معها ،
وفي حروب متقطعة ومناوشات ، إلى أن كان صيف سنة ١٩١٦ حين أعلن
شريف مكة ثورته على الحكم العثماني ، فأعلن الإدريسي بدوره الثورة بشكل
مكشوف عليها أيضا ، واحتل القنفذة وأسر حاميتها التي هرب من عسكرها
ثمانية ضباط و ١٥٠ جنديا بطريق البحر ، وحصل تقارب بينه وبين الشريف
حدين^(٢) ، وكانت أسباب القوة التي حصل عليها هي التي عصمته من تسلط
الاتحاديين واستبدادهم^(٢).

Corresp. d'Orient — 25/7/1916, P. 179.

(١)

(٢) وقد بقيت امارته على قيد الوجود الى عام ١٩٢٠ تلك السنة التي طلب فيها
السيد حسن الإدريسي شقيق السيد احمد الإدريسي ضم بلاده الى مملكة حليفه ابن السعود
بعد ان احتل امانة مكة ، وكانت الامارة الإدريسية قد مرت خلال السنوات التي مضت بين
١٩٢٠ - ١٩٢٠ في ادوار اضطراب داخلية اذ أصبحت مئارا لاطماع امانة اليمن و امانة مكة
عقب انتهاء الحرب العامة ، فلجأ الإدريسي الى الاستنجاد بمزاحم ثالث للسابقين ، هو
الامير عبد العزيز آل سعود ، فعقد معه معاهدة في ١٥-١٠-١٩٢٠ ضمنت له سلامة بلاده
وبعد وفاته خلفه على الامارة ابنه على « ١٩٢٣ م » وكان صغير السن لا يتجاوز عمره ١٨
عاما ، فاستخف به الطامعون بالامارة وخلع بعد عام . ولا استعاد امارته فيما بعد عمت
الفوضى في أرجاء البلاد فاغتنم الامام يحيى الفرصة واحتل بعض اراضي العسير وواصل
الزحف شمالا مما حمل الادارسة على خلع الامير على ، ووضعوا عمه السيد حسن مكانه ،
وكان ابن السعود قد احتل الحجاز ، فعقد معه معاهدة تحالف عام ١٩٢٦ ، بوساطة السيد
احمد الشريف السنوسي الكبير ، الذي سارع من ليبيا لينتقد امانة نسيبه حسن الإدريسي
وظل الامر كذلك الى ان ضغظت الطامع على هذا الامير ، فاضطر في النهاية ان يطلب ضم
بلاده الى مملكة حليفه ، وطويت بذلك صفحة الادارسة .
(محمد جميل بيهم - المصدر السابق ، ٢٢٢) .

الفصل الخامس

نضال العرب ضد الاتحاديين

في مجلس المبعوثان

كان النواب العرب يشعرون بالضيق والحرج في مستهل الحياة النيابية ويظهرون بمظهر الضعفاء عديمي الكفاءة، لعدم معرفتهم بالمناورات البرلمانية وبكيفية اقتناص المناسبات للفوز بمطالب مواطنهم الذين انتخبوهم ، وبما يؤمن المصلحة العامة، ولجهل أكثرهم قوانين وأنظمة المجالس النيابية ومبادئ التشريع^(١) ، غير أنهم ما لبثوا ، بعد فترة من الزمن ، أن ائتملوا مع الوضع الجديد ، وتمرس بعضهم أو جلهم بمعرفة اللغة التركية^(٢) ، وشعر البعض الآخر بخطورة مهمتهم ، فصاروا يبحثون مع الفئات التي تتقارب برامجهم أمانهم وأفكارهم السياسية ، وتتفق مبادئها مع مبادئهم وتتلاءم مع مصلحة عنصرهم ، في تشكيل الأحزاب السياسية، المستقلة عن حزب الاتحاد والترقي السائد في المجلس الذي كان القسم الأعظم منهم ينتمون إليه وانتخبوا باسمه أو بمساعدته ، فظهر إلى الوجود ، بعد حل الاتحاديين لحزب الأحرار إثر الانقلاب المضاد بداعي علاقته بها ، حزب الأحرار المعتدلين ، وحزب الحرية والإئتلاف ، الذين كان العرب عمادهما القوى ، وأصبح لصوتهم دوى مسموع في مجلس المبعوثان .

في الحقيقة لم يكن وضع نواب العرب وحدهم حرجا في السنة الأولى

(١) الأهرام - ١٩٠٨ - ١٩٠٩ ، ١٩٠٨ - ١٩٠٩ .

Corresp. d'Orient — 2ème Année, No. 8, P. 251.

(٢)

من الحياة الدستورية، وإن كان جهلهم للغة التركية مما يزيد في حرج موقفهم إنما كان الوضع الذي وصفته عاما شاملا للأكثرية العظمى من مبعوثي العناصر غير التركية تقريبا، في تلك الفترة التي تناسى المجلس فيها شيئا من نوااميس الأحزاب النيابية الحرة، ذلك أن حزب الاتحاد والترقي السائد، ومن يواليه من النواب، كان لا يطبق أن يرى أمامه حزبا معارضا. وليس هذا فقط بل إن هذه الروح، روح الاستبداد والسيطرة، سرت ونفذت من بين جدران المجلس ومقاعده إلى محيط الصحافة، وغزت أعمدة الجرائد الاتحادية بصورة خاصة، ولم تمض برهة حتى تنبه من يهتم الأمر، ويلحقهم الحيف من استبداد جمعية الاتحاد والترقي، وحزبها البرلماني، وصحافتها، فأظهروا مقاومتهم، واشتدت اللهجة من الجانبين، وكادت تنقسم الأمة إلى قسمين متطاحنين. وقد شعر الاتحاديون بخطورة خصومهم فاشتدوا في أساليبهم الاستبدادية، وعندئذ قامت عليهم الأحزاب ومختلف الفئات الساخطة، وحدثت الثورة المضادة فقمعها الاتحاديون، وحلوا حزب الأحرار، ولاحقوا زعماءه بهمة الاشتراك فيها، بواسطة الأحكام العرفية وديران الحرب العرفي، ونصبوا المشانق وأرسلوا إليها المئات، وفر من أقطابه إسماعيل كمال بك ومفيد بك وعلى كمال بك وغيرهم، كما فر البرنس صباح الدين إلى أوروبا، ولو أنه لم يكن من أعضائه، ولجأ الاتحاديون في خارج المجلس إلى أساليب القمع الدراكرنية التي امتد صداها إلى داخله فكان من الطبيعي أن يظهر الضعف واضحا على المبعوثين من غير حزب الاتحاد والترقي، وأن يبدو اليأس على وجوه كثير من العقلاء، حتى تجرأ بعض الأحداث في السياسة، وتناولوا على نواب جليلي القدر، واستقال غير واحد من الأعضاء الثرفاء^(١)، وكان الوضع كما فنده أحد أقطاب المعارضة «لطني فكرى بك»، مبعوث درسيم في مقال له على صفحات جريدة

(١) المؤيد - ٦٢١٩ ، ١٦-١١-١٩١٠ ، من مقال بقلم محب الدين الخطيب بعنوان :

« أقام ، عبارة عن نظام طاوور عسكري يريد الاتحاديون أن يسروه حسب هواهم ، قال : « لاحظت خصومي يهاجموني أن أنا ومن يرى رأيي ، من نقطة واحدة ، ويزعمون أننا في غفلة من حالتنا وحاجتنا الحاضرة ؛ فلو قلنا لهم : أننا لانرى حالة من أحوال هذا الحزب السياسى (الاتحادى) تنطبق على ما تقتضيه الأحزاب السياسية من النعوت والأوصاف ، سخروا منا وقالوا : أن السكالم الذى تطالبونه لا يسكون إلا بالتدريج ، وليتكم خلتتم بعد عشرين سنة لتتحققوا صدق ما نقوله ، وإذا قيل لهم : أن نظام الطاوور الذى تطالبونه لمجلس المبعوثان ورغبةكم فى أن يطيعكم النواب الأمة إذاعة النفر الجندى لقائده أسرىنا فى المبادئ الدستورية ، هزوا رؤوسهم وقالوا : أن هذا السكالم لا يسكون إلا فى أوربا ونحن لم نبلغ بعد هذه الدرجة الرامية ، (١)»

ولكن مرة أخرى أخطأ الاتحاديون فى تقديرهم ، بعد كل ما رأوه من مقاومة حزب الأحرار ، قبل الانقلاب المضاد ، إذ أن نظام الطاوور الذى أرادوه للمجلس لم ينجح معهم ، ولم يخضع النواب لإرادتهم ، خضوع الجندى لقائده ، ذلك أن الأحكام العرفية التى فرضها على العاصمة كان مجلس المبعوثان المكان الوحيد الذى استثنى منها (٢) ، وكان هذا كافيا لتتحطم على صخرته كل المحاولات الرامية إلى جر الأمة وراء مطامعهم وأهدافهم السياسية ، بعد أن لمست العناصر الأخرى ونوابها ، والمعارضة بصورة عامة سوء النية التى كانت تبدو من تصرفاتهم ، وتباين هذه التصرفات عن الأقوال والتصريحات ، فى كثير من الأحيان . فإذا كانت الصحافة قد حد من حريتها فى القرار الذى اتخذه المجلس ، بعيد الثورة المضادة مباشرة ، وذلك بإعطاء الصدارة العظمى صلاحية « اتخاذ ما يجب ضد المطبوعات التى

(١) المؤيد - العدد ٦٢٢٧ ، ٧-١٢-١٩١٠ ، نقلًا عن جريدة الأقدام ، عدد ٢٧-١١-١٩١٠
Revue du Monde Musulm. — V. XXI, Décemb. 1912, (٢)

تتجرأ على نشر مواد مخالفة للمنافع العثمانية، وماسة بكرامة الأمة وبالشرف العسكري ، أو تشيع الفرقة والخلاف ، وأن تطبق بحقها أحكام القوانين القديمة لحين تصديق القانون الجديد وإعلانه^(١) ، إلا أنهم قد وجدوا فرصتهم المناسبة لانتقاد مساوئ الحكم على مقاعد مجلس المبعوثان . وإذا لم يسمع لنواب العرب صوت قوى في حملة المعارضة الضارية التي بدت من بعض نواب العناصر غير التركية على هذا القانون الجائر الذي عرفوا بأنه سيساء لإستعماله لحكم أفواه الصحافة، وشل نشاطها في انتقاد مساوئ الحكم فلم يكن ذلك إلا لما بينته من الحرج والضييق الذي حل في نفوسهم أثر صدمة الانقلاب المضاد وبصورة خاصة لحرصهم على اتخاذ موقف حيادي حكيم تجاه كل قضية لا تمس عنصراً مباشرة . غير أن الأمر لم يطل بهم على هذا المنوال ، بل مالبنوا أن عادوا إلى الأسهم مع زملائهم في حمل لواء المعارضة ، وكانت لهم مواقف مشهودة لم يحتملها الاتحاديون الذين لم يكن يروق لهم أن يسمعوا صوتاً يرتفع من نواب العرب — ذلك العنصر الكبير في السلطنة الذي كانوا يعتبرونه خطراً على نفوذهم ، فيما إذا قوى واشتد عوده — خاصة إذا كان الأمر يتعلق بالدفاع عن حقوق عنصراً . فكانوا يحاولون منعهم من الكلام إما باقفال الجلسة، أو بقيام النواب الاتحاديين عليهم وتعكير الجو، وإخفات صوتهم حينما يرغبون في الكلام، أو بتوجيه التهم الجائرة إليهم، وهكذا كانوا يفرضون سيطرتهم بالإرهاب في قاعة المبعوثان الذي أصبح أسيراً في أيديهم خلال سنتين من الزمان تقريباً، بعد الانقلاب المضاد^(٢) ، فلما منهم بأن السيف الذي لمع بريقه على رؤوس

(١) المؤيد - ٥٧٣١ - ٤-٤-١٩٠٩ ، Corresp. d'Orient — 15/4/1909. P 427. وقد حدثت جلسة صاخبة بشأن هذا القرار في المجلس ، إذ هوجم مهاجمة شديدة من قبل المعارضة اليونانية والالمانية والتركية فهدد الرئيس باخراج المبعوثين المعارضين ، وعدم السماح لهم بالكلام فضج نواب المعارضة واتهموه بالاستبعاد فقام نواب الاتحاديين يطالبون باخراج المتكلمين من الجلسة .

G. Samne — Ibid, P. 69.

النواب يوم إسقاط وزارة كامل باشا ، والذي أعطى حداً لحرية النواب واستقلال آرائهم في المباحث والآراء ، فتراجعوا إلى الورا ، وفقدوا أكثر قوتهم الذاتية^(١) ، سوف يظل على بريقه ، ويساعد على إخفات أصوات النواب .

عاد نواب العرب من مناطتهم بعد الثورة المضادة فوجدوا أن جلسات مجلس المبعوثان أشبه بمداومات مجلس من المجالس الإدارية ، تعرض فيه المشاريع التي تقدمها الحكومة ومن ورائها جمعية الاتحاد والترقي ، فيجري التصديق عليها بلا نظر ولا تدقيق ولا مناقشة ، إلا ما ندر منها ، وماله علاقة بكبت الحريات كقراركم أفراه الصحافة مثلاً أو بالقضايا العنصرية . وإذا عرض مشروع من هذه المشاريع كان المتكلمون بضعة نواب يعدون على أصابع اليد الواحدة أو أقل ، بحيث أنه لم يكن يوجد ظل لمعارضة منظمة ، فأصبحت الحكومة تبعا لذلك ، لاتحفل بالمجلس ومناقشاته ، ولا تكلف نفسها الدفاع عن مشاريعها ، لأن مجرد تصديق نوابها الاتحاديين عليه كان كفيلا بأن ينال الأكثرية اللازمة ، لأن الحل والعقد أصبح في أيديهم دون منازع ، إلى درجة أن بعض هؤلاء بالذات قد أدركوا وجوب قيام فئة معارضة ، كما قالت الأهرام ، لئلا تصبح جلسات مجلس المبعوثان بلا حياة ، زد على ذلك أن هذه الحالة كانت تغرى بعض النواب بأن يهملوا واجباتهم فيؤثرون عدم الحضور^(٢) . فإذا كان الحال كذلك فما عسى نواب العرب أن يفعلوا ؟ الواقع أن موقفهم في هذه الفترة كان موقف التعطل والاعتدال والحياد في كل قضية عامة لا صلة لهم أو لقومهم بها بصورة مباشرة .

على أن الاحتكاك الأول الذي اضطروا إلى مواجهته كان بمناسبة

(١) الأويد - ٥٧٧١ ، ٢٢-٥-١٩٠٥ .

(٢) الأهرام - ٩٤٧٦ ، ٢٠-٥-١٩٠٥ و ٩٦٢٩ ، ٦-١١-١٩٠٥ .

بحث المجلس لانتخاب جامى بك ، المبعوث التركى الاتحادى ، المنتخب عن إقليم
الفران بطرابلس الغرب ، وكان قد فسخت نيابته بتهمة سوء الاستعمال
عندما كان ضابطا فى ذلك الأقليم ، فلما استشير ناخبوه مرة ثانية عادوا
إلى انتخابه مرة أخرى فثبتت مبعوثيته . عندئذ لم يسع المبعوث العربى
عبد الحميد الزهراوى السكرت حرساً على مكانة زميل له ، هو يوسف بك
شتران مبعوث بنغازى ، الذى كانت نيابته قد فسخت أيضاً ، ثم أتهم
باشتراك فى حوادث ١٣ ابريل فنفى مع جملة من نفوا من العثمانيين إلى جزيرة
رودس^(١) ، وكان ناخبوه قد سئلوا أيضاً من جديد فأعادوا انتخابه أيضاً .
فاغتم الزهراوى الفرصة وسأل عن السبب فى أن أوراق انتخابه لا تزال
محفوظة منذ شهر ونصف ولم تعرض على المجلس ، وزاد على ذلك قوله أن
مصلحة السلطنة تقضى بالعدول عن هذه السياسة . فدارت مناقشة بين النواب
العرب والترك الاتحاديين ، رد هؤلاء خلافاً على حجة الزهراوى وقوله أن
جامى بك ليس من أهل المنطقة ، بأن العثمانيين ينتخب فى كل مكان من الدولة .
حينئذ بادر طلعت بك وكان لا يزال نائباً لرئيس المجلس باقتال البحث دون
أن يؤخذ رأى المبعوثين ، فاحتج نواب العرب ، وهدد نائب دير الزور
خضير بك بالخروج من الجلسة^(٢) .

فى ٧/٧/١٩٠٩ أثير فى مجلس المبعوثان مناقشة المادة (٤) من نظام
الاجتماعات العامة ، تلك المادة التى وضعها الاتحاديون بغية « منع تشكيل
الجمعيات السياسية التى تبني مقاصدها على أساس الجنسية والقومية » وكان
وضعها دليلاً على ميل الاتحاديين إلى إظهار تعاطفهم بالجامعة العثمانية ونبتد
الفكرة القومية ، لكن العناصر الأخرى لم تأخذها على هذا المحمل بل
رأى أنها دليلاً على إضعاف بقية القوميات مع بقاء القومية التركية التى يرهاها

(١) الأوبد - ٥٧٩٨ ، ٢٢-٦-١٠٩٠ .

(٢) الاهرام - ٩٥٠٩ ، ٢٨-٦-١٩٠٩ .

الاتحاديون أن لم يكن صراحة وقولاً بل ضمناً وفعلاً ، فإذا كان موقف المبعوثين من مختلف العناصر ؟ كان من جملة الذين ناقشوها بعض المبعوثين الأرمن والأغريق والعرب ، وبرهن النواب الأغريق والأرمن عن شديد تمسكهم بجنسيتهم ، إذ قال وورتكيس أفندي الأرمني أن منع الأقوام العثمانية من المحافظة على جنسيتها وقوميتها ولغتها كناية عن جرها إلى الاتحاد البعيد عن العدالة والحرية ، ووصم العهد السائد بأنه لا يختلف في أعماله عن العهد المستبد البائد ، وأردف قائلاً أن الأمة لاتحى إلا بجنسيتها ، وهي لا تسمح بأن تسلب عنها هذه الجنسية ، وهدد بأن قبول هذه المادة يعد بمثابة إعلان الثورة في البلاد ، وقال « إن الجمعيات التي تريدون أتم إلغاءها هي نفسها التي عملت على إعلان الدستور بيننا . »

ثم وقف قاروليدى أفندي الإغريق وقال أن وضع هذه المادة موضع التطبيق يخالف كل المخالفة المقصد الذي ترمي إليه الحكومة الدستورية من زرع بذور الاتحاد والائتلاف بين العناصر المختلفة ، التي تتألف منها الجامعة العثمانية الكبرى ، ثم أردف قائلاً : « ... لا يمكنني أن أكون عثمانياً صادقاً إذا لم أكن رومياً صحيحاً ، ولا أن أحب المسلمين إذا لم أكن مسيحياً صحيحاً ، لأن الأمة العثمانية تتألف من عناصر كثيرة ذات صفحات في التاريخ كلها مجد وسؤدد ، وعلى ذلك فنحن نحمل بين أضلعنا نفوساً كبيرة لأننا من بقايا الأمم العظيمة الكبيرة . »

وتكلم نواب آخرون من الترك والأرمن والأغريق واليهود وكلمهم أيدوا وجوب إلغاء هذه المادة . فإذا كان موقف النواب العرب ؟ - لم أطلع سرى على كلمة قصيرة للمبعوث العربي عبد الحميد الزهراوى التي قالها في تلك الجلسة ، وهي إن دلت على شيء فهي لا تدل إلا على كون الزهراوى لم يكن واضحاً فيها وضوح المبعوثين الآخرين ، إن ما قاله وأنقله هنا بالحرف عن جريدة المؤيد هر التالى :

الزهاوى (يسأل) : فيما إذا كانت الاجتماعات العنصرية بحجة بحقوق الوطنية .

مستشار الداخلية (يجيب) : إن الحكومة لا تريد مساس لغة أو طبائع عنصر من العناصر الوطنية ، غير أنها تريد أن يسلك الوطنيون سياسة واحدة ، وهي ترى أن الجمعيات تبالغ في محافظتها على سياسة الجنس .

الزهاوى : أن الجمعية العربية لا تتبع طريقة خفية كما ذكرت بعض الجرائد المحلية على أنه لم يسمع قبلا بأن شعبا أنكر لسانه وطبائع عنصره حتى يجوز للعرب أن ينكروا لغتهم وينبذوا طبائعهم .

أن الزهاوى هنا يريد أن يعارض المادة (٤) ويريد كبقية النواب العنصرين الدفاع عن لغة قومه وطبائعهم ، وهو يؤكد تمسكهم بخصائصهم القومية واللغوية ، لكن روح الاعتدال لم تزل متغلبة عليه ، ولم يشتد شدة النواب الآخرين . وهو عدا ذلك يريد خاصة أن يدافع عن قومه ضد تخريصات الجرائد التركية بأن العرب يسلكون طريق الجمعيات السرية . وأعتقد أن الذى دعاه إلى الكلام هو أن يبين هذه الحقيقة بالدرجة الأولى وأن يكن فى كلامه دليل على أن العرب لم ينكروا على استعداد للتضحية بقوميتهم ولغتهم فى سبيل الجامعة العثمانية ، بل الحفاظ عليهما ضمن الرابطة العثمانية ، كما أبدع فى تصريح هذه الفكرة النائب الأغر يقى قارولىدى أفندى . وبالرغم من احتدام المناقشة حول هذه المادة تمكن الترك الاتحاديون من الفوز بالتصويت عليها لأن الأفكار العامة يؤمئذ لم تكن مختصرة بالفكرة القومية بشكل واسع ، فنالت أكثرية (٩٠) ضد (٦٩)^(١) صوتا وهي أغلبية ضئيلة تدعو إلى الاعتقاد بأن أغلب نواب العناصر غير

التركية بما فيهم العرب ، الموجودين في المجلس أو أكثرتهم قد صوتوا ضدها ، وكان نصها كالتالي: «ممنوع قيام الجمعيات ذات الأهداف السياسية والتسمية القومية في الدولة العثمانية»^(١) ، كأن يقال مثلا الحزب التركي أو العربي أو الألباني ... ؛ لكن الترك كانوا أول من نقض نصوص هذه المادة وخالفوها بإنشاء أحزاب وجمعيات بتسميات قومية واضحة ، من علنية وسرية ، وبقيت حكومة الاتحاديين مغمضة العين تجاههم . وسترده فيما يأتي من البحث أسماء هذه الجمعيات والأحزاب ، في حين أن العرب أحجموا عن تشكيل أية جمعية عربية بتسمية قومية فيما خلا اثنتين منهما سريتين إحداهما « العربية الفتاة » لم يطلع الترك عليها ولم يعلموا بها حتى ما بعد عام ١٩١٥ ، والثانية « القحطانية » .

مضى على هذه الحادثة ثلاثة أشهر ، هي عطلة مجلس المبعوثان ثم عاد إلى الانعقاد في شهر تشرين ثاني ، نوفمبر ١٩٠٩ ، فتقاطر النواب العرب من دوايرهم إلى الأستانة بروح جديدة ، وبدوا في الدورة الثانية من الفصل الثاني من الحياة النيابية وكأنهم قد استعادوا وعيهم وزادت ثقتهم بنفسهم ورأوا ضرورة التكتل^(٢) . وقد أظهروا وجودهم في إنتخاب مبعوث بيروت سليمان البستاني نائباً ثانياً لرئيس المجلس النيابي ، إذ تكتل مبعوثو اليونانيين والألبانيين حتى المسلمين منهم وأجمعوا على إنتخاب المبعوث اليوناني «مامو بولو» ، بينما صمم العرب على إنتخاب العلامة البستاني فنال ٨٢ صوتاً بينما لم ينل مزاحمة سوى ٣٦ صوتاً^(٣) .

فإذا قابلنا بين مجموع الرقنين وما ناله أحمد رضا بك عند فوزه بالرئاسة الأولى ، يتضح لنا أن الاتحاديين وقفوا ، على أغاب الاحتمال ، موقفاً حيادياً

Corresp. d'Orient — 2ème Année, 15/12/1909, P. 1044. (١)

G. Samne — Ibid, P. 69. (٢)

الاهرام - ١٩٦٦ ، ٢٤-١١-١٩٠٩ . (٣)

في هذا التصويت ، بالرغم من أن البستاني هو من أنصارهم ، لأنهم لو اشتركوا في التصويت لكان مجموع الأصوات التي نالها المرشحون أكثر من ذلك ، حيث أن رئيس المجلس ، أحمد رضا الاتحادي ، قد فاز في نفس الجلسة بـ ١٦٤ صوتاً . وهذا دليل على قوة المبعوثين العرب فيما إذا تكتلوا وتضامنوا فيما بينهم .

ظل مجلس المبعوثان إلى هذا الحين خالياً من الأحزاب إلا من حزب الاتحاد والترقي ، وظلت الجلسات تسير ببرود ظاهر في أغلب الأحيان وبدون إكترات^(١) ، وظل هذا الحزب هو المسيطر ، لكن عوامل التفكك ما لبثت أن أخذت تعمل عملها في صفوفه ، خاصة بعد أن عاد اسماعيل كمال بك ومفيد بك من أقطاب زعماء المعارضة الألبان إلى البلاد ، إذ قرر مجلس المبعوثان عدم الاستجابة إلى طلب ديوان الحرب العرفي تجريمهما بمواد ١٣ أبريل ١٩٠٩^(٢) . عندئذ أخذت المعارضة تستعيد وعيها ، وتشتد وتقوى شيئاً فشيئاً ، بعد صدمة تلك الحادثة وما نتج عنها من ذبول وإنتقام من قبل الاتحاديين ، خاصة أثر الانسحابات التي بدأت آتت من حزب الاتحاد والترقي وأبرزها إستمالة شريف باشا (كردي) ، وزير الحربية السابق ، من عضوية الجمعية المذكورة ، وإصداره في باريس جريدة باللغة الفرنسية ، بإسم « مشروطية » جاءت نسخة طبق الأصل عن جريدة « سربتي » الأستانية ، وبدأت تشن على الاتحاديين هجوماً عنيفاً^(٣) . في هذه الآونة أخذت التكتلات المناوئة للاتحاديين تتردد جهودها فأجتمع في ٢١ تشرين ثاني ، نوفمبر ١٩٠٩ في « بيره بالاس » ٣٢ نائباً منهم رشدي الشمعة مبعوث دمشق ، ونايف باشا

(١) الاهرام - ١٦ ، ١١ - ١٩٠٩ .

(٢) الاهرام - ١٥ ، ٧ - ١٩٠٩ .

Corresp. d'Orient — 2ème Année, 1/11/1909, P. 955.

(٣)

الجابري مبعوث حلب ، وصالح باشا (التونسي ابن خير الدين باشا) ،
وبوتشو أفندي المبعوث اليوناني وغيرهم ، وقد حضر الاجتماع غير هؤلاء
من المبعوثين الروم والأرمن والارناؤوط والترک ، وبالأخص العرب ،
فاستقر رأى هؤلاء النواب على تأليف حزب بإسم « الحزب الحر
المعتدل ، أو الأحرار المعتدلين » ، وغايته بذل الجهد لترقيق روابط الاتحاد بين
العناصر المختلفة ، مع المحافظة على شخصية كل عنصر وميزاته . وقد قر رأى
المجتمعين على أن ينظم الحزب أعماله بتعيين إثنين أو ثلاثة من أعضائه ليكونوا
خطباءه في المجلس وتراجمة أمانيه وآماله ، وتكون لهم السلطة التامة ليتكلموا
باسم الحزب ، ويعملوا استناداً عليه ، وليس غرض الحزب المعارضة الآلية
بحق وبغير حق ، ولكن غرضه الدفاع عن برنامج . وقد تألفت لجنة من
رشدى بك الشمعة ، وعبد الحميد الزهراوى ، وبوتشو أفندي ، ويوسف بك
شتوان ، (بعد أن صدق المجلس إنتخابه) ، لوضع برنامج سياسة الحزب^(١)
فاجتمعت هذه اللجنة للتداول فى وضع البرنامج ، وكان قد سبق ذلك تداول
بعض نواب العرب حول فكرة تأليف حزب عربى مستقل فى مجلس
المبعوثان ، وكان رشدى الشمعة فى مقدمة القائلين بهذا الرأى ، كما كان إبراهيم
سليمان النجار ، مراسل جريدة الأهرام ، الذى يروى هذا الخبر ، من الساعين
معه فى تحقيق هذه الفكرة ، وجرت بينه وبين بعض نواب العرب مناقشة
بهذا الشأن . وتحقيقاً لهذه الفكرة أراد رشدى بك الشمعة إعطاء الحزب
الجديد الصبغة العربية ، باعتبار أن الأغلبية الساحقة من أعضائه عرب ،
فوضع عدة مواد فى قانونه تتعلق بتحضير العربان والمطالب العربية الأخرى
لكن الحزب أضرط إلى تعديله بعد أن قر رأى المبعوثين على إنشاء حزب

(١) الأهرام - ١٩٦١ ، ٢٩-١١-١٩٠٩ ، من نص البلاغ الرسمى الذى اذاعه النواب

المجتمعين لهذه الغاية .

غير عنصري مؤلف من جميع أبناء العناصر ليتمكن من مقاومة
الاتحاديين. (١)

وضع برنامج الحزب وقدم إلى الحكومة تحت توقيع مؤسسيه وهم :
إسماعيل كمال بك (مبعوث برات - البانيا) ، نافع باشا الجابري (حلب) ،
مهدى بك (كر بلاه) ، حسين بك (برشتينا - البانيا) ، خضير بك (دير
الزور) ، شفيق بك المؤيد ، شكرى بك العسلى ، رشدى بك الشمعة (من
مبعوثى دمشق) . وقد تألفت هيئة إدارته فى عام ١٩١٠ من المبعوثين التالية
أسمائهم : إسماعيل كمال بك : رئيساً ، إسماعيل حتى بك و نافع باشا الجابري :
نائبى رئيس ، مهدى بك : كاتباً ، وحسن بك وخضير بك ورشدى بك أعضاء
ولم يكن للحزب حتى عام ١٩١١ سوى جريدة واحدة تتكلم باسمه هى جريدة
« جدال » وأما فى عام ١٩١١ فقد أصبح مالكا لعدة جرائد يحرر معظمها
نواب من العرب ، مثل جريدة « تنظيمات » ، (مديرها المسؤول : داود
يوسفانى مبعوث الموصل) و « مطبوعات » (مديرها المسؤول : سعيد بك
الحسينى مبعوث القدس) و « إصلاحات » (مديرها المسؤول : رضا بك الصلح
مبعوث بيروت) و « مشرق » (مديرها المسؤول شكرى العسلى) ، وتأسيسات
(مديرها المسؤول مهدى بك - كر بلاه) ، وغيرها ممن تولى إدارتها رؤساء
تحرير من أشهر كتاب الترك مثل لطفى فكرى بك مبعوث درسيم ، ورضا
توفيق بك مبعوث أدرنه وهر الملقب بالفيلسوف . إلا أنه لم يعرف عدد
أعضاء الحزب البرلماني بالضبط ، إذ لم يثبت رسمياً ، وأختلفت الروايات
عنه فجعله البعض (٣٠) ، والبعض (٥٠) أو (٧٠) أو حتى (٨٠) (٢).

(١) الاهرام - ١٠٧٥٩ ، ٢٢-٧-١٩١٣ ، مقال بقلم ابراهيم سليم النجار ، بعنوان :

ما بعد الاتفاق .

T. Z. Tunay — Ibid, P. 277-280.

(٢)

برنامج الحزب :

جاء فيه أن الحزب يقف بكل قوته سداً منيعاً أمام الأفكار التي تؤدي إلى تجزئة المملكة وتفككها مثل نظرية الفدرالية « حكومت مجتمعة » ، ويعمل على جمع العناصر العثمانية في وحدة عثمانية راسخة ، ويبدل الجهد لتوثيق روابط الاتحاد بين العناصر المختلفة ، مع المحافظة على شخصية كل عنصر ومميزاته كما تقضى بذلك الضرورة المبرمة في تأمين الهدوء والسكينة في داخل المملكة ، ولتأمين حقوق هذه العناصر ، ومساواتها ببعضها مساواة تامة ، ويعمل على إصدار قانون للولايات بأقرب وقت يكون من شأنه أن يؤمن تطبيق أصول « توسيع المأذونية وتفريق الوظائف » (توزيعها) حسبما نص عليه القانون الأساسي ، وتعيين وظائف وصلاحيات الموظفين ومسؤولياتهم من أعلاهم إلى أدناهم ، وأن يبذل الحزب جهده لكي يؤمن للمجلس العمومي في كل ولاية حق الإدارة والإشراف على شؤون الأمور النافعة ، وتنظيم الطرق والمعابر ، وترقية أسباب الصنائع والتجارة ، ونشر المعارف العمومية وجميع أسباب الترقى والتقدم ، وأن تصرف الأموال ، التي تأخذ من الولايات باسم مخصصات المعارف النافعة ، لترقية التعليم والأمور النافعة المحلية .^(١)

لم تقتصر المعارضة على تأسيس هذا الحزب ، بل أسس بعده (في ٢١-٢-١٩١٠) حزب آخر هو « حزب الأهالي » (فرقه عباد) المؤلف من مختلف العناصر والسكان أيضاً ، وكانت غاية الحزب الحصول على إحترام حقوق جميع العناصر والسكان ، وخاصة حقوق العمال والاجراء ، وبذل الجهد لتحسين أوضاع هؤلاء ماديا ومعنويا ، ويتمسك بتحقيق ائتلاف

العناصر العرقية ، والقضاء على أسباب التفرقة والخلاف . (١) وقد تكاثرت أعضاء هذا الحزب حتى كاد عددهم يصل إلى ٣٠ نائبا في الأشهر الأولى من تأسيسه ، ومعظمهم ممن انسحبوا من حزب الاتحاد والترقي . (٢) إذ بدأ الانسحاب الجدى من هذا الحزب الأخير بمخروج ستة من أعضائه بينهم مبعوث طرابلس الغرب العربى ، فرهاد بك ، وإشتراكهم فى تأليف حزب الأهالى . وقد نص برنامج الحزب الجديد على نقطة جوهرية هى « اللامركزية ، الادارية ، وحرية التعليم باللغة المحلية فى كل مقاطعة . أما الانقسام الذى حل فى صفوف الاتحاديين فقد أحدث ضجة كبرى ، وبلغ فى أوائل عام ١٩١٠ حداً من الخطورة أن عددهم قد تقلص إلى ١٥٤ نائبا ، وصعد عدد معارضيهم إلى ١١٦ نائبا . (٣) وقد كان لهذا الانقسام ما يبرره من سلوك الاتحاديين سياسة تهدف إلى التسايط ، والسيطرة وإستخدام القوة فى إخضاع كافة ولايات الدولة لحكمهم المركزى الضيق بحيث إذا إحتاج الوالى حتى إلى صرف بعض المبالغ الضئيلة من مال الدولة على المشاريع المحلية ، اقتضاه الأمر أن يطلب مرافقة ناظر المالية فى الآستانة ، وأن يستشير كل وال مرجه فى العاصمة عن أتفه المسائل (٤) ، ومن تكرار الأخطاء

(١) Rev. du Monde Musulm. -- V. X (Janv. 1910), No. 1, P. 109.

(٢) من مؤسسى وهيئة ادارة الحزب : الرئيس اسماعيل بك نائب كومو لجنة «البانى» ونائب طرابلس الغرب فرهاد بك ، وآخرون من ارضروم وسيواس وقونية أعضاء فى هيئة الادارة ، وكان أعضاء الحزب قد دخلوا الانتخابات النيابية فى قوائم الاتحاديين ، وبما ان الحزب انضم فيما بعد الى حزب الحرية والاتلاف الذى سيؤلف فيما بعد وسيضم هذا الحزب وحزب الاحرار المعتدلين ، فإنه لم يشترك فى انتخابات نيابية بصورة مستقلة عن غيره ، ولم تكن له جرائد خاصة به ، بل كانت جرائد بنى غازته ، وصدائى ملت « صوت الشعب » ، واقدام تميل اليه وتعبير عن اتجاهاته وافكاره .

T. Z. Tunay — Ibid, P. 294-298.

(٣) الإهرام — ٩٧٢٢٢ ، ٩-٣-١٩١٠ .

(٤) المؤيد — ٦٩٢٩ ، ٢٢-٣-١٩١٣ « من مقال بقلم أحمد فريد بك وهو تركى وعضو فى لجنة الدفاع الوطنى التى أسسها الاتحاديون ، وصاحب مدرسة فكرية سياسية ، ورئيس الحزب القومى الدستورى الذى سيؤلفه الترك وساتكلم عنه .

السياسية التي أثيرت في مجلس المبعوثان ، مثل قضية لنش ، وإندفاع الصحافة التركية في شتم العناصر الأخرى ، حتى في أعراض أهلها ، وكان أهم من ذلك كاه رغبة الاتحاديين في سرقة المبعوثين أمام سياستهم الاستبدادية كالانعام ومحاولتهم كم الأفواه داخل مجلس المبعوثان بوقوف نواب الجمعية دون حرية الإفصاح عن الرأي بالمهاترات والضجيج ، وخارج المجلس بالسيف المسلط على رأس الصحافة .

لم يكن نشاط النواب العرب يقتصر على العمل داخل مجلس المبعوثان بل كان بعضهم يتبنى المشاريع النافعة لشعبهم العربي ولابناء منطقتهم ، ففي مقابلة بين محرر جريدة « لاتوركي » La Turquie ، وبين مبعوث حلب نافع باشا الجابري ، أجاب هذا على سؤال المحرر عن أصلح طريق لمرور سكة حديد بغداد بقوله : « لا تزال الرسائل البرقية ترد على من منتخبي يطالبونني فيها بالسعي وراء إمرار السكة من نجر الاسكندرونة ومدينة حلب » . وقد دافع عن رأيه في كون هذا الطريق أفضل كافة الطرق الأخرى بأن الاسكندرونة هي أفضل ميناء لحلب وديار بكر والعراق ، وأن الحاجة سوف تمس في العاجل أو الآجل إلى إنشاء فرع يصل الاسكندرونة بخط بغداد ، ووصل ماينها وبين مدينة حلب ، أما إذا رفضت الحكومة إمرار الخط من هاتين المدينتين فستخسر من جراء ذلك مليوناً ونصف مليون من الفرنكات سنوياً ، ثم أضاف مبعوث حلب إلى ذلك قوله : « إنهم يريدون أن يسفها رأينا من الوجهة العسكرية فيقولون بصعوبة الدفاع عنه إذا مر خط بغداد بأطنة وحلب والاسكندرونة ، وفي رأئي أن وسائط الدفاع قد كثرت في هذه الأيام بحيث لا تبقى قيمة عملية لهذا الاعتراض ، وعلى كل أليس ماتصرفه الأمة على جندها هو من أجل حماية المصلحة الاقتصادية ؟ وماذا ينفع الجند إذا سدت على الأمة موارد ثروتها ، وهل في وسع فيالق الدنيا أن تتلافى الخسائر وتعمر الخراب إذا أنشئت السكك الحديدية في عمر غير صالح ؟ أن

من الخطأ الفادح أن يصر ناظر الحربية على مقاومة مشروع إمرار خط بغداد من آطنة والاسكندرونة وحلب،^(١) . وقد أثيرت قضية منح امتياز خط سكة حديد بغداد في مجلس المبعوثان خلال شهر كانون أول ١٩٠٩ فعارض بعض النواب في موافقة العهد الحاضر على امتياز كان قد منحه عهد الاستبداد إلا أن الرأي العام بين المبعوثين قد شجبت هذه الفكرة لأن إلغاء هذا الامتياز يوجب إلغاء جميع الامتيازات الأخرى الموروثة عن العهد البائد ، وهكذا صودق على الامتياز . إلا أن المسألة اتخذت وجها اقتصادياً جدياً حينما أثار نواب حلب قضية مرور الخط من حلب والاسكندرونة ، وكانت الشركة صاحبة الامتياز لاتمانع في ذلك ، إنما الحائل الذي كان يثير العراقيين أمام هذه الفكرة ، كانت هي نظارة الحربية ، التي رأت في مرور الخط مسافة طويلة على ساحل البحر الأبيض المتوسط خطراً عليه من حيث نقل الجنود وتعبثها ، إذا لم يكن للدولة أسطول قوى يحميه من قنابل الأساطيل المعادية ، أو على الأقل عدد من القلاع ترد هجماتها . فكانت القضية صراعاً بين فكرتي الاقتصاد والحرب ، وتغلبت الأولى على الثانية لما أعاد مجلس المبعوثان المشروع إلى مجلس النظار لإعادة البحث والتدقيق فيه بناء على طلب مبعوثي ولاية حلب ، وفي مقدمتهم نافع باشا الجابري الذي صرح مرة أخرى ، لأحد المراسلين الصحفيين أن خراب ولاية حلب برمتها متوقف على عدم إمرار هذا الخط بحلب والاسكندرونة^(٢) . وانتصرت فكرة مبعوثي حلب عندما أنشئ الخط الذي أوصل حلب بسكة حديد بغداد أثناء إمرارهافي وادي الفرات بين عامي ١٩١١ - ١٩١٢ ، بعد أن وافقت حكومة الاتحاديين على ذلك ، كما افتتح الفرع الذي ربط حلب بميناء الاسكندرونة

(١) المؤيد - ٥٩٤٠ ، ١٢-١٣-١٩٠٩ ، ان كلمة أدنة تكتب باللغة التركية القديمة

« آطنة » .

(٢) المؤيد - ٥٩٤٦ ، ١٢٢-١٩٠٩ .

في أول تشرين الثاني ، نوفمبر سنة ١٩١٣^(١).

على أن الجلسة التي عقدها مجلس المبعوثان في النصف الثاني من شهر آذار مارس ١٩١٠ كانت ذات صفة معبرة ، وكان موضوعها يتعلق بناظر الأوقاف العربي الشريف على حيدر ، الذي خلف خليل حمادة باشا . وقد ظهر تناقض الاتحاديين في هذه الجلسة تناقضا إن دل على شيء فهو يدل على مقدار استهانتهم بمصلحة العرب في سبيل تعزيز نفوذ حزبهم والمتسبين إليه . فبينما كانت صحافة الاتحاديين قد حاربت خليل حمادة باشا ، وخاصة منها طنين ، حربا شعواء لأنه استخدم أربعة من الموظفين العرب مفتشين في وزارة الأوقاف بين ٥٠٠ موظف من الترك فيها ليس فيهم من العرب حتى ولا عدد يعادل أصابع اليد الواحدة ، وولولت وقالت أن وزارة الأوقاف أصبحت مستعمرة عربية^(٢) ، واقترح بعض النواب حينذاك في مجلس المبعوثان سؤال خليل باشا عن سبب تعيينه أتباع عزت العابد في مصلحة الأوقاف — والأتراك كانوا يعتبرون كل عربي يرفع صورته مطالبا بحق أو مبديا بعض الانتقاد لأعمالهم أو يتال حقا يريدون منعه عنه ، بالرغم عنهم ، يعتبرونه من أتباع عزت العابد أو جاسوساً من جواسيس عبد الحميد — وعن سبب استئجار بيت عزت العابد لسكنه ، فرضت أغلبية المجلس حينذاك الاقتراح^(٣) ، بينما كانوا يفعلون ذلك ، ويقفون هاشين باشين أمام الهجوم العنيف الذي تعرض له ذلك الوزير العربي القدير النزيب من صحافة الترك ، عز عليهم أن

(١) عبد الفتاح ابراهيم ، على طريق الهند ، ص ١١٤ — لكن الخط لم يأخذ شاطئه البحر طريقا له بل مر بعيدا عن الشاطئ ووصلت الاسكندرونه وحلب به بخطين فرعيين الاول عدد من الاسكندرونه الى طوبراق قلعة على بضعة كيلو مترات شمال الحدود السورية التركية ، والثاني من حلب الى المسلمية على بضعة عشر كيلو مترا شمالي حلب حيث يلتقى بالخط الاساسي .

(٢) المؤيد — ٦٠٤٢ ، ٢٠ — ١٩١٠ ، من مقال بقلم الدكتور عزت الجندي .

(٣) الاهرام — ١٩٠٣ ، ٢٢ — ١٩٠٩ .

يطعن مرزف في الأوقاف ، هو نجاتي بك محاسب نظارة الأوقاف ، في ناظر الأوقاف العربي الشريف على حيدر ، لمجرد كونه من الاتحاديين ، وذلك بنشره ورقة الطعن والشكوى بين الناس فقدمه إلى الديوان العرفي العسكري . لاشك أن هذا الموظف مذنب إذ كان باستطاعته أن يقدم الشكوى إلى الصدارة العظمى أو مجلس المبعوثان . . . أو . . . أو . . . دونما حاجة إلى نشرها بين الناس ، ولكن هل يستحق ذنبه الإحالة إلى الديوان العرفي العسكري ذلك ما أثار حفيظة المبعوث لطنى فكرى ، فقدم تقريراً فى شقين الأول السؤال عن سبب تقديم نجاتي بك إلى الديوان ، والثانى عن سبب عدم الأذن لأى جريدة عطالها الديوان العرفى أن تصدر ثانية إلا برخصة من الديوان نفسه ، وعن كون الديوان يعتبر كل امتياز منحتة الحكومة للصحة حتى الآن لاغياً . فقام عندئذ حسين جاهد وبرر عمل الحكومة بأن الشكوى نشرت بين الناس وأن القوانين كلها تعد معطلة بوجود الديوان العرفى ، وأما بشأن رخص الجرائد فان ما قام به الديوان هو بسبب كون كثير من الصحف تصدر من جديد ، بعد تعطيلها ، باسمها الأصيل مضافاً إليه كلمة « بنى » (وعندئذ ارتفعت أصوات النواب مرردة : طنين . . . بنى طنين ، طنين . . . بنى طنين) .

ثم قام النائب المعارض محمد على بك فنحا باللائمة على هذا العمل الذى يسلب فرداً من أفراد العثمانيين حقه فى الحرية الشخصية مبنياً أن وجود الإدارة العرفية التى تعتبر إلغاء موقتماً للقوانين الملكية ليس المراد من بقائها إلا منع ما ربما يظهر من الحركات التى تهدد الدستور ، وأنه من الموافق أن يسلم إلى الديوان العرفى كل من يقوم ضد الدستور . ثم قال أنه يستنكر اللهجة التى لهج بها نجاتي بك ضد ناظر الأوقاف ؛ ولكنه أضاف بأنه إذا تكلم رجل عن آخر بماله من حرية القول والحرية الشخصية فلا تجرى عليه إلا أحكام القانون أما إذا سيق إلى الديوان العرفى ، وسمى خاتماً للوطن ومرتبها فلا يبتى حينئذ لأحد الحق فى حرية القول إلا لأعضاء مجلس المبعوثان ثم طالب

بأن لا تنحصر حرية الكلام في مجلس المبعوثان فقط ، بل يجب أن تكون في كل مكان وأنهى كلامه باقتراح سؤال الوزارة عن مسها للحرية الشخصية . فعقب نافع باشا الجابري على كلامه بقوله إن ما كتبه نجاتي بك لا يتعدى حد الجرم العادي ، فلا يجوز تسليمه للديوان العرفي . وبعد مناقشة طويلة أجمع المجلس على وجوب سؤال الوزارة عما ذكره لطفي فكري بك (١) .

لقد بين المبعوث محمد علي بك أن حرية الكلام ، إن كانت ممنوعة خارج مجلس المبعوثان فإنها مباحة بين جدرانها . فهل كان الواقع كذلك في كل حال من الأحوال . . ؟ في الواقع أن الأمر لم يكن كذلك دوما ، وخاصة بالنسبة للمبعوثين العرب ، وهذه الوقائع تثبت ذلك :

في الأيام الأخيرة من شهر نيسان ، أبريل سنة ١٩١٠ قدمت الميزانية إلى مجلس المبعوثان للمناقشة فتناولها النواب بالتفنيد والنقد ، وتكلم في جملة المتكلمين مبعوث دمشق شفيق بك المؤيد العظم ، الذي يظهر من مناقشاته بأنه ضليع في القضايا المالية . تكلم شفيق بك في جاستين متتاليتين ، تناول في الأولى دراسة علمية عميقة في ضريبة الدخل ، وشرحها شرحاً وافياً ، وبين ضرورة اتباع طريقة تسجيل التجار لأرباحهم وقيام الحكومة بمراقبة شديدة عليهم وفرض الضرائب بنسبة الأرباح . وتناول في الثانية انتقاد الميزانية وفندها فصلاً فصلاً وبدأ بدأ ، ثم قال : « إن ماعده ناظر المالية نجماحاً لهر عين الخراب ، فإذا نجح عشر مرات مثل هذا النجاح خرب البلاد ، وأضاف : « إن العهد البائد خلف لنا (١٦٤) مليون ليرة عثمانية ذهباً من الدين ، أما العهد الجديد فقد زاده (١١٨) مليوناً » ، فقال أحد النواب الترك

لم يكن بد من إصلاح الجيش ، ونادى آخر « هذا إغراء » ، (أى إغراء بعهد عبد الحميد) ، وصرح آخر : لا تذكر عبد الحميد . ثم تكلم الصدر الأعظم حتى بك متهكما : « . . . إذا كنا عاجزين عن تسيير المالية ، فانا لم نصرف فى مناصبنا سوى أربعة أشهر ، وقد يأتى رجال قديرون لتولى زمام الأمور . كإسماعيل كمال بك للصدارة ، وشفيق بك للمالية » .

شفيق بك : أستغفر الله . . .

ثم أتم الصدر الأعظم هزءه بالمعارضة قائلا بأن البعض نوهوا بأنه يصلح للصدارة كامل باشا أو حلى باشا ، فإذا كان هذا هو رأيكم فالبلاد فى إفلاس من حيث الرجال وأتم تحكمون على أنفسكم ، ثم أخذ الكلام آخرون وأتته الجلسة بسلام .^(١) ولكنه لم تمض أيام حتى حل موعد الجلسة القادمة فى ١٩١٠/٥/٩ وماقرئت خلاصة الجلسة السابقة حتى طلب شفيق بك المؤيد الكلام ، وكانت جريدته « نير حقيقت » (الحقيقة النيرة) ، لسان حال لجنة الاتحاد والترقى فى مناستير ، و « طنين » لسان حالها فى الآستانة ، قد كتبتا مقالات شديدة اللهجة بحق مبعوث دمشق ، على أثر إنتقاده ناظر المالية وميزانيته ، وأهمته بكونه من جواسيس عبد الحميد ، وأنه كان أبان عهد الاستبداد يقدم إليه التقارير ، لذلك فضل عهد إدارته المالية وطلبتا إحتلالته أمام ديوان الحرب العرفى لمحاكمته عن هذا الجرم .

لقد نهض شفيق المؤيد وقال إنه يخشى أن يحجر على نواب الأمة فى الكلام ، وأن تهدد حرية الرأى والقول فى مجلس المبعوثان ، المحل الوحيد الذى بقيت فيه حرية القول (ضواء شديدة) . ثم بين ما نشره جريدة فى مناستير ، وأخرى فى العاصمة ، يديرهما مبعوثان وأنهما تحاولان دفعه من الكلام بحرية وتهددانه ، إذا فعل ، بتسليمه إلى المحكمة العرفية ، وأضاف

قائلا : « غير أنهما إذا أرادتا أن تمنعاني عن إنتقاد كل ما أرى من حق وظيفتي إنتقاده ، فأنهما لا تترفقان إلى هذه الأمانة لأنني مبعوث حر لا يترك الباع إلا ممسكا باعا . أريد أن أبحث أولا في النقطة المتعلقة بي فأقول ، على سبيل الافتراض ، بأنى لو كنت من مرجعي الاستبـداد ، أو كنت جاسوسا « جورناجى » ، فإنه يتمضى على كل إنسان ، مهما كان ، أن لا يسند مثل هذا الافتراء إلى إنسان من طبقته قبل أن يتحقق صحة هذا الإسناد ، وأن يراعى حقوق الزملاء ولا يشوه وجه جريدته بأمثال هذه التهم السافله ، التى لا يمكن الترفيق بينها وبين مناقشاتنا كل يوم فى هذا المقام ، وشد أيدى بعضنا بعضا علامة للاتفاق والتعاوض . . . وبناء عليه فأنا لا أدفع هذه الافتراءات التى لاتصل إلى قدمى ، بل أدوسها وأمشى عليها ، غير مبالها ولا بأصحابها . وترجد مسألة أخرى تتعلق بشرف المجلس العام ، وهى مسألة التقارير « الجورنالات » المحفوظة بكل دوة فى نظارة الحربية ، وأظن أن هذه الصناديق ، هى الكنوز الوحيدة التى بقيت من تركة عبد الحميد ، و التى لا يسمح لغير صاحب « ظنين » بشراء واحد منها . وطلب من الحكومة نشر جميع التقارير المتعلقة بأعضاء مجلس الأعيان والمبعوثان والوكلاء قائلا « وإلا فإن أصحاب الشرف فى المجلس لا يحلون كل يوم من إتهام المفترين فلتنشر هذه التقارير (١) (تصفيق شديد وطويل) ، لأن هؤلاء الناس لا يستحون من أن يهددوا كل من يتكلم بحرية بالمجلس العسكرى . . . وعلى إفتراض أن الحكومة قبلت إقتراحى ، فانى أرجوها بصورة خاصة أن تخرج تقاريرى على الأخص وتسلمها إلى حسين جاهد بك لينشرها واحدا وراء الآخر (تصفيق شديد) . وأما الآن وقد أوضحت الجهة المتعلّمة بشخصى فانى أريد أن أتكلم فى النقطة الأساسية المرتبطة رأسا بحقوق المجلس ، وهى حرية الكلام ، وعدم مسؤولية أى مبعوث كان بايراد ما يوحى به وجدانه ، وفى هذه النعمة التى أعطانا إياها الدستور التى يسلبونها

منا ، ويهددوننا بالمحكمة العرفية ، لأن المحافل المعلومة (١) درجة تأثيرها على أقدار ومستقبل هذه المملكة يمكنها ليس فقط أن تهددنا نحن ، بل أن تهدد في كل ساعة ، الحكومة الإجرائية أيضاً .

جاويد بك (ناظر المالية : يستفهم عن الجريمة التي أتهمتها بالجناسوسية) .

شفيق بك : « نير حقيقت ، الموحى إليها من الحكومة .

جاويد بك : إن جريمة « نير حقيقت » ليس لها أدنى تأثير على مستقبل الأمة ومصيرها ، وليس للحكومة علاقة بها . ثم قال بجمدة : إني أرد بشدة هذا الادعاء (ضروءاء شديدة) .

نافع باشا : وأنا أرد كلامك بغاية الشدة . ويصبح النواب العرب : موحى إليها من الحكومة ، موحى إليها .

ناظر المالية : وأنا أرد كلامكم بغاية النفرة لأنكم تكذبون (مخاطبا نواب العرب) . عندئذ حدثت ضجة شديدة كاد يحتلط فيها الحابل بالنابل ، فنهض سعد الدين أفندي مبعوث حوران وقال مخاطبا ناظر المالية : أن مبعوثنا محترما لا يكذب ، أنت تكذب ، أنت كذاب (ضروءاء من الاتحاديين) .
توفيق بك المجالى (مبعوث الكرك) : فليسحب الناظر كلامه (ضروءاء شديدة) .

رشدى الشمعة : (مخاطبا الناظر) : وأنا مع كمال النفرة أرد كلامك إليك .

شفيق بك : (يعود إلى الكلام) : توجد نقطة مهمة توجب دقة نظر المجلس ، وهي أنهم يدعوننا إلى السكرت ، ويحملوننا عليه ، وإذا أراد أحد منا

(١) يقصد بها جمعية الاتحاد والترقى .

أن يتكلم بحرية عما يوحيه إليه وجدانه هددونا بالمحكمة العرفية . . . وأنى مع شدة إعتراضى على هذه القاعدة، أرى أنه إذا كان مبدأ إحالة الناس مقبولاً فالأحرى أن يحال إليها من يحاولون منع حرية الكلام، فإذا كانت الحرية مضطهدة فى المجلس، فوجودنا فيه كالعدم، ونحن نفضل العودة إلى بلادنا وأهلنا (١).

عندئذ نهض حسين جاهد مبعوث الآستانة وصاحب جريدة طين، وإصفرار الموت يعلو وجهه:

حسين جاهد: إنى أعجب من أن الذين يطلب منهم الدفاع عن الحرية يخافون الحرية، أليس للعثماني الحرية بأن يقول ما يريد، وأن يقول للجاسوس أنت جاسوس، فلم هذه الضجة بالمجلس. ألأن جريدة فى مناستير قالت فى نائب مدح عبد الحميد إنه جاسوس؟

شفيق بك وجميع النواب العرب مع الضجيج الشديد: تكذب ألف مرة، كذاب، كذب.

جاهد: لماذا تقومون ضد هذه الجريدة، وكان لكم أن تقولوا أيها الكاتب أنت رجعت الجواسيس ونحن لسنا منهم . . . فأنا حسين جاهد الذى لم يلمطخ إسمى بشيء أقول إن شفيق بك المؤيد كان جاسوساً لعبد الحميد، وإن تقاريره موجودة أمام الديوان العرفى (ضجة من النواب العرب، وشفيق بك وكلهم يرددون: أنت كذاب، كلامك كذب).

جاهد يتابع: ويوسف شتوان، من حزب شفيق بك جاسوس، ويوجد غيرهما أيضاً (ضجة شديدة بين العرب).

النواب العرب: كذاب؛ هذا كذب إسحب كلامك. (٢)

(١) الأويد - العدد السابق .

(٢) الأهرام - ٩٧٧٨، ١٦ - ٥ - ١٩١٠ .

عندئذ تكلم نائب من غير العرب (وورتكيس) وطالب بنشر التقارير
معرضاً بالوزراء الحاليين أنفسهم بأنهم كانوا من جواسيس عبد الحميد، قائلاً: آن لنا
أن نظهر عرض المجلس من الوساخط ، فلا بد من نشر تقارير الوزراء
والسفراء والنواب . . . فإذا خاف الصدر الأعظم على وزرائه ، وإذا تردد
الاعيان في قبول ذلك فإن مجلس المبعوثان لا يتردد .

فما وصل إلى هذه الجملة حتى قامت ضجة أشد، وتراشق النواب بالعبارات
البذيئة وقفز بعضهم من مقعد إلى مقعد ، وأخذ بعضهم يخطب في جماعة ،
وبعضهم الآخر في جماعة أخرى (١) ، إذ جاءت هذه العبارات تضرب على
الوتر الحساس لدى بعض كبار الاتحاديين ، لأن الصدر الأعظم حتى باشا
نفسه ومعظم الوزراء مشبهون بعلاقاتهم مع عبد الحميد وتقديم التقارير
السرية له ، فلم يهن على الاتحاديين أن يسمعوا مثل هذا الكلام . ولم تهدأ
الضجة إلا عندما قام النائب اليوناني بوتشو أفندي يلف الجو ، فلام شفيق بك
لأنه قال بأنه لا يشعر بحرية القول في المجلس ثم عرض بالحكومة قائلاً أنه
لا توجد حرية الكلام إلا على متبره ؛ لكنه دافع عن شفيق بك بأنه لم
يكن في كلامه عن الميزانية أى إغراء أو تحريض كما ادعوا ، وأهاب به بأن
لا يابه حملة جريدة « نير حقيقت » لأنها ذاتها أدعت مرة بأن له ثلاثة أولاد
يخدمون في حكومة آثينا ، مع أنه لم يتزوج قط حتى الساعة ، ثم قال : « إذا
كانوا يريدون أن يرموا النواب برصاص التقارير السرية فأنا أخشى ألا يبقى
معى في هذه القاعة إلا القليلون ، ورأى عدم إثارته والالتفات إلى الأهم ،
ونبه إلى الذين يطلبون نشر التقارير بأنهم قد يكونون هم أنفسهم جواسيس .
وعندما طلب بعض النواب المشايخ وجوب الوثام ، قام النواب العرب بطلبون

(١) الإهرام - ١٧٧٩ ، ١٧ - ١٩١٠ .

بأن ينشر من التقارير ما يتعلق بمبعوثيهم فقط فيما إذا لم يكن بالإمكان نشرها جميعاً ، كي تظهر برائتهم ، فأجاب الرئيس : « إذا وجدتم في هذه القاعة مسألة عربية اضطررتمونا إلى إقفال الجلسة ، فازداد النواب العرب غيظاً وحدة ، وعلا ضجيجهم وصخبهم ، فأعلن الرئيس إقفال الجلسة وبقيت مقفلة ساعتين . ولما عادت إلى الانعقاد عاد الجدل في المسألة ذاتها ووقف النائب صبرى أفندى من حزب الأهالى ودافع عن شفيق بك المؤيد قائلاً أنه أنكر الحكم الساقط قبل نقده للبيزانية ، وأنه لم ينقدها إلا عملاً بحرية النيابة ، فإذا كان الصدر الأعظم رماه بتهمة تفضيل الحكم السابق فإن ذلك يعد تقريراً ضده (قالها من باب المزاح) . عندئذ انبرى حسين جاها قائلاً : « الظاهر أنك تعرف حيل الجواسيس » ، فبادره صبرى أفندى بقوله : « ألا قولوا لنا كيف توصل جاهدك ، قبل كل صحافي آخر ، إلى معرفة التقارير ، فلم يكن من الصدر الأعظم حتى باشا إلا أن أسرع في لفلقة القضية قائلاً بأن التقارير كانت موضوعة العهد البائد ، وأنها يجب أن لا تؤخذ دليلاً على الخيانة بل كانت تستخدم في كثير من الأحيان لغاية وطنية هي العمل على إثارة وساوس عبد الحميد ، وتخويفه من الحركات الثورية ، وتهويلها كي ينشر الدستور ، وأنها لذلك كثيرة جداً لا يتسع لها حتى ولا (٣٥٠) صندوقاً من الحجم الكبير ، وهكذا أقفل البحث فيها . (١)

ومنذ هذه الحادثة لم يفتأ شفيق بك المؤيد يوالى هجماته على حكومة الاتحاديين ويركز حملاته على أعمالها في سياستها الداخية وتضييقها على المطبوعات وحرية القول ، فغاله من جراء ذلك من ضروب الحقد والكراهية من قبل هؤلاء ما سبب كثيراً من المشاكل بينه وبين الشخصيات البارزة فيهم ، وكان لصلابته في المعارضة وشدة تمسكه بمبدئه أثر كبير في حدوث بعض المشاكل ، من ذلك ما حدث أثر المناقشة في قضية مقتل الصحفي أحمد بك

صميم محرر جريدة « صداى ملت » (صدى الشعب) بأيد مجهولة ، وقيل أن القاتل شوهد مرتديا لباس ضابط أثناء ارتكابه الجريمة (١) ، وكانت هذه الحادثة هي الثانية بعد مقتل الصحفي حسين فهمى الذى قتل قبيل الثورة المضادة ولم تكتشف هوية قاتله .

اهتمت جمعية الاتحاد والترقى فى هذه الجريمة ، كما كانت قد اهتمت فى الاولى ، وأثيرت القضية فى مجلس المبعوثان ، واشتدت المعارضة على الجمعية فى المهجور ، بين اتهام وتهكم ، وافتتح الكلام عنها النائب العربى رضا بك الصلح ، مبعوث بيروت . مظهراً ألمه للحادث وسخطه على الجناة ، واستغرابه عن عدم إظهار القتلة ومدبرى الجرم . ثم تلاه لطفى فسكرى بك (٢) مؤيداً كلامه ، واشتد على الحكومة وتقاعسها عن إظهار الجناة وما تجرّه هذه السياسة على البلاد وعلى المخلصين من كوارث وختم كلامه قائلاً : « أنا لا آمن على رأسى من أن تصيبه بضع رصاصات عند خروجى من هذه القاعة . » وتكلم بعده الدكتور رضا نور ، وختم كلمته بهذه السخرية : « إذا ثبت أن الاتحاديين هم الجناة فسأخرج من جمعيتهم (٣) » . كما تكلم النائب اليونانى قوسميدى أفندى (٤)

Rev. du M. Musulman — Ibid, P. 480.

(١)

(٢) هو مبعوث درسيم من ولاية معمورة العزيز من ولايات الاناضول الشرقية الجنوبية فى جهات ديار بكر ، وكان والده فى وقت ما والياً للولاية المذكورة .

(٣) فى الواقع خرج الدكتور من حزب الاتحاد والترقى وانضم الى المعارضة لكن الاتحاديين انتقموا منه شر انتقام اذ القى القبض عليه بتهمة الاشتراك مع الجنرال شريف باشا المنشق عن الاتحاديين والوجود فى باريس فى جمعية سرية لقلب الدستور والقياس بمؤامرة لتنفيذ هدفها ولقى من الاهانات فى السجن ما اثار حفيظة المعارضة فانارتها فى المجلس وقدمت دلائل تشير ان الحكومة قد اشتدت فى تعذيب المتهمين بالمؤامرة واكثرهم محامون ودكاترة ومهندسون بحيث قلعت اظافر بعضهم وقطعت بعض الاصابع من ارجل اخرين من شدة الضرب بالفلقة وطالبت المجلس بتشكيل لجنة برلمانية للتحقيق فرفض طلبها « المؤيد » . ٦٢٦ ، ١٠-١١-١٩١١ . الاحرام - ٩٨٢٤ - ٢٠-١٩١٠٧ . «

(٤) تلقى قوسميدى أفندى بعد ذلك بشهرين تهديداً بالقتل فيما اذا لم يكف عن حملاته القوية على الحكومة ، شغلت له الاستانة وكان قد تولى رئاسة تحرير جريدة

« صداى ملت » بعد اغتيال صميم بك .

الاحرام - ٩٨٥١ - ٩-٨-١٩١٠ .

مدير نفس الجريدة « صدای ملت » فقال إن هذه الحادثة توقع الريبة في حزب سياسي كبير ، واحتدمت المناقشة فقام الصدر الأعظم حتى بك يدافع عن الحكومة مهدداً المعارضة ، التي أثارته هذه القضية مهمة جمعية الاتحاد والترقي بالجرم ، بقوله : « إذا كان قصدكم أن تفعلوا في هذا العام ما فعلتم في العام الماضي (أي قبيل الثورة المضادة أثار مقتل حسين فهمي) فإن الحكومة تسحقكم » .

هذا ما كان في المجلس ، إنما حين أقفلت الجلسة وخرج النواب التقي شفيق بك المؤيد بلجيان أفندي ناظر النافعة الاتحادى الذى مد يده إليه مسلماً فلم يصاحفه شفيق بك ، ولما عانبه على ذلك أجابه : « إني لا أضع يدي بيدك وأنت من أعضاء الوزارة حتى يظهر قاتل أحمد صميم » ، ثم مشى ، وبينما كان شفيق بك صاعداً على السلم التقي بطلعت بك ناظر الداخلية وجرى بينهما نفس الحوار ، فغضب طلعت بك وقال لمبعوث دمشق أن من يجعل ابنه كالسردين لا يحق له هذا الكلام^(١) ، فتلاسنوا وهم طلعت بك به فطرحه شفيق بك أرضاً ، ثم فصل الحاضرون بين الإثنين^(٢) ، عندئذ شتم جناني بك مبعوث حاب التركي شفيقاً فهجم هذا عليه وفصل بينهما فطلب جناني بك مبارزة شفيق بك .

كان شفيق بك ، فى الحقيقة ، أجراً النواب العرب إطلاقاً فى مجلس المبعوثان ، فلم يكن يتردد من إطلاق و صرف قاسية على جمعية الاتحاد والترقى ، مثل « جمعية اليد السوداء » كناية عن الاغتيالات التى ترتكبها ، يقرها علناً فى مجلس المبعوثان ، فيرد عليه خليل بك رئيس حزب الاتحاد والترقى البرلمانى قائلاً بأن الاتحاديين فهموا أن شفيق بك قد عناهم بهذه العبارة عندما قالها فى المجلس وأن هذه العبارة شديدة ، وأنه يظن أن شفيق

(١) إشارة الى اتهام شفيق بوضع ابنه الوليد ميتا فى الثلج ريشما تموت والدته وكانت على وشك الوفاة ، كى يرث ميراث ولده منها وبرأته المحكمة من هذه التهمة .

(٢) الأهرام - ٩٨١٥ ، ٢٨-٦-١٩١٠ .

بك لا يقدر أن ينكر أن الجمعية هي اليد المحررة ، عندئذ تدخل عبد الحميد الزهراوى وقال : ونحن لا نوافق على هذه الكلمة التي استعملها شفيق بك ،^(١) . وقد يرتكب غير هذه الأخطاء ، ذلك أنه في جلسة ١٩١١/٢١/١٩١١ تكلم عن إتفاق روسيا وألمانيا في بوتسدام ، وهاجم الدول الأوربية ، لأنها «تتفق مع بعضها على شؤون بلادنا دون أن يكون لنا رأى . . . ثم قال أن ما فعلوه في أفريقيا يحزن ويسكى ، وأن ما يفعلونه الآن يضر بالخلافة العربية .

فعمدا ذكرت هذه العبارة الأخيرة أخذ النواب ، وخاصة منهم الترك ، بالضجيج ، وصاحوا صياحا شديداً ، فأنكر الرئيس كلامه ووصفه بالأفتراء قائلاً : «إنا لا نعرف إلا خلافة واحدة هي الخلافة الإسلامية ، فصفق النواب .^(٢)

غير أن نفوذه ومكائنه بين أبناء وطنه وقومه في الآستانة وفي سورية مالبثت أن تعاطمت وطلعت على نفوس العامة والخاصة ، وانفرد وحده بين نواب العرب ، هو والنائب العراقي طالب بك النقيب ، بأنهما كانا يتمتعان بمظاهر الحفاوة والاستقبالات الرائعة التي تجرى لها عند مغادرتهما منطقتيهما إلى العاصمة أو رجوعهما منها ، وباعتبار الشعب العربي لهما ؛ ولكن شتان بين الاعتبارين ، ذلك أن نفوذ طالب النقيب كان مبنيًا في الأكثر على الغنصات التقليدية والأثرية ، ممزوجا بالروح الأقطاعية ، بوصفه زعيما من أعرق زعماء العراق حسبًا ونسبًا ، وكان إلى جانب ذلك محبا لمظاهر الفخفخة له مهارة فائقة في إظهار شخصيته وإعلاء منزلته^(٣) ، وله عراقية في الجاه ، حاز في العهد الحميدى على ألقاب شرفية عالية مثل « بكربكي » و « بالآ » ، وتولى مناصب عالية في الدولة كالمصرفيات ، وعضوية شورى الدولة ،

(١) الاهرام - ١٩٦٠ ، ١٩-١٢-١٩١٠ .

(٢) الاهرام - ١٩٩٥ ، ٣٠-١-١٩١١ .

(٣) محمد المهدي البصر - المصدر السابق ، ص ٢٨ .

ونال من الأوسمة : العثماني الأول ، والمجدي الأول ، واللياقة ، والإمتياز . . الخ^(١) ، يضاف إلى كل ذلك مقاومته للاتحادين إلى حد إذلالهم أحيانا بقوة نفوذه في المنطقة. أما شقيق المؤيد فلم يكن إلا قائمقاما في أحد أفضية سوريا قبل أن يحرز شرف النيابة عن أمته ، وقد حاز على اعتباره في قلوب أبناء أمته من مرافقه الدفاعية في مجلس المبعوثان وأندية الآستانة السياسية ، وقد أصبح الشعب العربي ، في هذه الآونة من نضاله ضد استبداد الاتحادين ومن دفاعة عن مصيره ومستقبله ، يتطلع إلى النجاة ويتوسمها في أبنائه المخلصين ، ويتحرق شوقا إلى من منهم يستطيع حمل هذا العبء الثقيل ، عبء الدفاع عن حقوق الشعب العربي ، ومكائنه في هذه السلطنة المترامية الأطراف ، التي تشبه رقعة الشطرنج بكثرة شعوبها وعناصرها ، فلما شاهد مرافقه في مجلس المبعوثان ، وتحامل الترك عليه ، مالت إليه النفوس وأحبتة ، وتوسمت فيه الخير ، فكان إذا عاد من الآستانة إلى دمشق قوبل بالمهرجانات المشهودة يحضرها نخبة أعيان البلدة وعلمائها وأدبائها وكبار مأموري حكومتها وطلبة المدارس تظلمهم الأعلام العثمانية وتعزف المرسيتي نشيد الترحاب ، وتتالى الهتافات تدوى بها الأرجاء من أفواه ما يزيد عن خمسة آلاف شخص ، وينهض الشعراء والخطباء لالقاء القصائد والكلمات الترحيبية به ، وكان من جملة شخصيات لها قيمتها كالشيخ عبدالرحمن القصار وأحمد النحاس وفارس بك الخوري ، يضمنون كلماتهم شكرهم له ، باسم الدمشقيين ، عن إقدامه وتفانيه وجرأته في المجاهرة برأيه وتأديته الأمانة حقها ، وإيقاظه روح الشعب إلى النهوض من عثاره ، وكان يرد غالبا على هذه الكلمات بعبارات يبحث بها الناس على الطاعة والإخلاص للحكومة ، وأنه إذا انتقد الحكومة فلأنها قد تخطئ فتنقد أو قد تصيب فتمتدح وإنه ليس له من هدف في ذلك إلا المصلحة العامة . وكان من تعلق

(١) كركوكلى مكتوبى زاده عمر فوزى - المصدر السابق ، ص ١٢ ، ١٥ ، ١٩ .

الدمشقيين بشخصه أنهم أصبحوا يجزعون عليه من الإغتيال طامنا ينتمد الاتحادير ، فلا يكتبون شعورهم وخوفهم عليه في رسائلهم لبعضهم^(١) . وكانت الاستمبالات الحافلة نفسها تمام له أيضاً عند عودته من بلده إلى الآستانة للاشتراك في جلسات المبعوثان ، حيث يخف أهله وأقرباؤه من آل المؤيد العظم مع عدد كبير من الأدباء والشخصيات والنواب والطلاب العرب إلى حيث ترسو الباخرة التي تقله فيلتقونه بمظاهر الترحاب والحفاوة^(٢) .

لم تكن مواقف العرب الدفاعية معزولة عن غيرهم من نواب العناصر الأخرى في مجلس المبعوثان بل أن المصلحة المشتركة لجميع العناصر غير التركية كانت كقيلة بأن تجمعهم في كتلة واحدة ضد الاتحاديين ، وهذا هو العامل الذي دفعهم إلى تشكيل الحزب الحر المعتدل الذي مالبت نواب البانيا بصورة خاصة أن انضموا إليه بعد أن تريتوا قليلا ، وكان زعيمهم الشيخ الوقور إسماعيل كمال بك ، نائب برات ، هو الأب الروحي للمعارضة ورئيسها في مجلس المبعوثان ، ونافخ روح الحماس فيها ، وهذا ما كان يعرضه للانتقام الاتحاديين ومحاولتهم إذلاله غير مبالين بالتناجح ، وهكذا حتى سببت رعونة الصدر الأعظم حتى باشا لحدوث هذه الحادثة التي هزت أركان المجلس هزاً وزعزعت قواعد الاتحاديين من أساسها ، ألا وهي حادثة صفع هذا الزعيم الكبير ، إسماعيل كمال بك ، رئيس حزب الأحرار المعتدلين ، وذلك حينما جرت مناقشة بينه وبين الصدر الأعظم المذكور ، إذ وجه الاتحاديون إليه تهمة الرشوة فنفاهاها ، وغمز بالمقابل من قناة الحكومة مشيراً من طرف خفي إلى تهمة مماثلة ، فهبت العاصفة ، وأضاع الصدر الأعظم سكونه ، وهجم على إسماعيل كمال بك ، طالباً منه بإلحاح أن يكرر العبارة التي تفوه بها بحق الحكومة ، ولما وصل إليه أمسك بذراعه ورفع يده عليه ، عندئذ

(١) الأهرام - ٩٨٢٤ - ٢٠ - ٧ - ١٩١٠ .

(٢) المؤيد - ٦١٩٣ - ١٠ - ١٥ - ١٩١٠ - ص ٤٠٤ ، ع ٣ .

أسرع النائب الاتحادي درويش بك ، وجاء من وراء حتى باشا ، وسبقه في إرسال صفة قرية على وجه إسماعيل كمال بك ، فعد الحزب المعارض ، من النواب العرب والألبان وغيرهم من العناصر ، ذلك إهانة لهم جميعاً ، وأخذوا يصيحون ويهددون ويرغون ويزبدون وتعطلت الجلسة ، وقام أحد النواب الأرتناؤوط وصاح بالاتحاديين : « أعلموا أنكم صفتهم ألبانيا بأسرها وسوف تسكون » . ومن حينها تغيب إسماعيل كمال بك عن المجلس وطال غيابه ، وشاعت أخبار بأن الأرتناؤوط الألبان سيأخذون بالثأر ، وبالفعل حصلت ثورة المالميسور الكاثوليك في ألبانيا مع بقية الألبانيين ، وقيل أن إسماعيل كمال بك هو الذي حرض عليها ، غير أن الواقع هو أن هذه الثورة كانت مقررة من زمن وإنما مجلت حادثة البرلمان الأخيرة في تقديم موعد إعلانها^(١) ، وأرسل الألبان على الفور برقية إلى رئيس المجلس بأنهم يعتبرون الإهانة مرجحة إليهم جميعاً^(٢) .

لقد بلغت المهاترات في مجلس المبعوثان درجة أصبح معها الصفع وطلب المبارزة والشتائم أشياء مألوفة ، ففي حادثة القاء طلعت بك أرضاً من قبل شفيق بك المزيد طلب أحد النواب الترك مبارزة النائب العربي ، وطلب أحمد باشا الزهير مبعوث البصرة مرة مبارزة عضو من أعضاء مجلس الأعيان عندما تقوه بعبارات مهينة بحق نواب مجلس المبعوثان ، ومرة أخرى صفع أحد النواب الصحفي المبعوث حسين جاهد عند مدخل المجلس لأنه نهاه عن الدأب في انتقاده على صفحات جريدة « ظنين » ، فلم ينته^(٣) ، وفي إحدى جلسات عام ١٩١١ شهر طلعت بك سدسه وصوبه إلى صدر الزعيم المعارض لطفي فكرى بك ، بينما كان يهاجمه من على منبر الخطابة ، ويعدد مساوىء

(١) الأهرام - ١٠٠٢٣ ، ١٥-٢-١٩١١ ، ١٠٠٥٠ ، ٥-٤-١٩١١ ، ٢١-١٢-١٩١١

(٢) الأهرام - ١٠٠٣٥ ، ٧١-٢-١٩١١ .

(٣) الأهرام - ١٠٠٧٧ ، ٨-٥-١٩١١ .

الحكومة ، فلم يتخاذل لطفى فكرى بك ، بل فتح صدره لطلعت قائلاً :
«أما كفناكم اغتيال الأحرار في الأسواق والطرق ، حتى تتجاسروا على
سفك دماء المعارضين تحت قبة البرلمان ، ليتك ياطلعت أطلقت النار ، إذا
لرأيت عاقبة الأمر ، . ولم يقنع عندئذ بوساطة رفاقه في النزول عن المنبر
إلا بعد أن يدون كل ماسرده من مساوىء الحكومة في محضر الجلسة^(١) .
وقد كان من أثر شدة هجوم المعارضة بما فيهم نواب العرب على طلعت بك
وزير الداخلية ، أن اضطر إلى الاستقالة هو والمطر فون من حزب الاتحاد
والترقى مثل إسماعيل حتى بك بابان زاده وزير المعارف ، وجاويد بك وزير
المالية اليهودى الأصل^(٢) ، الذى حورب لكونه يجمع حوله في الوزارة
طائفة من المستغلين اليهود وسماسة بيع الأراضى ، بما فيهم رئيس ديوانه ،
كما حوربت الحكومة لكونها تترك المجال لهجرة اليهود إلى فلسطين وشراء
الأراضى وتسهيل أمورهم^(٣) .

بلغت قوة المعارضة في عام ١٩١١ مبلغاً لم تصل إليه قبل ذلك وظلت
سائرة في طريق التقدم وبدأت المسائل العربية أو التى لها مساس بالعرب
تظهر في مناقشات مجلس المبعوثان بشكل واضح وقد دخل المعتزك عناصر
جديدة من مبعوثيهم . فبا انتخاب شكرى بك العسلى مبعوثاً عن دمشق في
الانتخابات الفرعية التى جرت فيها أثر وفاة النائب الدمشقى محمد بك العجلانى
تعززت المعارضة ، ولم يكده يصل إلى المجلس حتى أثار هو ومبعوث القدس
روحى بك الخالدى قضية الهجرة اليهودية إلى فلسطين ، وكان قد مهد لها

(١) سليمان فيضى - المصدر السابق ، ص ٩٤ - ٩٥ ، روى هذه الحادثة سليمان
فيضى في مذكراته بصفته متفرجاً في المجلس .

(٢) كان حينذاك في سلانيك جماعة من اليهود الذين اعتنقوا الدين الاسلامى اصلهم
من اسبانيا ، يطلق عليهم اسم « الدونمة » وكان جاويد بك منهم .

(٣) الاهرام - ١٠٠٢٢ ، ١٥-٣-١٩١١ ، ١٠٠٧٩ ، ١٠-٥-٩١١ ، ١٠٠٨٢ ،

بتوزيعه على النواب طوابع برید باسم الصهاينة عليها اسم هرزل ، ونوردو ، يرسل الصهاينة في فلسطين رسائلهم بها ، عن طريق مكاتب البريد الأجنبية ، وقام يخطب مبینا أن للصهاينة في فلسطين أندية ومحام تحکم بغير القضايا الجنائية ولهم أعلام يرفعونها في أعيادهم ، وأنشيد ينشدونها ، وهم يودون شراء الأرض المشرفة على سكة حديد الحجاز ورومون التوسع في سوريا حتى العراق . وما انتهى من كلامه حتى علا وجه الرئيس الامتعاض وبدت على النواب مظاهر الاهتمام ، فاعتلى روجى بك الخالدى المنبر وألقى خطابا طويلا أورد فيه أقوال التواراة عن أماني اليهود في استعادة ملك فلسطين . ثم أخرج من جيبه ورقة تلا منها نص رسالة كتبت بقلم « أوزيتشكى » ، الملقب بالأمير اليهودى ، وهو أحد أركان الجمعية الصهيونية ، يبين فيها الوسائل الواجب أن يأخذها الصهاينة كي يبلغوا أمانيتهم وهى : نيل الميزة والأفضلية في فلسطين بواسطة الأمور ، وتوحيد آمال الإسرائيلين وجمع شتاتهم ، وإنماء روح الوطنية في قلوبهم ، واستخدام السياسة لبلوغ الأمانة السامية . واستنتج النائب العربى من ذلك أن الصهاينة لا يريدون أقل من تأليف أمة لهم في فلسطين واستيطان أرض الموعد ، ثم نبه إلى ازدياد عددهم باضطراد حتى أصبح في متصرفية القدس وحدها مئة ألف يهودى ، وأن أغنياءهم ابتاعوا لهم نحو مئة ألف دونم ، وأن القوانين التى سنتها الحكومة لهجرتهم وإيجادها جواز السفر الأحمر للأجانب منهم لم تنفع في منع هجرتهم إلى فلسطين لأنها لم تنفذ ، ثم بين خطورتهم في كون نسبة العثمانيين منهم لا تتجاوز عشرة في المائة وأما الباقون فمن مهاجرى أوربا ، وأنهم أسسوا بنكا باسم « بنك الاستعمار اليهودى » . عندئذ نهض النائب اليهودى نسيم مزلياح أفندى^(١) وطلب التحقيق دفعاً للشكوك مبیناً تمسك اليهود العثمانيين بعثمانيتهم ، ثم قال رداً على روجى بك الخالدى وتعرضه بالتواراة :

(١) تولى منصباً وزارياً في عام ١٩١٢ في الوزارة التى تالفت اثر اسقاط حكومة

الائتلافيين ، ولم يكن فيها ولا عربى .

« ولكن أى ذنب عليهم إذا كانت التواراة تعدم بالنهوض والقوة ؟ إن فى استطاعة روحى بك أن يحرق التواراة ولكن القرآن موجود لإثبات ما فيها . ثم هدد وحذر وتوعد وحرص الحكومة عليه وعلى زملائه من العرب ، مدعياً بأنهم لا يريدون من قولهم هذا سرى معارضة الحكومة « فعلى الحكومة أن تهتم الأمر » (١) . قام بعدئذ وزير الداخلية خليل بك وألقى خطاباً طويلاً استعرض فيه مختلف القضايا ، وتطرق إلى المسألة الصهيونية فقال أن الحكومة قد بسطت رأياً فيها ، وأضاف : « . . . نحن موقنون بأن اليهود العثمانيين ليسوا على رأى دعاة الصهيونية ، بل هم ضدهم فى ذلك مراعاة لمصالحهم . أما اليهود الأجانب فإن الحكومة تتخذ الوسائل حتى لا يجتمعوا فى مكان واحد ، وهى ستسير على هذه الطريقة دائماً أبداً ، . فأجابه النواب العرب هذا ما يسرنا (٢) .

القضية العربية فى مجلس المبعوثان :

أما القضية الهامة التى بسطها شكرى العسلى من على منبر مجلس المبعوثان فى المسألة العربية فقد نقلها هذا النائب الدمشقى من على صفحات الجرائد ، ومن أفراه الناس ، إلى رحاب المجلس فى إحدى جلساته فى شهر آذار مارس ١٩١١ فقد اعلى المنبر وقال : « أيها السادة ، بحثت بالأمس فى كتاب « السالنامة » (حولية الحكومة) . . . واستقصيت أسماء الموظفين المنشورة فيه ، فلم أجد بعد البحث إلا أسماء قليلة جداً لا تتجاوز عدد أصابع اليد من أبناء العرب الذين منهم نصف هذه السلطنة . . . إن العنصر العربى يشترك مع العناصر الأخرى فى ما لها من السلطة ، ومعنى الحكم النيابى هو أن تكون السلطة فيه للأمة ، وفضلاً عن ذلك فنحن نشترك مع بقية العناصر فى دفع

(١) الاهرام - ١٠٠٩٢ ، ٢٥-٥-١٩١١ ، المؤيد - ٦٣٠٩ ، بتاريخ ٢-٨-١٩١١ .

(٢) الاهرام - ١٠٠٩١ ، ٢٤-٥-١٩١١ ، المؤيد - ٦٣٠٩ ، بتاريخ ٢-٨-١٩١١ ، العدد ٦٣٠٩ .

الضرائب ، والقيام بالتكاليف فهل من العدل أن نقوم بما علينا ولا نعطي مالنا (ضجيج). لنفرض أنه ليس فينا كفاءة لتولى الوزارات أو لأن يكون مناوولة ، لنفرض ذلك صحيحاً ولا بأس من ذلك ، ولكن أليس من أبناء العرب شبان تخرجوا في المدرسة الملكية ومدرسة الحقوق وغيرهما من المدارس العليا ، ولهم من الكفاءة ما يستحقون به أن يكونوا مقيدى أوراق في دائرة الصدارة أو يميزى قلم في الدوائر الأخرى؟ أنصفوا قليلا فهل من المعقول أن الأمة العربية التي منها صاحب الاختراعات والاكتشافات في إنجلترا وأميركا ، ومنها عضو في مجلس أعيان الولايات المتحدة الأميركية ، ووال على جزائر الفيليبين ، ونظار في الوزارة المصرية ، هل من المعقول أن أمة كهذه ليس فيها شبان أكفاء لوظيفة مقيد في دائرة الصدارة أو يميز في قلم الداخلية (عريضة وضجيج) . أن في نظارة المالية فقط (١١١) تركيا و (١٣) يورديا ، و (١٠) من الأرمن ، و (٤) من الروم وليس فيها عربي واحد . إن سبب ذلك هو فساد التصور وخطأ الاجتهاد . ولكن أكبر خطأ هو أن ترقية الموظفين لم يعمل لها حتى الآن قانون تجرى بمقتضاه ، ولو عمل لذلك قانون عادل لارتفعت الشكوى . وهذا مانحن نطالب به بلسان الأمة العربية وبالنيابة عنها ،^(١) .

لم تمض هذه الحادثة بدون ذيول أو مضاعفات ، إذ لم يقف الاتحاديون مكتوفي الأيدي ، لاداخل المجلس ولاخارجه ، أمام هذا الهجوم الذي تعرضت له حكومتهم . ففي مجلس المبعوثان أخذوا بالضجيج والاحتجاج على إثارة مسألة أعتبروها من قبيل النعرة الجنسية ، وتعرض النائب العربي للتمريض العام واخاص من زملائه الترك فكان جوابه أن الضرورة هي التي تدعونا إلى ذلك ، كما أن فريقا من العرب لم يستسيغوا فتح هذه القضية

(١) المؤيد - ٦٣٢٤ - ٨ - ١٩١١ ، من مقال بقلم محب الدين الخطيب صدره بخلاصة من خطاب شكوى المسلى .

العنصرية ، كي لا يخرج العرب عن خطتهم السابقة في العفة والنزاهة ، وعدم الاهتمام بالوظائف بقدر اهتمامهم بالاصلاح العام ، وإظهار حسن النية وصفاء القلب ، يحاولون بذلك أن يستروا الحقيقة بغشاء من الولاء المصطنع . أما الفريق الآخر من العرب فتمد رأوا أنه قد آن الأوان لإظهار حقيقة الوضع على ما هو قائم ، والإفاضة بالشكوى كي يعود القائمون بالأمر إلى طريق الصواب^(١) ، وأن إثارة الشكوى في مجلس المبعوثان ليس من الضروري أن تكون الغاية منها المطالبة بالوظائف لذاتها ، بل يمكن أن تكون سلاحا ذا حدين ، فهي من جهة تبين سوء نية الاتحاديين ، واستئثارهم بكل المنافع وحرمان العناصر الأخرى منها ، وتعرى الاتحاديين أمام الرأي العام بأنهم مصرون على الاستمرار في تجاهل العنصر العربي^(٢) - وهو من أكبر عناصر الدولة - وإهماله واحتقاره ، وعدم الاصاحة للصوت الذي ارتفع من عام مضى على لسان شكري غانم في جريدة « الطان » مهاجم سياستهم الأنانية والآثرة التي هم عليها . ومن جهة أخرى ، ما المانع من المطالبة بحق تسنم الوظائف ، أليس في تسنمها نحو للوصمة التي وصمهم بها الترك بأنهم غير أهل لها ؟ كان كثير من السياسيين العرب يرون أن طلب الوظائف ليس فيه

(١) المؤيد - العدد والمقال السابق .

(٢) جاء الخطاب في ظروف حرجة كان يمر بها الاتحاديون في وقت انشقق من حزبهم الاتحادي « ٧٠ » نائبا مرة واحدة وتقدموا بعشرة مطالب نص المطلب الثالث منها على وجوب « المحافظة على التقاليد التاريخية للاقطار والعناصر العثمانية » فبادروا حالا الى محاولة رآب الصدع ، وجرى اجتماع بينهم وبين المخالفين سويت فيه المسائل ظاهريا ، انما لم تدب بضعة اشهر حتى عاد النواب المخالفون الى الخروج من الحزب وتأييف حزب «الحربة والائتلاف » وسرد تفصيل ذلك فيما بعد ، كما رافق ذلك اشاعات ودعاية يظهر بانها كانت مقصودة ، او كانت محاولة من قبل العرب ، بان المبعوثين العرب سيؤلفون حزبا برلمانيا عربيا مستقلا ، فرحب بذلك بعض الكتاب العرب في الجرائد ، وصاروا اذا تكلموا عن المبعوثين العرب سموهم احيانا بالكتلة العربية ، او المجمع النيابي العربي او الحزب العربي ، ولكنه لم يتشكل بالفعل ، وكان الحديث عنه ضعيفا . (راجع المؤيد - ٦٣٤٩ ، ٢٦ - ١٩١١ ، ٦٣٤٤ ، في ٨-٩١١ ، والإهرام - ١٠٨٢ ، ١٥-١٩١١ و ١٠٠٨٨ ، ٢٠-٩١١)

ما يحط من النضال العربي ، ولكن بشرط أن يرافقه القيام بالإصلاح الصحيح ، لأن في إسنادها إليهم دليلا على احترام كياناتهم ، واعترافا بضرورة إسهامهم في المسؤوليات السياسية والإدارية ، وإشعارهم بشخصيتهم وبأهمية عصرهم ، والوضع يختلف الآن عما سيكون عليه بعد عامين أى سنة ١٩١٣ عندما شعر العرب بأن الاتحاديين فهموا القضية العربية بأنها مسألة وظائف وكنى ، عندئذ ستنشأ فكرة مقاطعة الوظائف حتى يتم الإصلاح وسيكون من أبرز أبطالها شكرى العسلى نفسه .

وهكذا بينما اندفعت الجرائد التركية تصب هجومها الشديد على شكرى بك العسلى وتشتمه ، قامت الصحافة العربية تؤيده ، وتكيل له المدح ، وجاءته البرقية التالية باسمه واسم النائبين رضا بك الصلح مبعوث بيروت ، وسعد الدين أفندى مبعوث حوران ، الذين انتصرا له عندما كان الاتحاديون يقطعونه ويحاولون إسكانه : « نشكر دفاعكم الشريف عن حقوق العرب العثمانيين متأسفين لتخلف رفقاتكم عن مساعدتكم ، وقد وقعت البرقية ثمانية من أكبر صحف بيروت وفي مقدمتها « المفيد » ، « الحقيقة » ، و « الاتحاد العثماني » ، و « الثبات » .

أما الاتحاديون فقد تحركت لجنهم المركزية في سلانيك ، وأرسلت تلغرافا إلى جميع فروعها بأن تحتج على شكرى بك وزملائه هذا نصه :
« سلانيك في ١٩١١/٤/٨ - عقد مرخصو الأندية الاتحادية وتمرأ قرروا فيه أن يحتجوا إلى رئاسة المجلس على النواب الذين يتابعون في مناقشاتهم البرلمانية خطة المصالح الشخصية ويريدون أن يرضوا بذلك مأرب أنفسهم ، وستجرى الاحتجاجات في مدن السلطنة أيضا ،^(١) .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى أرادوا أن يضربوا العرب بعضهم

بعض ويشيروا بين طوائفهم الأحقاد الدينية ، فأوعزوا إلى النواب العرب الموالين لهم ، من مبعوثي اليمن والعسير والبصرة والحجاز (١) ، بأن يرسلوا برقيات إلى الجزائر العربية يطالبون منها بأن لاتعرض للباحث التي تكلم بها شكرى العسلى ، ويهيون بها التمسك بالجامعة الإسلامية العثمانية ، ونبد النعرة الجنسية ، وتحاشى الضرب على نعمة العرب والترك ، فنفذوا ما أوعز إليهم به وأرسلوا برقية بهذا المعنى إلى صحف ولاية بيروت (٢) ، فامتعض المسيحيون فيها ورفعوا إلى رئاسة مجلس المبعوثان وناظر الداخلية ورئيس فرقة الاتحاد والترقى وسليمان البستانى برقية جواية قالوا فيها أنهم يعتبرون برقية النواب المذكورين - بالحض على منع النشرات المفرقة بين العرب والترك وعلى تقوية الوحدة الإسلامية العثمانية - عاملا من عوامل التفرقة بين الطوائف العثمانية مما ينافى الدستور لذلك فانهم يحتجون عليها بكل قواهم ، ويطلبون بأن لايتخذ انعطافهم نحو الحكومة الدستورية سبباً لعدم الاعتداد بهم كطائفة لاشأن لها - ونفر سهم لاتقل عن مليون ونصف مسيحي في الولايات العثمانية - وينبهون إلى أن الدعوة إلى الوحدة أو الجامعة الطائفية مضرّة بكيان الدولة . فرد عليهم وزير الداخلية خليل بك والصدر الأعظم حتى باشا بأنهما لا يؤيدان ماجاء في برقية النواب المشار إليهم من دعوة إلى الجامعة الإسلامية العثمانية ، وأن الأساس الوحيد الذى بنيت عليه سياسة الحكومة إنما هو تأييد الوحدة العثمانية ، وأن الذين أرسلوا ذلك التلغراف لم يدركوا أهمية تلغرافهم ولكنهم كفوا به تكليفاً ففعلوا (٣)

أما الجواب الذى صدر عن الصحف العربية في بيروت ، فقد عبرت عنه البرقية التالية إلى نائب اليمن « أحمد الكبشى » : « نحن أعلم الناس بأن

(١) وقع البرقية تسعة نواب بينهم واحد تركى هو فؤاد خلوصى نائب طرابلس الشام وعبد الوهاب قرطاس « البصرة » ، وسليمان البارونى « طرابلس الغرب » من العرب .

(٢) المؤيد - العدد السابق .

(٣) الاهرام - ١٠٠٦٥ ، ٢٦ - ٤ - ١٩١١ .

التفرقة بين العرب والترك مضره جداً، ومن العجب أن تعد المطالبة بالحقوق تفرقة، فتؤمل أن توجه النصيحة للجرائد التركية لتتوقى هذا البحث، حفظاً لسلامة الوطن، وتعزيراً للوحدة الإسلامية - العثمانية، التوقيع: المفيد، الرأى العام، الاتحاد العثمانى، الحقيقة.

هذا وأن الشبيبة العربية فى الآستانة لم تكن لتغفل عن حركات المبعوثين العرب الذين كان الاتحاديون يستخدمونهم آلات بحركتها كيفما شاؤوا. فقد علموا بالبرقية التى أرسلها هؤلاء إلى الصحف البيروتية وإلى بلديتها فبادروا إلى إرسال برقية من قلمهم إلى جريدة الاتحاد العثمانى هذا نصها:

«تلغراف نواب العين وغيرهم لجرائدنا تزلف يقصدون به إيهام العرب لمنع طلب حقوقهم. سبب انحطاطنا وجود أمثال المذكورين بين نوابنا. ونحن إخوان الأتراك لا نحتاج لنصيحة». عن عرب الآستانة: أياس. (١)

لم يكتب الاتحاديون بكل ما فعلوا لتشويه العمل الذى قام به شكرى العسلى فى مجلس المبعوثان، بل أنهم حاولوا حمل ناخبي النائب المذكور الثانويين فى دمشق على تقديم بركات الاحتجاج ضد تصريحاته فى المجلس، ولما فشلوا فى هذه المحاولة عمدوا إلى بعض أعضاء جمعية الاتحاد والترقى وأوعزوا إليهم بتقديم مثل هذه البرقيات، بوصفهم من ناخبيه، وأكثرهم من بيروت، فلما اطلع الناخبون الثانويون لشكرى العسلى عليها وكيف تنتحل صفتهم فى مثل هذا العمل أكبروا الأمر وكذبوا الخبر. هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن الدمشقيين بصورة عامة أصبحوا يمتقنون الاتحاديين و«يرمقون مثلى حكومتهم فى دمشق بأطراف عيونهم» كما عبر عن ذلك مراسل جريدة طين فى دمشق، ويتظاهرون بصورة غريبة

أمامها ، وبدأ من كان منتسباً منهم إلى نوادى الاتحاد والترقي في دمشق ينسحبون منها ذرافات ووحداً بما في ذلك شبانهم وعلمائهم وأعيانهم وتجارهم . وأرسل (٧٥) شخصاً من علماء دمشق وأعيانها وأصحاب الجرائد فيها وتجارها ، تلغرافاً إلى الصدر الأعظم حتى باشا ، بمناسبة خطاب العسلى في المبعوثان ، يؤيدون فيه كتلة النواب العرب في المجلس ومبعوثهم شكرى العسلى ، ويطلبون عرض التلغراف على مجلس الوزراء ومجلس المبعوثان .^(١)

في الواقع كان عام ١٩١١ حافلاً بالأحداث الهامة بين الترك والعرب بصورة خاصة ، وبينهم وبين العناصر الأخرى بصورة عامة ، ففي طوال هذا العام كان اللوائساحى باشا الفاروقى يرمى الحواريين في سوريا بالحديد والنار ، يهدم البيوت ويحرقها بمن فيها من السكان، وفي هذا العام كانت ثورة اليمن على أشدها فتك بأبناء الأمة العربية بايعاز من طلعت بك وزير الداخلية الشديد القسوة فى تهليلق خطة جمعيته ، ولم يعقد الصلح إلا فى أواخرها . فإذا أضفنا إلى حداث هذا العام ما أثار نفوس العرب من الصدمات التى تلموها من الاتحاديين فى العام الأسبق من منح إمتياز شركة لنش ، خلافا لمصلحتهم ومن عزل ناظم باشا الوالى المصلح من ولاية بغداد ، واستبداله بمجال بك المعروف بقسوته ، فى أواخر العام السابق ، وما أظهره الاتحاديون من عناد فى إبقاء كاظم بك ، الوالى المسىء ، على رأس ولاية حلب ، برغم اعتراض نواب المنطقة وإثارتهم الجلسة الصاخبة التى جرت بشأنه فى مجلس المبعوثان ، وما عومل به شفيق بك المؤيد وبقية النواب الناهون من العرب فى قاعة مجلس المبعوثان ، وما أظهره وزير الداخلية طلعت بك من عناد وسوء المعاملة للشعب العربى ، ومن مماثلة فى تطبيق نظام توسيع المأذونية

في الولايات ، وما يرتكبه الاتحاديون من استبداد واضطهاد بواسطة الأحكام العسكرية ، وكبت حرية الصحافة والقول ، ومن هضم لحقوق العرب وعدم الاعتراف برجردهم وما ظهر من إهمال الحكمة لولاية طرابلس الغرب عندما هاجمها الطليان ، إذا عرفنا كل ذلك يتضح لنا ما أصبحت تنطوى عليه نفوس العرب من كره للاتحاديين ، ومقت لهم ، بما حدا بنفوسهم إلى التحول عن الوثوق بحكمهم الرامى إلى مركزية الحكم فأصبحوا يتجهون مع مجموع العناصر الأخرى - التي لم يكن سخاها أقل من سخط العرب على الاتحاديين - إلى فكرة اللامركزية الواسعة ، ويظهر أن ضغط الاتحاديين قد ازداد على المتطرفين من نواب العرب ، في أوائل هذا العام ، وأنه قد جرت أشياء خفية بين الطرفين ، لا تزال غامضة ، أثار حفيظتهم وأخرجتهم عن واجب الولاء لخليفتهم ، لذلك قد يكرنون بعثوا بالكتاب التالى إلى الشريف حسين فى ١٢ صفر ١٣٢٩ (أوائل ١٩١١ م) ولما يمض بعد ، بضعة أشهر على قتاله ابن السعود لحساب الدولة العثمانية وحكومتها الاتحادية ، وكانت لا تزال أعماله قائمة فى العسير ضد أميرها السيد أحمد الادريسي ، التائر على الدولة ، بغية إخضاعه لنير الدولة ، وهذا نصه وكان بتوقيع نائب البصرة طالب التيب :

« صارحنى أعداء لغتنا وأمتنا ، ولا سيما خليل بك ، بما فى نفوسهم ، وهو أنهم سوف يفتادونا إلى المشائق كاتساق الأغنام إلى المسالخ ، إذا كنا نحن العرب لانوافقهم على آرائهم ونسير بأوامرهم ، ولقد بلغ صدى هذا الوعيد مسامع نواب العرب ، فهاج حفيظتهم وأشدت إحتجاجهم حتى أن المجلس أضطر إلى وقف جلسته هذا اليوم . إن ولدكم الهمام عبد الله يقص عليكم بنفسه نبأ هذا القول ، وإلى أى حالة بلغت فظاظته السافلة .

« إن نواب العرب كافة يؤيدون مولاي بكل قواهم وأقوالهم وقلوبهم ويشكرون له مساعيه الجسام فى سيبل الحجاز منذ ولى أمره ، ونعترف

بغير تكم على ديننا وأمتنا ، وأننا مستعدون للقيام إلى جانبكم إذا قتم لخلع هذا النير الذى أنقل كاهل العرب وسعيتم لانتشاهم مما هم فيه من الظلم والعبودية . . . »

وأرفق السيد طالب النقيب بالكتاب وثيقة هذا نصها ، قال إن ذوى الشجاعة من نواب العرب وقعوها ، وأنها باهضاء ٣٥ نائباً :

« نحن نواب العرب فى مجلس المبعوثان ، نعهد إلى حسين باشا فى حكم مكة ، ونقر باسمنا ، وإسم البلاد التى تمثلها بأن له وحده السلطة الدينية على البلاد العربية ، ونحن مستعدون أن نجاهر علانية بهذه البيعة متى دعت الأحوال إلى ذلك . وكان من أبرز الموقعين عليها : طالب النقيب ، شكرى العسلى ، شفيق المؤيد ^(١) . . . ويقول سليمان فيضى أنه قد وقعها أيضاً نواب آخرون لم يقف على أسمائهم .

إن الشىء الذى لا أريد إغفاله هو اعتقادى بأن هذه المذكرة إذا صح أن نواب العرب قد قدموها إلى الشريف حسين ، وهذا ما أشك فيه ، لم تكن سوى ثمرة غير ناضجة ، لم يأت أوان قطوفها ، بل هى دليل على التسرع والنزق ، للأسباب التالية :

١ — أورد المذكرة خير الله خير الله ، من أعضاء جمعية « النهضة اللبنانية » فى باريس ، وهو من المشتغلين بالقضية العربية مع شكرى غانم ، فى كتابه « Le problème du Levant et les régions arabes libérées » الذى نقله عارف النكسدى إلى العربية عام ١٩٢٠ تحت إسم المعضلة العربية والأقطار العربية المحررة ، وهو كتاب غير مستوف للشروط العلمية ،

(١) مذكرات سليمان فيضى - المصدر السابق ، ص ٨٧ - ٨٨ ، خير الله خير الله المصدر السابق ، ص ٢٧ - ٢٨ ، أحمد عزة الاعظمى - المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ٩٢ -

وليس كل المعلومات التي وردت فيه موثوقة، خاصة وأنه كتب في عام ١٩١٩ ولا يخلو الأمر في كتابته من دافع سياسي لأنه قدم كتقرير إلى عصبة الأمم .

٢ - وردت في مصادر أخرى منها كتاب « في غمرة النضال » الذي ضمنه سليمان فيضى البصرى مذكراته ، وكان من ألقى الناس بطالب بك النقيب ، إذ كانا مبعوثين عن البصرة في عام ١٩١٤ . ولكن بينما كان يجب على الكاتب أن يأخذ نص الكتاب من طالب النقيب نفسه، وفي هذه الحالة كان عليه أن يعرف أسماء الموقعين جميعهم أرجح أنه أخذ حرقاً بحرف من كتاب خير الله خير الله المغرب ، لانطباق النصين على بعضهما تماماً ، مع أن أحدهما مترجم . .

وقد قال تعقياً على المذكورة أنه كان قد وقعها نواب آخرون غير الثلاثة الذين ذكرهم ، لكنه لم يقف على أسمائهم ، مع العلم أن خير الله لم يذكر سوى إسم طالب النقيب . وأرجح أيضاً أن الكاتب ذكر إسم شفيق المؤيد وشكري الحسلى لمعرفة أنهما أشد المبعوثين حماساً وتطرفاً في المعارضة . وكتاب سليمان فيضى ، عدا ذلك ، مليء بالأخطاء التاريخية ولم يراع فيه الدقة العلمية ، وكثير من الأخبار الموجودة فيه ، مما لم يشهدها بنفسه ، لا يوثق بها كما وردت بالنص السابق الحرفي في كتاب « القضية العربية » لأحمد عزة الأعظمى ، الذي وضعه سنة ١٩٣١ ويظهر أنه نقلها عن كتاب خير الله خير الله .

٣ - لم يكن الشريف حسين في ذلك الوقت في وضع جدير بأن يوحى بالثقة للاصلاحيين ، لاهو ولاولده عبدالله لأنهما كانا ضالعين مع الاتحاديين قلباً وقالباً ، ويحاربان جاريهما الادريسي وابن السعود لحساب الاتحاديين ، جراً لمغرم ، وحرصاً على توسيع أرض الحجاز على حساب الجيرة .

٤ - لم تكن القضية العربية في ١٩١١ قد طفت هذه الطفرة من الولاء

لعرش الخلافة العثمانية إلى الكفر بها فضلا عن أن إتجاه (٣٥) نائباً من نواب العرب إلى هذه الطفرة أمر لا يمكن تصديقه نظراً لما كانت عليه أفكار عامة النواب العرب، إذ لم يكن عدد المعارضين حق المعارضة من نواب العرب حينذاك أكثر من عشرة أو خمسة عشر نائباً على أعظم تقدير . أما البقية أو معظمهم فكانوا ينساقون مع تيار زملائهم الطاغى ، ولكن ليس إلى درجة توقيع مثل هذه المذكرة التي تعنى الكفر بالولاء للسلطنة وللخلافة العثمانية هذا الذى تجمع كافة الدلائل ، خلال الفترة التي يدور عليها هذا البحث ، إنه لم يحصل ، بل كانت جميع الاتجاهات حتى عام ١٩١٤ تعمل وتدور ضمن الرابطة العثمانية .

٥ - وأخيراً أن جلسة المبعوثان التي تحدثت عنها المذكرة، بأنها أثبتت فيها قضية تهديد المبعوثين العرب بالمشاقق، لم أعر على محضرها في أى جريدة من التي وقعت بين يدي ، ولم يتحدث أحد من الكتاب عنها ، ولم تثر أية جريدة أى مناقشة حولها ، خلافاً للمألوف . وقد يتغير أو يتعدل رأي هذا فيما إذا عثرت على شيء من ذلك في محاضر جلسات مجلس المبعوثان ، التي كانت تنشرها جريدة « تقويم وقائع » الرسمية التركية في الأستانة ، والتي آمل الحصول عليها في المستقبل ، أو في أى جريدة أخرى .

٦ - ومما يزيد شكى في أمر تقديم هذه المذكرة إلى الشريف حسين في هذا التاريخ ، أن أسعد داغر قد أورد في كتابه « ثورة العرب » أنها قدمت إليه في عام ١٩١٣^(١) ، أثناء مناهضة الترك للمؤتمر العربي في باريس ، وهو توقيت معقول لولا أنه لم يكن في ذلك الوقت برلمان ، بعد أن مضى أكثر من نصف عام على حله . مع ذلك قد تكون رواية السيد داغر عن هذه المذكرة صحيحة لأنها توافق تاريخ الخصام بين طالب النقيب والاتحاديين ومحاولتهم إغتياله ، وتفكيرهم في استبدال الشريف حسين بالشريف حيدر

على إمارة مكة ، ولا عبرة لعدم وجود مجلس مبعوثان لأن ما ذكره السيد طالب النقيب عن تهديد الترك للنواب العرب بالمشانق وتعطيل جلسته قد يكون عنى به حوادث مضت .

شعر الاتحاديون بموجة من السخط الشديد التي عمت الأوساط العثمانية ضد حكمهم ، وقد رافقتها موجة الانسحابات المتواترة من حزبهم البرلماني ، فحاولوا تدارك الموقف وأخرج طلعت بك من وزارة الداخلية، وجاويد بك من وزارة المالية ، وإسماعيل حتى بك بابان زاده من وزارة المعارف (١) . وحلجان افندي من وزارة النافعة بالتدريج ، وكانوا من أكثر الاتحاديين تطرفا وتزمتا وشدة في تطبيق برنامج المركزية والصرح ومزج العناصر وحل محلهم جماعة أكثر اعتدالا كخليل بك لوزارة الداخلية، ونائل بك لوزارة المالية ، ولم يعارضوا في الاتفاق الذي جرى بين عزت باشا الأرنأؤوط ، وإمام اليمن ، ونقلوا حسين كاظم بك والى حلب ، المغضوب عليه من الحلبيين (٢) ، من هذه الولاية إلى أمانة مدينة العاصمة ، وأرسلوا والى أدرنة

(١) الأهرام - ١٠٨٣ ، ١٥-٥-١٩١١ ،

Corresp. d'Orient — 15/5/1911, P. 438.

(٢) في أواخر شهر نيسان ، ابريل ١٩١١ ارسل مبعوثو العرب في المجلس ، الى نظارة الداخلية والصدارة ، برقية بحق حسين كاظم بك والى حلب لتصريحه الى جريدة التقدم ان الحركة القومية في الولايات العربية قد تفاقمت لان مبعوثي دمشق وحلب وبيروت وبغداد والبصرة يفتنونها ويتعهدونها وانه ذاهب الى الاستانة لمباحثة الحكومة بشأن خطرها ، وانه علم بوجود جمعية سرية في حلب ، وقد وقع البرقية ستة من نواب اليمن منهم : احمد الكبشي ، وحسن عبد القادر ، وعبد الله المحففي ، وفراج سعيد ، ونائب الموصل على فاضل وداوود يوسفاني ، ونواب سوريا : الزهراوي ، ونافع باشا الجابري ، وتوفيق المجالي ، ورضا الصلح وروحي الخالدي ، وشكري العسلي ، وسعيد الحسيني ، وحافظ سعيد ، وسعد الدين افندي المقداد ، وشفيق المؤيد ، وخالد البرازي ، ونواب بفسداد والبصرة والمنتفك : شوكت باشا ، وعبد الوهاب قرطاس وخضر وغيرهم . وقد جاء في يرقيتهم انهم موالون للدولة مخلصون للرابطة العثمانية ، كما هاجمت الصحف العربية في كل مكان الوالى المذكور بنصف وناقشته الحساب وعددت مساوئه وبذره بغور الشقاق بين الترك والعرب « المؤيد ، ٦٣٥٨ ، ٧-٥-١٩١١ » .

مظهر بك مكانه (١) ، وتساهلوا مع الثوار المالميسوري في ألبانيا بإعطائهم بعض الامتيازات في حمل السلاح ، وبأن يقضوا سنتين من ثلاثة من مدة التجنيد في بلادهم والثالثة في الآستانة ، ثم أصدروا آخر الأمر ، ولكن في أواخر عام ١٩١١ قراراً وزارياً يجعل اللغة العربية لسان التعليم في المدارس الابتدائية ولم يكن قد صدر مثل هذا القرار ، بعد أن كانت جمعية الاتحاد والترقي قد أدخلت تعديلاً بهذا الشأن في برنامجها ، كما مر معنا في أول هذا الفصل ، منذ أكثر من سنتين (٢) وأخذ خليل بك وزير الداخلية الجديد يدلي بالتصريحات ، ويضمن خطبه في مجلس المبعوثان الأقوال التي من شأنها أن تخفف من قلق العناصر العثمانية المختلفة . و خليل بك في الأصل لم يكن من الرعناء المتصلبين بل كان منزناً عاقلاً ، وعلى صفات هي التقيض من صفات طلعت بك ، فان له تصريحات سابقة معتدلة في مجلس المبعوثان منها ما صرح به في خطاب ألقاه في المجلس منذ شهر تشرين ثاني ، نوفمبر ١٩١٠ قائلاً : « غايتنا القصوى أن نجمع العثمانيين بالسياسة ، وأن يكون الوطن لجميع الطوائف العثمانية على السواء مع احترام كل مذهب ولغة ، ولا نريد أن تكون أسس الحكومة ودعائمها غير العدالة والحرية والنظام والسلام . رأى حزبنا في إختصاص العناصر وتطاحن الطوائف أكبر سبب لسقوط السلطنة فحول همه ، بعد سحق الاستبداد ، إلى أحكام روابط الاخاء والوثام بين الجميع .. إن غرضنا الاسمي هو أن نجمع حول العلم العثماني كل العناصر والطوائف المؤلفة منها أمتنا العثمانية » (٣) .

وعلى أثر التطورات الجديدة ، وبعد إستلامه وزارة الداخلية واصل تصريحاته التي كان يرد بها التهم والانتقادات التي توجه إلى الاتحاديين بكونهم

(١) المؤيد - ٦٤٥ ، ٢٣ - ٨ - ١٩١١ .

(٢) المؤيد - ٦٥٥٧ ، ٢٦ - ١٢ - ١٩١١ .

(٣) الاهرام ٩٩٤ ، ٢٣ - ١١ - ١٩١٠ .

يرمون إلى صهر العناصر ومزجها والقضاء على الخصائص القومية للعناصر الأخرى . وكل ما هنالك ، كما قال ، إن «خطة الحكومة هي توحيد العناصر العثمانية على أساس حب الوطن العثماني ، وليس معنى ذلك إدماج العناصر ببعضها ، أو إلغاء لغة قوم ، أو مذهبهم . كلا فإن الحكومة لاتسير على هذه الخطة السيئة ، ولايحتج عليها بخروج بعض صغار الموظفين عن هذه القاعدة وإني لأعلم ما أصاب بلادنا من التفريق والانقسام ؛ فالوزارة لاتحيد بحال من الأحوال عن مهاجها ، فهي لاتسمح بأن يهان أحد من رؤساء الأديان ، والواجب على النواب قبل إرتقاء المنبر أن يبلغوا شكرهم للحكومة ثم يرون ، بعد ذلك ، كيف تعاقب المسيئين، إلا أنه لم يخطر ببالنا أن نستترك العناصر غير التركية، فإن ذلك مضر جداً .» غير أنه حينما تطرق إلى مسألة اليمن لم يخرج عن العنعنات الاتحادية التقليدية في تجاهل وضع اليمن الخاص ، فقال : «نحن نريد أن نخول اليمن سلطة حل مشاكها تحت نظر الحكومة ، ولكن ذلك لا يعمل إلا بكل إحتراس لهذا تألفت لجنة لدراسة المشروع^(١) .»

أما من حيث إدارة الولايات فكان الاتحاديون قد أرسلوا ، قبل خروج طلعت بك وزملائه المتطرفين من الوزارة ، إلى مجلس المبعوثان مشروع نظامها الإداري ، وكانت خلاصته منح الولاية سلطة واسعة في إدارة ولاياتهم ماليا وزراعيًا واقتصاديًا وتعليميًا . . . فالوالى يقرر إنشاء الطرق وتعميرها ، وبناء المدارس ، ومنح الامتيازات والالتزامات لمدة خمس سنوات وتسيير الأوتومبيل والأمرنيوس وبناء المعامل والمصانع وماشا كل ذلك ، دون استشارة الحكومة ، وأن يعقد القروض ، عند الاضطراب والحاجة ، على شرط أن تنفق الأموال المقترضة على المرافق العمرية المشتركة بين أهالى الولاية ، كفتح الطرق وإنشاء المدارس والمزارع . . وهذه الحقوق المخولة

للولاة مخولة أيضا بالتابعة للمتصرفين ، والقائمقامين ، والمديرين ، كما قدم وزير المعارف إلى المجلس مشروع نظام التنظيم الابتدائي ، وفقا للتعديلات التي كان أجراها الاتحاديون في برنامج حزبهم^(١) ، ولكن بشرط أن يكون تعليم اللغة التركية إجباريا في جميع المدارس ، وقد تضمن التعديل أن تكون اللغة المحلية هي لغة التعليم في المدارس الابتدائية^(٢) .

إنما لم ينس الاتحاديون أن يتخذوا موقف الحزم إلى جانب اللين ، فمما أدخلوه على برنامج جمعيتهم في هذا العام ١٩١١ من التعديلات والإضافات أن خطة جمعية الاتحاد والترقي هي بذل الجهود المشتركة للحفاظ على تمامية المملكة ووحدها ، وتأمين رقيها المادى والمعنوى ، وصيانة المكاسب التي حققتها بتأسيسها النظام الدستورى وإقامتها صرح الحرية ، وتأمينها رفاهية جميع العثمانيين ، دون تفريق بين جنس وآخر ومذهب وآخر . إلا أنها تعتبر أن من جملة وظائفها أن تقف سدا منيعاً ، بجميع الوسائل المشروعة ، أمام كل دعوة عنصرية أو مذهبية أو دعوة إلى التفرقة والفساديين العناصر المختلفة^(٣) .

ومع ذلك كان موقفهم يزداد تدهوراً يوماً عن يوم ، لأن العناصر الأخرى ، ومنهم العرب والألبان بالدرجة الأولى ، وجميع أنصار الحرية الحقيقيين من الترك ، فقدوا الثقة في سياسة الاتحاديين ، وارتاعت نفوسهم من خططهم الرامية ، في حقيقة الأمر ، إلى السيطرة والاستبداد . هذا من جهة ومن جهة أخرى فان الأفكار العامة — بعد كل مارأته من تذبذب الحاكمين منهم ومطالباتهم وأخذهم باليمين الشيء اليسير الذى يعطونه بالشمال ، وما يمكن أن ينجم من المخاطر عن سياسة المركزية المقنعة بأصول « توسيع

(١) راجع مستهل الفصل الثالث .

(٢) الاهرام - ١٩١١ ، ٣٠-١٢-١٩١٠ .

T. Z. Tunay — Ibid, P. 213.

(٣)

المأذونية ، الذى تبجحوا به ، و وعدوا ومنوا الناس بتحقيقه ، ومع ذلك كان يوضع عند الشروع فيه أحيانا بشكل هزيل وقيء ، أو إذا ظهر شيء قليل منه إلى الوجود ، لا يظهر إلا بشكل نشریات مخدرة ، بعد أن تكون قد زهقت نفوس الأحرار من الإلحاح والكفاح فى سبيل الإصلاح الحقيقى - بعد كل هذا قد مالت إلى نظام اللامركزية الواضح المعالم ، الذى رأت عناصر الدولة المختلفة ، ومن يؤازرها من أحرار الترك ، أن فيه الدواء الناجع لمشاكل مثل هذه الدولة ذات الأوضاع الخاصة . لذلك مالبت أن أنشق عنهم أكبر شخصية اتحادية ساهمت بنصيب وافر فى إعلان الدستور عام ١٩٠٨ هو الأمير آلاى صادق بك ، عم القول آغاسى نيازى بك الألبانى ، وكان وراء منصبه فى الجيش يدعم حركة الأحرار العثمانيين ، وقد تولى بعد قيام العهد العثمانى الجديد منصب « المرخص المسئول » لجمعية الاتحاد والترقى ، ولم يزل كذلك حتى إنشاقه .

كان صادق بك من ذوى الأفكار النيرة الواسعة ، ومن الذين يريدون أن يعملوا على ضوء الحقائق اللامعة ، لم يرق له أن يكون هم الجيش ، الذى تضاعفت ميزانيته بعد الدستور ، مقصورا على توطيد دعائم جمعية الاتحاد والترقى مع كثرة انحرافاتهما ، كما لم يرق له أن تمارس هذه الجمعية صفة الوصاية على الوزارة ، فحاول للمرة الأولى أن يثنيها عن خطتها التى تسلكها وارتأى عليها أن تترك للحكومة حرية العمل مكثفية بمراقبتها عن بعد ، وطلب منع الجيش من الاشتغال بالسياسة ، وانفق مع محمود شوكت باشا ، على إصدار منشور وتوزيعه على الجيش بذلك ففعل . ثم كتب صادق بك استقالته من الجيش ، وشرط على الاتحاديين ، لبقائه مرخصا مسرولا للجمعية ، وشروطا منها : أن يترك طلعت بك وزارة الداخلية ، وجاويد بك وزارة المالية (قبل استقائهما) ، وأحمد رضا رئاسة مجلس المبعوثان ، لأنه لا ينبغي ، على رأيه أن يكون زعماء الجمعية - وكانت لاتزال جمعية سرية الصفة -- رؤساء

للحكومة ، لما لهم من القوة التي تمكنهم من الاستبداد^(١) . فكبرت عليهم مطالبه وبادروا إلى إبعاده عن الأستانة بواسطة محمود شوكت باشا وقوة الجيش ، وشرعوا يشنعون عليه بأنه من الرجعيين ، الذين يطالبون بعودة الحكم السابق ، فاستقال من منصبه كمرخص مسؤول للجمعية ، وعمد إلى إذاعة بيان ينفي فيه عن نفسه الإشاعات المفروضة هذه ، ويعلن تعلقه بالدستور وتقائه في سبيله ، مندداً بالذين جعلوا من الجمعية حكومتها ثانية وبالذين يزعمون أنهم يمثلون قوة الانقلاب بأشخاصهم ، داعياً إلى ابتعاد الجيش عن اعتناق المذاهب السياسية ، مهما كانت ، وأن يكون فوق الأحزاب ، وأن لا يكون مرتبطاً بسياسة أشخاص معينين ، بل بحياة الدستور الأساسية ، وأن لا يستمر بعض الضباط بوظيفة مبعوثين نيايين عن الجمعية أو أى وظيفة أخرى ، دون أن يستقيلوا من الجندية ، لأن ذلك مخل بأخلاق الجيش ومفسد لنظامه وأن لا يكون للجيش صلة باللجان الماسونية التي يجب أن لا تكون من العوامل التي لها علاقة بالسياسة . ثم ختم بيانه بدعوة الضباط الذين لهم صلة بانقلاب (١٠ تموز ، يوليو ١٩٠٨) ، وامتزجت حياتهم العسكرية بحياتهم السياسية والذين يشتركون بأعمال غير أعمالهم العسكرية ، إما أن يستقيلوا من الجيش أو أن ينسحبوا من العمل السياسي^(٢) . ثم بقي يتربص الفرصة إلى أن تكاثرت الخطوب من سياسة طلعت بك ورفاقه المتطرفين ، حتى ضج مجلس المبعوثان والأمة بالشكوى ، وأصاب التفكك والانتسام جمعية الاتحاد والترقي ، ورأى الدستور آلة بيد متطرفي الحزب ، وتفافم أمر الاغتيالات السياسية ، فاغتيل الصحفي زكي بك صاحب جريدة « شراه » المعارضة ، وهو من أصدقاء صادق بك ،^(٣) في ١٠ تموز ، يوليو ١٩١١ ، وكان الصحفي الثالث

(١) احمد عزة الاعظمى - المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١٧ - ١٨ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٢٣ - ٢٧ .

(٣) من بيان الاميرالاي صادق بك .

الذي يذهب صريع الاغتيالات السياسية ، بسبب الانتقادات اللاذعة التي كان يوجهها هؤلاء الصحفيون إلى جمعية الاتحاد والترقي ، وحكومتها ، ولكن في هذه المرة أوقف الجناة ، وظهر أن اثنين منهم شقيقان للنائب درويش بك الارناؤوطي ، الذي كان قد صفع اسماعيل كمال بك ، زعيم الحزب المعارض ، في قاعة البرلمان . وقد زاد من البلبة والفضيحة أنهم اعترفوا بأنهم لم يكونوا يعرفون القتييل الذي كفوا باغتياله ، بمادل على وجود مؤامرة وحزب^(١) للفتك بأناس يعينهم هذا الحزب للجناة فيزهقون حياتهم دون أن يعرفوا هويتهم . وهكذا إلى أن هاجم الطليان طرابلس الغرب في الثامن والعشرين من أيلول ، سبتمبر ١٩١١ وقد ظهر إعمال وغفلة الصدر الأعظم حتى باشا ، والاتحاديين بشكل واضح ، عندئذ صدق بك يده إلى المخالفين من حزب الاتحاد والترقي البرلماني ، فاستقال من الجيش ، وانشق مع المبعوثين المخالفين عن الحزب والجمعية ، وألفوا حزبا جديداً معارضا باسم :

حزب الحرية والائتلاف :^(٢) (في ٨ تشرين ثان ، نوفمبر ١٩١١) ، سرعان ما انضم إليه « الحزب الحر المعتدل » بكامل أعضائه ، رغبة في الاتحاد وتوحيد كلمة المعارضة ، كما انضم إليه حزب الأهالي ، في نفس الشهر ، لتقارب برامج الأحزاب الثلاثة^(٣) ، وانضم إليه أيضاً نواب آخرون من الأغريق والبلغار والأرمن والعرب . وكان الحزب جامعاً لكل المبعوثين المنشقين من حزب الاتحاد والترقي وغيرهم من المناوئين للاتحاديين ، في قاعة

(١) كبرت الشبهة حينذاك بان هذا الحزب الذي قيل ان اسمه « فداكاران جمعيت » الجمعية الفدائية) ، كان في خدمة الاتحاديين ، وانه كان يفتال المعارضين بعلم وتدبير من الجمعية او يغير علم منها ، وانه هو الذي ارتكب حادثتي اغتيال الصحفيين السابقين .

(٢) قدم طلب رخصة تشكيل الحزب بتوقيع مؤسسيه وهم :

اسماعيل حقي باشا « نائب اماسيا » ، دكتور داغاواريان « سيواس » مصطفى صبري « طوقات » ، عبد الحميد الزهراوي « حماه » ، المشير فؤاد باشا « عضو اعيان » الداماد فريد باشا « غير فريد باشا الارناؤوط » الفريق المتقاعد سليمان باشا ، الامير الاي المتقاعد صادق بك ، دكتور رضا نور « سينوب » ، طاهر خير الدين بك « التونسي » ، وغيرهم من نواب الترك والالبان وبقية العناصر .

المجلس وفي خارجه ، وقد دخله بعدئذ كثير من المتقاعدين والموظفين المنسيين . وكان فيه من النواب العرب المنشقين عن حزب الاتحاد والترقي : سعدالدين أفندي مبعوث حوران ، حجى على أفندي مبعوث بغداد ، فرج أفندي مبعوث العسير ، شوكت باشا مبعوث الديوانية ، أمين أرسلان مبعوث اللاذقية وكامل الأسعد مبعوث بيروت وغيرهم إلى جانب النواب العرب الذين كانوا قد ألفوا حزب الأحرار المعتدلين من قبل^(١) .

لكن الحزب الموحد الجديد كان يتألف من عناصر غير متجانسة ، سواء من حيث الناحية العنصرية أو من حيث وجود الخوجات المتعصبين إلى جانب الشبان المنشقين بالثقافة الغربية ، إنما كانت تجمعهم فكرة مناوأة جمعية الاتحاد والترقي ، وذلك ما جعل جميع المنشقين عنها يدخلون في صفوفه . كما كانت تجمعهم رابطة الآلام والآمال المشتركة ، والمصالح والإيمان بمبادئ اللامركزية في الحكم ، واعتقادهم الراسخ بأنها الأساس الإصلاح والأقوى لحكم عناصر الدولة . وكانت هذه المبادئ من القوة بحيث بدأ الحزب الجديد يكتسح الموقف بشكل متزايد ، وتضطرر أهميته ، وينال داخل وخارج مجلس المبعوثان نفوذاً متعاضماً . ولقد تكاثرت فروعه في الأقاليم لاسيما في البلاد العربية حيث انسحب الناس من نوادي الاتحاد والترقي وانضموا إليه ، فافقرت نوادي الاتحاديين وأغلقت معظمها أبوابها وخاصة في دمشق وبيروت والبصرة^(٢) .

(١) اول هيئة ادارية برلمانية للحزب الجديد تالفت من : اسماعيل حقي باشا «رئيساً» مصطفى صبرى ، دكتور داغاراوان : « نائبي رئيس » سعيد الحسيني « القدس » زين العابدين « قونيه » داوود يوسفاني « الموصل » : اعضاء .

واول مجلس ادارة عام له تالفت من : الداماد فريد باشا : رئيساً ، صادق بك : نائب رئيس ، دكتور رضا نور ، اسماعيل حقي بك مبعوث كومولجيه ، شكرى العسلى « دمشق » بصرى بك « دبره » ، ماهر سعيد « انقره » الفيلسوف رضا توفيق « ادنه » ، صدقى بك « ايدين » .

T. Z. Tunay — Ibid, P. 315-318.

(٢) الفروع التي فتحت للحزب في البلاد العربية ، عدا ذلك ، هي فروع بغداد وحمص ونابلس وطرابلس الشام واللاذقية وانطاكية وعالية والاردو وكسب من مجموع ٧٣ شعبة في مجموع المملكة العثمانية .

T. Z. Tunay — Ibid, P. 344.

أما فرع دمشق فقد تألف بهمة الدكتور عبدالرحمن الشهبندر الذي كان فيما سبق منتصفاً إلى جمعية الاتحاد والترقي فانسحب منها فور شعوره بسوء نية الاتحاديين ، وبهمة مبعوثي دمشق شكري العسلي وشفيق المؤيد ورشدي الشمعة وغيرهم من الوجوه أمثال عبدالوهاب الإنجليزي وحقى العظم وسواهم على أن أفتتح فرع البصرة كان له روعة خاصة بهمة نائبها طالب بك النقيب الذي دعا ما يقرب من مئة من الذوات البارزين إلى الاجتماع في داره ، ومعظمهم من أعضاء جمعية الاتحاد والترقي وبينهم رئيس الفرع في البصرة ونائبه ، وكاف أحد معاونيه ، سليمان فيضى ، بشرح مبادئ الحزب الجديد فهتف الجميع للفكرة ، واشتد حماسهم ، ووقعوا على مضابط تأسيس الحزب الجديد ، وعلى برقيات إستقالة جماعية من جمعية الاتحاد والترقي ، وتألقت هيئة إدارة فرع « حزب الحرية والائتلاف » في البلدة من طالب النقيب رئيساً ، وعبدالوهاب الطباطبائي سكرتيراً ، وسليمان فيضى معتمداً ، وخسة أعضاء آخرين وأمين صندوق ، وقد أفتتح الحزب رسمياً بمهرجان عظيم حضره آلاف الناس والوالى وكبار الموظفين ، وقناصل الدول ، وتليت فيه الخطب وبرقيات التأييد من سائر الأقطار العربية . ومن الطريف التنويه به أن القنصل البريطانى أراد إستغلال هذه البادرة ، فأظهر استعداد بريطانيا العظمى لتقديم كل المساعدات للحزب ، وأن يدعى لإحدى قطع الأسطول البريطانى للرسر في مياه شط العرب خوفاً من أن تتخذ الحكومة العثمانية إجراءات معادية له ، فما كان من طالب بك النقيب إلا أن استغرب العرض ورد القنصل بعبارات قال فيها أنه لا حاجة للحزب بمثل هذه الحماية ، وهو غنى بحماسة منتسبيه وأمواهم وأنه سيعمل لمصلحة العرب وحدهم وليس لمصلحة دولة أخرى ، وأن كفاحه في الوقت الحاضر يعتبر كفاحاً داخلياً لا يتناول الناحية الدولية . ثم تشكلت فروع مماثلة للحزب في الموصل وبغداد وبذلت مساعى البارزين من أعضائه إلى أجتذاب الضباط العرب والأكراد

إليه حتى أصبح جميع ضباط هذين العنصرين في العراق أعضاء فيه، وأقسموا اليمين أمام طالب العقيب^(١).

أعتمد الحزب الجديد على كثير من الصحف في ترويج أفكاره أهمها جريدتا «تأسيسات» و «تنظيمات» وهما من الصحف المدورة إليه من حزب الأحرار المعتدلين. وأما الصحف الجديدة التي أعتمد عليها وأسسها لحسابه فهي: تشكيلات، تقديرات، تأمينات، مريخ، إصلاحات، صحراء، أفهام، إلى جانب الجرائد الأخرى التي كانت تظاھرہ، وهي من غير التابعة له مثل: أقدام، يكي أقدام، إقتحام، يكي غازته، علمدار، وكان من مشاهير محرري الجرائد بالحزب: لطنى فكرى بك، الفيلسوف رضا توفى، دكتور رضا نور، مصطفى صبرى، رفيع جواد.. وسواهم.

برنامج الحزب:

أما برنامج الحزب فهو يختلف عن برنامج حزب الأحرار المعتدلين أولاً في التفصيلات، ثانياً في توسيعه صلاحية المجالس أكثر منه، فقد نص على «توسيع المأذونية وتفريق الوظائف»، إلا في مسائل الدفاع عن الوطن أو مسائل المنافع المشتركة بين الولايات، مع بقاء مبدأ الرابطة العثمانية، وشجب الإعتدال على الفكرة القومية والإسلامية التي من شأنها أن تفكك هذه الرابطة وتمنع إتحاد العناصر^(٢) والائتلاف الحقيقي، والائتداد السياسى الصحيح بينها، مع ضمان حرية الحياة الاجتماعية والنشاط الطبيعى لكل عنصر، على أن تكون لبعض الولايات إدارة خاصة تتفق مع أحوالها وشؤونها الممتازة على سواها، وتسليم أعمال كافة الولايات المحلية، كالتعليم والأشغال العمومية والتجارة والصناعة والزراعة، للإدارات المحلية، وزيادة

(١) سليمان فيضى - المصدر السابق، ص ٩٦ - ١٠٠.

سلطة رؤساء الحكومات المحلية ، وأن يعين المدير ومجالس إدارة الناحية بالانتخاب ، ومجالس النواحي تقرير كل ما يهم ناحيتهم فقط من المسائل الإدارية والاقتصادية ، ويجوز لهذه المجالس طرح ضرائب اضافية . ويكون لمجالس الولايات حق التشريع المحلي في المسائل الإدارية والاقتصادية ، ويختار مجلس إدارة الولاية لجنة منه ، عدد أعضائها خمسة ، لتكبر دائماً إلى جانب الوالى الذى يكون صلة الوصل بين الحكومة المركزية ومجلس إدارة الولاية ، ويكون منفذا لقرار المجلس وعلى هذه القواعد يوضع قانون الولايات ، أما مدة الخدمة العسكرية فتكون سنتين يتمها كل عسكري فى بلده . ويكون التعليم فى المدارس الابتدائية باللغة المحلية وتجرى إمتحانات للتفوقين منهم ومن المدارس الإعدادية لإرسالهم إلى المدارس الأعلى على نفقة الحكومة^(١) .

أن المدقق فى هذا البرنامج يلاحظ أن الفرق بينه وبين قانون الولايات الذى قدمه طلعت بك إلى مجلس المبعوثان ، فى نهاية عام ١٩١٠^(٢) ، كبير جداً من حيث اختلاف درجة توسيع المأذونية فى كلا الجهتين ، ذلك أن مشروع الاتحاديين أقتصر الأمر فيه على « توسيع مأذونية » الولاية بالذات وفى ذلك ما فيه من الخطر على نظام إدارة الولايات ، وأن برنامج « الحرية والاتلاف » تعدى ذلك إلى « توسيع مأذونية » المجالس الإدارية وإعطائها الحق بالتشريع المحلي فى القضايا الإدارية والاقتصادية ، وهذا ما يحقق نظام اللامركزية الإدارية بكل معنى الكلمة ، وهو عدا ذلك يفسر التطور الذى أصبحت عليه الأفكار العامة بين الأصلاحيين العثمانيين الذين دأب العرب حتى الآن على الإشتراك معهم فى الإمانى والآمال . ويلاحظ هذا التطور حتى بالنسبة لبرنامج حزب الأحرار المعتدلين إذ تعداه خطوات كبيرة نحو « توسيع المأذونية » الواسعة إلى درجة اللامركزية . وغنى عن القول أن

(١) Ibid، P. 336-346. الإهرام - ١٠٢٥٤ ، ٢٩-١١-١٩١١

(٢) راجع ص ٢٩٨ ، ٢٩٩

البرنامج أبقى على الرابطة العثمانية في الأمور السياسية بما يتعلق بالدفاع والسياسة الخارجية وبقية المرافق التي تتجاوز أمور الإدارة المحلية ؛ ومع ذلك لم يتطرق البرنامج إلى ناحية اللغة الرسمية المحلية وسنجد الفرق بينه وبين البرامج التي ستضعها الأحزاب العربية الصرف، والتي سأحدث عنها في الفصول التالية .

هناك سؤال ، لماذا لم يؤلف العرب حتى هذا التاريخ حزباً برلمانياً عربياً صرفاً يداورون به الخصوم وغير الخصوم ، يأخذون ويعطون ويقفون الموقف الذي تفرضه الظروف لمصلحة أمهم؟ والجواب على ذلك:

١ - النواب العرب لم يكونوا كلهم بدرجة واحدة من الثقافة والوعي ولا من مشرب واحد ، وأن يمكن قسم لا بأس بكثيرته منهم كان يتجاوب بعضهم مع بعض ومع النضال العربي الشريف في خارج قاعة مجلس المبعوثان . فقد كان ثمة طائفة من نواب العرب غرتهم المصالح وكان الاتحاديون قد فرضوا فرضاً على المجلس ، أما بالتأثير على حرية الانتخاب ، أو بفرضهم على الناخبين ، ومن الفئة الأخيرة نواب اليمن والعسير العشرة فكانوا تبعاً لذلك آله بيد الحاكمين .

٢ - لم يكن وضع الدولة باعتبارها دولة عثمانية يتمثل في مجلسها جميع العناصر ، ليسمح بمثل ذلك ، ولإعداد الحزب المشكل ، داخل المجلس على الأساس العنصرى ، غير شرعى في ندوة تمثل روح الدستور العثماني . وحتى الترك لم يكن لهم هذا الحق ، فلم يكن حزبهم مشكلاً ، من حيث المبدأ على الأقل ، على القاعدة العنصرية ، ففي جمعيتهم وحزبهم البرلماني ممثلون لجميع العناصر . وتطبيقاً لهذه الفكرة صدق مجلس المبعوثان ، بعد حدث ١٣ أبريل بناء على طلب جمعية الاتحاد والترقى ، على المادة ٤ من قانون الجمعيات التي تمنع تشكيل أحزاب أو جمعيات سياسية بتسميات عنصرية تخدم الفكرة القومية . وقد صدق على هذه المادة بالرغم من الاعتراض الذي جرى عليها من قبل مبعوثي العناصر غير التركية ، لأن الأفكار لم تكن قد اختمرت

بالروح القومية . ولما لم تنطبق أعمال حكومة الاتحاديين على الأقوال ، وغذت السير في تجاهل العناصر الأخرى ، وحادت عن سياسة المساواة والإخلاص للجامعة العثمانية الصحيحة القويمة — وقد تجلّى ذلك في إرسالها البعثات العلية إلى الخارج ، بصورة خاصة ، حيث لم تكن تجد بين كل مئة من الطلاب واحداً أو اثنين من طلاب العناصر الأخرى — عندئذ قامت الضجة وعلا الصراخ^(١)، وأخذت الفكرة القومية تتمشى تمشى النار في الهشيم ، وعمدت العناصر إلى خرق ذلك القانون وتآلف في مجلس المبعوثان في أواخر سنة ١٩١٠ حزب الأغرقيق ، عدا اثنين من مبعوثهم بقيا في صفوف الاتحاديين^(٢) ، وكان من الطبيعي أن يعتبر الاتحاديون ذلك خروجاً على الدستور والجامعة العثمانية ، ويصموا القائمين بهذا العمل بالخيانة والميل إلى إثارة العنعنات القومية .

٣ — كان أيضاً ثمة نواب من العرب من أمثال رشدى الشمعة ، وشفيق المؤيد وشكرى العسلى وروحي الخالدى ، وغيرهم من الذين نمت عندهم العاطفة القومية أكثر من سواهم ، يرون وجوب تأليف حزب برلمانى عربى أو كتلة خاصة بالعرب لانتلحق بحزب آخر وتدافع عن مصالح الأمة العربية ، حتى أن شائعة مماثلة ترددت بقيام تكتل من هذا النوع . لكنها لم تحقق . كما كان من هؤلاء النواب واحد على الأقل ، هو مبعوث القدس روجى بك الخالدى ، يرى أن يؤلف النواب العرب مثل هذا الحزب ، أو أن يدخل جميع نواب العرب فى فرقة الاتحاد والترقى فيؤلفون فيها كتلة واحدة متماسكة تؤثر على جمعية الاتحاد والترقى وحزبها البرلمانى^(٣) . إنما كان من الطبيعي أن يرفض معارضو الاتحاديين ، من نواب العرب ، مثل هذه الفكرة ، كما رفض النواب الأعضاء فى فرقة الاتحاديين فكرة تشكيل

(١) الاهرام - ١٠٧٧٥ ، ٩ - ٨ - ١٩١٣

(٢) الاهرام - ٩٩٣٨ ، ٢١ - ١١ - ١٩١٠ .

(٣) الاهرام - ١٠٧٧٥ ، ٩ - ٨ - ١٩١٣ .

حزب مستقل ، ففشلت الفكرة وتم القرار على الاشتراك مع المبعوثين المعارضين من بقية العناصر في تأليف الأحزاب المعارضة كحزب الأحرار وحزب الأحرار المعتدلين وحزب الأهالي وحزب الحرية والائتلاف ، وبقى الموالون للحكومة منتسبين إلى حزب الاتحاد والترقي إلا حينما تنشأ ظروف تدعو لخروج الواحد منهم بعد الآخر من هذا الحزب لينضم إلى الأحزاب المعارضة . هذا مع العلم أن نواب العرب ، معارضوهم واتحاديوهم على السواء أو على الأقل قسم كبير من هؤلاء الآخرين ، كانوا يتكاتفون في كثير من الأحيان عندما تعرض مناقشة بعض الأمور التي تمس كرامة زملائهم في المجلس ، أو بصورة عامة كرامة الأمة العربية .

الجمعيات العثمانية التركية والعربية

كان العرب والتركي من جملة العناصر التي أخذت في تشكيل الجمعيات بعد إعلان الدستور ، وقد اندفعت مختلف الأقوام إلى تشكيلها وكأنها انطلقت من عقال . وباعتبار أن قانون ٧ / ٧ / ١٩٠٩ بخصوص الجمعيات كان يحظر قيام جمعيات وأحزاب ذات أهداف سياسية بتسمية قومية فإن العناصر المختلفة قد لجأت إلى تشكيل هذا النوع من الجمعيات بصورة سرية ، لأنه لم يكن بالإمكان وضع السدود أمام العراطف القومية التي بدأت تغزو الشعور العام ، خاصة بعد أن رأت عناصر الدولة المختلفة أن الاتحاديين لا يتقيدون بروح القوانين التي يصدرونها هم أنفسهم فيرجهون دفعة السياسة الداخلية في مصلحة العنصر التركي . أما العرب فكانت جمعياتهم إما علنية وإما سرية ، فما كان منها بتسميات قومية كان سرية ، وأما الأخرى التي لا تحمل تسمية قومية فبعضها كان سرية . والجمعيات السرية الشهيرة هي التالية : الجمعية القحطانية ، جمعية العلم الأخضر ، جمعية اليد السوداء ، جمعية العهد ، جمعية العربية الفتاة . وأما الجمعيات والأحزاب والرادى العمانية فهي التالية :

المنتدى الأدبي ، حزب اللامركزية العثماني بمصر ، الجمعية الاصلاحية في بيروت ، وجمعية البصرة الاصلاحية ، وغيرها من الجمعيات الصغيرة ، وقد عقد مؤتمر من الشبيبة العربية في باريس لبحث حقوق العرب أطلق عليه اسم « المؤتمر العربي الأول » .

وهنا لابد من الإشارة إلى أن الجمعية السرية المسماة «اليد السوداء» ، والتي كان طالب الطب في الآستانة « داود يوسف الدبروني » من المرصل ، من أبرز مؤسسيها ، وكانت الغاية من تأسيسها إغتيال كل من يناوئ الفكرة العربية من رجال العرب خدمة منهم للاتحاديين لقاء منافع ومطامع شخصية ، لم تتمكن من الحياة فانحلت قبل أن تمضي سنة واحدة على تأسيسها ، واندمج أعضاؤها في الجمعيات الكبرى . (١)

المنتدى الأدبي :

وأما أبج هذه الجمعيات وأخذها ذكراً وأعظمها أثراً وفائدة للعنصر العربي كان هو المنتدى الأدبي ، ذا الأهداف العلمية - الأدبية - الاجتماعية . بعد أن ألغى الاتحاديون جمعية الإخاء العربي العثماني ، في أعقاب ثورة ١٣ إبريل المضادة ، رأى فريق من شباب العرب النهباء في الآستانة ، وفي مقدمتهم طالب الحقوق عبد الكريم قاسم الخليل ، من أبناء جبل عامل في لبنان ، ضرورة تشكيل نادٍ على يجمع شبان العرب . إذ كان عبد الكريم ، عند تأسيس جمعية الإخاء العربي - العثماني من الذين نشطوا في الدعاية لها ، فكان يبتفكر فكرة التآخي بين شبان العرب ، ويدعوهم بين آونة وأخرى إلى بناية الجمعية فيعرف بعضهم ببعض ، ويشرح لهم فرائد الاتحاد والوفاق ، ويذكرهم بماضي أجدادهم وتاريخهم المجيد (٢) ، فلما حل الاتحاديون الجمعية

(١) احمد عزة الاعظمي - المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٢٩

(٢) المصدر السابق - ج ٢ ، ص ٧ - ٨

مع كافة فروعها ، وألغوا جريدتها « الإخاء العثماني » ، بدعوى وقوع بعض ما لا يناسب في سورية ، عند حدوث ثورة ١٣ أبريل ، وظهور الأفكار الرجعية في تشكيلاتها وأعضائها^(١) ، شعر شبان العرب بالفرغ فألغوا المنتدى الأدبي في ١٦ محرم ١٣٢٧ - ٨ شباط ، فبراير ١٩١٠ وكان القصد من إيجادها أن يجمع شبان العرب وطلابهم تحت سقفة وبين جدرانها بدلاً من أن ينتشروا في المقاهي ، أو يمضوا أوقاتهم بالبطالة متجولين من مكان إلى آخر ، فيؤمن لهم مبيتاً نظيفاً وحياة طيبة .^(٢)

أما الذين اشتركوا مع عبد الكريم الخليل في تأسيسه^(٣) فكانوا نخبة من طلاب العرب في الأستانة من أبرزهم : يوسف نخير سليمان حيدر من بعلبك ، رفيق رزق سلوم من حمص ، سيف الدين الخطيب من دمشق ، أحمد خليل الحسيني من القدس ، وكان يضم بين جدرانها شبانا من جميع الأقطار العربية ، فترى السوري والعراقي والتماني والحجازي والطرابلسي والبرقاوي والفلسطيني ، جنباً لجنب ، يترنمون بذكر أمجاد العرب . وقد قدم أحمد عزة الأعظمي المنتدى الأدبي في كتابه عن القضية العربية بقوله : « هو الجمعية التي أحييت الروح القومي وبثت المبادئ السامية بين طبقات الشبيبة العربية في الأستانة وخارجها ، وكانت خطته الوحيدة نشر الدعوة للقضية القومية الوطنية »^(٤) وقال الأستاذ مصطفى الشهابي الذي عاصر الحوادث وعاش في جرها أن هذا النادي « كان مباءة العروبة في عاصمة الدولة ، ففيه كان الطلاب

(١) قيادة الجيش الرابع - إيضاحات عن المسائل السياسية التي دقت بدوان حرب

عالية ، ص ١٠

(٢) المؤيد - ٥٩٩١ ، ١٧-٢-١٩١٠ ، قيادة الجيش الرابع المصدر السابق ، ص ١٠

(٣) كانت أول هيئة إدارية له مؤلفة من : أحمد جميل بك الحسيني ، رئيساً ، وعبد الكريم خليل ، يوسف حيدر ، سيف الدين الخطيب ، عزت الجندي ، سامي الصلح ، أحمد فدرى ، عبد القادر الجزائري أعضاء ، ثم في السنة الثانية أصبح عبد الكريم رئيساً للمنتدى

(٤) أحمد الأعظمي - المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٢ .

الجدد يتلقون عن تقدمهم في الدراسة مبادئ القومية العربية ومراميها وفيه كانت تدرس وتناقش خطط الأتراك الاتحاديين الرامية إلى تسييد القومية التركية والقضاء على القوميات السائرة في الدولة . وكانت أهداف النادى القومية تبرز على الملأ فيما كان يلقي فيه من محاضرات وخطب ، وما كان يقام فيه من حفلات ، وما كان ينشر في مجلته من بحوث ومقالات وقصائد وأناشيد وطنية ، وما كان يدور فيه من أحاديث ومناقشات في الشؤون العربية سواء بين بعض أعضائه وبعض ، أو بينهم وبين زوار النادى الكثيرين من نواب وساسة وموظفين وجمالية عربية مقيمة في العاصمة ،^(١)

لم يكن نشاط شبان العرب في تأسيسه مقتصرأ عليهم فقط ، إنما لقوا مؤازرة كبيرة من رجالات العرب السياسيين في الآستانة وفي مقدمتهم خليل حمادة باشا وزير الأوقاف ، وعبد الحميد الزهراوى ، وشفيق بك المؤيد ورضا الصلح ، ورشيد رضا ، وحقى العظم ، ورفيق العظم ، والطبيب حسين حيدر من بعلبك ، وطالب النقيب ، وعزيز على المصرى (بكباشى) ، وندره مطران ، ونخلة مطران ، ورشدى الشمعة ،^(٢) الذين كانوا يلقون الخطب أحياناً في اجتماعاته .

كانت الفكرة التي وجهت عبد الكريم هي أن تكون قواعد المنتدى الأدبي مبنية على الترية الأساسية ورفع المستوى العلمى والأدبى والاجتماعى لخدمة الفكرة القومية العربية ، فوضع له منهاجاً مفصلاً ، عرضه على الشيخ رشيد رضا ، وكان يومئذ في الآستانة ، لإصلاح لغته ، ثم على وزير الأوقاف خليل حمادة باشا بغية تنقيح بنوده لاشتغاله في مثل هذه المؤسسات ، ولسعة إطلاعه وخبرته الكاملة ، فرحب الوزير بهذا العمل الجليل وشجع القائمين به . وبعد أن درس المنهاج ، ونقح ما نقح منه وضع للنادى اسمه المعروف ، ووعد أن يخصص له سنوياً معونة قدرها خمسمائة ليرة عثمانية من الأوقاف

(١) الامير مصطفى الشهابى - القومية العربية ، ص ٧١ .

(٢) قيادة الجيش الرابع - المصدر السابق ، ص ١١ .

علي أن يكون كمعهد علمي للشباب العربي ، تلتى فيه المحاضرات العلمية في الليل ، وتؤسس فيه مكتبة قيمة ، مع اتخاذ البعض من غرفه مأوى لأبناء العرب الذين لا تساعدهم حالتهم المالية على السكن في الفنادق^(١) . وما أن أُطلع المحلصون من رجالات العرب على تأسيس المنتدى حتى اندفعوا في مساعدته وتشجيعه فوضع شكرى بك الحسينى ، محاسب وزارة المعارف ، وأحد أعضاء هيئة إدارة جمعية الإخاء العربى - العثمانى المنحلة ، تحت تصرف النادى ستين ليرة عثمانية كانت باقية لديه من صندوق تلك الجمعية ، ثم سلبه كل ما كان للجمعية من أثاث ورياش^(٢) ، وتلتى النادى عدا ذلك مساعدات مالية كبيرة من النائب الوطنى الغيور طالب بك النقيب وزميله أحمد باشا الزهير من مبعوثى البصرة . هذا فضلا عن كونه قد قام بتمثيل روايتى صلاح الدين الأيوبى وامرى القيس وجمع من ريعهما مبالغ كبيرة أضيفت إلى المبالغ السابقة ، فتوفرت لديه القوة المالية للسير قدما إلى الامام^(٣) .

لم يكن للمنتدى الأدبى صحيفة تخدم أغراضه فى الفترة الأولى من تأسيسه إنما كان عبد الكريم الخليل يكتب هو وبعض زملائه فى الجرائد العربية التى كانت تصدر فى الآستانة كجريدة الحضارة لعبد الحميد الزهاوى ، والجرائد التى تصدر فى سرربيا والقاهرة ، وأراد مع ذلك أن ينشئ مجلة خاصة به ، غير أنه عندما رأى أنه قد صدرت مجلة باسم « لسان العرب » من قبل جمعية العلم الأخضر^(٤) ، بإدارة وتحرير أحمد عزت الأعظمى ، سعى عبد الكريم

(١) احمد الاعظمى - المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٨ - ٩ .

(٢) امين سعيد - الثورة العربية الكبرى ، ص ٨ .

(٣) احمد الاعظمى - المصدر السابق ، ص ٨ - ٩ ، ١٢ .

(٤) تأسست هذه الجمعية ، وكانت سرية ، فى الآستانة بتاريخ ايلول ، سبتمبر ١٩١٢

من قبل الدكتور اسماعيل الصفار وداوود الدبونى وعدد من الشبان والضباط العراقيين والمدمشقين والفلسطينيين ، كمسلم بك العطار ، واحمد عزة الاعظمى ، ومصطفى الحسينى وكثير من الطلبة بالمدارس العليا ، وكان القصد من تأسيسها تقوية الرابطة الوطنية بين طلبة المدارس العليا ، وتوجيه جهودهم الى انتشال امتهن من العرک المهين الذى وصلت اليه ، وكان اسم الجمعية يرمز الى العلم النجدى الاخضر ، لان افكار العرب ، حسب قول الاعظمى كانت متجهة الى ابن السعود والامام يحيى « احمد عزة الاعظمى ، المصدر السابق ج ٣ ،

قاسم الخليل أن تكون هذه المجلة ناطقة باسم المنتدى وأن يكون اسمها «المنتدى الأدبي»، فكاد أن ينشب خلاف شديد وخطير بين الجمعيتين لولا تدخل ذوى رأى من الحكماء مثل الدكتور حسين بك حيدر، وكان وطنياً غيوراً جرأداً كثير البذل ساعد المنتدى الأدبي بمال وفير^(١)، وعبد الحميد الزهراوى، وحلت المسألة في مصلحة المنتدى الأدبي^(٢).

لم يمض زمن على تأسيس المنتدى الأدبي حتى بلغ عدد من انضوى تحت لوائه ما يزيد عن (٢٨٠) شاباً وأديباً من أبناء العرب المقيمين في الآستانة وما يقرب من (٥٠٠) من طلاب المدارس العالية فيها، من مختلف الأقطار ومختلف الأديان والمذاهب، وفتحت له فروع في شتى أنحاء البلاد العربية وانتمى إليها آلاف من أبنائها^(٣). فقد كان له صدى قوى فيها، كما كان رئيسه على اتصال بالحركات الوطنية وبيوادر اليقظة القومية التي تعهد بها النابهرن من أبناء العرب في كل مكان، وبالجمعيات الإصلاحية العربية في بيروت والبصرة، وبجذب اللاهركزية في مصر، وكان له أيضاً باع طويل في عقد المؤتمر العربي الأول في باريس، وبأقطاب المعارضة العربية في مجلس المبعوثان وخاصة بتمثيلها من أمثال شفيق بك المؤيد وشكرى العسلى وعبد الوهاب الإنجليزي وعبد الحميد الزهراوى وغيرهم^(٤). وعلى قول الأمير مصطفى الشهابى كان المنتدى يطوى في جنبات أعضائه نزوعاً إلى الأهداف القومية وراء الأهداف الأدبية - الاجتماعية الظاهرية.

على أن الذى لمست من كل مطالعاتى المتعلقة بهذا البحث أن المسئولين في هذا المنتدى وخاصة منهم رئيسه عبد الكريم الخليل الذى أحرز رئاسته

(١) حكم عليه جمال باشا فيما بعد بالنفى ٧ سنوات الى الاناضول حيث توفى مريضاً .

(٢) احمد عزة الاعظمى - المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٢٥ - ٢٨ .

(٣) G. Antonius — Ibid., P. 109.

الاهرام - ١٠١٢٤ ، ١٣-٧-١٩١١ ، ٩٧٦٩ ، ٥٥-١٩١٠ .

(٤) الامير مصطفى الشهابى - المصدر السابق ، ص ٧٠ - ٧١ .

بالانتخاب من قبل الأعضاء المنتسبين إليه ، كانوا حريصين على الرابطة العثمانية والوفاق مع العنصر التركي ، وإن الفكرة التي كانت تسيطر على أبناء العرب المثقفين ثقافة عالية هي ضرورة وجدوى احتفاظ كل قومية من القوميات العثمانية بطابعها المميز ولغتها وتقاليدها ، وإحياء أمجادها ، وتنمية الشعور القومي فيها ، ضمن رابطة جامعة ، هي الرابطة العثمانية ، التي يجب أن يرفرف علمها على الجميع ، وأن تنضوي القوميات تحت جناحها في نظام ديمقراطي حر ، وفي جو من الإخاء والمساواة الذي يهيئ لجميع العناصر والأديان العيش الهنيئ الرغيد ، والحياة الاقتصادية والاجتماعية الرافهة . إن أكبر دليل على ذلك أن الاجتماعات العامة وحفلات الخطابة والاحتفالات في شتى المناسبات ، وخاصة منها ذكرى المولد النبوي السنوية التي كان يقيمها المنتدى ، كان يدعى إليها أبناء الترك من رجال السياسة والأدب والاجتماع^(١) . وكان يتخلل الخطب المتبادلة بين الطرفين عواطف الود والإخاء والولاء للرابطة العثمانية ، كما كان يتخللها استعراض لماضى العرب الزاهر ومجدهم الوضاء^(٢) ، وبيان السبل المؤدية إلى تسهيل أمر التعليم الصحيح والثقافة القويمة للناشئة العربية . ومن الأدلة أيضاً المقالات الصحفية التي كان ينشرها كبار كتاب هذا المنتدى وفي مقدمتهم الدكتور عزت الجندى ، عضو

(١) كان ذلك بعد سنة ١٩١٢ بصورة خاصة ، إذ كان رجال الاتحاديين كطلعت وجمال يحضرون الحفلات ، بعد ان جرى الاتفاق على حقوق العرب .

(٢) كان من اروع هذه الحفلات هي حفلة افتتاح المنتدى في ٨-٢-١٩١٠ حيث حضرها رجال العرب السياسيون في الاستانة ، وخطب بعضهم فيها ، ثم القى الشاعر العراقي معروف الرصافي قصيدة رائعة جاء فيها :

فمت لآحياء مجد كان للعرب
واجعل مقرك هذا المنتدى الادبي

وان تكون عربي الاصل لا كذبا
دع الجامع في لهو وفي طرب

واختتم الحفلة الموسيقي البارع ودبب صبرا العربي اللبناني بعزف النشيد العربي الوطني على البيانو ، وكان قد لحنه بالاشتراك مع بعض طلبة العرب ، ثم ترنموا بنشيد وطني من تأليف الشاعر اللبناني الرقيق حليم افندي دموس .

هيئة الإدارة فيه ، في الجرائد العربية ومنها المزيد ، والأهرام ، فالدكتور عزت الجندي^(١) حتى في أشد حملاته على الاتحاديين ، وفي وقت وصلت فيه الأفكار القومية ، بعد حرب الباتمان ، إلى آخر إنطلاق لها في نطاق الفترة التي أبحث فيها ، ليس عند العرب فقط ، بل عند العرب والترک على السواء ، لم يخرج عن الرابطة العثمانية ، وكل ما وصل إليه هو وكل من لف لفه من القوديين المتطرفين ، أنه قدم العروبة على كل شيء آخر ، قال « إننا عرب قبل كل شيء ، المسلم عربي ، والمسيحي عربي . . . و . . . و . . . » ، أجل أننا عرب قبل أن نكون مسلمين ، والمسيحي عربي قبل أن يكون مسيحياً . . . و . . . و . . . ، وقد تركنا مسألة الديانات والعبادات إلى الجوامع والكنائس فإذا كنا عرباً قبل أن نكون مسلمين أو مسيحيين فبالأولى أن نكون عرباً قبل أن نكون عثمانين . . . »^(٢) ؛ ولكنه لم يقل « إننا عرب ولسنا عثمانيين . فإذا كان عزت الجندي قال هذا في الشهر الرابع من عام ١٩١٣ ، فالأحرى به أن تكون لهجته أخف ، وارتباطه بالعثمانية أكثر قبل ذلك التاريخ . كان عبد الكريم الخليل لوب المتتدي الأدبي وألمع شخصية فيه ، كان شعلة من النشاط والذكاء ، نال شهادة الحقوق من مدرسة الحقوق بالآستانة في عام ١٩١٠ بدرجة التفوق^(٣) ، وقد وصفه « جمال باشا » في مذكراته ، عندما جرت مفاوضات عام ١٩١٣ بين الطرفين لبحث مطالب العرب بقوله : . . .

(١) الدكتور عزت بك الجندي هو من بيت كبير له وجاهته ونفوذه في مدينة حمص وكان في الصف الرابع من المدرسة الطبية بالآستانة ، وكان على وشك انهاء دراسته حينما وشى به احد الجواسيس فهرب الى اوربا ، ثم عاد الى الآستانة بعد اعلان الدستور واكمل تحصيله ونال الشهادة ، ثم انغمس في ميدان العمل السياسي ، واخذ يكتب ويخطب دفاعاً عن حقوق العرب المهضومة . ثم اشترك في الحرب الطرابلسية مسع انور بك وعزيز بك المصري ، وفي اوائل الحرب العالمية امر جمال باشا بالقبض عليه ونفاه الى الاناضول ، ولما اراد ان يهرب في الطريق قتله الجنود المحافظون له ، وقيل انهم قتلوه بناء على الامر المعطى لهم سرا .

(٢) الأهرام - ١٠٦٨٢ ، ٢٢-٤-١٩١٣ .

(٣) الأهرام - ٩٨٧٤ ، ٤-٨-١٩١٠ .

مفبرز انا شخص قصير القامة ، لايزيد عمره على الثلاثين ربيعاً ، أسمر اللون ، ذو عينين واسعتين براقتين ، تدلان على الذكاء والإقدام . هذا هو عبد الكريم الخليلي . . . (١) . لقد أخاص عبد الكريم للقضية العربية ، وشب على حب العروبة وتمسك بأهدابها وعرف السبيل الصحيح لاعلاء مجدها ، سبيل التعليم الصحيح ، والتربية القومية للناشئة العربية ، إذ كان يفضل سلوك البناء الاجتماعي إلى جانب البناء السياسي . تباحث عبد الكريم مع النواب العرب حول خطة مثلى تتعلق بإصلاح المدارس الابتدائية في دوائرهم فدعاهم إلى حفلة أقامها لهم في حزيران ، يومه ١٩١١ (٢) واقترح عليهم برنامجاً يرمى إلى إنهاض البلاد العربية على دعامتين :

١ - توثيق عرى الأخاء بين العرب على إختلاف أجناسهم وأديانهم وعناصرهم وطوائفهم حتى لا يذكر الواحد منهم في السياسة والوطنية غير عريته الشريفة .

٢ - توحيد طرق التعليم في البلاد العربية حتى تتربى النفوس تربية واحدة ليسير جميع العرب في طريق واحدة وإلى غرض واحد (٣) .

فاستصوب النواب البرنامج الذي عرضه عليهم عبد الكريم وتعهدوا بتنفيذه بالتآزر مع المنتدى العربي ، بعد أن حفل الاجتماع بالخطب الحماسية الرنانة من الحاضرين . ولم يتوان رئيس المنتدى الأدبي لحظة في العمل وسرعان ما شذر حال السفر إلى مصر وسائر الأقطار العربية بحمل المشروع الذي تضمن ما يلي بالتلخيص :

أن يقسم كل نائب دائرة انتخابه إلى أقسام تؤلف في كل منها لجنة لتعميم التعليم الابتدائي ، وأخرى اختصاصية لترتيب برنامج لإصلاح هذه المدارس

(١) جمال باشا - مذكرات جمال ، ص ٩٢ .

(٢) احمد عزة الاعظمي - المصدر السابق ، ص ١٣ - ١٤ .

(٣) الاهرام - ١٠٢٤ ، ١٢-٧-١٩١١ .

على أن تسلك خطة التوحيد ، وأن يعتد التواب مؤتمراً عاماً يحددون زمانه خلال السنة ذاتها (١٩١١) يحضره مندوبون عن هذه اللجان لدراسة جميع البرامج الموضوعية ، واستخلاص برنامج واحد منها يكون دستوراً للعمل في سائر البلاد العربية ، وأن يبحث المؤتمر مسألة توحيد الكتب والتربية لإيجاد شعور واحد في نفوس طلاب جميع البلاد العربية ، وإنشاء مدرسة لتخريج المعلمين « دار للمعلمين » بطريق الإعانات . وقد تعهد المنتدى بتضحيات مادية وأدبية في سبيل تهيئة المعلمين لهذه الدار ، وبتطوع أعضاء المنتدى المثقفين للتدريس في المدارس علاوة على وظائفهم أو أعمالهم العادية^(١) .

ولقد قبل هذا البرنامج بالترحاب والارتياح في البلاد العربية وخاصة في مصر التي كانت أول من رحب به ونهض لمساعدته ، فتألفت لجنة فيها ضمت سبعة عشر شخصية كبرى من أبرزهم : أحمد تيمور باشا ، محمد باشا الشريعي رفيق بك العظم ، الدكتور شبلي شميل . . . الخ ، للقيام به والعمل بموجبه^(٢) في الواقع كان اهتمام المنتدى الأدبي منصبا إلى الناحية الاجتماعية والإصلاح الأساسية للنهوض بالأمة العربية من حيث الثقافة ، قبل كل شيء ، لتتبرأ مكانها اللائق بها في السلطنة العثمانية ، فكان هذا الوصف عبارة عن معهد علمي وناد أدبي في آن واحد ، حيث كانت تعطى فيه الدروس الليلية ، وتعلم للطلاب اللغة التركية واللغات الأجنبية^(٣) ، ويستفيدون من مكتبته الحافلة بالكتب العلمية في سائر فروع الثقافة . إنما لم يقتصر الطلاب والمنسبون إليه على هذا الأمر بل كانوا يتناقشون في المسائل الاجتماعية والوطنية التي تجرى على مسرح السياسة في الآستانة ، وفي تقدير قيم الرجال ، وتفضيلهم

(١) الأهرام - ١٠١٣٤ ، ١٢-٧-١٩١١ واحمد عزة الاعظمى - المصدر السابق ، ص

١٢ - ٢٢ .

(٢) احمد عزت الاعظمى - المصدر السابق ، ص ٢٨ .

(٣) قيادة الجيش الرابع - المصدر السابق ، ص ١١

بعضهم على بعض ، وانتقاد أقرال الجرائد والتنديد بأعمال رجال السياسة ، ويبحثون في الأحزاب السياسية في مجلس الأمة وحقوق العرب ، ويعلمون العلائق والسياسة بين الدول العثمانية ودول الغرب ، وفي ميزانية الدولة وغير ذلك من المواضيع^(١) . فالمنتدى الأدبي كان أول مؤسسة تعهدت ففكرة القومية العربية بعنايتها ورعتها منذ أول نشوئها ، وظهرت هذه الفكرة بنوع من الوضوح في أذهان أعضائها وفي أحاديثهم ومناقشاتهم ، ولكن في إطارها العثماني العام ، وتلمست طريقها الصحيح ، طريق العلم والمعرفة والتثاقفة . ففي الخطاب الذي ألقاه عبد الكريم الخليل ، في الحلقة التي دعا إليها نواب العرب ، ترددت على لسانه كثيراً عبارة الأمة العربية ، وتوحيد قوى الأمة وحدد فيه أهم معالم وأركان القومية وروابطها مثل « وحدة اللسان ووحدة التاريخ ووحدة الوطن ووحدة المنفعة^(٢) » ، وبين أن كل هذه الروابط موجودة في الأمة العربية . لكنه قال أن هذه الروابط غير كافية ما لم ترتكز على أساس متين من الثقافة الموحدة والعلم الراسخ ، فكان بذلك من أوائل الذين دعوا إلى الوحدة العربية أو الجامعة العربية ، وعرفوا الطريق الصحيح السليم إليها ، وشرع فعلا في العمل نحو تحقيقها عن طريق المشروع الذي تحدثت عنه .

وقد بقي المنتدى الأدبي حتى عام ١٩١٥ ، وقت أن شقق جمال باشا رئيسه أثر محاكمات ديوان الحرب العرفي في عاليه مع شهداء العرب .

(١) الأهرام - ٩٧٦٩ ، ٥ - ١٩١٥ ، من مقال بقلم السائح المتلفه ، بعنوان حياة

الأمة العربية .

(٢) أحمد عزت الاعظمى - المصدر السابق ، ص ١٣ - ٢٢ من خطاب عبد الكريم

الخليل .

جمعية العربية الفتاة :

أسست عام ١٩١١ في باريس من قبل ليف من الطلاب العرب الذين كانوا يتلقون العلم فيها ، ومنهم محمد رستم حيدر البعلبكي ، وعوني عبدالهادي النابلسي ، وجميل مردم الدمشقي ، ومحمد المحمصاني البيروني ، وعبدالغني العريسي البيروني ، ورفيق التيمي النابلسي ، وتوفيق السويدي البغدادي .^(١) وكان من خططها الداخلية أن لا يعرف الداخل فيها سوى الذي أدخله ، إذ كانت جمعية سرية ، وكان شعار الجمعية في أول تكويرها : العمل للنهوض بالامة العربية إلى مصاف الأمم الحية واغتنام الفرص لتحقيق هذه الأمنية وعدم الانفصال عن الترك^(٢) . وكان عدد الذين دخلوها قبل الحرب العالمية نحو (٦٠) عضواً وازداد عددهم في العهد الفيصلي زيادة كبرى . وقد انتقلت الجمعية من باريس إلى بيروت عام ١٩١٣ بعودة مؤسسها إلى بلادهم ، مع تأسيس فرع لها في دمشق تولاها الدكتور أحمد قدرى ثم أنتقل مقرها العام إلى هذه المدينة بعد إعلان الحرب العظمى ، لأن معظم رجالها أصبحوا يقيمون في دمشق^(٣) . ولقد بقيت هذه الجمعية سرية ومكترمة عن الأتراك الذين لم يعرفوا بها حتى النهاية ، وقد تحرر العرب من نير الترك قبل أن تزول إلى نهايتها بفضل محافظة أعضائها على التكتم الشديد والأصرار عليه برغم العذاب ، فقد حاول السيدشكري القوتلي الانتحار ، وآثر عبدالغني العريسي الذهاب إلى المشنقة ، مفضلين الموت على أن يبوأ بسراً من أسرارها أو باسم من أسماء أعضائها .

الجمعية القحطانية :

لن أتكلم عن كافة الجمعيات العربية لاسيما السرية ، وقد اكتفيت

(١) محمد عزة دروزة - حول الحركة العربية الحديثة ، ج ١ ، ص ٢٧ .

(٢) أمين سعيد ، الثورة العربية الكبرى ج ١ ، ص ٩ ، وقد تعدل هذا النص بعد اعلان

الحرب العامة إذ اتجهت اذنية نحو استقلال العرب عن الدولة .

(٣) المصدر السابق ، ص ٩ .

بالحديث عن المنتدى الأدنى كظهر للعناية منها ، تاركا أمر الحديث عن بقيتها كاللامركزية والإصلاحية إلى الظروف التاريخية التي نشأت فيها ، وسوف أكتفي فيما يتعلق بالسرية منها بحديث مختصر عن الجمعية القحطانية . أما السبب فهو أن الحديث عن جمعيات سرية ، لا تتوفر لدينا نصوص أصلية عن برامجها ، شيء ليس مأمون العاقبة من حيث الأمانة العلمية . ودليلي على ذلك أن أول خطأ وأهم خطأ ارتكبه بعض الكتاب الذين كتبوا عن التاريخ العربي في هذه الفترة باللغة الإنجليزية قد وقعوا في أوهام ، كشفها حديثي مع الفريق المتقاعد عزيز على المصري باشا بخصوص برنامج جمعية العهد (سأتى على تفصيله بالمناسبة) ، هي أن برنامج هذه الجمعية والجمعية القحطانية كان يرتكز على تأسيس دولة ذات تاج مزدوج على غرار دولة النمسا - المجر ، أى أن يكون لكل من الدولة التركية والبلاد العربية بأجمعها تاجان يتمتعان على رأس سلطان العثمانيين ، ذلك الذى نفاه عزيز على المصرى نفياً باتاً ، قائلاً أن كل مارمى إليه هو العمل للجامعة عثمانية مشتركة بين العناصر لا تتعدى حدود الدويلات الفدرالية على الأساس اللامركزي فى الحكم .

أسست « القحطانية » ، فى أواخر عام ١٩٠٩ قبيل تأسيس المنتدى الأدنى وكانت أول جمعية سرية عربية بعد إعلان الدستور . وقد تم ذلك أثر مداولات بين الشبان القوميين وبعض ضباط العرب ، كان أكبرهم سناً وأعلامهم قدراً البكباشى سليم بك الجزائرى^(١) ، الذى كان له هوس فى تشكيل الجمعيات السرية وتكثيرها لنشر الفكرة العربية ، وكان يجب على

(١) من عرب المغرب الذين هاجروا الى دمشق من الجزائر عندما اتاها عبد القسار الجزائرى ، وهو ابن أخ الشيخ طاهر الجزائرى المعروف فى دمشق ، تمهده حتى دخل المدرسة الحربية فى الاستانة وتخرج منها ضابطاً ودخل فى أول عهد الانقلاب فى جمعية الاتحاد والترقى مع من دخلوها من العرب لكنه سرعان ماغادرها مشمئزاً ، وبدأ يشتغل مع الاحرار العرب ضد الجمعية .

اعتراض عزيز بك المصرى عليه ، فى وجود الاكتفاء بجمعية واحدة ،
يحصر السعى فى تميتها وتقويتها ، بقوله : « بما أن الغاية واحدة فلا لزوم
لأن يبقى السعى محصوراً ضمن نطاق جمعية واحدة ، وأنه يريد أن يقابل
الترك بأعمالهم من تكثير الجمعيات »^(١) ، وكان من أركانها الأوائل :
عبدالكريم قاسم الخليل ، الأمير عادل أرسلان ، الدكتور عزت الجندى
(من حمص) ، حسن بك حمادة (لبنان) ، الأمير عارف الشهابى (دمشق)
أمين لطفى بك الحافظ (دمشق) ، على أفندى النشاشيبي (القدس) ، وقد
انتظم كثير من ضباط العرب فى سلكها^(٢) ، وما يلاحظ أن معظم الشبان
كأنرا ينتمون لعدة جمعيات فى آن واحد .

كان للجمعية رموز وإشارات يتعارف أعضاؤها بواسطتها بعضهم مع
بعض . ومع أن أى مصدر عربى من المصادر التى عثرت عليها لم يشر إلى
أن برنامج الجمعية كان يتضمن غير رفع مستوى العرب الثقافى والاجتماعى
والاقتصادى ، وحثهم على التضامن والمطالبة بمالهم من حقوق مضاعة فى
الدولة ، فقد أنفرد الدكتور حسن صعب فى كتابه *The Arab*
Federalists of Ott. Empire ، وجورج أنطونيموس فى كتابه *The Arab*
Awakening بقول أولها أن هدف الجمعية كان نفس هدف جمعية العهد
الراى إلى وجوب تجديد قوة الدولة عن طريق إحالتها إلى مملكة اتحادية
تركية - عربية ، على غرار دولة النمسا - المجر الاتحادية ، أى أن يحمل
سلطانها التاج المزدوج العربى - التركى ، وقول الثانى بأن هذا الهدف كان
مشاركاً بينها وبين المنتدى الأدي . أما اعتقادى فإن هذا القول يحتاج إلى
أدلة وبراهين لم أسسها فى تضاعيف المستندات التى راجعتها ، وكل ما يمكن

(١) أحمد عزة الاعظمى - المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٥٥ .

(٢) المصدر السابق - ص ٣١ - ٣٣ ، الأمير مصطفى الشهابى ، المصدر السابق .

تقوله في هذا الشأن أن بعض الكتاب العرب . سواء فيما كتبوه في الجرائد الأفرنسية أو في الجرائد العربية، كانوا يشيرون إلى مثال النمسا - المجر في استعمال دوائرها الرسمية وبرلمانها عدة لغات رسمية للتخاطب والمعاملات والمداويلات أما النظام النمساوي - المجرى المعتمد فلم يتطرق احد إليه ، سوى الدكتور حسن صعب ، ولى عودة إليه في الآتي ، على أن العرب الذين عانوا ما عانوه من إستبداد الاتحاديين ربما كانوا يتصورون أشكالا شتى للحكم الذي ينقذهم من الحال الذي أصبحوا عليه ، إنما لم يكرهوا يجاهرون في هذه الفترة بغير طلب الانصاف والاعتراف بشخصية عنصرهم وإفساح المجال لهم كي يساهموا في حياة الدولة العامة ، وإعطاء ولاياتهم قسطا من الادارة المحلية ، وحتى الأفكار اللامركزية لم تكن قد قرئت وأتسعت بينهم حتى أواخر عام ١٩١٢ . فلم يصرحوا بها بصوت قوى حتى هذه الفترة من الزمن وإن كانوا قد أسهموا مع الترك والعناصر الأخرى في عام ١٩١١ في تأليف جمعية الحرية والائتلاف ذات الأهداف اللامركزية. فالى هذا التاريخ كانت الجمعيات المشتركة والاصلاح العام الشامل للدولة هو الذي كانوا يعملون له وسيبديل موقفهم بعد هذه السنة .

ومهما يكن من أمر فان الجمعية « القحطانية » لم تعش طويلا، فقد ضعف شأنها وأهملت ولم يكن لها نشاط حقيقى إلا في السنة الأولى من إنشائها ، وبعد هذه السنة بدأ أعضاؤها ينفضون عنها إلى الجمعيات الأخرى ، كالعربية الفتاة والعمد ، بعد ذلك .

الجمعيات التركية

بينما كانت الأفكار القومية تسير قدما إلى الامام لدى العرب كان يقابلها تطور مماثل لدى الترك ، وإذا كان العرب قد أسسوا المنتدى الأدبى ، فى أوائل عام ١٩١٠ لغرض أدبى اجتماعى ، فإن الترك قد سبقوهم إلى ذلك عندما أنشأوا المنتدى المسمى :

ترك درنكى (المنتدى أو المحفل التركى) :

كان تأسيسه في ٥ كانون أول، ديسمبر ١٩٠٨ في الآستانة، وهو أول ناد تركى أسس لغاية أدبية وعلمية، كى يكون فى خدمة القومية التركية، وكان من مؤسسيه بعض من عرفوا بشديد تعصبهم للقومية التركية أو الرابطة الطورانية: مثل زعيمه يوسف آقجوره^(١)، وأحمد فريد بك، وحسين جاهد، وأحمد أغايف^(٢). والشاعر محمد أمين وأحمد مدحت، وخالد ضيا، إلى جانب من عرفوا بالاعتدال مثل: رضا توفيق (الفيلسوف) الذى انشق عن الاتحاديين وانضم إلى الائتلافيين، كما اشترك فى إدارة بحوثه العلمية مشاهير من العلماء المستشرقين مثل البروفسور «غورلاوسكى Gorlavski» والدكتور «قره جون Kara Çun» والبروفسور «مارتان هارتمان M. Hartmann»^(٣).

كانت البحوث التى أنصرف أعضاء هذا المحفل إلى دراستها هى كل ما يتعلق بالشعب التركى من تاريخ ولغة وخصائص عرقية وحضارة وأدب وحياة اجتماعية وجغرافية تركيا القديمة، والعمل على إعادة الطابع الأصيل القديم للغة التركية قبل أن يطرأ عليها الخلل عبر الأجيال بتأثير اللغات

(١) يوسف آقجورة: من نواحي قازان على نهر الفولجا فى روسيا اوم ناراتك روسيا درس أولا فى جامعة اورنبورغ فى روسيا، ثم واصل الدراسة بمدرسة العلوم السياسية فى باريس، ثم جاء بعد الانقلاب الدستورى الى الآستانة وانغمس فى العمل السياسى مع اترك تركيا الفتاة. كان من آرائه ان تتخلى الدولة عن البلاد العربية لتشكيل دولة قومية تركية فى الاناضول.

(٢) احمد اغايف: هو أيضا من اترك روسيا «تركستان» جاء الى الآستانة بعد الدستور، وتغلى عن جنسيته الاصلية، وتجنس بالجنسية العثمانية، وبدل اسمه من اغايف والمقطع الثانى منه يعنى «ابن» بالروسى فجعله احمد آغا اوغلى «ابن بالتركية» واصبح مدرسا للتاريخ التركى فى المدرسة الحربية. كان من غلاة الدعاة للجامعة الطورانية ومن اكبر مسببى الخلاف بين الترك والعرب.

الأجنبية^(١) ، مثل اللغة الفارسية والعربية ، واللغات الأوربية . وقد عقد هذا المخفل أول اجتماعاته في منزل العضو أحمد فريد بك مدير المدرسة الملكية بالأستانة برئاسة أحمد مدحت بك ، بإيعاز من وزارة المعارف التي طلبت تشكيل لجنة لبحث قضية التقريب بين لغة الكتابة التركية ولغة الكلام .

إن التسمية التي كان العنصر التركي يطلقها على لغته قبل إعلان الدستور هي « اللغة العثمانية » ، لأن كلمة « التركية » كانت مرادفة ، في نظر رجال الدولة وكتابها ، للعامية ، فكان يقال تبعاً لذلك « الصرف العثماني » و « الآداب العثمانية » . ولم تكن اللغة العثمانية سهلة الفهم لجمهير الشعب التركي وخاصة الشعب القروي ، إذ لم يكن كتاب الترك وأدباؤهم ليتخرجوا عن إستعارة الكلمات العربية والفارسية وحشوها في كتاباتهم ، بل كانوا يكثرون من إستعمالها ويعتبرون قواميس هاتين اللغتين ملسكامباحا لهم لايجاد قواف طريفة في أشعارهم أو عبارات رنانة في كتاباتهم^(٢) ، ويستعينون بالقواعد العربية والفارسية فيصيغون كلمات الجمع مثلا ، تارة حسب قواعد اللغة التركية الأصلية وطوراً حسب قواعد اللغة العربية أو الفارسية . كما كانوا ينظمون الشعر على أوزان العروض العربية أو الفارسية ويتخمنونه بكلمات وتراكيب من هاتين اللغتين بحيث أصبح الشعب التركي غير قادر أن يفهم شيئاً كثيراً من هذا الأدب المعقد المزخرف الذي أصبح رجال الأدب والعلم من الترك وخاصة بعد الدستور يحتقرونه ، لأنه كان بمثابة أدب ارستقراطي مترفع عن الشعب لا يتجاوب مع فهمه وعواطفه . أما الشعب التركي العادي فقد كان يعرف

(١)

Rev. du Monde Musulman — Vol { VII Janv. 1909, P. 143.
X Sept. 1909, P. 172.
X Avril 1910, P. 553.

(٢) حلت كلمات نص مزخرف من الادب العثماني الرفيع فوجد ان ٤٠٪ من كلماته عربية ، و ٤٠٪ فارسية و ١٠٪ افرنسية او يونانية و ١٠٪ فقط تركية أصيلة .

نوعاً آخر من الشعر يتبع وزناً خاصاً يسمى « وزن البنان » لأنه يستند إلى عدد المقاطع بالأصابع ، وينظم الشعراء الشعبيون على وزنه أجزالا شعبية ترتل على الرابطة (١). فالهدف الذي رمى إليه رجال « المحفل التركي » ورجال وزارة المعارف هو خدمة رجل الشارع والفلاح التركي ، وإيجاد لغة يفهما وتتجاوب مع عواطفه . وقد نجحت الطريقة الجديدة إذ صدرت في أزمير مجلة بعنوان « كويلي » (الفلاح) حرص كتابها على أن تكون لغتها خالية ما أمكن من الكلمات العربية والفارسية وغيرها ، ومقتصرة على الكلمات والتركيب التركيب والصرف والنحو التركي ، فكانت بهذا الشكل مفهومة لدى الجميع ، باعتبار أن لغتها كانت قريبة جداً بل منطبقة على اللغة التركية التي يتكلم بها الشعب ، فأقبل الجمهور عليها إقبالا عظيماً برهن على جدوى هذه الخطوة (٢) . ومع ذلك وجد بين الترك من نادى بعدم التشدد في أمر تنقية اللغة التركية من الكلمات الدخيلة لأن كثيراً من الكلمات العربية والفارسية أصبحت مألوفاً ودخلت في صميم اللغة وأصبحت بمثابة الكلمات التركية ، وقد نجح هذا الفريق وتغلب على الفريق المتشدد إلى أن استلم الكياليون الحكم فشددوا في هذه الناحية (٣) . كما حارب هذه الحركة جماعات من الترك المتمسكين بالأدب العثماني القديم ، وثار ضجة صحفية شديدة حول الموضوع وشارك العرب هذه الفئة الأخيرة ، واتخذوا هذه المبادرة كمظهر عداء للغة العربية نسبوها إلى التعصب الجنسي والعنصرى ضدها ، وكانت من جملة ما أخذ العرب على الترك ، ومن أسباب انفور بين الشعبين ، ولقد تعرض لها الشيخ رشيد رضا صاحب مجلة المنار ، في سلسلة مقالات اتفق مع جريدة إقدام لنشرها له ، بغية إزالة أسباب انفور بين العرب والترك ، وذلك قبل أن تظهر

(١) ساطع الحصرى - نشوء الفكرة القومية ، ص ١٢٤ - ١٢٥ .

(٢) Rev. du Monde Musulman — Vol. IX, Sept. 1909, P. 172 ;

Vol. X, Avril 1910, P. 553.

(٣) ساطع الحصرى - المصدر السابق ، ص ١٤٥ - ١٤٦ .

مقالات إقدام في شتم أعراض العرب، فنشرتها حتى وصلت إلى نقطة التعرض إلى إصلاح اللغة التركية، عندئذ امتنعت عن متابعة نشر المقالات المتسلسلة بداعي أن قضية إصلاح اللغة التركية أمر خاص بالترك ليس للسيد رشيد رضا ولا غيره حق الخوض فيها، وقد اعترف الشيخ رشيد في المنار أن البحث في اللغة وتطهيرها كان الأساس في هذه المقالات (١).

ترك يورتى جمعيتى (جمعية المملكة التركية)

أسسها الترك في ٣١ أغسطس، آب ١٩١١ من قِبل الشاعر محمد أمين، وأحمد أغا أوغلي، ويوسف آقجوره وغيرهم... وأنشئ لها جريدة بنفس الاسم، وكانت غاية الجمعية أدبية اجتماعية قومية تشبه غاية المنتدى الأدبي العربي. لكنها كسابقتها ترك درنكى لم تدم طويلا حيث انضم مؤسسوها، وأعضاؤها إلى جمعية أخرى من نفس النوع هي جمعية «ترك أوجاغى» (٢).

ترك أوجاغى (الموطن التركي)

تأسست هذه الجمعية في ٣ تموز يوليو ١٩١١، لكنها لم تصبح رسمية إلا في ٢٢/٣/١٩١٢ عندما قدم مؤسسوها: حسين جاهد، حسين باقى، توفيق فكرت... وغيرهم، كندوبين عن طلبة المدرسة الطبية العسكرية، والشاعر محمد أمين وأحمد أغا أوغلي، طلب التأسيس إلى الحكومة. وكان الرئيس الثانى لأول هيئة إدارة لها هو يوسف آقجوره بك، وكل هؤلاء من متعصبى القومية التركية، ثم دخلت في لجنها الثقافية والعلمية، فيما بعد، الأدبية التركية خالدة أديب، مؤلفة رواية «طوران الجديدة»، ورسول القومية التركية ضيا كوك ألب (من ديار بكر) وفؤاد كوبرولى، وأحمد أغا

(١) المنار - مجلد ٢١، ج ٢، ص ٢١٩.

T. Z. Tunay — Ibid, P. 377.

(٢)

أوغلي ، والشاعر محمد أمين . وكانت الغاية من تأسيس هذه الجمعية إحداث إنقلاب أساسي في خطة الإصلاحات على الأساس القومي ، وذلك بجمع الأتراك في جامعة قومية لا يصلحهم إلى شاطئ السلامة والنجاة . لذلك كانت العقيدة التي دعا إليها مؤسسوها مزيجاً من السياسة والاجتماع ، وقد أخذت الجمعية على عاتقها رفع مستوى الآداب التركية ، وترقية الصناعة والزراعة والتجارة ، ونص برنامجها على عدم التدخل في السياسة وعدم الخضوع لأي حزب من الأحزاب السياسية ، أما فعالية الجمعية فقد ظهرت في المجتمع التركي على أشدها خاصة بعد حرب البلقان (١) .



الفصل السادس

جمعية الاتحاد والترقي في طريق الانهيار

الحرب الطرابلسية

في أواخر أيلول ، سبتمبر ١٩١١ أرسلت إيطاليا أساطيلها وجيوشها إلى طرابلس الغرب لاحتلالها بعد إنذار مؤرخ في ١٩١١/٩/٢٧ ، وجهته إلى حكومة الباب العالي كي يصدر الأمر بعدم معارضة عملية الاحتلال ، وبينت الدولة المعتدية أن السبب في الهجوم هو إعمال الدولة العثمانية لهذا القطر ، فهي ، أي الدولة الإيطالية تريد أن تفتح أبواب هذه البلاد للبلدية الغربية . هذا من جهة ومن جهة أخرى فإنها تريد المحافظة على مصالح الإيطاليين فيها وإنقاذهم من الخطر المحيق بأرواحهم بسبب التحريض العام عليهم بدافع من التعصب الديني الذي يظهره المرؤفون الترك وضباطهم نحوهم (١) ، متذرة ، فيما عدا ذلك ، بأن النقلات العسكرية التي أرسلتها الدولة إلى طرابلس الغرب قد زادت الحالة خطرا (٢) . والمعالم أن السبب الأساسي أقدم جذورا من ذلك ، أنه مظالم « توسعية » استعمارية ظهرت في إيطاليا بعد عام ١٩٠٠ وكان حامل لوائها ولسان حالها « انريكو كوراديني Enrico Corradini (٣) » ورغبة ملحة من إيطاليا بالحصول على حصّة من

(١) Cesare Causa — La Guerra Italo-Turca della Tripolitania, P. 23.

(٢) المنار - مجلد ١٤ ، ج ١٠ ، ٢٢ ، ١-١٩١١ ، ص ٧٨٢ ، من نص الانذار الإيطالي إلى الباب العالي .

(٣) بيير رونوفن - المصدر السابق ، ص ١٥

الغنائم الأرضية التي تسابقت الدول إلى ضمها الممتلكاتها وراء البحار ، وأحلام تاريخية قديمة ^(١) ، وثقتها بالاتفاقيات الثنائية السرية بينها وبين فرنسا في أعوام ١٩٠٠-١٩٠٢ ، بأن تطلق كل منهما يد الأخرى في المناطق التي تهما: أى إيطاليا في طرابلس الغرب وبرقة ، وفرنسا في مراکش ^(٢) ، وحصلت من زميلتها في التحالف الثلاثي ، ألمانيا وفرنسا ، على موافقة بأن تكون طرابلس الغرب لها . ثم مكنت مركزها بالنسبة لها ، بالرسائل التي تبودلت بينها وبين الحكومة الإنجليزية ، أثر الاتفاق الودي الذي عقد بين فرنسا وإنجلترا عام ١٩٠٤ ، والتي اعترفت إنجلترا لها فيها بحقها في طرابلس الغرب وبأنها حصتها من الغنائم الأفريقية ^(٣) .

من ذلك الوقت اعتبرت إيطاليا أن طرابلس الغرب ملك لها ، ومنطقة لنفوذها ، وإلى أن يحين الوقت الملائم لاحتلالها « عندما تكون الفريسة سهلة الاقتناص » ، كما قال اللورد سالزبوري ، وزير خارجية إنكلترا ، ناصحا إياها بالتريث ^(٤) ، شرعت باتخاذ الخطوات التمهيدية ، والعملية فيها: من فتح مدارس ، وإنشاء بنوك ، وشركات ، وتوظيف رؤوس أموال ، وإرسال جماعات تبشيرية ، والحصول على امتيازات مختلفة ^(٥) . ومع أن الدولة العثمانية لم يكن يخفى عليها مطامع إيطاليا في هذه المنطقة ، فانها لم تسع قط إلى تقوية الدفاع عنها ، لابل أهميتها اهمالا شديعا في التعليم والعمران وبناء طرق المواصلات والزراعة ، وزيادة على ذلك جردتها حكومة الاتحاديين من كل جند وسلاح ، إذ سحبت منها الجنود لقمع الثورات في البانيا وانمين ، ولم تبق فيها سوى عدد قليل لا يتجاوز أربعة أو خمسة آلاف جندي من ٤٠-٥٠ .

Reymond Poincaré — Le Lendemain d'Agadir, P. 30. (١)

Cesare Causa — Ibidem., P. 14. (٢)

الطاهر احمد الزاوي الطرابلسي — جهاد الابطال في طرابلس الغرب ، ص ٢ (٣)

Reymond Poincaré — Ibid., P. 31. (٤)

(٥) الدكتور نقولا زياد — ليبيا من الاحتلال الى الاستقلال ، ص ٨٠ ، احمد عزة

ألفا كانوا فيها^(١)، وضنت عليها بالولاية الصالحين. ولم تكتف بذلك بل إذا صدف أن لجأ أحد الولاة إلى العمل لرفع شأن البلاد، وتقويتها، بادرت إلى سحبه بناء على طلب الإيطاليين، كما فعل الصدر الأعظم حتى باشا بواليا ابراهيم باشا الذي عزله في سبتمبر ١٩١١ ولم يعين أحداً بدلاً منه، بحيث أن البلاد كانت بدون وال حينما اعتدى الطليان على حرمتها^(٢).

أثار الاعتداء الإيطالي على طرابلس النقمة على حتى باشا الصدر الأعظم واتهمه الكتاب العرب بصورة خاصة، بأنه إيطالي النزعة، وأنه مشهور بحبه للمدينة الإيطالية ومعاشرة الإيطاليين، ويفضل التردد على أنديتهم، وأنه طلب تعيينه سفيراً في إيطاليا لشدة حبه لهم، وأن لإيطاليا دخلاً في تعيينه صدرراً أعظم، بعد استقالة الصدر الأعظم حسين حلي باشا في أعقاب قضية لنش^(٣)؛ إلا أن المؤكد أن الاتحاديين كانوا بصورة عامة يهملون شؤون هذه الولاية، وأما حتى باشا فقد كان في غفلة تامة عما يجري حوله وأصيب بالذهول عندما استلم الأنداز من سفير إيطاليا في الآستانة، فأسرع إلى القصر السلطاني، وجمع مجلس الوزراء، حيث سمع كلاماً مهيناً من السلطان جزاء لإهماله وعدم احتياطه للأمر^(٤). على أن غفلته قد تكون مقصودة، حبا بزياده التسامح مع الإيطاليين، الذين كانت تربطه بهم روابط عديدة، منها زواجه من إيطالية، وشغفه بارتياح النوادي الإيطالية في الآستانة وبلعب الورق ومعاونة القهار مع أصدقائه من الإيطاليين وخضوعه لسلطان الذهب^(٥). حتى أن سفير الدولة العثمانية في روما قد تقدم بتقرير إلى مجلس المبعوثين ضده جاء فيه أنه كتب له مراراً من روما ينذره بالخطر

(١) الطاهر الزاوي - المصدر السابق، ص ٤٥، شكيب ارسلان - تعليقات على تاريخ

ابن خلدون، ص ٣٥٧

(٢) الطاهر احمد الزاوي - المصدر السابق، ص ٢٠

(٣) المصدر السابق - ص ٢١، الدكتور محمد فؤاد شكرى - السنوسية دين

ودولة، ص ١١٤.

(٤) الامير شكيب ارسلان - المصدر السابق، ص ٣٥٢.

(٥) الدكتور محمد فؤاد شكرى - المصدر السابق، ص ١١٤.

الذى يتوسمه من جهة إيطاليا ، وتدايرها الخفية ، وأعمالها المريبة لأجل الأغاثة على طرابلس الغرب ، لكنه لما عاد إلى الآستانة علم أن حق باشا قد أهمل كثيراً من التقارير التى أرسلها إليه ولم يعرضها على مجلس الوزراء^(١) . وعلى كل حال كانت النعمة على حق باشا شديدة فى أوساط الأمة العثمانية ، وخاصة منها الأمة العربية ، وقسم كبير من أعضاء مجلس المبعوثين . وقد قدم نواب طرابلس الغرب تقريراً إلى المجلس بينوا فيه أنهم طالما جلبوا نظر المجلس والحكومة إلى وجوب تقوية الدفاع عن طرابلس الغرب بتعزيز البحرية لحراسها ، والقيام بتنظيم حربى يناسب الموقع والمكان ، واتخاذ سياسة خارجية رصينة تقيها وغيرها من أجزاء الوطن المهتدة من دسائس الدول الأجنبية ، وتزويد المنطقة بحكام يحسنون الإدارة والاقتصاد^(٢) ، وبأن تكون لها إدارة ملكية ومالية قائمة بذاتها ، وأن تكون لها قوة عسكرية محلية من أبنائها ، ولكن لم يكن من الدوله إلا أن استمرت فى إهمالها هذه الولاية من جميع الوجوه وخاصة مسألة تشجيع وتدريب المنظمات المحلية للدفاع عن البلاد ، وسجبت منها علاوة على ذلك ما كان فيها من أسلحة احتياطية تقدر بأربعين ألف بندقية إلى الآستانة بدعوى رغبتها فى الاستعاضة عنها بأسلحة جديدة ، إنما لم تعرضها إليها بغيرها . يضاف إلى ذلك أنها سجبت الضباط الأكفاء ، واكتفت بعدد ضئيل منهم ليسوا من الكفاءة على شىء . وقد ركزوا المسؤولية على حق باشا ، الذى كان سفيراً للدولة فى روما وكان عليه أن يطلع على خفايا المطامع الإيطالية ويقف دون تحقيقها ، وعلى

(١) الطاهر احمد الزاوى - نفس المصدر ، ص ٢٤ ، الأهرام ، ١٠٢٢٧ ، ٩-١١-١٩١١

(٢) كان زعماء الاتحاديين قد صرحوا غير مرة بانهم لا يريدون دم عسكرى واحد لصيانة طرابلس الغرب من اعتداء إيطاليا او فرنسا او غيرها . كما عقدت لجنتهم فى سلانيك اجتماعا احدى المرات لبحث مسألة طرابلس الغرب فقر رايهم على عدم تحصين اساكلها او اتخاذ انتدابير التى تصونها من أى عدوان مفاجىء وعدم اثاره القضية فى مجلس المبعوثان . ثم نشرت جريدة طنين على أثر ذلك مقالا جاء فيه بان طرابلس الغرب « من الولايات التى لاتفيد الدولة فائدة مالية يعتد بها فعلى الحكومة العثمانية الاقتصاد فى الإنفاق عليها . » محمد فؤاد شكرى - المصدر السابق ، ص ١١٤ ، المؤيد - ٦٤٨٢ ، ٤-١٠-١٩١١ .

وزارته المسؤولة بالتضامن معه وطلبوا تقديمه وإيائها إلى الديوان العرفي لمحاكمته أمامها بجرم الإهمال والاستهتار بمصلحة البلاد العامة^(١). لكن الاتحاديين وهم أصحاب القوة بعدد نوابهم في المجلس أجلوا النظر في هذا الطلب ثم أهملوه ولم يعيروه أذنا صاغية^(٢). صحيح أن حتى باشا، أمام النقمة العامة عليه وعلى وزارته، قد استقال وألف الوزارة الجديدة سعيد باشا، الملقب «كوجك» (صغير) - وهو من الذين كانوا قد استلموا الصدارة العظمى مرات عديدة في عهد عبد الحميد المطلق، وهو الذي ألف الوزارة في أعقاب قيام الضباط الأحرار أنور بك ونيازی بك وغيرهم بثورة ١٩٠٨، والتجأهم إلى الجبال كي يجبروا عبد الحميد على إعلان الدستور، وكان في نيته قمع هذه الثورة تنفيذاً لرغبة عبد الحميد، لكنه فشل في مهمته واضطر للاستقالة كي يخلفه كامل باشا بعد أن أعلن عبد الحميد الدستور - صحيح أن حتى باشا استقال، لكن الاتحاديين لم يكتفوا بأن أعادوا ستة من وزراءهم المسؤولين عن إعمال شؤون طرابلس الغرب، بل أضافوا إليهم وزيرين اتحاديين آخرين اشتركا في وزارة سعيد باشا، وبذلك زادت صبغة الوزارة الاتحادية^(٣). هذا ما جعل نواب المعارضة يحملون على الوزارة الجديدة فدارت في يوم ١٩ / ١٠ / ١٩١١ جلسة حامية، وكان المجلس قد عاد حديثاً من عطلة البرلمانية، ولم يكن حزب الحرية والائتلاف قد تشكل بعد^(٤)، بل كانت المعارضة ممثلة بجزئي الأحرار المعتدلين والأهالي. وقد حاول الاتحاديون خلال هذه الجلسة أن يتصلوا من مسؤولية عدم تحصين طرابلس الغرب وأن يلقوها على عاتق العهد

(١) المنار - مجلد ١٤، ج ١١، ٢١-١١-١٩١١، ص ٨٦٢ - ٨٦٧، من تقرير نائبى طرابلس الغرب الى المجلس وهما ناجى بك، وصادق بك.

(٢) الامير شكيب ارسلان - المصدر السابق، ص ٣٥٨، الاهرام - ١٠٢٢٢، ٢٣-١٠-١٩١١.

(٣) الاهرام - ١٠٢٩٠، ١٢-١-١٩١١.

(٤) تشكل حزب الحرية والائتلاف في ٨-١١-١٩١١.

البائد متذرعين بعدم وجود أسطول للدولة يقابل أسطول العدو ، فحدثت بينهم وبين المعارضة مشادة أصرفها النائبان العريبان شفيق بك المؤيد وعبد الحميد الزهر اوى على إلقاء الذنب عليهم واتهمهم الفيلسوف رضا توفيق بأنهم يلعبون بالدستور كما يلعب اللاعب بخيال الظل (قره كوز) ، وبأن المعارضة نهت الوزارة السابقة إلى نوايا إيطاليا السيئة نحو طرابلس الغرب لكنها لم تفعل شيئاً لاتقاء غدرها وأن سياسة الدولة أصبحت في يد أناس عاجزين وإنما أكثر من ذلك واقعة تحت تأثير مؤثر شديد هو الإدارة الأوربية وأردف قائلاً : « وإذا لم يكن لنا قوة من مال أوروبا لانستطيع أن نمنع هذه الحرب . لأجل ذلك أقول أننا في حاجة إلى وزارة تثق بها أوروبا التي جاءتنا بكل هذه المصائب ، أكثر مما تثق بها أكثرية المجلس ، وأكثر مما تثق بها الأمة العثمانية كلها » .

« أقول لكم أيها السادة بكل صراحة أنه إذا دخل الوزارة الجديدة وزراء من الوزارات السابقة سوف لا يثق بها أحد . لا تنتظروا الثقة مني بل من الدول ومن الأمة العثمانية . في سلطنتنا (١٥) مليون عربي ونوابهم هنا ... سلوهم هل هم راضون عن الحالة الحاضرة ؟ كلا بل هم مستأوون . أنا سحت وسألت من رأيت وعلست أن الألبان أيضا مستأوون . إذن أقول لكم وأنا متأكد من قولي أن لا أوروبا ولا الأمة العثمانية تثق بوزارة كهذه » .

وقد نوه رضا توفيق في هذه الجلسة بتكالب الاتحاديين على الكراسي الوزارية ، وتحدث عن فشل محاولة قام بها المعارضون للاتفاق معهم على وزارة ترضى عنها المعارضة والدول الأوربية ، سائلاً حكومة الاتحاديين عن سبب سحبها الجند من طرابلس الغرب وتركها خالية منه . وقد أُلحَت المعارضة على إخراج الوزراء الستة الذين أعيدوا إلى الوزارة الجديدة وذلك عندما نهض صدقي بك من نواب المعارضة ليرد على النائب أحمد ماهر أفندي وكان قد قال : « إنما الآن أمام حريق نشب يجب أن نطفئه قبل البحث في أسبابه » فأجاب صدقي بك بقوله ، وأنا أقول أن الوزارة الجديدة يجب أن

نهب بها كي تخرج من صفوفها أولئك الوزراء الستة الذين لا يزالون متربعين في كراسيها ، والذين حدث الحريق في عهدهم وبسبب إهمالهم ، وأنه يجب على جميع الأطراف أن يشتركوا في إطفائه متحدين ، ولكن لا يكفي للاتحاد أن يدعو إليه طرف واحد لأن اليد الواحدة لا تصفق. إنني أذكر أن مبعوثي طرابلس الغرب قد وقفوا على هذا المنبر في السنة الماضية وقصوا علينا أطماع إيطاليا بوطنهم وما أعدته وما تعدده لذلك ، حتى بسى هؤلاء المبعوثون واستبكوا غيرهم ، وقد تساءلوا حينئذ هل تريد إيطاليا أن تفصل وطنهم عن السلطنة العثمانية ، وهل تريد السلطنة أن تيمت أبناء وطنهم جوعاً؟ نعم أنهم أنذرونا يوم كانت تنفع النذر. وها قد صح بالفعل ما كانوا أنذرونا منه بالقول .

« على عهد أى حكومة حدث ذلك الأنداز الذى ذهب هباء ؟ . . .
انظروا أيها السادة ! إن ذلك حدث على عهد هؤلاء الأشخاص الستة الذين هم جالسون الآن بيننا ، إنه حدث على عهدهم يوم كانوا يؤلفون وزارة عاملة تدير البلاد .^(١)»

في الواقع لم تكن المعارضة رابعة في بادئ الأمر ، في أن تشتد على الحكومة الاتحادية الجديدة الشدة التي يستحقها إهمال الاتحاديين ، ووزرائهم الستة الذين أعيدوا إلى الوزارة ومنهم بالدرجة الأولى محمود شوكت باشا الذى ألقيت على عاتقه بعض المسؤولية ، والذى سحب الجند من طرابلس الغرب بعد أن كان قد استمزج رأى حق باشا ، عندما كان سفيراً للدولة في روما ، عما إذا كان ثمة ما يدعو إلى الخوف من جهة إيطاليا ، وكان حق باشا قد أجابه بأنه ليس هناك ما يوجب الريبة في نواياها ، عندئذ أمر بسحب الجند من طرابلس لارسالهم إلى اليمن^(٢) ، ومنهم أيضا خليل بك وزير

(١) المؤيد - ٦٥.٨ ، ٢٩ - ١-١٩١١ ، من خلاصة محضر جلسة المبعوثان العقودة

في ١٩١١-١-١٩١١ .

(٢) الظاهر احمد الزاوى - المصدر السابق ، ص ٢٢ .

الداخلية، ونائبك وزير المالية، وما فر وقورداتو وزير المعادن اليوناني... الخ، ذلك أن المعارضة والأمة بأجمعها وجدت نفسها أمام كارثة كبرى وآمنت بوصية السلطان الذي جمع رجال دولته، وكبار مجلسي الأمة، يوم تلقى الإنذار، وقال لهم أن الموقف حرج والدولة والأمة تريدان الآن من كبار رجال السلطنة وذوى النفوذ أن ينبروا لانقاذها؛ فلا أحزاب ولا عناصر ولا شقاق ولا خلاف بعد الآن، بل يجب أن يكون جميع العثمانيين يبدأ واحدة لتجنيب الوطن خطر التفكك والاعلال^(١).

لذلك حاولت المعارضة الاتفاق مع الاتحاديين لتكوين جبهة واحدة مترابطة الصفوف لمواجهة الظروف العصية التي تمر بها البلاد بعد هذا الحادث الجلل، وليكبروا مع حزب الحكومة يبدأ واحدة جهد الإمكان. ففرح الاتحاديون لما علموا بهذا الاتجاه من خصومهم وطلبوا شروط المعارضين فكان أول شرط وضعه هؤلاء أن ينتخب رجل غير أحمد رضا بك رئيسا لمجلس المبعوثين، في الفصل البرلماني الجديد (الفصل البرلماني مدته سنة واحدة يجدد في أوله رئيس المجلس وهيئته الإدارية)، وأتوهم ببراھين قوية على عدم كفاءته؛ لكن الاتحاديين أصروا على إعادة إنتخابه، وجاء إصرارهم بمتهمي الغلظة^(٢). ولما جرى الانتخاب نجح أحمد رضا للرئاسة الأولى^(٣)، كما نجح المبعوث العربي عبد الحميد الزهراوى نائبا أول للرئاسة بأغلبية (٨٦) صوتا^(٤)، بدلا من سلمان البستاني الذي أسندت إليه وزارة الزراعة والتجارة غير أن الزهراوى استنكف عن قبول هذا المنصب لأنه خشى أن تتفرق

(١) الأهرام - ١٠٢٠٣، ١٠٢٠٢، ١٠١١-١٩١١.

(٢) المؤيد - ٦٧٩٣، ١٠٢٠٢، ١٩١٢، من مقال بقلم النائب عبد الحميد الزهراوى بعنوان: طائفة صغيرة من الإخطاء في سنة واحدة.

(٣) في نفس الوقت انتخب أحمد مختار باشا الغازى لرئاسة مجلس الاعيان خلفا لسعيد باشا، والشريف على حيدر نائبا له.

(٤) نال أحمد رضا نفس العدد بعد ان كان ينجح في السابق بما لا يقل عن ١٦٤ صوتا وهذا يدل على سقوط مكانته، وكان العرب خاصة مستائين جدا منه.

كلية الأحزاب المعارضة التي كانت تسعى إلى الاندماج كلها في حزب واحد^(١)، لأن في قبوله هذا المنصب، خلافاً لرأى الحزب المعارض الذي ينتمي إليه (حزب الأحرار المعتدلين)، خروجاً على إجماع المعارضة على عدم التعاون مع الاتحاديين وعدم قبول أى منصب إدارى سواء في وزارتهم أو في مجلس المبعوثان، فانتخب بدلاً عنه النائب العربى الاتحادى روجى بك الخالدى مبعوث القدس بنفس الأصوات^(٢).

هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن الاتحاديين أصرروا على طلب الثقة بالوزارة الجديدة، مع أن المعارضين قالوا لهم أنكم بين أمرين إما أن تحملوا سعيد باشا على أن يحسن اختيار وزرائه، لأن بعضهم لا يصلحون لأصغر الوظائف، فضلاً عن مثل هذه المناصب الرفيعة، في مثل هذا الوقت، وإما أن تتركوا الوزارة تعمل بدون أن تطلب ثقة المجلس، فتبقى المسألة مستمرة مدة من الزمان حتى يتسنى له تبديل بعض الوزراء، وإلا استمرت المعارضة في موقفها من محاربة الاتحاديين. فلم يقنع هؤلاء بذلك وتصلبوا في موقفهم، فلم تحرز الوزارة الثقة بسوى ١٢٥ صوتاً، وعارضها ستون نائباً واستنكف الباقون عن التصويت^(٣). وهكذا استمرت معارضة الأحزاب والفتات غير الاتحادية للحكومة الجديدة، لأنها في نظرهم غير جديرة بالثقة، وغنى عن القول أن الاتحاديين لم يكونوا على استعداد لمنح الثقة لوزراء من غير حزبهم في مجلس المبعوثان ولالتخلي عن وزرائهم، بينما كان رأى المعارضين مبنياً على أن الوزراء الحاليين لا يمكن أن يحرزوا ثقة أوروبا، وقد علق رضا توفيق على هذه النقطة أهمية كبرى، لأن الدولة، إذا أرادت مواجهة الأحداث الجديدة وجب عليها أن تؤمن الأموال اللازمة للاستعدادات الحربية، وهى في ضيق

(١) تحقق ذلك بعد أسابيع قليلة حينما اندمجت الأحزاب المعارضة في حزب « الحرية والائتلاف » الذى تشكل مجدداً .

(٢) الأهرام - ١.٢٢٢ - ٢٢ ، ١٠-١٩١١ .

(٣) المؤيد - نفس العدد السابق ، ونفس المقال .

مالى شديد ، وبجاجة ماسة إلى قروض أجنبية من الدول الأوروبية ؛ لكن هذه الدول لاتثق بالاتحاديين لما رأوه من تطرف ووزرائهم الذين تولوا الحكم فى السنتين الأخيرتين . لذلك يجدر بى أن ألقى نظرة سريعة إلى علاقات الدولة الخارجية إلى أن تخلى حتى باشا عن الصدارة العظمى .

عمومات الثورة الخارجية

لما قامت الثورة التركية باركتها الدول الأوربية الغربية وشجعتهما ، وتلقى الرأى العام فيها خطوة تركيا الفتاة بالترحاب ، وهلل لزوال الظلم والاستبداد وانكشاف الغمة عن العناصر غير الإسلامية بزوال الاضطهادات الدينية والعرقية . وقد بدا لأبطال ثورة تموز ، يولية ١٩٠٨ أن المسألة الشرقية قد لاقت حلها الطبيعى (١) ، وأن الدول الأجنبية عندما تطمن إلى النظام الدستورى الجديد ستلغى من نفسها نظام الامتيازات ، لأنها سوف لاترى حاجة للتدخل (٢) . ذلك أن إيجاد تركيا غربية تماما فى حكومتها ، وحياتها الاجتماعية وبنائها الفنى ، سيكون عاملا فى إزالة هذا السبب القديم للتنازع الدولى حول المسألة الشرقية . كما أنهم كانوا يعتقدون بأن إبداء الرغبة الصادقة فى القضاء على استبداد عبد الحيد ، والعمل على جمع العناصر فى كل مشترك تؤمن فيه المساواة للجميع ، من شأنه أن يحسم جميع المسائل المعقدة الناشئة عن وجود شعوب مختلطة غير متجانسة ، وبالتالي أن يستميل الدول الغربية ويجعلها ترحب بهذه الأهداف . وفى الحقيقة كان كل شىء فى بادىء الأمر يشجع على التفاؤل ، خاصة عندما عمد جماعة تركيا الفتاة ، أثر نجاح حركتهم ، إلى ضرورة العمل باعتدال فى المجال الداخلى ، فأسندوا إلى كامل باشا المعروف

A. Emin — Ibidem., P. 41.

(١)

Doc. Diplom. Français — 2ème S., T. XI, No. 419, 30/7/1908 (٢)

من كتاب المسيو Steeg مندوب اللجنة المالية فى مكندونيا الى وزارة الخارجية الافرنسية .

بحكمته وحكمته السياسية ، وثقة الدول فيه ، وخاصة منها انكلترا ، الصدارة العظمى ، وبينوا رغبتهم في إحترام مصالح الدول الأجنبية ، ومشاريعها الاقتصادية ، ليقينهم بأن رؤوس الأموال الفرنسية والألمانية والانجليزية الموظفة في أراضى السلطنة ، هى التى خلقت نهضة تركيا الاقتصادية ، وامتزجت الأموال الأوربية ، ونتاج الأدمغة الأوربية ، بحياة الترك ونشاطهم العمرانى ، فاختروا جبريل نوراد ونجيان لوزارة النافعة ، دليلا على هذا الاحترام وعلى اعتدالهم ، وأعلنوا أنهم سيكلفون مستشاراً فرنسياً بإصلاح المالية ، وآخر إنجليزياً بإصلاح البحرية ، وثالثاً ألمانياً بإصلاح الجيش البرى (١) .

كان رجال الثورة مساقين إلى هذا السلوك بدافع من وطنيتهم التى أملت عليهم العمل على إسقاط حكم الاستبداد ، تفاديا لفروض وقيرد جديدة تفرضها الدول على الولايات المكدونية الثلاث ، التى توصلت الدول إلى إيجاد نظام خاص لها ، وكرد فعل لمقابلة ريفال بين عاهلى روسيا وانجلترا ، فاذا ما أعلنوا الآن عن أهدافهم التحررية ورغبتهم فى رعاية مصالح الدول فليس إلا لى يتجنبوا تدخلا جديداً من هذه الدول ، وكى يكسبوا عطفها فى وقت هم بأشد الحاجة إلى توطيد أقدام عهدهم الجديد .

لقد بينت فى الفصل السابق طرفا من مظاهر عطف الدول الغربية على تركيا الفتاة ، وأضيف هنا أن السفير الوحيد بين سفراء الدول الأجنبية الذى حافظ على وضع التحفظ تجاه الثورة هو البارون مارشال فون بيبيرستين Le Baron Marshal Von Bieberstein سفير ألمانيا فى الآستانة ، وقد كان من الطبيعى أن يفعل ذلك لأن الثورة ، واستلام رجالها الحكم ، يعد كسراً للخط الذى كانت إدارة عبد الحميد قد سلكته بميلها لألمانيا وسيرها فى ركاها . أما سفراء انجلترا وفرنسا وروسيا فقد أظهروا نحو الحكم الجديد

كثيراً من العطف والتأييد ، وعلاوة على ذلك أصبحت سفارة فرنسا ، كما روى إسماعيل كمال بك في مذكراته ، ملتقى رؤساء جمعية الاتحاد والترقي ، وكان المسيو « آندرى ماندلستام . . . A. Mandelstam ، الترجمان الأول للسفارة الروسية في الآستانة ، الناصح والمشير الرئيسي لهم ^(١) . ولم يكن موقف هؤلاء السفراء الثلاثة أيضاً بمستغرب ، فقد كانت دولهم ناقمة على سياسة العهد البائد الخارجية ، فأصبح الأمل يحدوها باكتساب العهد الجديد إلى جانبها ، خاصة وأن منظمات الأحرار العثمانيين وصحافتهم ، كانت قبل الثورة منتشرة في باريس ولندن ، وتلقى صدرأرحبا ورعاية وتأييداً تامين منهما . وكان من الطبيعي أيضاً أن تتجاوب نفوس متحرري الشعب التركي مع عواطف الود والوثام نحو الدول الغربية ، فظهر نحوها من الميل بمقدار ما نظمه من النفور نحو سياسة الميل لألمانيا ، حليفة السلطان الطاغية ، علاوة على أن الثقافة الألمانية لم تعرف سبيلها إلى عقول الناشئة التركية ، إلا ما تعلمه الضباط العثمانيون ، الذين أرسلوا في عهد عبد الحميد للتعلم في ألمانيا ، من اللغة والثقافة الألمانية ، فقليلاً ما كنت تجد بين المدنيين من يتكلم اللغة الألمانية . صحيح أن الألمان كانوا قد فتحوا كثيراً من المدارس في تركيا ، خاصة في فلسطين ، لكن هذه المدارس قليلاً ما كان يرتادها أطفال الترك ، إنما المدنية والثقافة الأفرنسية هي التي أثرت بصورة خاصة على الحياة التركية ، وذلك بواسطة مدارسها الكثيرة الدينية والعلمانية التي انتشرت في أراضيها من زمن طويل وباختلاط رجالها ومصلحيها ، منذ منتصف القرن التاسع عشر بالمدنية الأفرنسية ، وتعشقم لنظم الإدارة والحكم الأفرنسية . هذا علاوة على رؤوس الأموال الأفرنسية الهائلة التي كانت موظفة فيها بشكل مشاريع سلك الحديد والصناعة والشركات ^(٢) ، والتي كانت تفوق مشاريع الألمان

Memoirs of Ismail Kémal, P. 348.

(١)

A. Mandelstanm — Ibid., P. 53.

(٢)

من سلك حديد وغيرها التي لم يكن يستهان بها أيضا في تركيا .

إلا أنه إذا كانت الدول الثلاث ، فرنسا وإنجلترا وروسيا ، قد وقفت بالفعل ، موقفا ملائما من حكومة العهد الجديد في السنتين الأولى والثانية من حياتها على الأقل ، فإنه موقف لم يكن يخلو من الحذر والترقب . فموقف روسيا يتضح لنا من التقرير الذي بعث به المسيو بومبارد « Bombard » ، سفير فرنسا في الأستانة إلى وزارة الخارجية الأفرنسية في ١٩٠٩/٧/٢٦ ، قال أنه قد جرى حديث بينه وبين سفير روسيا الجديد في الأستانة ، وأن هذا أعلمه بأن مهمته في تركيا هي إزالة ماعلق بأذهان الترك من وهم بنوايا روسيا السيئة تجاهها ، وأن يصنى الجو بين الدولتين بحيث تسود الثقة التامة بينهما ، بدلا من الشكوك وشعور الريبة التقليدى ، وأن روسيا المجاورة لتركيا ليس لها أية نوايا توسعية على حساب جارتها ، وأنه سيبدل جهده لإقناع تركيا بهذه الفكرة ، وأن الجوار يجب أن يكون فرصة للوفاق بدلا من الخصام ؛ غير أن المسألة الوحيدة التي يمكن أن تكون مثار خلاف بين الحكومتين هي مسألة المسيحيين التي تود روسيا أن يعطى حدللخلاف حولها وذلك بأن تصان أرواحهم ويأمنوا على رقابهم من الذبح ، مثلما كان يجرى في العهد البائد . ولطالما أن الحكومة الجديدة مصممة تماما على منع هذا العمل غير الانساني ، فليس من شيء يمكن أن يفرق بين الجارتين . وأن من مهمته أيضا أن يزيل من الأذهان الوهم السائد بأن روسيا عدوة للأفكار الحرة الجديدة ، ذلك الشيء الخاطيء ، إذ أن روسيا رأت بعين الدهشة دخول دولتي تركيا وفارس في الطريق الدستوري ، وسيرهما في سبيل التحرر ، وأنها تتمنى لها التقدم والازدهار ، وأنه سيعمل ما بوسعها لجعل تركيا تتق من عطف روسيا على نظامها الدستوري الجديد ، حتى إذا أمنت من جانبها ، وزال عنها الخوف من نواياها ، ورأت نفسها مؤيدة لامهددة من قبلها ، كان ذلك حافزا لها كي تلتفت نحو الغرب وتميل إليه .

وقد أضاف سفير فرنسا أنه أجاب السفير الروسي بأن سياسة روسيا هذه تسير تماماً وفق سياسة فرنسا وطبقاً لها ، وأنها متفقتان تمام الاتفاق تجاه الحكم الجديد في السلطنة العثمانية^(١) .

غير أن روسيا لما سحبت مشاريع الإصلاح ، التي كانت ترى وجوب تطبيقها في مقدونيا ، قالت بأنها تحتفظ بحق إثارها من جديد فيما إذا أخفقت مشاريع الإصلاح العثمانية^(٢) .

أما من جهة إنجلترا فقد كان فيها ، وخاصة بين صفوف الأحرار ، كما في فرنسا أيضاً ، تقليد بالعطف الشديد على الأحزاب الإصلاحية في الدولة العثمانية . كان هذا العطف نابعا من أصول الميول الحرة القديمة ، ولكنه كان ناشئا أيضاً من مرجبات المصلحة الإنجليزية ، التي تقضى بإيجاد تركيا قوية ، تستطيع أن تقف سداً منيعاً أمام إنحدار الروس إلى بحر أيجه . ولكن في السنين الأخيرة من حكم عبد الحميد ، لما بدأت السياسة الإنجليزية تشعر بالقلق من تزايد النفوذ الألماني في الدولة العثمانية ، واندفاعه في وادي الفرات ، أصبحت هذه السياسة تتجنب تقوية تركيا والدفاع عنها ، لأنها أصبحت تميل إلى ألمانيا ، بل أكثر من ذلك كانت تشجع الحركة التركية الحرة ، بواسطة عملائها أو مواطنيها ودسائسها ، كي تقضى على سلطة السلطان العثماني ، صديق منافستها ، أو أن تخفف من نفوذه على الأقل . أما بعد نشوب الثورة فقد أخذت القضية شكلاً آخر ، إذ أصبح الترك هم المالكين لمصيرهم ، وأصبح الإنجليز والأوروبيون عامة ينظرون بعين العطف إلى العمل التركي الراغب في الإصلاح . فإن إنجلترا والدول الغربية لم تشأ في بادئ الأمر التدخل في مشاكل الدولة المعقدة ، طالما وجد هناك من الأسباب ما يجعلها تطمئن إلى قيام المصلحين ، من الترك أنفسهم ، بمقتضيات

Doc. Dipl. Français — 2ème S., T. XII, No. 264, 26/7/1909. (1)

R. Pinon — Ibidem., P. 88. (2)

الإصلاح ، وما تمنى أن لا تدعوها للتدخل^(١). بل أكثر من ذلك رحبت واستبشرت بوصول حزب تركي يحمل الأفكار الحرة ومفاهيم الديمقراطية الإنجليزية والأفرنسية إلى الحكم.

كان الشعب التركي ورجال حكومته الجدد يقدرّون هذا الموقف من الدول ، وخاصة من إنجلترا وفرنسا ، فأظهروا عواطفهم هذه بالحفاوة بممثلهما في الآستانة ، إنما كان مالقيه منها مثل إنجلترا أكثر مما لقيه زميله الأفرنسي^(٢) ، إذ كان نفوذ إنجلترا كبيراً في أوساط رجال الثورة المدنيين يشهد على ذلك الاستقبال الباهر الذي استقبل به سفيرها في الآستانة السير جيرالد لاوثر . . . Sir Gerald Lowther عند نزوله من القطار، اشترك فيه رجال تركيا الرسميون ، وجمهور غفير من الأهالي والوجهاء، وقد أعرب السفير الإنجليزي ، لدى تقديم أوراق اعتماده إلى السلطان ، عن العطف الخاص الذي تكنه إنجلترا لتركيا الجديدة^(٣). هذا وأن رجال تركيا الفتاة كانوا يعتبرون إنجلترا ذات نظام ملكي دستوري من أمم وأنظم ما يكون الحكم ، وكانوا يأملون أن يتمكنوا من الانتفاع بمساعدة إنجلترا المادية والمعنوية . ولم تكن إنجلترا لتحجم عن تقديم أية مساعدة لأحرار تركيا الفتاة ؛ غير أن الحذر مع ذلك كان يشوب تصرفاتها تجاههم ، لأنه إذا كان ثمة تركيا فتاة فإن هناك أيضاً مصر فتاة ، وهناك خديوي تابع للسلطان ، هب شعبه يطالب بالدستور بجد ونشاط ، به يجدد شباب مصر ويحررها من النير الإنجليزي البغيض^(٤).

في أثناء ذلك كان ممثل ألمانيا يحتفظ بحياده الإيجابي وتحفظه الحكيم ، ينتظر الفرصة الملائمة ، وتطورات حكم تركيا الفتاة ، وما قد ينشأ فيه من

A. Mandelstam — Ibid., P. 55.

(١)

R. Pinon — Ibid., P. 89.

(٢)

أخطاء ، ويتربص ما قد يحدث بين المتحايين من خلاف ، كي يعمل على استعادة نفوذ دولته في السلطنة العثمانية^(١) .

يتضح إذأ أن الأمور في الأشهر الأولى من الثورة كانت تسير في جانب النفوذ الغربي ، بل لقي نفوذ ألمانيا والنمسا كسوفاً لا مثيل له عندما لجأت النمسا إلى إلحاق مقاطعتي البوسنة والهرسك بها ، وكانت تحتلها منذ معاهدة برلين عام ١٨٧٨ ، بموافقة ألمانيا ، مع بقاء تبعيتهما للسلطان العثماني ، فلجأت تركيا حينئذ إلى مقاطعة البضائع النمساوية فتبعها بذلك جميع البلاد التابعة للسلطنة والتي تعطف عليها ، وخاصة مصر التي أخلصت لهذه الفكرة وطبقها تماما ، فسببت المقاطعة ضرراً كبيراً بالدولة المعتدية ، وأوجب الاعتداء على حقوق السلطان السخط العام من قبل الأمة العثمانية على النمسا وحليفها ألمانيا ، بينما كان الترحيب والاجتماعات ومظاهرات الولاء قائمة على قدم وساق أمام سفارات فرنسا وإنجلترا وروسيا^(٢) .

غير أن الأمر لم يدم على هذا الحال إذ حدثت أمور ظلت تباعد بين الدولة العثمانية والدول الغربية شيئاً فشيئاً ، وتقرب بينها وبين ألمانيا ، مع بعض فترات من التذبذب بين الجانبين ، حتى انضمت إلى الأخيرة في نهاية الأمر ، عند نشوب الحرب العالمية . فقد كان هناك كثير من المشاكل الداخلية والخارجية التي تهتم بها دول الغرب ، منها عدا مشكلة البوسنة والهرسك ، خط حديد بغداد ، والمشاريع الاقتصادية الأوربية ، والامتيازات الأجنبية والمسألة العربية التي تهتم بها دول الغرب ، منها عدا مشكلتها بجنوب الجزيرة ، ومسألة لبنان التي تهتم فرنسا ، ومسألة أرمينيا وشعوب البلقان السلافية التي تهتم روسيا ، ومسألة لغات وأديان الأقليات العرقية والطائفية . هذه مسائل لم يكن من الصعب حلها ولاشك ، ولكنها كانت حساسة ودقيقة بحيث أن أقل الأخطاء فيها

D.D.F. — 2ème S., T. XII, No. 206, 1/6/1909.

A. Mandelstam — Ibid., P. 59.

(١)

(٢)

توجب الخلاف ونشوب الأزمات وتدخل الدول الأجنبية^(١)، خاصتوأن الاتحاديين وإن لم يندفعوا في حركة معادية ضد الأجانب، وقنعوا سلوكهم بقناع من التسامح، إلا أنهم قد سلكوا خصة قومية ووطنية صرفة في أسلوب حكمهم. فإن كان من شعاراتهم أن تكون « تركيا حرة » فقد كان منها أيضا أن تكون « تركيا للأتراك »، ولم يسمحوا بأى تدخل من جهة دول أوروبا أو قنصلها في شؤونهم الداخلية^(٢)، حتى وصل تمسكهم بقوميتهم، واعتزازهم بكرامة الأمة العثمانية، إلى حد التعصب، ولم تكن جرائد الاتحاديين لتسكتم هذا الأمر، ولالتسكتم الميول التي تظاهر بها الاتحاديون نحو الجامعة الإسلامية. لذلك أخذ شعور الحذر يتضح في موقف الدول الأوربية، فبدأت تقف موقف المرتقب لما تتطور عنه الأحداث بين الدولة وشعوبها من الأقليات الطائفية والعرقية التي اعتادت الدول أن تجد في خصامها مع حكومتها فرصة سانحة للتدخل.

فمن المفهوم أن كل ما كان قديما من تدخل الدول الأجنبية في شؤون تركيا، وخاصة منها روسيا والنمسا، قد حصل لحماية مسيحي الدولة وتأمين حقوقها. كان لهذه المداخلات ما يبررها في كثير من الأحيان، إلا أن اضطهاد المسيحيين كان، في أحيان أخرى، ذريعة لحروب غايتها الاحتلال والفتح. وبالإجمال كان للمداخلات الأجنبية، سواء منها الدبلوماسية أو الحربية، الفضل في حصول المسيحيين على وضع أحسن وعلى ضمانات أكثر فعالية وجدوى^(٣). وها أنا نرى أن النعمة ذاتها تتردد في محاولات مماثلة، فترسل الأساطيل إلى الأساكل العثمانية في كل مرة ترى الدول الأجنبية أن حياة المسيحيين في خطر. ذلك ما حدث أثر اندماج التي وقعت في آظمة ضد الأرمن، وتهددت بها مدن إنطاكية والاسكندرونة وحلب، أثر وقوع

R. Pinon — Ibid., P. 89-91.

(١)

Ibidem. — P. 128.

(٢)

Ibid. — P. 63.

(٣)

انقلاب ١٣ أبريل المضاد ، وكانت التعليمات المعطاة لها أن تستقبل المستوطنين الافر نسيين والأجانب والوطنيين العثمانيين سواء منهم المسلمين أو المسيحيين الذين تتعرض حياتهم للخطر ، والنزول إلى البر لحماية الأجانب فيما إذا تعرضت حياتهم لمثل ذلك أو لحماية القنصليات وتوطيد الأمن فيها إذا اتفق رأى قادة أساطيل الدول الأجنبية المرابطة على خطة موحدة^(١) .

أن أول عمل أثار استياء الدول الأجنبية ، قبل ذلك ، ما صرحت به حكومة تركيا الفتاة من رغبتها في إلغاء الإمتيازات ، إذ كانت مفاجأة لهم ما جاء في برنامج وزارة كامل باشا الأولى ، في أوائل عهد الدستور ، وقوله بأنه « سيذلل الجهد بأن تلغى ، بموافقة الدول ذات العلاقة ، الامتيازات التي يتمتع بها الأجانب في الدولة العثمانية ، وأنه سيعمل جاهداً على إيجاد حالة عامة تستطيع أن توحى بالثقة للجميع ، وأن تجعل الأجانب يعتقدون بأنه لاجدوى من الامتيازات التي يتمتعون بها » ، وما جاء في خطاب خليل بك في مؤتمر سلا نيك لجمعية الاتحاد والترقي سنة ١٩١٠ من أن الامتيازات « نوع من الرق الثقيل تزرع تحته الدولة العثمانية ويتحكم في مصيرها » ، وأنها تشكل مانعاً من إتمام الإصلاحات المالية^(٢) . وهذا ما جعل الدول تزداد تمسكاً بموقف الشك والريبة من نوايا حكومة الاتحاد والترقي ، وتنظر إلى هذا العمل بأنه خطوة يحدوها التسرع ، وأنه كان على حكومة تركيا الفتاة أن تدتظر حتى ترسخ قواعد الحرية وتقاليد القضاء العادل حتى يحق لها أن تخطو هذه الخطوة الجريئة . عدا ذلك قد راع الأمر الدول الأجنبية حينما تحققت أن الاتحاديين جادون في محاربة المؤسسات الأجنبية ، وهذا الكتاب ، المرسل من وزير خارجية فرنسا إلى سفرائه في فيينا وبرلين ، دليل على ذلك ،

D.D.F. — 2ème S., T. XII, No. 173, 21/4/1909.

(١)

من وزير خارجية فرنسا الى سفرائه في البلاد الاوربية الكبرى .

R. Pinon — Ibidem., P. 89, 112.

(٢)

قال : « إنه منذ قيام العهد الجديد في تركيا ظهر ميل إلى مهاجمة المؤسسات المالية والصناعية المقامة والمدارة من قبل الأجانب. وقد تبين ذلك خاصة من الحملة التي وجهت ضد إدارة التبغ، والتي قد تكون الوزارة التركية قد شكلت على أثرها لجنة تحقيق يخشى أن تقرر إلغاء الشركة ، وبما أن هذه الحملة تهدد مصالح الأجانب عامة في تركيا ، أرى أن توحد الدول الغربية جهودها لتوقفها عند حدها منذ البداية ، وإفهام تركيا أنها إذا أرادت أن تعيد تنظيم أمورها المالية فإن من مصلحتها أن لا تظهر عداها لرؤوس الأموال الأجنبية في تركيا ... » (١)

ومما زاد في شك الدول الأجنبية إقالة المصدر الأعظم كامل باشا ذي الميول الغربية عامة والانجليزية خاصة ، هذه الإقالة التي وإن تكن جرت لدوافع داخلية ، إلا أنها سببت فتوراً في إنجلترا نحو تركيا ، ودقت أول المسامير في نعش صداقة تركيا بدول الوفاق الثلاثي ، حتى أن سفير إنجلترا في الآستانة قد رفض أن يقابل المندوبين الذين أرسلتهم جمعية الاتحاد والترقي إليه كي يؤكدوا له أن تغيير الوزارة ليس له أي تأثير على العلاقات الطيبة التي تربط بين الدولتين ، وبعث من يقول لهم أنه إذا كان ثمة من رسالة يودون إبلاغها إليه فليرسلوها بالطريق الرسمي (٢) .

صحيح أن إنجلترا اقتنعت بعدئذ أن المسألة داخلية ، وأن حكومة تركيا الفتاة لم تقصد بذلك ضرب الصداقة الانجليزية ، غير أن الفتور أصبح رائد إنجلترا في علاقاتها مع الدولة العثمانية (٣) ، وكذلك بالنسبة لبقية الدول ، بحيث بدأ سفراؤها في إرسال المذكرة تلو الأخرى إلى وزارات الخارجية

D.D.F. - 2ème S. T. XII, No. 164, 9/4/1909.

(١)

D.D.F. — Ibid., No. 206, 1/6/1909.

Rev. du M. M. — V. XXI, (Décemb. 1912), P. 193 ;

(٢)

A. Mandelstam — Ibid., P. 59.

(٣) وهذا ما جعل حكومة الاتحاديين تحاول بكل الوسائل إرضاء إنجلترا فمُنحتها امتياز شركة « لنش » وتجهت لاماني مصر التحررية .

لدولهم ، يملزونها بالعبارات التي تدل على الإستهياء والريسة من الجامعة الإسلامية ، وميل الاتحاديين إليها ، كما يتضح من تقرير القائم بالأعمال الأفرنسى فى الإستانة إلى وزير خارجيته وقد نسب فيه إلى الاتحاديين إرسال الدعاة إلى مختلف البلاد النائية ، وتعصبهم الدينى ضد المسيحيين ، وتعصبهم القومى ضد العناصر الأخرى ، ولم يكتف محافوه من « جامعة تركيا الفتاة الإسلامية التي هى أخطر على بعض الدول العظمى ، وخاصة منها فرنسا ، من جامعة عبد الحميد الإسلامية » . وقد نوه فيه بأن « السلطان المخلوع كان يريد أن يكتل المسلمين حول منصب الخلافة لغاية أنانية شخصية ، أما الاتحاديون فلا يستخدمون نفوذ الخلافة إلا لخدمة أهدافهم القومية . . أن مارى الرعب فى قلب هذا الأفرنسى ومواطنيه « نسيان الترك الخصومات الدينية التي كانت تباعد ، منذ قرون ، بين سلاطين الآستانة وسلاطين مراكش ، كى يعقدوا مع هؤلاء الأخيرين ، بواسطة ضباط ورسل أوفدوهم إليهم ، علاقات ودية ، يبدو أنها كانت غير مستطاعة فى أيام عبد الحميد » . لقد رأوا أن وحدة المسلمين شى فى حلوقهم إذ خيل إليهم أنها تتم تحت إسم الدين وتحت إسم السياسة فى آن واحد كما عبر عن ذلك القائم بأعمال الأفرنسى بقوله أن « الآستانة مقر الخلافة هى فى الوقت ذاته مقر الحكم الدستورى ، ويشاهد فيها وصول مبعوث من مسلمى تركستان الصينية فى نفس الوقت الذى يصل فيه إليها مبعوثون من قبل مصر الفتاة » . ثم أضاف أنه « بينما قصد الأول هو مجرد تقديم مظاهر الولاء للأمير المؤمنين نرى أن مهمة الآخرين التداول مع أعضاء جمعية الاتحاد والترقى » (١) .

فى الحقيقة كان أعظم ما يخيف الغربيين هو تصورهم بأن تتبنى حكومة العهد الجديد فى تركيا الجامعة الإسلامية ، كما كان أعظم ما يخيفهم من الجامعة الإسلامية أنهم تصوروا بأن ألمانيا هى التي تمسك بخيوطها ، فتحركها

لمعاكسة الدول الاستعمارية الغربية ، ذلك أن ألمانيا ليس في ممتلكاتها جماعات من المسلمين ، بينما الأقوام التي تقطن المستعمرات الغربية معظمها من أتباع هذا الدين^(١) . فالخوف من ألمانيا هو الذي يدفعهم إلى الريبة والشك من سلوك تركيا عند أول تماس أو تقارب بين الدولتين ، ذلك التقارب الذي ما لبث أن تمت أولى بوادره أثر الصلح الذي عقده حكومة الاتحاديين مع النمسا حلاً لمشكلة البوسنة والهرسك ، إذ تم في ١٩٠٩/٢/٢٦ الإتفاق بين الدولتين بأن تركت الدولة العثمانية للنمسا هاتين المقاطعتين ، واستلمت بدلا عنها تعريضا بمبلغ مليوني ليرة عثمانية ونصف مع سنيق « نوفي بازار » الذي أخلته لها النمسا من جنودها^(٢) . ومع ذلك لم تكن ألمانيا حليفة انمسا حتى عشية الثورة المضادة قد استردت بعد نفوذها الضائع في تركيا ، لذا قوبل هذا الانقلاب بالاستبشار والترحاب من قبل ألمانيا وسفارتها في الآستانة .

على أن إحباط الانقلاب المضاد لم يكن ضربة لأمل ألمانيا الذي علقته عليه ، بل بالعكس انقلب الوضع لصالح ألمانيا أكثر مما لومت الثورة المضادة بنجاح . وذلك بخلع السلطان عبد الحميد نفسه ، عندما دخل الفريق محمود شوكت باشا ظافراً إلى الآستانة ، وهو الصديق الودود لألمانيا ، وقد أمضى شطراً كبيراً من حياته العسكرية في ربوعها مراقباً لشحنات الأسلحة ومدافع كروب Krupp التي كانت تركيا الحميدية قد أوصلت عليها في مصانع هذه الدولة ، وأرسل أنور بك وفتحى بك ومهمان كبار زعماء الثورة العسكريين ، الأول إلى برلين والثاني إلى فيينا كملحقين عسكريين لسفارتى دولتهما ، وكان

Corresp. d'Orient — No. 10, 15/2/1909, P. 315.

(١)

Ibid. — 2ème S., T. XIII, No. 48, 23/11/1910.

(٢)

اما مسألة اعلان بلغاريا استقلالها فقد جرى الاتفاق بينها وبين الدولة العثمانية ، بتوسط روسيا ، على أن ترضى تركيا بذلك لقاء خمسة ملايين من الليرات العثمانية تدفع لروسيا من قبل بلغاريا تسديدا لغرامة الحرب التي كانت روسيا قد فرضتها عام ١٨٧٨ على تركيا والتي كانت موزعة على اقساط لازال ٧٤ قسطا منها غير مسدد .

من الطبيعي أن يعمل على تصفية العلاقات بين السلطنة العثمانية وهاتين الدولتين ، فزاد بذلك نداء الألمان ، جميع الألمان بحياة تركيا الفتاة ، وزاد أكثر من ذلك عندما استلم الحكم حتى باشا الصديق الشخصي للبارون مارشال فون بيير شتاين .

عدا هذه الأسباب الخارجية كان ثمة أسباب أخرى داخلية ساهمت في تقارب الترك مع التحالف الثلاثي : منها مسألة كريد ، فعند الانقلاب العثماني ١٩٠٨ لم يكن في كريد جند عثمانى ، بل كان قد استعويض عنه بمفارز من جند الدول الأربع الحامية ، روسيا ، فرنسا ، إنجلترا وإيطاليا ، ولم تكن السيادة العثمانية في هذه الجزيرة أكثر من إسمية فنقم الرأي العام العثماني على هذا الوضع خاصة عندما استفاد الكريديون من أزمة البوسنة والهرسك ، وأدى مسيحيو الجمعية العمومية في كريد يمين الطاعة للملك اليونان ، وزاد في النقمة سحب الدول الغربية لقواتها من كريد ، وعزم الكريديين على إرسال مبعوثين عن جزيرتهم إلى البرلمان اليوناني ، عند ذلك انفجر سخط الترك فقاطعوا البضائع اليونانية^(١) في خلال هذه الأزمة وقفت ألمانيا موقف الحياد ، بن أحياناً موقف المؤيد للدولة العثمانية . ذلك أن الدول الأربع المشار إليها ، كانت ترى عدم جواز مخابرة الحكومة العثمانية رأساً مع حكومة اليونان بشأن مسألة كريد ، فلما خالفت الدولة هذه الرغبة ، قدم ممثلو الدول المذكورة إليها مذكرة لإحتجاج يلفتون بها نظر الباب العالي إلى أنه لا يحق له ، فيما يتعلق بالقضية الكريديية ، أن يتوجه بخطاباته رأساً إلى الحكومة اليونانية . ولم ينسوا أن يلفتوا نظره إلى أن قضية مكدونيا ، والمشاكل التي تثار فيما بينه وبين دول البلقان بشأنها ، هي مما يهم المصلحة الأوربية d'intérêt européen ، وأن يؤكدوا عليه بأن على الحكومة العثمانية أن لا تخلق أى سبب من الأسباب التي تؤدي إلى نشوب الحرب ، وأن عليه أن يعلم الدول العظمى الموقعة على معاهدة برلين ، مقدماً عن كل ما يشكر منه .

وعن وجهة نظره، ليكون بالاستطاعة الوصول إلى التسوية اللازمة بالطريق الدبلوماسي^(١)، أما ألمانيا فلم تكن راضية عن إرسال هذه المذكرة، ولم تكن فكرة وجوب توجه الدولة العثمانية إلى الدول الست الحامية، لبيان ما تشكو منه في مسألة البلقان^(٢) سوى فكرة انجليزية، حيث لم تكن الدول متفقة على ما يجب إتخاذ من تدابير تجاه مشاكل الدولة العثمانية في منطقة البلقان، التي لا تزال مسألة إعلان بلغاريا استقلالها بعد الثورة، ومسألة كريد باقية منها بدون حل. وعدا ذلك فإن الرأي الذي أبداه المسيو ستيمرش، وكيل وزارة الدولة الألماني كان في مصلحة الدولة العثمانية، إذ كان يقضى بأن يؤخذ بنظر الاعتبار ضعف مركز حكومة تركيا الفتاة، ومداراتها بقدر الإمكان، لأنها وحدها التي نستطيع أن توطن النظام والأمن في الأمبراطورية العثمانية^(٣). وهكذا بينما أدى تدخل الدول الغربية في مشاكل مكдонيا، واتخاذها موقفا متصلباً تجاه الدولة العثمانية، إلى استياء هذه منها، أدى موقف ألمانيا والنمسا الملائم تجاه مصلحتها إلى وثوقها بهما، وميلها إليهما، ولم يكن هذا الانطباع ناشئاً فقط عن الأثر غير المستحب الذي تأثرت به الدولة العثمانية من مذكرة الدول العظمى، بل بصورة خاصة من جهود البارون «مارشال فون بير شتاين» الشخصي في الأستانة لإيجاد الثقة في قلوب الأتراك الجدد الذين كانوا يريدون أن يدفعا بعيداً بتدخل الدول الأوربية في قضية مكدونيا^(٤)

وبالرغم من أن الدول الغربية رفضت الموافقة أخيراً على ما قام به الكريديون، وأوقفت في البحر المندوبين المرسلين من قبلهم إلى برلمان آثينا

D.D.F. — 2ème S., T. XII, No. 291, 19/8/1909.

(١)

(٢) الدول الست الحامية لشعوب البلقان العثمانية هي: إنجلترا، فرنسا، روسيا،

النمسا، ألمانيا، إيطاليا.

D.D.F. — Ibidem., No. 294, 22/8/1909.

(٣)

Ibidem. — No. 298, 22/8/1909.

(٤)

فإن الجرائد التركية حملت حملة شعواء على هذه الدول وخاصة منها انجلترا لأن صيحة الأتراك طالين الاعتراف الرسمي بسيادتهم على الجزيرة ، تلك السيادة التي أهمل الدستور الكريدى الجديد الإشارة إليها ، ذهبت أدراج الرياح ، وقد جزلت ألمانيا والنمسا لهذا الأمر وعملتا على تعزيز موقفهما لدى الرأى العام التركى . وبينما لم يكن لألمانيا والنمسا صلة عرقية بشعوب البلقان ، كان ميزان علاقات الروس بالدولة العثمانية ، وصدقتها معها ، هو مقدار استجابة السياسة التركية لمطالب صقالة مكدونيا ، ودول البلقان الصقلية ، وعطفها على أماني شعوبها القومية . وقد لعبت ألمانيا والنمسا فى هذه المسألة دور المحرض وقامتا بدس الدسائس فى البلقان ضد روسيا^(١) .

وبمقدار ما كانت تزايد الاضطرابات فى مكدونيا وتقمعها حكومة الاتحاديين بشدة — بلغت فى كثير من الأحيان حد البربرية ، وارتكاب الفظائع التى بقيت ذكراها عالقة فى الأذهان مرتبطة باسم جاويد باشا ، وطورغوت باشا ، وستظل كذلك إلى الأبد^(٢) — كانت الصحافة الروسية والأفرنسية والإنجليزية تتخلى عن موقفها العطوف نحو تركيا الفتاة . فكان على تركيا ، وقد واجهت هذا التحول فى الرأى العام العالمى ضدها ، أن تتخذ واحداً من موقفين : إما أن تعزف عن سياسة القمع ، وتتأطىء رأسها أمام ثوار ألبانيا من مسلمين ومسيحيين (وهؤلاء كانوا فتنين : المايسور والمردة) ، وأمام عصابات البلغار من الأشقياء الذين كانوا يعيشون فساداً فى أرجاء البلاد ، أو أن تلوذ ببرلين وفيينا ضد أى تدخل جديد فى شؤونها الداخلية . وقد اتخذت الموقف الأخير ، وانجازت إلى الجانب الذى كان يعطف على سياستها اللاصقلية ويؤيدها . لكنه لم يكن انجيازاً ظاهراً بوضوح ، ولانابتا تمام الثبوت . صحيح كان الضابط الألمانى الكبير « فون درغولتز » قد استدعى

A. Mandelstam — Ibid., P. 60-61.

(١)

R. Pinon — Ibidem., P. 124.

(٢)

وكلف بإصلاح الجيش التركي الذي كانت ميول ضباطه تزداد تحولاً نحو المنسحة الجرمانية ، باعتبار أن أكثرهم قد تلقوا علومهم الحربية في مدارس ألمانيا العسكرية ، وحضر وادورات كثيرة ومناورات عديدة قام بها الجيش الألماني في بلاده ، وقام حتى بك في آب ١٩١٠ بمفاوضات في النمسا لعقد تحالف ألماني - نمساوي - تركي في سبيل إقامة جبهة منيعة سلمية تمتد من البوسفور حتى بحر البلطيق ، غير أن دولتي الوسط لم تتمكن من جلب تركيا إلى صفها بشكل واضح ، ولم يوقع التحالف الذي سعى إليه حتى بك لأن المدنيين من أعضاء جمعية الاتحاد والترقي لم يوافقوا على بتر العلاقات بترأ نهائياً مع دول الاتفاق الثلاثي . وكان هذا التيار الذي أيدته طلعت بك ، وجاويد بك وحسين جاهد و خليل بك قويا ، وقد دلت عليه أحداث كثيرة منها قضية منح امتياز شركة « لنش » للنقل النهري في وادي الرافدين ، الذي حاول أنصار الانعطاف نحو إنجلترا بمنحه لها أن يكسبوا عطفها . وحتى بعد اضطراب الاتحاديين إلى إقالة حسين حلمي باشا ، وإذ توجه هذا لزيارة العواصم الأوربية هملت الشخصيات المذكورة من الاتحاديين بالحفاوة التي قبل بها في فرنسا وإنجلترا وخاصة في روسيا من قبل حكومات هذه الدول وصحافتها^(١) .

غير أن الضابع الذي ميز سياسة تركيا الفتاة الخارجية كان ، مثله مثل سياستها الداخلية ، هو عدم الاستقرار والتذبذب ، وكانت كل مشكلة ، مهما بلغت تفاهتها ، تثير الصحافة التركية الاتحادية فتصب نيران غضبها على الدول مهما تكن . هذا ولم تخل أهداف الاتحاديين من بعض الاتجاهات التوسعية : من ذلك احتلال الدولة العثمانية قطعة صغيرة من « أذربيجان » بداعي أنها من حق الدولة ، ويجب أن تكون ضمن حدودها ، وكان لهذه القطعة أهمية من حيث الاتصال بين الأراضي العثمانية وإيران وأرمينيا والقوقاز وهذه المناسبة كتبت جريدة تركية : « أن لنا حق الاهتمام بشؤون فارس

لأنها بلد إسلامي ، ولم يكن مثل هذا القول نادراً في الصحافة التركية ، بحيث أن الميول التوسعية ، أو الميول التي تم عن عطف على الجامعة الإسلامية لم تكن تسبب للدولة من المكاسب بقدر ما تسبب لها من المتاعب . ذلك ما يلبسه المتتبع في موقف روسيا من حركات الترك على حدود فارس ، ففي اجتماع « بوتسدام » بين قيصر روسيا وإمبراطور ألمانيا ، في أواخر عام ١٩١٠ أثبتت هذه القضية ، وما كاد الاجتماع ينفذ حتى أوقفت ألمانيا تقدم تركيا في الأراضي الإيرانية^(١) ، لكن الأمر لم ينته عند هذا الحد ، بل أن اجتماع « بوتسدام » أتاح الفرصة للعاهلين كي يتفقا حول منهاج عملها بالنسبة لتركيا وإيران فيما يخص السكك الحديدية والمشاريع الصناعية فيهما ، لتلا يحصل بينهما اصطدام في هاتين المنطقتين ، ولم يكن من شأن هذا الاتفاق أن يسر الترك كثيراً خوفاً من أن يدفعوا هم الثمن^(٢) .

على أن الخلاف الذي نشأ بين تركيا وفرنسا على حدود طرابلس الغرب وتونس في الأيام الأولى من عام ١٩١٠ كانت له دلالاته الخاصة من حيث محاولة الاتحاديين التمسك بواجباتهم الوطنية نحو الممتلكات السابقة لسلطنتهم فقد حصلت بعض الاشتباكات بين جنود الافرنسيين في تونس ، وجند الدولة في طرابلس بسبب عدم تخطيط الحدود بين الولايتين المتجاورتين ، إذ دخلت جنود نظامية تركية إلى قرى تعتبر تابعة لتونس ، كما حصل خلاف بين الدولتين بشأن معاملة التونسيين في طرابلس . وقد نشأت المسألة عن كون تركيا الجديدة لم تزل تعتبر تونس ولاية تركية وفقاً للفرمان المؤرخ بعام ١٨٧١ دون أن تعترف بمعاهدة « باردو » التي فرضت فرنسا بموجبها الحماية على تونس ولم تكن فرنسا لتعترف أصلاً بهذا الفرمان ، وطالبت الدولة باعتبار التونسيين رعايا غير عثمانيين ، وأن تعترف الدولة العثمانية بحماية فرنسا لتونس وأن تترك لقناصل فرنسا حق حماية مصالح التونسيين في طرابلس الغرب^(٣) .

R. Pinon — Ibidem., P. 135.

D.D.F. — 2ème S., T. XIII, No. 37, 18/11/1910.

Corresp. d'Orient — 15/1/1910, P. 55-83.

(١)

(٢)

(٣)

وقد كتب مبعوث بغداد الكردي إسماعيل حقي بابان زاده مقالا بهذا الشأن نشره في شهر كانون ثاني عام ١٩١٠ بجريدة « طنين » دعا فيه إلى وجوب التفاوض بين الطرفين بشرط أن لاتمس حقوق الدولة التاريخية ، أي أن لا يوضع على بساط البحث الحالة التي حصلت في عام ١٨٨٢ ، لأن تركيا تود الاحتفاظ بصداقة فرنسا ، ولا تريد أن تتجدد حوادث الحدود بين الجانبين في المستقبل . لكنه أعاد السياسة الأفرنسية أن تهج نهج النمسا وبلغاريا فتطلب من تركيا الاعتراف بالأمر الواقع في تونس ، لأن هاتين الدولتين لم تلجأ إلى ذلك باسم الصداقة بل باسم العداوة المكشوفة^(١) .

على أن الأزيمة لم تلبث أن سرّيت بين الجانبين وشكلت لجنة تركية - أفرنسية مختاطة لتحديد الحدود بين تونس وطرابلس الغرب^(٢) ، وسكّنت حكومة الاتحاديين عن الاحتلال الفرنسي لتونس ، ولم يسمع بعد ذلك صوت عثمانى يرفع باحتجاج على معاهدة « باردو » ، أو إثارة مسألة عدم الاعتراف بحماية فرنسا لتونس ، ولكن دون أن يتقاضى الاتحاديون أي مبلغ من المال ثمنا لتونس ، كما فعلوا بشأن البوسنة والهرسك وبلغاريا .

لم تكد مسألة طرابلس الغرب وتونس تسوى بين الدولتين ، حتى نشأت أزيمة أخرى بينهما هي مسألة القرض . كانت مالية الدولة في سنة ١٩١٠ متأخرة بحيث كان عجز الميزانية^(٣) في تلك السنة عشرة ملايين ليرة عثمانية ونصف مليون ، أما ديونها حتى ذلك الوقت فكانت حوالي مليارين ونصف من الفرنكات (أي ١٢٥ مليون ليرة عثمانية) .

في العهد البائد كان الجهاز المالي بسيطا ، وكان العجز يسدّد بالقروض

Ibidem. --- 1/2/1910, P. 120-122. (١)

Ibidem. — 15/9/1910, P. 257. (٢)

(٣) كانت الميزانية العامة تفتقر بحوالي « ٨٠٠ » مليون من الفرنكات ، أي حوالي (٢) « مليون من الليرات العثمانية » .

التي أصبحت تعقد ، بعد قيام مؤسسة الدين العام ، بتدخل الدول الأوربية ، لقاء رهونات ، وذلك بأن توضع بعض واردات الدولة تحت تصرف صندوق الدين . ولما قام العهد الجديد ، اقتضت حكومته من فرنسا وألمانيا وإنجلترا متفقة ، مبلغا مقداره (٢٠٠) مليوناً من الفرنكات (أى عشرة ملايين من الليرات العثمانية) ، بدون رهن خاص ولا وساطة صندوق الدين . غير أنها عندما أبدت رغبتها فى استقراض (١٥٠) مليوناً من الفرنكات أتجهت ، فى أوائل الثلث الأخير من عام ١٩١٠ ، إلى فرنسا ، لعقد هذا القرض من بنوكها ، واتصلت بالبنك العثمانى الذى أعلم وزير خارجيتها جاويد بك بوجوب المحادثة مع الحكومة الأفرنسية صاحبة الصلاحية فى ذلك ، فما كان من هذه إلا أن طلبت ضمانات (١) ، اعتبرها الأتراك ، بلسان خليل بك فى خطابه الذى ألقاه فى مؤتمر جمعية الاتحاد والترقى السنرى بسلايك ، ماسة بكرامة وشرف الدولة الوطنى ، إذ كانت تقضى بأن ينشأ « ديوان محاسبات ، خاص فى الآستانة ، يشرف عليه مراقبون أفرنسيون تعينهم الحكومة الأفرنسية ، وأن يعهد بجميع الأمور المالية إلى البنك العثمانى . ذلك أن الحكومة الأفرنسية لم تكن واثقة بمقدرة الدولة المالية ، بل كانت تتوقع أن تلجأ إلى قروض جديدة عما قريب ، حيث أعلن خليل بك ، فى خطابه بمؤتمر الجمعية بسلايك ، بأن الدولة مقبلة على عقد قرض جديد بمبلغ (٢٥) مليوناً من الليرات العثمانية أو أكثر من (٥٠٠) مليوناً من الفرنكات ، ليكون بالاستطاعة استثمار خيرات البلاد و ثرواتها الاقتصادية . فان مبالغ ضخمة كهذه لا تستطيع أى دولة من الدول أن تتغامر بإقراضها لدولة أخرى مثل تركيا إلا إذا قدمت هذه من الضمانات ما يمكن أن تطمئن بها على أموالها (٢) . وأكثر من ذلك كان الأفرنسيون ناقلين على حكومة الاتحاديين تقربها من ألمانيا ، وأصبح كتابهم يهاجمون سياستها . إن هذا المقال الذى كتبه « روجه ترويسيل »

R. Pinon — Ibidem., P. 138-139.

(١)

Corresp. d'Orient — 1/12/1910, P. 463 ;

(٢)

بعض ان «سياسة تركيا الفتاة» يصح أن يكون مثالا عن هذا الهجرم عليها ، قال الكتاب : « لقد تبنت تركيا الأسلوب البسماركى فى السياسة ، بحيث تعتبر أن الكذب والخداع ، ونشر الأخبار الكاذبة عمداً من حسن السياسة والمهارة وأصبح البلف « bluff » رائداً فى الحكم ، وليس على الرسميين فيها أسهل من أن يعقدوا المؤتمرات الصحفية وأن يدلوا بمعلومات سرعان ما تظهر عدم صحتها ، بحيث أصبحت تمثل الممازى السياسية ، وأما صحافتها فلا تحذو سلوكها مغايراً لهذا ، فزراها اليوم تكتب أشياء ، وتلجأ إلى الخداع والتضليل ، وتناقض اليوم ما كتبتة بالأمس ، ناسية ما كتبتة قبل ذلك ، وتدافع اليوم عن فكرة هاجمتها قبل أسبوع مضى ، أو العكس بالعكس . ثم يهاجم ميل تركيا إلى التحالف الثلاثى ، وينتقدها لأنها غضبت من فرنسا لكونها طلبت ضمانا للقرض إذ يقول :

« أفير يدون من فرنسا أن تقرر دولة يتضاعف عجز ميزانيتها يوماً بعد يوم دون أن تطلب منها هذه الضمانات ؟ ان معنى ذلك التفريط بأمر الهام مع العلم أن هذه الديون وهذا العجز يتضخم بسبب الأموال الباهظة التي تخصص للسلاح والحربية والبحرية دون رقيب ، . . . أن سياسة تركيا بدأت منذ سنة واحدة تفقد العطف الذى كسبته منذ قيام العهد الجديد ، فقد أثارت قلق الجميع ، وتبنت سياسة العهد الحميدى ، والفرق بين الاثنين أن عبد الحميد كان ثعلبا فى السياسة وأمر من الذين خلفوه على الحكم بحيث لم يدخل مع ألمانيا فى التحالف إلى الحد الذى أثار مخاوف الدول الأخرى^(١) . فى الحقيقة كان خوف فرنسا من ميل تركيا إلى ألمانيا عظيماً بحيث لم تستبعد فرضية أن الدولة العثمانية قد تأخذ هذه الملايين من فرنسا ثم تستخدمها بعد قليل فى تعبئة الجيش التركى ، وتشتري بها أسلحة من ألمانيا . من أجل ذلك

تمسكت فرنسا بشروطها لكن تركيا رفضتها ، وغادر جاويد بك باريس خلى الوفاض الامن الخيبة ، وبدأت « طنين » وجرائد الاتحاديين تشن هجوماً قرياً على فرنسا وحلفائها . عندئذ بادر البارون مارشال فون بيبرشتاين ، ونصب نفسه مدافعاً عن استقلال الدولة العثمانية ، وأوهر رجال تركيا الفتاة بأن فرنسا تريد أن تضعهم تحت وصايتها ، وأوصى جاويد بك بالاتجاه نحو البترك الألمانية النمسوية ، فاجتمعت (٣٢) مؤسسة من هذه البترك ، وقدمت للدولة قرضاً بمبلغ ١٥٠ مليوناً من الفرنكات ، بفائدة ٨/١٠٠ ، ولكن دون أن تطلب منها أى ضمانات (١) مع ما كانت عليه ألمانيا من التأخر المالى ، فاجتذبت بهذه البادرة كثيراً من عطف الترك ومحبتهم لكنهم عندما لاحظوا بعض التلكؤ منها فى تنفيذ القرض مالوا عنها قليلاً واتجهوا نوعاً ما إلى فرنسا وبدأ لهم أن لاغنى لبلادهم عن الاستعانة بأموالها (٢) ، وقد ظهر ذلك واضحاً فى خطاب ألقاه الصدر الأعظم حتى باشا فى مجلس المبعوثين فى الأيام الأخيرة من عام ١٩١٠ ، قال فيه : إن تركيا لا تزال تكن الولاء لفرنسا وتعتبرها صديقتها القديمة والدائمة وإن ما جرى بشأن القرض لا يمكن أن يفهم عرى الصداقة الوطيدة الجذور بين الأمتين ، ثم أشار إلى تركيا والأحلاف فقال إن تركيا تحرص على العلاقات الودية مع جميع الدول ، وإنها لا ترغب فى الإنحياز إلى أى من المعسكرين : التحالف الثلاثى أو الاتفاق الثلاثى ، وتعتبر كلا الجانبين أصدقاء لها ، لأن ليس من مصلحتها الإنحياز ، ولا يوجد داع له بالنسبة لتركيا ، إذ أن أحداً من الجانبين لم يظهر عداه لها ، فلم الإنحياز إلى هذا الجانب أو ذاك ؟ ثم كذب ما يشاع من أن تركيا أسخطت فرنسا قائلاً إن كل ما فى الأمر أنه جرت محاولة لعقد اتفاقات لها صفة العلاقات التجارية ، وكان لكل من الجانبين الحق بأن يقبل أو يرفض

R. Pinon — Ibid., P. 139-140.

(١)

A. Mandelstam — Ibid., P. 65.

(٢)

العروض المقدمة إليه . كما كذب الأراجيف القائلة أن انجلترا حجبت عطفها عن تركيا قائلا : « إني أكذب ذلك رسمياً ، وعلاقتنا مع انجلترا طيبة ، ويرجد بيننا ويديها مفاوضات تتعلق ببعض القضايا » (١) .

وهكذا سارت علاقات الدولة الخارجية بين مد وجذر بالنسبة للمعسكرين حتى وقعت حرب طرابلس الغرب بين تركيا وإيطاليا ، وكانت إيطاليا هي الدولة المدللة بين جميع الدول الأخرى منذ أن تولى حتى باشا الصدارة العظمى ، بل قبل ذلك عندما تولى سفارة دولته في روما منذ أوائل عام ١٩٠٩ .

قلت سابقاً أن إيطاليا ، بعد أن كانت قد انفقت مع فرنسا وانجلترا على احتلال طرابلس الغرب في أوائل القرن العشرين ، وأخذت موافقة ألمانيا على ذلك ، قد اعتبرت طرابلس أرضاً إيطالية ، غير عثمانية بالمرّة ، وأصبحت تتصرف فيها تصرف المالك لها ، بواسطة بنك دى روما ، الذى أنشأته فيها لشراء الأراضى وإعطاء القروض ، والمدارس ، وبعثات التنقيب عن المعادن والمشاريع الاقتصادية المختلفة . وقد باع الأمر بإيطاليا أنها لم تكن تتحمل منافسة أى دولة أجنبية لها في طرابلس الغرب ، وكانت الحكومة التركية تماشيها وتنفذ جميع رغباتها في المنطقة وتنصب وتعزل الولاة بحسب رضاها أو سخطها عليهم .

أنشئ بنك دى روما في طرابلس الغرب عام ١٩٠٥ ، وكان يتولى ولاية طرابلس حينذاك المشير رجب باشا (١٩٠٤ - ١٩٠٩) ، الذى عرف بشدة وطاته على السياسة الإيطالية ، فعارض في إنشائه بكل ما استطاع من قوة ونفوذ ، غير أن حكومة الآستانة إذ ذاك أوعزت إليه بعدم التشدد خوفاً من « القلاقل السياسية » ، فأنشئ البنك رغم أنفه ، وبدون استصدار فرمان

من حكومة الآستانة أو مراقبة الحكرمة المحلية ، واتخذ الايطاليون منه مركزاً للدعاية . ولما تم انقلاب ١٩٠٨ وتولى حتى بك سفارة دولته في روما أثرت إيطاليا عليه فتوسط لدى حكومته أن تقبل بيع الأراضي الفراع باسم مديره العام^(١) . ولكن رجب باشا أصر على الممانعة في بيع الأراضي له ، وأصبح يجرّض الأهالي على الشراء بعضهم من بعض ، فإذا لم يوجد أحديهم ، الشراء التجأ إلى أصحاب الشفعة أو المجلس البلدى ، فإذا عجز هؤلاء عن ذلك حرض دائرة الطابو (التحديد والتملك) على عدم التسجيل بمجة أن البنك شخص معنوى ، مع الإيعاز إلى المحاكم العثمانية في طرابلس ، بأن لا تقبل قضاياه لأنه لم يستوف الشروط القانونية في تأسيسه . وكانت المحاكم تنفذ هذه الرغبة ، وهكذا وقف رجب باشا للنفرذ الإيطالى بالمرصاد ، ومنع انتقال الأملاك إلى بنك دى روما ، بالرغم من أوامر دولته التي كانت تهتم عليه وكها لمصلحة إيطاليا . ومع ذلك تمكن الايطاليون من الحصول على إذن في إنشاء مكتب بريد خاص بالبريد الايطالى ، وفي إرسال بعثة عسكرية تتألف من عدة ضباط قالوا عنها أنها بعثة علمية للتنقيب عن الآثار ، وتمكنت من وضع خرائط حرية لجميع المناطق التي مرت بها . وظلوا مثابرين في السعى حتى تمكنوا من استصدار فرمان بعزل المشير رجب باشا من الولاية في أوائل عام ١٩٠٩ وحينئذ شعروا بالحرية التامة في إطلاق يدهم في البلاد إذا أصبح الولاة الذين أتوا بعده آله في يد السياسة الايطالية ، وقطعوا الطريق على إصلاحات المشير المذكور بعد أن بدت بشائرها في الاقتصاد والمعارف ، والدفاع عن المنطقة وتحسينها ، وتمكنوا من جعل الحكرمة العثمانية تعين لطرابلس الغرب ولاة يتميزون بروحهم الايطالية ، وخاصة منهم حسن حسنى باشا ، والد زوجة رحى بك من كبار زعماء جمعية الاتحاد والترقى ، كما أصبح الموظفون الترك الكبار آله بيد الايطاليين . وصارت

بيوتهم -فتروحة لارتداد رجالهم الذين يجتمعون فيها لبث الدعاية الإيطالية .
غير أن الجرائد المحلية التركية والعربية أخذت تبين للحكومة والرأى العام
مقاصد إيطاليا وأغراض بنك دى روما ، فلم يصنع إليها أحد من رجال
الحكومة المسئولين ، ولكنها أثرت فى الرأى العام ، الذى فهم أن البنك
أسس لترويج سياسة الإيطاليين ، وذلك بالرغم من دعاية هؤلاء وما كانت
تلفقه جريداتهم فى طرابلس من أكاذيب ، مدعية أن البنك مؤسسة
تجارية بحتة .

كان حسنى باشا ، عدا ذلك ، من أكبر المشجعين على إنشاء شركة
الفرسفات الإيطالية ، فاشمأز الناس من أعماله ، وإفساحه المجال للتدخل
الإيطالى . وقد نجرات الصحف الإيطالية فى عهده على التحريض لاحتلال
طرابلس ، وأغرت حكومتها بذلك ، كما حرصت الشعب الإيطالى على المطالبة
بتنفيذ هذه الفكرة ، وبالغت فى وصف الرخاء والخصب الذى تتمتع به
المنطقة ، وأطلقت عليها اسم « الأرض الموعودة » ، حتى ألفت إيطاليافرقة
خاصة لاحتلالها سميتها « الفرقة الطرابلسية » . وقد بلغ تهاون حسنى باشامع
الإيطاليين حدأ أسخط الأهالى فعزموا على القيام بمظاهرة احتجاجا على
لهجة الصحف الإيطالية فمنعهم من القيام بها . ومع ذلك أرسلوا برقية إلى
الصدارة العظمى ، محذرين الدولة من نوايا الطليان ، مطالبين بتحسين البلاد ،
وتزويدها بالذخائر والمؤون لعام كامل ، عارضين تطوعهم ، معاهدين الله
والشرف والذمة ، على الدفاع حتى آخر نقطة من دماهم . فلم يكن الجواب
على هذه البرقية إلا وعودأ خلافة بعزم الدولة على الدفاع عن البلاد^(١) .

لم تنكس الأحوال فى طرابلس الغرب ، خلال السنة التى سبقت الاعتداء
الإيطالى عليها ، لتعرف الهدوء ، إذ كان الإيطاليون يتضجرون من الولاة

الذين يعرفون رغباتهم المبرمة ، ومن الأهالى الذين يعارضون تصرفاتهم ، ومن الجرائد التي تهاجمهم وتفضح نواياهم ، ومن الشركات الأجنبية التي تحاول الحصول على امتيازات اقتصادية استثمارية في المنطقه التي يعتبرونها حكرا لنشاطهم ، ولا يطيقون دخول أجنبي ينتقد أعمالهم . وهكذا تمكنوا ، في عهد حسنى باشا ، من دفع الوالى إلى طرد الصحفى الارجنتينى « كوزمين » ، الذى أصدر فى طرابلس الغرب جريدة يطعن فيها بالحكومه الايطالية ويفضح نوايا بنك دى روما السيئه ، واحتجوا على مجيء لجنة أفرنسية إلى طرابلس للبحث عن مناجم الفوسفات ، وكان معها أمر من نظارة الداخلية العثمانية ، واعتبروا مجيئها إهانة لهم وتعديا على حقوقهم^(١) ، وقالوا : « إن هذا يمس بشرف إيطاليا صاحبة السيادة فى طرابلس » . وهكذا فعلوا أيضا عند مجيء لجنة أميركية إلى بنى غازى للبحث عن الآثار القديمة . ولما دافعت الجرائد المحلية عن حق الحكومه فى حرية التصرف فى إعطاء الامتيازات لمن شاءت زاد استياء الايطاليين وطالبت جرائدهم بإرسال الأسطول الايطالى لاحتلال طرابلس^(٢) .

غير أن الذى أسخط الايطاليين سخطا كبيرا هو تعيين ابراهيم آدم باشا خلفا لحسنى باشا ، وقد جاء إلى طرابلس الغرب واليا عليها وقائدا عاما لجيشها ، فخر فى نفسه أن يرى النفوذ الايطالى قد تغلغل فى البلاد تغلغلا عظيما بسبب أعمال سلفه ، وأن يلس ما بلغت الادارة من الارتباك والفساد ، فعزم على الوقوف من سياسة الايطاليين موقفا حازما ، فقبض على الأمور بحزم وشرع فى جمع الرديف ، وتعاليم المتطوعين ، وفرض الجندية على الوطنيين وأمكنه أن يجمع من البلاد نحو سبعة آلاف جندى ، وشرع فى تحصين الحدود الغربية والجنوبية ، ووضع خرائط جغرافية حربية للمناطق التي تصلح

(١) المنار - العدد السابق ، ص ٨٥٩ .

(٢) الظاهر احمد الزاوى - المصدر السابق ، ص ١٧ - ١٨ .

لحشد الجند والدفاع ، وطلب من حكومة الاستانة إرسال كميات وافرة من الأسلحة إلى المنطقة للدفاع عنها ، وحظر على الإيطاليين العمل في الأثار قرب المناطق العسكرية ، فأدركوا أن سياستهم في طرابلس الغرب معرضة للخطر وبدأت صحافتهم تتناول وتشدد عليه ، وألحوا على رئيس الوزراء حتى باشا بنقله من طرابلس ، فأجاب طلبهم وعزله في أيلول ، سبتمبر ١٩١١ ، ولم يمض أسبوعان بعد ذلك حتى هاجمت إيطاليا طرابلس الغرب ، ولم يكن قد عين أحد خلفا له على الولاية^(١) .

لقد توترت العلاقات التركية - الإيطالية ، خلال الأشهر التي سبقت الاعتداء الإيطالي ، توتراً ملحوظاً كان أهم ظواهره مسألة عودة الصحفي « كوزمين » إلى طرابلس بالرغم من احتجاج الإيطاليين ، إذا أصر الوالي ابراهيم أدهم باشا على موقفه من السماح بالعودة ، وأحاطه بالجنود لحراسته من اعتداء الإيطاليين عليه في المرفأ^(٢) ، ومسألة إزال قنصل إيطاليا في مناستير العلم العثماني من على مبنى القنصلية ، أثناء حفل راقص ، بعد أن كان العلمان العثماني والإيطالي متعانقين فوق بابها . فاحتج والى مناستير وكتب إلى وزارته فاذاغت اللجنة المركزية للاتحاد والترقي بيانا يفضح أعمال الإيطاليين ، فهاج الرأي العام الإيطالي وطالبت صحف إيطاليا وزير خارجيتها بالتصرف بحزم ضد الدولة العثمانية^(٣) . وقد صورت جريدة « ستامبا Stampa » الإيطالية شعور الإيطاليين بمقال جاء فيه تنديدها بما يقوم به الوالي ابراهيم أدهم باشا من منح الامتيازات لغير الإيطاليين ، فقد منح مثلاً امتياز أعمال المرفأ إلى شركة « بيرسون Pearson » الأمريكية ، وامتياز منجم كبريت « سيرته » إلى الاميركان ، وامتيازات مناجم أخرى وبعض الخطوط الحديدية إلى

(١) المصدر السابق - ص ١٨ - ٢٠ ، النار - مجلد ١٤ ، ج ١١ ، ٢١-١١-١٩١١

ص ٨٦٠ .

Corresp. d'Orient — 1/2/1911, P. 134.

(٢)

Ibidem. — 1/2/1911, P. 135 ; 15/2/1911, P. 182.

(٣)

الافرنسيين ، ووصفت هذه الأعمال بأنها خطر مؤكّد على التغلغل الايطالى . وقد وجهت الصحيفة بعدئذ كلامها إلى الحكومة الايطالية قائلة : « إذن يجب عدم تمكين الوالى من أن يقوم بعمل مضر بالمصلحة الايطالية ، وإذا لزم الأمر تذكّر فرنسا وانجلترا بوجوب تقيدهما الحر فى بنصوص الاتفاقيات . ثم ختمت المقال بقولها : « لو كانت الحكومة - بدلا من خداع الرأى العام براءته ، باستمرار ، سراب التغلغل السلمى الذى تخفى وراءه ضعفها وقصورها - لو كانت قد تصرفت بحزم وقوة لكانت طرابلس الغرب قد أصبحت من زمن بعيد أرضا إيطالية ، وقد آن وقت العمل ، ويجب اختيار أحد أمرين : أما احتلال طرابلس أو التخلي نهائياً عن هذا المشروع . أما إذا اختير الأول . فيجب الاسراع فى تنفيذه »^(١).

غير أن الدافع الشديد لاسراع الايطاليين فى احتلال طرابلس لم يكن هذا فقط ، بل إن إثارة فرنسا للمسألة المراكشية وتحفزها لاحتلال المغرب قد حرك غيرتهم وحفزهم إلى العمل . وكان على إيطاليا أن تطلب التعويض من فرنسا وألمانيا فيما إذا انفقتا ، وذلك لاصفقتها من جملة الموقعين على اتفاقية « الجزيرة » فحسب ، بل لأنها أيضا من الدول الكبرى التى تتم بالتوازن فى حوض البحر الأبيض المتوسط^(٢) . أما فرنسا فقد كانت موافقة لعمل إيطاليا ، كما يتضح من مقال ظهر فى جريدة « كوره سيوندانس دوربان » الافرنسية ، قبل أسبوع من الهجوم الايطالى ، بقلم الدكتور جورج سمته ، العربى اللبناى المتجنس بالجنسية الأفرنسية ، قال : « بما لامرية فيه أن عواطف الافرنسيين هى مع إيطاليا ، التى لا تتمتع فقط بشمرات التمعدات القاطعة التى بذلتها فرنسا لها فى عامى ١٩٠٠ ، ١٩٠٢ ، وهى التى « اعترفنا » لها فيها بحرية العمل التام فى طرابلس الغرب ، بل أيضا ، وعلى الأخص ، بشمرات

Ibidem. — 1/9/1911, P. 234-235.

(١)

Ibidem. — 15/9/1911, P. 282.

(٢)

تصحيح مرفقها تجاه تنفيذ ما قطعت لنا ، في نفس الوقت ، من تعهدات تتعلق بالعمل الذي قمنا ونقوم به في مراكش ، وبشمرات الصداقة التي تربط بين البلدين . أن تجاور ، ممالكنا في أوروبا ، إذا أضيف إليه تجاور ممتلكاتنا في أفريقيا ، لا يثير فينا أى نفور ، بل من شأنه أن يهيء الضمان الثمين لسلامة استيطاننا في أفريقيا الشمالية . وبوجود إنجلترا في مصر ، وأسبانيا في ميليا (مراكش) ، يكون السد قد أحكم أمام أى نفوذ آخر يحاول التغلغل في حوض البحر الأبيض المتوسط . أما إذا عززت إيطاليا قدمها غداً في طرابلس الغرب ، عندئذ تكتمل الحلقة ويتم أحكامها ، ونكون بين الأهل الأقربين والاصدقاء المخلصين ، في مأمن من كل خطر محيق ،^(١).

وعلى وجه الإجمال كانت الدول الغربية شامته بتركيا بمناسبة الاعتداء الإيطالي ، لأنها أظهرت الميل لألمانيا ، فعندما أرسل السلطان العثماني تلغرافاً إلى ملك الانجليز ، وأميراطور ألمانيا ، طالباً اليهما التدخل لانتهاء الحرب ، آجابه الأول أن إنجلترا ملتزمة الحياد ، وأجابه الثاني أنه أصدر التعليمات لسفيره في روما للتوسط ، ثم أظهر لجلالته أن انفراد ألمانيا بالتوسط دون دول أوروبا يجعله غير مضمون النجاح بل عديم الفائدة^(٢) . والحقيقة أن كلا المعسكرين قد اغتنم هذه الفرصة لجر المغانم من تركيا لقاء التوسط بين الدولتين المتحاربتين وجرها إلى معسكره ، وكلاهما اتهم الخصم وحمله مسرئولية دفع إيطاليا إلى هذه الخطوة . ذلك أن صحافة الدول الغربية اتهمت معسكر دول الوسط بأنه هو الذى حرض حليفته إيطاليا على العدوان ، وصحافة دول الوسط اتهمت المعسكر الغربى بأنه هو الذى سمح لها ، أو تغاضى عن عملها ، تعريضاً لها عن احتلال إنجلترا لمصر وقبرص في أعقاب مؤتمر

Ibidem. — 1/10/1911, P. 293.

(١)

(٢) الظاهر احمد الزاوى - المصدر السابق ، ص ٣٢ .

B.D.O.W. — Vol. 9, Part 1, No. 253.

عن السير ادوارد غراى الى سفيره في باريس ومستشار سفارته في روسيا .

برلين وإغراء لها بالسكوت عن رغبة فرنسا في ابتلاع مراكش . إلا أن حادث الاعتماد مجد ذاته كان سلاحاً ماضياً بيد المعسكر الغربي لاثارة ضغينة الترك على الدولة الألمانية ، فما علمته إحدى صحف الغرب على الحادث الجديد تساؤلها عما وعساه أن يكون موقف ألمانيا تجاه حركة إيطاليا الجديدة ، وكيف سيرقى الالمان بين موقف الماعز الايطالية والملفوفة العثمانية ، فالانحراف والمراربة في خارج حدود الامكان ، بل يجب الوقوف موقفا صريحاً ، إما إلى جانب تركيا أو إلى جانب إيطاليا ، إما إلى جانب الصديقة التي كانت صداقتها حتى الآن مجدية ، ويمكن أن تكبرن أكثر جدوى في المستقبل ، أو إلى جانب الحليفة التي يعاب عليها قليلا اختيارها الوقت المناسب ؟ . إن الوقوف في جانب الاولى معناه الوقوف ضد الثانية ، ومعنى ذلك خسارة الصديقة أو الحليفة^(١) .

الحق أن الحرب الايطالية أوقعت المانيا في حرج بين صديقتها وحليفها فكان من الطبيعي أن يلاقى نفوذها بعض الكسوف في تركيا ، لذلك هوجم حتى باشا الالمانى الميل هجرما عنيفا في الصحافة العثمانية ، لاسيما غير الاتحادية منها ، خلال الثلاثة أشهر التي أعقبت الاعتماد . كما هوجم التحالف الثلاثى^(٢) ، وأخذت جريدة « طنين » تهاجم المانيا وتسال الامبراطور غليرم الثانى ، فى أحد المقالات ، بأن يظهر للبلا إن كان هو بالحقيقة صديق (٣٠٠) مليون مسلم أم أن ألمانيا ليست صديقة تركيا إلا فى حالة الفرج ، أما فى ساعة الضيق فلا تعرف بها^(٣) . وفى مقال آخر أخذت تهدد التحالف الثلاثى ، إذ قالت : « إذا لم تدفع المانيا عدوان حليفها فان تركيا لا يكون أمامها إلا الانضمام إلى الاتفاق الثلاثى »^(٤) . غير أن كل صيحة من هذا النوع

Corresp. d'Orient — 1/10/1911, P. 293-294.

(١)

A. Mandelstam — Ibid., P. 66.

(٢)

(٣) اهرام - ١٠٢٦ ، ١٠-٥-١٩١١ .

(٤) الاهرام - ١٠٢٨ ، ١٠-٧-١٩١١ .

ذهبت ادراج الرياح، إذ لم يكن باستطاعة أى دولة أن تفرض ارادتها على الدولة المتعدية . ولما حاولت فرنسا وانجلترا الوساطة بتكليف من المؤتمر البرلماني العالمي للسلام والتحكيم ، بناء على طلب المبعوث سليمان البستاني العضو في هيئة التحكيم الدولي عن البرلمان العثماني، أحققنا في المهمة لعدم امكان وضع اساس للمفاوضات طالما ان ايطاليا لم تكن ترضى بأقل من الاحتلال والحاق طرابلس الغرب بالتاج الايطالي (١) .

هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن كل دولة من الدول صاحبة الشأن بما فيها تركيا كانت ترى أن ماتم قد أصبح أمرا واقعا ولا بد من الحصول على منعم ما من وراء التوسط في حل الأزمة أو الرضا بالأمر الواقع لقاء منفعة أخرى . فبالنسبة لتركيا قد يكون جرى بين سفيرها في فرنسا ، رفعت باشا ، وبين وزير الخارجية الفرنسية مقابلة صرح فيها السفير بأن دولته قد تقبل بضم طرابلس الغرب إلى ايطاليا لقاء امتياز معنوي هام هو تخلي جميع الدول عن امتيازاتها في أراضي الدولة العثمانية ؛ إلا أن روسيا قد أبدت عمانعتها ، واستكثرت فرنسا الثمن . (٢) كما أن السير ادوار غراي ، وزير الخارجية الانجليزية ، قد اعلم سفير روسيا في لندن أن توفيق باشا سفير تركيا في لندن قد فاتحه في ١٩١١/١١/٢ ، بأن تركيا ترغب بالتقرب من إنجلترا وفرنسا وروسيا بشرط أن تسند دول الاتفاق الثلاثي الحكومة العثمانية ، وتدعمها دعما ثابتا لتستعيد سيادة سلطانها على طرابلس الغرب وبرقة ؛ لكن السير ادوارد غراي أجابه أن هذا التقارب بالشروط المذكورة لا يتفق مع واجبات الحياض الذي تتبعه إنجلترا ، وأن الوزارة الانجليزية لديها شروط أيضا لقاء

Corresp. d'Orient — 1/11/1911, P. 393.

(١)

D.D.F. — 3ème S., T. I, No. 45, 7/11/1911.

(٢)

من القائم بالاعمال الفرنسي في روما الى وزير خارجيته .

هذا التقارب ، هي ما يتعلق بمسألة خط حديد بغداد ووصله بالخليج الفارسي .
ووجوب حل هذه المسألة بما يتفق ومصصلحة إنجلترا (١) .

خلاصة القول أن طرابلس الغرب ضاعت من العرب بين تنافس
المعسكرين الأوربيين ، وطمعهما في أراضي الدولة العثمانية ومنافعها الاقتصادية
وإعمال حكرمة الاتحاديين واستهتارها بولاياتها ، وإغفالها تقوية دفاعها
المحلي ، وخطل سياستها الداخلية ، وخرفها من النظام اللامركزي والاعتماد
على الذات ، وبطشها بشعوبها المختلفة الأجناس والأديان ، وإثارتها بذلك
حفيظة الدول التي تدعى حماية هذه الشعوب ، وجهلها وعدم حنكته في سياستها
الخارجية واستخاطها جميع المعسكرات بأساليبها غير الحكيمة .

* * *

أمر الاعتداء الإيطالي على عمارة العرب بالترك

صحيح أن شعور العالم العربي ، بعد هذا الحادث ، اتجه إلى مساعدة الدولة
هاديا ومعنويا للوقوف أمام الخطر الأجنبي بجمع التبرعات في كافة البلدان
العربية بما فيها مصر التي كانت أكثرها تحمسا وإمكانية ، وإرسال المتطوعين ،
وبدا أن الرابطة الإسلامية قد لاقت من التعزيز ما يبشر بانكشاف غمة
الخلاف بين الترك والعرب ، وأن العالم الإسلامي عامة ، والعربي خاصة ،
قد اندفع في حركة تكتمل حول الخليفة التركي للدفاع عن بيضة الإسلام (٢)
لكن العلاقات بين العرب وجمعية الاتحاد والترقي قد تدهورت ، من ناحية

Ibidem. — No. 53, 8/11/1911.

(١)

من سفير فرنسا في الاستانة الى وزير خارجيته نقلا عن سفير روسيا فيها .

Rev. du M. Musulman — V. XVIII, Fév. 1912, P. 214. (٢)

أخرى، تدهوراً شديداً لأن الثواب العرب أدركوا، بعد حدوث هذه الكارثة، خطر استهتار الاتحاديين في المحافظة على طرابلس الغرب، ولمسوا نتيجة سحبهم الجند منها كى رسالوهم إلى الإنمن، ويتركها عزلاء ليضربوا بهم منطقة عربية أخرى، خاصة وأن هذه القوة التي بعثوا بها إلى الإنمن لم تجدهم نفعاً فاضطروا لعقد الصلح مع الإمام على شروط لم يكرهوا ليقبلوا بمنحها له فيما سبق، فلم يكن من الخطة التي اتبعوها سوى إضعاف طرابلس الغرب، وتركها غنيمة باردة للإيطاليين^(١). هذا من جهة ومن جهة أخرى أدرك الثواب نتيجة الإعراض عن تطبيق سياسة اللامركزية، وعادت هذه المسألة إلى الأذهان بقوة جديدة مستمدة من شهادة الواقع^(٢)، وأيقن العرب أن الاتحاديين لو أخذوا بهذه السياسة، وتركوا لأهل البلاد القيام بما يصلح شؤونهم التي هم أعرف بها من غيرهم، تحت إشراف الحكومة، والاضطلاع بمهمة الدفاع عن بلادهم، لما وقعت هذه الكارثة. لأن التجربة أثبتت أن الخطة التي اتبجأ إليها القادة أنور بك^(٣)، وعزيز بك المصري، ومصطفى كمال بك^(٤)، وفتحى بك (الملحق العسكرى للدولة فى فيينا) - الذين تطوعوا للذهاب إلى طرابلس الغرب من أجل تنظيم الدفاع عنها، ورافقتهم بضعة عشر من الضباط العرب الآخرين، وهى التي كانت تقضى بجمع الأهالى وتسليحهم وتدريبهم تدريبا سريعا، وعززها إنجبال العرب، من سنوسيين

(١) ساطع الحصرى - نشوء الفكرة القومية، ص ٢٠٥.

(٢) ساطع الحصرى - البلاد العربية والدولة العثمانية، ص ١١٨.

(٣) حينما استاذن أنور بك من الفريق محمود شوكت باشا، وزير الحربية، للذهاب الى طرابلس الغرب بقصد تنظيم الدفاع عنها - اجابه الوزير ان لافائدة من ذلك، فيادره أنور بك بقوله: « لقد اهلنا طرابلس اهمالا فظيما ضاقت فيه فسحة العذر، فيجب ان نعوض تغريظنا في حقها، وان نبذل كل ما نستطيع للدفاع عنها. »

() شكيب ارسلان، المصدر السابق، ص ٢٦٠.

(٤) هو مصطفى كمال اتاتورك الذى اصبح فيما بعد رئيسا للجمهورية التركية بعد

تحريرها من الفرييين، وكان حينذاك برتبة بكباشى.

وقبائل محلية ومتطوعين سرديانيين أو مصريين أو من مختلف البلاد العربية على التعليم العسكري ومعرفة استعمال السلاح ، وإخلاصهم لأنور بك ، ومحبتهم له محبة خارقة ، ودفاعهم عن المنطقة دفاع المستميت ، حتى أوقفوا الإيطاليين عند الثغور ، فأحبطوا خططهم الحربية الرامية إلى إحتلال البلاد بسرعة (١) ، وأثبتوا لهم أن ماتصوروه بأن حرب طرابلس ليست سوى مجرد زهوة عسكرية لم يكن إلا حلها لا يمكن تحقيقه (٢) — إن هذه الخطة قد برهنت على جدوى التشكيلات العسكرية المحلية في الدفاع عن أطراف المملكة. لقد زادت هذه القناعة في اتجاه السياسيين العرب إلى الدعوة اللامركزية (٣) فاندفعوا بحماس نحو هذه الفكرة ، ورحبوا باندماج الحزب الحر المعتدل إلى حزب الحرية والائتلاف الذي شكله الأميرالاي صادق بك بعد قيام الحرب ، وأخلصوا في العمل على نجاح مبادئه ، كما زادت نقمة قسم كبير من مبعوثي الترك أنفسهم على الاتحاديين الذين ثبت للبلا تفريطهم في الولايات التابعة للدولة ، وظهر أثر هذه النقمة في الانتخابات الفرعية التي جرت في الآستانة لانتخاب نائب عنها بدلا من أحد النواب المتوفين ، ونجح الائتلافيون على خصومهم الاتحاديين بأغلبية صويت واحد لمصلحة المرشح الائتلافي طاهر خير الدين (٤) ؛ فكان لهذا النجاح ضجة هائلة في الآستانة ، إذ بينما قابله الاتحاديون بالوجوم ، تلقاه الائتلافيون بفرح عظيم فزادت ثقتهم بأنفسهم ، وازدادت حدة معارضتهم في مجلس المبعوثان (٥).

Georges Remond — Aux Camps Turco-Arabs, P. 170. (١)

Corresp. d'Orient — 1/12/1911, P. 498. (٢)

(٣) ساطع الحمصي — البلاد العربية والدولة العثمانية ، ص ١١٩ .

(٤) هو أخ الداماد صالح باشا ، ابن خير الدين باشا التونسي الذي جاء الى الآستانة

في عهد عبد الحميد وتقرب من القصر وعين صدرا أعظم سنة ١٨٨٧ ، وكان من دعاة الجامعة الإسلامية ، (أحمد أمين — زعماء الإصلاح في العصر الحديث ، ص ١٨٠ ، مذكرات جمال بنسا ، ص ٦٣ — ٦٤) .

(٥) الأهرام — ١٠٢٦٩ ، ١٨-١٢-١٩١١ .

عمل مجلس المبعوثان

إلا أن هذه الفرصة لم تدم طويلاً أمام الائتلافيين لأن الاتحاديين، وقد أصابهم الذعر من فقدان جزء كبير من رصيدهم الشعبي، وانسلاخ قسم كبير من نواب حزبهم عن الحزب والانضمام إلى المعارضة كما مر معنا سابقاً، خشوا من عاقبة أمر وأدھى في المستقبل، عندما يتفاقم خطر حزب الحرية الإئتلاف عابهم، بازدياد نفوذه بين أوساط الشعب، فاتجهوا إلى حل مجلس المبعوثان، لأن في بتمائه مدة أخرى ضياعاً للكثير من شعبيّتهم مع الزمن، فضلاً عن كون حزب المعارضة فيه قد يزداد عدداً وقوة فيسقط الاتحاديين عن كراسيهم فيكون في ذلك إفلاس مزدوج: من الحكم ومن النجاح في إنتخابات جديدة. إذاً فالاستعجال في حل المجلس، في هذا الزمن الذي لاتزال في أيديهم القوة، لكفيل بحفظ كيان جمعيتهم ورسوخ أقدامهم في الحكم، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن الاتحاديين فكروا منذ الشهر الأول من الحرب الطرابلسية في الصلح، ذلك أنهم وإن لم يكرهوا أن يبذلوا كثيراً من المال لتحويل الحرب الطرابلسية، لأن البلاد هي نفسها التي كانت تقوم بأعباء القتال وتحميل العرب وخدمهم مسؤولية بذل الدماء فيها، إلا أن الدولة مع ذلك كانت في عجز مالي كبير، حتى كاد إقتصادها أن ينهار.

ذلك أن نتائج النزاع الإيطالي التركي، علاوة على الديون الباهظة التي تترشح الدولة تحتمها، والعجز المستمر في ميزانيتها، بدأت تظهر بشكل واضح من الازعاج والقلق، ففي كتاب بعثت به غرفة تجارة الاستانة إلى وزير التجارة والصناعة شكت من تضخم عدد السفائح والأسناد الأخرى التي تقدم إلى الغرفة للتسجيل، ويثبت أن السبب هو سحب الودائع، بصورة عجلي من المصارف من قبل مودعيها، واستيفاء المصارف مالها من ديون لدى رؤسائها بنفس العجلة، ورفضها منح إعتمادات جديدة، وعدم قدرة دار السكة على تلبية الحاجات بتحويل السبائك الذهبية، والعملات الأجنبية، إلى عملة.

ذهبية عثمانية ، وأن هذا الحال من شأنه أن يسفر عن نتائج تسبب المصائب
للتجارة العثمانية والبنوك (١)

ولكن هل يمكن للصلح أن يتم بسهولة ومجلس المبعوثين على قيد الحياة؟
إذاً فله يفيد الاتحاديين من جميع الوجوه ، أولاً من جهة توطيد نفوذهم
وحكمهم وثانياً من جهة عقد الصلح مع إيطاليا وتفادي انهيار مركز الدولة
الاقتصادي بسبب فقدان ثقة العالم بها في حالة دوام الحرب واستمرارها ،
وثالثاً من جهة تخلصهم من تكاليف الحرب الطرابلسية لأن القول بأن
الحكومة العثمانية لم تكن تبذل من المال شيئاً لهذه الحرب قول ليس مطلقاً
إذ كانت ترسل في الواقع السلاح إلى المجاهدين وقد وصل بالفعل شحنات
أسلحة من شحنات البواخر العديدة التي أرسلتها الدولة إليهم (٢) .

صحيح أن الدولة كانت تتلقى تبرعات كثيرة من المسلمين من جميع أنحاء
العالم ، لكنها كانت ترسلها إلى أنور بك لينفقها على المجاهدين من العرب
والضباط (٣) ، وللترتيبات والمهمات والاصلاحات التي يضطر إلى إقامتها في
الصحراء الليبية والمدارس المتنقلة للفتيان (٤) ، مع تعليمهم وتدريبهم عسكرياً
وعلى فرق الهلال الأحمر والأدوية والمؤن وفتح الطرق ، وتمديد أسلاك
التلغراف والتلغراف ، وكل هذا يتطلب مصاريف لا يستهان بها (٥) . لذلك
فإن الصلح مع إيطاليا كان متوقفاً على الشروط الشريفة التي قد ترضى بها إيطاليا

Corresp. d'Orient — 1/11/1911, P. 431.

(١) :

(٢) الأمر شكيب أرسلان - المصدر السابق ، ص ٣٦٠ - ٣٦١ .

(٣) تحسين العسكري - مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى ، ص ١٦

(٤) جاء في حديث لشكيب أرسلان العائد من ليبيا بأن أنور بك أجرى اصلاحات هامة
في تلك البلاد من تمهيد للطرق وجعلها صالحة لسير العربات والسيارات ومد خطوط التلغراف
في جميع البلاد وجعل التلغراف بين المسكرات وبين مخافرها الامامية ، واسس داراً للمعلمين
في قصبية المرج ، واعتنى بالزراعة واستجلب معاصر للزيت ترغيباً للعرب في خدمة الزيتون
واستحضر ادوات زراعية للتجربة .

(الاهرام - ١٠٥١٦ ، ٢ - ١٠٥١٢ - ١٩١٢) .

Georges Remond — Ibid., P. 168-169.

(٥) :

مع الحكومة العثمانية . مع العلم أن هذه كانت تتشدد ولا ترضى إلا بالحق .
 طرابلس الغرب بالتاج الإيطالي مع استعدادها لدفع التعويضات إلى تركيا
 ولكن دون حتى الإعتراف للسلطان بسيادته الأسمية عليها ، هذا الذى كان
 الترك يأبونه حفظاً لمصالحهم فى العالم الإسلامى والعربى ، غير أنهم كانوا على
 استعداد للتفاوض فى أمر الصلاح على أسس تحفظ لهم ماء وجههم^(١)؛ ولكن
 حساباً لكل احتمال يضطرون إلى عقد صلح غير مشرف ، وكى يكرن السبيل
 أمامهم مبدءاً لعقده ، وليتفادوا مقاومة المبعوثين ، فيما إذا أرادوا أن يخطوا
 مثل هذه الخطوة ، عزموا على تعديل المادة (٣٥) من القانون الأساسى كمقدمة
 لحل مجلس المبعوثين ، هذا العمل الذى يرمى إلى هدفين معا : ضرب المعارضة
 وإجراء إنتخابات جديدة لمصلحتهم من جهة ، والتخايس من موقف المجلس
 المرعج تجاه كل احتمال ، والإتيان بمجلس آخر مطواع لهم من جهة أخرى
 كانت المادة (٣٥) ، قبل تعديلها فى ٨ آب ، أغسطس ١٩٠٩ ، تعطى السلطان
 مطلق الحق فى حل مجلس المبعوثان أو إقالة مجلس الوزراء فى حال خلافهما
 على أمر ما ، وإصرار الوزراء على وجهة نظرهم بعد رفضها من قبل المجلس^(٢)؛
 ولكن الاتحاديين قيدوا حق السلطان برأى مجلس الأعيان فى التعديل المنزه
 عنه ، وحددوا بدقة شروط حل المجلس : « حينما يختلف مجلس النظار مع
 مجلس المبعوثين ، ويرفض الخضوع لقرار هذا الأخير ويستقيل ، ثم يتبنى
 مجلس النظار الجديد وجهة نظر سلفه . عندئذ فقد يستطيع السلطان حل
 المجلس ، ولكن بعد موافقة مجلس الأعيان ، مع تحديد مدة ثلاثة أشهر لإجراء
 إنتخابات جديدة »^(٣) . غير أن الاتحاديين عزموا الآن على الرجوع عن
 التعديل السابق ، والعودة إلى نص المادة الأصيلى ، حتى يختصروا الطريق إلى

(١) الأهرام - ١٠٢٧٨ ، ٢٩-١٢-١٩١١ .

(٢) ساطع الحصرى - البلاد العربية والدولة العثمانية ، من نص الدستور ص ١٩

Mandelstam — Ibid., P. 26-27.

(٣)

حل المجلس ، وجعل هذا الحق بيد السلطان لوحدده ، في حالة إختلاف الوزارة مع المجلس وإصرارها على رأيها ، ومن المعلوم أن السلطان لا يخالف لهم رأياً فيما إذا طلبوا ذلك منه (١) . وما أن عرض مشروع تعديل المادة (٢٥) على مجلس المبعوثان حتى قامت عليه قيامة نواب المعارضة، واستغرقت المناقشات جلسات عديدة ، كان الضجيج ورفع الأيدي والصياح والصخب يملأ أرجاء القاعة في أولى الجلسات . وقد طلبت المعارضة إحالة المشروع إلى لجنة التشريع وانضم إليها النواب المستقلون ، وبلغ من بصرى بك نائب « دبره » أن اتهم الصدر الأعظم سعيد باشا أنه عدو للدستور ، ونيش له تقريراً كان قد قدمه إلى السلطان عبد الحميد أبان حكمه المستبد يستنكر فيه الدستور والحكم الدستوري، وأخذ يقرأه وظل المعارضون في موقفهم حتى يس حزب الأغلبية وتولاه الإعياء من الضجة والصخب والحملة على الاتحاديين ووزارتهم ، وقرع الطاومات وضرب أرجل الكراسي في الأرض ، فوقف درويش بك مبعوث «سرس» الاتحادى يسب ويهدد، ووضع يده في جيبه كأنه يريد أن يخرج مسدساً فأمسك بيده واحد من زملائه ، ورفع آخر كرسياً فتمعه جاره ، وتراشق النواب أفضع العبارات وأحط الشتائم ، واتهم كل فريق خصمه بخيانة الوطن ، ووصم المعارضون الاتحاديين بأنهم يضحون بالوطن على مذابح أغراضهم ، وعجز الرئيس عن تهدئة النواب فترك كرسى الرئاسة لتنفذ الجلسة. ووقع النواب الألبانيون إقتراحاً طلبوا فيه الإصلاح وختموا تهديد الحكومة بأشأم العواقب إذا هي حلت المجلس (٢) .

كما بدأت جرائد المعارضة بالهجوم الشديد على حكومة الاتحاديين ، ووجهت جريدة « تأسيسات » الائتلافية كتاباً مفتوحاً إلى السلطان قالت فيه إن الأمة حيّت إرتقاءه العرش لعلها أنه نصير للدستور حفيظ عليه ،

(١) الاهرام - ١٠.٢٧٥ ، ٢٦-٢٧-١٢-١٩١١ .

(٢) الاهرام - ١٠.٢٧٨ ، ٢٩-٣٠-١٢-١٩١١ .

لذلك فإن الشعب يحول الآن وجهه إليه مطالباً بعدم حل المجلس حفاظاً على الحياة الدستورية، بل بمعاينة كل من يجرؤ على تهديد الدستور، منزهة بأن الاتحاديين حينما خسروا معركة الانتخابات الفرعية أصبحوا يريدون حل المجلس^(١)، كي يسابقوا الوقت لإجراء إنتخابات جديدة قبل أن ينظم الائتلافيون صفوفهم إستعداداً للإنتخابات المقبلة^(٢)، فلم يكن من الحكومة إلا أن أوقفت هذه الجريدة مع جريدتين أخريين من صحف المعارضة بواسطة الديوان العرفي .

وعندما جاءت جلسة التصويت على التعديل قام نواب المعارضة بمناورة لإحباط المشروع، بإخلاء قاعة البرلمان كي لا تحصل الأكثرية المخولة لعقد الجلسة، وهكذا كان^(٣)، فاستقالت الوزارة السعيدية، وعمد الاتحاديون بنفوذهم لدى السلطان، إلى إعادة تأليفها من سعيد باشا ثانية، فذهب وفد المعارضة إلى السلطان محتجين على ذلك. كانت المعارضة تحلم بأن يكلفها السلطان بتشكيل الوزارة الجديدة، لكن وفدها ارتكب حماقة بقوله للسلطان أن خوف المعارضة لامن التعديل بحذاته بل من سعيد باشا شخصياً، وطاب من السلطان عدم إسناد الوزارة إليه، فما كان من جلالته إلا أن أجاهه، بكل حزم، أن تعيين الصدر الأعظم هو من خصائصه لوحده، وليس لأحد أن يفرض عليه رأياً معيناً^(٤). فاغتم الاتحاديون هذه الغلظة واستصدروا من السلطان إرادة سنية بتكليف سعيد باشا بالصدارة العظمى، مع تضمينها عبارات وضعت بقصد تطمين حزب الحرية والائتلاف من نواياه، وجاء فيها أن لا بأس من التعديل طالما أن الائتلافيين لا يرون مانعاً منه^(٥).

(١) الإهرام - نفس العدد .

(٢) الإهرام - ١٠٢٨٢ ، ٣٠-١-١٩١٢ .

(٣) الإهرام - ١٠٢٨٦ ، ٨-١-١٩١٢ .

(٤)

A. Mandelstam — Ibid., P. 41.

(٥) الإهرام - ١٠٢٩٠ ، ١٢-١-١٩١٢ .

أعيدت مناقشة تعديل المادة ٣٥، من جديد فعاتت المعارضة إلى مقاومتها بشدة ، وكان أشد خطبائها على الاتحاديين حسن بك المبعوث الألباني الذي ندد بأثرهم واستبدادهم وعدم إعتبارهم الدولة العثمانية شركة مساهمة بين العناصر والأقوام^(١) . وما مضى يومان على ذلك حتى زعمت جمعية الاتحاد والترقي أن المجلس رفض التعديل مرتين فوجب حل المجلس . ووافق مجلس الأعيان على الحل ولم يعارضه سوى أربعة من أعضائه هم الائتلافيون فيه ، على أن ينتخب مجلس جديد في مدى ثلاثة أشهر^(٢) . على هذا الشكل انتهت معركة حل مجلس المبعوثان، وتعديل المادة ٣٥، وقد تجلى فيها تضامن العناصر غير التركية تضامنا ليس له مثيل إلى جانب فئة من نواب الترك الذين كانوا قد انشقوا عن الاتحاديين ، والذين وصفهم مراسل الدايلى تلغراف في الآستانة بأنهم كانوا «بجاهدون للقبض على زمام القوة عن طريق أكثرية مهما كانت العناصر المؤلفة منها» ، وكان من مظاهر هذا التضامن انضمام النواب الاغريق إلى الحزب المعارض وكانوا في السابق غير مقيدين بسلوكه^(٣) .

* * *

سقوط جمعية الاتحاد والترقي

لم يتباطأ الاتحاديون بعد حل المجلس بل سرعان ما هبوا والجوا لانتخابات جديدة سريعة ، استخدموا فيها من ألوان الضغط ما لم يكن يحلم به إنسان ؛

(١) الاهرام - ١.٢٩٩ - ٢٣-١-١٩١٢ .

(٢) الاهرام - ١.٣.١ - ٢٥-١-١٩١٢ ، ١.٣.٤ ، ٢٩-١-١٩١٢ .
Corresp. d'Orient — 1/2/1912, P. 109.

(٣) الاهرام - ١.٢٩٩ - ٢٣-١-١٩١٢ .

استعملوا الضرب والجرح والقتل والحداع والحيل والختل والتلاعب بأوقات الانتخابات والتزوير ودس الأوراق في الصناديق، حتى أن من يطالع كتاب « حقائق عن الانتخابات النيابية في العراق وفلسطين وسوريا »، من تألف حتى العظم، الاصلاحى السورى ، يجد تفصيلات كثيرة عن إجراءات الاتحاديين في دمشق والبلاد العربية في سبيل إخراج نواب من صنائعهم . ففي سوريا لجئوا إلى الفئات المناوئة للاصلاحيين مثل محمد باشا العظم ، وعبدالرحمن بك اليرسيف ، وسليم الكزبرى في دمشق ، وخالد البرازى في حماه بعد أن استمالوه ، كما استمالوا كامل الأسعد في ولاية بيروت ، وسعد الدين أفندى خليل المقداد في حوران ، والشيخ أسعد شقير في عكا ، وغير هؤلاء من ذوى النفوذ القوى والغنى العظيم ، فأغروهم بشتى الإغراءات أو هددوهم بالقوة فانضموا إليهم، وقد برولهم بعد الانتخابات فعينوا كثيرين من أنصارهم إما في مناصب شرفية أو في وظائف إدارية من قائمقامين ومدراء نواحى وما إلى ذلك . وكانو يلفقون على من يعترض إرادتهم الدعاوى الكاذبة فيسجنونه أو يسومونه سوء العذاب (١) .

يقول حتى بك العظم بأنه لو لم ينتصر محمد فوزى باشا العظم للاتحاديين لفشلت جمعيتهم في سوريا ، وقضى عليها قضاء مبرما لا قيام لها بعده ، لأن جل السوريين كانوا يبغضونها ويكرهون مبادئها ويعارضون خططها التي ترمى إلى تزريك العناصر ، إذ كانت سوريا والعراق ولبنان قد مالت بأجمعها إلى حزب الحرية والائتلاف ، فحلت جمعية الاتحاد والترقى نواديها وفروعها وقام مكانها نوادى وفروع الائتلافين (٢) .

في الواقع كانت الحالة المعنوية والوعى السياسى للشعب السورى في حالة جيدة قبيل فترة الانتخابات . يتضح ذلك من الرسالة التي وردت إلى

(١) حتى العظم - حقائق عن الانتخابات النيابية في العراق وفلسطين وسورية ، ص

جريدة المؤيد ، ونشرت في ١٩ / ٢ / ١٩١٢ ، في وصف الاستقبال الرائع الذي جرى للمبعوثين السوريين عبدالحميد الزهراوي ، وشكري العسلي ، وخالد البرازي ، وكامل الأسعد ، ومعهم لطفي فكري بك ، مبعوث درسيم التركي ، في بيروت ودمشق ، فقد نزلوا في الأولى ، وكان الأعيان والوجهاء وجماهير الشعب تهتف لهم وتحي نضالهم في سبيل حرية الرأي . وفي دمشق كان استمبالهم أروع من ذلك ، فالجمهور الذي استقبلهم لم يكن الطرف ليدرك له آخرها ، من علماء وسراة وطلاب مدارس وجماهير غفيرة من الشعب . ولما أعلن أن لطفي فكري سيخطب في حديقة الأمة^(١) ، امتلأت هذه الحديقة وغصت بالرواد ، وتوالى الخطباء والشعراء مثل عبدالرحمن الشهبندر وشكري العسلي ، وفارس الخوري الذي التي ، علاوة على خطابه ، قسيمة ترحيبية نيابة عن الشاعر عارف الخطيب . كان الحماس آخذاً منتهاه ، سراء في دمشق أو في بيروت حينما عاد إليها لطفي فكري بك ومعها شكري العسلي ، فلما ألتى خطبة في الجماهير حمل على الأعناق عند إنتهاها من المنصة إلى العربة . غير أن الملاحظ في هذه الرسالة أن الشعب السوري كان يعاني بعض الانقسام والتوزع بين الميل إلى جمعية الاتحاد والترقي وإلى حزب الحرية والائتلاف . ففي بيروت عند نزول الوفد فيها لأول مرة تلتقت الولاية أمران الآستانة بمنع أفرادها من الخطابة ، فاعترض الوالي بكرن حرية الكلام والخطابة مباحة قانونا ، عندئذ لجأ الاتحاديين إلى أسلوب آخر فاندسوا بين الجماهير وقاطعوا خطبة لطفي فكري بالصفير . وفي المرة الثانية بلغت جرأتهم — ويظهر أن عددهم لم يكن قليلا بين الجموع — حد مقاطعة الخطيب وإحداث الشعب أثناء الخطابة ، حينما ذكر تقصير الحكومة في تحصين طرابلس الغرب فأجابه أحد الاتحاديين « كذبت » ، فقامت الضجة وعلت الضوضاء بين الاتحاديين والائتلافيين ، ثم قام جرجي بك رزق الله رئيس الاتحاديين وقال

(١) كانت خطابته بالتركية وترجم شكري العسلي خطابه للجماهير .

أن جميع المسيحيين اتحاديون فأجابه بترو طراد^(١) ، وهو من المسيحيين :
« أنك تتكلم عن نفسك فقط وعن الاتحاديين ، وأما نحن فلم نجعلك متكلماً
باسمنا ، ولا نائباً عنا في بيان مذاهبنا السياسية^(٢) . ويظهر أن الاتحاديين
استفادوا من هذا الانقسام ، وكانوا قد أخذوا الخيطة والحذر ، وهياؤوا
القوة اللازمة ، لا كالمرة السابقة عام ١٩٠٨ ، فنجح مرشحوهم : محمد فوزى ،
باشا العظم ، وعبدالرحمن بك اليرسف ، وأمين أفندى التزى ، وعبدالمحسن
الاسطوانى عن دمشق ، وسقط مرشحو الائتلافين : شفيق بك المؤيد
العظم ، وشكرى العسلى ، ورشدى الشمعة بدمشق ، ونافع باشا الجابرى
بجلب بالرغم من تقدم الأفكار الحرة وازدياد الثقافة والوعى السياسى فى
دمشق خلال أربع سنوات مضت ، وذلك باستعمال الضغط والتزوير فى
أقصى حدوده ، وبما كان يبذله أعوان الاتحاديين وموظفوه ، وخاصة الوالى
ناظم باشا^(٣) ، من الدسائس والتلاعب ، وبمداخلة الحكومة قوة وأقداراً
وتهديد الناس ، واستعمال أفراد الدرك لترجيح كفة الأصوات الاتحادية^(٤) .
وكان من أعمال الاتحاديين أنهم عينوا أفراد جميع اللجان والهيئات التفتيشية
من المنتسبين إلى جمعيتهم ، وملأوا الصناديق بالأوراق المزورة . كان أفراد
الدرك الذين سمح لهم بالانتخاب ، خلافاً للقانون ، يساقون صفوفاً يحملون
المغلفات ويلقونها فى صناديق الاقتراع ، ويذهبون من صندوق إلى آخر ،
ويضعون أوراقهم فى جميع الصناديق ، دون أن يسألهم أحدهم إذا صوتوا :

(١) هو غير الشهيد بتروبولوى .

(٢) المؤيد - ٦٦٠٦ ، ١٩ - ٢ - ١٩١٢ .

(٣) وهو غير الفريق ناظم باشا المعروف الذى ارسل واليا الى العراق وعزل . وقد
ارتكب ناظم باشا اثناء ولايته على سوريا من الاعمال التمسفية ماضج منه الناس وكان له
الفصل فى نجاح الاتحاديين فى الانتخابات ، وقد اففل الصحف الحرة وشرذ رجالها ففاضطر
كثير منهم الى الفرار ومنهم محمد كرد على صاحب جريدة القتبس الذى هرب الى مصر
كما هرب اليها كثير من الاصلاحيين الاخرين .

(٤) حقى العظم - المصدر السابق ، ص ١٥ - ١٩ .

في صندوق آخر ، أو يفتش عن أسمائهم في الجداول ، ولم يكن أحد من المسؤولين ليعبر الاعتراض على هذا العمل أذنا صاغية ، بل كانوا يلاحقون أعضاء الحزب الائتلافي كعبدالرحمن الشهبندر ، وشكري العسلي وبقوتهم عليهم أمكنة الاجتماع ويمنعونهم من الدعاية الانتخابية ، ويتهمون الترادى الائتلافية بايواء القتل والجناة ويفتشونها ، ويسوقون الناس بالقوة للتصويت بجانب مرشحهم^(١) . أن حتى العظم يسرد (٦٥) بندا في كراسته : «حقائق عن الانتخابات» ، يبين فيها مخالفة حكومة الاتحاديين لقانون الانتخابات ، ولحرية الاقتراع ، وأكثر هذه المخالفات خطير . ثم يورد هذا الخبر عن أسعد شقير نائب عكا بقوله أنه حينما فاز بالانتخاب جاءه رجل يبشده قائلا أن أهل عكا انتخبوك نائبا عنهم فأجابه : «لم ينتخبني أهل عكا ، ولست مديونا لهم بشكر وامتنان ، لأن انتخابي كان قد تقرر في الأستانة . . . عن يد الجمعية والحكومة^(٢) . . .»

وهذه طائفة صغيرة من هذه البنود ، تلخيصا : أصحاب السوابق والمحكوم عليهم أو المظنونون هددوا الناخبين من الدرجة الأولى وأجبروهم على انتخاب أشخاص معينين . راجع صلاح الدين الخطيب الوالى ناظم باشا لتسريح موقوفين قبض عليهما بدون حق فأجابه : «أتم تحركون مسألة العرب والترك . إن لدى صلاحية واسعة . . . وأحذركم من مغبة مشاغباتكم ، إذ أن المشائق وراء الباب ، فليس على إلا أن أمد يدي فتنصب على ساحة الحرية في الحال» . رفض أحد طلاب مكتب الطب في دمشق انتخاب مرشحي الاتحاد والترقي . فسلط عليه بعض الأوباش وضربوه ضربا مبرحا^(٣) . سبق شخص يدعى حمزة دعبول من دير عظيمة مع خمسة من رفاقه متهما بدم الاتحاديين ، فكرر الدم .

(٢) المصدر السابق - ص ٢٤ ، ٢٩ ، ٥٢ .

(١) المصدر السابق ، ص ٧٠ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٢٢ - ٢٤ - ٤٠ .

أمام القائم مقام ، ولما هددته هذا فيما إذا لم يصوت للاتحادين أجابه بشجاعة قائلاً : «ضعوا الحبل في عنقي فإنني لا أكف عن الأخذ بناصر الائتلافين ، ولا أنتخب إلا من أرى فيه الخير للبلاد» ، وبقى مصراً على عزمه رغم القائه في السجن هو وزملائه الخمسة . أجبر سعد الدين أفندي المقداد ، مبعوث حوران السابق ، على دخول جمعية الاتحاد والترقي ، بعد تهديده بالسجن هو وأئربائه وعزل انسابه من الوظيفة ، وبعد أن وعدوه بإعادة انتخابه ، لكنهم لم يفروا له بالوعد . اتهم عبدالرحمن الشهبندر وشكري العسلي ، وزكي الكزبري ، وعزت أفندي الحجار ، وحتى العظم بعقد اجتماع في الفناء (وكان ذلك ممنوعاً) ، بناء على وشاية من سليم الكزبري فاستجوب أحدهم زكي الكزبري في مركز الشرطة . نقل عبدالوهاب الانجليزى من قائممقامية الباب إلى قائممقامية رأس العين النائية في الجزيرة فاضطر للاستقالة . هدد خالد البرازي وخير بين الاتهام بدعوى قتل قديمة ، في إحدى مزارعه ، وبين دخول الجمعية على أن ينتخب مبعوثاً لقبيل الثانية . أحيط منزل كامل الأسعد بقوة عسكرية مسلحة ، وخير بين السجن أو دخول الجمعية لقبيل الثانية (١) .

هذا في سوريا ، أما في العراق فقد أوقفت ولاية بغداد متصرف العمارة عن العمل لتمسكه بنصوص القانون ، وأصدر الوالى جمال بك (سفاح مشانق دمشق وبيروت) أوامره بسجن كثير من مختير الأحياء لأنهم لم يستطيعوا تنفيذ تعليماته لانتخاب إسماعيل حتى بك بابان زاده ، الذى انتخب بعدئذ مبعوثاً عن الديوانية بمساعى الوالى المذكور . وقد سجن حمزة أفندي قائممقام القرنة رسل الائتلافين الذين أرسلهم نادى الحزب في البصرة إلى هذا القضاء ليسانعدها ومرشحي حزبه ، ولولا احتجاج طالب بك النقيب ، مبعوث البصرة السابق ، لظل أولئك المسجونون الائتلافيون في سجنهم ، إذ كان الإتحاديون

يخشون أهل البصرة وزعيمها طالب بك النقيب . وكان الاتحاديون إذا رأوا دائرة مانجح مرشحوها الائتلافيون يعمدون إلى إلغاء انتخابها وإعادة من جديد بناخبين ثانويين جدد أكثرهم من الموظفين^(١) . كما كانوا يلجأون إلى طريقة فذة في الانتخابات بحيث لا يجعلونها تتم في جميع المناطق بوقت واحد وتاريخ واحد ، فيتصرفون في كل منطقة بحسب الظرف الملائم . فإذا لم ينجح عضو بارز من جمعيتهم في المنطقة التي رشح نفسه فيها ، سرعان ما ينقلونه إلى منطقة أخرى ، بعد أن يكرروا قدها أو الظرف المناسب لإجراء الانتخاب فيها لمصلحتهم . أو إذا آانسوا نقصا في ترتيبات خصومهم ، في منطقة ما ، سرعان ما يعززون بإجراء الانتخاب فيها ، اقتناصا لفرصة ضعف الخصوم ومبادتهم قبل أن يتداركوا الموقف . ذلك ما فعلوه في « درسيم » من ولاية معمورة العزيز في الأناضول ، إذ استعجلوا بإجراء الانتخاب فيها لما علموا باتجاه لطفى فكرى بك ، مبعوثها السابق ومرشحها ، إليها من حلب ليفوتوا عليه الفرصة ، فنجح مكانه مرشحهم ، ولم يأبهرا لاحتجاجات الائتلافيين الذين وصموهم أثر قيامهم بهذا العمل ، بأنهم داسوا القانون بأقدامهم^(٢) .

إنما يظهر أن انتخابات البصرة قد جرت وفقا لما كان الائتلافيون يتمنونونه وذلك بفضل طالب بك النقيب ونفوذه . ومع ذلك كان فيها نوع من الترضية للاتحاديين إذ أن المرشحين كانوا أربعة : اثنين من الائتلافيين هما طالب بك النقيب ، وعبدالله الزهير ، واثنين من الاتحاديين وهما الموظف السوري نعيم كحاله ، رئيس النادي الاتحادي ، الذي كان الائتلافيون يجربونه ويفضلونه على غيره لأنه مبال إليهم ، والثاني هو عبدالوهاب قرطاس ، وهؤلاء الأربعة هم الذين نجحوا في الانتخاب^(٣) .

(١) المصدر السابق ، ٦٨ ، ٦٩ .

(٢) الأهرام - ١٠٢٥٢ ، ٢٥-٣-١٩١٢ .

(٣) الأزيد - ٦٦٥٦ ، ١٨-٤-١٩١٢ .

على أن المعاملة التي لقيها مشاهير رجال المعارضة من النواب الترك مثل الفيلسوف رضا توفيق ، والدكتور رضا نور ، كانت على درجة كبيرة من القضاظة . فقد هوجم الفيلسوف رضا توفيق ، مبعوث أدرنة السابق ، بينما كان في كوملجينة يريد التوجه إلى دائرته ، من قبل ١٥ شخصاً جرّوه على الأرض في الشوارع وأثخروه بالجراح ومنعوه من الوصول إلى دائرة انتخابه^(١) . وفي سيريس جرت حوادث مماثلة لأعضاء حزب الحرية والائتلاف الذين صفعوا وضربوا وأهينوا من قبل ضباط الاتحاديين ، ثم أتى البرليس واعتقلهم^(٢) . وقد انتشرت العصابات المسلحة في كثير من الأماكن ، تحت حماية البوليس والدرك ، وأمسكوا خطباء المعارضين في بعضها وضربوهم في غيرها ، وفي بعضها الآخر شقيق الناخبين إلى الصناديق قسراً^(٣) ، ولم يحجم الائتلافيون أيضاً عن بعض أعمال العنف ، إذ هاجم رجال مسلحون منهم خصومهم منادين « نريد حكم الشريعة » . غير أن الائتلافيين كانوا من الضعف بحيث لم يتمكنوا من تنظيم صفوفهم ، فانفض أنصارهم من حولهم خوفاً من الارهاب وبدأت الانسحابات من حزبهم ، وسرعان ما أصبحت لجنّتهم المركزية في حال من التردد والاضطراب ، وزاد الأمر سوءاً خروج الداماد فريد باشا من رئاستها . وقد أسأؤوا في كثير من الأماكن التصرف بإثارة الأفكار ضد جمعية الاتحاد والترقي بالدعوة الدينية ، فأعطوا مجالاً لتدخل البوليس^(٤) .

هكذا حصل الاتحاديون على أكتية ساحقة من مقاعد مجلس المبعوثين . بحيث لم يخرج من غير حزبهم سوى أربعة من المبعوثين^(٥) ، واطمأنوا إلى

Corresp. d'Orient — 15/4/1912, P. 349.

(١)

الاهرام - ١٠٣٦١ ، ٢-٤-١٩١٢ .

Corresp. d'Orient — 1/4/1912, P. 299.

(٢)

الاهرام - ١٠٣٧٣ ، ١٨-٤-١٩١٢ .

Corresp. d'Orient — 15/4/1912, P. 348.

(٣)

الاهرام - العدد ١٠٣٦١ ، ٢-٤-١٩١٢ .

D. D. F. — 3ème S., T. 111, No. 225, 26/7/1912.

(٤)

أن المجلس الذي سيديرون البلاد بمؤازرته أصبح متجانسا لا يعرقل أعمالهم وأساليبهم في الحكم . لكنهم لم ينعموا بهذا الفوز المصطنع لأن الرأي العام العثماني بدأ يظهر سخظه وغضبه بشتى الوسائل وتجاوب الجيش مع هذه النقمة . وسرعان ما تدخل في الأمر ولما يمض زمن يسير على انتهاء المعركة الانتخائية . فقد ثار فريق كبير من ضباط الجيش في مناسيتير ضد الحكومة الاتحادية بقيادة اليوزباشى الألبانى طيار بك ، الذى كان قد اشترك مع نيازى بك وأنور بك فى ثورة عام ١٩٠٨^(١) ، ولجأوا إلى الجبال فى ١١ حزيران ، يونيو ١٩١٢ ، وطالبوا بتشكيل حكومة من غير الاتحاديين ، تستطيع أن توحى بالثقة إلى العالم الخارجى وعدم مساهمة غير المسؤولين فى شؤون الدولة العامة ، وحل مجلس المبعوثان الجديد وإجراء انتخابات جديدة مع ترك حرية الانتخاب للشعب حتى يكون المجلس الجديد ممثلا تمثيلا صحيحا للأمة العثمانية ، وتنظيم الادارة على طريقة مثلى بحيث لا ينظر فى تعيين الموظفين إلى الأحزاب بل إلى الكفاءة ، وإبعاد الضباط والجنود عن الاشتغال بالسياسة ، وإبعاد الضباط عن السلك المدنى ، وتطهير أركان حرب الجيش من الأحزاب ، ومنع جمعية الاتحاد والترقى من التدخل بادارة السلطنة ، ومنح جميع عناصر الأمة الحرية والمساواة التامة . وكان الضباط الثائرون خليطا من الألبان والترک وغيرهم ، بدأت قوتهم صغيرة ثم كبرت حتى بلغت حوالى اثنى عشر طابورا^(٢) . واتخذت الهيئة التى تزعمت هذه الحركة فى الجيش اسم « خلاصكاران ضابطان غرونى » (عصبة ضباط الانقاذ) ، وقد رافقتها حركة أهلية من قبل أهالى ألبانيا إذ ظهرت نتائج مؤتمريهم الذى عقده لتوضيح مطالبهم وهى تشتمل على (١٢) مطلباً لم تكن مقصورة على منطقتهم أو عنصرهم كما فعل الثوار المالميسور (من

Corresp. d'Orient — 1/5/1912, P. 393.

(١)

المؤيد — ٦٧٢٣ ، ١٧-٧-١٩١٢ .

(٢) A. Emin — Ibid., P. 52. الاهرام — ١٠٤٤١ ، ٥-٧-١٩١٢ .

الرأى العام — ٦٩٠ ، ٣-٨-١٩١٢ .

مسيحي ألبانيا) من عام مضى ، بل كانت تشمل مطالب جميع العناصر في السلطنة . وكان أهم مطلب فيها أن تحفظ لغتهم واللغة المحلية في كل منطقة ، واعتبارها رسمية ، وحفظ قوميتهم بحيث تكون ذات وحدة مستقلة^(١) . غير أن الوزارة السعيدية ، وكانت تنوى المقاومة والاستعداد لضرب الحركة الجديدة ، لم تستقل في الحال ، بل اجتمعت ، وقدمت إلى مجلس المبعوثان قانوناً يقضى بمنع رجال الجيش من الاشتغال بالسياسة ، صدق عليه المجلس فوراً ، والحق بقانون العقوبات العسكرى ، وتنحى الفريق محمود شوكت — الذى كان فيما سبق يذيع البلاغ تلوا البلاغ على ضباط الجيش منذ إياهم بعدم الاشتغال بالسياسة ولم يكن ليستمع إليه أحد منهم فيس وسائر المتطرفين من زملائه الاتحاديين وأغلبية الضباط — تنحى عن وزارة الحرية بدعوى أنه رأى أن يتولى تنفيذ القانون الجديد وزيراً آخر^(٢) ، بينما قالت المعارضة أنه استقال بناء على طلب المتمردين^(٣) . غير أن فرقة ضباط الإنقاذ — وقد زاد في قوتها ، وتدعيم موقفها ، وقفه الألبانيين الذين تضامن أكثر من (١٥٠) زعيماً من زعمائهم يمثلون أربعة ألوية و٢٤ قضاء ، من الأزمنة الجديدة ، يؤيدون فيها إبعاد الاتحاديين عن الحكم ، وإلغاء مجلس المبعوثان الجديد الذى لا يمثل الشعب^(٤) — لم تسكت وواصلت تهديدها للوزارة كي تستقيل ، وتفسح المجال لحكومة أخرى لا ينتمى أعضاؤها إلى الاتحاديين . وأذاعت بياناً خاطب فيه ضباط الإنقاذ إخوانهم فى السلاح قائلين بأنهم قد حز في أنفسهم ما وصلت إليه حالة الدولة من سوء الإدارة ، وأنها أصبحت تسير فى طريق الانهيار الذى كانت

(١) الأهرام — العدد السابق ،

(٢) قالت الأهرام ان شوكت باشا كان أول المرتين ابعاد الجيش عن السياسة واول ان الذين اشتغلوا بالسياسة واستعان بضباط فى الامور السياسية فلو اضطر ان يبقى لكان عليه ان يعاقب الضباط الذين تعاونوا معه (الأهرام — ١٠٤٥ ، ١٦-٧-١٩١٢) .

(٣) A. Mandelstam — Ibid., P. 41. — الأهرام — ١٠٤٥١ ، ٧١-٧-١٩١٢

— عين الفريق محمود شوكت بعد استقالته من وزارة الحرية عضواً فى مجلس الاعيان .

(٤) الأهرام — ١٠٤٧٤ ، ١٣-٨-١٩١٢ .

تسلسله في زمن عبد الحميد . كان القانون الأساسي هو آخر سهم في جمعيتها ، لكن هذا السهم قد أخطأ المرعى فاستخلصت الدول الأجنبية رأياً بأن العثمانيين ليسوا أهلاً للاستقلال ، حتى في ظل حكم دستوري ، وأن هذه الدول كانت قد تحلت مؤقّتا عن عزمها على تقسيم الدولة ، عندما أعلنت الحياة الدستورية لكنها وقد رأت أن رجال تركيا الفتاة قد بدأوا يحكمون على غرار عبد الحميد وحتى بشكل أسوأ منه ، غيرت موقفها من جديد ، وهذا ما ظهر جلياً في قضية هجرم إيطاليا على طرابلس الغرب ، لذلك فإن فريق ضباط الإنقاذ يتجهون من جديد إلى وطنية رفاقهم في السلاح ، بالرغم من رغبتهم الملحة في إبقاء الجيش بعيداً عن السياسة ، وما ذلك إلا لأن أهداف ثورة ١٩٠٨ لم تراعى وانحرفت الثورة عن غايتها الأساسية واتجهت إلى إرضاء أطماع حفنة من الناس . وختمت عصبة ضباط الإنقاذ بيانها بمناشدة الضباط الذين هدموا استبداد عبد الحميد أن يضطلعوا بواجب تخليص الوطن وما بقي من تراث المجتمع العثماني النقيض من برائن المستغلين الجدد^(١) . وقد أيدت حاميات بقية المدن العثمانية وخاصة منها حاميات أزمير ودمشق وحلب ، حركة ضباط الإنقاذ ، فلم يأت يوم ٩ تموز ، يولية ١٩١٢ ، حتى رأت وزارة الاتحاديين نفسها مضطرة إلى الاستقالة ، بعد أن انسحب ثلاثة من أعضائها ، ولاقى الاتحاديون صعوبة كبيرة في تعيين خلف لمحمود شوكت باشا في وزارة الحربية ، إذ كانت شروط من كفوا لها مماثلة لشروط المتمردين ، وذلك بالرغم من إحراز وزارة سعيد باشا ثقة مجلس المبعوثان ، قبل يومين من استمالتها ، بأغلبية ١٩٤ صوتاً ضد ٤ فقط ، على أساس عقد صلح شريف مع إيطاليا^(٢) . وتولت الحكم وزارة أطلق عليها اسم « الوزارة الكبرى » ألفها أحمد مختار باشا الغازي ،

A. Mandelstam — Ibid., P. 42.

(١)

المؤيد - ٦٧٤٦ ، ١-٨-١٩١٢ من نص بيان عصبة ضباط الإنقاذ .

A. Emin — Ibid., P. 52.

(٢)

الأهرام - ١٠٤٥٨ ، ١٠٤٥٩ ، ٢٥ و ٢٧-٧-١٩١٢

الذي كان يتولى ، في عهد عبد الحميد وخلال السنة الأولى من الانقلاب ، منصب القوميسيرية العليا للدولة في مصر ، ثم ناصبه الاتحاديون العداء واستبدلوه برؤوف باشا .

أدخل مختار باشا في وزارته من كبار شخصيات الدولة أربعة ممن تولوا في السابق صدارات عظمى ، كامل باشا للخارجية ، الفريق ناظم باشا للحربية ، حسين حلمي باشا للعدلية ، وفريد باشا الألباني للداخلية^(١). وكانت الوزارة الجديدة تتمتع بجميع المميزات الحميدة وما يوحى بالثقة والاخلاص لإقامة القواعد الدستورية الصحيحة ، وتوطيد الائتلاف الداخلي بين العناصر وقد طارت الصحافة من فرحها لعودة حرية التعبير عن الرأي والكتابة إلى الوجود ، إذ ألغيت الأحكام العرفية ، وعاد المبعدون السياسيون ، وأعلن العفو العام عن جميع من اتهموا بجرأتم سياسة بما فيهم رؤساء بلاط عبد الحميد وفرض على جميع الضباط القائمين على الخدمة عدم الالتئام إلى أي حزب سياسي ، مع تركها إليهم حرية الاختيار بين السياسة أو الجيش . كتب الصحفي والأستاذ الجامعي أحمد أمين في كتابه « Turkey in the World War ... » وقد بدا لوهلة ما بأن المواطنين الترك الطيبين قد عقدوا الخناصر على إصلاح الأخطاء التي سببتها أساليب المتطرفين من رجال تركيا الفتاة ، وضيق تفكيرهم وقصر نظرهم^(٢) .

إنما قامت الوزارة الجديدة بعمل أوجب الانتقاد الشديد من قبل خصومها ومن رجال الحزب الوطني في مصر وجرأئده ، ذلك أنها ألقت القبض على الشيخ عبد العزيز جاويش التونسي الأصل ، المصري الإقامة ، والمنسوب إلى الحزب الوطني ، وسلمته إلى الحكومة المصرية وهذا هو تفصيل الحادث :

(١) تولى وزارة الاوقاف فيها محمد فوزى باشا العظمى دمشقى ، ووزارة البحرية الفريق محمود مختار باشا ، ابن الصدر الاعظم ، وجبريل نورانكيان أفندى للاشغال العامة A. Emin — Ibid., P. 52.

(٢)

كان الشيخ عبد العزيز قد ذهب إلى الأستانة بعد إعلان الدستور وتوثقت الصلة بينه وبين الاتحاديين ، الذين سبق وبيننا أن المصريين ، وخاصة الحزب الوطنى ، كانوا يحاولون استدرار عطفهم على القضية المصرية ، والاستعانة بهم على التخلص من الاحتلال الانجليزى . وقد أصبح الاتحاديون بعد النفور الذى حصل بينهم وبين الدول الغربية لا يتوانون عن إظهار العطف على أمانى المصريين وتعاونوا مع الحزب الوطنى طمعا فى استغلال نفوذه بين العرب ، وسخروا جريدة « الهلال العثمانى » التى كانوا أنشأوها له للدعاية لحزبهم. (١) ولم يكن الاصلاحيون العرب وصحفهم راضين عن الشيخ عبد العزيز جاويش بل كانت جرائد المفيد فى بيروت والمقتبس فى دمشق والمؤيد والمنار فى مصر تواصل الطعن فيه .

فى يوم ٢٤ آب ، أغسطس ١٩١٢ ضبط بوليس جمرک الاسكندرية مع الشاب « أحمد مختار ، القادم من الأستانة حقيبة بها منشورات ثورية مطبوعة فى مطبعة « الهلال العثمانى » ، تتضمن قدحا شديداً فى الخديوى ، ودعوة لتأسيس الجمعيات السرية للفتك والاغتيال ، وظهرت فى الوقت نفسه منشورات ثورية فى الاسكندرية ووطننا ، وتكررت المقالات المثيرة فى جريدتى اللواء والعلم التابعتين للحزب الوطنى ضد الاحتلال الانجليزى والخديوى وجريدة المؤيد وصاحبها الشيخ على يوسف المشايخ لهو الذى كان يعمل لخدمة مصالحه ، فصدرت الأوامر بتعطيلها عن العمل (٢) . وأرسلت الحكومة المصرية طلبا إلى حكومة الأستانة الجديدة بتسليم الشيخ عبدالعزيز جاويش ، وذهب رجال من البوليس المصرى إلى الأستانة ، واشتركوا مع البرليس العثمانى فى القبض على المومى إليه ، ونفتيش مكتب جريدته ومطبعتها ومصادرة أوراقه وسرقه على باخرة إلى الأستانة (٣) . وقدم إلى القضاء المصرى

(١) الاهرام - ١٠٤٩٨ ، ١٠-٩-١٩١٢ .

(٢) احمد شفيق باشا - المصدر السابق ، ص ٢٧٠ .

(٣) المؤيد - ٦٧٧٤ ، ٤-٩-١٩١٢ .

وحوكم خففت القضية بالنسبة له في ١٩/١٠/١٩١٢ لعدم كفاية الأدلة ؛ لكن زعيم الحزب الوطني ، محمد فريد بك أخذ يكتب في جريدة « السيكل » الأفرنسية ، ينتقد حكومة الأستانة^(١) لتسليمها رجلا متهما بتهمة سياسية لخصومه ، مخالفة في ذلك جميع التقاليد الدولية . كما أخذت جرائد الاتحاديين الذين هاجروا وماجروا الاعتقال الشيخ عبدالعزيز ، تطعن في الحكومة الجديدة طعنا شديداً فاحشاً ما اضطرها إلى تعطيل جريدة « طنين » ، واعتقال جاويد بك وحسين جاهد ثم أخات سيديهما^(٢) .

استقالت وزارة الاتحاديين من الحكم لكن مجلس المبعوثين المؤلف من أفراد الجمعية بقى على رأس العمل يواصل اجتماعاته ولم يكن من المعقول أن يستمر هذا الوضع ، فواصل ضباط الانقاذ الحملة عليه وأخذوا يرسلون كتب التهديد بالقتل إلى رئيسه خليل بك . حمل أول هذه الكتب وقد أرسل إليه عند إبتداء الأزمة (١١/٧/١٩١٢) العبارات التالية : « إن أعمالك الشريرة في جمعية الاتحاد والترقي وفي مجلس المبعوثان قد عادت على الأمة بأضرار عظيمة جداً . وقد علم ضباط العصبة العسكرية بالنصيحة السيئة التي سعت لاسدائها إلى جلالة السلطان ، ولما كان هؤلاء الضباط لا يريدون تلطيخ أيديهم بدمك الفاسد فهم يندرونك بأن الجيش والأمة يطلبان حل المجلس أو بعبارة أصح « التياترو » . هذا ولا نرى ثمة باعثاً يبعثنا على أن نخاطب مباشرة النواب الذين لا شرف لهم ولا اعتبار »^(٣) . وقد قام النواب وقعدوا لهذه الكتب واستجوبوا وزارة الدفاع ، وتصلبوا في موقفهم ودامت اجتماعاتهم أكثر من أسبوعين . غير أن البرقيات كانت تنهمر من الولايات على الحكومة الجديدة تطالب بحل المجلس ، وكان منها برقية أحرار دمشق التالية : « الأمة

(١) احمد شفيق باشا - المصدر السابق ، ص ٢٧٠ - ٢٧١ .
T. Z. Tunay — Ibid., P. 239.

(٢)

انراى العام - ٦٩٢ - ٧-٨-١٩١٢

(٣) الأؤيد - ٦٧٧٦ ، ٧-٩-١٩١٢ .

ساخطة على مجلس المبعوثان المشكل بمساعي الوزارة السابقة ، ومداخلة الحكومة بتهديد أعيان البلاد ، وإرتكاب المظالم العديدة وإستعمال الضغط . نسترحم حله وتجديد الانتخاب ،^(١) . وكان من البرقيات ما تلقاه ناظر الحربية من قائد فيلق أزميز ، مساء ٣/٨/ ١٩١٢ ، برقية تقول : « إذا لم يحل المجلس يوم الاثنين سيرحف جيش أزميز على الآستانة » . لذلك دعا الغازي مختار باشا الوزراء وتداولوا في الأمر ، وقرروا مخرجا للأزمة ، هو اعتبار المجلس الحالي إمتداداً لسابقه الذي أمضى ثلاث سنرات ونصف ، ومضى على حله وقيام المجلس الجديد بعده ستة أشهر فتكون مدة هذا المجلس قد انتهت واستصدروا إرادة سنية بحله^(٢) .

☪

سقط الاتحاديون عن كراسيهم بعد صراع عنيف بين فكرتين كلاهما تدعيان الرابطة العثمانية ، ويمثلهما في كلا الجانبين حزبان مؤلفان من خليط من العناصر ، هما جمعية الاتحاد والترقي وحزب الحرية والائتلاف ، غير أن الفرق بينهما أن جمعية الاتحاد والترقي وإن تكن تضم عدداً من كل عنصر في البرلمان وأفراداً من كل عنصر خارج البرلمان ، إلا أنها لم تكن تدع لهؤلاء حق الاسهام في توجيه سياسة الحزب أو الجمعية . فلم تسمح لأحد منهم أن يكون في عضوية لجنتها المركزية ، بالرغم من أن نقاشاً جرى في هذا الشأن بين أعضائها وبين الاتحاديين السوريين ، الذين كانوا يودون أن يمثلهم في اللجنة المركزية عضو عربي ، وأصر الترك على أن يكون ممثلهم فيها تركيا . ثم أن الفكرة التي كانت تركز عليها مبدئياً هي الوطن للجميع ، غير أنهم

(١) الأهرام - ١٠٤٧٤ ، ١٣-٨-١٩١٢ .

(٢) الأهرام - ١٠٤٧٠ ، ٨-٨-١٩١٢ .

حدوا من هذا الحق بأن فرضوا أن يكون حق الاشتراك في إدارة هذا الوطن لكل عنصر بما يحرز من كفاءة ومقدرة ، لا بما يقع له من نصيب وقسمة عادلة فيه ، وتصرفوا في تقدير هذه الكفاءة والمقدرة تصرف القادر المستبد وسمحوا لنفسهم أن يحكموا العناصر التي اشترك ممثلوها معهم في الجمعية ، حكم الراعي للقطيع بحقوق ضمنية تستند على تقاليد تاريخية ، وفرضوا عليها شروطا إدارية واغوية اعتبروها بديهيات مسلماً بها بحكم التقاليد التاريخية السارية وحرصوا على العمل بكل قوتهم لابقاء العناصر الأخرى في حالة من الجهل ، والعجز عن الأخذ بنصيب في هذه الشركة ، التي كان من البدهي المنطقي أن تكون شركة مساهمة ، وتقييد كل لسان ينطق بالشكوى من الوضع السائد ، فإذا دافع نائب عربي عن حقوق العرب ، قائلاً مثلاً : أنه لا يوجد بين كل مئة طالب موفد إلى أوروبا للدراسة واحد عربي أجاز زميل تركي : لا تفرق بين الترك والعرب ، فإذا قال : أننا أخوة في السراء والضراء في وجه الأجنبي ، ولكننا كالأخوة نتحاسب في كل شيء في مسائلنا الخاصة قامت عليه الضجة ، وعلا الصياح ورشق بقارس الكلام ، وأكرهه على النزول عن المنبر^(١) .

فعلوم أن سياسة المزج والصحف هي أوفق سياسة لهذه الفكرة ومثلها فكل كلمة أو إشارة إلى العنصرية كانت تחדش أسماع القائمين على الأمر فتمنع منعا باتا .

أما حزب الحرية والائتلاف ، فإن يكن فيه أعضاء كثيرون من الترك وصفهم مراسل جريدة الدايلي تلغراف بأنهم يجاهدون للقبض على زمام القوة عن طريق أكتيرية مهما كانت العناصر المؤلفة منها^(٢) ، وهو وصف فيه شيء من الصحة بالنسبة لبعضهم لا كلهم ، لأن قسماً منهم لم يخل من فكرة الاتهازية ، إلا أن أغلبية أعضائه كانوا من مبعوثين يمثلون القوميات المختلفة

(١) اسعد داغر - المصدر السابق ، ص ١١٣ - من خطاب النائب العربي سليم سلام

« بيروت » في المجلس .

(٢) الاحرام - ١٠٢٩٩ ، ٢٣ - ١٩١٢ .

ويتمسكون بخلصين بفكرة أن الوطن شركة مساهمة حقاً ، تشترك فيها العناصر المختلفة بما لها من حقوق وما عليها من واجبات وفقاً لأهميتها العددية ومركزها الاجتماعي ، ويتميز كل عنصر من عناصرها بما له من خصائص تاريخية وتقليدية وقومية قد لا تتفق مع خصائص وتقاليد عنصر آخر كما يطبق على الجميع نظام واحد ، ويرون أن اللامركزية واحترام جنسية كل عنصر وقوميته ضمن الرابطة العثمانية العامة الشاملة هي أنسب شكل للمملكة تضم خبايطاً من مثل هذه العناصر ، وينادون بأن خصومهم يريدون التمسك بالتقليد التاريخي لا لشيء إلا ترسيخ سيادة العنصر التركي وسيطرته على هذه الشركة سيطرة الاستبداد . بينما يرى الاتحاديون أن نجاح المعارضة ليس إلا سيطرة العناصر الأخرى غير التركية على دولاب الحكم ، ومعنى ذلك القضاء على حقوقهم التاريخية ، عدا كونه تقسيماً للمملكة وتفكيكاً لأجزائها والسير بها إلى الدمار ، لأن هذه العناصر قد تغلبت في نفوس أبنائها الفكرة القومية فهي تبغى الجنوح إلى الاستقلال ، وإتاحة وتسهيل الفرصة للدول الأجنبية أن تحتل المملكة المقسمة المبددة الجهود .

على هذا الشكل سار الصراع منذ ابتداء المرحلة الدستورية حتى الآن ، ولم تكن العواطف القومية لتسفر عن وجهها بشكل مبادئ واضحة يدور التضال على المكشوف في سبيل تعزيزها ، بل كانت هذه العواطف ، التي تسير في حقيقة الأمر كلا الجانبين ، مقنعة بقناع الرابطة العثمانية . غير أن الحوادث الأخيرة أسفرت عن تطور جديد ، ذلك أن العناصر التركية المتطرفة ، وكان كثير من ممثليها أعضاء في جمعية الاتحاد والترقي ، شعرت بالخطر المحدق بها من احتمال تفوق نفوذ العناصر المختلفة ، أو من ناحية أخرى ، من انحلال الرابطة القومية بين الترك أنفسهم من جراء انتصار خصومها السياسيين من نفس الترك الذين يظهرون التساهل أمام القوميات الأخرى ، فاتجه اهتمامها إلى وجوب تقوية الرابطة القومية على الصعيد السياسي الصرف فبادرت إلى تشكيل حزب تركي قومي واضح المعالم هو :

الحزب القومي الدستوري مللي « مشروطيت فرقة سي » :

تأسس في الآستانة في ٥ أيلول ، سبتمبر ١٩١٢ ، أى بعد أقل من شهرين من سقوط حكومة الاتحاديين ، من القوميين الترك ومنهم يوسف بك آقجوره ، وأحمد فريد بك رئيس تحرير جريدة افهام ومدير المدرسة الملكية بالآستانة وزهدى بك مدرس المالية والاقتصاد في مكتب الحقوق بالآستانة ، وجامى بك مبعوث الفزان (طرابلس الغرب) التركى الاتحادى . صحيح أنه كان قد أنشئ قبله ترك درنكى (المنتدى التركى) ، وجمعيتا تورك يوردى (المملكة التركىة) ، وتورك أوجاغى (الموطن التركى) ، غير أن الحزب القومى الدستورى كان أول حزب سياسى قومى أسسه الترك حتى الآن ، وقد جاء تأسيسه ، على أثر سقوط الاتحاديين ، بمثابة القوة الدافعة للعنصر التركى ، وكرد فعل لحركة عصابة ضباط الانقاذ ، عندما شعر الترك بخطورة الحالة ، وواجهوا موقفا عصيبا يندزم بمستقبل مظلم^(١) . وكان برنامج الحزب يقضى بوضع الرابطة التركىة فوق جميع الروابط العثمانىة ويقول بوجوب إعطاء حد لهذا الاسترسال فى الخيال وفى البعد عن المنطق والحساب ، الذى ساد العصور السابقة ، ألا وهو التمسك بوهم الرابطة العثمانىة ، لأن مركز الثقل فى المملكة كان ولا يزال هو الرابطة التركىة والاسلامىة^(٢) .

ولم تقتصر هذه التطورات على الترك فقط ، بل كان لإلغاء الاتحاديين مجلس المبعوثان وقيامهم بالانتخابات الجديدة بطريقة استغرافية قضت فيها

T. Z. Tunay — Ibid., P. 358.

(١)

لم يدم هذا الحزب طويلا لان الاتحاديين حينما عادوا

Ibidem., P. 359 (٢)

انى الحكم مرة ثانية بعد ستة اشهر لم يكن من مصلحتهم بقاءه ، وهم يدعون الى الرابطة العثمانىة ، والسماح ببقائه يناقض هذه الغاية ، فانحل الحزب من نفسه بدخول اعضائه فى الجمعيات الادبية والاجتماعية الاخرى او بتسليمهم بعض الوظائف العليا فى الدولة ، ولكنه عاد الى النشاط منذ اواخر ١٩١٣ .

على آمال العرب بإشراك ممثلهم الحقيقيين في مجلس المبعوثان ، وارتكاب شتى ألوان الضغط والتزوير في انتخاب ممثليهم، وتمزيق شمل كتابهم وخطاباتهم واضطهاد صحافتهم ، ووضع الرقابة على بريدهم وبرقياتهم ، وسوق كل من خالف منهم إرادة الحاكمين أو انتقد حكمهم إلى الديوان العرفي ، وإحراق الصحف المصرية المرسلة إليهم ، وقتل روح الحرية في نفوسهم ، كان لكل ذلك أثره في نفوسهم ونفوس السوريين منهم بصورة خاصة^(١) ، فقالوا بكل كلمهم نحو النظام اللامركزي ، مع زيادة الوضوح في الطابع القومي الذي أخذ يطبع نضالهم ضد الاستبداد الاتحادي. ولعل في نصوص المنشور التالي ، الذي وزع على سكان الولايات العربية أثناء الحوادث الأخيرة وأرسلت منه نسخ إلى الجرائد المصرية، فنشرته الأهرام ولكن بعد سقوط الاتحاديين ما يوضح التطور الجديد . وقد جاء في المنشور :

« إلى أبناء العرب عامة : حياكم الله وبيباكم ... ياسلالة الملوك ، ورعاة الأمم وولاة الشعوب ، قفوا واسمعوا أجدادكم يصيحون بكم من جوف القبور ... تطالبكم بمجد أضعتموه ، وشرف أهنتموه وعلم نبذتموه ... كونوا عربا كما كان العرب ... وانهضوا واشحذوا الهمم ، واطلبوا ما أقره فتیان قحطان ، في مؤتمرم الأخير المنعقد في البادية ، بعد مخابرة جميع فروعهم في الأقطار وهذا نصه :

١ - أن تعتبركم الحكومة أمة حية ذات حقوق قولاً وفعلاً .

٢ - أن تعتبر لسانكم رسمياً .

٣ - أن تجعل زمام الوظائف في بلادكم العربية في أيديكم لأنكم أدرى بآنفسكم وأحرى ببلادكم .

٤ - أن تحصر خدمة جنود العرب وضباطهم ببلادهم .

٥ - أن تعمل على توسيع سلطة المجالس العمومية ليكون الحكام مسؤولين أمامها عن كل صغيرة وكبيرة .

٦ - أن تجعل للقبائل العربية كافة حقوق كغيرهم من الحضرة في انتخاب النواب ، سواء كانوا مقيدين في دفاتر النفوس أم لا .

هذه مطالب المؤتمر القحطاني الأساسية ، فبذمة العرب وشرف العرب هبوا أيها العرب ، لاتكرونا جبناء ، الحياة مع الذل موت ، والموت مع الشرف حياة .

ثم يقول المنشور أن المؤتمر أقر وجوب الاشتراك مع العناصر الأخرى في المطالب الضرورية لسلامة الوطن المقدس ، ويدعو إلى تمام ما يلي :

١ - أن يشترك ضباط العرب وجنودهم مع زملائهم من بقية العناصر في تأسيس دستور حقيقي وحرية كاهله وأخاء متين ، ٢ - إسقاط وزارة الاتحاديين ، ٣ - حل المجلس المزور . ٤ - كبح جماح الفئة الطاغية .

ثم يقول : « فباسم العرب أبناء البادية ، وسكان وأمرء العشائر ، وطلاب المدارس ، وكل من نطق بالضاد ، ندعو الجميع إلى العمل وستنابر على هذه الخطة ولو زلزلت الأرض زلزالها ، وأخرجت الأرض أثقالها . . . فلتحى الأمة والوطن وليثبت الدستور الحقيقي الكافل بمجد العرب^(١) » - الختم - مرجع المؤتمر الأعلى .

يعتبر هذا المنشور^(٢) ، وهو صيحة عربية قومية واضحة المعالم ، خطوة

(١) الاحرام - ١٠٤٧٠ ، ٨-١٩١٢

(٢) وقد غلقت الاحرام على هذا المنشور بأنه ارسل اليها اثناء الحوادث فلم تنشره . حيا بالسكون ، ومعارضة الحكومة في الخروج من ازمتهما . اما مراسل الاحرام في دمشق فيقول ان الحكومة حينما علمت بهذه المناشير اهتمت بجمعها ، وان بعض المخربين بدمشق ينهبون الى ان تلك الجمعية العربية قد خابرت ، قبل الشروع بعملها ، رؤساء القبائل ، وامراء العشائر ، ويستدلون على ذلك بنهاب وفد ابن الرشيد الى الاستانة منذ اسبوعين -

جديدة في نضال العرب ، أولا من حيث ظهور الروح القومية فيه أكثر من أى وقت مضى ، ولكن مع بقائها تدور ضمن الرابطة العثمانية ، ثانيا من حيث ظهور مطالب العرب بشكل واضح ومحدد ، بينما لم تكن كذلك في السابق ، بل كانت عامة مشتركة مع جميع العناصر الأخرى في برنامج حزب الحرية والائتلاف بصورة خاصة ، الذى تعد هذه المطالب منبثقة عنه ؛ لكنها مطبوعة بالطابع العربى الصرف ، كما يعد مقدمة للحركة النضالية العربية الجديدة في مرحلتها التالية ، مرحلة المطالب اللا مركزية التى ستترلى الدفاع عنها أحزاب عربية صرفة ، بعد أن كانت هذه المطالب جزءا من برامج أحزاب عثمانية مشتركة مع بقية العناصر .

في الحقيقة كانت بداية عام ١٩١٢ فاتحة مرحلة جديدة فى الوعي العربى تميزت بصورة خاصة بجرأة الجرائد العربية ومجاهرتها بالميل القومية ، وجعل شعارها بعد الآن باسم العرب نحيما وباسم العرب نموت كما جاء فى عنوان لمقال نشرته جريدة المفيد البيروتية ، فعظمها الديوان العرفى فى بيروت . قبل سقوط حكومة الاتحاديين بيو مين^(١) .

== يطلب من السلطان امورا لم تذكر صحف العاصمة منها غير المادة السادسة من المنشور .

على ان الذى يدل على ان لرؤساء القبائل علاقة بهذا المنشور وبالجمعية العربية التى من مصر) ، ما نشرته جريدة الأويد فى عددها رقم ٦٦٥ المؤرخ ١١-١١-١٩١٢ ، ان احمد بك آل السعود ، احد امراء نجد ، قد قدم أثناء فترة الانتخابات الاخيرة الى بغداد لمخابرة نظارة الداخلية ، والصدارة وولاية بغداد ، لاجل انتخاب مبعوثين عن البلاد النجدية . وقد خطب فى الاوساط العربية الوطنية ببغداد خطبة حافلة فى التذكير بامجاد العرب والإشادة بهم وبوعيمهم وبما رآه فى بغداد من الوجوه النيرة التى توحى بالامل فى نهضة عربية ، ووجود حركة فكرية مباركة فيه ، مما يبشر الامة بالسعادة والنجاح . وكان من اقواله : « ان لكم احوانا هناك « نجد » كل واحد منهم يمثل امة عربية حية ، فكونوا فى امان ، فلا بد لكم من اعتناق المجد والرقى . . . » ثم نوه بمطالب امارة نجد فى ارسال مبعوثين عنها الى المجلس قائلا : « اذا اعطتنا الدولة هذا الحق فهو دليل على حسن سياستها وحبها لدعم امة الاسلام . وجمع كلمة المسلمين ، واتحادهم تحت لواء الخلافة العظمى ، والا فلا يسعنا الا ابداء الاسف» .

(١) كان صاحبها ومديرها المسئول عبد الفتى العيسى شهيد مشاقق جمال باشا وفؤاد .

حنس الذى توفى سنة ١٩١٢ .

الفصل التاسع

العرب ولا مركزية الحكم

في العهد الاتلافي

تقدمت الحكومة الجديدة^(١) ببرنامجها وكان أهم ما فيه : عزمها على التحقيق في المخالفات الانتخابية التي ارتكبتها الحكومة السابقة ، ومنع الجيش من الاشتغال بالسياسة بصورة قطعية ، وعزل كل موظف لا يقف على الحياد ويبقى متميما لجمعية سياسية، وإحترام جميع الحقوق والإمتيازات المثبتة والممنوحة للعناصر العثمانية المختلفة دون تفریق بين الأجناس والمذاهب ، والسعى لتوثيق روابط الإخاء بين العثمانيين . هذا من حيث السياسة الداخلية ، أما من حيث السياسة الخارجية فقد نص على تأييد واتباع السياسة التي سارت عليها حكومة ما بعد الثورة حتى آخر عام ١٩٠٩ ، تلك السياسة التي كانت تنطبق على منافع الأمة العثمانية، والتي قابلتها الدول بارتياح وكان مجلس المبعوثين موافقا عليها ، وتتلخص بعبارة «الصدق والولاء في العلاقات مع الدول ، وفي معالجة الأمور الخارجية بكل رزانة»^(٢) . وأما بشأن الحرب مع إيطاليا فهي ستواصلها ، لكنها لا ترفض مفاوضات الصلح إذا توفرت أسس صلح يتمشى مع حق الدولة وشرفها وكرامتها^(٣) . وهكذا

(١) لم تكن الوزارة الجديدة انتلافية بخلاف ما يذهب اليه الظن ، بل حيادية تميل الى تطبيق افكار الانتلافيين نوعا ما في الاصلاح .

(٢) الاحرام - ١٠٤٦٨ ، ١٩١٢/٨/٦

Corresp. d'Orient, 15/8/1912, p.p. 171.

(٣)

تبدو في برنامج وزارة العهد الجديد ، بوضوح ، فكرة تصحيح الخطة التي سار عليها الإتحاديون إبان حكمهم ، من حيث السياسة الداخلية والخارجية (١) فهل وفتت في وضع هذه السياسة موضع التنفيذ ؟ .

الصعوبات التي اعترضها :

استلمت وزارة مختار باشا الحكم وكانت حالة الدولة قد بلغت من الحرج حداً من شأنه أن يجعل موقف الحكم الجديد بالغ الصعوبة ، إذا لم يلقى تعضيداً من الداخل ، وتأييداً من الدول الأوربية الغربية التي كانت ساخطة على حكم الإتحاديين ، والتي كان المفروض أن تبادر إلى دعم خصومهم الميالين إليها ، والذين جاء في برنامج وزارتهم من النصوص ما ينبغي أن يطمئن خواطرها . غير أن الوزارة الجديدة لم تلاق أي سند لا من هنا ولا من هناك ، بل حاقت بها الصعوبات في الداخل والخارج معا فشلت يدها عن الإصلاح . وكان أولى هذه الصعوبات :

انتقال الحرب الى السواطي ، التركية الاثناضولية :

فقد كانت الحرب مع إيطاليا في طرابلس الغرب على أشدها مع الإيطاليين حينما تخلى الاتحاديون عن الحكم . وكانت قد تتالت حوادث الحرب خارج المنطقة الليبية بشكل أزعج الحكومة العثمانية ، حتى قبل سقوط الاتحاديين ، علاوة على ما أصاب إقتصاد البلاد من كوارث اقتصادية . مر ذكرها ، وكان هدف الإيطاليين من وراء عملياتهم الاستفزازية إحراج مرقف الباب العالي ، وإرغامه على إبرام الصلح بما يتفق ورغبتهم ، ذلك أن

(١) نالت الوزارة الجديدة ثقة المجلس على سياستها هذه بـ ١١٢ صوتاً ضد ٥٥ بعد

مناقشة طويلة (الراي العام - العدد ٦٨٨ ، ١٩١٢/٨/١)

أسطولهم قد نشط في البحر الأحمر بقذف الموانئ اليمنية ومراكز الجيش فيها ، مما اضطر أكثر الحاميات إلى إخلاء مراكزها وإستيلاء أمير العسير السيد أحمد الإدريسي عليها. كما نشط في ضرب مراكزها على البحر الأبيض المتوسط : ضرب بيروت وميناءها ، ووجه قذائفه على الطرادة والزورقين المسلحين التركيين المرابطين فيها ، بعد أن رفض حاكم المدينة تسليمها فأغرقها كما أصاب البنك العثماني ومكاتب شركة السكة الحديدية ببعض التخريبات^(١) ثم ظهرت أمام المضائق التركية سبع وعشرون قطعة من الأسطول الايطالي وبدأت بضرب قلاعها . فبادلتها النيران واضطرت الحكومة التركية إلى إغلاق المضائق وبقيت كذلك شهراً كاملاً من ٤/٥ إلى ١٩١٢/٥/٥ . وتكررت حادثة المظاهرة البحرية ودك القلاع العثمانية في ١٨/٤/١٩١٢ وظلت الدولة على تصميمها في إغلاق المضائق^(٢) فأوقع هذا العمل الحكومة التركية في حرج عظيم ، وعرضها لانتقاد وجه إليها من روسيا، التي تضررت من إغلاق المضائق ، ووقفت حركة تصريف صادراتها من القمح ، فأرسلت مذكرة إلى الباب العالي ، لفتت نظره فيه إلى الاضرار التي تلحق بالتجارة الروسية من عرقلتها، مما قد يضطر روسيا إلى أن تطلب التعويض من تركيا^(٣) فاضطرت هذه أن تفتح المضائق على أن تغلقها عند اقتراب الاسطول الايطالي . ثم أقدمت إيطاليا على خطوة أكثر جرأة من هذه إذ هددت باحتلال جزر بحر إيجة التابعة للحكومة العثمانية، ورافق هذا التهديد تصريح من مسيو تيتوني ، سفير إيطاليا في باريس، القصد من ذلك أن تشرع إيطاليا

(١) تقرير من قنصل فرنسا في بيروت الى وزير خارجيته

D. D. F. — 3ème S., T. I, No. 97, 24/2/1912 ;

R. Poincaré — Les Balkans en feu, P. 3.

D. D. F. — 3ème S., T. II, No. 361, 18/4/1912.

(٢)

من سفير فرنسا في الاستانة الى وزير خارجيته .

R. Poincaré — Ibid., P. 3.

(٣)

D. D. F. — Ibid., No. 376, 23/4/1913.

(٤)

من السفير الافرنسي في الاستانة الى وزير خارجيته .

في هذه الجزر للإسعاف العام لصالح السكان اليونان المسيحيين بحيث يعتاد هؤلاء على أساليب الحكم الجديد فلا ينزعون للعودة إلى ظل الحكم العثماني ونفذت تهديدها في ٢٥/٤/١٩١٢ و ٤ مايو سنة ١٩١٢ بإحتلال عشرة جزر منها ستامباليا ، رودس ، سبوريدس . . الخ .

وبينما كان الايطاليون يوطدون أقدامهم في هذه الجزر ، ذعر السكان اليونان من هذه الحملات الحربية ، وطالبوا بأن تعاد إليهم إمتيازاتهم القديمة وأن يرجع إلى بلادهم إستقلالها الادارى الواسع الذى كانت تتمتع به قبل تطبيق الولايات عليها . وأعقب ذلك محاولة من سفير فرنسا فى الأستانة لاقناع الصدر الأعظم سعيد باشا بوجوب عقد الصلح لأن الحالة فى الدولة سيئة من حيث تنفيذ إيطاليا تهديدها ، وإحتلالها للجزر ، وعودة العصابات إلى الظهور فى مكيدونيا ، وغير ذلك من الصعوبات ، فكان جواب الصدر مطاطا ، يريد من ورائه المساومة على شروط ملائمة للصلح تمكن الدولة من حفظ كرامتها ، ومن مواجهة الرأى العام العثماني عامة والعربي خاصة (١) . وهكذا توالى هذه الازعاجات على الباب العالى فى عهد الاتحادين واستمرت على نفس الشدة فى عهد الائتلافيين . لابل أن الحكومة الإيطالية أرادت أن تستفيد من حالة الاضطراب ومن أزمة الحكم التى نشأت فى السلطنة أثر حركة عصبية ضباط الانقاذ ، فعادت إلى ضرب الدردنيل بقنابل أسطولها فى ١٩-٧-١٩١٢ (٢) ، تبغى من وراء ذلك إخراج الحكومة العثمانية الجديدة واضطرابها إلى عقد الصلح معها فأثارت بذلك اشتزاز الدول العظمى ، لأن هذه الدول كانت قد أكملت للدولة العثمانية أنه لا يحتمل أن تعود إيطاليا إلى ضرب الدردنيل مرة ثانية (٣) تطمينا لها كي تفتحه ،

R. Poincaré — Ibid., P. 4 ; D. D. F. — 3ème S., T. III, (1)

No. 9, 11, 15/5/1912 ; Corresp. d'Orient — 15/5/1912,

D. D. F. — 3ème S., T. III, No. 210, 19/7/1912. (2)

من سفير فرنسا فى الأستانة الى وزير خارجيته .

(٣) الرأى العام - ٦٨٩ ، ٢/٨/١٩١٢ .

ذلك أنه لما كانت إيطاليا قد لجأت إلى هذا العمل من قبل ، واحتلت بعض الجزر ، انفتحت الدول الخمس الكبرى على حمل إيطاليا على العزوف عن تلك الحركات الخطرة ، وحصر أعمالها في ساحة الحرب الأصلية لأن هذه الدول خشيت من إلحاق الأضرار الاقتصادية وعرقلة تجارة الدول من تكرار إغلاق الدردنيل . هذا من جهة ومن جهة أخرى فان نجاح إيطاليا في احتلال - جزر الأرخيبيل البيرنانية معناه اختلال التوازن الدولي^(١) وخاصة ضد مصلحة إنجلترا وفرنسه في البحر الأبيض المتوسط ، فإن إنجلترا انزعجت من عمل إيطاليا لا لكونها اعتدت على حقوق تركيا ، بل لأن احتلال إيطاليا لهذه القواعد الاستراتيجية معناه توفير قواعد عسكرية لا لأيطاليا فحسب ، بل للتحالف الثلاثي أيضا . وإذا أخذ بنظر الاعتبار أهداف ألمانيا في آسيا الصغرى ، وعدم استعداد قبرص ومالطة لصد هجوم مسلح تسليحا حديثا ، فإن مصر وطريق الهند تبقى مكشوفة^(٢) . لذلك ألحت بريطانيا على إيطاليا بترك الحركات الحربية في بحر إيجه ، وحصرها في دائرة طرابلس وبنغازي فقط . وصادفت خطوة إنجلترا هذه قبولا لدى فيينا لأن النمسا أيضا لا يروقها أن ترسخ أقدام إيطاليا في الأرخيبيل، ولو أنها حليفها، فيعطل ذلك تجارتها . ولما كانت ألمانيا لا تستطيع معارضة بقية الدول ، وترغب عدا ذلك في إسداء جميل للدولة العثمانية ، اشتركت معهن في حمل إيطاليا على الرجوع إلى دائرة الحرب الأصلية^(٣) . أما الآن فقد عادت إيطاليا إلى نفس النعمة فقررت الحكومة التركية الجديدة جعل المضائق نصف مفتوحة أى تقليل عرض القنال من ٤٠٠ إلى ١٥٠ متراً ، مما يجعل الأسطول الإيطالي يتردد في اقتحامها^(٤) ، وأرسلت في نفس الوقت فريق المدفعية ، على رضا

D. D. F. — Ibid., No. 81, 7/6/1912. (١)

من سفر فرنسا في الاستانة الى وزير خارجيته .

D. D. F. — Ibid., No. 215, 22/7/1912. (٢)

من سفر فرنسا في الاستانة الى وزير خارجيته

(٣) الراي العام - ٦٦ ، ١١٢/٧/١٠ .

(٤) من سفر فرنسا في الاستانة الى وزير خارجيته .

باشا ، من أعضاء مجلس الأعيان ، إلى حامية « چناق قلعة » (قلعة الصحن) ،
باسم (قرمندان فوق العادة) وأعطته الصلاحية الواسعة ، وأشعرته بوجوب
فقل الدردنيل تماما عند إقدام الأسطول الإيطالي على اختراقه^(١) . أما إيطاليا
فإنها أخذت ، إلى جانب تلويحها بالقوة ، تعمل في استثارة الدول الأوربية
للضغط على الباب العالي كي يعقد الصلح معها ، فكررت الدول وساطتها^(٢) ،
وأظهرت الوزارة العثمانية الجديدة ، طبقا لبرنامجها الوزاري ، وتحت ضغط
هذه الاستفزازات ، استعدادها لإنهاء هذه القضية .

كانت وزارة الاتحاديين ، قبل سقوطها ، تحاول الوصول إلى الصلح مع
إيطاليا ، وحتى قبل أن تبدأ إيطاليا بضرب السواحل العثمانية ، وأرسلت
النائب العربي سليمان البستاني ، الذي كان يتولى وزارة الزراعة والصناعة
إلى باريس لمقابلة وزير خارجية فرنسا ومباحثته في أمور الصلح مع إيطاليا
وكان رفعت باشا ، سفير الدولة في باريس ، قد بدأ محادثات مماثلة مع الوزير
الأفرنسي ، ولكنه عندما تطرق البحث إلى الشروط تنصل السفير متجنباً
أن تصدر منه أى إشارة إلى الأسس الممكنة اتخاذها قاعدة للصلح .

وهكذا كلف البستاني العربي للقيام بهذه المهمة وأبدى وجهة نظره
التالية للوزير الأفرنسي :

١ — أن الحكومة العثمانية تتمنى وساطة الدول العظمى خاصة فرنسا ،
لأن الدولة العثمانية لا تستطيع هى من نفسها أن تفتح باب المفاوضات للصلح
دون أن تفقد فوراً مكانتها في نظر العالم العربي خاصة والعالم الإسلامي
بأجمعه عامة .

٢ — ومن الناحية العسكرية تستطيع تركيا مواصلة الحرب إلى ما لا نهاية .

(٢) الراى العام - ٦٨ ، ٢ / ٨ / ١٩١٢

(٣) الراى العام - ٦٦٦ ، ١٨ / ٧ / ١٩١٢

لأن هذه الحرب لا تكلف خزيرتها سوى عبء ضئيل من المال .

٣ - في حال قيام وساطة أوروبا تقبل تركيا إبرام الصلح بدون شك بشرط أن تتخلى إيطاليا عن جزء مما استولت عليه بالفعل ، كي يصبح الباقي منه حتما مشروعا لها ، فتنزل تركيا لها عن مرافئ طرابلس ، وتحفظ بمرافئ برقة وبالمناطق الداخلية لكلا من الولايتين^(١) .

وعلاوة على هذا كانت وزارة الاتحاديين قد عمدت جلسة وزارية تساهلت فيها أكثر من ذلك ، وقررت إمكانها قبول الصلح مع إيطاليا على أساس أن تترك لها الخطط الساحلى الطرابلسى وموانئه على أن تبقى الفران ، وبرقة تحت الإدارة الفعلية والسيادة الحقيقية للدولة العثمانية^(٢) .

كان طبيعيا أن لا تقبل إيطاليا بهذه الشروط لأنها لا يمكن أن تقبل بأقل من إلحاق البلاد بالتاج الإيطالى ، وكان عاهلها قد أصدر بلاغا منذ أواخر شهر تشرين أول ، أكتوبر ١٩١١ ، ألحق بموجبه طرابلس الغرب بتاج مملكته^(٣) ، ثم عززه بالقانون رقم ٣٧ المؤرخ فى ٢٥ فبراير سنة ١٩١٢ الذى أثبت هذا الإلحاق^(٤) .

كانت حكمة الاتحاديين تقوم بهذه الأعمال ولا تطلع البرلمان ، ولا الرأى العام العثمانى عليها ، بل كانت أخبارها تتسرب إلى وكالات الأنباء الأجنبية ، والصحف العالمية والمحلية . وهذا الخطاب ، للنائب العربى خالد البرازى (حماه) ، فى مجلس المبعوثان ، قبل سقوط وزارة سعيد باشا الاتحادية ، يكشف حتمية أمرها قال :

D. D. F. — 3ème S., T. II, No. 66, 20/2/1912 ; (١)
R. Poincaré — Ibid., P. 7.

من وزير خارجية فرنسا الى سفرائه فى لندن وفيينا وبرلين ... الخ

(٢) من السفير الفرنسى فى الاستانة الى وزير خارجيته .
D. D. F. — 3ème S., T. III, No. 47, 28/5/1912.

(٣) من وزير خارجية فرنسا الى سفرائه فى بقية الدول الأوروبية .
Ibidem. — 3ème S., T. I, No. 31, 6/11/1911.

(٤) الطاهر احمد الزاوى - المصدر السابق ، ص ١٠٢ .

« سرف لا أبحث في الميزانية التي أوفاهها زملائي حقها من البحث لكن الذي سأقوله يتعلق بسياستنا الداخلية والخارجية :

« أولا : إن الوزارة لم تتقدم إلى الآن بطلب الثقة من المجلس مع أنه لا توجد وزارة في العالم تباشر العمل بدون أن تنال الثقة من الهيئة التشريعية أما إذا كانت ترى حاجة إلى طلب الثقة فتلك مسألة أخرى لأنني أراها تتحكم في المجلس كيفما تشاء ، حتى أنها تفعل ما تريد فتقول مثلا : إليكم هذا القانون فصدقوا عليه كما هو ، وأخروا المذاكرة في القانون الفلاني . لذلك يجب أن تطلب الوزارة الثقة من المجلس .

« ثانيا : تعلمون أنه لا يشغل الآمة اليوم غير شاغل الحرب . واجتماعنا هذا الاستثنائي هو لأجل الحرب .

« أيها الإخوان : هل سأل أحدنا الحكومة ، إلى الآن ، سؤالا يتعلق بالحرب ؟ وهل جاءت الحكومة وأعلمتنا عما يجري في جلسة علنية أو سرية كلا ! إذا لم يجرى كل ذلك ؟ إنني لا أفهم . ومع أننا نتق بالوزارة ، إلا أنه يجب أن نعلم ما هو موقفنا السياسي تجاه أوروبا . ولماذا لا نطلع لإعلى الأخبار التي تنشرها الصحف ؟ وهذه تتحمل الصحة وعدمها ، فما هي الآمة في ذلك ؟ . .

« أيها الإخوان : . . شاع في الخفايا بأن الصلح سيعقد . ومع أنني واثق بالحكومة ، وأمين من وجدان رجالها . . فلنرض أنها استحصلت على فرمان بالإعتراف بالحاق طرابلس الغرب بإيطاليا .. فإنني أقول باسم « الأمة العربية » إننا نسمح هذا فرمان بدمنا ولا نرضى بذلك ، ولولم يبق عربي على وجه الأرض ..

« أيها الإخوان : إن طرابلس الغرب قد فتحها عمرو بن العاص عام ٥٢٣ هـ ، وقد مر عليها الآن نيف و (١٣٠٠) سنة وهي في يد الأمة الإسلامية غمبي إذا لنا بمثابة الروح من الجسد ، وعلى ذلك أختم قولي بأن طرابلس

الغرب باقية وستبقى بيد الأمة العثمانية إلى الأبد،^(١).

صلح أوسى :

وفي الحقيقة كانت محاولات الاتحاديين لعقد الصلح تجرى في طي الخفاء ، بينما كانوا يتظاهرون بأنهم من أشد المتمسكين بوحدة المملكة وتامة أراضيها . أما وزارة مختار باشا الغازى فلم تحاول المراوغة في هذه القضية وهي إن كانت على بينة تامة من موقفها الحرج ، ومن شدة وطأة الإيطاليين ولجوئهم إلى الأساليب الاستفزازية على سواحل السلطنة ، أبانت عن نيتها السلمية ورغبتها في التفاوض بأمر الصلح بصورة مكشوفة ، وأصبحت الشروط تبحث في سويسره بمفاوضات غير رسمية بين الجانبين ، وتركز البحث حول مسألة السيادة ، مع تمسك الحكومة العثمانية بالمناطق الداخلية . وبينما كان الاتحاديون هم الذين فتحوا باب المفاوضات غير المباشرة من قبل ، وبينوا استعدادهم للتنازل عن الأراضي التي احتلها الإيطاليون ، أصبحوا بعد أن خرجوا من الوزارة يحاربون فكرة التنازل عن أى شبر من الأرض لإيطاليا ، فيصدر مؤتمرهم العام قراراً يقول « بعارضه كل صلح مع إيطاليا إلى التخلي عن طرابلس وبنغازى لقاء تعويض »^(٢) ، يريدون أن يرجوا وزارة خصومهم . غير أن الضغط الخارجى أصبح يهدد الوزارة الجديدة وبدأت نذر الحرب في البلقان توحى بشر مستطير لتحالف دول البلقان ضد الدولة ، وأدركت الحكومة العثمانية أن لامناص من الحرب . ذلك بعد أن كانت تتشدد نوعاً ما في شروط الصلح تريد بذلك أن تحفظ كرامة السلطان

(١) الراى العام - ٦٨٧ ، ٢١ - ٧ - ١٩١٢ ، نقلا عن جريدة « تقويم وقائع » الرسمية

التركية .

(٢) الاهرام - ١٠٤٩٣ ، ١٠٤٩٩ ، ٤٠١ ، ٩ - ١١ و ٩ - ١١ - ١٩١٢ .

وتبقى على شيء من مكانتها في العالم العربي ، وتتفادى حملات الاتحاديين المسعورة ضدها ، أصبحت مضطرة إلى التساهل ، وذهبت إلى أبعد مما كانت تتصور في إجابة مطالب إيطاليا ، وإحلال إقتراح المسيو جيوليتي Giolitti رئيس الوزراء الإيطالي ، مقام الصدارة ، ذلك أن المذكور قد رأى أن الحل الوحيد لمشكلة سيادة السلطان هو في إعلان تركيا إستقلال ولايتي طرابلس وبرقة ، وأتباع ذلك بسحب العساكر التركية منها ^(١) ، يريد من ذلك أن يبقى الإيطاليون والعرب وجها لوجه ، وهكذا كان ، إذ تم توقيع الخطوط الأولية للصلح في مدينة « أوشى » بسويسرا في ١٥ أكتوبر عام ١٩١٢ ، بعد أن قبل المندوبون الترك شروط الإيطاليين ، ووقعت معاهدة الصلح في ١٨/١٠/١٩١٢ ^(٢) . وقد ضمنت الحكومة العثمانية لنفسها بعض المغنم الاقتصادية في المعاهدة التي تضمنت إنهاء الحرب بين الجانبين ، وسحب كل من الحكومة العثمانية والحكومة الإيطالية ضباطهما وجيوشهما وموظفيهما الملكيين ، الأولى من طرابلس الغرب وبرقة ، والثانية من الجزر التي احتلتها في بحريجة ، وتبادل الأسرى والعفو العام عن اشترك من الطرابلسيين أو من سكان جزر إيجة ضد إيطاليا ، وتعهد إيطاليا بعقد معاهدة تجارية مع الدولة العثمانية ، وقبولها رفع رسوم الجمرك النسبية عن البضائع في السلطنة العثمانية من ١١ إلى ١٥٪ وإلغاء مكاتب البريد الإيطالية في السلطنة حالما تلغى الدول التي لها مثل هذه المكاتب في أراضي الدولة ، مكاتبها ، كما تعهدت إيطاليا بالحكومة العثمانية في مفاوضاتها للدول الأخرى ، لإبطال الامتيازات القنصلية في السلطنة ، وإستبدالها بنظام الحق الدولي ، وتعهدت بأن تدفع سنويا إلى صندوق الدين العثماني حصة الولايتين

D.D.F. — 3ème S., T. III, No. 433, 19/9/1912. (١)

من القائم بالأعمال الافرنسي في روما الى وزير خارجيته .

D.D.F. — 3ème S., T. V, No. 168, 15/10/1912. (٢)

من سفير فرنسا في روما الى وزير خارجيته .

طرابلس وبرقة تجاه الصندوق^(١)

وقد أتت المعاهدة بملاحق كان الأول منها منشوراً من السلطان إلى أهالي طرابلس وبرقة ، يمنحهم فيه إستقلالاً داخلياً مطلقاً وتاماً إهتماماً منه بضمان راحتهم وهنائهم حاضراً ومستقبلاً . . . وفي إدخال الهناء والسلام إلى وطنهم ، والثاني منشوراً من ملك إيطاليا إلى سكان المنطقتين يقرب فيه أنه عملاً بالقانون رقم ٣٨ الصادر يوم ٢٥ فبراير ١٩١٢ ، والذي يجعل طرابلس الغرب وبرقة خاضعتين خضوعاً تاماً مطلقاً للسيادة الملكية الإيطالية ورغبة في التعجيل بإعادة السلم إلى هاتين المقاطعتين قد منح العفو التام العام للطرابلسيين والبرقاويين الذين اشتروا في الحرب ، وترك الحرية لهم بإقامة شعائر الدين الإسلامي ، كما كانوا في الماضي ، والمواظبة على ذكر إسم السلطان بصفته خليفة للمسلمين في الصلوات العامة ، وأنه سيعين بمرسوم ملكي لجنة يكون من أعضائها بعض أهل البلاد ، تقترح وضع الأنظمة المدنية والإدارية للولايتين على أن يستمدتا من المبادئ الحرة ويقوما على احترام أخلاق البلاد وعرائدها^(٢).

كان لهذا الصلح أثره السيء على موقف العرب في طرابلس الغرب ذلك أنه جرى دون علمهم ورأيهم ، فلو استشيروا أو أطلعوا على نية الدولة في الصلح لفكروا في مصيرهم ، واستعدوا لمواجهة بما لديهم من الإمكانيات؛ غير أن مباغتتهم به قد حل من عزائمهم وثبط من هممهم صحيح أنه لم يكن كثير من جنود الترك في طرابلس، إذ لم يكن عددهم لاء ليربوعن (١٥٠٠) شخصاً^(٣) غير أن الطرابلسيين حرموا بعد إبرام الصلح من مزاولة الضباط الترك، فضلاً

Corresp. d'Orient — 1/11/1912, pp. 375-380.

(١)

الظاهر أحمد الزاوي - المصدر السابق ، ص ٩٩ - ١٠٣ من نصوص المعاهدة وذبولها وملحقاتها .

(٢) الظاهر أحمد الزاوي - المصدر السابق ، ص ١٠٣ - ١٠٤ .

(٣) قدر البعض عدد هؤلاء بأربعة آلاف عند بدء الحرب ، تناقصوا بالاستشهاد « الرأي العام - ٦٧٦ - ١٨ - ٧ - ١٩١٢ » .

عن الجنرد ، كما حرّموا من المساعدات المالية التي كانت ترسلها الدولة إليهم في حدود مائة ألف جنيهها في كل شهر^(١) ، ومن شحنات الأسلحة التي كانت ترسل إليهم من قبل الدولة العثمانية بطريق البحر ، فكان لهذا التصرف من الدولة أثره على العلاقات العربية - التركية ، مما أعطى للعرب حجة جديدة على تهاون الدولة في ولاياتها العربية ، خاصة وأن القتال في طرابلس الغرب كان آخذاً في الاشتداد ، وكان العرب يبذلون من ضروب الاستبسال حداً منع الإيطاليين من التوغل ، وأوقفهم عند خط الساحل . وقد ظهرت بعض المقالات في الجرائد تنكّر على الدولة هذا الصلح بشدة ، وتعلن أن العرب سيدافعون عن طرابلس إلى آخر نقطة من دماهم^(٢) . كما دلت أحاديث بعض أعيان العرب إلى مراسل الدايلى تلغراف بأنه إذا كان الصلح على هذه الشروط لا يفضى الآن إلى حركة خطيرة بسبب أن حرب البلقان تشكل عذراً للدولة في قبولها ، فلا بد من وقوع حوادث أليمة في المستقبل ، وأن المراسل قد سمع بأذنيه عبارة : « أن الترك قد سلّموا العرب لأعدائهم ، عبرها بعض هؤلاء الأعيان عن سخطهم ونقمتهم على الدولة^(٣) ، وأنكروا خاصة منهم الطرابلسيون عمل الدولة وأكبروه^(٤) .

في الحقيقة كان عمل الحكومة العثمانية بمثابة تسليم العرب لأعدائهم ، إذ تضععت نفوسهم وقطعوا أملهم من مساعدة الدولة ودعمها لهم ، حتى اضطر عزيز على المصرى بك ، الذى بقى في المنطقة يدير القتال بعد إنسحاب أنور بك وخاله الضابط خليل بك وفتحى بك وسواهم من الضباط الذين كان عددهم يربو على ١٥ ضابطاً ، إلى ترك طرابلس الغرب وبرقة عائداً إلى الاستانة عن طريق القاهرة بعد تسعة أشهر من إبرام الصلح ، وقد أدلى إلى

(١) المصدر السابق - ص ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٢ .

(٢) الاهرام - ١٠٥٣٢ ، ١٢-١٠-١٩١٢ .

(٣) الاهرام - ١٠٥٣٦ ، ١٦-١٠-١٩١٢ .

(٤) الراى العام - ١٠٧٦١ ، ٣٠-١٠-١٩١٢ .

جريدة « لا نوفيل La Nouvelle الأفرنسية بتصريحات هامة عن الحرب في طرابلس قال فيها بأن توقف سليمان البارونى عن قتال الطليان واستسلام عشرة آلاف عربى إلى هؤلاء بسبب قطع مياه الشرب عنهم ، والجوع الذى فتك بهم وبقية السكان ، جعل الإيطاليين يحولون هجومهم على عزيز المصرى فأدرك عدم امكان مواصلة القتال فى المنطقة فتركها وأنسحب منها^(١) خاصة وأن الإيطاليين كانوا قد شرطوا على الدولة أن ينسحب جنودها وضباطها من البلاد مع أسلحتهم من غير أن يتركوا منها شيئاً لأهل ليبيا ، فوقعت مناوذة بين عزيز المصرى والعرب هناك من أجل ابقاء ما كان منها لديه ولدى الجنود التى بقيت معه ، ولم يخلصه من أيدي هؤلاء سوى الأوامر التى تلقوها من زعيمهم السيد أحمد الشريف السنوسى .

حرب البلقان :

على أن أهم وأعظم صعوبة واجهتها حكومة الإئتلافيين كانت حرب البلقان ، فما كاد يمضى شهران ونصف من الزمن على إستلامهم الحكم حتى بدأت دول هذه المنطقة بتعكير جو السلام على الدولة العثمانية . لم تكن حركتهم هذه بنت يومها ، بل كانوا يعدون لها العدة من زمن ، ذلك أن دول البلقان الأربع : بلغاريا ، العدو الألد لتركيا ، واليونان ، والصرب ، والجبل الأسود — وكان الحقد يملأ صدور أبناءها على الترك ودولتهم ؛ ذلك الحقد الذى غذته قرون طويلة من الحكم التركى البغيض على قلوبهم ، وزاد فى ضرامه سوم الدولة لشعوب مكدونيا ، التى تمت إليهم بصلة الجنس والدين ، سوء العذاب ، وإنكارها لحقوقهم القومية . وإميازاتهم الدينية اتخذت ذلك ذريعة لتحقيق مطامعها ، وعقدت تحالفا سرىا بينها ، أخذت تمهد له منذ أن نشبت حرب طرابلس الغرب^(٢) ، وبدأ باتفاق ثنائى فى ٧-١٤

(١) التوحيد - ٧٠٤٤ ، ٢٤-٧-١٩١٣ .

(٢) يوسف البستانى - تاريخ حرب البلقان ، ص ٣٣ ، ٣٢ ، ٣١ ، ٥٤ .

مارس سنة ١٩١٢ عمدة بين بلغاريا و صربيا ، هدفه الدفاع المشترك وصيانة حقوق الدولتين المتبادلة في حالة طرء تعديل محتمل على الحالة الراهنة في البلقان ، أو حصول أعتداء على إحدى الدولتان بأن تستشير روسيا قبل أن تتخذ أى إجراء فعلي^(١) . تم استطلعت الدولتان رأى اليونان فوجدتا منها أقبالا على دخول الحلف ، فعقدت بلغاريا إتفاقا ثنائيا معها في ١٦ - ٢٩ / ٥ / ١٩١٢ ، وشرعت تفاوض الجبل الأسود وعقدت معه إتفاقا مماثلا في تموز - آب (يوليو ، أغسطس) ١٩١٢ . وقد بنى التحالف بين الدول الأربع على شؤون سياسية واقتصادية في بادئ الأمر ، ثم عقد التحالف العسكرى قبيل نشوب حرب البلقان بمدة قصيرة (أيلول ، سبتمبر ١٩١٢)^(٢) . كان من جملة الدوافع التى حفزت الدول الأربع على تحالفها هذا خوفا من حركات النمسا التى بدأ وزير خارجيتها الكونت « برختولد Berchtold » يتخذ لهجة صارمة ضد تركيا التى أعتبرها قاصرة ، وبدأ يتكلم عنها كما كان يتكلم زميله الأفرنسى بيدشون عن مرا كس عشية لإحتلالها ، ويطلب للنمسا مركزاً خاصا في الدولة ، ويظهر تدخله العلنى في شؤونها الداخلية ، بعد أن كانت السفارات الأجنبية في السابق تتحرج عن ذلك مكثفية بالنصح^(٣) . يضاف إلى ذلك دسائس النمسا للاستيلاء على سنجق «نوفي بازار» ثانية ، بعد أن كانت تنازلت عنه لتركيا لقاء البوسنة والهرسك^(٤) وجعل البانيا مستعمرة نمساوية ، وضمها إلى ممتلكاتها . وكانت النمسا عدا ذلك تدعى حماية المسيحيين ، وتنفق في سبيل نفوذها مالا عظيما^(٥) .

R. Poincaré — Ibid., pp. 31, 32, 54.

(1)

يوسف البستاني - المصدر السابق ، ص ٥٦ .

R. Poincaré — Ibid., pp. 57, 59.

(2)

يوسف البستاني - المصدر السابق ، ص ٥٨ .

Corresp. d'Orient — 1/10/1912, p. 253.

(3)

R. Poincaré — Ibid., p. 35.

(4)

(5) يوسف البستاني - المصدر السابق ، ص ٥٦ - ٥٧ .

وفضلا عن هذا كانت الاضطرابات في البلقان تهيء الجو لهذه الدسائس ذلك أن المالبسور (المسيحيون الروم) في ألبانيا وكانت النمسا تعتبر نفسها حامية لهم قد تفاقمت ثورتهم ، وتقدموا في ١٩١٢/٢/٩ بمذكرة إلى قناصل الدول ، صدق عليها أبرز رؤساء عشائريهم ، يشتكون فيها من اخلاف الدولة العثمانية وعودها في الإصلاح . وقد زاد في تصميم دول البلقان ما قامت به الدولة العثمانية من تعبئة جانب جيشها في البلقان إذ خشيت أن يكون لحرب طرابلس الغرب رجعا في البلاد البلقانية^(١) ، فأرادت دول هذه المنطقة أن تصفى نهائياً ، ودفعة واحدة ، حساب منازعاتها القديمة مع الدولة العثمانية ، عندما رأت في نشوب الحرب الطرابلسية فرصتها المناسبة^(٢) فتهأت لذلك بعد الاتفاقات بينها بالرغم من تنافرها ، ووجود الخلافات بين بعضها وبعض وفضلة أن تنسى هذه الخلافات ، رغبة منها في الغنيمة المنتظرة من ولايات تركيا الأوربية . وبينما لم يتضمن الاتفاق الذي عقده بلغاريا مع اليونان سوى استقلال مكدونيا وتراقية ، وتطبيق المادة (٢٣) من معاهدة برلين ، التي تتضمن صيانة حقوق الشعوب المسيحية ، تضمن الاتفاق بينها وبين صربيا تقسيم مكدونيا إلى منطقتين : صربية وبلغارية على أن تلجأ إلى تحكيم قيصر روسيا في حل كل خلاف يقع بينهما . وأسرعت إلى العمل الفعال عندما لاحت في الأفق تباشير عقد الصلح بين تركيا وإيطاليا ، وكانت تود من صميم قلبها أن تفشل الدول في التوسط بين الحكومتين^(٣) . وقد زاد في تصميمها على العمل ما أصبحت تعانيه الدولة العثمانية من الانقسام في صفوفها ، بعد سقوط الاتحاديين ، بتدخل الجيش واستلام خصومهم الحكيم ، ولم يكن

R. Poincaré — Ibid., pp. 64-65.

(١)

يوسف البستاني — المصدر السابق ، ص ٥٥

R. Poincaré — Ibid., p. 39.

(٢)

Ibid. — pp. 53, 57.

(٣)

اسعد داغر ، المصدر السابق ص ٩ ، يوسف البستاني المصدر السابق ، ص ٥١ - ٥٧ .

مركزهم وطيداً بسبب قوة الاتحاديين ورصيدهم القوي في صفوف الشعب . أما روسيا التي كانت دول البلقان تعمل تحت لوأها فكانت قد وصلت ، هي والدول الغربية ، إلى حد أفقدها الثقة بإمكان الإصلاح في الدولة العثمانية . ففي ١٣ أبريل : نيسان ١٩١٢ ، خطب وزير خارجية روسيا في مجلس «الدوما Douma» (البرلمان الروسي) ، متحدثاً عن الاضطرابات في ألبانيا ومكدونيا وكريت — وكانت قد نشبت قبيل سقوط حكومة الاتحاديين وبسبب سوء تصرفهم ، وارتكبت فيها ألوان من الفظائع التي تقشعر لها الأبدان^(١) — قال إن الحالة في البلقان لا يمكن أن تعتبر مرضية ، وأن الوسيلة الوحيدة التي يقع على تركيا أن تأخذها لتأمين الهدوء في مملكتها ، هي أن تعنى عناية كافية بالحاجات والمطالب الثقافية والاقتصادية لمختلف عناصر رعاياها المسيحيين ، وأن يكون رائدها العدل في معاملتهم^(٢) ، فقامت ضجة هائلة في الصحافة التركية ضد ما أسمته بالتدخل الأجنبي في شؤونها الداخلية . وهكذا بينما كانت روسيا والدول العظمى تأمل من حكومة الاتحاديين أن تمنح الحكم الذاتي للشعوب المسيحية وتطلب منها ذلك بالطريق الدبلوماسي ، رأت روسيا بعد سقوط الاتحاديين ، أن تتآمر مع دول البلقان ، وتسعى إلى تقطيع أوصال الدولة العثمانية . وقد عبر الكاتب الدبلوماسي الروسي آندره مانديستام A. Mandelstam عن سياسة دولته بقوله : « كان ميل دول الاتفاق الثلاثي وخاصة منها روسيا في جانب دول البلقان . أما الطرف الذي كانت فيه السلطة في تركيا بيد خصوم الاتحاديين (من يوليو ١٩١٢ إلى يناير ١٩١٣) ، فليس له أهمية لأن حكم تركيا الفتاة قد برهن للعالم المتمدن بأجمعه عن عدم كفايته التامة ، وفي نفس الوقت على الضرورة الحتمية لإعطاء حد لسيطرة الترك على المسيحيين

R. Pinon — Ibid., p. 125.

A. Mandelstam — Ibid., pp. 66-67.

(١)

(٢)

ولو في أوروبا على الأقل،^(١). ومع ذلك رغبت الدول العظمى في تلافى وقوع الحرب ، وأعلنت للطرفين أنها ستتولى شأن تطبيق الإصلاح بموجب المادة ٢٣ من معاهدة برلين ، وكانت المذكرة التي سلمتها هذه الدول ، في ٢٧/٩/١٩١٢ إلى الباب العالي بمثابة وضع نهاية رسمية للفترة التي أحجمت فيها هذه الدول عن المداخلة في شؤون تركيا ، كما كانت بمثابة تأكيد علني للعالم على إفلاس حكم تركيا الفتاة ، ولم تكن دول الوفاق الثلاثي فقط : إنجلترا ، فرنسا وروسيا هي التي وقعتها فقط ، بل شاركتها في ذلك دولتا ألمانيا والنمسا ، اللتان كانت أحدهما ألمانيا تبدى العطف على الدولة العثمانية ، وكانت هذه قد سارت شوطا في التقرب إليها والابتعاد عن الدول الأخرى^(٢).

كانت المادة ٢٣ من معاهدة برلين قد نصت على أن الباب العالي يجب أن يضع مشروعا لإدارة الولايات العثمانية في أوروبا ، ويقدمه إلى اللجنة الدولية المختصة في الروملية الشرقية . وفي سنة ١٨٨٠ سنت حكومة عبد الحميد المشروع المطلوب ، ووافقت عليه اللجنة ، وقد جاء متضمنا المبادئ الأهم كترية وهذه أهم موادها :

المادة ٢١ : في الأماكن التي نكون فيها أكترية السكان للمسلمين يجب أن يكون المتصرفون والقائمقامون مسلمين ، وفي الأماكن التي تكون فيها الأكترية للنصارى يكون هؤلاء الموظفين نصارى . والذين يعرفون لغة البلاد يفضلون على غيرهم في تولي هذه الوظائف .

المادة ٢٢ : تستعمل لغة البلاد في مصالح الحكومة ، ويكون القانون بلغة البلاد فضلا عن التركية

Ibid. — pp. 68-69.

(١)

(٢) Ibid. — p. 68. كانت ألمانيا تسير الدول في الظاهر حبا في الاستقلال ثم تلعب دورها في الخفاء ، تمكينا لسياستها في جذب تركيا إليها ، وهي بذلك تلوح لها من وراء اجماع الدول وهي في جملتهم ، بخطورة وضعها اذا لم ترتب في احصائها ، هذا ما اراد شخصا مستنتجا اياه من سير الامور .

المادة ٢٣ : يعين السلطان الولاية لمدة خمس سنوات ، وحيث يكون هؤلاء مسلمين يكون مستشاروهم من النصارى والعكس بالعكس^(١).

إلا أن هذا القانون لم ينفذه عبد الحميد ، فعادت الدول العظمى الآن ، مستفيدة من الأحداث العvisية التي تحيق بالدولة العثمانية ، تحاول أحياءه من جديد ، لتضرب عصفير عديدة بحجر واحد : فمن أو لا تتلافى الحرب التي تنذر بالنشوب ، إذا قبل الباب العالي العمل به ، ثانياً تؤمن للولايات المكدمونية حكمها الذاتي من حيث الإدارة الداخلية المحلية ، الذي كان من أهم عوامل أزمات المسألة الشرقية ، وإذا لم يرضخ الباب العالي ، فله أن يتحمل النتيجة ، وتفكك أوصال الدولة بنشوب الحرب ، وسنوح الفرصة لاقتسام المملكة العثمانية ونيل المغام .

لم تكن حكومة مختار باشا لتتردد عن قبول هذه العروض لو كان أمرها بيدها إذ أظهرت ميلا عظيما إلى السلم . غير أن الاتحادين — وقد أخذتهم روح الحماس من تحرك جيوش البلقان نحو الحدود ، في الوقت الذي ترسل فيه الدول مذكرتها المشتركة إلى الآستانة — أثاروا عواطف الشعب وعباؤا شعوره بجرأئهم . ثم دعت جمعيتهم إلى إجتماع عام عقد في ساحة السلطان أحمد الواسعة في الآستانة غص بالآلوف من الناس ، تتالى فيه الخطباء وبلغ الحماس بهم حدا الهب المشاعر . وهذه بعض فقرات من خطبهم :

حسن فهمى أفندى ، مبعوث سينوب السابق : « ليس بيننا وبين الموت والحياة إلا خطوة ، فلنخطها . إننا إذا كتبنا مئآت من الجرائد ، وقلنا إننا عنصر كريم لم يسمع أحد منا ، إذا فلنعملهم ذلك في ميادين القتال .

« إن عظام أجدادنا المدفونة على ضفاف الطونة ، تنادينا وتطلب منا الأندع الأعداء يطأون هاماتهم ، فلنذهب لنحي أرواح آبائنا على تلك الضفاف

ثم تلاه عبيد الله أفندي مبعوث أيدين السابق فقال :
« لقد آن أن نجرد سيوفنا من أعمادها للمحافظة على شرف رايثنا التي
تمثل الدم والسيف ، وأن لانغمد ذلك السيف إلا بعد أن نتخلص من اطلاق
أعدائنا لنا في كل حين » .

وقال ثالث « بنساريا أفندي » عضو الأعيان ، وهو من العناصر غير
الإسلامية (فلاخي يهودي) .

« أيها المواطنون : لم آت هنا لأتكلم طويلا ، لأن الواجب الآن أن
نطلق لسان السيف ، والقنابل تتكلم كيف تشاء ، ولكني أريد أن أقول
كلمتين : الجبناء يتلونون ، ويفترون الأكاذيب ، فأعداؤنا اليوم يبحثون عن
المظالم في الروملي ، ومكدونيا ، ويدعون أنهم سيمحوون آثار هذا الظلم .
إن هذا الإدعاء ليس المقصد منه إلا إحتقار العناصر غير الإسلامية في
المملكة العثمانية . أيها الاخرون : نحن أحرار ، ولا نريد حرية غير الحرية
العثمانية (تصفيق حاد) . »

« يقولون أنهم سيمدوننا ، ونحن لانجهل مدنيتهم ، تلك مدينة قتل
الأولاد الصغار ، وبحر الأسر ، والنهب والسلب ، أيها السادة : نحن نكره
هذه المدينة (تصفيق حاد) . »

« إن أولئك الأعداء متى رأوا الأسود العثمانيين ستقع أسلحتهم من
أيديهم ، لذلك فإني أصرخ بأعلى صوتي : لتحي الحرب ، لتحي الحرب » .
فأخذ الجميع يصرخون . لتحي الحرب ، لتحي الحرب (١) .

ثم عرض طلعت بك قرار على المجتمعين صدقوا عليه بين الهمتافات
والتصفيق الشديد ، رفعوه إلى السلطان جاء فيه :

١ - إن العثمانيين متحدون إتحاداً تاماً لمقاومة العدو الأجنبي .

٢ - إن العثمانيين على إختلاف العناصر والأحزاب يؤيدون الحكومة بكل قواهم للدفاع عن حقوق الوطن .

وقد حدثت هدنة بين الأحزاب والعناصر العثمانية المتخاصمة، وأصبحت الجرائد على تباین نزعاتها تضرب على نعمة واحدة هي الاتحاد والتعاقد في مقاومة الأعداء (١) . وقامت المظاهرات الصاخبة ، واشتد هياج الشعب ، عندما شاع أن الحكومة عازمة على تنفيذ المادة (٢٣) من معاهدة برلين ، وظهرت الكتب ابات على الجدران مثل : أن حلى الأبطال جروحهم، وأعظم مجد للجندى موته في البر والبحر ، إلى الأمام ، هلموا نخلص بلادنا وطن وطن وكانت هتافات المتظاهرين « نريد الحرب قبل الإصلاح . . لإصلاح قبل قهر الأعداء ، ورد كيدهم إلى نحوهم » تشق عنان السماء (٢) . وكان الشعار السائد بين الفتيان الترك «أما غازى وأما شهيد» .

وبعد أن كانت حكومة مختار باشا قد تعهدت بتطبيق قانون عام (١٨٨٠) المنبثق عن المادة (٢٣) من معاهدة برلين ، تراجعت أمام مظاهرات الشعب التركي الصاخبة ، وأكتفت بالقول أن القانون الأساسى يتضمن كل أسس الإصلاح . هكذا أثبتت الوزارة الجديدة بأنها أضعف من أن تقاوم إرادة الاتحاديين ، وفشلت وساطة الدول الأوربية ، وأيقنت دول التحالف البلقانى بعدم جدوى كل وساطة ، فتقدمت بشروطها رأساً إلى الباب العالى تطالب بضمانات جدية وصادقة للولايات المكدمونية ، فأجاب الباب العالى بعدم إستطاعة قبول التدخل الأجنبي ، وأنه سيقوم بالإصلاحات الضرورية

(١) الاهرام - ١٠٠١٢٠١٠٢٤ - ١٩١٢ .

(٢) الاهرام - ١٠٠١٧٠٠٥٢٨ - ١٩١٢ .

من نفسه (١). وكان لابد من نشوب القتال عندما أعلنت حكومة « الجبل الأسود » الحرب في ١٠/٨/١٩١٢، في نفس الوقت الذي كانت دول البلقان الأخرى تعرض على الباب العالي تنفيذ المادة (٢٣)، ومنح ولايات مكدونية الاستقلال الإداري، وتعين حاكم عام لكل ولاية يكرن إما ببلجيكا أو سويسرياً (٢)، فلم تقبل الدولة هذا العرض وأعلنت الحرب على أعدائها في ١٠/١٨/١٩١٢، وحصل على الفور تغيير وزارى فى الدولة واستلم كامل باشا الصدارة العظمى. على أن الاتحاديين قد آثروا الابتعاد عن مسؤولية الحكم فى هذه الفترة العصية، مكثفين بفرض إرادتهم من بعيد، وكانوا فى كل آونة قادرين على إستعادة السلطة الفعلية بفضل مؤازرة الشعب التركى لهم، وإنشغال الجيش بعبء الدفاع عن الوطن، وقد لوح طلعت بك بقوة الاتحاديين عندما صرح لإحدى الجرائد بقوله. « إذا كنا لانستخدم القوة لنستعيد السلطة فإن البلاد المحفوفة اليوم بالمخاطر تجتاز أزمة خطيرة، لأننا نريد تأسيس عهد دستورى شرعى. إن لخصومنا أن يروا فى هذا الكلام إقراراً منا بالضعف، ولكنهم سيدلون رأيهم متى عرفوا مانظمتنا وننظم، أن بعض الزعماء الألبان الذين كانوا بالأمس يماربوننا، وضباطا كثيرين من مكدونيا، عرضوا علينا خدماتهم ضد الحكومة الحالية، فرفضنا رفضاً باتاً، نحن لانطلب ولا نريد هياجاً ولا مداخلة الجيش، لأن ذلك يسوق البلاد من ثورة إلى ثورة... » (٣)

الاصلاحات العربية فى عهد الائتلافين :

كانت رغبة وزارة مختار باشا فى منح عناصر الدولة الحقوق

A. Mandelstam — Ibid., p. 68.

(١)

(٢) الأهرام - ١٠٠٢١ - ١٠٠٢١ - ١٠٠٢١

(٣) الراى العام - ١٠٠٢١ - ١٠٠٢١ - ١٠٠٢١

والامتيازات المثبتة للعناصر العثمانية المختلفة واضحة في بيانها الوزاري وأول عمل قامت به في هذا الشأن أنها أرسلت لجنة ثلاثية إلى ألبانيا مؤلفة من أبرز رجالات مجلس الأعيان بصلاحيات واسعة جداً لإعطاء السكان فوراً أوسع الترضيات ^(١)، وأبدت الحكومة إستعدادها لإجابة (١٢) مطلباً جوهرياً من (١٤) من مطالبهم، لكن الاتحاديين رفّعوا عقيرتهم بالاحتجاج على كل سياسة ترمي إلى التخلي عن مركزية الحكم، وعن خطة دمج عناصر الدولة في وحدة عثمانية شاملة ^(٢)، كما أجمع النظار، وتباحثوا في المطالب اللبنانية والتعديلات التي طلبت منهم الدول الموقعة على نظام لبنان الإداري إنفاذها، وقدمت بشكل مذكرة موقعة من المجلس الإداري لمتصرفية لبنان الممتازة، وكانت تحتوى على (١١) بنداً أهمها: (١) تعديل طريقة إنتخاب أعضاء المجلس الإداري أما بتوسيع حق الانتخاب بحيث يشمل جميع المواطنين أو بزيادة عدد الناخبين (٢) توسيع صلاحية المحاكم المدنية بحيث تشمل القضايا التجارية (٣) حرمان حاكم لبنان من حق تسريح القضاة وموظفي الحكومة اللبنانيين، ووجوب إخضاع فرار الإقامة لقرار مجلس التأديب (٤) تنمية الواردات، وطريقة إحصاء الضرائب والرسوم وفرضها، ومسح الأراضي (٥) أن تنظم ميزانية الولاية من قبل الحاكم بمساعدة المجلس الإداري، على أن يكون تنظيمها ونشرها قبل ثلاثة أشهر من بدء الدورة المالية المرصودة لها (٦) عدم الاعتراض على دخول السفن التجارية موانئ لبنان الممتاز. (٧) التطبيق التام الدقيق لأحكام جميع القوانين التي أمرت بها البروتوكولات القديمة.

D.D.F. — 3ème S., T. III, No. 225, 26/7/1912.

(١)

من سفر فرنسا في الاستانة الى وزير خارجيته .
Corresp. d'Orient — 1/8, 1/9/1912, p. 154.

(٢)

كما أضاف بطريرك جبل لبنان في حديث صحفي له إلى جريدة «اقتحام» مطالب أخرى مثل إصلاح المليشيا ، وأن يضاف إلى الميزانية اللبنانية رسوم البريد والبرق ، وأن يكون لمحكمة الاستئناف حق إعطاء الحكم النهائي دون حاجة إلى اللجوء لمحكمة التمييز^(١) .

أضاف إلى ذلك البرنس صباح الدين قد تحرك عندما وجد أن الفرصة مناسبة لترويج آرائه الاجتماعية وإحيائها من جديد ، إذ عاد إلى البلاد ، ووجه كتابا إلى خاله السلطان جاء فيه ، « في هذا الوقت الذي نقوم فيه بهذه التضحية الكبرى (الحرب) ، توجد حقيقة كبرى لا يجب السكوت عنها أبداً .

« يترتب علينا يا صاحب الجلالة ، أن نعترف بهذه الحقيقة مهما كانت مرة ، وأن نعلم ان لا عدو لنا إلا أنفسنا ، فلا إيطاليا ، ولا دول أوروبا تقتلنا ، بل نحن الذين نقتل أنفسنا ، لأن جرثومة الضرر والشر في خمولنا ، وفي ضعف حركتنا الذاتية والسياسية ، التي منعتنا من التقدم والارتقاء ، نخمولنا هو سبب قعودنا ، وسياستنا المركزية هي سبب خراب بلادنا .

(١) الاهرام - ١٥١٥ ، ٢-١-١٩١٢ . Corresp. d'Orient — 1/2/1913, p. 120.
G. Samne — Ibid., pp. 223-224.

وقد وقعت الدول الست الحامية وتركيا بروتوكولا جديدا ، عين بموجبه الارمنى الكاثوليكي اوهانس بك قيومجيان حاكما على لبنان بدلا من يوسف فرنكو ، وعدلت طريقة انتخاب اعضاء المجلس الادارى بحيث ينتخبون من قبل ناخبين يمثلون نسبة واحد من مئة من الكلفين ، واعطى للحاكم المدنية صلاحية النظر في القضايا التجارية ، وارضيت بقية المطالب خاصة منها فتح مرفاء لبنان للملاحة ، اذ كانت الدولة العثمانية لا تسمح بتفريغ السفن حمولتها فيها لمصلحة مرفأ بيروت ، وكانت هذه المسألة قد اخذت دورا كبيرا نظرا لفقير جبل لبنان . ولما استعاد الاتحاديون سيطرتهم على الحكم بعد ذلك بمدة قصيرة وجدوا انفسهم وجها لوجه امام هذه المنح التي كانت ترضى الراى العام اللبناني مبعيا ، فسلموا بها ، ولكن مع العمل على عرقلة تطبيقها تطبيقا تاما .

للايمح لنا أن نقول أن الممالك المتحدة تقتل بلادنا الآن ، بل يجب علينا أن نقول أن الدولة العثمانية تنتحر .

اتجاسر لأول مرة أن أدافع أمام جلالتم عن هذا المبدأ الذى أجد فيه سلامة الوطن، والذى نشغل لأجله منذ أعوام ، ويجب ان نعلم أن لانصيب لنا فى الحياة مادمننا لانجرى حسب نواميس الزمن الذى نعيش فيه . بولا نجيب مطالب الشعوب التى نعيش معها .

« لو كانت إدارتنا المركزية أرضت العناصر ، وحكومتنا العسكرية إستفادت من العلوم العصرية ، وسياستنا الخارجية عرفت كيف تكسب لنا صداقة جيراننا لما كانت الدول البلقانية تلعب بنا لعب الطفل بالدمى ، وتحاول إهلاكنا والقضاء علينا . » (١)

وختم البرنس كلامه ملتسماً من السلطان أن يسلك بالدولة المسلك الذى يوصلها إلى ساحل النجاة وأن يساعد على إعطاء اللامر كركية ، قائلا : « إننا إذا عرفنا كيف ننتفع من مصائبنا الحاضرة فقد يمكن أن يمر بنا زمن تشرق فيه شمسنا ثانية » .

وجه البرنس صباح الدين هذا الخطاب إلى السلطان . بعد إعلان الحرب يمدة وجيزة لاتتجاوز أسبوعين ، وكان الصدر الأعظم كامل باشا قد استلم الحكم من مختار باشا ، فصرح منذ تسلمه الصدارة عن عزم الحكمة على معاملة عناصر الدولة معاملة مساواة مطلقة بحيث ستحترم لغاتهم وتقاليدهم ، وستزيد فى حقوق الولايات ، وتترك لها مزيداً من الحكم الذاتى ، وأن حكومتها نصيرة السياسة الحرة ، بل الشديدة فى تحريرها ، لكنه ربط تطبيق هذه السياسة بانتهاء الحرب أولاً ثم يهتم بما يلى ذلك من إصلاح (٢) .

(١) الأهرام - ١٠٥٥٧ ، ٢٢-١١-١٩١٢ ، من كتاب البرنس صباح الدين الى السلطان
(Corresp. d'Orient. — 16/12/1912, p. 520.

حقا كانت الحرب البلقانية من الموانع القوية للإصلاح ، ولكنها لم تكن المانع الوحيد ، ذلك أن الاتحاديين من جهة ، وبعض الدول العظمى الغربية بسوء تصرفها ، من جهة أخرى ، قد أضرت بحركة الإصلاحات العربية ضرراً شديداً :

١ - كان من الطبيعي أن لا يسكت الاتحاديون عن فقدانهم السلطة ولو أنهم كانوا ، في الصميم ، غير أسفين شديد الأسف على ذلك ، لأنهم بعد نشوب حرب طرابلس الغرب ، وثورة ألبانيا التي اشترك فيها المسلمون والكاثوليك والأرثوذكس دفعة واحدة في أواخر حكمهم ، وخاصة بعد أن ثارت عليهم « عصية ضباط الإنقاذ » ، وقامت حرب البلقان ، أصبحوا يخشون تحمل مسؤولية الحكم^(١) . وقد انسحبوا منه دون كبير مقاومة ، فكان ذلك فرصة لهم كي يتجنبوا مغبة عقد الصلح مع إيطاليا ، ذلك الصلح الذي لم يكن نوا ليتأخروا عن إبرامه فيما لو وجدوا في مثال الظروف التي حاقت بحكم خصومهم لكنهم عندما عقد هؤلاء الصلح بدأوا يشيرون حولهم ضروب الريب والشكرك ، ويتظاهرون بالإخلاص والوطنية ، والحرص على أجزاء الوطن والتنديد بخصومهم الذين شهروا بتهاونهم فيها .

وجريا على هذه السياسة أخذوا في وضع العراقيل أمام الحكم الجديد ، فاجتمع مؤتمرهم فور تخليهم عن الحكم ، واتخذ قرارات هامة منها عزمهم على دخول الانتخابات الجديدة ، على أساس يرتكز إلى معارضة كل سياسة إدارية تشتمل على معنى الإستقلال الإداري للعناصر ، سواء كان ذلك صريحا أو مستورا ، وتحويل جمعيتهم من جمعية سرية إلى حزب سياسي علني يماثل نظامه ومبادئه الصريحة نظام الأحزاب السياسية في سائر البلدان الدستورية^(٢) .

(١) شكيب ارسلان - المصدر السابق ، ص ٣٦٩ .

(٢) الاهرام - ١٠٤٩٩ ، ١٠٥١٤ ، ١١٦-٩ ، ١-١٠١٢-١٩١٢ - وقد جعلت « ظنين »

جريدة للحزب رسميا .

ولا يخطر على البال أن نفوذ الاتحاديين في أوساط الشعب قد ضعف ، بل كان من القوة ، خاصة في أوساط العنصر التركي بالآستانة وسلاطيك ، بحيث أن حكومة الخصوم لم تتمكن من أن تتخذ معهم سياسة حازمة . فإذا ما اعتقلت بعضهم بسبب ما يثيرون عليها من الشغب والمشاكل ، سرعان ما كانت تطلق سراهم ، خوفا من ضعف الرأي العام عليها ، وكان الرأي السائد أن الحكومة لم ترتكب خطأ يماثل خطأها في توقيف جاويد بك وطلعت بك وحسين جاهد بك . ومع ذلك لم يكن في استطاعتها أن تحجز عنهم مئات من أصدقائهم الذين كانوا يزورونهم يوميا بشكل لم يرد هذا الاعتقال إلى شيء من الهدوء الذي كان ينتظره الحاكمون من عملهم هذا^(١) . وقد اتصفت أعمال الحكومة الجديدة بعجزها عن اتخاذ خطة الحزم تجاه الخصوم بالرغم من إعادتها إعلان الحكم العرفي بعد أسابيع قليلة من إلغائه .

وهكذا كانت الحكومة الجديدة تواجه ضغط الاتحاديين ومعارضتهم في منح اللامركزية الإدارية للولايات ، كما تواجه من جهة أخرى ضغطا من الدول العظمى التي عادت إلى التدخل في شؤون الدولة الداخلية ، طالبة منها أن تمنح هذا النظام إلى شعوبها من مختلف العناصر والأجناس ، وأعادت إلى الأذهان من جديد نعمة المراقبة الأوربية ، فأصبحت الوزارة الجديدة ، ومن ورائها الائتلافيون بين نارين ، فإذا ما لجأت إلى الإصلاح اللامركزي بادرها الاتحاديون بالهجوم ، وإذا ما رفضت إرضاء الطوائف والعناصر تعرضت إلى تدخل الدول العظمى^(٢) ، فهي أمام واحد من خطرين : أما الصراع الداخلي العنيف ، أو الأخطار الخارجية في وقت لم تستكمل ، فيه بعد ، قوتها ولم توطد تمام التوطيد مركزها .

٢ - لم يقتصر تدخل الدول الأجنبية في الأمور الداخلية للدولة العثمانية

Corresp. d'Orient — 1/10/1912, pp. 247.

Ibid. — 15/10/1912, p. 298.

(١)

على روسيا والنمسا، بل تعداهما إلى سائر الدول العظمى كفرنسا وإنجلترا
تملك الدول التي لم تكن خالية من الغرض، بل كانت ترتقب كل فرصة للنيل
من الدولة وتهديم وحدتها بالرغم من تصريحاتها المتتالية التي تتظاهر فيها
بالعطف عليها وحرصها الظاهري على تمامية أراضيها، وحفظ كيائها، ذلك
أن الدولة العثمانية قد بدأت منذ السنة الثالثة للانقلاب الدستوري تميل نحو
ألمانيا، وتحاول حفظ توازنها بين المعسكرين فتتذبذب هنا وهناك، وكان
أعضاء الجمعية الاتحادية أنفسهم منقسمين بين الميل لهذا المعسكر أو ذاك،
فبدأت الدول الغربية من أعضاء الاتفاق الثلاثي ترتاب من سلوك حكومة
الاتحاديين فتعمل ضدها من وراء الستار.

إنما انكشف مرقفها تمام الانكشاف عند ماتو ترالموقف بين دول البلقان
المتحالفة وبين الدولة العثمانية، وبدا أن لابد من نشوب الحرب، بعد أن
فشلت كل وساطة بين الجانبين، فبادرت إلى إبلاغ مذكرة إلى الطرفين جاء
فيها أنه « إذا قامت الحرب خلافا لمشيئتها بين تركيا والدول البلقانية فإنها،
أى الدول العظمى، لاتسمح بأى تغيير فى خريطة أوروبا،^(١). ولكن لم
يكن يقترب الشهران الأولان من حرب البلقان الأولى بانكسار الجيش
العثماني وانحداره إلى منطقة جتالجة فى ولاية أدرنة، وهى آخر ولاية عثمانية
فى القطاع الأوربي، بحيث حاصر الحلفاء البلقانيون مدينة « أدرنة »، وأصبح
الجيش البلغارى غير بعيد من الآستانة نفسها، حتى تنكرت الدول العظمى
لتصريحها السابق، وقررت أن لا يحرم البلقانيون من ثمرة انتصارهم^(٢)،
فقد جاء فى تصريح لرئيس الوزراء الإنجليزى قوله: « نحن موجودون فى دور
مهيج ودقيق جداً، نرى حوادث مؤثرة للغاية: لقد أصبح الحاكم فى البلقان
جيش دول الاتفاق الصغير، وقد احتل اليونان ثغر سلايك، واقترب

(١) يوسف البستاني - المصدر السابق، ص ٦٢ .

(٢) المصدر السابق - ٢٢٣، احمد عزة الاعظمى، المصدر السابق ص ٧٢

البلغار من أبواب الآستانة . أما إنجلترا فإنها صديقة جميع الدول على اختلافها وفي تصريح آخر أيد رئيس الوزراء الإنجليزية البلقانيين في امتلاك الأراضي التي احتلوها ، قائلا : « وهكذا فالجيش البلقاني الذي أحرز هذه الأماكن ، بدة وجيزة سوف يغير خريطة شرق أوروبا . ومهما يكن من أمر فان دول أوروبا متفقة على نقطة واحدة هي عدم حرمان المنتصرين من ثمرة انتصارهم ،^(١) كما قال « بوانسكاريه » رئيس وزراء ووزير خارجية فرنسا ، في خطاب له عن البلقان « نهضت الشعوب البلقانية باسم العدالة والحرية ، وفرنسا تنظر إلى عملها بعطف وولاء . إن البلقان هي للصرب والبلغار والجليين واليونان ، هذا حل عادل للمسألة البلقانية »^(٢) .

لم يستطع الجيش العثماني الصمود أمام البلقانيين ، ولم يلق الجبناء أسلحتهم عند رؤيتهم الأسود العثمانيين ، كما تصور عضى الأعيان بنساريا اليهودى ، وسرعان ما تبخرت تلك الأحلام التي استهوت أفئدة العثمانيين بدخول جيشهم العواصم البلقانية ببدايات العرض الاحتفالات التي امر الضابط بأخذها معهم إلى الميدان . لابل اصبح الناس ، بعد ارتداد الجيش العثماني إلى « جتالجه » ، امام العدو الظافر ، وكأنهم في حلم مزعج يسمعون مالم يكن يخطر على بال ، يسمعون هذا التساؤل . لمن ستكون الآستانة ، هل ستظل عثمانية ام ستكون للبلغار ، ام لإدارة دولية ؟^(٣) فلم يكن امام كامل باشا والحالة هذه ، إلا ان يطلب ، في ١٥/١١/١٩١٢ ، الهدنة من اعدائه وتوسطت الدول العظمى ، فوقعت شروطها في ٣/١٢/١٩١٢ . ثم عقد مؤتمر للصلح في قصر « سان جيمس » بلندن ، واختلف المجتمعون حول « أدرنة » التي طالب البلغار بالتنازل عنها لهم ، وأصر العثمانيون على الاحتفاظ بها ، وعلى

(١) الرأي العام - ٧٩٠ ، ٩-١٢-١٩١٢ .

(٢) الرأي العام - ٨٠٦ ، ٢٧-١٢-١٩١٢ .

(٣) يوسف البستاني - المصدر السابق ، ١١٠ .

منح ولايات مكدونيا إستقلالها الداخلى ، لا أن تكون غنيمة حرب كما أراد المنتصرون ، ففشلت المفاوضات .

عندئذ أخذت الدول العظمى تلح على الباب العالى فى وجوب الاذعان وكانت قد أرسلت ، أثناء الحرب ، قطعاً من أساطيلها رابطة فى القرن الذهبى أمام الآستانة ، وصار الأسطول الأجنبى المختلط ينزل إلى العاصمة مائتين من بحارته بعد ظهر كل يوم (١) . ثم قدمت إلى الحكومتين العثمانية مذكرة وقها سفراء إنجلترا ، وفرنسا ، وروسيا ، ألمانيا ، إيطاليا والنمسا ، بتكليف من دولهم جاء فيها : « إنه لتتلافى ويلات الحرب تعتقد الدول الست أن من واجبها جلب انتباه الدولة العثمانية إلى المسئولية الخطيرة التى تقع على عاتقها من جراء مقاومتها لمؤتمراتهم ، وعرفلتها إقرار السلام ، فاعليها إلا أن تلوم نفسها إذا أسفر دوام الحرب عن وضع مصير العاصمة التركية على بساط البحث ، وربما أيضاً إمتداد نطاق الحرب إلى الولايات الآسيوية من الإمبراطورية التركية . .

وعلى كل حال إن الحكومة العثمانية ستسكون بحاجة ، بعد عقد الصلح إلى دعامة الدول العظمى المادية والمعنوية ، لتتلافى ويلات الحرب وتدعيم مركزها ، واستثمار أراضيها الآسيوية الواسعة . . وليس على حكومة جلالة السلطان أن تعتمد على عطف ومساعدة الدول فى هذا المجال وغيره إلا إذا اتبعت رأى هذه الدول . وعليه ترى الدول العظمى أن من واجبها أن تجدد النصح للحكومة العثمانية أن توافق على التنازل عن مدينة أدرنة للدول البلقانية وأن تسكل إلى الدول العظمى أمر البت فى مصير جزر بحر إيجه . . (٢)

عند ذلك جمع كامل باشا ديوانا كبيراً من عطاء الأمة وأعيانها للنظر

(١) المصدر السابق ، ص ١٠٨ .

(٢) Corresp. d'Orient — 1/2/1913, pp. 126-127. من نص المذكرة .

في هذه المذكورة ، وقد أجمع كل من تكلم في هذا الديوان بما فيه المارشال
خؤاد باشا ، والغازي أحمد مختار باشا ، وسعيد باشا إلى ضرورة عقد الصلح
بولما علم الاتحاديون بما أسفر عنه الاجتماع هياؤا إنقلابا نفذوه في
اليوم التالي (١) .

٣ - كانت الاصلاحات العربية سائرة سيرها الطبيعي قبل الإنقلاب
بإيعاز من كامل باشا كما سيأتي بيانه فجاء تدخل الدول كسبب غير مباشر
لاخفاؤها ، لأن الاتحاريين نقضوا كل عمل قامت به وزارته ، ذلك أن
العثمانيين بصورة عامة والاتحاديين خاصة لم تكن نفوسهم لترتاح إلى نوايا
الدول العظمى ، وقد عانت كثيراً من صلفها وعنتها وسوء نواياها سواء في
عهد الاستبداد الحميدى أو في عهد الدستور . استفادت الدول العظمى من
الدولة وإضطرابها في عهد الائتلافين وشرعت في العمل على تحقيق مطامعها
وخاصة منها فرنسا التي بدأت تدس الدسائس وتختلق المعاذير لتعكير الجو
على الدولة العثمانية ، وتعيد إلى الأذهان قصة نفوذها في سوريا وحقوقها
التاريخية ، وحماتها لبعض العناصر المسيحية ، باحثه عن وسيلة للتدخل
الفعلى . فلم يكن قد مضى بضعة أيام على نشوب حرب البلقان وإستلام
كامل باشا الحكم حين ظهر في جريدة «المان» نبأ يقول بأنه نظراً لإمكان
حدوث مذابح في جهات عديدة من السلطنة قد أبلغ المسيو « بوانسكاره »
رئيس الوزارة الافرنسية ، السفير العثماني في باريس رفعت باشا ، كما كلف
سفيره في الاستانة إبلاغ كامل باشا ، بأن فرنسا ستكون مضطرة وهى حامية
المسيحيين في الشرق ، لأن تجعل الحكومة العثمانية مسؤولة عن كل مكروه
يلحق بهم ، وهى تطلب منها بالخاص أن تصدر الأوامر إلى الولاة ليحولوا

دون حدوث مثل ذلك (١). وكان المسيو بوانكاره عدا ذلك قد أغتتم زيارة وفد من فرع باريس لجمعية النهضة اللبنانية برئاسة شكري غانم، بمناسبة الخلاف الذي نشب بين الدولة وبين متصرفية جبل لبنان الممتازة حول فتح جونية لملاحة السفن التجارية، وتسليمه المذكورة المتضمنة بمجموع مطالب اللبنانيين، التي مر معنا بحثها، فسارع رئيس وزراء ووزير خارجية فرنسا إلى إرسال المدرعة « جول فيري » Jules Ferry إلى مرفأ جونية (٢) وقام في مجلس الشيوخ الافرنسي يخطب قائلاً :

« ولا أرى لزوماً لأن. أذكر مجلس الشيوخ أن لنا في لبنان وسوريا حقوقاً تاريخية تقليدية، ونحن نريد دائماً أن تراعى منافعتنا وحقوقنا (أصوات استحسان) ، اننى لسعيد أن أضيف انه لا صحة لما أرجفه المرجفون من وجود خلاف بين الحكومة الانجليزية وبيننا على هذه النقطة. أن الحكومة الانجليزية قد بينت لنا بعبارات الود أن ليس لها في المنطقة أية أهداف أو مطامع أو رغبة في العمل. » (٣) ثم أضاف إلى ذلك قوله: « تنهج الحكومة العثمانية منهجاً قوياً، وصراطاً مستقيماً إذا أجابت مطالب بعض الشعوب الخاضعة لصولجانها بالتي هي أحسن، وبذلك يمكنها أن تقي نفسها من طوارق الحدثنان فيما يأتي به الزمان (٤). » وأما الذي جرى بوانكاره على هذا القول هو التفاهم الذي كان جرى بين فرنسا وانجلترا على شؤون سورية إذ كانت الاخيرة موافقة على جزء كبير من متن هذا الخطاب . وقد صرح السير ادوارد غراى ، بعد القاء بوانكاره خطابه ، صرح أمام مجلس العموم باعتراف حكومته بمصالح فرنسا في سورية (٥) إذ كان قد أعطى بوانكاره

(١) الاهرام - ١٠٥٦٣ ، ٢٩-١١-١٩١٢ .

G. Samne — Ibid., p. 222.

(٢)

Corresp. d'Orient — 1//11913, pp. 1-2.

(٣)

(٤) الاهرام - ١٠٥٩٦ ، ٩-١-١٩١٣ .

(٥) ايجان بيشون - بواعث الحرب العالمية الاولى ، ص ١٢٦ - ١٢٧

تصريحاً بأن إنجلترا تتخلى عن أى مطمع سياسى لها فى سوريا (١) .

صحیح أن الذى دفع بوانكاره وغيره من الأفرنسيين إلى هذا التصريح هو ماتراى لعينيه من انهيار الدولة العثمانية فبادر إلى إعطاء الإنذار لأية دولة ثالثة من التدخل فى سورية حرصاً منه أن يكون لفرنسا وحدها الحق بالغنيمه فى حالة تقسيم أراضها — وقد انضح هذا الأمر أكثر من ذلك فى القرار الذى اتخذته جمعية الدراسات لشئون البحرية والمستعمرات فى باريس بتاريخ ١٩١٢/١١/٢٠ وهذا نصه : « إن المجلس وقد أخذ بنظر الاعتبار وجوب تأكيد مبدأ نزه الدول الكبرى عن التوسع الأرضى ، فيما يتعلق بتركيا الآسيوية ، وفقاً للتصريحات الأخيرة التى أدلى بها وزيراً خارجة فرنسا وإنجلترا ، وباعتبار أن بعض المطامع المصرية ، التى وضعت سورياً نصب أعينها قد تشكل خطراً على سلامة وتامة أراضى تركيا الآسيوية ، ونظراً للحقوق الخاصة المعترف لفرنسا بها ، يحتاج على هذه المطامع ، ويعرب عن ثقته برغبة الحكومة فى الدفاع عن نفوذنا ، ومصالحنا التى عملت فرنسا على تكويتها ، ويتقدم بهذا الطلب :

فى حالة احتمال زوال ارتباط سوريا بالدولة العثمانية ، تؤكد الحكومة الأفرنسية رغبتها بعدم السماح لأى سيادة أو حماية ، عدا سيادة وحماية فرنسا أن تحل فى هذه المنطقة محل السيادة العثمانية (١) . — غير أن مثل هذه التصرفات والتصريحات لم تكن لتخدم الإصلاح لافى الدول العربية ولا فى بقية أجزاء المملكة ، لابل كان من شأنها أن تثير الموالين للإصلاحات العربية فضلاً عن المعادين لها ، وكان من الطبيعى جداً أن تتلقاها الأوساط السياسية والصحافة العثمانية بكثير من الاستياء والاشمئزاز . لقد هاجمها صحف

(١)

G. Biron — Comment la France s'est installée en Syrie, p. 4.

Corresp. d'Orient — 1/1/1913, pp. 1-47.

الاتحاديين بعنف، وهذا أمر بديهي، إنما لم تسلّم من نقد الائتلافيين أيضا .
فما جاء في مقال لعل كمال بك من أنصار اللامركزية قال :

« يظهر لمن أنعم النظر في الحال الحاضرة وتتبع الحوادث السياسية
الآخيرة أن المسألة السورية، أصبحت هي وشرقي الأناضول شغل الحكومة
الشاغلة ، ثم تعرض إلى نصائح « بوانكاره » فقال :

« يرى القارئ أن النصائح المذكورة قد جاءت بصورة حية ، وما أحسنها
وأنفعا إذا كانت تدفعنا إلى القيام بالإصلاح السريع في تلك الولايات ولكن
لم نفهم ماهي تلك المنافع التي ولدها التاريخ ؟ . . .

« منذ زمن يسير بلغت فرنسا فاس ، (مرآة كاش) ، وبعد أن اتفقت مع
ألمانيا تراها على وشك هضمها، ولا غرو إذا كانت تضمّر سوء أو تبدى نواجزها
من حين إلى آخر نحو سوريا لأن في ذلك قوة لازدياد نفوذها في البحر
المتوسط . وهم يترقبون الفرص لينتهزوها ، وقد أصبحوا لا يخافون مزاحمة
لأنهم انفقوا مع الإنجليز فلا يعدمون وسيلة لاسكات الاتفاق الثلاثي» (١)

أما إذا كان الصحفي المبعوث على كمال بك قد تلقى هذه التصريحات كأذار
بوجوب الإسراع في الإصلاح، ووجوب تدارك الأمر لاعتن طريق التهديد
والهجوم على فرنسا ، هذه الطريقة التي تشبه حالة من يتقدم إلى الحريق
بالمنفخ ، ومن يسعى إلى حتفه بظلمة كما قال بل عن طريق السياسة الرشيدة
والتعقل والتبصر مع فرنسا وإجراء الإصلاح الفعلي في سوريا ، وتطبيق
الأصول اللامركزية فيها ، بعد أن ثبت خطئ وسوء الإدارة المركزية ، إذا
كان قد اقترح هذا ، وهو الذي أخذت به حكومة كامل باشا ، إلا أن
الاتحاديين عندما عادوا إلى الحكم تأثروا بصورة سلبية من هذه التصريحات (٢)

(١) الأهرام - ١٠٥٩٦ ، ٩ - ١٩١٣ ، الفيد - ١١٧٣ ، ١١ - ١ - ٩١٣

(٢) كتبت جريدة « تصوير افكار » الاتحادية : « لقد اعلنا أننا وطلاب الإصلاح في بيروت
معتقدون على أساس الإصلاحات المودعة في لاحتهم ، ولكننا استمهلناهم ريثما تجد الحكومة من
وقتها فسحة للتدقيق في تلك المطالب لان وراء كلمة الإصلاح دسائس اجنبية كثيرة .

وتقدموا إلى الحريق بالمنفخ فعلا ، وسعوا إلى حتفهم بظلفهم فيما بعد حينما ضاعوا وضاعت سوريا من أيديهم .

في الواقع إذا كان قد نتج عن هذه المداخلات اندفاع السوريين ، وقد راع عقلاءهم هذا التدخل الأجنبي ، إلى المطالبة بسرعة الإصلاحات ، وشكلوا الأحزاب العربية التي أخذت تهتم بهذا الأمر درءا لسكل خطر أجنبي ، واستجابة الدول لرغبتهم ، فإن هذه المحاولات ما كادت تجنى ثمراتها حتى قام الاتحاديون بانقلابهم العسكري واستلموا الحكم من خصومهم وشطبوا كل ما قام به إصلاحيو العرب من جهود بجمرة قلم . وكان من أثر ردة الفعل التي التي حصلت لديهم من محاولات التدخل الأجنبي أن شرعوا ، كلما سنحت لهم الفرصة ، في التنكيل بأحرار وإصلاحى العرب .

٤ - أثار انتصار الدول البلقانية على تركيا المسألة الشرقية من جديد بشكل أقوى مما كان ، وهبت الدول الأجنبية تنفت كرامن حقدتها على الدولة العثمانية تريد تحقيق مطامعها في أراضيها فراجت إشاعات مختلفة في الولايات العربية عن نية فرنسا في إحتلال سوريا ، ساحلها وداخلها ، ولاسيما أثر تصريحات « بوانكاره »^(١) . وتحرك المسيحيون المقيمون في باريس ، ممن كانت تجمعهم « اللجنة اللبنانية » وكأما أثارت فيهم تصريحات هذا السياسي الأفرنسى النشاط والحمية ، فاجتمعت لجنتهم في ٢٣ ديسمبر ١٩١٢ ، وصوتت باسمها ، واسم لجان نيويورك ، وسان باولو ومصر ، وباسم جميع اللبنانيين الذين تمثلهم ، على وجوب توجيه كتاب إلى مسيو « بوانكاره » تشكره فيه على التصريحات التي أدلى بها لدى مجلس الشيوخ الأفرنسى . كما أرسل اللبنانيون الكاثوليك في القاهرة ، الذين كان يجمعهم ما يسمى بالاتحاد اللبناني Alliance Libanaise إلى « الكونت ده مون »^(٢) de Mun ، الكتاب التالي المؤرخ في ١٠ ديسمبر ١٩١٢ :

(١) محمد جميل بيهم - قوافل العروبة ومواقفها ج ٢ ، ص ٢٢ .
(٢) هو الكونت Albert de Mun من مقاطعة Seine et Marne

كان من مشاهير السياسيين الأفرنسيين اليمينيين خطيبا مغوها ، وعضوا في الأكاديمية الأفرنسية ، مولود عام ١٨٤١ .

« سيادة الكونت : إن لجنة الوكالة اللبنانية قررت في جلستها المنعقدة في ٨ كانون أول ، ديسمبر ١٩١٢ أن تبعث إليكم باسم الشعب اللبناني شكرها الحار على المتمات الملية عطفًا ومودة ، التي تنشرونها للدفاع عن القضية اللبنانية . إننا سعداء أن نبلغكم ، ياسيادة الكونت ، الشكر الجماعي من شعب ارتبط بكم بأمتن الروابط ، وكنا أمل يتحقق مثلنا الأعلى القومي بالمساعدة التي تود فرنسا ، الأمانة على تقاليد النبل ، أن تزجها لنا على الدوام . إن الدفاع عن قضيتنا الذي يتولاه قلم أكاديمي شهير ، وبيان خطيب شعبي ضليع كالكونت « ده مون » هو ضمان ثمين لنجاح قضيتنا . فرجاؤنا إليكم ، ياسيادة الكونت ، أن تتقبلوا إلى جانب شكرنا الذي نبعث به ، في شخصكم ، إلى فرنسا ، أعمق وأخلص عواطف العرفان ، مع تقديرنا العظيم لشخصكم الكريم^(١) . (التوقيع : عن الوكالة اللبنانية - الرئيس - إسكندر عمون) .

كانت سوريا ، التي يبلغ عدد نفوسها ما يقارب مليونين ونصف من السكان في مهتل الحياة الدستورية ، تضم مختلف العناصر الدينية ، معظمهم من المسلمين : من سنة وشيعة ودروز . أما المسيحيون فكانوا موزعين بين مختلف الطوائف من موارنة وروم كاثوليك ، وروم أرثوذكس وإنجليكان وغيرهم ... ولم يكن أفراد هذه العناصر الطائفية ، في ذلك الوقت ينظرون إلى أنفسهم كجماعة تنتظمهم قومية وطنية وجنسية ، وبعبارة أصح لم تكن التسمية الرسمية لهم هي كونهم سوريين أو عربا ، بل أن القومية كانت تلبس عندهم مع الدين أو الطائفية . ذلك أن « الملة » في نظرهم تميزهم عن غيرهم ، كأن يقول الإنسان أنه من ملة الإسلام أو من ملة المسيحيين الأرثوذكس ، أو من ملة الروم

الكاثوليك ، كما أن الفروق الدينية التي لم يكن ثمة من العوامل ما يدفعهم إلى نسيانها ، كانت تطفئ على العواطف القومية ، بل كانت ثمة مئآت من الدوافع التي تزيد في حدة التمايز الطائفي بشكل لم يتمكن الشعور القومي أو الجنسي من أن يقضى تمام القضاء على الرباط الطائفي ، ويستعيز عنها بالرابطة القومية الصرفة^(١) .

لانكران بأن إعلان الدستور قد أوجد حالة من الشعور جعل الناس يندفعون مع العاطفة ، بحيث استهوتهم أفكار الحرية والمساواة والإخاء ، فاندفعوا في موجة من الولاء للرابطة العثمانية ، سواء في ذلك المسلمون والمسيحيون ، غير أن يأسهم من عدالة الحكم الجديد ، أحدث خيبة أمل عند الجميع فتوزعت الميول وتشعبت ، وخاصة بعد الحوادث الأخيرة التي ضعفت كيان الدولة وكشفت ضعفها وعرضتها للأخطار الأجنبية . ونتج عن ذلك أن انقسم العرب المسلمون ، الذين بقوا موالين بصورة عامة للرابطة العثمانية ، إلى فئتين : أولاهما ، وهي الأعظم عدداً والأهم شأنًا ، والأكثر ثقافة ووعياً ، اتجهت — ولكن ضمن الرابطة العثمانية — إلى الأفكار القومية ، والثانية ، وهي أقل شأنًا وعدداً وأهمية ، اتجهت إلى الولاء الخالص للدولة العثمانية ، بدافع الرابطة الإسلامية والعثمانية ، وناوأت محي الإصلاح على القاعدة اللامركزية والقومية ، مع وجود فئة ثالثة ، قد يكون عدداً أفرادها أكثر عن عدد الفئتين السابقتين معاً ، غير مهتمة بالأمور السياسية ، كما هو الشأن في كل عصر ، لا سيما إذا كان المجتمع متأخراً . كما وجد من زعماء الجزيرة العربية ممن كانوا ميالين إلى بعض الدول الأجنبية . أما المسيحيون فقد كان ميل الروم الكاثوليك والموارنة منهم متجهاً إلى الأفرنسيين ، وميل الروم الأرثوذكس متجهاً إلى روسيا ، والبروتستانت الإنجليكان نحو إنجلترا^(٢) ، هذا مع اتجاه

Edward Atiyah — An Arab tells his Story, pp. 1-3.

Op. cit., p. 3.

(١)

(٢)

قسم من المسيحيين بصورة عامة إلى الأفكار القومية بفضل اشتراكهم مع المسلمين العرب في النضال ضد استبداد الاتحاديين .

قال ادوار دوار عطية اللبناني في كتابه عربي يسرد قصته

(١) An Arab tells his Story

« كان السوريون المسيحيون يكرهون السيادة التركية ، ويتطلعون نحو التحرر منها ، لا بقصد تأليف دولة سورية مستقلة ، لأنهم يكرهون في مثل هذه الحالة ، مضطرين لأن يخضعوا للحكم يشكل فيه المنسلون أكثرية ساحقة وعندئذ يتعرضون ، حسب اعتقادهم إلى الاضطهاد والظلم . وعليه كانوا يتطلعون نحو التحرر من السيادة الإسلامية بمساعدة دولة أوربية تطرد الترك من البلاد وتحكم سوريا بدلا منها . إن ذلك لم يكن يعد خضوعا لسيادة أجنبية ولم يكون الأمر كذلك طالما أن الدولة الأوربية المسيحية هي من نفس الديانة التي يعتنقونها ؟ أليس أهلها أخوة لهم في المسيحية ؟ . وبذلك يتخلصون من النظرة التي كان ينظر إليهم بها المسلمون من كونهم أقل منزلة منهم ، ويتحررون من الاضطهاد الذي ظلوا يرزحون تحته منذ مئات السنين .

إذا كان هذا الحكم لا ينطبق ، في الحقيقة على المجموع ، كما أسلفت ، إلا أن قسما من مسيحي لبنان لاسيما المواردنة بالذات ، كان ميلهم قويا إلى الأفرنسيين وقد تجلّى ذلك في زيارة المدرعة الافرنسية « جول فيري » Jules Ferry إلى مرفأى بيروت وجونية ، في أواخر عام ١٩١٢ ، في إبان الفترة التي كان الاتحاديون فيها خارج الحكم . وقد خفت جموع الشعب اللبناني إلى الثغر ، ولما عزف البحارة الأفرنسيون نشيد « المارسيليز » الوطني الأفرنسي ، أخذ الحماس بمجامع القلوب ، وانطلقت الهتافات مدوية بحياة فرنسا حامية المسيحيين (٢) ، وقامت هيئة ضباط المدرعة بزيارة رسمية إلى البطريرك الماروني ، ورأى الشعب المسيحي في الجبل ، في هذه الزيارة تعبيراً عن عطف فرنسا عليه فاستقبل الضباط استقبالا

Op. cit., p. 4.

Op. cit., p. 25.

(١)

(٢)

منقطع النظير ، بالزيينات والمظاهرات والاحتفالات ، ورفع الأعلام الأفرنسية ، والتهافتات فكان ذلك مثاراً لحملة صحفية حامية الوطيس من الجرائد التركية^(١) ، أحفظت نفوس الشعب التركي ضد التدخل الأجنبي ، وأثارت غضبه القوي على كل بادرة تصدر من الدول الأجنبية ، لمساعدة السوريين في سبيل الإصلاح ، فكان لهذه التصرفات أثرها القوي في نقمة الاتحاديين على الحركة الإصلاحية العربية .

الحق يقال أرا المسيحيين في لبنان وولاية بيروت لم يكرهوا جميعاً على هذا المستوى من الميل إلى فرنسا ، فقد كانت منازعهم مختلفة ، وكان قسم منهم يؤكدون أن أى نظام سياسى لا يمكن أن يقام في سوريا ، دون تشاور واتفاق جميع فئات الشعب السوري منسباً^(٢) . وسرى فيما يلى من هذا الفصل كيف كان المسيحيون والمسلمون في بيروت يداً واحدة متضافرة في طلب الإصلاحات اللامركزية .

ومهما يكن من أمر فان الحكومة الموالية للائتلافين لم تتخذ العمل السلبى تجاه المحاولات الأجنبية للتدخل في شؤون الدولة الداخلية ، بل بادرت إلى الشروع بالخطوات الأولى للإصلاح ؛ لكنها لم تفعل ذلك إلا حينما بدأ التذمر من تهاونها في الأمر بعد هدوء حرب البلقان وعقد الهدنة . على أن الذى دفع العرب إلى استعجال إجراء الإصلاحات هو النوايا السيئة التى لمسوها من قبل الدول الأجنبية في بلادهم ، أثر الاشاعات التى انتشرت عن نية الحكومة الأفرنسية في احتلال سورية ، واتجاه أنظار انجلترا إلى العراق وجميع سواحل الجزيرة العربية ، واعتبارها إياها منطقة محتكرة لنفوذها ، وطمع ألمانيا في التسرب إلى قلب الأناضول فالعراق ، وتطلع روسيا إلى مد سيطرتها على شمال الأناضول . فلقد ساد القلق الأوساط السياسية العربية

إذ تمققت أن ماتيته الدول الغربية من سوء للدولة العثمانية أضحى قريب
الوقوع ، ثم اشتد بها الخوف عندمارأت أن صحف باريس أصبحت تخوض
في ما أسمته بـ « المسألة السورية » وتنادى بأن لفرنسا الحق في هذه المنطقة .
عندئذ فزعت الجالية السورية واللبنانية المقيمة في مصر إلى رؤوف باشا المعتمد
العثماني في مصر ، وكاشفته بمخاوفها من أطماع الدول الأجنبية ، وطلبت منه
أن يكتب إلى الباب العالي بذلك ، كي يساعد على الاستعداد للدفاع عن البلاد ،
واقترحت إنشاء مستردعات للأسلحة توزع على سكان البلاد عند الحاجة
كي يسرعوا للدفاع عن وطنهم . ولما تقاعس رؤوف باشا عن ذلك ، عزمت
على الاضطلاع بهذا الواجب الوطني بنفسها^(١) وبادرت إلى العمل ،
وبدأته بتشكيل :

هزب اللامركزية الادارية العثمانى^(٢)

« فى أواخر شهر كانون الأول (ديسمبر) من عام ١٩١٢ ،

وكان الهدف من تأسيسه أن ينهض فى سبيل الدفاع عن البلاد وتجنّبها
كارثة الاعتداء الأجنبي عليها بإقامة اللامركزية^(٣) . وكان علنياً مسموح
الدخول فيه لكل عثمانى حائز على الشروط المطلوبة ، وأهمها أن لا يكون
متتمياً لحزب آخر يخالف مبدأه وغايته ، وقد أوجب على المبعوثين المنتهين
إلى الحزب أن يسعروا بكل ما فى وسعهم إلى تنفيذ قواعد برنامج الحزب فى

(١) أحمد عزة الاعظمى - المصدر السابق ، ص ٤١ ، أمين سعيد - الثورة العربية

الكبرى ص ١٤ .

(٢) الأوسون : رفيق بك العظم ، الشيخ محمد رشيد رضا ، الدكتور شبلى شميل

اسكندر عمون ، المحامى سامى جريدنى ، حقى العظم ، محب الدين الخطيب . . وانتخب

رفيق العظم رئيساً واسكندرعمون نائباً للرئيس ، وحقى العظم سكرتيراً ، ومحب الدين الخطيب

نائباً للسكرتير ، الدكتور عزة الجندى ، ونعمان ابو شعر ، وداود بركات رئيس تحرير الاهرام

للهيئة المالية . « المفيد - ١١٨٠ ، عام ١٩١٢ » .

المجلس . جعل مركز الحزب العام في مصر « القاهرة » ، ويجوز لكل بلد أو قرية يجتمع فيها عشرة من أهلها على مبدأ اللامركزية الادارية أن يؤسسوا فرعاً له ، ويخبروا المركز العام بذلك . كما نص قانونه الداخلى أن تعقد اللجنة العليا للحزب مؤتمراً حزبياً عاماً في مصر القاهرة في شهر نوفمبر (تشرين ثانى) من كل عام يحضره أعضاء اللجنة العليا وأفراد الحزب في المركز العام ومندوبون ترسلهم اللجان الفرعية . وأوجب على اللجان الادارية الفرعية أن تسعى بكل الوسائل المشروعة لنشر مبادئ الحزب وتعميمها بين الناس (١) .

أذاع الحزب أثر تشكيله بياناً جاء فيه ما يلى : « إن أفضل أشكال الحكومات هو الدستورى ، وأفضل أشكال الحكم الدستورى هو اللامركزى ، خصوصاً فى الممالك التى تعددت فيها الفروق والمذاهب واللغات ، واختلفت العوائد والتقاليد والأخلاق فكان من المتعذر أن تساس بقانون واحد لم تراعى فيه تلك الأحوال ، ولم ينظر معه فى الحاجة والزمان والمكان .

ثم وضح البيان هذه الفكرة ، وأتى بالأدلة على صوابها بما لا يخرج عن فلسفة البرنس صباح الدين الاجتماعية إذ قال : كما ثبت أن اللامركزية هى أفضل مرب لأفراد الأمة على الاستقلال الذاتى الذى هو خير وسيلة لترقى الأمم لأنها ، أى اللامركزية ، تأبى بطبيعتها أن تكون تبعة الحكم مقصورة على أفراد قليلين ، تصدر عنهم القوة والعمل إلى كل ناحية من أنحاء المملكة فيكونون كالمحرك فى آلة كبيرة إذا أصابه عطب أو ضعف تعطلت أجزاء سائر الآلة عن العمل ، دون أن يكون لأى جزء من الاجزاء قوة ذاتية يعمل بها لنفسه ، ودون أن يكون مسؤولاً عن نتيجة وقوفه عن العمل .

(١) اسعد داغر - المصدر السابق ، ص ٥٧ ، من المواد ٢ و ٩ و ١١ و ١٨ من القانون

• قال الامركزية توزع التبعة على أفراد الأمة بمقدار ماتعطيهم من السيطرة على مصالح الوطن ، وبسبب ذلك تنزع عنهم ثوب الاتكالية ، حياة الاعتماد على غير النفس ، وتفسح أمام كل فرد مجال العمل الواسع في جهاد الحياة ، وتمهد للشعب بلوغ غايات المدنية والترقى والعمران من أقرب سبيل ، وفي وقت قصير . .

ثم بين موجبات تأليف الحزب بقوله أنها «الحرص على سلامة الدولة من غوائل الفتن والمشاعبات الداخلية والصدمات الخارجية التي يسببها عدم رضا العناصر العثمانية ، والتفافها باخلاص ، . . . حول العرش العثماني الرفيع ، . . . (لذلك) صار من المحتم على كل عثمانى صادق الوطنية النظر في الاسباب التي تتما سلك بها اعضاء هذا الجسم الذي تفككك بقوتى الجذب والدفع بين المركز والاطراف ودخله الوهن والضعف المؤديان إلى الانحلال ، (١) .

بر نامج الحزب :

المادتان ١ و ٢ : أن الدولة العثمانية دولة دستورية نيابية وكل ولاية من ولاياتها تعد جزءاً من السلطنة لاينفك عنها بحال من الأحوال ، وإنما تبنى إدارة هذه الولايات على أساس اللامركزية الادارية ، والسلطان الأعظم هو الذى يعين الوالى وقاضى القضاة . وهذان يقومان ، كل منهما فى حدود دائرته ، بتعيين سائر موظفى الولاية ، بعد اختيار مجلس الادارة لهم ، ولا يجوز عزل موظف إلا بحكم من مجلس التأديب .

المادتان ٤ و ٥ : يكون فى مركز كل ولاية مجلس عمومى ومجلس إدارة .

ومجلس معارف ومجلس أوقاف وتكون جميع قرارات المجلس العمومي نافذة .

المادة ٦ : من حقوق المجلس العمومي للولاية المراقبة على حكومتها ، والنظر في جميع شؤون الإدارة المحلية من تقرير ميزانية الولاية وأمور الأمن العام والمعارف والنافعة والأوقاف والبلدية وتقرير ما يراه فيها وسن النظامات لها . وأما ما كان من أمور النافعة يتعلق من بعض الوجوه بالأمور العسكرية أو السياسة الخارجية ، كسكك الحديد ، فيرفعه بعد إبداء رأيه فيه إلى العاصمة .

المادة ٧ - من حقوق مجلس إدارة الولاية وضع ميزانية الولاية ؛ واختيار جميع موظفيها .

المادتان ٨ و ٩ : من حقوق مجلس معارف الولاية وضع برنامج التعليم والنظر في جميع شؤونها ، ووضع ميزانية خاصة لها ، ويكون من حقوق هذا المجلس ، ومجلس أوقاف الولاية وضع الميزانية الخاصة بكل من الدائرتين .

المادة ١٠ - يكون تعيين جميع هذه المجالس بالانتخاب ؛ إلا لمجلس الإدارة فان نصف أعضائه ينتخبهم الشعب . والنصف الآخر يكرنون من رؤساء المصالح المحلية .

المادة ١١ - تعدل طريقة الانتخاب لهذه المجالس ، ومجلس المبعوثين ، وللمجالس البلدية بحيث تكون حرة وممثلة لجميع عناصر الشعب (يقصد بالعبارة الأخيرة : التصويت العام) .

المادة ١٢ : ماجرى عليه العرف في بعض البلاد والأقاليم التي لاتنفذ فيها قوانين الدولة وأحكامها (أي الولايات الممتازة) يبق على ما كان عليه إلى الآن . ويراعى في تغيير الإدارة ، في كل بلاد ، رضا أهلها به .

المادة ١٤ : يكون في كل ولاية لغتان رسميتان . التركية واللغة المحلية .

المادة ١٥ : يجب تعميم التعليم في كل ولاية بلغة أهلها .

المادة ١٦ : أهل كل ولاية يؤدون الخدمة العسكرية في ولايتهم، ويكون عسكرها على قدم الإستعداد للدفاع عنها ، في زمن السلم ، وأما سوق الجند في زمن الحرب فهو منوط بنظارة الحرية في الآستانة ، وحينئذ يجب على المجلس العمومي أن يتخذ الوسائل للدفاع عن الولاية (١) .

أخذت جريدة المنار ، وصاحبها عضو من أعضاء هذا الحزب ، على عاتقها أمر الدفاع عن مبادئه ، ونشر بياناته ، وشرح مبادئه ، والظن في مبدأ مركزية الحكم الذي اتخذه الإتحاديون خطة لهم ، وفتنوه ببرقع خداع اسمه « توسيع المأذونية » التي وصفها الشيخ رشيد رضا ، وكان صادقا ومحقا في ذلك ، بقوله أنها ليست سوى توسيعاً لنطاق الإستبداد « لأنها عبارة عن إذن المركز العام للولاية وغيرهم من الحكام الإداريين بأن يتصرفوا ، في بعض الأمور ، بدون إذن من وزارة الداخلية ، فهي تستلزم قلة المسؤولية وإتاحة الجراة على الإستبداد، إنها ليست سوى توسيعاً للسلطة الشخصية (١)

يلاحظ في برنامج هذا الحزب انطباق تام على آراء البرنس صباح الدين وتمائل شديد بينه وبين برنامج حزب « الحرية والائتلاف » . المنبثق عن آراء المصلح المشار إليه ؛ لكنه يزيد عليه بكونه أكثر وضوحا ودقة في تحديد حقوق العناصر ، وفي إعطائه صلاحيات واسعة جداً لل مجالس المحلية في إدارة شؤون الولاية ، وإعطاء مجلس الإدارة حق إنتقاء جميع موظفي الولاية ، عدا الوالى وقاضى القضاة ، وعرض أسمائهم على تصديق الوالى . وفي جعل جميع مقررات المجلس العمومي نافذة ، وكأنه مجلس نيابي في انتخاب

(١) المنار - نفس المصدر السابق ، ص ٢٢٩ من برنامج الحزب .

(٢) المنار - مجلد ١٦ ، ج ٢ ، فبراير ١٩١٢ ، ص ٢٢٦ من نص البيان .

أعضائه ونفوذ مقرراته وسنه للأنظمة المحلية ، وكان الوالى ليس سوى مأمور تنفيذ للمجلس المشار إليه ، وبمجرد صلة اتصال بين الولاية والحكومة المركزية . وفى نصه صراحة على استعمال لغتين رسميتين فى كل ولاية : التركية واللغة المحلية ، وجعل لغة التعليم هى اللغة المحلية فى جميع مراحل الدراسة ، بينما جعلها برنامج « الحرية والائتلاف » مقصورة على المدارس الابتدائية . كما يختلف هذا الحزب — بالرغم من تسميته « بالعثمانى » ونصه على إمكان دخول كل عثمانى فيه ، وعلى أن برنامجه غير مختص بالولايات العربية بل هو عام لجميع ولايات الدولة — بكونه مقصورا على العرب « وظل عربيا وأثرا من آثار الفكرة العربية »^(١) ، وكان كل اعضاء هيئة ادارته ورئيسه عربيا ، ولم يندمج فى حركته الا العرب ، ولم تؤسس له فروع الا فى البلاد العربية . وهنا يبرز التطور الجديد فى النضال العربى .

لم يتوان الحزب منذ تأسيسه فى العمل لتحقيق الاصلاح ، وشرح حملة الاقلام من اعضائه ، وخاصة رفيق بك العظم وحتى بك العظم والدكتور شبل شميل ، فى نشر المقالات بطلب الاصلاح على المقاعدة اللامركزية وفى التعاون مع الجمعيات الاصلاحية العربية الأخرى ، التى تألفت فى كل من بيروت ، ودمشق والعراق وباريس على نفس المبدأ الذى تألف عليه الحزب ، والتى بدأت تعمل فى سبيل الاصلاح بعد فترة توقف واستكانة لزمها العرب خلال الحرب البلقانية ، اخلاصا منهم لدولتهم فى المحنة التى مرت بها ، والتى كانت فى الحقيقة محكا لغيرتهم ودليلا على موالاتهم للترك ، إذ برهنت عن تفانى الأمة العربية فى الحفاظ على عرش الخلافة والسلطنة ، وسكوتها عن طلب الاصلاح ريثما ينجلي الكرب وتتكشف الغمة^(٢) ولما كانت نوايا الدول العظمى السيئة وطمعها فى أراضي السلطنة لا يمكن إحباطها إلا عن طريق الاصلاح ، وإذ استبطأ العرب

(١) عزة دروزة - حول الحركة العربية الحديثة ج ١ ، ص ٢٤ .

(٢) الاهرام - ١٠٥٧٥ ، ١٢-١٢-١٩١٢

الإصلاح من وزارة كامل باشا ، قام سياسيوهم وكتابهم ينهون الحكومة إلى وجوب تدارك إهمالها ، بعد أن أصبحت مسألة الإصلاح تشغل الولايات العربية من أقصاها إلى أقصاها . فهب العرب يريدون أن يتعرضوا ما فاتهم في أيام غفلتهم ، وأن يتلافوا التهاون الذي بدر منهم ، ففي شهر واحد بدأت وانتشرت هذه الحركة الفكرية في بيروت وحلب ودمشق ، وفي كل مكان من البلاد العربية ، وأخذت جرائدهم ترد على صحافة الترك الإتحادية في الآستانة - التي زعمت ان إجراء الإصلاح يزيد من مشا كل الدولة في هذه الظروف ، مفضلة السكوت أمام الفوضى والحزب - بقولها « إن الأمانة الخارجية لا تمنع من تلافي أسباب المساوىء الداخلية ، وأنه يجب أن نعتبر بمصيبتنا الحاضرة فلا نضيع دقيقة واحدة في مباشرة الإصلاح وأن نعلم أن كل يوم نتأخر فيه عن هذا الواجب يجر علينا ويلا لا يقل عن ويل الحرب » (١) واندفع كتاب كثيرون من العرب يظهرون قلقهم على صفحات الجرائد من تأخر الحكومة الجديدة في هذا السبيل . ففي مقال للأمير نسيب أرسلان جاء : « إن العثماني قد بلغت نفسه التراق من العبث في شؤون دولته ، فاذا أبطأ عليه الإصلاح كان معذورا في دفن الثمالة الباقية من رجائه ، وحسبه أنه قاسى فيما مضى من ملكث اليهود وتزيين الكلام ما كان بلاه فوق بلائه . فيتعين على العثماني المقروح الفؤاد أن يهتف بالشكوى وأن يرفع عقيرته بكل قوى نفسه الكئيبة ، على آخر صوت من أصوات الأمة النكداء يعمل في مشاعر الأخيار منها فيتوفروا على إصلاح هذه المملكة وحماتها من الخطر المحدق بها » (٢) . كما جاء في مقال للدكتور شبلى شميل في الاهرام ينتقد الحكومة بقوله : « ليست علاقتها بنا حتى اليوم علاقة

(١) المؤيد - ٦٨٨٣ - ١٩ - ١ - ١٩١٢ مقال بقلم بدع نوري بك الحصرى من رجال

الإدارة العرب .

(٢) المفيد - ١١٥٢ - ١٧ - ١٢ - ١٩١٢ ، من مقال بقلم الأمير نسيب أرسلان

غاصب، سالب، ناهب، طامس . . . فان كانت حكومتنا تظن أنها تستطيع أن تحكمنا اليوم كما حكمتنا في الماضي، ولم تخش انتفاضتنا عليها، أفلا تخشى الذين ينازعونها البقاء من خارج، وهي بهذا الضعف وهم بتلك القوة؟ وما ضعفها إلا من أن ضعف شعوبها، فان لم تعرف واجباتنا نحونا لإسعادنا فلا أقل من أن تخشى نتيجة ضعفنا عليها وان لم تسع لتقويتنا حبا بنا فلتسع إلى ذلك حبا بمصلحة نفسها، وهذا لا يكون إلا إذا سلكت معنا على ضد ما كانت حتى اليوم على خط مستقيم .

وعلى الأمة العربية أن تعرف أن الحكومات قلما تسلك هذا المسلك الحسن مع رعاياها من نفسها، فعليها إذا أن تسلك مع حكومتها غير مسلك الغفلة والخنوع الأعمى، لتعرف كيف تقوم اعوجاج حكماها وتصير مسموعة الكلمة لديهم^(١) .

وكتب ابراهيم سليم النجار . مراسل الأهرام في الآستانة، وهو من الذين عملوا للإصلاح، قال : « إن الترك ينظرون إلى العرب بحكومتهم درجات سلم يرتقون به إلى غاياتهم، الاتحاديون والائتلافيون على السواء . » . ونود بما قدمه العرب للائتلافيين من خدمات قائلا : « لولا مال العرب لما ظهر حزب الحرية والائتلاف، ولولا أموالهم لما ظهرت جريدة «تنظيمات» وغيرها من الجرائد، فاذا كاق نصيب العرب؟ » . ثم عدد رجالات الترك الذين عينتهم حكومة العهد الجديد مثل رضا نور، ورضا توفيق، وماهر سعيد، ورشيد بك، وكثيرين غيرهم قائلا : « إن التعيينات الكثيرة لوظائف الدولة كانت من جماعة الترك، ولا يوجد حتى ولا اسم واحد لعربي فيها »^(٢) .

(١) الأهرام - ١٠٥٧٨ - ١٧-١٢-١٩١٢ من مقال للدكتور شلبي شميل بعنوان

« نحن وحكومتنا »

(٢) الأهرام - ١٠٥٩٦ - ٩-١-١٩١٢

وهكذا لم تشرع الحكومة المنبثقة عن الائتلافيين في الإصلاح إلا بعد أن بدأ العرب في التذمر ، وقام اشراق بغداد والبصرة ودمشق وحلب وبيروت والقدس وأبرقوا إلى الحكومة طالبين أن تصدر إرادتها بإعلان لا مركزية الحكم في بلادهم صيانة لها من الوقوع في مثل ما وقعت فيه طرابلس الغرب^(١) ، وإلا بعد أن تعرضه للحملات الصحفية ، وقامت فئات مختلفة من رجالات العرب بعقد الاجتماعات في الآستانه ، وراجعت المسؤولين ، كان من بينها شخصيات مثل شفيق بك المؤيد ، وشكري بك الحسيني ، وزكي بك مغامر ، وعبد الرحمن بك العابد^(٢) . كما بدأ البرنس صباح الدين نشاطه وقابل الحكومة ناصحاً لهم بوجود تطبيق النظام اللامركزي في الولايات ، ونشط العقلاء من الترك الذين يميلون إلى هذا النظام في الدعوة له على صفحات الجرائد ، هم واللامركزيون العرب على السواء . فبينما كانت مفاوضات الهدنة والصلح جارية ، كانت تقوم إلى جانبها على أعمدة الصحف ، ضجة هائلة حول الإصلاح ، يعالج الكتاب في مقالاتهم الطرق المختلفة بكيفية تطبيقه ، وكان الملاحظ أن كتاب الترك المنصفين ، من الذين يميلون إلى الإئتلافيين ، كانوا ينظرون بعين الانصاف والتقدير إلى حركة التطور الفكري في عواصم العرب الثلاثة دمشق ، بيروت ، وبغداد . أما الاتحاديون فكانوا يرتعدون من ظهور هذه الحركة ظهوراً جلياً واضح المعالم يدل على يقظة الشعور والوعي القومي والسأم من الخنوع والخضوع الأعمى لقوة السلطة المركزية ، وعلى الاتحاد التام بين الإسلام والمسيحيين ، وتنامي الخلاف الديني في سبيل المصلحة القومية^(٣) . وبينما كانت صحف الائتلافيين والمعتدلين من الترك تقول بوجود تطبيق

(١) الأهرام - ١٠٥٧٧ ، ١٦ - ١٢ - ١٩١٢

(٢) شكري الحسيني ، كان قبل اشتغاله بالسياسة رئيساً لمحاسبة وزارة المعارف ،

وزكي مغامر من الكتاب الشهيرين ، وعبد الرحمن العابد دمشقي ، درس في الغرب

(٣) الأهرام - ١٠٥٩٥ ، ٨ - ١ - ١٩١٣

اللامركزية ، كانت الجرائد الاتحادية تعزف نغمها القديم بتفضيل مركزية الحكم . ومن أطرف ما كتب في هذا الصدد مقال ظهر في جريدة « طنين » في المقارنة بين جماعة «حزب الحرية والائتلاف» وبين الكونت «برختولد» وزير خارجية النمسا ، حاول كاتبه أن يوجد الشبه بين خطة هذا الحزب وبين إدارة النمسا لولاياتها ، قال : « إنه ليخال القارىء بأن اتفاقاً قديماً ومودة أزليه قائمة بين الحزب والكونت ، فإذا سئل هذا السياسي الكبير عن كيفية تطبيق نظامه فلا ريب أنه يبرز برنامج الحزب المذكور . ثم أخذ يشكك في نوايا الحزب الوطنية وينذر بخطر الأطماع النمساوية بقوله : « إن رجال السياسة النمساويين يودون جداً تأسيس اللامركزية في أوروبا العثمانية كاللامركزية النمساوية ، لأن تطبيقها فيها مقدمة لتشكيل إدارة استقلالية مبنية على أساس المقاطعات والعنصریات ، وإذا حصل هذا الأمر فإن الآمال التي ترجوها النمسا وتخفيها من عصور مديدة ستظهر سريعاً » ، وأخذ بعدئذ يقابل بين النظامين إلى أن قال : « إن الولايات بموجب خطة المؤتلفين هي أياها تملك استقلالها كما هي في إدارة أولايات النمسا ، لأن وجود الصلاحية للوالى في الإدارة المدنية لسن القوانين دليل عظيم على الاستقلال . » ثم قال : « ولكن نسى المؤتلفون أن الممالك التي تديرها النمسا باللامركزية كانت بلاد ملوك وأمراء ، وقد توفقت النمسا أن تقر بهم منها وتستولى عليهم ، ولكنها اضطرت أن تترك لهم مقررات المجلس المحلى لهذه البلاد ، وعليه فإن الإبرة السياسية النمساوية تميل إلى الاتحاد أكثر من الافتراق ، وتتبع هذه الحكومة دائماً سياسة تنزيل مجالس « الدية » لدرجة المجالس العمومية الموجودة في فرنسا . أما نحن فننتبع سياسة الافتراق لا الاتحاد ، أى عكس السياسة التي تتبعها النمسا لنفسها . . كأننا نطلب بذلك أن تكون المملكة العثمانية الجميلة في هرج ومرج ، يباطلنا وحدثها الإدارية والسياسية والتشريعية

ولا تفكر قط بتاريخ ماضى الدولة ، ولا تعتبر بآتيها ، (١) .

كما أدلى الشيخ عبد العزيز جاويش ، صاحب الهلال العثماني العربية ، بدلوه في أبحاث المركزية واللامركزية قال : « إن اللامركزية لا تنفق والسلطنة العثمانية ، فشروطها أن تكون الأمة مشتركة عناصرها مع الأمة الحاكمة في الجنسية واللغة والدين . . كيف يجوز أن تطبق قاعدة الحكم المحلي في ولاياتنا ، التي إذا فتشت قلوب أهلها وجدتها مملوءة بحب بلغاريا ، أو صربيا ، أو اليونان ، أو النمسا ، أو فرنسا ، أو إنجلترا . كيف يجوز تطبيق تلك القاعدة في بلاد قلنا فكرت في الجامعة العثمانية ، وقلنا أراحت الحكومة المركزية . . . فإذا عسى يريد موجد فكرة الحكم اللامركزي سوى تهيئة الدولة العثمانية للتصفية النهائية؟ » (٢) .

خلاصة القول كان الجدل حول المركزية واللامركزية الشغل الشاغل للصحف والناس ، واتخذ الخلاف في هذا الصدد شكل صراع عنيف ، في الوقت الذي كانت الأطماع الأجنبية فاعرة أفواهما لا ابتلاع ما نستطيع ابتلاعه من ممالك الدولة . غير أن الصدر الأعظم كامل باشا قد أدرك أن خير الوسائل للوقوف أمام هذه الأطماع هي الإسراع في تطبيق برنامج وزارته في الإصلاح اللامركزي ، واستجاب ، برغم مشاغله الهامة ، إلى طلب الإصلاحيين ، وكان النذير الذي دق ناقوس الخطر هو البرقية التي بعث بها إليه أدهم بك والى بيروت الائتلافي في أواخر أيام سنة ١٩١٢ وجاء فيها أنه ، يتجاذب البلاد عوامل مختلفة ، ولقد ولي قسم عظيم من الأهالي وجههم نحو إنجلترا أو فرنسا لإصلاح الحالة التعسة التي هم فيها فإذا نحن لم نأخذ بالإصلاح الحقيقي تخرج البلاد من يدنا لا محالة ، (٣) . عندئذ أجابه الصدر

(١) الراى العام - ٧١٧ ، ٥-٩-١٩١٢ ، مقال مرعب عن جريدة « طنين »

(٢) الراى العام - ٧١٦ ، ٤-٩-١٩١٢ ، مقال بقلم عبد العزيز جاويش بعنوان

« مصر الدولة العثمانية »

(٣) محمد كرد على - المصدر السابق ، ص ١٢٩ .

الأعظم ، بوجوب جمع مجلس الولاية العمومي للمذاكرة في الإصلاحات المطلوبة وتنظيم اللوائح بمطالب السكان ، كما أذاع بلاغا مماثلا على بقية الولايات (١) . فتشكلت في كل من بيروت ، وحلب ، ودمشق ، والبصرة جمعيات إصلاحية أخذت تدرس قضية الإصلاح وتحضر اللوائح اللازمة . فاجتمعت في بيروت :

الجمعية العمومية الإصلاحية :

وقد تم تشكيلها بأن اجتمع القلائمون بمشروع الإصلاح في النادي الائتلافي في بيروت وبخوشا في كيفية جعل المشروع الاصلاحى صادرا عن رغبة الأهالي فعلا ، وبعد البحث والمذاكرة قر الرأي على أن تدعى المجالس المالية مع فريق من أعيان الطوائف الثلاث ومن الصحفيين والمحامين إلى الاجتماع وانتخت هيئة مختلطة من العثمانيين تقدر بـ (٨٤) شخصا . وهذه الهيئة تنتخب لجنة اخرى ، لوضع اللائحة الاصلاحية (٢) . وقد تم ذلك بالفعل ، وعقدت الجمعية جلستها الاولى في دار المجلس البلدى ، واختارت من أعضائها (٢٥) (٣) مفوضا اناطت بهم القيام بهذه المهمة . فانكبت على العمل ووضعت اللائحة الاصلاحية ، ثم أحالتها إلى الجمعية العمومية فصدقت عليها في ٣١ كانون ثانى ، يناير سنة ١٩١٣ (٤) .

(١) محمد جميل بيهم - المصدر السابق ، ص ٢٢ .

(٢) المفيد - ١١٦٢ ، ٣ - ١٢ - ١٩١٢ .

(٣) كان من اعضاءها البارزين : سليم على سلام ، احمد مختار بيهم ، خليل زينية ، الدكتور ابوب ثابت ، « الاخيران من جمعية النهضة اللبنانية المسيحية » ، الشيخ احمد حسن طيارة ، البير سرسق ، اسكندر غازار ، رزق الله ارقش ، سليم طيارة ، كامل الصلح ، محمد ابراهيم طيارة ، جان بطرس ، يوسف هانى ، محمد فاخورى ، بترو طراد ، جميل الحسامى ، حسن ناطور ، حبيب فرعون وغيرهم .

(٤) المنار - مجلد ١٦ ، ج ٤ ، ص ٢٧٥ .

المؤتمن الاصلية:

نظمت على أساس الادارة اللامركزية الواسعة. وقد قسمت إدارة الولاية إلى قسمين : الأول يشتمل على الأعمال المتعلقة بكيان السلطنة وشؤونها الأساسية ، وهي المسائل الخارجية والعسكرية والجمارك والبوستان والتلغراف وسن القوانين ووضع المكوس . والثاني يشتمل على الأعمال المحلية المتعلقة بشؤون الولاية الداخلية الخاصة . وكل ما يتعلق بالقسم الأول منوط بتقريره وإجراؤه بالحكومة المركزية وكل ما يتعلق بالقسم الثاني منوط بتقريره بمجلس الولاية العمومي (المادة ١) . وعلى هذا يكون للوالي صفتان : الأولى أن يمثل الحكومة المركزية وينفذ قراراتها ، والثانية أن يمثل حكومة الولاية ، فينفذ جميع الأعمال المتعلقة بالقسم الثاني طبقاً لقرارات المجلس العمومي (مادة ٢) . وقد فصلت اللائحة حقوق الوالي ووظائفه ، ومنها أنه ينفذ قرارات المجلس العمومي ، غير أن له حق الاعتراض عليها ، بموافقة المستشارين ، خلال اسبوع من تاريخ تبليغه اياها . أما إذا أصر المجلس على قراراته بأكثرية ثلثي الأصوات فتسكتسب الصفة القطعية ، ويكون على الوالي تنفيذها (المادة ٤) . ومنها أيضاً تعيين المتصرفين والقائمين والمديرين بعد عرض أسمائهم على الحكومة المركزية وفقاً لنظام يرضه المجلس العمومي . أما الوالي نفسه وحاكم الشرع في مركز الولاية ، والدفتردار (مدير المالية) ، وباشمدير (المدير الأول) الرسومات ، وباشمدير البوسطة والتلغراف ، وقائد الدرك وضباط الدرك ، فتعينهم الحكومة المركزية على شرط معرفتهم اللغة العربية معرفة تامة ، ويستثنى من هذا الشرط والى الولاية لمدة خمس سنوات من تاريخ وضع هذه اللائحة موضع التنفيذ . أما بقية الموظفين فيتبغى أن يكونوا من أهالي البلاد (المادة ٦) .

أما المجلس العمومي للولاية : فيؤلف من ٣٠ عضواً نصفهم من المسلمين

والنصف الآخر من غير المسلمين ، لمدة أربع سنوات ، وهم ينتخبون منهم رئيساً بالاقتراع السري ، ويجرى انتخابهم على قاعدة التمثيل النسبي العددي في دوائر الانتخابات . ومن حقوق المجلس تقرير جميع أعمال الولاية الداخلية والمذاكرة فيما يعرض عليه من قبل الوالي ولجنة المجلس أو عشرة من أعضائه ، ووضع الأنظمة الداخلية بشرط أن لا تمس شؤون السلطنة الأساسية ، وعقد القروض في حدود نصف واردات الولاية ، وإلا اقتضى الأمر مصادقة الحكومة اللامركزية ، وإعطاء رخص لتأليف شركات المساهمة عثمانية للمشاريع العمومية النافعة بشرط أن لا تتضمن امتيازاً وإلا يجب تصديق المركز عليها . وله حق استجواب الوالي ، وطلب عزله ولكنه لا يتدخل في الشؤون السياسية العامة مطلقاً ، ويكون عزل الوالي بناء على قرار المجلس العمومي بأكثرية ثلثي مجموع أعضائه ، وعندئذ تعين الحكومة المركزية خلفاً له في مدة أربعين يوماً .

مالية الولاية : تكون واردات الولاية على نوعين :

١ - ما يعود برمته إلى مركز السلطنة وهو حاصلات الجمارك والبريد والبرق وواردات بدل الخدمة العسكرية (ما يدفعه المجند لإعفائه من خدمة العلم) .

٢ - ما يعود برمته للولاية وهو عدا ما ذكر من الواردات مثل الرسوم البلدية ، وضريبة العقارات ، والعشور . . . الخ .

البلديات :

تكون مستقلة في جميع أعمالها ، لها الحق بوضع الرسم بمصادقة المجلس العمومي دون مراجعة الحكومة المركزية .

الأوقاف .

لا علاقة للإدارة ولا للمجلس العمومي بها ، بل يسلم كل وقف إلى مجلس الملة المنسوب إلى كل منها ، لاستخدامه بموجب قوانين كل ملة .

لجنة المجلس العمومي

ينتخب المجلس العمومي بالاقتراع السري لجنة من أعضائه ، واحد منهم من كل لواء وإثنان من مركز الولاية ، لمدة سنة واحدة ، تجتمع بإدارة مستشار المجلس العمومي .

تتولى اللجنة : مراقبة تنفيذ قرارات المجلس ، ودرس المشاريع اللازمة للولاية وإعداد لوائحها ، وتعيين مهندسين اختصاصيين للاستعانة بهم في أعمالها ، ودعوة المجلس العمومي لاجتماع فوق العادة باتفاق ثلثي أعضائها ومصادقة مستشار المجلس .

تعيين الموظفين :

الموظفون ، من غير رؤساء الدوائر الذين يقع على المركز أمر تعيينهم يجرى تعيينهم بإمتحان أمام لجنة مؤلفة من مستشار ورئيس الدائرة المختصة تسمى لجنة الإمتحان . تقدم هذه اللجنة اسمي الممتازين إلى لجنة المجلس العمومي ، التي لها حق الاعتراض على من لاتراه لائقاً من المرشحين لتوظيفة وبعد مصادقتها يعرض الإسمان على الوالي ليعين أحدهما . أما رؤساء العدلية فيعينون وفقاً لنظام يضعه المجلس العمومي .

أما عزل الموظفين ، فالمعينون منهم من قبل المركز تكف يدوم بطلب المستشار ومصادقة الوالي الذي يطلب من المركز عزلهم بعد حكم مجلس المستشارين . والمعينون من قبل الولاية ، عدا رؤساء العدلية ، تكف يدوم بناء على طلب المستشار ورئيس الدائرة المنسويين إليها ، وأما رؤساء العدلية فتكف يدوم بناء على طلب المستشار ومصادقة مجلس المستشارين .

المستشارون والمفتشون :

تعين الحكومة المركزية مستشارين من الأجانب على شرط معرفتهم إحدى اللغات الثلاث . العربية أو التركية أو الافرنسية ، لدوائر الدرك والمالية والبريد والجرمك في مركز الولاية . وتعين أيضاً مفتشاً اجنياً عاماً لكل لواء من الأولوية يخول حق تفتيش أية دائرة كانت من اللواء ويكون مرجعه مستشار مركز الولاية .

ويعين المجلس العمومي ، من الدول التي ترضاها الحكومة المركزية ، مستشارين لدوائر : مجلس الولاية العمومي والعدلية والنافعة والمعارف والبلدية والبوليس ، وتكون مدة الاستشارة والتفتيش (١٥ سنة) .
قابلة للتجديد .

مجلس المستشارين :

يؤلف مجلس يسمى مجلس المستشارين يكون اعضاؤه . رئيس المجلس العمومي ، او من ينيه عنه من اعضاء لجنة المجلس، وجميع مستشاري الدوائر في مركز الولاية ، اما وظائف هذا المجلس فهي :

١ - تفسير مواد النظام الذي تضعه الحكومة المركزية ، وفقاً لهذه اللائحة ، ليكون دستوراً لحكومة الولاية ومجلسها العمومي .

٢ - تفسير القرارات والأنظمة التي يضعها المجلس العمومي

٣ - النظر والحكم في وجوب عزل الموظف أو عدمه .

٤ - النظر والحكم بناء على طلب الوالي أو أحد المستشارين في كل خلاف في الراى يقع بين احد المستشارين والمجلس العمومي أو إحدى لجانه . أو أية دائرة كانت ويكون حكمه مبرماً ، ويرأس هذا المجلس الى الولاية ، وينوب عنه في غيابه رئيس المجلس العمومي أو مستشار هذا المجلس .

اللغة المحلّية :

اللغة العربية هي الرسمية في جميع المعاملات داخل الولاية ، وتعتبر أيضا لغة رسمية كاللغة التركية في مجلس النواب والأعيان .

الخدمة العسكرية :

تخفف الخدمة العسكرية إلى سنتين وتقضى الخدمة أيام السلم في الولاية ، وتبذل قيمة البدل النقدي للنظامية إلى (٣٠) ليرة عثمانية ، وللرديف والاحتياط إلى (٢٠) عثمانية^(١) .

ملاحظات حول هذه اللائحة :

إن من يدقق النظر في هذه اللائحة يرى أنها تشبه إلى حد كبير برنامج حزب اللامركزية العثماني ، إلا في بعض النقاط وتتلخص بما يلي :

١ - في مسألة تعيين كبار موظفي الولاية ، التي أعطت فيها اللائحة مجالا أوسع لصلاحيات الحكومة المركزية في تعيينهم ، بينما اقتصر برنامج حزب اللامركزية على حق السلطان في تعيين الوالي وقاضي القضاة فقط .

٢ - في حق الوالي ، ولكن ضمن قيود ، في الاعتراض على قرارات المجالس العمومية في اللائحة ، بينما جعل برنامج حزب اللامركزية جميع قرارات المجالس العمومية نافذة إطلاقا .

٣ - في تقسيم واردات الميزانية إلى قسمين ، وجعل قسم منها عائداً إلى الحكومة المركزية ، بينما أغفل برنامج حزب اللامركزية التفصيل في هذه هذه الناحية ، وجعل لمجلس إدارة الولاية ، ومجلس معارفها ، ومجلس

(١) المنار - العدد السابق ، ص ٢٧٥ ، من نصوص اللائحة التي نظمتها الجمعية الإصلاحية . يطلق اسم الرديف على كل من تجاوز سن الأربعين من الذين أدوا الخدمة الإجبارية ، واسم الاحتياط على كل من لم يتجاوز هذه السن من هؤلاء . وكلا الفئتين تسافران إلى الجندية في حالة التعبئة العامة .

أوقافها ، تمام الصلاحية في إدارة الشؤون المختصة بكل منها وتقرير ميزانيتها. وبالإجمال نلاحظ أن لائحة الجمعية الإصلاحية أقل جنوحاً إلى الاستقلال الإداري من حزب اللامركزية العثماني ، إلا أنها أكثر انطباقاً على مبدأ البرنس صباح الدين في اللامركزية من حزب « الحرية والاتلاف » العثماني .

غير أن الشيء الذي يوجب الامعان هو قضية المستشارين والمفتشين الأجانب الذين أعطوا من الصلاحيات في اللائحة ما يصل إلى حد وضع مقاليد أمور الولاية في أيديهم ، يتصرفون بها تصرف الحاكم بأمره وهذا بيان للانتقادات الموجهة إليها بهذا الشأن :

١ - تقييد إعراض الوالي على قرارات المجلس العمومي بمصادقة مجلس المستشارين . صحيح أن هذا التقييد قد تكون غايته منع اعتساف الوالي ولكنه في الوقت نفسه انتقاص من كرامته ، وهو انتقاص لافائدة منه ملالما أن الرأي الأخير هو للمجلس العمومي .

٢ - إن جعل اجتماع لجنة المجلس العمومي بإدارة مستشار هذا المجلس وربط حقها في دعوة المجلس لإجتماع فوق العادة ، ولو باتفاق ثلثي أعضائها ، بمصادقة المستشار ، ليس إلا هضماً لحقوق اللجنة .

٣ - إن كيف يد رؤساء العدلية وسائر الموظفين ، بناء على طلب المستشار وتصديق مجلس المستشارين ، كان يمكن الإستعاضة عنه بجعل ذلك من صلاحية مجلس التأديب .

٤ - أغرب ما في اللائحة أنها بعد أن جعلت عزل الموظفين الوطنيين في أيدي الأجانب تضمنت نصاً ناطت بموجبه هؤلاء عزل أنفسهم أيضاً ، فهل توخت فيهم منتهى النزاهة ؟ .

٥ - إن في إعطاء مجلس المستشارين حق تفسير مواد النظام الذي تضعه الحكومة المركزية الذي سيكون دستوراً للحكومة الولاية ومجلسها

العمومي ، وتفسير القرارات والأنظمة التي يضعها المجلس العمومي ، مع كون هذا المجلس قريباً وليس في مكان ناء ، إن في ذلك خطأ من كرامة الحكومة المركزية والمجلس العمومي ، وفرصة لتحكم الأجانب في شؤون الولاية .

٦ - وما يجعل لمجلس المستشارين سلطة خطيرة هو جعل حكمه مبرماً في كل خلاف يقع بين المستشارين والمجلس العمومي أو إحدى لجانه أو أية دائرة أخرى . ولا مثل لذلك إلا ما أصبح يتمتع به المستشارون الأجانب في أزمنة الانتدابات الأجنبية على البلاد العربية المختلفة .

خلاصة القول أن في نصوص اللائحة المتعلقة بالمستشارين والمفتشين الأجانب شططاً لم يكن من المعقول أن تقبل به الحكومة المركزية سواء كانت إئتلافية أو اتحادية^(١) .

يذهب بعض الكتاب العرب^(٢) إلى أن هذه النصوص لم توضع في اللائحة عبثاً ، بل إن بعض العناصر المسيحية الموالية لفرنسا في بيروت أرادوا استغلال « الحركة الإصلاحية » لخدمة هذه الحكومة ، وأعربوا عن رغبتهم في العمل بالاتفاق مع المسلمين لإبراز مشروع تلك الإصلاحات ، لكي يضمنوا للدول الأوروبية مبدأ مراقبتها لكل فرع من فروع الإدارة ، وكى يبرهنوا أن السكان بأجمعهم لا يرون إمكان الإصلاح إلا بمساعدة أوروبا^(٣) . على أن حكومة كامل باشا وإن كانت تميل إلى ترويج المبادئ اللامركزية وإلى استخدام المستشارين والمفتشين الأجانب ، بدليل أنها

(١) النار - المصدر السابق ، ص ٣١٢ .

(٢) احمد عزة الاعظمي - المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ٨١ ، امين سعيد - المصدر

السابق ، ج ١ ، ص ٢٤ ، ناصيف ابو زيد - المصدر السابق ، ص ١٠٥

(٣) احمد عزة الاعظمي - المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ٧٢ - ٧٣ . يتهم أحمد عزة

الاعظمي جمعية النهضة اللبنانية واعضاؤها وشعبها ، في باريس « وكان يرأسها شكري غانم » ، وفي بيروت « وكان يرأسها خليل زينية » وفي القاهرة « وكان يرأسها اسكندر عمون » بانها كانت تمهد الطريق لاستيلاء فرنسا على سوريا ووضعها تحت حمايتها .

حينما استلمت الحكم إتفقت مع خبراء من الأجانِب لإصلاح بوليس الآستانة ، والبرق والبريد ، واستعادت المستشار البلجيكي في الدائرة الأخيرة الذي كان قد هرب من سوء معاملة الاتحاديين له إبان حكمهم (١) ، وكانت فضلا عن ذلك قد شرعت في تنظيم الإصلاحات للولايات الأرمينية ، وسارت فيها شوطا كبيرا ، وفرضت لها لائحة تقضى بعملها وحدة إدارية ، وعينت لجنة من ستة أعضاء نصفهم مسلمون والنصف الباقي من غير المسلمين ، وعلى رأسها موظف أجنبي أعطى حق العزل ووضعت في يده مراقبة السلطين المدنية والعسكرية ، وجعلت مدة وظيفته والأعضاء خمسة أعوام لا يعزلون خلالها إلا لجرم كبير ، وقد راجت بعض الأنباء تقول إن مثل هذا النظام سيطبق في الولايات السورية (٢) ، إلا أنها لم تكن ، على ما يبدو مستعدة أن تذهب إلى المدى البعيد الذي ذهبت إليه جمعية بيروت الإصلاحية من الإصلاح في البلاد العربية وها هي الأدلة :

١ - في نفس الوقت الذي كانت فيه لجنة جمعية بيروت الإصلاحية تجتمع لإقرار مواد الإصلاح ، كان ثمة لجنة أخرى رسمية مشكلة تحت رئاسة والي بيروت أدهم بك ، من أربع ذوات هم : ابراهيم ثابت ، كامل الصلح ، بترو طراد ، أحمد مختار بيهم ، إنما لم تكن مهمة هؤلاء سوى استشارية فقط . وقد وضعتها اللجنة الشعبية ، إلا أنها خالفتها في المادة (١١) المتعلقة باللغة الرسمية ، ففي حين جعلت اللجنة الشعبية اللغة العربية هي الرسمية في جميع المعاملات داخل الولاية ، ورسمية كالتركية في مجلس المبعوثان والأعيان ، جاءت اللجنة الرسمية بنص يقول : « إن اللغة الرسمية هي التركية ، ومع ذلك يمكن استعمال اللسان المحلي » ، مما أدى إلى اعتراض أعضاء اللجنة الرسمية الأربعة ، حينما اطلعوا على مواد لائحة الولاية التي

(١) الأهرام - ١.٦.١ ، ١٥-١-١٩١٢ .

(٢) الأهرام - ١.٥.٩١ ، ٢-١-١٩١٢ .

نشرت في الجرائد فأذاعوا بياناً على الصحف يبنوا فيه أن اللائحة المذكورة لم توضع كل موادها بمصادقتهم ، مثال ذلك المادة (١١) التي قالوا أنها تناقض على خط مستقيم رأيهم الخاص ، إذ أنهم يعتبرون أن اللغة الرسمية التي يجب أن تستعمل في دوائر الحكومة المحلية يجب أن تكون اللغة العربية. وحينما عرضت مواد هذه اللائحة على المجلس العمومي للولاية نقح المادة التي عليها الخلاف على الوجه التالي : « تجرى كافة المعاملات المحلية في الدوائر الرسمية باللغة المحلية ، أما المخبرات التي تتعلق بالمركز فإنها تكون باللغة التركية^(١) .

٢ - أعطى رشيد بك ، وزير الداخلية في وزارة كامل باشا قبل سقوطها ، حديثاً صحفياً لجريدة « جون تورك » في ٢٣/١/١٩١٣ ، جاء فيه بأنه وضع مشروعاً للإدارة اللامركزية في الولايات ، وأن من مبادئ الحكومة الحاضرة أن تنظر الولايات في كل الأمور التي تخصها كالتعليم وتقدم الولاية الاقتصادية والصناعي ، والأمور النافعة ، كانشاء الطرق والجسور واعطاء الرخص بانشاء الترام والسكك الحديدية وردم المستنقعات وغيرها . وانه سيكون لكل ولاية ميزانية خاصة ، مع بقاء المسائل التي تتعلق بالعسكرية والمالية من اختصاص الحكومة المركزية . وان أعضاء المجلس العمومي الذي سيضطلع بامور مهمة في الولاية سيكون انتخابهم بطريقة انتخاب المبعوثين « على درجتين » ، مع بعض الاستثناءات في الولايات التي تتألف من العشائر كالموصل ، والبصرة ، وبعض جهات ولاية بغداد ودير الزور وولايات الأناضول ، حيث لا يزال قسم من الأهالي في حالة البداوة ، فلا يقدر الأهالي قيمة الاشتراك في الانتخاب . والواجب يقضى على الحكومة أن تعمل ادارياً في هذه الجهات على أن لاتكون هذه التدابير دائمية بل مؤقتة ، إلى أن تصل تلك الولايات إلى

(١) المفيد ١١٨٢ ، ٢١-١-١٩١٣ ، ١١٨٢ ، ٢٢-١-١٩١٣ .

١١٩٨ ، ٢٩-١-١٩١٣ .

حالة تتمكن معها من انشاء مجالسها العمومية بالطرق الانتخابية . وستقسم أعمال هذه المجالس إلى قسمين : أولاً ما يتعلق منها بالسلطنة بإيجاد الطرق التي تناسب كل ولاية لتطبيق القوانين العمومية فيها . وثانياً ما يتعلق منها بالولاية نفسها ، باتخاذ الوسائل التي تكفل تقدم الولاية اقتصادياً وعمرانياً أما عن واردات الولاية فستألف من رسوم الطرق والمعارف ، وسيكون لها الحق في فرض رسوم اضافية باسم « السنتم الاضافي » وستلحق بها واردات البنك الزراعي في كل ولاية ، وسيكون من حق كل ولاية أن تعقد القروض التي تودها وتكون للوالي صفتان : يمثل الحكومة المركزية من جهة ، وينفذ اجراءات الحكومة المحلية من جهة ثانية ، وتعاونه في مهمته هيئة قوامها ستة اعضاء تنتخبهم المجالس العمومية وسيكون له حق رد قرارات المجلس العمومي كل مرة يخرج بها هذا المجلس عن قوانين السلطنة العمومية (١) .

فما يلاحظ في هذا التصريح - خاصة فيما يتعلق بالولايات التي استثناها من انتخاب اعضاء مجالسها وبحق اعتراض الوالي على قرارات المجلس العمومي ، دون قيد يحد من امكانية لجوئه إلى المغالطة والاعتساف في استعمال هذا الحق - هو تقصيره تقصيراً ملموساً عن مشاريع الإصلاح التي قرأناها في برنامج حزب اللامركزية الادارية العثمانى ، وفي لأئحة جمعية بيروت الاصلاحية ، حتى كأنه ليعرج وراءه عرجاً ، بالرغم مما فيه من روح تختلف عن الروح التي كانت تظهر من حكومة الاتحاديين . ويظهر أن وجه الاختلاف بين الاتحاديين والائتلافيين لا يعد وكونه الاختلاف على درجة التوسع في مبدأ « توسيع المأذونية وتفريق الوظائف » لأكثر ولا أقل . أما مبدأ اللامركزية ، حسبما بدأ سياسيو العرب يفهمونه في

المدة الأخيرة ، وتترق نفوسهم إلى تطبيقه ، فاعتقادي أن الحاكين من الترك ، مهما اختلف لونهم الحزبي ، كانوا أبعد من أن يفهموا فهما صحيحا .

الإصلاحات في دمشق وبلاد الشام :

كانت حركة إصلاحات بيروت قد قطعت شوطا كبيرا ، وقلبت جمعية بيروت الإصلاحية نفسها إلى جمعية دائمة عاملة لما فيه مصلحة الولاية — بحيث إذا انتهت من مهمتها التي نذبت إليها « ستبقى رقيقة على مصالح الولاية وحاجياتها وكل ما يعوزها من الإصلاح »^(١) — حينما بدأت حركة الإصلاح في دمشق ، وكانت ابطأ من حركة بيروت بسبب الخلاف الذي نشب بين الإصلاحيين وخصوم الإصلاح اللامركزي . ذلك انه ما ان تلقى الوالي كاظم باشا الأمر بجمع المجالس العمومية في اليوم الأول من كانون الثاني ، يناير ١٩١٣ ، لتقرير مطالب السكان ، وتحديد حاجة الولاية من الإصلاح حتى نفذ الأمر^(٢) فدعت بلدية دمشق لفيفا من اعيان البلدة ورجالها العاملين في السياسة ، لإنتخاب لجنة لتنظيم اللائحة المطلوبة . اجتمعت الهيئة المدعوة في دائرة البلدية ، وافتتح الدكتور عبد الرحمن الشهبندر الجلسة ، وبعد أن أطلعهم رئيس البلدية على الغاية إعرض الشهبندر على صحة إنتخاب لجنة من الحضور بداعي أنهم مدعوون من قبل رئاسة البلدية لامن قبل مرخصى الأمة ، وطلب أن يكون إنتخاب اللجنة عاما ، وقدم حججا دامغة ، مصرحا بأن الحالة الحاضرة التي وصل إليها الشعب العربي ليست إلا من نتائج الترقيع و «إدارة مصلحت» قائلا : « إذا كنا نود أن نبقى على القديم فلا حاجة لتقديم اللوائح ، وإذا كان الأمر حقيقة هو تطبيق الإصلاح ووضع أساس متين له فلا بد من أن يكون ذلك عاما ، وعاضده في ذلك شكري العسلي وعبد الوهاب الإنجليزى حينئذ اختلفت الآراء وحصل جدال بين رجال جمعية الإتحاد والترقي

(١) الفيد - ١١٩٢ ، ٢-٢-١١٣٢-١١٣٢

(٢) الفيد - ١١٧١ ، ١-٨-١٣-١٩١٣ .

والإتلافيين ، ثم تقدم رشدى الشمعة باقتراح أن يترك طلب الإصلاح لرأى الأمة ، فن أحب من أفرادها أن يقدم لأئحة إلى المجلس العمومى يفعل والمجلس ينظر بأمرها ، فعاضده عبد الرحمن بك اليوسف فى هذا الرأى وإنفض الاجتماع بدون نتيجة^(١) . وقد بدا أن الإتفاق على لأئحة موحدة غير ممكن بين الطرفين ، لاختلاف الأسس التى يريدتها كل منهما للإصلاح إذ تمسك الإتحاديون بمبدأ مركز الحكم ، ويظهر أن القضية كانت مسألة نفوذ ، كما يصفها مراسل جريدة « المفيد » فى دمشق إذ يقول : « فى دمشق اليوم مسألة يقال لها مسألة النفوذ ، كانت بالأمس منحصرة فى فريق دون آخر ، فأصبحت الآن والفريقان يتنازعا عليها . كان النفوذ إلى عهد قريب بيد الطبقة التى يسمونها « طبقة الأعيان » أو « حزب الاتحاديين » أما اليوم فقد وجدت هذه الطبقة أمامها طبقة أخرى تنازعها النفوذ وهى « طبقة المنورين » أو « طبقة الاتلافيين » . ثم نحنا باللائمة لعلى التعلق بأحزاب غير عربية قائلا :

« أو شك حزب الاتحاد والترقى أن يتوارى من جميع البلاد العربية إلا من دمشق ، وأغلق حزب « الحرية والاتلاف » أبوابه^(٢) فى جميع الانحاء إلا فى دمشق ، فسواء الإتحاديون أو الاتلافيون منا ، كل منهم يغار على مصلحة حزبه أكثر من غيرة القائم باحياء الحزب وهو التابع وذلك هو المتبوع . فما كان أجدرنا بأن نؤلف حزباً وطنياً يجمع شتاتنا فترفع تلك الألفاظ الموهومة ،^(٣)

فى الواقع سار النزاع بين الفريقين بدون توقف ، وتجلى فى سعى كل منهما إلى أحباط مسعى الآخر . فقد عمد الوالى ، بعد إرفضاض الهيئة السابقة

(١) المفيد - ١١٧٧ ، ١٥٠ - ١ - ١٩٢١ .

(٢) كان الامر الاى صادق بك قد صرح بايقاف نشاط حزبه اثر نشوب حرب البلقان لتأمين الهدوء للحكومة « المفيد » - ١٢٠٩ ، ٢٢ - ٢ - ١٩١٢ «

(٣) المفيد - ١٨٨٢ ، ٢٢ - ١ - ١٩١٢ .

بلا نتيجة ، إلى دعوة آخرين من الدمشقيين كي يؤلفوا منهم لجنة إصلاحية وكان أكثرهم من الائتلافين ، فلم تمض أيام حتى أحبط الاتحاديون هذه الخطوة وحملوا الوالى على الايعاز إلى البلدية لاختار (١٦٠) شخصا لينتخبوا منهم لجنة إصلاحية . كان الأعيان يعتمدون على البلدية لأنها واقعة تحت سيطرتهم ، وحاولوا أن يجعلوا المدعويين الجدد ينتخبون (١٢) شخصاً من أخصائهم وجعلهم من الاتحاديين لينظموا اللائحة الإصلاحية ففشلوا إذ أحبط الائتلافيون بدورهم مسعاهم وقالوا « واحدة بواحدة ، وفشلت كل وساطة للتأليف بين الفريقين . ولما أيقن الائتلافيون أن لاسبيل إلى تنظيم لائحة موحدة ، انكبوا على وضع لائحة خاصة بهم ليقدموها إلى المجلس العمومى ويسعوا إلى تصديقها منه ، كي يرسلوها بعد ذلك إلى وفد نيابي من أعضاء حزبهم ذهب من أيام إلى الآستانة لمباحثة المسؤولين في أمر الإصلاح ، والوفد يقدمها إلى الحكومة المركزية . كانت الأسس التي بنيت عليها اللائحة التي وضعها هذا الفريق منطبقة على أسس لائحة بيروت الإصلاحية ، ولكنها ، حسبها وصفها مراسل جريدة « المفيد » في دمشق ، لم تكن بوجه الإجمال ، كافلة ماتتوق إليه نفوس السوريين من الرقي التام ، وقد تحاشى مرتبوها من ذكر أشياء كثيرة خوفاً من الوقوع في أسنة مخالفهم^(١) .

وقد بنيت قواعد الإصلاح التي تولى الائتلافيون بحثها وضمونها لأختهم وتولى وفدهم البرلماني إلى الآستانة مهمة إقناع المسؤولين بها على الأسس التالية :
كبدأ عام : يكون كل ما هو عائد لحياة الوطن العثماني بأجمعه من اختصاص الحكومة المركزية ، وكل ما هو عائد لحياة الولايات فرجعه الحكومات المحلية . ولأجل تحقيق هذا المبدأ يعتمد على اتخاذ مايلي :
١ — إيجاد مجلس عمومى منتخب مستقل ، غير مقيد بالوصاية الإدارية

(١) المفيد - ١٨٨٢ ، ٢٢-١-١٩١٣ ، لم يتمكن من العثور على مواد اللائحة باكملها ، ولا شك ان المواد المدرجة فيما بعد ناقصة ولا تحتوى سوى الخطوط العامة .

أى أن يكون حراً فى اتخاذ ما يراه كفيلاً بمصلحة الولاية الداخلية .

٢ - فصل البلديات تماماً عن الإدارة المحلية ، وتحريرها من ربطة تعديت الحكام ، وأناطة أمورها بالمجالس العمومية من حيث تنسيق أنظمتها وسن قوانينها ومراقبة تنفيذها .

٣ - أن يكون للمجالس العمومية صلاحية الإشراف على جميع أعمال الإدارة المحلية ، كما يكون لها وحدها أن تهتم بشؤون المعارف والنافعة والأوقاف ، وأن يكون لها حق الاستعانة بمفتشين من الأوربيين لإصلاح ما فسد من الإدارة المحلية ، وترتيب ما خرب من فروعها ، وعقد القروض واستيفاء نسبة معلومة فى المائة من أصل مجموع الضرائب ، لكي يتسنى للحكومات المحلية القيام بشؤون الولاية العامة .

٤ - يعين المأمورون ، بوجه عام ، من أبناء البلاد تحت مراقبة المجلس العمومى ، ومن لم يكن منهم عربياً وجب عليه أن يعرف العربية ، التى لا يجوز استعمال لسان رسمى آخر غيرها فى المحاكم العدلية .

ويظهر أن المجلس العمومى قد تلقى أكثر من لائحة إصلاحية واحدة ، ولم يكدهمضى أسبوع واحد على متابعة جلساته للنظر فيها كي يختار منها ما يتفق ومصلحة البلاد ، ولم يكدهم يبدأ فى العمل الجدى ، حتى حصل الانقلاب الاتحادى الذى أطاح بوزارة كامل باشا ، وكان مقدراً على لائحة بيروت الإصلاحية ولائحة الائتلافيين فى دمشق ، التى ثابرت المجلس العمومى مع ذلك على بحثها برأسه الائتلافى أحمد باشا الشمعة وقدمها للحكومة^(١) ، أن تبقى تحت رحمة الاتحاديين . كما أن اللائحة التى ستبناها العراق بفضل إصلاحى البصرة وبغداد سوف لا يظهر أثرها إلا بعد الانقلاب الاتحادى ولنا عودة إليها .

لم تدم وزارتا مختار باشا وكامل باشا اللتان قامتتا على سند من الائتلافين أكثر من ستة أشهر ونصف من ١٠/٧/١٩١٢ إلى ٢٣ يناير ١٩١٣ ، ولم تكونا، منذ أن استلمتا الحكم ، على درجة من القوة بحيث تتمكنان من توطيد مركزهما. ذلك أن الدعاية الاتحادية نشطت ضدّهما ، حتى أن وزارة مختار باشا اضطرت إلى إعادة الأحكام العرفية بعد أقل من شهر من الغائهما، ولم تكن الحال في ولايات الأناضول والباليا لتتيح لها الاستقرار. ثم أسفرت الحالة السيئة التي كانت عليها الباليا وبقية الولايات المكدمونية عن حرب البلقان المشؤومة ، هذه الحرب التي أوجدت هدنة بين الأحزاب وبين ضباط الفريقين إلى أمد ما، غير أن الاتحاديين سرعان ما استمروا وإنكسار الجيش على الجبهة في الدعاية لحزبهم ، ملقنين مسؤولية القتل على عاتق الحكومة ، وكان عبثاً ما قام به كامل باشا من الاعتقالات في صفوف الإتحاديين^(١) أثر استلامه الحكم في ١٨/١٠/١٩١٢ ، بل زادت التهمة على حكومته حتى اضطرت هيئة ديوان الحرب أن تذيب منشوراً بشأن الإتحاديين المقبوض عليهم تطمين الرأي العام ، بأن العدل سيأخذ مجراه، وأنه سيطلق سراح كل من لا تثبت عليه التهمة^(٢) ، كما أن إنكسارات الجيش بقيادة ناظم باشا ، أوجدت انعطافاً من ضباط الجيش نحو الإتحاديين وكان هؤلاء كلما شعروا بميل من كامل باشا إلى الصلح يثيرون الشعب إلى التظاهر ، ويدفعون بالجمهير إلى الباب العالي كي تتأدى « نريد الحرب ، لا صلح مع العدو ، وبينهم كثير من الطلبة ، والصوفية ، والخوجات ، والموظفين ، والضباط باللباس الملكي . وكانت دعاية الإتحاديين ضد كامل باشا تنتشر في طول البلاد وعرضها ، بأن القتال أصبح نوعاً من العبث الشبيه بلعب الأطفال ، لأن كامل باشا باع البلاد من الدول البلقانية^(٣) ، كما استقدم

A. Mandelstam — Ibid., pp. 44-45.

(١) الأهرام - ١٠٥٦٧ - ٤-١٢-١٩١٢ .

(٢) الأهرام - ١٠٥٦٦ - ٣-١٢-١٩١٢ .

الاتحاديون أنور بك من طرابلس، وبدأوا يستعدون لإنقلاب جديد كان باستطاعتهم أن يقوموا به في كل آونة، لكنهم كانوا ينتظرون الوقت الملائم لاستلام الحكم.

عاد أنور من طرابلس الغرب، وكان قد اكتسب من حرب طرابلس دعاية البطولة لمصلحة حزبه، ثم جاءت مناسبة جعلت من عودة الاتحاديين إلى الحكم مظاهرة وطنية، ذلك أنه في ١٤/١/١٩١٣ قدم سفراء الدول الست إلى الباب العالي، مذكرتهم المشتركة التي طلبوا فيها من الدولة التنازل عن مدينة «أدرنة» إلى بلغاريا، فدعا كامل باشا إلى عقد الديوان الكبير، فلم يشترك فيه من دعى إليه من أقطاب الاتحاديين مثل شيخ الاسلام الأسبق موسى كاظم أفندي، والفريق محمود شوكت باشا، والشريف علي حيدر، وسليمان البستاني (كلهم من أعضاء مجلس الأعيان)، كما لم يحضره لا البرنس صباح الدين ولا حتى باشا^(١)، وقد أجمع معظم الذين حضروه على ضرورة عقد الصلح، وكان رأيهم استشاريا. فلما علم الاتحاديون بما أسفر عنه الاجتماع، وقبل أن تتخذ الوزارة قراراً ما بشأن الصلح، نفذوا عزمهم على قلب الحكومة، وذلك في ٢٣ يناير ١٩١٣^(٢)، إذ هاجموا الباب العالي على رأس مظاهرة من بضعة مئات من الطلاب والصوفية والخوجات، وفي مقدمتهم أنور بك وطلعت بك وجمال بك، واقتحموا أروقة المبنى فظهر أمامهم وزير الحرية ناظم باشا الذي ذهب ضحية الصدام المسلح بين المهاجمين ومرافق الوزير، ثم دخل أنور بك على الصدر الأعظم كامل باشا وأرغمه على توقيع كتاب باستقالة وزارته، فألف محمود شوكت باشا وزارة جديدة كانت اتحادية مرفقة، استلم وزارة الداخلية فيها حاجي عادل بك من أقطاب الجمعية والبرنس سعيد حليم وزارة الخارجية، وكان ما

(١) المؤيد - ٦٨٨٧، ٢٥-١-١٩١٣.

(٢) Corresp. d'Orient — 1/2/1913, p. 133.

يوجب الملاحظة فيها عدم تعيين ولا وزير عربي بين أعضائها ، مع وجود اثنين من اليهود هما مازلياح أفندي ، وبنساريا الفلاقي (من الافلاق) ، وثالث يهودى الأصل « دونمة » هو جاويد بك (١) .

* * *

لا يسعنى وأنا أختم هذا الفصل إلا أن أستعرض التطور الجديد فى النضال العربى ، فأقول إن العرب ، فى هذه الفترة من عهد الحكومة المنبثقة عن أفكار الائتلافين ، أصبحوا فى وضع جديد يتميز بصورة رئيسية ، أولا بطابع النضال العربى الصرف ، ذلك أن أحزابهم أصبحت عربية صرفة ، وجهودهم أصبحت منصبه على المطالب المختصة بمناطقهم وحاجاتها وخصائصها ، دون التعاون فى ذلك مع الأجناس العثمانية الأخرى ، بعد أن كانت ، فيما سبق ، فى نطاق الجمعيات العثمانية العامة . فما الدافع إلى ذلك وماهى العوامل الجديدة التى أثرت فى موقفهم .

الواقع أن التطورات السياسية والكوارث التى مرت بها الدولة جعلتهم يتجهون هذا الإتجاه :

١ — فالحرب البلقانية وتآججها أثرت فى الموقف تأثيراً عظيماً إذا لم تكد هذه الحرب تنتهى إلى هدنة مؤقتة حتى وجد العرب أنفسهم وحيدين فى النضال للوصول إلى حقوقهم ، بعد أن فقدوا التعاون والتآزر مع الأجناس الأخرى ، لا سيما الألبان ، الذين يشكلون القوة الثالثة فى السلطنة بقوة عدد نفوسهم وعدد نوابهم ، وأهمية مناطقهم وشدة مراسهم فى النضال المسلح ، وتحت قبة البرلمان ، وفى مجال الصحافة ، ثم البلغار والصرى وبعض الإغريق ، وكان عدد نوابهم مجتمعين (٥٥) نائباً ، بما فيهم الألبان .

٢ - انسلخت عن السلطنة ولاياتها الأوربية ، وكان عددها ست :
يانينة ، أشقودره ، قوصوة ، مناستير ، سلانك ، كريد (١) ،
وانفصلت عنها شعوب هذه الولايات من الأجناس الآفنة الذكر ،
فأصبح عدد من نفوس الولايات العربية يشكل نسبة تفوق نسبة عدد
نفوس العناصر الأخرى مجتمعة ، بما فيهم الترك ، مما جعلهم يشعرون
بأهمية عنصرهم وجدوى اشتراكهم ، كعنصر متميز ، في تسيير إدارة الدولة
والدفاع عنها .

٣ - لم تسكد الحرب البلقانية تنشب ثم تهدأ حتى رأى العرب أنفسهم ،
ودولتهم ، وجهاً لوجه أمام أطاع الدول الفاغرة أفواهاها لابتلاع الولايات
العثمانية واحدة بعد أخرى ، وكانت ولاياتهم معرضة لهذا الابتلاع أكثر
من غيرها ، وفي المرتبة الأولى ، فهالهم الأمر ، خاصة عند ما شعروا
بضعف قوة الدولة العسكرية ، فهبوا ينشدون القوة في تنظيم أنفسهم ،
وإظهار شخصيتهم ، بمجهودهم الذاتي . خاصة وان الجرائد الافرنسية
الاستعمارية بدأت تحت حكومتها لاحتلال البلاد السورية ، بكل صراحة .
كما جاء في المجلة « النياية . . . Parlemaire » من مقال تناقلته الصحف
اليومية (٢) .

٤ - شعر العرب شعورا واضحا بضرر الحزبية على البلاد ، فقد جر
التعصب الأعمى لحزب الحرية والائتلاف أو لحزب الاتحاد والترقي إلى
تفرقة الصفوف (٣) . يتضح ذلك جلياً من محاضرة للمحامى توفيق الناطور
نحا فيها باللائمة على المتحزبين لكلا الحزبين قائلاً إن صوتهم لا يصدر من
أرسلهم في سياسة البلاد ، « صاحبوا مع الصائحين في إسقاط الظلم والطغيان ..

(١) ساطع الحصرى - نشوء الفكرة القومية ، ص ١٤٢ .

(٢) المفيد - ١١٦٢ ، ٢٩-١٢-١٩١٢ . من مقال للمحامى توفيق الناطور الذى حكم

عليه جمال باشا فيما بعد بالسجن والنفى .

(٣) المفيد - ١١٧٧ ، ١٥-١-١٩١٢ .

ورفعوا الاحتجاجات على تعدى النمس مع المحتجين ، نادوا بمصادرة بضائع اليونان مع المنادين ، أرغوا وأزبدوا ضد بلغاريا مع المرغين والمزبدين ، ، ثم قال : « أو ترون في كل هذا عملا من أعمالنا صادراً عن إرادتنا أو ناشتا عن فكرتنا ؟ »

« قام ما قام من الأحزاب السياسية ، منذ أن بدل طريق الحكم الظاهري في هذه المملكة ، فكنا نحن العرب لأربابها ، كما كانوا يريدون منا أن نكون ، فكثيراً ما ائتمرنا بأوامرهم ، وتحركنا لحركاتهم ، وسكننا لسكناتهم ، بل كثيراً ما تحملنا تبعه أعمالهم ، ونحن اللافاعلون ، ووقع بين أفرادنا ما وقع من التباعد والتشائم ، وكنا أخ وابن عم . » ثم ضرب لهؤلاء المتحزبين مثلاً سائراً بقوله : « تشاجر الريح مع البحر فكان الصلح في انتكاب المراكب ، وقال : « ونحن كذلك ، تشاجر ربح الترقى ببحر الائتلاف فأسفرت النتيجة عن غرق مركب هذه البلاد . تشاجر الأفراد هنالك لمناصب وزارية واكتساب ثروة أو مناصب رئاسة ، وهنا تشاجر لا شيء إلا لمجرد الدفاع عن زيد أو عمرو ، أو لمجرد الإلتساب لحزب دون حزب ، هناك يجنون الثمرات ، وهنا نقطف العداوة والبغضاء ^(١) . »

هـ — لقد قوى إنتقال الحكم إلى دعاة اللامر كزية من عزيمة العرب وأحيا آمالهم ، لاسيما إتاحة الحكومة الجديدة الفرصة لهم كي يقرروا الإصلاحات التي يريدونها بأنفسهم ^(٢) . ولما كان حزب الحرية والائتلاف قد ألقى ، منذ نشوب الحرب البلقانية الأولى - بقرار من رئيسه صادق بك ^(٣) ، حبا بتهيئة الجو أمام الحكومة للعمل ، وليكون في ذلك قدوة لجمعية الاتحاد بالترقى لوقف نشاطها وتهاون الأحزاب ، كما رغب الاتحاديون بذلك ، ولم

(١) المفيد - ١١٨٩ ، ٢٨ - ١ - ١٩١٣ من محاضرة للمحامي توفيق الناطور .

(٢) ساطع الحمصي - البلاد العربية والدولة العثمانية ، ص ١١٩

(٣) الأهرام - ١٠٨٥٢ ، ٨ - ١١ - ١٩١٣ .

يعمد إلى إعادة تشكيله - بادروا إلى تشكيل الأحزاب العربية ذات البرامج المتجانسة ، المتفقة على مبدأ واحد . ورأى هو أن حذرهم من الحكومة الجديدة لم يكن بأقل كثيرا من حذرهم من حكومة الاتحاديين وهذا ما قوى عزيمتهم في الاعتماد على أنفسهم .

٦ - كان لهو ص الحركة الثقافية أثرا كبيرا في الوعي القومى وسأعود إلى شرح هذه الفكرة عند استعراض تطور النهضة الفكرية والقومية .

٧ - لاسيما أن تأليف الأحزاب العربية جاء في وقت خلو البلاد من مجلس المبعوثان ، والشك في احتمال عودته قريبا .

كما تميز نضال العرب في هذه الفترة بالتضامن العربى القومى القوى بين المسيحيين والمسلمين ، بعد أن أدى الوعي الفكرى والاجتماعى والقومى إلى ضعف الرابطة الإسلامية وعدم جدواها في البناء السياسى ، وسعى الأتراك السياسيين إلى استغلالها لضرب النضال العربى بالتفريق بين المسلمين والمسيحيين ، فإذا لم يستعض العرب بالتضامن الداخلى بين الطائفتين ، خاصة بعد أن فقدوا ميزة التضامن مع العناصر العراقية التى انفصلت عن الدولة ، ضاعوا في خضم الأحداث .

وتميز ايضا بميل العرب إلى ضرورة الاستعانة بالدول الأجنبية كى تؤيدهم في تحقيق الإصلاح لبأدهم ، اسوة ببقية الأقسام كالأرمن وصقالبة مكدونيا ، وخاصة بعد أن وافقت الدول على استقلال البانيا المحررة ، وإسوة بمتصرفية جبل لبنان المستقلة بضمان الدول ومساعدتها وشعورا منهم بالعجز عن إدراك نهضة الغرب ، من غير هذه المعاونة ، وإلا أصبحوا عاجزين عن مقاومة الإستعمار ، ولقمة سائغة في افواه الدول الأجنبية ، وأهم من ذلك أن لا يتركوا مجالاً لذرائع الغرب في نكول الدولة عن الإصلاح وإيجاد سبيل للتدخل وتحقيق الأطماع الأرضية .

الفصل الثامن

العرب ولا مركزية الحكم في

الفترة الثانية من عهد الاتحاديين

سقطت وزارة كامل باشا لأنها فقدت ثقة ضباط الجيش ، مثلما كان الاتحاديون قد سقطوا لنفس السبب ، وعادوا الآن وفي حوزتهم رصيد كبير من تأييد الضباط ، بعد أن قلبت حرب البلقان الأوضاع رأساً على عقب ، وشرعوا في العمل والتصميم كي لا يدعوا مجالاً لسقوط جديد ، فعمدوا إلى تشكيل البوليس السرى ، وتنظيمه تنظيمًا جديدًا ، وإلى إتخاذ تدابير قامة شديدة في قسوتها ضد خصومهم السياسيين ، وأقاموا عهداً أشبه بهود الإرهاب في تاريخ الثورات ، وصار النفي والإبعاد يجران بالجملة وبدأت السلطات تتركز في أيدي عدد قليل من زعمائهم مثل أنور بك وطلعت بك وجمال بك الذى تولى منصب الحاكم العسكرى للأستانة ، و خليل بك ، و جاويد بك وسكري تيرى الجمعية فتحى بك (الذى حارب فى طرابلس الغرب) ، ومدحت شكرى بك وكاهم ممن اشتركوا فى إنقلاب « الباب العالى » ، وهو الإسم الذى أطلقه المؤرخون على حادثة إسقاط وزارة كامل باشا وقتل ناظم باشا . وهكذا أخذ نفوذ الاتحاديين فى التصاعد حتى جاء استرجاعهم لأدرنة⁽¹⁾ ، خلال

(1) اثناء الهدنة التى كان كامل باشا قد عقدها اختلف الحلفاء البلقانيون على تقسيم غنائم الحرب فى المناطق التى احتلوها فاحتربوا فهاجم الاتراك ادرنة واحتلوها .

الحرب البلقانية الثانية فرصة لهم كي يصل نفوذهم إلى القمة ، وكى يحصل أنور على لقب « بطل » في أعين الناس ، ومن ذلك الحين لم تعد تعترض استبدادهم أية عقبة^(١) .

لم يكن أعضاء جمعيتي بيروت ودمشق الاصلاحيتين قد انتهوا من وضع لأمتهم عندما حصل انقلاب الباب العالي ، لكنهم ثابروا على العمل حتى انتهوا منه وسلموا اللوائح إلى الوالين الجديدين حازم بك الذى حل محل أدهم بك الإتلافي على ولاية بيروت ، وعارف بك الماردىنى العربى الذى حل محل كاظم باشا على ولاية دمشق . وقد وردت من ناظر الداخلية الجديد حاجى عادل بك برقية يطلب فيها من الولايات إرسال مقررات المجالس العمومية ، مبلغا أن الوزارة الحاضرة تعد بإجراء الإصلاح على قاعدة التبليغات السابقة^(٢) ، فتسلم حازم بك ، وكان من صناديد الاتحاديين ، ومزودا بصلاحيات واسعة ، لأئحة البيروتين ، وأظهر ميله إلى الإصلاح ، وأفهم الوفد الذى أتى بها أن قانون الولايات الجديد الذى يتضمن من الإصلاحات اللامركزية مايفوق تصور الإصلاحيين العرب سيصل قريبا ، وسينفذ فى أواخر مارس ١٩١٣ ، ومع ذلك فإنه سيدرس المشروع المقدم إليه^(٣) ، فأعرب له أعضاء الوفد عن شكرهم له ، وعن تعلق السوريين بالدولة ، وأن حركة الإصلاح لاترمى إلا لغاية واحدة : صيانة البلاد وإبقائها عثمانية ، وأن الأهالى بجميع أديانهم يتعوذون من الاحتلال الأجنبى^(٤) .

فى الواقع لجأ الاتحاديون ، قبل نشر قانون الولايات الجديد ، إلى المراوغة والادلاء بتصريحات مخدرة مثل عزم الحكومة على القيام بالإصلاح على

A. Mandelstam — Ibid., pp. 47-48.

(١)

(٢) المفيد - ١١٨٩ ، ٢٩ - ١ - ١٩١٣ .

(٣) الأهرام - ١٠٦٥٥ ، ١٩ - ٢ - ١٩١٣ .

(٤) المفيد - ١٢٢٥ - ١٢ - ٣ - ١٩١٣ .

الطريقة اللامركزية^(١)، وتقسيم البلاد إلى مقاطعات إدارية كبيرة لكل منها مفتشون أجنب كى يستطاع تطبيقه عل الوجه الصحيح المجدى ، بالنظر لتفاوت حاجات البلاد واختلاف الأقرام التى تقطنها ، بحيث تراعى خصائصها المحلية ، وأنه لاغنى عن الاستعانة بصفة مستشارين لكل نظارة ، مع التأكيد بإبقاء الموظفين الإكفاء ، ولو أن الوزارة السابقة هى التى عينتهم ، وغير ذلك من التصريحات المطمئنة يدلى بها الصدر الأعظم محمود شوكت باشا ووزير الداخلية^(٢)، كما لجأوا إلى تجربة الإعراء بالمنافع الشخصية ، إذ كانوا ، على وجه عام ، يظنون أن فى الإمكان إسكات العرب بإعطاء الظاهرين منهم بعض الوظائف ، فحاولوا ذلك مع بعض السوريين فى الآستانة ، لكنهم فشلوا وأجاب هؤلاء أن أمانينا مركزة فى الإصلاح ، وليس لنا من مطلب غيره . على أن أبرز محاولة من هذا النوع ، تلك التى جربها الوالى حازم بك مع شكرى العسلى ، وكان لها دوى كبير أ كسبت ذلك المناضل العربى مكانة فى قلوب العرب . فلما وصل حازم بك إلى بيروت استدعى شكرى بك برقىا واختلى به ، وأبلغه أمر وزير الداخلية بتعيينه متصرفا للاذقية بعد أن كانت الوزارة الجديدة راغبة فى حرمانه من هذا المنصب الذى عينته الوزارة السابقة إليه ، لكننه (أى الوالى) اعترض عليها قائلا بعدم جواز تبديل الموظفين بتبديل الوزارات وانه شهد له شهادة حسنة ، فبإمكانه الذهاب لاستلام وظيفته . فأجاب السيد شكرى العسلى « إننى رغبت بالاستخدام فى عهد الوزارة السابقة بعد ان اعتقدت انها ستدخلنا فى الدور القانونى وأنها عازمة على الإصلاح . أما الآن فإننى قبل أن أرى آثار الإصلاح وارى القانون قد وضع موضع التنفيذ لا يمكننى قبول أية وظيفة » . ولما طمأنه الوالى على الإصلاح سأله العسلى عن مسأله اللغة فأجابه ان اللسان المحلى هو الذى سيكون

(١) المؤيد - ١٨٠٦٩١٠ - ٢ - ١٩١٣ .

(٢) المفيد - ١٢٠١١٩٢ - ٢ - ١٢٩٠ - ٢ - ١٢٠٢ - ٢ - ١٢٠٣ - ٢ - ١٩١٣ .

لغة التدريس ، وان كبار الموظفين في الولاية هم فقط الذين سيعينهم المركز ، واما الباقون فستعينهم الولاية ، وان القانون الجديد سيكون أوسع مما طلب البيروتيون لأن لا تحتمهم لم تتضمن إعطاء الامتيازات في حين تضمنها القانون الجديد . لكن العسلي أغم الوالى عندما سأله عن سبب إحضار الوالى معه عدداً من أفراد البوليس والقوميسيرية ، وانه قد بلغه ان كثيراً من رجال الدرك الأجانب عن المنطقة سيؤتى بهم إلى ولاية بيروت ودمشق مع انه يوجد فيها من يستطيع القيام بهذه الوظائف ، فقال « إن هؤلاء نكبوا في الروملى والبلاد في حاجة إليهم فرأينا استخدامهم عوضاً عن اناس لم يتدربوا على الخدمة » . عندئذ اجابه شكرى بك ان الأمة العربية ليست بحجرة بهم بل يجب اختيار الأحسن والأكفأ واعتذر عن قبول الوظيفة^(١) . ولما شاع هذا الخبر الذى تناقلته الجرائد اخذت الصحافة العربية تكيل المدح للعسلي وتفاخر باخلاصه ، متضمنة بعض المقالات التى تحمل هذه الترويسة « لومثل الشرف العربى والإباء الشرقى لما مثلاً بغير العسلي العربى السورى ، وخاطبه الصحفي بطرس معوض ، صاحب جريدة « الأستاذ » الحلبية بهذا الكلام في إحدى مقالاته العديدة التى حبرها في مدحه : « مارددت الصحف ذكرى الحادثة الجديدة إلا ورددتها الألسن في كل ناد اضعافاً ، وما خلدت في تاريخ شهامتك العربية مأثرة جديدة حتى جدت انطباع اسمك المحبوب على قلب كل سورى . فإذا افتخر الشرق فيك وبأمثالك وإذا شاء طلاب الإصلاح فلينسجوا على منوالك .

« لله درك إذ تقول : نحن طلاب الإصلاح لاطلاب الوظائف : إن الرجال كثيرون وطلاب الإصلاح كثيرون ، على أنهم عند الاختبار قليل الخ... »^(٢)

(١) الاهرام - ١٦.٥٢ - ١٥-٢-١٩١٢ ، المييسد - ١٢٢٤ - ١٢ مارس ١٩١٣ ، من

حديث لشكرى العسلي الى جريدة « الاتحاد العثمانى » البروتية نقلته جريدة الاهرام عنها

(٢) المييد - ١٢٣١ - ٢٠-٢-١٩١٣ من مقال بقلم بطرس مغوض بعنوان الى شكرى

وهكذا أصبح الشعار السائد في مقالات الصحف وعناوينها واخبارها عن استقالات الموظفين « نحن طلاب اصلاح لاوظائف » واصبح تصرف شكري بك خطة اختطتها الاصلاحيون فلا يدعى احد منهم إلى تسنم وظيفة من الوظائف إلا أجاب المسؤولين بالرفض مرددا الشعار . بل قدم كثيرون منهم استقالاتهم من الوظائف والمناصب التي كانوا يتولونها ، سواء كانت شرفية أم مرتبة برواتب نظامية . فقد رفض السادة سليم على سلام وذكريا الفولى واحمد مختار بيهم ومحمد فاخورى مناصب أعضاء فى المجلس البلدى ومجلس الإدارة ببيروت^(١) وعللوا رفضهم بسبب تأخر الاصلاح . كما قدم أعضاء غرفة التجارة استقالاتهم ، ونشرت فى الجرائد بعنوان « طلاب إصلاح لاوظائف » بنصها الحرفى الذى جاء فيه بأن : البقاء فى هذه الحالة بدون نوال الاصلاحات اللازمة الحيوية للوطن مضر بحالة البلدة التجارية والاقتصادية فانا نقدم استعفاءنا^(٢) . وقد استدعى رفيق بك العظم إلى الأستانة وأشيع إنه سيسنم منصب عضو فى الأعيان أو غيره من المناصب السامية فرفض وأجاب طالبا تنفيذ الاصلاح^(٣) . وبمقدار ما كان يتأخر موعد إعلان الاصلاحات كانت الاستقالات تزايد ، وكان البعض يوقتونها بتواريخ صدور بعض التصريحات المناقضة لأمانى المواطنين فى الاصلاح ، كما جرى عندما أدلى عادل بك ناظر الداخلية للكونت « اوستوروغ » مراسل « الدايلي تلغراف » الانجليزية بتصريح نفي فيه وجود مطالب يختص بالخدمة العسكرية المحلية أو بتقسيم الضرائب إلى قسمين ، أحدهما الحكومة المركزية والآخر للإدارة المحلية ، كما يزعم الاصلاحيون ، أو مايقال بوجوب معرفة الوالى انعام للغة العربية ، بعد مضى خمس سنوات ، أو معرفة بقية الموظفين لها ، أو ضرورة كون العرائض التى تقدم إلى الدوائر الإدارية بهذه اللغة .

(١) الإجماع - ١٠٦٥٧ ، ٢٢-٣-١٩١٢ .

(٢) المفيد - ١٢٣٠ ، ١٩-٣-١٩١٢ .

(٣) المفيد - ١٢٣٢ ، ٢٢-٣-١٩١٢ .

وزاد على ذلك بخصوص الاعتراف باللغة العربية لغة رسمية ، قوله : «إننا جعلنا القانون قسمين إحداهما يختص بالتقاضى فى المحاكم الشرعية ، بالقسم العربى من السلطنة ، فى المسائل الإسلامية المحضنة ، امام القضاة الشرعيين ، وجعلنا التعليم العام شطرين وستنشأ كليات وجامعات على النسق الأوروبى تسير مع المدارس جنباً لجنب ، أى أنها تكون جامعات تركية إسلامية فى آن واحد فهل يريدون ان نشق لساننا شطرين أيضاً ؟

« إن وحدة السلطنة تنحصر فى شخص جلالة السلطان ، ودين السلطنة الرسمى هو الاسلام ، ولغتها الرسميه هى التركية ، فالدين الرسمى واللغة الرسمية لا يمكن أن يكونا غير لغة الملك ودينه ، ولكن هذا لا يمنعنا من التوسع فى استعمال اللغة العربية فى المسائل الإدارية والقضائية المر تبطة بحياة الجمهور فى الولايات التى تتكلم بالعربية . »

فأحدث هذا التصريح استياء كبيراً فى الأوساط العربية ، وبادر حزب اللامركزية الإدارية العثمانى بإرسال برقية احتجاج عليه إلى ناظر الداخلية وإلى الكونت « اوستروروغ » مطالباً بجعل اللغة العربية رسمية فى الولايات العربية وأداء الخدمة العسكرية فيها ؛ ثم رفع عضوان جديدان من أعضاء بلدية بيروت استقالتهما منها ، وربطاهما بقضية الإصلاح . وأخذت موجة إرسال برقية تأييد المستقلين أهمية كبرى فى الصحف المحلية وعلى السنة الناس^(١) وصارت تحت بقية المدن السورية على اتباع الخطة التى انتهجها كبار موظفى بيروت^(٢) .

استمر الاتحاديون فى المراوغة والإدلاء بتصريحات ملاممة أحياناً وغير ملاممة أحياناً أخرى ، قبل نشر قانون الولايات ، الذى أوهموا الناس أنه

(١) المفيد - ١٢٢١ ، ١٢٢٢ ، ٢٠-٣ و ٢٢-٢-١٩١٢ .

(٢) المفيد - ١٢٤٥ ، ٦-٤-١٩١٢ .

يتضمن أسس الإصلاح المطلوبة ، وأرسلوا إلى البلاد العربية وفدا من العرب المسلمين برئاسة صنيعتهم الشريف علي حيدر ، بغرض ظاهر هو إرشاد المسلمين والعثمانيين إلى ما يحيط بالبلاد من الإخطار وإزالة الانقسامات والتفرق الحاصل بين الأمة ، إنما الغاية الأساسية هي الترويج للقانون المذكور وتحسينه في عيون الناس^(١) ، وظل حازم بك والى بيروت ، وعارف بك المارديني ، العربي الدمشقي ، يداريان الإصلاحيين ويدليان بتصريحات مهدئة للنفوس ، حتى أنهما قد صرحا منذ قدومهما بأنهما لم يقبلا منصفهما إلا بعد أن أشتراطا على الحكومة تنفيذ الإصلاح مما يساعدهما على القيام بما نيويان تنفيذه من الأعمال الإدارية والعمرانية .^(٢) وهكذا إلى أن ورد قانون الولايات الجديد ونشر في الجرائد وقرأه الناس ، ولشد ما كانت دهشتهم وإستغرابهم عندما تحققوا أنه لم يكن سوى نسخة طبق الأصل عن مثيله الذي كانت الحكومة قد وضعته عام ١٩١٠ ولم يقبل به مجلس المبعوثان كما لم تكن الالويات لترضى به فأهمل^(٣) ، وأدركوا أن الحكومة لم تحد عن سياستها التقليدية في معاملتها لرعيتهما وهي أن تماطل وأن تعد بما لا تود إجراؤه ، وأن تسوف وتترك للغد ما يطلب منها فعله اليوم ، ولا تفعل الأمر الذي تفرضه عليها الضرورة إلا مكرهة ، إنما تفعله على الغالب بصورة مشوهة ناقصة ، ولكنها في آخر الأمر سرعان ما تنكص على عقبيها عندما تجد فرصة ملائمة للنكوس ، متجاهلة ما أعظته من وعود ومقاطعته من عهود^(٤) ، من أجل ذلك اشمأز الإصلاحيون ، فلما شعر حازم بك بما ينتظره من مصاعب من جهة نشاط جمعية بيروت الإصلاحية التي انقلبت إلى جمعية نظامية ، بادر إلى حلها بداعي أن وجودها غير قانوني

(١) الفيد - ١٢٤٧ ، ٨ - ٤ - ١٩١٣ .

(١) الفيد - ١٢١٣ ، ٢٧ - ٢ - ١٩١٣ ، الويد ، ٦٩٥٨ ، ١٢ - ٤ - ١٩١٣ .

(٢) الاهرام - ١٠٦٧٠ ، ٨ - ٤ - ١٩١٣ .

(٣) الاهرام - ١٠٦٨٨ ، ٣٠ - ٤ - ١٩١٣ .

وأثقل ناديها، وأخذ يطارد أعضائها، ووزع بلاغا على الصحف نشرته بتاريخ ٩/٤/١٩١٣، فصدرت الجرائد الإصلاحية في ذلك اليوم^(١) بيضاء خالية من كل كتابة إلا من اسم الجريدة وتحته على الصفحة الأولى البلاغ الرسمي مطوقا بالسواد علامة للحداد، وقد نص على مايلي :

« بما أن الجمعية التي تشكلت منذ شهرين ونصف من بعض الذوات في بيروت بإسم الجمعية العمومية الإصلاحية، والتي اتفق أن أعطي لها (ايصال) من مقام الولاية، قد كان تشكيلها مغايراً لقانون الجمعيات، فضلا عن أن بعض المطالب التي أخذ هؤلاء يطالبون بها، باسم الإصلاحات هي منافية أيضاً لأحكام القانون الأساسي، وبناء عليه فقد صار من الطبيعي منع دوام وإجتماع هذه الجمعية. هذا وقد شرع بتطبيق قانون إدارة الولايات الذي نظمته الحكومة السنية وقما لقاعدة توسيع المأذونية وتفريق الوظائف.. فجاء جامعا الإصلاحات لبيروت ولسائر الولايات العثمانية.. وعليه نعلن منع إجتماع الجمعية المذكورة^(٢) ».

خفف رئيسا الجمعية الإصلاحية إلى مقابلة الوالي فاستقبلهما بفتور واشمئزاز، وعبثاً حاولا إقناعه بالعدول عن إغلاق الجمعية، بل كان يصصر على أن الإذن مخالف للقانون، وإذا كان لهما إعتراض فليراجعا الأستانة أو متى تم إنتخاب مجلس المبعوثان فلهما الحق بأن يراجعا^(٣). عندئذ لم يسع أهل بيروت إلا الهياج والاحتجاج على هذا العمل المنكر وأغلقت المدينة مخازنها في ثاني يوم، وشمل الاضراب كافة أسواقها التجارية، فلجأ الوالي إلى إجبار أصحابها على فتحها بالقوة، وأخذ يوحى إلى الصحف التي تأتمر بأمر الإتحاديين مثل جريدة «الرأى العام» و«أبائيل» بأن تندد بأعمال

(١) المفيد - الإتحاد العثماني، لسان الحال، الشباب، النصر، الحقيقة.

(٢) المفيد - ١٢٤٨، ٩-٤-١٩١٣.

(٣) المؤيد - ٦٩٦٣، ١٦-٤-١٩١٣.

رجال الإصلاح ، فبدأت تكييل لهم الشتائم وتغمرهم بالنقد اللاذع ، وراح الوالى ينكل بهم فبادروا إلى الإحتجاج ، ووقعوا بريقة منهم ومن الأهالى بعثوا بها إلى الصدارة العظمى وإلى وزارة الداخلية وإلى جريدتى « أقدام » و « صباح » جاء فيها :

« نحن الموقعين بذيله ملا كين وتجار وصيارف وأطباء ومحامين وصحفيين وأدباء . . من كافة طبقات الشعب وجميع الطوائف فى بيروت تعرض لفخامتكم أن الحكومة المحلية أصدرت أمراً بحل الجمعية العمومية الإصلاحية مع أنها قد شكلت بصورة شرعية وحصلت على إيصال من الوالى السابق إعترافا بقانونيتها ، وأن مطالبها ليست مغايرة للقانون الأساسى بل إنها مجرد حاجيات السكان وجاءت إظهاراً لرغائب الأهالى . لذلك نحتج على هذا العمل بكل قوانا (١) »

ثم أذاعت الجمعية الاصلاحية البيان التالى :

« إن الخطوب التى ألمت بالوطن العثمانى تخفضت من عظمته وذهبت بشطره لم يكن لها سبب غير التماذى فى سوء الادارة والاصرار على الخطأ فى السياسة . ولما تفاقم هذا الأمر ، واستولى الخوف على قلوب المخلصين من رجال الدستور ، فى عهد الوزارة السابقة ، من إستطالة الأطلاع إلى بقية الأطراف السالمة حتى الآن ، بادروا إلى الرجوع عن الغلط ، وهموا بسلوك الطريقة المثلى فى الحكم ، ونشر الاصلاح الإدارى فى كل قطر من أقطار المملكة ، سداً للذريعة وقطعاً للأسباب التى تمسك بها أصحاب الأغراض من الأجانب . ولقد كان لبيروت فضيلة السبق إلى التصريح بحقيقة الحال ، فلقى تصريحها من رجال الوزارة إذ ذاك آذاناً مصغية ، وقلوباً واعية ، وبذلك

(١) المؤيد - العدد السابق ، المفيد - ١٢٥٠ ، ١٢ - ١٩١٢ ، بلغ عدد الموقعين على

هذه البريقة اكثر من ١٣٠٠ شخص .

الباعث ولهذا الغرض تألفت جمعيتنا ، بانتخاب المجالس المليية ، ووضعت برنامجها ، وأخذت الرخصة القانونية ، وعقدت إجتماعاتها الأولى في دار المجلس البلدى ، على مرأى من الحكومة ومسمع .

ومصادرة الحرية الاجتماعية ، وخنق الفكرة الإصلاحية على النحو الذى جرى عليه حضرة الوالى بعل الجمعية الاصلاحية ، فضلا عن أنه مناف لأحكام القانون الأساسى ، فهو يعتبر بنظر العالم المتمدن ضغطا على الاستقلال الشخصى وحرية الفكر .

« إن الجمعية الاصلاحية في بيروت جمعية فكرية ، لاجمعية إنفاذ بالقوة والعنف . فعلى فرض مخالفة رأيها في الاصلاح لرأى الحكومة ، فإنما يحق للحكومة عدم العمل بأرائها ، ولكن لاحق لها بمصادرتها . لذلك نحتج أمام الوطن والتاريخ على عمل حضرة الوالى ، هذا الذى عبث بمصلحة الوطن . وخالف به أحكام الدستور ، ونيات جلالته السلطان (١) . . التوقيع . .

الأعضاء : كامل الصلاح ، اسكندر عازار ، محمد طيارة ، دكتور أيوب ثابت ، جان بطرس ، سليم سلام ، رزق الله ارقش ، أحمد مختار بيهم ، أحمد حسن طيارة ، يوسف هانى ، محمد فاخورى ، بترو طراد ، البيرسرق حبيب فرعون ، حنا نقاش ، فزاد حنّس ، سليم بواب ، جميل الحسامى ، حسن ناطور .

غير أن الوالى كان على أهبة الاستعداد لضرب الاصلاحيين عشية يوم الاضراب فأخرج في المساء مناديا في الشوارع يندركل من يقفل محله بالجزء النقدى ، وألقى القبض على زكريا أفندى طباره بتهمة التهيج ضد الحكومة وأرسل في طلب كل من الشيخ اسكندر العازار وسليم طباره ورزق الله

(١) المؤيد - ٦٩٦٢ ، ١٦ - ٤ - ١٩١٢ ، المفيد - ١٢٥ ، ١٢ - ٤ - ١٩١٢ .

(٢) المؤيد - العدد السابق ،

أرقتش، وعند منتصف الليل كانوا جميعهم موقوفين في دائرة البوليس، وأصدرت الولاية إعلاناً وزعته في الليل جاء فيه :

قد شرعت ولاية بيروت بتطبيق القانون المخصوص الحاوى على المساعدات الواسعة ضمن أحكام القانون الأساسى الصادرة برعاية الارادة السنية الشاهانية . والذي قصد به الباب العالى إجراء الاصلاحات بجميع الولايات العثمانية . إلا أنه قد فهم أن البعض في بيروت قد ابتدأوا بدافع المنفعة الخاصة بتضليل الأهالى وإستغلال غفلتهم لعرقله معاملات الحكومة ومصالح العباد ، وأولئك لايزيد عددهم عن الخمسة أو الستة ، وأشاعوا بين الناس أنهم إذا أفلتوا حوانيتهم يتخلصون من الخدمة العسكرية وبعض التكاليف وشوقهم لعدم فتحها .

« لاجرم بأن الذين يشتركون بحركة هؤلاء يستلزمون الجزاء الشديد بموجب المواد المعينة في قانون الجزاء ، والمقدمون منهم يكونون طبعاً مسؤولين مع مرتبى هذه الأعمال ، وعليه نعلن الحقيقة ونحظر العموم بأن يتجنبوا حركات كهذه توجب العقاب ونوصيهم بمعاطة أعمالهم كالعادة مع الخلود إلى السكينة ، (١) .

بيد أنه بالرغم من ذلك أصبح الناس في اليوم التالى وحرارة التجارة معطلة والبيوتات المالية فى سكوت تام . ومازاد فى إضطراب النفوس وقوف رجال الشرطة على أبواب إدارات الصحف الاصلاحية يفتشون الداخلى والخارج ، وصادروا أعداد جريدتى المفيد والاتحاد العثمانى اللتان عطلتهما الولاية بضعة أيام بداعى نشرهما كتابات تشوش الأفكار وتهيج الخواطر ، (٢) ، ولكن ذلك لم يثن عزم رجال الجمعية عن إصدار الجريدتين

(١) المؤيد - العدد السابق ،

Corresp. d'Orient — 1/5/1913, pp. 418-420.

(٢) المفيد - ١٢٥٠ ، ١٩١٣/٤/١٢ (كانت المفيد ملكاً لعبد الفنى العريسى « والاتحاد

العثمانى للشيخ احمد طبرية) . وكلاهما استشهد على مشائخ جما لباشا فيما بعد .

المذكورتين وتوزيع إعدادهما سراً ، بل زاد إصرارهم على النضال والمقاومة وبعد أن كان قرارهم متمصراً على إعلان الاضراب يوماً واحداً فقط صمموا على مده يومين آخرين أثر اعتقال الأربعة الاصلاحيين المار ذكرهم ومصادرة الجرائد .

ولما بلغت هذه الأنباء مسامع حزب اللامركزية الادارية العثماني في مصر أرسل البرقية التالية إلى الصدارة العظمى :

«مصادرة والى بيروت لجمعية الاصلاحية في عملها القانوني إستبداد منكر ، مضيق لآمال الأمة ، موجب للتقاطع بين الهيئتين . تداركوا سوء العاقبة بعزل الوالي ونقض عمله ، ولا تسنوا للشعب سنة سيئة بمخالفة القوانين ، (١) .

كما أرسل المؤتمر العربي في باريس ، الذي تشكل حديثاً ، إلى نظارة الداخلية البرقية التالية :

«إن حل جمعية بيروت الاصلاحية يؤيد ماخامرنا من الظنون بأن الحكومة تأني أن تمنح العرب الاصلاح . إن تاريخ تركيا منذ خمسين عاماً ، يثبت لنا أن الحكومة التركية ، في سعيها إلى الاحتفاظ بحقوق الأمة الحاكمة ، قد خنقت بالقوة جميع الآمال والاماني التي تؤدي إلى ترقية الدولة وتقدمها ، متخذة سياسة جرت على الخلافة والسلطنة معاً أو خم العواقب ، إننا نحتج بشدة على التدابير التي أخذت ، ونحن على يقين بأن العراقيل والعقبات لن نستطيع أن نحول دون تقدم الشعوب وحقوقها . نتوسل إليكم أن تريحوا البلاد من اضطرابات وخيمة العواقب ، فتمنحوا العرب الاصلاح واللامركزية التي لاغنى عنها لوجودهم ، (٢) .

(١) الاهرام - ١٠٦٧٦ ، ١٥٠٤ - ١٩١٣ .

(٢) المؤيد - ١٧٠٤٦٦٣ ، ٤ - ١٩١٣ .

غير أن كل هذه البرقيات لم تأت بفائدة لدى المسؤولين في الآستانة .
وجاء جواب الصدر الأعظم ، بالبرقية التالية خيباً للآمال :

« إذا كان للأهالي رغبات ومطالب في الإصلاح بمقتضى أن يطلب ذلك
المبعوثون ، حتى إذا حاز طلبهم الأكثرية يطبق ، أن تشكيل الأهالي جمعيات
لهذه الغاية مغاير للقانون ، فليس باستطاعة الحكومة الاصغاء إلى هذه المطالب
أن الحكومة نشرت ما يمكن تطبيقه من قوانين الإصلاح وهي الآن مهتمة
بتنظيم غيرها من القوانين الكفيلة بسد النواقص . نوصيكم أن تفهموا
الكيفية لمن يلزم وأن تودعوا إلى الديوان الحربى العرفى حالاً كل من يتجرأ
على القيام بحركات مخالفة للقانون ، وأن تجروا بحقهم حالاً حكم القانون
الذى ينبغى إصداره فى ظرف ساعة أو ساعتين . لقد أرسلنا إلى السلطة
العسكرية أيضاً التعليمات اللازمة بهذا الشأن » (١) - التوقيع - الصدر
الأعظم - محمود شوكت .

أصبح الإصلاحيون إذاً أمام القوة العاشمة ، وهم لا حول لهم ولا طول ،
فأما أن يرفعوا علم العصيان وهم عزل من السلاح أو يرضخوا للقوة . لذلك
آثر عقلاؤهم حل المسألة بالحسنى وشكل وفد منهم برئاسة محمد أفندى بيهم
وهو شيخ محترم الرأى ، ويوسف أفندى سرسق ، أولها عميد الطائفة
الإسلامية والثانى عميد الطائفة المسيحية ، ورافقهما الفريد بك سرسق ،
وعبدالله أفندى بيهم ، ويوسف أفندى هانى وغيرهم ، وذهبوا إلى مقر الولاية
واتصلوا بجازم بك ليطلق سراح الإصلاحيين المعتقلين ، فأبرق الوالى إلى
الآستانة طالباً موافقتها على إخلاء سبيل الموقوفين لأن لفيغا من أعيان المدينة
ومسموعى الكلمة فيها ، وعدوا بفتح الأسراى ، فأذنت الوزارة بذلك
فاجتمع جمهور كبير من الشعب وساروا إلى السجن ينتظرون خروج المعتقلين

واستقبلوهم لدى خروجهم وسط الهتافات والتهليل ، وساروا بهم في موكب حافل إلى دار يوسف أفندي سرسق . وأذاع محمد أفندي بهم ويوسف أفندي سرسق النداء التالي إلى الشعب :

« أيها المواطنون الشرفاء : نرجوكم باسم الانسانية وحرمة الوطن المقدس أن تعودوا إلى أعمالكم وتفتحوا مخازنكم ، وهكذا تكوّنون قد أعربتم عن عن وطنيتكم الحقيقية ، وعن كونكم عثمانيين صادقين وعن طاعتكم لحكومتكم . . . » (١)

هذا في بيروت ، وأما في دمشق لم تكن الإجراءات القائمة أقل شدة من بيروت ، فقد أخذ وإليها عارف بك المارديني في اضطهاد الاصلاحيين وصادر جرائمهم وسجن مخلصيهم واستعمل السياط لضرب بعض الناس ، مما اضطر رجالات الأمة العربية المخلصين أن ينقلوا نشاطهم إلى خارج حدود المملكة العثمانية ، كما سيرد بحشه .

قانون الولايات الجديدة :

جاء قانون الولايات الجديد على التمييز تماما مما هدفت إليه برامج حزب اللامركزية الادارية وجمعية بيروت الإصلاحية . فبينما كانت الفكرة السائدة في الحزبين الآخرين هي فكرة تقوية صلاحية المجالس العمومية والإدارية واستقلالها في شؤون التشريع الداخلي ، والسيطرة على أمور الإدارة الداخلية للولايات ، بحيث لا يكون الوالى إلا كأمر تنفيذ لقراراتها ، فلا يستطيع بذلك أن يمارس أى سيطرة استبدادية فردية على شؤون الولاية وكان القصد من هذا الاتجاه هو الحد من تسلط الولاية الذين يكونون مقيدون

بخطة الحكومة المركزية التي تستمد قوتها من أحزابها السياسية التي كثيراً ماتخالف خططها مصلحة الولايات لاسيما العربية منها ، والذين « لم يأنس أكثرهم بعد بمبادئ الدستور ، وأنهم بما اعتادوا من استعمال القوانين في غير ما وضعت له سيتخذون من سلطتهم الجديدة آلة إلى الرجوع إلى الإدارة الفوضوية السابقة » كما قال الشيخ أحمد طيارة^(١) ، في حديث له مع مدير جريدة « جون تورك » الآستانية — جاءت نصوص القانون الجديد مناقضة تماما لهذا المبدأ ، بحيث جعلت للوالى سلطات لاحدود لها ، وأعطته حق السيطرة التامة على المجالس العمومية والإدارية ، بحيث يتحكم في مصيرها ، وجعلته حاكما بأمره في الولاية هذا الذى كان يخشى منه الشعب العربى ، ويناضل للتخلص منه بفضل ترويج النظام اللامركزى . وبرهن الاتحاديون مرة أخرى أنهم — بالرغم من تصريحاتهم المخدرة باقتناعهم بجدوى النظام اللامركزى — لا يحميدون عن خططهم الأساسية فى الإصلاح على طريقة « توسيع المأذونية وتفريق الوظائف » ، ولكن لولااتهم ، لا لشعوب الولايات ومجالسها العمومية . ومعنى ذلك أن العرب لم يصلوا إلى الإصلاح الذى كانت تتوق إليه نفوسهم ، لذلك أخذ زعمائهم يصرحون بأنهم ليسوا راضين عن القانون الجديد وصاروا يهاجمونه على صفحات الجرائد سواء بتصريحاتهم إلى المرسلين أو بجملة الاتهم فيها^(٢) .

ولكى أتمكن من إعطاء فكرة واضحة عن القانون الجديد أرى أن أفصل بين ما ينبط بالولاية من صلاحيات وما خصص للمجالس العمومية والإدارية من مهام :

أحكام عامة : المواد ٩٠٨ — يعين الولاية ومعاونوهم ، والمتصرفون والمكتوبيون (أمناء سر الولاية) ، والقائمقامون ، ورؤساء الإدارة فى

(١) اللويد - ٧٠١٢ ، ١٧/٦/١٩١٣ .

(٢) الاحرام - ١٠٧١٨ ، ٤/٦/١٩١٣ .

مركز الولاية (قائد الدرك ، مدير البوليس ، مدير النفوس ، مدير الأمور الخارجية ، ترجمان الولاية) ، ومديرو تحريرات اللواء ، ومحاسبو اللواء ، ومفتشو المعارف ، ومديرو ومعلموا المكاتب السلطانية (التجهيز) وأطباء الحكومه ، ومهندس النافعة من قبل مركز السلطنة .

وظائف الوالى : من مئات المواد التى خصت الوالى بالذات ، بشتى الصلاحيات الواسعة المطلقة ، اخترت المواد التالية ، وهى التى تشمل أهم مافى موضوع البحث من مسائل الخلاف الجوهري بين الترك والعرب ، لآكاه :

المادة ٢٠ - الوالى أكبر مأمورى القوة الإجرائية فى الولاية ووكيل ويمثل كل نظارة ، ومسؤول عن إدارة الولاية العمومية ، وظيفته نشر وإعلان القوانين وتأمين تنفيذها .

المادة ١٠ - إن المأمورين التاليين (أى الذين يأتون بعد رؤساء الدوائر سواء فى الولاية أو اللواء .. من حيث الدرجة) فى مركز الولاية ، ورؤساء المأمورين فى الألوية (عدا محاسب اللواء ، ومدير التحريرات فيه ، وأطباء الحكومه ، ومهندس النافعة فى اللواء) ، وكذلك مديرو المال فى الأفضية ، وجميع مديرى النواحي فانهم يعينون من قبل الولاية ، بناء على إنهاء وانتخاب رئيس الدائرة المنسوبين إليها ^(١) ، على مقتضى أحكام الأنظمة الموضوعة ، والمتبعة فى الدوائر المركزية فى كيفية إختيار الموظفين .

أما المأمورون التاليون فى مركز المتصرفية (اللواء) ، ورؤساء المأمورين فى الأفضية ، ماعدا مدير المال ، فانهم يعينون من قبل المتصرفية ، بناء على إنهاء رئيس شعبة الإدارة المنسوبين إليها ، ويصدق عليهم الوالى . أما المأمورون

(١) الاحزاب العربية جعلت هذا الحق للمجالس المحلية بعد الامتحان .

التالون في مركز القضاء ، وكتبة النواحي ، ومأمورها الآخرون فانهم يعينون من قبل القائم مقام ومصدق عليهم من قبل الوالى .

المادة ١٢ - إذا رأى الولاية لزوما لعزل المأمورين المعينين بإرادة سنوية أو من قبل النظار ، يكتبون بذلك للأستانة ، فإذا لم تجد النظارات الأسباب التي بينها الولاية كافية للعزل ترسل الأوراق إلى شورى الدولة ، خلال شهر على الأكثر من تاريخ وصولها على أن يعطى النظار معلومات عن ذلك حالا إلى الولاية بالتلغراف . وأما شورى الدولة فإنها تجرى التدقيقات فيها خلال شهرين على الأكثر ثم تعيدها . فإذا لم يعط الجواب في مدة شهر فالولاية مأذونون بأن يأخذوا العهدة على عاتقهم ويعزلوهم ، وأن يكفوا أيدي المأمورين الذين يرون في بقائهم إخلالا بالراحة والانضباط ، بشرط إخبار المركز (١) .

المادة ١٣ - للولاية صلاحية بأن يخطرأ ، أو يكدرأ أو يقطعأ الراتب ، أو ينزلأ الصنف ، أو يخفضأ الرواتب ، أو يعزلأ جميع المأمورين التالين في شعبات الإدارة المختلفه ماعدا النواب والحكام .

المادة ١٥ - أن تعيين وعزل جميع قوميسيرى البوليس ، وأفراد البوليس ، عدا مدير البوليس ، العائد أمر تعيينه للنظارة ، فإنه يكون من قبل الوالى ، وعلى مقتضى نظامهم الخاص .

المادة ١٦ - للولاية صلاحية بأن يراقبأ ، أو يشرفأ على الأعمال التي هي من صلاحية قائد الألاى فى الجندرمة (الدرك) ، وذلك ككف يد ضباط الجندرمة ، عند الإيجاب ، وكاجراء النقل والتبادل بينهم فى ضمن الألاى . وللولاية صلاحية بأن يعطأ الأمر فى جميع الأحوال التي هي فوق صلاحية قائد الألاى .

(١) الاحزاب العربية بعلت هذا الحق من خصائص المجالس المحلية ومجلس المستشارين .

المادة ٢١ - جميع القوانين والنظامات تنشر وتعلن من قبل الوالى وكذلك تعليمات وقرارات النظار فيما يتعلق بها، وعلى رؤساء شعبات الإدارة الذين يرون شيئاً يحتاج للاستئذان فى أساس القوانين، والنظامات والتعليمات وفى صور إجرائها، أن يراجعوا الوالى مباشرة وهم مجبورون على الانقياد لأوامر الوالى التى تعطى لهم رأساً بعد مراسلة مراجعهم .

المادة ٢٣ - إن جميع دوائر الولاية وشعبها هى تحت تفتيش ونظارة الوالى .

المادة ٢٥ - إن قوة البوليس والدرك فى داخل الولاية وكذلك قوة الخيالة فى البلاد المأهولة بالعشائر، وأمثالها من وسائط الضبط تكون تحت أمر والى الولاية مباشرة من جهة وظائفها المحلية . ومن صلاحيته أن يبدل مواقع القوى المذكورة أو يسوقها من محل إلى آخر .

المادة ٢٦ - عندما يجد الوالى قوة الضابطة غير كافية لضبط الأمن فانه يستخدم القوة العسكرية أيضاً ، بأوامر تحريرية منه إلى القادة البريين والبحريين ، وعلى هؤلاء الإطاعة .

المادة ٢٧ - إذا فهم الوالى أن القوة العسكرية الموجودة فى الولاية غير كافية للأمن ، أو شعر بإضطراب مايعكر الأمن ، يخبر قائد الفليق أينما كان ، ولو خارج ولايته ، بأن يرسل إليه القوة الكافية من محلات أخرى ، وقادة الفيالق مجبورون على إنفاذ مراجعات الولاة حالا .

المادة ٢٨ - إذا شاهد الوالى آثاراً أو أمارات لظهور مايجل بالأمن فى الولاية ، يستأذن نظارة الداخلية فى إعلان الإدارة العرفية مؤرقتا ، فاذا لم يأخذ الجواب خلال ٢٤ ساعة ، أو تعذرت عليه المخابرة ، فن صلاحيته أن يعلنها على مسؤوليته على أن يخبر نظارة الداخلية بالأسباب الموجبة .

المادة ٧٧ — الصلاحية الإجرائية في جميع الأمور والوظائف الخاصة المودوعة إلى الولاية هي منحصرة في الوالى .

المادة ٧٨ — الخدمات المحلية العائدة للولاية هي على الوجه الآتى : فتح وإنشاء الطرق والمعابر وتعميرها على الدوام ، عدا الطرق العائد فتحها وتسويتها لنظارة النافعة ، وكذلك إصلاح وتجفيف المستنقعات ، وإعطاء الامتيازات بإنشاء الترامواى ، وإسالة المياه الصالحة للشرب ، وتشغيل عربات الأوتوبيس أو الأمنيوس وإنشاء المزارع والبساتين . . . الخ

فسخ المجلس العمومى :

المادة ٥٢١ — إذا وجد الوالى ضرورة ماسة فانه يستطيع تأخير مذكرات المجلس العمومى أسبوعا واحداً ، بشرط أن يخبر نظارة الداخلية بذلك حالا . وإذا وجد لزوما قاطعا ومبرما لفسخ المجلس فانه يبين الأسباب الموجبة ، ويستأذن عن ذلك من نظارة الداخلية ، على أن يتقيد بجواب النظارة المبني على قرار مجلس النظار . وفي حالة إقرار الفسخ يعرض القرار على السلطان لصدور الإرادة السنية به . ويجدد الانتخاب ، ويتم خلال ثلاثة أشهر يجتمع المجلس الجديد في نهايتها (١) .

صلاحيات المجلس العمومى :

المادة ٨٧ — الوالى مأمور بأن يؤدى الخدمات المحلية المخولة للولاية في هذا القانون باستناد إلى قرار المجلس العمومى .

المادة ١٢٣ — أن المواد التى يتذاكر بها في المجلس العمومى ترسل إليه

(١) هنا قضية العزل معكوسة فبينما يستطيع المجلس العمومى في الاحزاب العربية عزل الوالى ، نرى أن قانون الولايات يجعل المجلس تحت رحمة الوالى .

من قبل الوالى ، ولكل عضو من أعضاء المجلس العمومى الصلاحية بأن يقدم تكليفا بكل مادة من المواد التى تحسب من جملة الوظائف العائدة للولاية ، فإذا قبل هذا التكليف بالأكثرية المطلقة من المجلس يدخل جدول الأعمال « الروزنامة » .

المادة ١٣٤ - للمجلس العمومى أن يظهر تمنيه بخصوص المسائل التى ليست داخلية فى الخدمات المحلية ، وله أن يراجع المرجع الإيجابى بخصوص توزيع الضرائب الأميرية العامة وكيفية تحصيلها وفى غيرها من المعاملات ، وأن يطلب تصحيح وإصلاح الأحكام التى يراها غير موافقة ، فى القوانين ، لتزويد الحاصلات والواردات .

المادة ١٣٥ - أن مقررات المجلس العمومى تكتسب الدرجة القطعية بتصديق الوالى عليها . وللوالى حق الاعتراض على المقررات المتخذة خلال عشرين يوما من تاريخ المحضر ، فإذا وقع الاعتراض تدقق المسألة فى مجلس شورى الدولة الذى يكون مجبراً على إعطاء قرار بهذا الشأن خلال شهرين . وبالمقابلة بين صلاحيات الوالى الواسعة وصلاحيات المجلس العمومى الضيقة المتبصرة تتضح لنا الأمور التالية :

فعدا قضية تعيين وعزل الموظفين ، التى أشرت إليها فى الحواشى والتى نيط أمرها بالوالى بينها جعلت من اختصاص المجالس المحلية فى الأحزاب العربية ، فإن القانون الجديد أعطى للوالى ، علاوة على ذلك ، من الصلاحيات ما يجعله أشبه بالحاكم المطلق ، بحيث أن ما جاء فى المادة ٨٧ - من أن الوالى مأمور بتأدية الخدمات المحلية الخولة للولاية ، بالاستناد إلى قرار المجلس العمومى ، لم يكن إلا سرا با خداعا ، ولم يكن القصد منه إلا الدعاية للقانون الجديد ، وقد استخدمها حازم بك بالفعل لهذه الغاية . أما الواقع فإن المجلس العمومى قد اعتبر فى حالة العدم . فبينما جعلت الأحزاب العربية المجلس العمومى ذا صلاحية فى التشريع الداخلى بصوره تامة ، لم يعط القانون الجديد المجلس المذكور حتى ولا صلاحية توزيع (لافرض) .

الضرائب الأميرية العامة^(١)، وكيفية تحصيلها، وإذا كان الوالى مكلف بتأدية الخدمات المحلية بالإستناد إلى قرار المجلس، وإذا كان القانون قد جعل للأعضاء حق اقتراح التشريعات المحلية لاعلى قدم المساواة مع الوالى — لأن اقتراح الوالى مطلق، ويدخل «الروزنامة» دون قيد، أما اقتراحات الأعضاء فتحتاج إلى الأكثرية المطلقة — فإن القانون قد وضع المادة (١٣٥) التى جاءت بمثابة حق الوالى فى النقض «الفتو» على جميع قرارات المجلس العمومى إذا أراد، وجعل القول الفصل فيها لمجلس شورى الدولة فى المركز الذى لقبته الصحف العربية بـ «مقبرة القوانين» فرجع الأمور إذا هو المركز على كل حال، ولازال العرب فى ظل مركزية الحكم هذا بينما جعلت الأحزاب العربية جميع قرارات المجلس العمومى نافذة إطلاقاً. وهذه المادة تشبه إلى حد كبير المادة (١١٦) التى أضافها المفوض السامى الأفرنى فى سوريا على الدستور السورى عام ١٩٣٠، وقيد بها جميع قوانين مجلس النواب بموافقة فشل الروح الإنشائية فى الدستور، واستوجب الغاؤها نضالاً طويلاً لم تتحقق غايته إلا فى عام الجلاء.

أما المادة (٥٢١) من القانون الجديد فقد جعلت حياة المجلس أو فناءه بيد الوالى، يعلق جلساته أو يلغىها إذا رأى لزوماً مبرماً، فهل هناك مجال للشك بعد ذلك فى أن هذا القانون قد أتاح للولاة أن يكتروا حكماً بأمرهم^(٢) غير أن حكومة الاتحاديين لم يرغب عن نظرها إعطاء بعض الإرضاءات الطفيفة للعرب، وإن لم تدرج فى قانون الولايات، بل كانت عبارة عن بلاغات، وهى بالحصراً ما يتعلق بحقوق العرب فى استعمال لغتهم إذ أصدرت قراراً

(١) واضح أن الضرائب الأميرية العامة، التى تتعلق بمجموع السلطنة هى من حق مركز السلطنة، أما الضرائب المحلية فهى من اختصاص المجالس العمومية، وهذه قد نص عليها القانون الجديد ولكن بشكل هزيل غامض، لا يكمن استنتاجه إلا من بين السطور من

المادتين ١٢٣، ١٢٤.

(٢) المفيد — من عدد ١٢٥٢، ١٥/٤/١٩١٣ إلى عدد ١٢٦٢، ٢٧/٤/١٩١٣.

غامضاً هذا نصه « بما أن التحصيل الابتدائي والرشدى والاعدادى النهارى فى « الأولية » (لا الولايات) ، الذى هو عبارة عن خمس سنوات ، مدارس الصناعة والزراعة ، معتبر من الخدمات المحلية ، فيجب التدريس فى هذه المدارس باللسان العربى غير أنه يجب تعليم اللسان التركى فى هذه المدارس اجباريا وبصورة مكملة ، وكذلك الدروس التى تلزم للطلبة ، لأجل تأمين المساعى (أى لتنفع الطالب بعد تخرجه من المرحلة الدراسية التى هو فيها) مثل التاريخ والجغرافيا ، يجب تدريسها بالتركية . وأما المدارس الداخلية ، سواء أكانت اعدادية أم سلطانية (تجميزية) ، بما أنها اعتبرت من الخدمات العامة فيجب أن يكون لسان التدريس فيها باللغة التركية .

أى أن هذا القرار قد فرق بين الخدمات العامة وبين الخدمات الخاصة فى حقل التدريس ، فجعل الأولى فى نطاق مركز الولايات والثانية فيما دون ذلك من الدرجات ، الأولى تجرى بالتركية والثانية بالعربية ، ولا يخفى ما فى ذلك من المقاصد . ذلك أن نسبة عدد المدارس وأهميتها فى مراكز الولايات ، ونسبة عدد طلابها ، كانت تفوق مثلها فى الأولية والأفضية والقرى نفوقا كبيرا ، وهذا ما يجعل فرصة تمتع العرب بحق التعليم بلقمتهم حقيرة ضئيلة ، ومعنى ذلك دوام السير فى فكرة التترك ، خاصة بالحرص على جعل التعليم فى المدارس الداخلية بالتركية كما كانت ، وهى المسكان الأفضل لتأمين هذه الغاية .

ثم أن القرار لم يقصر تدريس العلوم « التى تلزم الطلبة لأجل تأمين المساعى » بالتركية على مادى التاريخ والجغرافيا فقط بل وضعهما كمثل إذ قال (مثل التاريخ والجغرافيا) ، وهذا يعنى أن علوما أخرى أيضا يمكن ادخالها فى وصف (تأمين المساعى) لأن (الرياضيات لازمة للرياضى ، والطبيعات لازمة للطبيعى والكيمياء للكبواى . . . الخ . كى يكون كل منهم آمينا على نتيجة مسعاه^(١) .

(١) المفيد - ٢١٦٣ ، ١٩١٣/٤/٢٨ من مقال بقلم عبد الله بن قيس وهو اسم مستعار

للشهيد الامير عارف الشهابى .

وجاء في القرار أيضاً بخصوص جعل العربية مقبولة في الدوائر مايلي :

« عندما نشرت الحكومة قانون الولايات ظهر لنظارة الداخلية بعد التحقيق والتنقيب أن المحال التي أكثر سكانها يتكلمون بالعربية منذ القدم تقبل معاريض أهلها باللسان العربي ، وتجعل بيان الحكومات بالعربي فيجب الدوام على هذه القاعدة . . . ويجوز استعمال اللسان العربي في الاستنطاق والمحكمة وتنظيم الاعلانات والدوام على هذه القاعدة كما كانت .

إلا أن هذه المنحة لم تكن لترضي الاصلاحيين العرب ، الذين لم يكونوا يقبلون بأقل من جعل اللغة العربية مستعملة إطلاقا في مدارسهم ، ورسمية في ولاياتهم ، فساءهم ما في النصوص الواردة في القرار من الغموض ، فضلا عن أنهم رأوا أن لا جديد في الأمر ، ذلك الذي اعترف به القرار بقوله « كما كانت ، في كل فقرة من فقراته ، وأن كل ما هنالك أن الحكومة اعترفت بالأمر الواقع ، وبقي القديم على قدمه ، بعد أن لم تكن الدولة لتعترف بهذا الأمر الواقع وتسعى إلى إزالته^(١) . ثم أنهم اشمأزوا من ورود كلمة يجوز في الفقرة الأخيرة ، وفسروها بأنه كما يجوز استعمال اللسان العربي في الاستنطاق يجوز أيضاً ضده ، أي أن المسألة منوطة بإرادة الحاكم ومتوقفة على معرفته اللغة العربية^(٢) .

الحركة الاصلاحية في العراق :

كانت الحركة الإصلاحية في العراق ، كما في بيروت ودمشق تسير بقوة ونشاط ، بفضل زعيم البصرة ، بل زعيم الاصلاحيين العراقيين أجمعين ، السيد طالب الرفاعي النقيب ، إذ كان نفوذه يمتد إلى بغداد والموصل والعشائر

(١) الاهرام - ١٠٧١٨ ، ١٩١٣/٦/٤ ، من حديث صحفي لرفيق بك العظم مع مدير

جريدة «جون نورك» .

(٢) المفيد - العدد السابق ، من مقال عبد الله بن قيس .

المجاورة . فبذ أن ظهر حزب « الحرية والائتلاف » ، إلى الوجود فتحت له فروع في كل بلدة من هذه البلدان وغيرها من العراق ، وكان طالب هو الذى يتعهد بها بعنايته . كان طالب بك من المعارضين لحكومة الاتحاديين ، لكنه كان ، مع ذلك ، داهية ويقظا في آن واحد في علاقاته معهم ، كما كان مخلصا في ولائه للدولة ، كرىما سمح اليد يبذل من ماله دون حساب لمساعدتها ، وللأحزاب التى يشرف عليها ، وحريصا على سيادة الأمن فى المنطقة ، وكان أكبر همه أن يؤلف بين قلوب أمراء الخليج الفارسى كشيخ الكويت مبارك باشا الصباح ، والشيخ خزعل خان أمير المحمرة (عربستان) وبين الحكومة العثمانية ، فقد أزال ما بين الأول والحكومة من نفور ، ووطد الرابطة المعنوية والمادية بينها وبين الثانى ، جبا يجمع القلوب حول الرابطة الإسلامية والعثمانية (١) . قال كركوكلى زاده عمر فوزى : « أن كون توطيد الأمن والنظام فى البصرة متوقفا على وجود طالب بك قول لأخشى فيه لومة لائم وأنه حقيقة معلومة أنا مستعد لإثباتها فى كل وقت ، وقد أقر له بذلك كل من الوزارتين الاتحادية والائتلافية ، بالشكر » (٢) . كما كان النقيب سباقا إلى مساعدة الدولة فى كل ملبة تلم بها ، تجلى ذلك فى صرفه جل سعيه فى جمع الاعانات لجمعية الهلال الأحمر وللجنة الدفاع الوطنى بمناسبة حربى طرابلس الغرب والبلقان ، وبذلك أمن للدولة مبالغ طائلة من الليرات العثمانية جمعها من العشائر والنواحي وكافة إمارت الخليج الفارسى وأرسلها إلى الآستانة فتلقى عشرات البرقيات وكتب الشكر من الصدور العظام ونظارات الحرية والداخلية . وشيخ الإسلام ، خاصة منهم كامل باشا ومحمود شوكت باشا . وصرف طالب بك همه فى فترة ما بين حربى طرابلس الغرب والبلقان فى معاونة الحكومة لتوطيد الأمن الداخلى وتعبئة الشعور الوطنى . ولما استعاد

(١) كركوكلى مكتوبى زادة عمر فوزى - المصدر السابق ، ص ٢٤ - ٢٥ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٢٥ .

الاتحاديون الحكم سلموه رئاسة لجنة الدفاع الوطنى فى البصرة تقديرا لخدماته وطمعا فى نشاطه بجمع التبرعات (١) .

الحق أن السيد طالب النقيب كان يتمتع بمكانة كبيرة فى العراق ، وكان الاتحاديون يهابونه لأنهم لم يكونوا قادرين على مقاومة نفوذه ، إذ كان يفرض نفسه هو ومن يريد من جماعته كبعوثين عن البصرة فى كل من الانتخابات التى تجرى فيها . ولما تشكل حزب اللامركزية العثمانى فى مصر اتصل بطالب بك لتشكيل فرع له فى البصرة ، كما جاء بلاغ الوزارة الكاملية القاضى بجمع المجالس العمومية لتنظيم لوائح الإصلاح ، فقرر رأيه وأقرب حزبه القديم « الحرية والاتلاف » ، على حله وتأسيس جمعية إصلاحية على غرار جمعية بيروت ترتبط بحزب اللامركزية فى مصر ، وتدعو إلى تحقيق أهدافه ، لكن الحزب رأى أن لا يحل نفسه إلا بعد مفاوضة الاتحاديين على حل جمعيتهم فى البصرة ، فوافق هؤلاء على حل الحزبين ، خاصة بعد أن شل نشاط جمعيتهم وتفرق أعضاؤها وهزلت ميزانيتها (٢) ، عندئذ أرسل طالب بك بلاغا إلى الصحف جاء فيه أن السبب الوحيد لصيانة البلاد وحفظ كيان دولة الخلافة العظمى وسعادة المنطقة هو ترك الأحزاب والجمعيات السياسية بالكلية ، وأن الطرفين قررا ترك ناديهما وتعهدا أن يكونا يداً واحدة عاملة على حفظ الوطن ، وأن يكون الكل بلا تفريق جنس ومذهب عثمانين خالصين للدولة . . . أخ (٣) . ولكن لم تمض بضعة أيام حتى تقدم نفس أعضاء الهيئة المؤسسة للحزب القديم بطلب إلى الحكومة ، لتأسيس الجمعية الإصلاحية ، وقدموا منهاجها ، فجاءت الموافقة وأعلن افتتاح الجمعية رسمياً فى ٢٨ فبراير سنة ١٩١٣ وسارع أعضاء حزب الحرية والاتلاف

(١) المصدر السابق ، ص ٣٠ - ٤٥ .

(٢) سليمان فيضى - المصدر السابق ، ص ١٣٠ .

(٣) الراى العام - ٨٥٨ ، ٢٧/٢/١٩١٣ .

المنحل للالتقاء إلى الجمعية الجديدة ، كما أنضم إليها أكثر الضباط العرب في البصرة . ولما أجريت الانتخابات لهيئة إدارتها فاز نفس أعضاء هيئة إدارة الحزب المنحل ، وأخذت الجمعية الجديدة تطالب بالنظام اللامركزي ، وكانت جريدة الدستور هي التي تتكلم باسم الجمعية ، كما كانت من قبل تتكلم باسم الحرية والائتلاف (١) .

وقع خبر تأليف جمعية البصرة الاصلاحية في بغداد أعظم وقع ، فالتفت انشيبية فيها حول راية الاصلاح التي أصبحت تخفق على رأس طالب النقيب ونظر شباب العرب المثقفون إليه نظرهم إلى زعيم كبير يستطيع أن يخطو بالنهضة الوطنية العربية في العراق خطوات واسعة ، فأسسوا النادي الوطني العلمي في بغداد ، وأصدروا جريدة النهضة لتتكلم باسمه ، وطلبوا من طالب بك أن يتولى رئاسته الفخرية فتقبل ، وتولى نيابة الرئاسة عنه لإدارة شؤون النادي مزاحم الأمين ألباجه جي (٢) .

استهل طالب النقيب ، بعد تأسيس الجمعية ، نشاطه بتنظيم مضبطة وقع عليها أكثر من ثلاثمائة شخص ، رفعها إلى الباب العالي وقدم صورة منها إلى الوالي ، تطالب بتأليف مجالس محلية للولايات العربية على غرار جمعية بيروت الاصلاحية ، وطلبت جريدة الدستور من المواطنين أن يوافقوها بأرائهم فيما يرونه موافقا ومفيدا من الاصلاحات ، حتى إذا تشكل المجلس تكبرن الآراء جاهزة لتنظيم الائتحة الاصلاحية (٣) .

صحيح عاد الاتحاديون إلى الحكم كما قرى ما سيكون ، لكن فرعهم في البصرة ، وأنصارهم فيها تضاد نفوذهم بعد إغلاق جمعيتهم وضعفت سلطة واليهم وحكامهم ، وقرى نفوذ طالب بك حتى أصبح الولاة يتسلطونه ،

(١) سليمان فيضي - المصدر السابق ، ص ١٢٠ .

(٢) محمد المهدي البصير - المصدر السابق ، ص ٤١ .

(٣) خيرى العمرى - شخصيات عراقية ، ص ٢٧ - ٢٨ .

والقادة يطلبون رضاه ، ففكر الاتحاديون في أمره مليا ، وكان عليهم أن يختاروا بين عداوة هذا الخصم القوي أو إخفاء العداة وإبداء المسالمة ، ففضلوا الحل الثاني إلى حين ، لأنه ليس من السهل التغلب عليه إلا بالصبر والحيلة ، فكتب وزير داخلتهم إلى والى بغداد ووالى البصرة لاستمالته ، فوسط الأول رئيس أركان الجيش في بغداد وكان عراقيا وصديقا لطالب فكشف له الأمر سرأ فلم يأبه لدعوة الحكومة . وأما الثاني عزت باشا السكركوكلى قائد حامية البصرة ، وكان أيضا من أصدقاء طالب ، فأجاب الوزارة بفشل مسعاها ، فاشتبهه الاتحاديون بتواطؤ الاثنيين واعتقدوا أن عزت باشا نفسه يدين باللامركزية فنقلوه ونزلوا رتبته ، ونقلوا جميع الضباط العراقيين في فرقته وعاقبوهم وأرسلوا إلى البصرة واليا جديدا ، مع فوجين من الجنود والضباط الأتراك ، ليحلوا محل حامية البصرة المغضوب عليها . عندئذ أدرك طالب بك الخطر المحدق بالجنود والضباط العراقيين جزاء ولائهم له فرأى أن يعمل على حمايتهم ويقبل بمفاوضة الحكومة ، فجرت بينه وبين الاتحاديين مراسلات وقدم أربعة شروط للمهادنة والصلح وهي :

١ - إعادة رتبة عزت باشا إليه :

٢ - أن يعد وزيرا الداخلية والحربية بأن لايمسا بسوء الضباط العراقيين في البصرة ، على أن يكون للحكومة الخيار في نقلهم أو عدمه .

٣ - أن يبقى الجنود البصريون في البصرة .

٤ - أن يعد الوزير وعداً صادقا بإجراء الاصلاحات التي تطالب بها الجمعية الاصلاحية في القطر العراقي .

وافقت الحكومة على هذه الشروط ووعدت بتنفيذ الثلاثة الأولى فوراً والرابع تدريجاً وشرطت عليه بدورها أن يتولى تأليف لجنة لإعانة

الأسطول العثماني فقبل^(١)، وتولى رئاسة لجنة الدفاع الوطني، كما مر معنا، ونشر بياناً في الصحف باتفاقه مع الحكومة وأنه لم يبق بينه وبينها أى خلاف وأنه قد زال سوء التفاهم وأصبح الجميع كتلة واحدة لاعلاء شأن الدولة وسعادتها الأبدية والسعى إلى المحافظة على الوحدة العثمانية^(٢). وقد برت الحكومة برعدها في تنفيذ الشروط الثلاثة الأولى، لكنها أخذت تماطل في إجراء الإصلاحات المطلوبة، ونقلت كبار الضباط العراقيين إلى أما كن نائبة بقصد إضعاف الحركة القومية في العراق^(٣). فاستاء العراقيون، ولم يمض شهران على التهادن المشار إليه حتى قام سكان البصرة وبغداد يقيمون الدنيا ويقعدونها ويعقدون الاجتماعات ويلقون الخطب في وجوب إجراء الإصلاح، معلنين أن لا إصلاح ولا صلاح إلا بمنح اللامركزية. ودعا طالب بك إلى إجتماع عام في أوائل شهر أبريل ١٩١٣ حضره أكثر من ألف شخص قرروا في نهايته إرسال برقية إن الصدارة العظمى ونظارة الداخلية يذكرن فيها المسؤولين بما يهدد بلادهم من الأخطار إذ لم تلب الحكومة رغبتهم باللامركزية في الحال، وطالبوا والى البصرة بأن يعقد المجلس العمومي بأسرع ما يمكن، وأن لا يكون عقده مقتصراً على أعضائه بل أن يدعى إلى حضرته كل وجيه وذى مقام، وأن يكون لسكل من هؤلاء الحق في إبداء رأيه في الإصلاح المنشود، وبعدئذ تجميع الآراء وتنسيق ورفعها بها بيان يسمى اللائحة الإصلاحية للعراق إلى الصدارة العظمى والداخلية لرفعها إلى الأعتاب السلطانية.

هذا في البصرة، وأما في بغداد فقد اتسعت الحركة أكثر من ذلك بفضل «النادي الوطن العلي»، حيث عقد إجتماع شهده جمع كبير من سراء بغداد ورؤساء العشائر، حتى أوجس رجال الحكومة خوفاً من عقده، لكن

(١) سليمان فيضى - المصدر السابق، ص ١٢١ - ١٢٢.

(٢) محمد المهدي البصير - المصدر السابق، ص ٤٦.

(٣) سليمان فيضى - المصدر السابق، ص ١٢٣.

طالب النقيب أبلغ الولاية أن لا غاية من الاجتماع إلا المطالبة بما هو حق من حقوق الأمة فلا موجب للتعرض له على الأطلاق ، وأخذ على نفسه التبعة إن حصل ما يكدر الأمن ، فكمان اجتماعا تجملت فيه الغيرة الوطنية والحماسة ، وتوج بقرار ينص على طلب اللامركزية الإدارية ، وعلل القرار بأن الحكومة جربت المركزية أعواما عديدة فلم تساعد على رقي البلاد ولا على عمرانها ولا زادت خيراتها ، بل كانت سببا في تأخرها وانحطاطها من كل وجه فيجب إبدالها باللامركزية ، هذا وأن للأجانب أطعما كبيرة في منطقتهم فإذا منحوا اللامركزية استطاعوا بفضل ما يمنحون من حق الحكم الداخلي وإدارة شؤونهم بأنفسهم أن يرقوا البلاد ويؤمنوا وسائل الدفاع عنها ويمنعوا كل خطر يحيق بها. وختموا قرارهم الذي أبلغوه إلى المسؤولين بأن ينص قانون الولايات المرعود على توسيع اختصاص مجلسهم العمومي الذي يمثل نوابه الشعب لا على توسيع اختصاص الوالي^(١) .

بعد أيام قليلة من هذه الأحداث نشر قانون الولايات ، فوقف منه طالب النقيب ، كما وقف الإصلاحيون العرب ، موقف المعارضة الشديدة لأنه لم يحقق أهداف العرب في اللامركزية المنشودة كما سبق ورأينا في نقده كما نقده جريدة الدستور الإصلاحية بما يلي :

«... كأن الحكومة أصلحها الله نظرت بغير العين التي يجب أن تنظر بها . فرمتنا بقانون الولايات الجديد الذي يكفي تعريفه أنه وضع لمصلحة الوالي لا لمصلحة الشعب ، إذ أنه يخول الوالي إستلام زمام الأمور . أما المجلس العمومي فلا يخرج عن كونه أموية بيده ، وأما الأمور التي لا توافق مشرب الوالي فليس في وسعه إقرارها ، وإذا حاول ذلك فليس له من جزاء غير الفضيحة والتشتيت » . ثم أضافت إلى ذلك قولها أن حب الإصلاح الذي

تمكن من أفئدة العراقيين حدا بهم إلى مواصلة المطالبة بحقوقهم ، ففقدوا الاجتماعات تحت رئاسة عطوفة المصلح الكبير السيد طالب النقيب وقرروا الإحتجاج على هذا القانون المجحف ، (١) .

وهكذا لم يسكت طالب النقيب على هذا القانون الذى جاء مخالفا لما تعهد له به الاتحاديون ، فعقدت الهيئة الأصلحية المؤلفة برئاسته إجتماعا أسفر عن إقرار طلب تعديله وفقا لمصلحة العامة ، وذهب إلى دائرة البريد والبرق وبرفقته موكب كبير من أعوانه وخبر ناظر الداخلية ، ودامت المخابرة ساعات ، استمرت إلى التاسعة ليلا ، فاضطرت هيئة النظار إلى الانعقاد فورا ؛ وقررت عقد المجلس العمومى فى البصرة للنظر فى مطالب الهيئة الأصلحية فيها ، التى لم يثنها عن الأصرار فى تنفيذ مطالبها أى وعد أو وعيد ، وأخذت سيرول البرقيات تنهال على الآستانه وعلى جرائد بغداد وسوريا وبلدية بيروت وجرائدها دون إنقطاع ، إما بتأييد الحركات الإصلاحية المماثلة فى البلاد العربية الأخرى ، أو بالألحاح على طلب اللامركزية (٢) . واتسعت هوة الخلاف بين السيد طالب والاتحاديين فاشتدت لهجة جريدة (الدستور) وازداد عنفها على الحكومة ، وراحت تهكم بحزب (الاتحاد والترقى) وتقول (أن جمعية الاتحاد والترقى قد عرفت أنها أساءت إلى الأمة وإلى نفسها وإلى الوطن فما كان أحرى بزعماء هذه الجمعية أن يغلقوا باب مركزها ويكتبوا عليه (محل مذهب للإيجار) . وشرعت فى الهجوم على الحكومة ، حينها هددت بإعلان الأحكام العرفية فى البصرة ، بعنف شديد ، ولما عطلت جريدة الدستور تحداتها السيد طالب النقيب فاصدر بدلا منها (صدى الدستور) بلمهجة لا تقل عنفا عن الجريدة السابقة . مصرحا للوالى بأنه سيستمر على إصدار الجريدة بالرغم عن تعطيلها ؛ فأخرج

(١) الدستور - ٥٠ ، ٢٦ / ٤ / ١٩١٢ نقلا عن خيرى العمري ، المصدر السابق ، ص ٢٩ .

(٢) المفيد - ١٢٩١ ، ٣١ / ٥ / ١٩١٢ .

هذا واضطر أمام ثبات النقيب أن يتوسط لدى المسؤولين بالحصول على إجازة لجريدة (صدى الدستور) صيانة لهيئة الحكومة (١).

أمام تصرفات كهذه ؛ وإذ شعر الاتحاديون بأنها أمام خصم لا يقهر قرروا أن يبطنوا به غيلة ؛ وعهدوا بهذه المهمة إلى قائد شرس جرىء هو الأمير ألى فريد بك ؛ متصرف الناصرية السابق ؛ فنقلوه إلى قيادة حامية البصرة ؛ على أن يحتال على السيد طالب فيلقى القبض عليه أو يغتاله في رابعة النهار ؛ فانفق فريد بك مع عجمي باشا السعدون شيخ إحدى قبائل المنتفك ؛ لعداوة قديمة بينه وبين طالب (٢).

قدم فريد بك إلى البصرة وبدأ في حبك خيوط المؤامرة ؛ وأجرى حركة تقلات بين الضباط وفي قيادة الدرك ؛ وتحرك عجمي باشا بقبيلته وصار على مقربة من البصرة ؛ واستدر الاتصال بينه وبين الوالى . منتظرا ساعة الصفر . وعقد فريد بك إجتماعا ضم كبار الضباط . ومتصرف الناصرية الجديد بديع نورى بك وغيره ؛ وتم الاتفاق على تنفيذ المؤامرة فى منتصف ليلة ٢٠ / ٢١ يونيو حزيران ١٩١٣ ؛ وقر رأى على منح الضباط العرب إجازات ؛ وتسليم الخفارة فى الشكناث إلى ضباط لإتحاديين ؛ ثم يكون الزحف على قصر طالب بك من خارج البلدة من قبل عجمي باشا ومن داخلها من قبل الجيش والدرك ؛ فيلقى القبض عليه أو يقتل (٣).

قد يأخذ المرء العجب من ضخامة هذه الترتيبات ، وهل يستحق اعتقال طالب بك كل هذا غير أن العجب يزول إذا عرف قوة هذا الزعيم فى البصرة ، وضخامة استعداداته وكثرة رجاله المسلحين ، وتوثق ارتباطاته ببعض الأمراء المجاورين وبكثير من الموظفين فى الدوائر المحلية . والواقع

(١) خيرى العمرى - المصدر السابق ، ص ٢٩ - ٣٠ .

(٢) سليمان فيضى - المصدر السابق ، ص ١٠٥ .

(٣) المصدر السابق ، ص ١٠٨ .

أن السيد طالب داهية لا يؤخذ على حين غرة ، ولا يغمز له جانب ، ولم يكن هو ومن ألفت حوله من الغباوة بحيث تخفى عليهم هذه المناورات ، لذلك أعد العدة للطوارئ ، وكتب إلى حليفه مبارك الصباح أمير الكويت والشيخ خزعل خان أمير عريستان (المحمرة) ، ليمداه بالسلاح والعتاد فتدقت عليه الأسلحة بكثرة ، واتخذت جميع الاحتياطات اللازمة لحماية قصره والحى الذى يقطنه ، وكانت تفاصيل المؤامرة تتسرب إليه حرفا بحرف بفضل ماله من وثيق العلاقات مع بعض من دعاهم الوالى للاشتراك فيها ، فكان يعد لكل خطوة ما يقابلها من تدابير ليحبطها فى الوقت المناسب .

هذا من جهة ومن جهة أخرى أخذ هو وصديقه الحميم سليمان فيضى يعدان خطة دقيقة مضادة لاغتيال فريد بك . وهكذا لما علما بأن فريد بك سيتوجه فى ١٩/٦/١٩١٣ ، هو وبديع نورى بك ، وعبدالله الفالح السعدون وبعض الضباط الأتراك ، على ظهر باخرة ، إلى الفاو (ملتقى الرافدين فى رأس شط العرب) فى مهمة تفتيشية ، على أن يعودوا فى اليوم التالى ، أسرعاً إلى تنفيذ خطتهم . وفى صباح اليوم التالى كان أربعة من رجال طالب يتوجهون بثياب رثة ، متفرقين ، حاملين بنادقهم ضمن لفائف من الأفرشة القذرة إلى دار قديمة مهجورة تشرف على رصيف نهر العشار ، حيث سترسو الباخرة عند عودتها ، وبقوا حتى المساء يترقبون القادمين من نافذة صغيرة فلما اقتربت الباخرة ونزلوا منها ، خرج الأربعة رجال من مكنتهم وتقدموا من القادمين ، ونفضوا الأفرشة بسرعة ، وأخرجوا البنادق ، وانهاوا عليهم برابل من الرصاص ، ثم ولوا الأدبار هارين واختفوا فى منعطفات الطرق الضيقة وكان الليل قد حل فلقمهم بسواده ، تاركين وراءهم جثث ثلاثة من القتلى هم : فريد بك ، وبديع نورى بك ، وأحد الجنود . أما الجرم فقد ضاع ، لابل سافت الصدف سلطات الأمن إلى مشاهدة أربعة

رجال من أتباع حمد السعدون، خصم طالب بك، فاشتبهت بهم والقى القبض عليهم، وعزز الشبهة أن بين حمد وبين عبدالفالح السعدون، الذي كان يرافقه فريد بك، عداوة. ولما علم حمد بمقتل فريد أرسل إلى عجمي باشا أن لا يدخل البصرة، بل يرسل رجاله للتفتيش عن القتلة^(١)، وحصل ببلدة في صفوف الجيش والدرك في البصرة فشات حركتهم ولم يجسروا على الانتقام برغم تحريض بعض الضباط الأتراك. أما الاتجاديون فقد اضطرت نفوسهم للحادث وأوعزوا إلى نجاتي بك المدعى العام في بغداد كي يذهب إلى البصرة للتحقيق فجاء على ظهر باخرة، وقبل أن ينزل منها صعد إليه الضباط الترك، وحذروه من النزول إلى البر^(٢)، لئلا يقتل غيلة وكان له ضلع في المؤامرة، بل هو الذي ترأس الجلسة التي عقدها ناسجو خيوطها في بغداد، بناء على أمر جمعيتهم، والتي قرروا تكليف فريد بك بتنفيذها^(٣) فكتب تقريراً مختصراً وعاد بذات اليوم إلى بغداد، وقد دفع في تقريره التهمة عن خصوم طالب وأمر بتسريح الموقوفين؛ وأتهم القضاء في البصرة بالتحيز لمصلحة النقيب، فعزلت الحكومة بهاء الدين بك رئيس استئناف البصرة إذ أبرق إليه وزير العدلية « فصلناك عن الوظيفة » ولما استفسر هذا بيرية « إلى أين أذهب وأين نقلت » جاء الرد من الوزير « إذهب إلى جهنم، (جهنمه كيت)^(٤)

ليس هذا العمل عجيباً من طالب النقيب في نظر من كانوا يعرفونه أو من يقرأون سيرته، فقد نشأ على حب المغامرة التي غذاها عنده عمه السيد

(١) نشرت الاهرام في عدد ١٠٧٥١، ١٩١٣/٧/١٠، أن عجمي باشا السعدون أرسل برقية الى جريدة المفيد قال فيها انه سمع بامور جرت في البصرة اسندت للسيد طالب فزحف برجاله على الولاية زحف فدائي يريد الزود عن الوطن، ولكن تحقق له اخيراً باليقين ان ما سمعه لم يكن صحيحاً، وان السيد الموهى اليه خادم لشرف الحكومة... فبادر الى الصلح معه...

(٢) سليمان فيضى - المصدر السابق، ١٠٨ - ١١٥.

(٣) المؤيد - ٧٠٦٢، ١٤/٨/١٩١٣ رسالة من العراق.

(٤) سليمان فيضى - المصدر السابق، ص ١١٥.

أحمد النقيب ، وكان فوق ذلك من محاسيب أبو الهدى الصيادى الرفاعى ، الذى كان دعامة قوية له فى العهد البائد حتى زاد نفوذه وتهافت الناس على استرضائه ، وخشى حتى الولاة بأسه ، حتى إذا حاول أحدهم معارضته عمد إلى أسلوب المغامرة فاحتل برجاله المسلحين دائرة البريد والبرق وراح يمتطر الأستانة بوابل من البرقيات يشكر فيها الوالى ويطلب تبديله باسم جماهير البصرة المجتمعة ، وسرعان ما كانت مطالبه تجاب بفضل أبى الهدى الرفاعى قريبه فى النسب ، فيخرج من المعمة ظافرا بقوته وبأسه ، ويصبح الوالى أمام نفوذه شبعا من الأشباح .

وقد استطاع أن يحافظ على مكاتنه ونفوذه فى عهد الدستور بفضل شخصيته التى توفرت فيها من الصفات ما جعل الكاتب الإنجليزى ، « آير لاند » يشبهها بـ « روبن هود المغامر الشهير . وكان يعزز زعامته بمظاهر خارجية يحرص على أن يحيط بنفسه بها ، فلا يسير فى الشوارع إلا والحراس المسلحون أمامه . وخلفه على أبعاد ، وإذا سئل عن عدد أعضاء حزبه أجاب بكل بساطة (٥٠) ألفا ، وإذا أراد الشخصوص إلى بغداد أو عز إلى جرائدها أن تظنن بقدمه ، بما يليق ، فتحتل صورته الصفحات الأولى وتملأ أخباره عواميدنا ، وتلحاح عليه من الصفات والمديح ما يرضى نزوع نفسه إلى العظمة ^(١) ، وإذا تجرأ أحد على معارضته أو ما إلى رجاله أن يقوموا بتأديبه ^(٢) ، وبهذه الطريقة استطاع أن يفرض على الجمهور والادارة سلطانه القوى الطاغى .

هذا علاوة على أن موقع البصرة على خليج العرب وقربها من الامارات

(١) خبرى الصمري - المصدر السابق ، ص ٢٤ - ٢٥ و ٣١ .

(٢) وصفه صديقه سليمان فيضى بانه كان يبغضه بخصوصه دون تساهل ويحمى اعوانه ، ويرفض معاونة الانجليز بباء وشتم ، وكان ينشق مبالغ طائلة على ترتيباته ، أما موارد فممن كروم النخل الكبيرة التى يملكها وكان له راتب (٧٠) ل.ع شهريا من ابيه ، ومثله من امر الكويت و (٥٠) ليرة عثمانية شهريا من الشيخ خزعل لقاء حمايته لمصالحهما الكثيرة واملاكهما الواسعة فى البصرة .

المشاكسة للدولة، كنجند والكويت وغيرهما، وصدافته مع أمراء العرب في الشمال والجنوب، ومع شيخ المحمرة، ووجود الانجليز على مقربة منه فيها كل ذلك جعل الإتحاديين يمحشون، بعد مماتل فريد بك، من وقوع مالاتحمد عقباه فيما إذا ضيقوا عليه، لأن الانجليز المتبهين للاصطياد في الماء العكر واقفون بالمرصاد. هذا فضلا عن أن كثير من زعماء القبائل كانوا امتحالفين مع السيد طالب مما يخشى معه نشوب ثورة واسعة النطاق فيما إذا لم يتوخوا أدق الأساليب في معاقبته إذا سنحت لهم الفرصة في ذلك فأثروا بمجاملته بدلا من استعمال سياسة العنف والشدة معه^(١). وظلت العلاقات تسير على هذا المنوال بين الطرفين، ولكن يشوبها حذر كل فريق من الآخر حتى نشوب الحرب العالمية الأولى، مع بقاءه على اتصال وثيق بالاصلاحيين العرب وضرر جهوده إلى جهودهم في ترويج فكرة الاصلاح اللامر كرى، ومؤازرته وتأييده لهم هو وشعب العراق تارة بالبرقيات وتارة بتهديد الحكومة ومودعوتها إلى إتباع خطة ثابتة وطريقة متينة في إدارة البلاد والعزوف عن خطة تبديل الولاية بكثرة كقول البرقية التالية؛ لذلك نحن بصفتنا أمة تريد أن تحيا ننذر حكومتنا التي نطالبها بسلوك سبيل الحياة بأننا سنكون من الآن معارضين لها مقاومين لخطتها إلى أن تزدن لطريقة العمل معنا يدا واحدة في سبيل الارتقاء وإلى المستوى الذي يوجد فيه البشر في هذا العصر ومتى أذعنت لذلك نعدّها من الآن بأننا سنكون من المساعدين^(٢).

وقد أجمع البصريون ويتبعهم في ذلك البغداديون والموصليون على لأئحة للاصلاحات أسفرت عنها اجتماعاتهم تتخلص فيما يلي من المواد^(٣) وتكاد لا تختلف عن لأئحة بيروت الاصلاحية إلا بما يخص الأجانب :

(١) المهدي البصير - المصدر السابق، ص ٤٥ - ٤٦ .

(٢) المفيد - ١٣٧٢، ٩/١٠/٩١١٣ .

مادة ١ - أن يكون وطننا العزيز ملكاً عثمانياً خالصاً تحت راية الهلال .

مادة ٢ - عدم إعطاء امتيازات للأجانب في البلاد ووصياتها من الدسائس الأجنبية ومنع النفوذ الأجنبي فيها .

مادة ٤ - الأعمال المتعلقة بشؤون الدولة الأساسية عائدة للمركز وأما الأعمال المحلية فله مجلس الولاية العمومي .

مادة ٥ - وظيفة الوالي تنفيذ قرارات الأستانة والمجلس العمومي وتعيين الموظفين بحسب قرارات المجلس العمومي .

مادة ٧ - للمجلس العمومي صلاحية واسعة في وضع الأنظمة الداخلية وتأييد الشركات وإعطاء الامتيازات وتقدير رواتب الموظفين واستجواب الوالي وطلب عزله عند الإيجاب وتنظيم ميزانية الولاية وتأسيس المدارس والقيام بالأعمال العمرانية .

مادة ٨ - له أن يزيد عدد الدرك والشرطة وتأسيس المخافر وتغيير شكل وصورة جباية الأعشار وسائر التكاليف .

مادة ٩ - المجلس العمومي مستقل بجميع أعماله ، له السلطة على الوالي والمأمورين ولا ينتخب لعضويته الموظف والحاكم في الولاية والملمزمون والمقاولون والمتعهدون . . . الخ .

مادة ١٠ - ينتخب المجلس العمومي بالاقتراع لجنة من أعضائه لمدة سنة واحدة من أربعة وجوه يرأسها أحدهم .

مادة ١١ - وظيفتها مراقبة تنفيذ القرارات وبيان المشاريع اللازمة للولاية وتنظيم اللوائح وتعيين المهندسين ودعوة المجلس العمومي بصورة استثنائية وإتخاذ قرارات في المسائل المستعجلة أثناء عدم اجتماع المجلس .

مادة ١٤ - المركز يعين الوالى على أن يكون عراقياً^(١) ورؤساء الدوائر (كما فى لوائح بقية الولايات) . وأما بقية الموظفين فيعينهم الوالى . على أن يكرز من أهل البلاد الواقفين على اللغة العربية . بالإمتحان وبقرار المجلس العمومى أو لجنته .

مادة ١٧ - واردات الولاية على نوعين ، ما يورد للمركز (جمارك . و بريد و البديل العسكرى) وما عدا ذلك يعود للولاية ويصرف فيها .

مادة ١٩ - اللغة الرسمية فى جميع الدوائر والمحاكم هى العربية . تنظم بها الإعلامات وكافة المعاملات .

مادة ٢٤ - يستخدم الضباط العرب فى بلادهم حذراً من وقوع سوء التفاهم بين الأمة وجيشها .

مادة ٢٥ - تدرس جميع العلوم والفنون فى مدارسنا بالعربية . ويعنى بالتركية وبالعلوم الدينية اعتناء تاماً .

ومما يلاحظ على هذه اللائحة انطباقها على لوائح الولايات العربية الأخرى إلا فى عدم استعانها بالمستشارين الأجانب وإلحاحها على مراهضة النفوذ الأجنبى وتشديدها على الرابطة العثمانية والعناية بالتعليم الدينى .

(١) هذا المطلب انفردت به العراق بين الولايات العربية لان سواها لم يشترط أن يكون الوالى من المنطقة .

الفصل التاسع

الوفاق العربي - التركي

المؤتمر العربي الأول في باريس :

إن الحالة الروحية التي انتشرت إنتشاراً غريباً بين متنورى العرب ، والوعى القومى الذى بدأ يذب فى نفوسهم ديب الحياة فى الخلايا ، منذ الحرب الطرابلسية ، وكأنهم قد تنهوا من سبات عميق على دوى المدافع التى تنذر ولاياتهم بخطر الاجتياح واحدة بعد أخرى ، وأخطاء الحكومة المركزية التى جرت على البلاد أوخم العواقب بتبيدها أموال الأمة على الإستعدادات الحربية ، وعقدها القروض الطائلة لشراء الأسلحة التى إستخدمتها فى تقميل أهالى السلطنة أنفسهم بوحشية لم يسبق لها مثيل بين الدول المتقدمة ، وتدمير بلادهم بالحملات العسكرية الضارية التى لم تنفع - مع ذلك - فى تهدئة الثورات التى كان بالإمكان تسكينها بإتخاذ سياسة حكيمة^(١) ، بل ثبت بالدليل الساطع أن هذه الحملات كانت السبب الأكد فى ضعف الدولة ، بالرغم من مئات ملايين الليرات العثمانية المقترضة للتسلح ، وأخيراً وقوفها موقف العجز التام الشنيع فى الحرب البلقانية ، إن هذه العوامل قد دفعت متنورى العرب إلى الاعتقاد بوجوب التفات الأهالى أنفسهم إلى الوسائل التى تحفظ لهم بلادهم من مطامع الأجانب ، وإطراح رداء الخمول والأخذ بأسباب الحياة وتدارك الأيام التى مرت مر السحاب . لأنهم أصبحوا على يقين أن قوة حكومتهم لم تعد كافية لهذا الواجب الخطير إلا إذا انضمت

إليها قوة الأمة إنضماما فعليا^(١). من أجل ذلك إنعقدت الجمعيات الإصلاحية في كل مكان ، في بيروت ، ودمشق وحلب وبعبك والقدس والبصرة وبغداد ، وامتدت الحركة إلى البلاد الأجنبية التي يوجد فيها جاليات عربية ، فقررت جمعية الاتحاد السوري في نيويورك أن تقيم مؤتمرا عاما للسوريين المهاجرين في الولايات المتحدة وكندا والمكسيك وجزائر الهند الغربية تعضيدا لإخوانهم طلاب الإصلاح في سوريا والبلاد العربية الأخرى ، وأن تنظم أثناء إنعقاد المؤتمر مظاهرة وطنية عظيمة إظهارا لإخلاصهم نحو وطنهم^(٢). كما تألفت في باريس ، التي كان عدد السوريين فيها يتدرج بثلاثمائة رجل من الطبقة الراقية العاملة في عالم الأدب والعلم والتجارة والاقتصاد ، عصابة من الشبان العرب أخذ أعضاؤها ، في الأيام الأولى من شهر مارس ١٩١٣ ، يعتقدون الاجتماعات للتداول في مسألة ضعف السلطنة والوسائل التي تؤول إلى تقويتها ، والتي تسكفل الإصلاح الصحيح لبلادهم على الطريقة اللامركزية التي أصبحت الشغل الشاغل للناس . فاستقر رأيهم على عقد مؤتمر للعرب يقوم به السوريون في أواخر إبريل فتجتمع فيه وفود من أكبر بلاد العرب وعقلائها وأفاضلها الموجودين في داخل البلاد أو خارجها ، لتمثل الأمة العربية في هذا المؤتمر ، وتحقيق كلمة التضامن الإجتماعي فيه . لتسكون من الوجهة الأدبية حجة أمام أوروبا على أن للعرب وجودا حيا لا يستهان به ، وخصائص قومية لا يمكن إنتزاعها ، ويصارحون العالم كله بأن اللامركزية هي قوام حياة العرب وأنهم شركاء في هذه المملكة بل هم الأكثرية المطلقة فيها ،^(٣).

كان أصحاب فكرة المؤتمر في الأساس خمسة من خيرة الشباب العربي في مدينة باريس هم : عبد الغنى افندى العريسي ، ومحمد افندى المحمصاني ،

(١) المؤيد - ٦٩٤٤ ، ٢٧/٣/١٩١٣ .

(٢) الفيدي - ١٣٣٢ ، ٢١/٧/١٩١٣ .

(٣) المؤيد - ٦٩٤٤ ، ٢٧/٣/١٩١٣ .

وتوفيق أفندي فايد من بيروت ، وجميل بك مردم من دمشق ، وعونى بك عبد الهادى من نابلس ، وجميعهم من أعضاء الجمعية العربية الفتاة السرية فقاهضوا بعض الشخصيات العربية المعروفة فى باريس مثل شكرى أفندى غانم وندره مطران ، واتصلوا بغيرهم من أبناء الجالية العربية فيها فوجدوا منهم إستجابة وإستحسانا للفكرة . وسرعان ماجرى إنتخاب لجنة من هذه الجالية لمخابرة زعماء النهضة العربية فى سبيل إنجاح فكرة المؤتمر ، وتألفت اللجنة من أصحابها الأصليين عدا توفيق فايد ، بالاضافة إلى شكرى أفندى غانم وندره مطران وشارل دناس وجميل معلوف ، وعهد بأمانة سرها إلى السيد عبد الغنى العريسى ، ولم يروا حاجة لاختصاص أحد منهم بغير صفة العضوية (١) .

إبتدأت اللجنة نشاطها بتقرير إرتباطها بحزب اللامركزية الادارية العثمانى فى مصر بصفة رسمية ، فى ١١ / ٣ / ١٩١٣ ، ثم أرسلت فى ٤ / ٤ كتابا إلى اللجنة العليا للحزب المذكور تعرض عليه فيه أن تكون لجنة الحزب ، «قوة المؤتمر ومصدر عمله» ، وأن ترسل ممثلها إلى المؤتمر الذى سيعقد برئاسته إلى أحد ممثلى الحزب ، مبيته أن غاية انعقاد المؤتمر هى «أن يكبرن وسيلة لحفظ كيان الامة العربية وإزالة العقبات من طريق ارتقاءها ، حتى يتسنى لها التجهز بأدوات الحضارة والانتفاع بتجارب العلم ، والتمرن على النظام ، والأخذ بقوانين التهذيب ، فتقوى بذلك ، ويقوى بمجموع الدولة العثمانية بقوتها» (٢) ، وأن «يظفر للأجانب أن العرب يدروون عادية الاحتلال من أية دولة كانت ويمتفظون بجمياتهم الوطنية ، وأن يصارح الدولة العثمانية بوجوب تطبيق الاصلاحات اللامركزية فى بلاد العرب» (٣) ، وأن المسائل التى سيدور حررها البحث هى :

(١) محب الدين الخطيب ، عن اللجنة العليا لحزب اللامركزية العثمانى - المؤتمر

العربى الاول ، ص ٣ - ٥ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٥ .

(٣) المصدر السابق ، ص ٦ .

حقوق العرب في المملكة العثمانية .
ضرورة الاصلاح على قاعدة اللامركزية
المهاجرة من سورية وإلى سورية .

الحياة الوطنية ومناهضة الاحتلال ، التي ستناقش بحضور المواطنين
ومثلي الصحف الأوربية ، وبعض كبار الأوربيين ؛ فأجاب الحزب بالموافقة .
عندئذ أذاعت لجنة المؤتمر إلى أبناء الأمة العربية بياناً جاء فيه : « نحن الجالية
العربية في باريس ، وقد أوقفنا مناظرات الجرائد الأوربية ، ومغامز السياسة
في الأندية العمومية ، على استقرار مايجرى من المحابر الدولية بشأن البلاد
العربية ، وأخصها زهرة الوطن سورية ، ولم يبق بين جمهور الناطقين بالصاد
من لا يعلم أن ذلك نتيجة الإدارة المركزية . فخذابنا الأمر إلى الاجتماع . . .
فجرى البحث عن التدابير الواجب اتخاذها لوقاية الأرض « المترعة بدم الآباء
العظام ووفاة الأجداد الآباء » ، من عادية الأجانب ، وإنقاذها من صبغة
التسيطر والاستبداد ، وإصلاح أمورنا الداخلية على مايتطلبه أهل البلاد
من قواعد اللامركزية ، حتى يشتد بها ساعدنا وتستقيم قناتنا ، فينقطع بذلك
خطر الاحتلال والاضمحلال ، وتنفي مذلة الرق . . . وبعد المداولة تقرر عقد
مؤتمر للعرب . . . حيث نبسط للأمم الأوربية أننا أمة مستمسكة ذات وجود
حى لاينحل ، ومقام عزيز لاينال ، وخصائص قومية لاتنزع ومنزلة سياسية
لا تفرغ ، ونصارع الدولة العثمانية بأن اللامركزية قاعدة حياتنا ، وأن حياتنا
أقدس حق من حقوقنا ، وأن العرب شركاء في هذه المملكة ، شركاء في
الحرية ، شركاء في الإدارة ، شركاء في السياسة ، وأما في داخلية بلادهم فهم
شركاء أنفسهم . » .

ثم ختمت بيانها بأن طلبت إلى المخلصين من أبناء الأمة العربية وخاصة
أرباب الزعامات إما أن ينضموا إلى المؤتمر أو يرسلوا إليه ببرقيات وكتب

التأييد ، حتى يدلى لدى الأمم بحجته وتستوثق قوته بقوة أمته ،^(١) .

وما انتشرت فكرة المؤتمر بين أبناء الأمة العربية حتى اندفع الناس لتأييده بالرسائل والبرقيات ، وكتابة المقالات في الجرائد والدفاع عنه ضد حملات الصحف التركية التي بدأت تهاجمه وتستخف بفكرته . ووصفته جريدة طنين بأنه مؤتمر غريب وقالت أن اجتماع هؤلاء لا يستحق الذكر حتى أنه يجب علينا أن لا نعيه أقل الانتباه ، ولا نذكر عنه شيئاً بل نحسبه كأنه لم يكن^(٢) .

لكن الواقع أن حكمة الآستانة اضطرت اضطراباً عظيماً من فكرة عقد المؤتمر وودت لو قدرت على منعه ، بيد أنها لم تتمكن من حمل الحكرمة الأفرنسية على إتيان ذلك ، ولم تستطع صرف الداعين إليه عن غايتهم . فلم يبق أمامها إلا أن تلجأ إلى بعض صنائعها في الآستانة وسوريا ، المرتزقين من وظائفها وبعض التافهين على الإصلاحين ، فدفعتهم إلى معارضته بالبرقيات والرسائل والنهوين من شأن القائمين به^(٣) ، وحركت الشيخ عبدالعزيز جاويش وبعض المتأخرين حوله لمضاعفة نشاطهم في الدعوة للجامعة الإسلامية ، ومحاربة المصلحين بها ، وإحداث إنشقاق ، بواسطتها ، بين المسلمين والمسيحيين من العرب ، فأصبح منزل الشيخ عبدالعزيز جاويش منتدى سياسياً تحت شعار الدين يلتقي فيه خصوم الإصلاح اللامركزي^(٤) . وجاء الشيخ أسعد شقير مبعوث عكبا السابق إلى دمشق واتصل بقرنائه فيها وتم عقد اجتماع في دار عبدالرحمن بك اليوسف الذي أسندت إليه الحكومة مؤخراً مرخصية جمعية الاتحاد والترقي في دمشق براتب شهري قدره ثلاثون ليرة عثمانية ، حضره الباشوات والبكوات من أمثال محمد باشا الخزومي ومحمد فوزي

(١) المصدر السابق ، ص ٨ - ١١ .

(٢) الأهرام - ١٠٦٩٨٩ ، ١٣/٥/١٩١٣ .

(٣) الأهرام - ١٠٧٢٢ ، ٢٠/٦/١٩١٣ .

(٤) أسعد داغر - المصدر السابق ، ص ٧٥ .

باشا العظم وغيرهم ، وتولى عبدالرحمن بك شرح غاية الاجتماع قائلاً أنه
المباحثة بأمر المؤتمر العربى فى باريس لعدم رضا المجتمعين عنه لأن جماعة
المؤتمر لا يمثلون الأمة العربية كى يخولوا البحث فى مصالح العرب وحقوق
العنصر العربى ، ووصف القائمين به بكرههم من الغلمان الذين لا يعبرون
عن رأى أهل البلاد وزعمائها ، وأنهم مندفعون بأيد أجنبية ، ووصفهم بأفدع
النعوت ووجه إليهم أحط الشتائم . ثم كتب المجتمعون عريضة بما تقدم بخته
وطرفها فى الشوارع والأسواق يأخذون الترافيع عليها ، وكلف أحدهم محمد باشا
المخزومى كى يسافر إلى عكا وحيفا والناصره وطبريا والملحقات ليحمل
زملاءهم الباشوات على مناهضة المؤتمر (١) . وتعددت اجتماعات الباشوات
والبسكورات فى دمشق وكانت الفكرة التى توجههم أنهم أصحاب الحل والعقد
وليس لأحد غيرهم أن يتكلم باسم الأمة ، وأن الوقت غير مناسب لطلب
الاصلاحات ، بل يجب تأجيلها إلى وقت آخر حتى تتخلص الدولة من المآزق
التي هى فيها ، وعدم خلق المتاعب والارتباك لها . لكن الباشوات لم يكونوا
كاهم على هذا الرأى ، بل قام بعضهم مثل أحمد باشا الشمعة ، وعارض
عبدالرحمن بك اليوسف فى هذه الفكرة ، ودافع عن الاصلاحيين أمثال
جميل مردم بك وعبد الغنى العيسى ومحمد كرد على وشكرى العسلى
وعبد الوهاب الانجليزى الذين وصفهم عبدالرحمن بك بكلمة مسافق (جمع
مسفق أى رجل لاقيمة له) ، بأنهم علية القوم وأفاضلهم ، وأن أحداً قبله
لم يصفهم بالوصف المذكور ، ثم أعلن نفسه خصماً فى الدنيا والآخرة لكل
من يطعن بهم . وقد نظم الباشوات والبسكورات برقية رفعوها إلى المقامات
العليا بأنهم أصحاب الأموال والأملك وأرباب الحل والعقد وأنهم لا يعتمدون
على أعضاء المؤتمر العربى (٢) ، ولم يوكفهم عنهم . غير أن الشبان المتتورين
والاصلاحيين لم يقفوا مكتوفى الأيدى أمام هذه الحركات المضرة بالإصلاح
اللامركزى ، وقابلوها ببرقيات مضادة أيدوا فيها القائمين بمؤتمر باريس ،

(١) الفيد - ١٢٨٥ ، ٢٤ / ٥ / ١٩١٣ .

(٢) الفيد - ١٢٨٨ ، ٢٧ / ٥ / ١٩١٣ .

مطالبين باللامركزية . كما قامت من جهة أخرى محاولات للتوفيق بين الفئتين المتعارضتين ، وإعطاء حد للشقاق والتناؤذ ، وكادت تسفر الوساطة عن وفاق بينهما بفضل بعض المصلحين ، إلا أنها أخفقت في نهاية الأمر لأن الأعيان الذين كانوا يخافون على نفوذهم وتسلطهم أبوا أن يستجيبوا لهذه الدعوة بتحريض من رجال السلطة في الآستانة ، لابل لجأوا إلى وسيلة الدين لمناهضة المؤتمر ، فأرسلوا عريضة إلى الآستانة بمخالفة المؤتمرين لله ورسوله . كما بدأوا يستعملون وسائل الإغراء مع والى دمشق عارف بك المارديني فقدموا له قصرأ لسكنه ووضع عبدالرحمن اليوسف عربة له تحت تصرفه ، وأخذوا يلمسونه في تعيين كثير من شبانهم لوظائف الإدارة كالقائم مقاميات ومديريات النواحي^(١) . ولما رأوا برقياتهم كانت هزيلة لامتناع أكثر الناس عن توقيعها لجأوا إلى التزوير والاستعانة بتوقيع الموظفين واستعملوا الحيلة مع من يجهلون اللغة التركية بأن يعرضوا عليهم البرقيات بنصها العربي فيأخذون توقيعهم عليها وعلى ما يدعون من أنه ترجمتها الحرفية باللغة التركية مع تباين معنى النصين فيغرون بالناس الذين إنما يرفعون عندما لا يرون ما يمس بكرامة أحد . كذلك فعلوا بمجرىين كبيرين من أحرار المسيحيين في دمشق فنشر هذان الخبران احتجاجا على هذا العمل في الصحف متهمين عبد الرحمن بك اليوسف والأمير شكيب أرسلان بالقيام به^(٢) . وعلى كل حال لم تكن حركات الأعيان المربية في دمشق لتسر الدمشقيين عامة فقد كان الوعي القومي والنهضة الفكرية ، واندفاع الشبيبة في العاطفة الوطنية ، قد بلغت مبلغا لاتستطيع أن تقف أمامها هذه الحركات الطفيلية فيما لو تركت لشأنها دون أن تدعمها سلطة الاستبداد في الآستانة . قال رفيق بك العظم بصدده هذه النهضة في تصريح له إلى جريدة آزاد ماردا الأرمينية في القاهرة : أن الأحوال

(١) المفيد - ١٢٨٩ ، ١٢٩٠ ، ٥/٢٨ ، ٥/٢٩ و ١٩١٣/٥ .

(٢) المفيد - ١٢٩٩ ، ١٩١٣/٦/٩ ، المؤتمر العربي الاول ، ص ١١ - ١٢ .

الحاضرة فى سورفة نأفة عن بوادر ارتقاء أمة قد تشبعت نفوس أفرادها بالقوى الحفوفة . والأمة العربفة كانت فى دور من أدوار حفاها فى التاريخ قائدة الشرق إلى عوالم الحضارة . . . وما أفرها إلا الحكم المركزى . . (١) . لذلك سرت فى نفوس الدمشقفن موفة من السخط ضد الأعمان عبر واعرنا فى حملاتهم عليهم فى الجراند ، وهذا نموذف عنها بقلم الشهفد سفب الدفن الخطفب ، تحت عنزان كتاب مفتوح إلى محمد فوزى باشا العظم ، قال : « ثق فاحضرة الباشا إننى حرت فى أمرى لدف تلافى برقفكم فى جرفة طنن المشهورة بفعصها ضد الإصلاح ، تحملون بها حملتكم العمفاء على رجال الإصلاح الحقفقفن الذفن لقبتموهم بالمشردفن . سافلى الأخلاق . . هل تذكرون فاسفدى الباشا أيام أفاام فى الشفشفلى فى بففكم العامر (بالأسفانة) ، وكلباتكم العذبة عن الوطنفة . . فاحضرة الباشا كفف طاوعتك فدف على فوفع هذه البرقففة . . أهذه هى مفاداتك للأمة ؟ وهذه مصلحة الوطن ؟ . . أن فحسن للحكومة إدارتها الحاضرة ؟

« أنت أنت . . أفا الأخذ المعول ففدك ، والفخر ب أساس كل مشروع ففكون ففه نفع وطنك ففقدم إلى جرفة طنن . . نأفا عن أهل سوريا عموما . . واولا بقففة فجل فقلت عن العرب ففعماء .

« فاعطوفة سفدى الباشا ! من فوفضك فى هذا الأمر ؟ أنظن إن هذا طرفق فخدمة الشعب ، وهذا طرفق العظمة ؟ . لقد أخطأ صوابك وطاش سفمك ، فطرفق العظمة الفوم ففر طرفقها بالأمس ، إن دور الفملق والفزلف قد مضى والشعب الفوم قد نهض من كبوته ، ورقاده العمفقف ، فهو حر فمجد وفعظم من فسعى لخدمته وإن كان فقفرأ ، وفضرب ففد من حففد على من ففكرون . عثرة فى طرفق رقفه ولو كان ففناً ، نعم عبثاً فحاولون معاشر الفمولفن ، واعلوا بأن الشعب . . قد كسر ففد الذل والاستعباد ، ونفوس الفوم فأنف

الضيم وتفضل المسوت في سبيل حياة الدولة والوطن ، التي لا تكون إلا بالإصلاح الذي أنت تناهضه . فارجع عن غيك ، واعمل لأمتك يرفع عنك مالحق بك من العار^(١) .

وبالرغم من حركات صنائع حكومة الاتحاديين الطفيلية لقتل فكرة الإصلاح اللامركزي ، تواردت وفود المؤتمر من كل حذب وصب ، فجاء عن اللجنة العليا لحزب اللامركزية السيد عبد الحميد الزهراوى الذى ترأس المؤتمر ، واسكندر عمون الذى تولى نيابة رئاسة المؤتمر ، وعن الجمعية الاصلاحية في بيروت سليم أفندى سلام ، وأحمد مختار بهم ، وخليل أفندى زينه محرر جريدة النبات البيروتية ، والشيخ أحمد طيارة ، صاحب جريدة الإصلاح والاتحاد العثماني البيروتيتين ، والدكتور أيوب ثابت ، وألبير أفندى سرسق ، وعن العراق : توفيق أفندى السويدي من طلاب حقوق وسليمان أفندى عنبر من وجهاء العراق (تاجر في فرنسا) ، كما حضره آخرون عن بعلبك وعن مهاجرى الولايات المتحدة والمكسيك ، من أصحاب الصحف العربية التي تصدر في المهجر ، وعن جالية باريس شكرى غانم وندره مطران وعبد الغنى العريسي وشارل دباس ، وعن جالية الآستانة عبد الكريم الخليل . . الخ .

قصد مراسل جريدة الطان، الأفرنسية ، قبيل انعقاد المؤتمر بأسبوع ، رئيس المؤتمر السيد الزهراوى ، وحظي منه بمحدث صحفي تناول الإجابة على الأسئلة التالية : لماذا عقد المؤتمر ، وماهى خطته نحو العرب غير العثمانيين ولماذا عقد في باريس ، وهلا يخاف القائمون به سخط الحكومة العثمانية ، وهل يودون تأييد الوحدة العثمانية من أجل الرابطة الدينية . فأجاب السيد الزهراوى على هذه الأسئلة بصراحة تامة إذ قال : إن سبب عقد المؤتمر هو ما حدث في

ولايات الدولة العثمانية في أوروبا من الحوادث الخطيرة ، مما دعا إلى إمعان النظر في الحالة الجديدة ، واتخاذ الوسائل الضرورية لاتقاء نتائجها ، وكون العرب يؤلفون عنصراً مهماً بعده بل هم أهم العناصر ، يتميزون بوحدة اللغة والعادات والمصالح والميول ، مما أحدث لهم حقوقاً كانت مهملة حتى الساعة . ثم أضاف قائلاً : قمنا نطالب بصفتنا عثمانيين أن نشترك بالإدارة العامة وأن نعرض على الحكومة ، بصفتنا عرباً مطالب خاصة بقوميتنا وحالاتنا وبين بعدئذ أن المؤتمر سيطلب بالاصلاح اللامركزي ، وأن ليس للمؤتمر علاقة بولايات العرب غير العثمانيين ، بل أن المقيمين في الولايات العثمانية هم الذين يعقدون المؤتمر مسلموهم ومسيحيوهم على السواء ، بعدد متساو ، بعد أن أبدت حوادث بيروت الأخيرة فكرة الاتحاد التام بين الطائفتين ، وأن المؤتمر قد عقد في باريس لأن حوادث بيروت الأخيرة برهنت على قدر الحرية التي يمكن أن يتمتع بها مؤتمر يعقد في سوريا ولأن المؤتمرين يودون أسمع مطالبهم وإفهام رأيهم لأوروبا التي تزداد أهمية مصالحها في البلاد العثمانية يوماً بعد يوم ، علمهم يتوصلون بالإقامة والاحتكاك من إزالة أوهام وسوء تفاهم عظيم ووضع أسس تفاهم بين الشرق والغرب . أما الحكومة العثمانية فلها أن يتكدر خاطرها لو أن المؤتمرين طلبوا الانفصال عنها ، والواقع أنهم يريدون العكس . ووصف مطالب العرب بأنها حققة تؤول إلى تحسين حال الدولة والعنصر العربي معا وأن تحقيقها هو الطريقة الوحيدة لحفظ صرح الدولة من السقوط . ثم قال أما حسن النية التي أرادت الحكومة أن تبديها فقد جاءت بعد وقتها بمن وهل يعدها العرب متساهمة وهي لم تأذن باعتبار اللغة العربية رسمية كما يطلبون ؟ أما إذا كانت ضيق سلطة المركز فانها لم توسع سلطة الأمة .

وأما عن الرابطة الدينية فقد اجاب أنها نجزت دائماً عن إيجاد الوحدة السياسية ، حتى أنها لم تقو على إزالة ما بين الحكومتين العثمانية والفارسية من

خلاف بسيط على الحدود ، وأن العاطفة الإسلامية لم تقدر يوما أن تحمل أميراً مسلماً على التنازل عن حقوقه لأمر آخر من دينه حتى ولو كان الخليفة بنفسه إلى أن قال : فنحن لا نتمسك بالوحدة السياسية لأجل الرابطة الدينية بل رغبة منا في إيجاد مجموع عثماني قوى يرتقى فيه مجموعنا العربي بدون حائل يقف في طريقه ، وأملاً بقيام حكومة رشيدة تكون لنا مشاركة في أمورها والدولة العثمانية هي التي تقدر أن تحقق رغباتنا إذا هي عملت بلوازم الإصلاح الذي نحن مصرون على طلبه .

أما إذا هي ظلت بعيدة عن ذلك فإني أصرح لك ، كما صرحت في القاهرة بأن خطتنا معها تتغير حيثند تمام التغيير . ثم ختم حديثه بالإشادة بالمدينة الأوربية العصرية ، وأنها هي التي انتشلت العثمانيين من سباتهم العميق ، وأن الذين ينكرون فضل أوربا إنما هم مدفوعون إلى ذلك بسائق الأناية العمياء^(١)

عقد المؤتمر أربع جلسات في القاعة الكبرى للجمعية الجغرافية بباريس كانت أولها يوم ١٧/٦/١٩١٣ وآخرها في ٢٣/٦ ، وحضرها عدا الوفود الرسمية جمهور كبير من الجالية العربية في باريس ، ومندوبون عن الصحافة الأوربية وطائفة من كبار رجال الأمة الافرنسية .

كان أول الخطباء رئيس المؤتمر السيد الزهراوي ، تكلم في موضوع تربية الأمة السياسية ، واستعرض الفرق بين الشرقي الذي يتذرع بعدم معرفة السياسة لترك الأمور بيد حاكميه يفعلون به ما يشاؤون وبين الغربي الذي تحرر من هذا العيب ، واستعرض علاقة العرب بالترك منذ القديم وكيف ألفت الفريقان بعضهما بعضا وامتزجا امتزاجا عظيما ، وكيف فرقت بينهما السياسة كما كانت قد مزجت بينهما منذ قرون ، ولم يبق منها إلا رابطة بين بعض العرب وبعض الترك هي الرابطة العثمانية التي يحرص عليها العثمانيون

من الطرفين مع كونها مهددة أكثر من ذي قبل بالسياسة ، تلك التي رأى العرب ما وصلت إليه المملكة بها ، وكانت حتى الآن بيد الترك ، ولما كان العرب حريصين على البقية الباقية من الرابطة العثمانية تنهوا إلى واجب عظيم كان الترك والعرب جميعاً غير مهتمين به كما ينبغي ، وهو وجوب اشتراك الفريقين بسياسة البلاد ، فإنه قد تبين واضحاً أنه لا العرب انتفعوا ببرائتهم من ذنب إضاعة البلاد ، ولا الترك انتفعوا بتحملهم وحدهم تبعه ذلك العبء الثقيل . وبديهي أن هذا الاشتراك لا ينافي الإخاء بل الذي ينافي الآخاء هو عدم هذا الاشتراك . فأساس تريتنا السياسية بعد الآن ، كما قال ، هو بث هذه الفكرة والتعصب لها ، وقد وجدنا اللامركزية من خير الوسائل لظهور هذا الاشتراك خارج العاصمة ، أما في العاصمة فلا يجمل إخواننا الترك كيفية الاشتراك بإدارة السياسة فيها . . . ثم ختم الزهراوى خطابه بقوله أن المؤتمرين لم يجيئوا أوروبا ليطالبوا منها أن تزيد في أراضيها ، لأنهم أعقل من أن يحملوا أنفسهم هذه المهمة الفضولية ، وأوروبا أعقل من أن تحتاج في أعمالها إلى أمثالهم ، وأن الذين لا سياسة لهم سيعلمون أن أوروبا ليست هي الغول وإنما الغول هو سوء الإدارة وفساد السياسة^(١) .

وتكلم في الجلسة الثانية التي انعقدت في ٢٠ / ٦ / ١٩١٣ السيد عبدالغنى العريسي صاحب جريدة المفيد البروتية وهو من ألمع الشبان العرب ، ومن أخلصهم لقضيتهم ، متخرج من كلية العلوم بباريس ، عميق الثقافة متينها . وقد تناول حقوق العرب في المملكة العثمانية ، وكان خطابه دراسة علمية ووطنية رائعة ، قال : نعمتم بالآ وطبتم عنصرأ ، وبعد فإن الحق في كل تكوين سياسى قائم على نوعين : حق فرد وحق جماعة ، والجماعات كثيرة وأجلها مكانة جماعات الشعوب ، فالشعوب حق غير حق الأفراد .

هل للعرب حق جماعة؟

أن الجماعات في نظر علماء السياسة لا تستحق هذا الحق إلا إذا جمعت على رأى علماء الألمان وحدة اللغة ووحدة العنصر ، وعلى رأى علماء الطليان وحدة التاريخ ووحدة العادات ، وعلى مذهب سياسة الفرنسيين وحدة المصطلح السياسى ، فإذا نظرنا إلى العرب من هذه الوجوه الثلاثة علمنا أن العرب تجمعهم وحدة لغة ، ووحدة عنصر ، ووحدة تاريخ ، ووحدة عادات ، ووحدة مصطلح سياسى . فحق العرب بعد هذا البيان أن يكون لهم على رأى كل علماء السياسة دون استثناء . حق جماعة ، حق شعب ، حق أمة .

تساءلون عن ماهية هذا الحق لجماعة الأمة العربية فبياننا لهذا الحق أقول أول حق لجماعة الشعوب حق الجنسية . فنحن عرب قبل كل صبغة سياسية حافظنا على خصائصنا وميزاتنا وذاتنا منذ قرون عديدة رغمنا كما كان يتناوبا من حكومة الآستانة من أنواع الإدارات كالامتصاص السياسى أو التسخير الاستعمارى أو الذوبان العنصرى . . . فنحن كتلة حية قائمة بذاتها وخصائيتها لا ندع أية قوة تمس بناء هذا الركن الركين .

ثم ناقش حق حكومة الآستانة في معاملة الجنسيات العثمانية معاملة الغالب للمغلوب على قاعدة أذعائها بحق الفتح قائلا أنها لم تفتح بلادنا بالسيف بل استولت عليها برضاها ، لذا فإنه أنكر عليها هذا الحق وقال إنما نحن قاعدة هذه الدولة من قبل ومن بعد لا أسرى مسخرون وأضاف :

آلينا على أنفسنا أن نحافظ في هذه المملكة على مكائنا ، على جنسنا ، على مساواتنا ، فلا أرض بعد اليوم تستعمر ، ولا أمة تسخر ، وإنما نحن الرعاة لا الرعية . . . أنا نصرح في هذا اليوم بملء الأفواه ، أننا خلقنا قبل كل شئ لأنفسنا ، ومادما بحاجة إلى أنفسنا فلا يجب أن نضحها إلا لأنفسنا فإن طريقة إستعمار الإستعمار خليقة بالقرن التاسع عشر ، ولكن القرن العشرين يتطلب وجود حياة بشرية شريفة أكثر بصيرة واعترافا بحقوق الأمم .

ثم تابع كلامه بأساطر رغبة العرب بدوام ارتباطهم بالسلطنة العثمانية ، لا لتطرق إليهم فكرة الانفصال عنها ما دام الدستور جاريا على معنى الدستور قائلا : فارتباطنا بهذه الدولة يتراوح إذا بين ضمان هذه الحقوق ، فإن كثرت فكثرت وأن قل فقل . وتطرق بعدئذ إلى حقوق العرب المضمومة في المجالس التشريعية كمجلس الأعيان والمبعوثان وضالة تمثلي العرب فيهما بالنسبة لعدد نفوسهم في الدولة وأهميتهم ، قائلا : أننا نعذر في نظر علماء الحقوق إذا اعتقدنا أن كل قانون لا يوضع بمشاركة أبناء العرب يكون غير مستوفى الشروط من حيث الحق والعدل . واحتج على هذا الغمط مندداً بطريقة تعيين النواب ، وطالب بحق الموازنة بين كل الجماعات فلا يأكل الكبير الصغير ، وباحصاء للنفوس جدى لأن الحكومة كانت حتى اليوم تتعاقس عن ذلك لثلاثا يزداد عدد النواب العرب في المجلس . وتطرق بعدئذ إلى مناقشة عين العرب في الأسهم بالمناصب الوزارية وجرح الأعداء القائل أن أمر الوزارات أمر أهلية وكفاءة وأن في فطرة العرب ما ينافي الكفاءة ، وهاجم طريقة عدم تخصيص سوى كرسي واحد للعرب في الوزارة وأحيانا لاشئ وأن وزارة كهذه لا تمثل إلاقسما من الأمة فمى إذا لا تكون مستوفية الأركان في نظر حق الجماعات أو حق الشعوب ، وطالب بقسط العرب المشروع في الوزارات على نسبة مكانتهم في الدولة . ثم ناقش هضم حقوق العرب في وظائف الوزارات المختلفة وطالب بأن تكون اللغة العربية رسمية في البلاد العربية بمادة قانونية تذكر في القانون الأساسى ، لا قانون حكومة موقت يمكن الغاؤه من حين إلى آخر بتقلب الوزارات وختم خطابه بقوله أنه إذا كانت لأئمة إعلان حقوق الإنسان قد احترمت حق الأفراد فمن باب أولى أن تحترم حق الجماعات وحق الشعوب ، وأن العرب يطلبون هذا الحق كشركاء في هذه الدولة ، شركاء في القوة الإجرائية

شركاء في القوة التشريعية ، شركاء في الإدارات العامة، أما في داخلية بلادهم فهم شركاء أنفسهم^(١) .

وبعد أن إنتهى من خطابه جرت مناقشة بين الأعضاء والحاضرين حول بعض الأمور التي جاءت فيه وأهمها قضية التوظيف ، إذ قال السيد أحمد مختار بهم : أني الفت أنظاركم إلى أن رجال الآستانة يظنون أن النهضة العربية يمكن تسكينها بتوظيف بضعة أشخاص من العرب ، لذلك ينبغي اننا مع ما نحن فيه من المطالبة بحقوقنا - أن نسلك الطريق الذي أفتتحه قبلنا الفاضلان سليم أفندي سلام ، وشكري بك العسلي ، وهو طريق رفض كل وظيفة تعرض على رجالنا قبل تنفيذ الإصلاح المطلوب . وبعد أخذ ورد قرر إرجاء البت في هذا الامر إلى نهاية المناقشات .

ثم نهض ندره بك مطران وكان موضوع خطابه حفظ الحياة الوطنية في البلاد العربية العثمانية ، وأهم ما جاء فيه أنه كشف عن حقيقة تاريخية هي أن العرب عامة وأهل سورية خاصة لم يخنعوا لسلطة فاتح ، بل عاشوا في بلادهم مستقلين بلسانهم وأحوالهم الوطنية ، إلى أن كان النصف الثاني من القرن التاسع عشر . عندئذ تضايقت الدولة - وكان مسيطراً على أمورها المصالح الشهير عالي باشا - من نفوذ الأشراف والاعيان وسلطاتهم المحلية خفلت مذاح ١٨٦٠ بتحريض ولائها وموظفيها لضربهم واستعاضت عنهم برؤساء مسيحيين للإدارة ما لبثت أن أبعدهم بدورهم عنها وترجع الترك على حكم البلاد فتم لهم التسلط في رقاب العباد . كما طمأن النفوس حول ما أشيع من رغبة بعض الدول في احتلال سورية قائلاً أن كل ما يمتناه ساسة اوربا على ما يظن هو ان يتمكن العثمانيون من تدير شؤون دولتهم ليتلافوا بذلك خطراً عظيماً على السلم العام^(٢) .

(١) المصدر السابق ، ص ٤٢ - ٥٠ ، من خطبة السيد عبد الفنى العريسي .

(٢) المصدر السابق ، ص ٥٤ - ٦٦ ، من خطبة السيد ندره مطران .

ثم تكلم كل من السادة نجيب أفندي دياب والشيخ أحمد طباره، و خليل أفندي صليبه ، وكل خطبهم كانت تدور حول الهجرة من سوريا وإلى سوريا وعن أماني المهاجرين ، وقد تضمنت خطبة نجيب دياب رغبة السوريين المهاجرين - الذين عرفوا طعم الحرية ونعم الحرية ، ورتعوا في جنات تجرى فيها أنهار العدل والمساواة وتتدفق منها ينابيع الرقي وال عمران في بلاد المهجر المتمدنة - في العودة إلى أوطانهم إذا ما تمت أمانهم وأدركوا ما يشدون من إصلاح فيها . وأستعرض الشيخ أحمد طباره تاريخ الهجرة من سوريا فقال أنها بدأت منذ أواخر العقد الأخير من القرن التاسع عشر ، فكانت في السنوات العشر الأولى قليلة ثم أخذت في النمو والزيادة عاما فعاما ، خصوصا في السنوات العشر الأولى من القرن العشرين . وأن بعضهم قد أحصى عدد المهاجرين إلى وقت إفتتاح المؤتمر فكان (٥٥٠) ألف نفس تقريبا ، موزعين في أميركا الشمالية والجنوبية وأستراليا والفيليبين وأوربا والقطر المصرى وسائر الأقطار . أما أسباب الهجرة فقال أنها كانت على أنواع متعددة أهمها ضيق العيش الناشئ عن سوء الإدارة والإضطهاد الناتج عن الحيف ، فهما اللذان ألجأ الرجل العاشق لوطنه لأن يهجره وقلبه يتفطر عليه أسي وأسفاً . ثم وصف السوري وذكاه ونشاطه وهمته العالية وكونه لا يعرف الكلل والملل ، وأنه لو قدرت للسوريين حياة سياسية حقيقية لكان لهم في عالم الرقي ما يدهش الألباب . ثم قال إن العرب يطلبون الإصلاح لا لكي يتغنوا بهذه الكلمة الحلوة ، بل ليعيشوا كما يعيش غيرهم من الأمم الراقية مخافة أن يتلاشوا من هذا الوجود إذا داموا على جمودهم ولم يجاروا غيرهم في مضمار الحياة عملا بالقاعدة الطبيعية ، قاعدة تنازع البقاء وبقاء الأنسب وأنهم ولدوا عثمانيين ونشأوا عثمانيين ويريدون البقاء عثمانيين ولا يرضون عن دولتهم بديلا . ثم ضرب مثلا على وطنية السوريين أنهم لم يتوظفوا سوى في القطر المصرى لاعتبارهم أن حكومتهم حكومتهم . أما في البلاد الأخرى فان وطنيتهم تأتي أن يتجنسوا بغير جنسيتهم وهو أكبر دليل على

تضحيتهم بكل شيء في سبيل الاحتفاظ بوطنهم . ثم استنتج أن سوريا في أشد الحاجة إلى المهاجرين من أبنائها وهم اليد العاملة فيها ، وبما أن الهجرة ناتجة في الدرجة الأولى عن غنق المعيشة والاضطهاد وسوء الإدارة فالواجب يقضى على حكومة المركز أن تبادر إلى الإصلاح الجدى على قاعدة اللامركزية (١) .

وكان من جملة المتكلمين توفيق السويدي مندوب العراق الذى أعرب عن شكره للقاءين بالمؤتمر وأكد أن إخوانهم العراقيين ليسوا أقل شعوراً بضرورة الإصلاح ، ولا أقل استعداداً للنهضة من إخوانهم السوريين ، وأن الغاية واحدة ، والأمة واحدة والكلمة واحدة لأجل طلب الحياة السعيدة لهذه الأمة الكريمة (٢) .

ومن الخطب التى ألقىت فى المؤتمر تلك التى نطق بها إسكندر عمون عن الإصلاح على قاعدة اللامركزية ، عدد فيها عيوب الحكم المركزى والمصائب التى حلت بالدولة من ورائه والأخطار الأجنبية التى تحيق بالدولة ، وشبه هذا الحكم الذى يحصر أمور الأمة فى قوم قليلين بالجسم الذى يتولى عضو واحد منه كل حاجات ذلك الجسم ، ويقضى على باقى الأعضاء بالشلل . ثم بين أن حاجة الأمة العثمانية إلى اللامركزية تفوق حاجة أى أمة أخرى لأنها مكونة من عناصر عديدة متباينة فى كل شيء من خصائصها ، وأشار إلى التنافر بين الحكم الدستورى والمركزى ، وأنه كان سبب خيبة الآمال التى كانت معلقة بإعلان الدستور ، ثم قال : « ليس كل الشر فى عدم التوفيق بين الحكم الدستورى والحكم المركزى ، بل هناك شر آخر يقتضيه الحكم المركزى بطبيعته وهو أن تكون السلطة محصورة فى عنصر واحد من عناصر الأمة ، كما هو

(١) المصدر السابق ، ص ٦٦ - ٩٤ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٧٥ .

الشان الآن ، فيصبح إذ ذاك موقف هذا العنصر تجاه سائر العناصر الأخرى موقف الخصم الغالب مع الخصم المغلوب على أمره . ثم نفى أن الأمة العربية تريد الانفصال عن الدولة بل تريد إستبدال نظام بآخر يناسب كل العناصر على إختلاف شؤونها ، يكون بمقتضاه لأهل كل ولاية الكلمة العليا في إدارة شؤونهم الداخلية . لأن العرب عرفوا ما جلبه النظام المركزي من المحن والمصائب إذا ضاع نصف المملكة ويوشك أن يذهب بباقيها وأضاف : « إن النظام الذي لم يوفق لمرضاة عنصر واحد من عناصر الأمة أخلق بأن يزول » . ثم قال إن الدول العظمى لا تريد اليوم بنا سوءاً بل تريد صلاح أمورنا ولكن يجب أن لاننسى أن لها « مرافق في أرضنا ومصالح متعلقة بإدارتنا ، وديونا على مواردنا ، وإن جماعات من رعاياها بين ظهرانينا ، فهل تبقى على سكوتها ، إذا ساءت إدارتنا إلى حد أن تجعل مصالحها وأمورها في خطر ؟ ^(١)»

كان من جملة الذين حضروا المؤتمر الطالب المصرى فى الحقوق بباريس سيد أفندى كامل . وفى إحدى المناقشات سأل إن كان للمصرى أن يشترك فى المناقشات فأجابه الرئيس : « نحن نحترم إخواننا المصريين ونحترم آراءهم وبهذه المناسبة أعتذر لآنى لم أجد فرصة قبل الآن لتحية الأمة المصرية ، والآن نحى إخواننا المصريين ونبدي حرمتنا لآرائهم ، ونعرف أن مصر عربية عثمانية ، ولكن بما أن إدارة خاصة لاينفذ فيها رأى العثمانيين ، وكذلك لبلاد العثمانيين إدارة لاينفذ رأى المصريين ، لذلك أرجو أن يكون هذا عذراً لبقاء مناقشة الشؤون العثمانية الداخلية منحصرة فيمن لآرائهم حق التأثير على أحوالهم » ^(٢) .

والخلاصة أن أهم مبادرات حوله أقوال الخطباء وحاز الموافقة الاجتماعية ينحصر فى الآراء التالية :

(١) المصدر السابق ص ٩٨ - ١٠٦ .

(٢) المصدر السابق ، ص ١١٥ .

١ - بعد حركة المؤتمر عن الغايات الدينية والتضامن التام بين المسلمين والمسيحيين .

٢ - الولاء التام للرابطة العثمانية وعدم الرغبة في الانفصال عن الدولة بشرط أن تعترف الدولة بحقوق العرب ، وتشركهم في إدارة السلطنة وإلا فإن العرب يضطرون إلى تغيير موقفهم .

٣ - التأكيد على وجوب حفظ حقوق العرب القومية ضمن هذه الرابطة وضمائها وإبقائها معونة ، وأن خير ضمانا لذلك هو التسليم بنظام الحكم اللامركزي .

٤ - التأكيد على نبد التدخل الأجنبي وعلى أن المؤتمر يشجب أى محاولة من هذا النوع ، وكان هذا ضربة شديدة على آمال فرنسا التي كان لها جماعة من المتفرنسين في المؤتمر تحاول بواسطتهم أن تلعب دوراً فيه لصالحها فرأى منظموه أن يؤكدوا على هذا الأمر تأكيداً قوياً بعد إنتهائه، فأظهروا لفرنسا أنهم لا يرغبون أن يكون الافرنسيون رؤساء عليهم^(١)

وبعد أن إنتهى الخطباء من إلقاء كلماتهم جمعت نتيجة مناقشات الجلسات السابقة ووضع فيها قرار نوقش في جلسة ١٩١٣/٦/٢١ ، وبعد أخذ ورد بين الأعضاء تمت الموافقة عليها بعد تعديل بعضها فأصبحت على الوجه التالي :

١ - إن الاصلاحات الحقيقية واجبة وضرورية للمملكة العثمانية فيجب أن تنفذ بوجه السرعة.

٢ - من المهم أن يكون مضمونا للعرب التمتع بحقوقهم السياسية وذلك بأن يشتركوا في الادارة المركزية للمملكة إشتراكاً فعلياً .

٣ - يجب أن تنشأ في كل ولاية عربية إدارة لامركزية تنظر في حاجاتها وعاداتها .

٤ - كانت ولاية بيروت قدمت مطالبها بلائحة خاصة صودق عليها في ١٩١٣/١/٣١ بإجماع الآراء ، وهي قائمة على مبدئين أساسيين هما : توسيع سلطة المجالس العمومية ، وتعيين مستشارين أجنب ، فال مؤتمر يطلب تنفيذ وتطبيق هذين الطلبين .

٥ - اللغة العربية يجب أن تكون معتبرة في مجلس النواب العثماني ويجب يقرر هذا المجلس كون اللغة العربية لغة رسمية في الولايات العربية .

٦ - تكون الخدمة العسكرية محلية في الولايات العربية إلا في الظروف والأحيان التي تدعو للاستثناء الأخصي .

٧ - يتمنى المؤتمر من الحكومة السنية العثمانية أن تكفل لمصرفية لبنان وسائل تحسين ماليتها .

٨ - يصادق المؤتمر ويظهر ميله لمطالب الأرمين العثمانيين القائمة على اللامركزية .

٩ - سيجرى تبليغ هذه القرارات للحكومة العثمانية السنية .

١٠ - وتبلغ أيضاً هذه القرارات للحكومات المتحاببة مع الدولة العثمانية

١١ - يشكر المؤتمر الحكومة الفرنسية شكراً جزيلاً لترحابها الكريمة بضيوفها .

ملحوظ بقرارات المؤتمر :

١ - إذا لم تنفذ القرارات التي صادق عليها هذا المؤتمر فالأعضاء

المنتمون إلى لجان الإصلاح العربية يمتنعون عن قبول أى منصب كان في الحكرمه العثمانية ، إلا بموافقة خاصة من الجمعية المنتمين إليها .

٢ - ستكون هذه القرارات برنامجا سياسيا للعرب العثمانيين ، ولا يمكن مساعدة أى مرشح في الانتخابات التشريعية إلا إذا تعهد من قبل بتأييد هذا البرنامج وطلب تنفيذه .

٣ - المؤتمر يشكر مهاجرى العرب على وطنيتهم في مؤازرتهم له ويرسل لهم تحياته بواسطة مندوبيهم .^(١)

وبعد أن ختم الرئيس جلسات المؤتمر توجه وفد برئاسته يضم شكرى أفندى غانم واسكندر عمون وسليم سلام والشيخ أحمد طباره وأحمد مختار بهم وخليل زينية إلى وزارة الخارجية الفرنسية في ٣٠ / ٦ / ١٩١٣ ، وصدرت الطان وغيرها من كبريات صحف فرنسا في المساء ، وفيها بلاغ شبه رسمي عن مقابلة الوفد المذكور للسيو «بيشون» وزير خارجية فرنسا جاء فيه أن الوزير استقبل الوفد ، وبعد أن شكره الزهراوى على ما لقيه المؤتمر من ترحيب الأمة الفرنسية قال: أننا إذا كنا نستحق هذا الأكرام بصفقتنا أبناء دولة صديقة لفرنسا من قديم الزمان فإننا نستحقه أيضا بصفقتنا سكان بلاد ما زالت فرنسا تظهر نحوها كل انعطاف وتودد . وأتينا اعتماداً على هذا وذلك نعتقد أن فرنسا وكل أوروبا تمدان لنا يد المعونة في تحقيق الإصلاح الذى وعدتنا دولتنا العثمانية بإجرائه . وأن الاتحاد والإخاء المستحكين بين المسلمين والمسيحيين من جهة وبين السوريين واللبنانيين من جهة ثانية هي أعظم برهان على إرتقائنا وكفاءتنا لإدارة أعمالنا مع إستعانتنا بتجارب أوروبا ، واستغلالنا بظلال الراية العثمانية ، لهذا نحن واثقون من أن أوروبا لا بد أن تكون صاغية بارتياح إلى مطالبنا الإصلاحية النافعة .

وأن المسيو يشون قد تلقت تصريحات وفد المؤتمر العربي بكل عطف وأجاب على كلام الرئيس أن فرنسا تشعر بعاطفة الولاء الأكيد والصدافة الثابتة نحو الدولة العثمانية ، وهي تحب الخير للسوريين ، وأبدى إعجابها بما أظهره طلاب الإصلاح من التعقل في مطالبهم ، وأنه لجدير بأوروبا كلها أن تكون ضامنة لتحقيق الإصلاح ، كافلة لمستقبل تلك البلاد ، وأن فرنسا تقبل بكل رضى وسرور أن تكون « محامية Avocat » سورية لدى أوروبا ، وأنها تفعل ذلك خدمة للعثمانية لا ضدها^(١) .

على أن منظمى المؤتمر ، لما شعروا بأن فرنسا أرادت أن تستغله لمصلحتها ونفوذها في سوريا بادروا إلى إحباط آمالها ، فقد ذكر الأستاذ ساطع الحصرى في كتابه نشره الفكرة القومية أن الحكومة التركية نشرت بعض الوثائق التي جاء فيها أن وزير خارجية فرنسا كتب إلى قناصله بقول : أن الحركة الإصلاحية العربية قد انقلبت علينا ، ولذلك يجب عليكم أن تتظاهروا بمساعدتها لكي تكسبوا قلوب الأهلين ، على أن تسعوا في الخفاء للقضاء عليها ، وأن سبب ذلك كان إيضاح منظمى المؤتمر له أن السوريين ، مع احترامهم لفرنسا « لا يرضون أن يكون الأفرنسيون رؤساء عليهم ، بل جل ما هنالك أنهم يطلبون معاضدتهم في إصلاح أحوالهم بشرط أن يقبوا عثمانيين ، وليس صحيحاً أن السوريين يفتحون صدورهم لفرنسا »^(٢) .

وبعد أن خرج أعضاء الوفد من مقابلة وزير خارجية فرنسا توجهوا إلى قصر السفارة العثمانية بباريس ، وقابلوا السفير رفعت باشا وسلوهو لأئحة الإصلاح المقررة ، وقد ظهر من حديث السفير أنه يعتقد بضرورة الإصلاح للسلطنة ، إلا أنه مزج قوله بالإشارة إلى استحسان سلوك طريق اللين^(٣) .

(١) المصدر السابق ، ص ١٤٩ - ١٥٠ .

(٢) ساطع الحصرى - المصدر السابق ، ص ٢١٩ .

(٣) المؤتمر العربي ، ص ١٥٠ .

وبالإجمال نجح المؤتمر نجاحاً تاماً، وكان له ولمقرراته أهمية كبرى لأنها جاءت محققة للمطالب اللامركزية وفقاً لبرامج الأحزاب العربية من جهة، وموحدة لجهود العرب وجمعياتهم الإصلاحية، وجعلت برنامجاً سياسياً للعرب العثمانيين من جهة أخرى . وقد أيدته مئات البرقيات التي تواردت عليه من مختلف الشخصيات السورية خاصة والعربية عامة، ومن شتى طبقات الشعب العربي ، لاسيما الفئات المثقفة كالمحامين والأطباء والصيدلة والمهندسين والشعراء وطلاب المدارس العالية ومن أصحاب المهن الحرة والتجار والزراع والنساء المثقفات (١) .

كانت قرارات المؤتمر شاملة وجوه الإصلاح لجميع الولايات العربية ، وكان الأقرار عليها بالإجماع دليلاً على إتفاق كلبة العرب مسلميهم ومسيحيهم على الإصلاح اللامركزي . ولكن الذي تجب مناقشته هو المكان الذي اختاره المؤتمر مقراً له . فهل كان موقفاً في جعل باريس مكاناً للاجتماع والحكومة العثمانية لا تستطيع أن تنظر إلى هذه البادرة بعين الرضى؟ لابل اعتبرت ذلك إغراء للإصلاحيين من قبل الحكومة الأفرنسية أو بعبارة أصرح تواطؤاً معها وارتقاء في أحضانها . قال جمال باشا في مذكراته : وبهذه الطريقة وتحمت الرعاية الأفرنسية شكل المؤتمر دستوره ، واستقر في الأذهان ، وقتئذ ، ان ندخل فرنسا في سوريا اصبح قريباً . على ان الذي يعنى النظر في هذه المسألة يجد ان العرب كانوا مضطرين ان يخطروا هذه الخطورة ، وقد بسط السيد الزهراوى تعذر عقد مثل هذا المؤتمر في الأراضي العثمانية بعد حوادث بيروت . وقد اعترف بذلك جمال باشا نفسه بقوله : « ثم ارادوا عقد مؤتمر من العرب بالرغم من رفض الحكومة ولكن لما توقعوا ان تحول الحكومة هذه المرة بينهم وبين رغبتهم ، وتتخذ الإجراءات القانونية ضد زعمائهم ، قرروا ، بعد موافقة — او بالأحرى

بعد اغراء الحكومة الفرنسية - ان يجتمع المؤتمر في باريس،^(١) . فإذا علمنا أن الآستانة وبيروت كانتا تزحان تحت وطأة الأحكام العرفية من زمن بعيد ادركنا أنه لم يكن أمام منظمى المؤتمر ، والحالة هذه ، إلا ان يعقدوه أما في مصر أو في إحدى البلدان الأوربية ، كان من الأفضل لهم لو عقدوه في القاهرة ، ولكن الحججة التي كان سيتذرع بها الترك هي نفس الحججة لمحاربتة إذ أنهم كانوا ، في تلك الحالة ، سيقولون أن انجلترا هي الدافعة لعقدته ، وأن سوريا تريد أن تنضم لمصر . ذلك أنهم كانوا منذ السنة الثانية للثورة يتهمون السوريين بذلك ، ويولون بأن مصر فتحت صدرها لعزت باشا العابد الذى إشتري هو والحديوى معظم أسهم جريدة المؤيد وجنداها لمحاربة الدولة العثمانية ، وان عزت باشا يقسم في قصر الدوبارة ويعمل على انتزاع سوريا من حكم الترك والسير بها إلى الاستقلال أو الالحاق بمصر ، وان صلاته قد توثقت بالحديوى وما إلى ذلك من التلفيقات التي انبرت المؤيد والزعماء العرب إلى نفيها^(٢) . ومما يدل على خرف الترك من علاقة السوريين بمصر أنهم اعتبروا حزب اللامركزية خائناً للوطن وجعلوا الانتساب إليه فيما بعد ، من التهم الرئيسية لإرسال رجالات العرب إلى المشانق . صحيح أنهم ، بعد عودتهم إلى الحكم ، منعوا قيام أى حزب إلى جانب حزبهم ، وحققوا ما كان يطالب به عبدالله أفندى مبعوث آيدين من مناداة بالحزب الواحد^(٣)؛ ولكن الوصمة التي الصقوها بحزب اللامركزية كانت فوق ذلك ما ادعيره من علاقته بالحكومة المصرية والعمل لفصل سوريا عن الدولة .

كان ثمة إلى جانب ذلك اسباب ودواعى أخرى لعقد المؤتمر في باريس

(١) مذكرات جمال باشا ، ص ٩٠ - ٩١

(٢) حقى العظم - المصدر السابق ، ص ٩٤ ، اللواء ٣٢٤١ ، ٧/٤/٩١ ، المؤيد -

٥٨١٦ ، ٧/١٤/١٩٠٩

(٣) المؤيد - ٦٢٤٠ ، ١٥/١٢/١٩١٠

كما قال الزهراوى ، وهى أن باريس كانت أفضل مكان لعقد المؤتمر لأن فيها أكبر جالية عربية ، وأسباب اخرى بسطها فى حديثه لجريدة «الطان» ، وغير أن الباحث لا يستطيع ان يتفاضى عن سر آخر كان من جملة الدوافع ان لم يكن من اهمها وبرزها ، وهو الاستظهار بالدول الأوربية وخاصة فرنسا لدفع الدولة العثمانية إلى الاصلاح او على الأقل لتخويقها من تدخل الدول الأوربية فتسرع إلى اجابة مطالب العرب . ذلك أن بعض المناقشات التى جرت فى المؤتمر فى هذا الشأن كانت دليلا على ما أقول ، فعندما سأل أحد الحضور ما المقصود من تبليغ قرارات المؤتمر للدول ؟ أجاب ندره مطران ان « الأرمين يبلغون دائما مطالبهم إلى الدول المتحابة مع الدولة ، والمقصود من ذلك استمداد كلمة خير منهم للحكومة العثمانية فى إعطائنا الاصلاحات » . ثم عقب الرئيس الزهراوى على هذا بقوله وأنا أزيد على ذلك أن بيننا وبين الدول ارتباطا هو أعظم مما تتصور ، ونحن إذا اطلعنا الدول العظمى على ما يطلبه جزء عظيم من سكان المملكة ، يكون ذلك خيرا من عدم اطلاعنا إياها عليه ، فصدق على هذه المادة من القرارات من قبل المجتمعين (١) .

صحيح أن هذا السلوك شائك وأنه كان ثمة جماعة من المتفرنسين يحاولون أن يلعبون فى المؤتمر دوراً لمصلحة فرنسا وأن فرنسا كانت تعلق آمالا جساما عليه — يثبت ذلك ما أثير من مناقشة حول الاستعانة بالمستشارين الأجانب إذ طالب بعض الأعضاء التأكيد عليها فعارضها البعض الآخر خشية من أن يؤدى ذلك إلى تدخل الأجانب فى شؤون البلاد ، فاقترح خليل زينية منع الكلام فى هذا الموضوع ، فوافق المجتمعون على ذلك ، وقد أثرت القضية فى جلسة أخرى فحسمها سليم أفندى وسلام والشيخ

أحمد طبارة بقولهما أن النظام اللامركزي يحل المشكلة بترك الحرية لكل ولاية أن تقرر هذا الأمر بملء حرمتها ، فإذا ما استعانت بالأجانب لا يكون في قرارها هذا ما ينافي مبادئ اللامركزية وغايتها ، وكان في هذا القول تأييداً لما عرضه شارل دباس من وجوب الاستعانة بالإخصائيين الأجانب - أقول صحيح إن هذا الطريق شائك ، ولكن قصة العرب مع الترك كانت قصة قضية معتمدة ، ولم يكن العرب قد آسوا إخلاصاً من الدولة في إجابة مطالبهم ، ذلك ما لمسه في ما تقدم من هذا البحث وما اعترف به أكبر زعماء الترك أنفسهم. قال طلعت بك في تصريح له لإحدى الصحف، بعد أن تحدث عن الإصلاح ورغبته الأكيدة في ذلك : ومن المؤسف أن السوريين لا يصدقوننا ولا يثقون بوعده واحد من مواعيد الدولة ، وسبب ذلك أن جميع الوعود التي قطعناها لهم لم ينفذ منها وعد واحد . . (١) . فالترك جبلوا على طبع أن لا يقدموا على أي إجراء إصلاحي لشعوبهم إلا تحت تأثير المطرقة . ولنستمع ، إثباتاً لذلك ، إلى جمال باشا عن إصلاحات الأرمن في مذكراته قال : ولكن المسألة الأرمنية . . وقد رغبت جمعية الاتحاد والترقي في حلها قبل غيرها بطريقة ترضى الأرمن . . ولا يكاد إنسان يسمع بمشكلة أرمنية إلا ويرمى وراءها مشكلة روسية . . (٢) . فلو لم تكن روسيا تدعم مطالب الأرمن وتحثى حكومة الاتحاديين شرها لما كانت تريد حلها بما يرضى الأرمن وهكذا فإن العرب حاولوا ولوج هذا الطريق ، وقد تجلّى ذلك في مقابلة وفد المؤتمر للمسيو بيشون وقول الزهراوي له : ونحن واثقون أن أوروبا لا بد أن تكون صاغية بارتياح إلى مطالبنا الإصلاحية النافعة ، وفي رد المسيو بيشون بقوله أن فرنسا تقبل بكل سرور ورضى أن تكون محامية سوريا لدى أوروبا ، كما تجلّى في البرقية التي أرسلها حتى العظم ، بصفته سكرتيراً لحزب اللامركزية

(١) المفيد - ١٣٠٨ ، ١٩١٣/٦/١٩

(٢) مذكرات جمال باشا ، ص ١٦٤ .

إلى جريدة «الطمان» وكبريات الجرائد الأوربية الأخرى ، وإلى نظارات خارجية الدول العظمى . طالباء مداخلة الدول المؤثرة لرفع الحيف عن البيروتين بحل جمعيتهم الإصلاحية ، وذلك بموجب قرار اتخذته لجنة الحزب التنفيذية التي فوضته بالتوقيع على البرقية بالنيابة عن الرئيس كما أذاع ذلك في الصحف تبريراً لسلوكه^(١) .

في الحقيقة لم يكن هذا ليعنى رغبة العرب في الاستقلال عن الدولة والإرتقاء في أحضان الاستعمار ، ولم تكن مطالبهم مما يضر بالوحدة العثمانية ، لأنهم حرصوا في كل أعمالهم وأقوالهم أن يتمسكوا بشديد ارتباطهم بالرابطة العثمانية التي كانوا يؤمنون بقديستها ، ويرون فيها عصمة لهم من الوقوع في براثن الاستعمار الأجنبي ، ذلك الذي كان على لسان كل واحد منهم ، لكن الأتراك كانوا يتصامون عن مثل هذه الأقوال والشك يملاً قلوبهم من نوايا العرب . وكان من شأن مظاهرات العرب في الاستعانة بأوروبا على الإصلاح أن يكون للترك حجة كي يربطوا هذه الباردة من العرب بما كان صرح به «بوانكاره» من قبل بشأن حتموق فرنسا التقليدية في سوريا مطالباً بالإصلاحات الضرورية لها ، بناء على طلب موارد لبنان ، وأن لا يفرقوا بين سلوك رجال المؤتمر وبين سلوك الموارد ، ولم يكتفوا على استعداد لأن يقدروا أحسن نية رجال المؤتمر ، فازدادت القضية تعقيداً ، ذلك أن الأتراك إذا كانوا قد رضخوا مكرهين إلى التفاوض مع العرب فلم يكن ذلك إلا اكتساباً للوقت ، وانتظاراً لسنوح الفرصة كي يرجعوا عن وعودهم بالتدريج وبالحييلة .

والمواقع أن الأتراك حينما أدركوا أن المؤتمر نجح نجاحاً باهراً ، وأن الدعوة للإصلاح اللامركزي في سورية - التي شاءوا أن يفهموها بأنها دعوة للإستقلال كما عبر جمال باشا عن ذلك في مذكراته - تطورت تطوراً

أخذت معه سطوة الحكومة بالتدهور بحيث قال الباشا المذكور أن بعض الأشخاص بلغت بهم الجرأة إلى حد كتابة اسم الوالى أبو بكر حازم فى بطاقة ووضعها فى رقاب الكلاب ، وأن شكرى العسلى ومحمد كرد على قد ذهبا إلى والى دمشق وطلبا طرد مكنتوبجى الولاية (أمين السر) بدعوى أنه لم يفهم حقوى عريضة قدمت إليه مكتوبة بالعربية فطلب ترجمتها إلى التركية ، وأن الصحف السورية انبرت عن بكرة أبيها للطعن فى الحكومة بأعنف العبارات (١) أقول أن الأتراك حينئذ قبلوا التفاوض مع العرب وأبدوا استعدادهم لإجابة مطالبهم . وقد عللت جريدة الأهرام خطوتهم هذه بقولها أن موقفهم بعد مقتل شوكت باشا الذى وقع فى ١٥/٦/١٩١٣ أصيب بشيء من التزعزع فحاولوا أن يسكتوا العرب من حولهم ، ريثما يتمكنون من الاجهاز على الائتلافين لقتل حركتهم (٢) .

ولعل ماجاء فى مذكرات جمال باشا - من أن الاتحاديين اعتقدوا أن الدسائس الأجنبية هى التى كانت تبذر بذور الشقاق بين من سماهم بالعنصرين الاسلاميين الكبارين الترك والعرب - أكبر دليل على ما كان الأتراك يضمرونه من النقمة على رجال المؤتمر . وإنما يفسر ذلك بوضوح قول جمال باشا نفسه :

«ورغبت أن نلجأ إلى بعض رجال العرب من ذوى الحىثيات الكبيرة من تعتمد على وطنيتهم وحماسهم الدينى لينبئونا عن المطالب العربية التى يمكننا أن نقبلها دون أن نعرض المصالح المشتركة ووحدة العالم الإسلامى للخطر ، ثم تتخذ بعد ذلك الاجراءات اللازمة لتنفيذ تلك الإصلاحات (٣) . فالترك كانوا ، من جهة ، ناقلين على عقد المؤتمر فى باريس ومرتابين من صلة منظمية

(١) مذكرات جمال باشا ، ص ٨٩ - ٩٠ .

(٢) الأهرام - ١٠٧٤٦ ، ٧/٧/١٩١٣ .

(٣) مذكرات جمال باشا ، ص ٩٠ - ٩١ .

بفرنسا ، ومن جهة أخرى كانوا يثقون بأعداء الإصلاح اللامركزي ويودون لو تمت الإصلاحات بالاتفاق مع هؤلاء على الطريقة المركزية بما لا يخرج عن قانون الولايات الجديد ، فتصرفوا على هذا الموال . ويتضح من قول جمال باشا في مفكراته أن آراء أعضاء الوزارة كانت متفقة مع رأيه فتولى - باعتباره خيراً في المسائل العربية بحكم بقائه مدة من الزمن والياً على العراق لإرسال مدحت شكرى بك ، سكرتير اللجنة المركزية لجمعية الاتحاد والترقي وآخرين إلى باريس لمفاوضة رجال المؤتمر (١) .

اتفاقية باريس :

قال الأستاذ ساطع الحصرى فى كتابه نشوء الفكرة القومية أن مدحت شكرى لما وصل باريس واتصل برجال المؤتمر رأى تقارب وجهات النظر فى معظم المسائل الأساسية بين الترك والعرب (٢) ؛ لكن قوله فى رأى لا ينطبق إلا على ظاهر الأمور ، وعلى وجهه نظر بعض زعماء جمعية الاتحاد والترقى . فى الحقيقة بدأ بعض هؤلاء الزعماء يتظاهرون بالتساهل ، وأدلوأ بتصریحات ملائمة للإصلاح ، وحتى حسين جاهد ، عدو الإصلاح الألد قد صرح لمراسل الأهرام بقوله أن الترك لا يحاولون إسكات العرب بهذا العلاج القديم - قانون الولايات - فان العرب سيستمررون على المعارضة حتى يحصلوا على الإدارة الذاتية بأنفسهم وبلغتهم ويعينون الموظفين بمحض اختيارهم ، وإذا نحن قاومناهم . فإن الخطر قد يكون عظيماً لأن المعارضين الكاملين لا يترددون لحظة فى إجابة مطالبهم ليعودوا إلى الحكم فنحن نرى من الحكمة أن نتفاهم مع العرب ونحكم بيننا وبينهم الصلات القديمة . . . (٣) . وربما يكون حسين جاهد قد رأى إجابة مطالب العرب على

(١) المصدر السابق ، ص ٩٢ .

(٢) ساطع الحصرى - المصدر السابق ، ص ٢٢٠ .

(٣) الأهرام - ١٠٦٨٦ ، ٢٦ - ٤ - ١٩١٢ .

قاعدة تأسيس حكومتين متحدتين تركية. - عربية شبيهة بنظام النمسا - المجر^(١). وقد صرح طلعت بك لإحدى الصحف أن سوريا في نظرهم جزء جوهري ، وأنه تحدث مع محمود شوكت باشا في إصلاحها ، وأن هذا قال له أن فيها قبائل لانزال قواها الأدبية والطبيعية مدفونة ، رجال بسالة وإقدام ، فاذا تمدنوا عززوا الدولة بقوة لاتستطيع دولة ما على مقابلتها ، ولذلك يجب أن تحضّر في قرى وديساكر وتصلح زراعتها . ثم قال أننا انفقنا على إرسال مائة شاب من سوريا للدراسة في أوروبا فاذا عادوا قلدهم الوظائف^(٢) . وصرح مدحت شكري إلى مراسل الأهرام بقوله أن الحريين الطرابلسية والبلقانية قد فتحتا عيني الدولة وجعلتاها تصر بأن لاهياة للدولة بلا إصلاح حقيق تام تجرى على قاعدة اشتراك العرب في إدارة السلطنة^(٣) . وأدلى فتحى بك السكرتير الأول للجنة الحزب المركزية بحديث إلى مراسل «الطمان» قال فيه بأن سياستهم الداخلية هي التسليم للعناصر باستقلالها العنصرى والمذهبي والتعليمى عند حد اتفاقه مع حفظ كيان الدولة وبقائها ، وأن الدليل على حسن قصدهم جلى صريح فى الاتفاقية التى عقدت حديثاً بين الحكومة والعرب^(٤) . كما كتبت «طين» مقالاجاه فيه إن إصلاح الولايات أمر ضرورته لاتنكر وقد فهم هذه القضية محمود شوكت باشا وتعقبت الوزارة الحاضرة ذلك المقصد . غير أنها صورت الواقع تصويراً صحيحاً قائلة : لكن المسافة عندنا بين القول والعمل بعيدة جداً ، والشبهة التى تشاهد مولد فكرة الاصلاح لاتحظى برؤية تحقيقها^(٥) .

أن من يقرأ هذه التصريحات يجد فيها نظرة واقعية ومحاولة من بعض

(١) الأهرام - ١٠٧١١ - ٢٧ - ٥ - ١٩١٢ .

(٢) المفيد - ١٣٠٨ ، ١٩ / ٦ / ١٩١٢

(٣) الأهرام - ١٠٧٤٨ ، ٩ / ٧ / ١٩١٢

(٤) المفيد - ١٣٧٩ ، ١٨ / ٩ / ١٩١٢

(٥) المفيد - ١٤٠٢ ، ١٦ / ١ / ١٩١٢ ، مقال مترجم عن « طين »

الفئات الاتحادية لانتهاج خطة جديدة ، وإن كان الاعتداد بها يعد ضرباً من الثقة الساذجة ؛ والأمر الواقع أن عناصر جديده متطرفة قد برزت في جمعية الاتحاد والترقى ، حينما تغلبت آراء جماعة من القوميين الترك الطورانيين المتطرفين فيها ، فوقفوا عقبة كأداء في سبيل الإصلاحات العربية وحالوا دون وصولها إلى نهايتها السعيدة .

قبل أن يتوجه مدحت شكرى إلى باريس جرى اتفاق مبدئى بين الشبيبة العربية فى الآستانة وبين جمعية الاتحاد والترقى على مواد الإصلاح تمهيداً لعرضها على رجال المؤتمر ، وكانت كما وصفها رفيق بك العظم رئيس حزب اللامركزية دون المطلوب ودون ما فى برنامج حزب اللامركزية تساهلاً وإظهاراً لحسن نية العرب وقدرضى المؤتمرون بها ، كى يبرهنوا للحكومة وللعالَم أجمع أنهم إنما يريدون الإصلاح ولو أتى تدريجاً^(١) . وعلى أثر اتفاق مدحت شكرى والعرب فى باريس على لأئحة الشروط التى أنفق عليها بعد تعديلات طفيفة ، عاد بها إلى الآستانة يرافقه عبد الكريم الخليل لإتمام المباحثات مع أركان جمعية الإتحاد والترقى ، وبقى قسم من الإصلاحيين العرب فى باريس إنتظاراً لتصديق الحكومة رسمياً عليها ولطلبهم إلى الآستانة لمباشرة التنفيذ^(٢) . غير أن الأتراك لم يرغب عن خاطرهم أن يمشروا صنائعهم من اعداء الإصلاح فى الإشتراك فى المداولات . هذا وتظهر نية المخدعين من الإتحاديين من هذه المقاطع التى جاءت فى مذكرات جمال باشا قال ، « وجاءنى طلعت بك ذات يوم . . وأخبرنى أننا مدعوان لزيارة الشيخ عبد العزيز جاويش . . على أهل إيجاد قاعدة للتفاهم مع العرب ، وسرى رئيس الجمعية السرية العربية . . ويقصد به عبد الكريم الخليل الذى يقول أنه خاطبه ، عندما شرع فى المفاوضات ، بقوله : « فقلت له يخيل لى أن جل مراد بك أن يقلد

(١) المنار - مجلد ١٦ ، ج ٨ ، ص ٦٢٦ ، من بيان لحزب اللامركزية العثمانى .

(٢) المصدر السابق ، ص ٦٣٦ .

بعض أفراد العرب عدة وظائف رئيسية في الآستانة، ثم قلت لنفسي مكتئباً إن الإصلاحات العربية إذا حكنا عليها بآراء أولئك الزعماء لا يكون لها معنى البتة سوى قضاء لبانة أشخاص معينين علققت نفوسهم بالمناصب والأهبة^(١) على كل حال جرى الاتفاق النهائي على المواد التالية التي وقع عليها عبدالكريم الخليل مندوباً عن الشبيبة العربية وطلعت بك بصفته وزيراً للداخلية، وكان قد استلمها أثر إغتيال محمود شوكت باشا وإستلام سعيد حليم باشا الصدارة العظمى :

المادة ١ — يكون التعليم الإبتدائي والإعدادي (أى الثانوى) باللغة العربية في جميع البلاد العربية ، كما يكون التعليم العالى أيضاً بلغة الأكثرية وإنما يكون تعليم اللغة العثمانية إجبارياً في المدارس الإعدادية .

المادة ٢ — يشترط في رؤساء المأمورين بوجه عام أن يكونوا واقفين على اللغة العربية ، وأما سائر المأمورين فسيعينون من قبل الولاية ، إلا أن الحكام ومأمورى العدالة الذين يتولون أعمالهم بإرادة سنية سيعينون من المركز . وأما الولاية فستنتون من القيد السالف الذكر .

المادة ٣ — إن العقارات والمؤسسات الوقفية المشروط صرفها إلى الجهات الخيرية المحلية ، ستترك إلى مجالس الجماعات المحلية على أن تدار من قبلها وفق شروطها الخاصة .

المادة ٤ — الأمور النافعة ستترك إلى الإدارة المحلية .

المادة ٥ — إن الأفراد العسكريين سيؤدون خدماتهم العسكرية — في وقت السلم — داخل البلاد العربية في دوائر مناطق الجيش التي ينتسبون إليها ، إلا أن الجنود الذين لا بد من إرسالهم في الحالة الحاضرة إلى الحجاز

والعسير واليمن ، سيرسلون من جميع الولايات العثمانية ضمن نسبة معينة .
المادة ٦ - إن المقررات التي تتخذها مجالس الولايات العامة ضمن
صلاحياتها القانونية ستكون نافذة على كل حال .

المادة ٧ - سيقبل كبدأ أساسي ، أن يكون في الوزارة ثلاثة من العرب
على الأقل ، كما أنه سيكون في الدوائر المركزية عدد مماثل لذلك من العرب
بصفة مستشارين أو معاونين . وسيعتبر من الأسس المقررة أن يكون في كل
من لجان المأمورين وشورى الدولة ومجلس المشيخة الإسلامية ومجالس سائر
الدوائر المركزية إثنان أو ثلاثة من العرب ، كما يكون في كل وزارة
أربعة أو خمسة موظفين من درجات مختلفة أيضاً من العرب .

المادة ٨ - سيكون في الحالة الحاضرة خمس ولاة وعشرة متصرفين
من العرب ، كما أنه سترال المغدوريات التي قد تكون لحقت بالموظفين في
الدوائر الملكية والعدلية والعلوية الذين لم يرفعوا بالنسبة إلى سائر زملائهم
وأما فيما بعد فسيكون تعيين الموظفين وترفيهم وتأديبهم وفق قانون خاص .
المادة ٩ - سيعين في مجلس الأعيان من العرب بنسبة إثنين من كل
ولاية عربية .

المادة ١٠ - سيعين في كل ولاية مفتشون متخصصون من الأجانب
في الدوائر والمصالح التي تحتاج إلى ذلك وستقرر صلاحيات هؤلاء المفتشين
وواجباتهم بنظام خاص ، يكفل الحصول على الفوائد الانضباطية والإصلاحية
المطلوبة والمنتظرة منهم .

المادة ١١ - النقص الموجود حالياً في ميزانيات الدوائر التي تركت
إدارتها إلى الولايات ، سيسد عن طريق إضافة الموارد الكافية لميزانية
الولاية . وسيخصص نصف حصيلة ضريبة المسقفات إلى الإدارات المحلية ،
على أن تصرف لأموال المعارف .

المادة ١٢ - تكون المعاملات الرسمية في البلاد العربية ، باللغة العربية على أن ينفذ ذلك تدريجياً .^(١)

وقد أتفق الجانبان على أن تبقى هذه النصوص مكتومة، لرغبة الإتحاديين في إتخاذ التدابير اللازمة لإصدار القوانين والأنظمة التي تضعها موضع التنفيذ تدريجياً مع ملاحظة أحوال العناصر العثمانية الأخرى .^(٢) غير أن حكومة الإتحاديين تباطأت نوعاً ما في إقرار الإتفاقية ونشرها فساءت الظنون . ثم أذاعت شركة رويتر بعد شهر تقريباً برقية قالت فيها إن الحكومة وافقت العرب على ما يطلبون من الإصلاح رسمياً وأن عبد الحميد الزهراوى سيعين شيخاً للإسلام^(٣) ، والشريف على حيدر رئيساً لشورى الدولة ، فسارع رفيق بك العظم إلى نشر مواد الإتفاق ، ظناً منه أنه لم يبق مانع من نشرها وأن الباب العالى قد أقرها . ثم أرسل برقية شكر إلى الصدر الأعظم أعرب فيها عن أمله بأن تكون الفترة التالية بمثابة عصر جديد من عصور الإصلاح الحقيقى ، وأن الحزب سيرسل إلى الأستانة وفداً يؤدى فروض الشكر للحكومة . غير أنه قد أتضح ، بعدئذ ، أن برقية رويتر كانت كاذبة وأن رفيق بك قد تسرع ، فاستاء الإتحاديون من نشر الإتفاقية خلافاً لما أتفق عليه ، وتعرضوا لحملة شديدة من متطرفى الجمعية^(٤) . لذلك كذبت جريدة (طنين) مانشر من خبر الإتفاق ، وأنكرت عقده بين العرب والترك ، كما أنكرت ذهاب مدحت شكرى إلى باريس من أجل هذا الغرض وقالت إن ذهابه كان للسياحة ، وإن الحكومة ترغب فى إجراء الإصلاح لاعملا بالإتفاق المزعوم بل برغبة خالصة منها^(٥) ، يريد الإتحاديون بذلك أن

(١) ساطع الحصرى - المصدر السابق ، ص ٢٢٠ ، أمين سعيد - المصدر السابق ،

ج ١ ، ص ٢٢ .

(٢) ساطع الحصرى - المصدر السابق ، ص ٢٢٢ .

(٣) ذكر جمال باشا فى مذكراته ان الزهراوى كان ظامعا فى هذا المنصب .

(٤) المنار - العدد السابق ، ص ٦٢٧ .

(٥) الاهرام - ١٠٧٨ ، ١٥-٨-١٩١٢ .

يوهموا العرب بأن خوفهم من هياج العناصر الأخرى على الحكومة ومطالبتها باتفاق مماثل هو الذى يلجئهم إلى هذا التصرف. إنما الشئ الواضح الذى أثبتته الوقائع التالية أنهم لم يريدوا أن يقيدوا أنفسهم باتفاقية تعلن على ملاء الناس ، والدليل على هذا أن وزارة الداخلية نشرت بياناً بالمواد التى زعمت أنها قررتها للإصلاح ، وأستصدرت فى ١٩١٣/٨/٥ إرادة سنية كانت دون ما أتفق عليه . جاء فى بيان لحزب اللامركزية أن الحكومة بيّناها الأخير شوهدت مواد الإتفاقية تشويها ، ولم ترض بذلك القليل الذى رضىنا به ، فادخلت اليأس من جديد فى نفوس أعضاء حزبنا ونفوس الأمة العربية جمعاء (١) . وقد حقق الإتحاديون ، بهذا العمل ، عن قصد أو غير قصد ، ما كانوا يرغبون فيه من تفرقة الصف العربى بين قسم مصدق وآخر غير مصدق بوفاء حكومتهم ، وحجة الفئة الأخيرة فى ذلك أن الإتحاديين لم يتظاهروا بإجابة مطالب العرب إلا خوفاً من تدخل الدول العظمى وكسباً للوقت ريثما يتحسن موقفهم ويجدوا الوقت الملائم لضرب الإصلاح والإصلاحيين (٢) . وهالك الفرق بين كل من نصوص الاتفاق وبيان الحكومة والإرادة السنية :

١ - جاءت المادة الأولى من البيان والإرادة السنية عن الأوقاف طبقاً لما نص عليها الاتفاق ، ولكن مع تقييدها بعبارة : توفيقاً للقانون الخاص الذى هو قيد الوضع ، .

٢ - حورت المادة الثانية من البيان والإرادة بشكل جاءت مناقضة للإتفاق الذى نصت مادته الخامسة على أن العسكريين سيؤدون خدمتهم - فى وقت السلم - داخل البلاد العربية . فجعلت فى البيان والإرادة السنية

(١) أحمد عزة الاعظمى - المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ٤٣ من بيان حزب اللامركزية .

(٢) الأهرام - ١٠٧٤٦ ، ١٩١٣/٧/٧

بالصورة التالية : « وإذ رأيت الدولة أن الحال تقضى بزيادة عدد الجنود المحتشدة على جهة من جهات الحدود فللحكومة أن تحشد وتسوق كل صنف من أصناف الجنود من غير قيد ولا شرط ، ، أى أنها لم تقيدها بحالة الحرب كما نصر عليه الاتفاق .

٣ - وجاءت المادة الثالثة من البيان والارادة السنية مخالفة للمادة الأولى من الاتفاق بشأن لغة التعليم ، فبينما جعلت الاتفاقية التعليم الابتدائى الاعدادى باللغة العربية فى جميع البلاد العربية، والتعليم العالى بلغة الأكثرية جاءت الارادة السنية مخالفة لها بأن أضافت العبارة التالية على المادة المذكورة « ولكن ينبغى لأجل تعميم اللسان الرسمى أن يحافظ على التدريس باللغة التركية كما كان فى المدارس الاعدادية فى حواضر الولايات ، . وهكذا ببقى القديم على قدمه .

المادة ٤ وه - أما بشأن تعيين الموظفين فقد أعادت الارادة السنية أمر تعيينهم إلى مانص عليه قانون الولايات بالحرف ، سوى أنهم يجب أن يكونوا واقفين على اللغة العربية . ولكن هذا الشرط لم يكن له معنى ولا فائدة طالما ثبت أن الاتحاديين لا يأتفون من المراوغة والمداورة فى جعله يفقد ميزته ، إذ كان من السهل عليهم أن يقولوا عمن لا يفقه من العربية شيئاً الا بعض الكلمات بأنه ضليع باللغة العربية (١) . وقد قالت جريدة (طنين) فى عددها الصادر فى ٣-٨-١٩١٣ : « يجب أن لانفتش الآن على مأمورين واقفين على كنه اللغة العربية وقوفاً تاماً بل يجب أن ننظر فى الأقدمية والاستقامة والعفة قبل الوقوف على اللغة ، (٢) .

أما التذييل الذى جاء فى آخر البيان الوزارى فيما يتعلق بقرارات المجلس

(١) الاهرام - ١٠٧٧٢ ، ١٩١٣/٨/٦

(٢) أسعد داغر - المصدر السابق ، ص ٨٢

العمومي: ولم تشر الإرادة السنوية إلى موضوعه بشيء، فقد جاء مائعاً في قوله.. وأن من المقرر أيضاً تنفيذ القرارات التي تقررها المجالس العمومية ضمن دائرة اختصاصها بلا ابطاء (١) وهذا لا يعني الغاء القيد الذي سمح للوالمى بعرض ما لا يروقه منها على رأى مجلس شورى الدولة النهائى، فى حين كان نص الاتفاق بخصوص هذه القرارات حاسماً اذ يقول: « أن المقررات التى تتخذها المجالس العمومية ضمن صلاحيتها القانونية ستكون نافذة على كل حال ». ولم تذكر الإرادة السنوية غير ذلك من مواد الإتفاقية وتجاهلت، بصورة خاصة المادة ١٢ القائلة بأن تكون المعاملات فى البلاد العربية باللغة العربية.

ومن الواضح أن الاتحاديين قد استغلوا الإتفاق الذى حصل بين المفاوضين العرب وبينهم بجعل الاتفاقية مكتومة من جهة، وبترك الأمر للاتحاديين كى يصدروا ما يلزم من القرارات والأنظمة لتنفيذها على مراحل من جهة أخرى، مما يدل على قصر نظر المفاوض العربى، وتركوا انجال فسيحاً أمام الترك للماطلة والتسويق. فلو جرى الإصرار على صدور الإرادة السنوية فوراً بجميع ما تضمنته الإتفاقية، وعدم جعل أمرها مكتوما لجاء ذلك حجة على الاتحاديين فيما لو سوفوا فى تنفيذ بند واحد منها، ولما بقى لهم مجال لإيهام قسم من العرب بأنهم ينفذون الاتفاقية حسب الشروط التى وضعت لتطبيقها تدريجياً، ولإلقاء الفرقة فى صفوف الإصلاحيين منهم ولكن الإصلاحيين العرب أرتكبوا هفوة بالقاء مقاليد المفاوضات إلى عبدالكريم الخليل الذى برغم إخلاصه الشديد ووطنيته الصحيحة لم يكن ذلك السياسى الماهر الداهية الذى يستطيع أن يقف أمام كفاءة طلعت وجمال و خليل بك وسواهم من أقطاب الاتحاديين، خاصة وأنه كان يرجع فى معظم أموره إلى الشريف جعفر باشا فيستشيره ويطلب رأيه لأنه كان يتوسم فيه

(١) أمين سعيد - المصدر السابق، ص ٣٤، من نص البيان.

خيراً ، ما كان يخطر له أن المومى إليه يخدمه ويمشى الاتحاديين هو ومن لف لفة من وجهاء العرب ، كالشريف على حيدر وسليمان البستاني وغيرهم ، كما التف حوله قسم من أبناء العرب الانتهازيين من عباد الوظائف في الآستانة الذين كانوا ، فيما سبق يحاربونه ، وصاروا يتملقونه لما أصبح له من النفوذ في دوائر الدولة ، وأنضم إليهم قسم من الذين اتفقوا المناورات السياسية فأصبح لهم بعض التأثير عليه ولم يأبه لرأى رفاقه المخلصين الذين أشاروا عليه بترك هؤلاء المخادعين ، وأن يحتاط في أموره ، فانقسمت الشبيبة العربية حينذاك على بعضها قسم يزيد عبدالكريم الخليل وقسم يرى أن يتنحى عن عمله (١) .

لما أعلنت الحكومة الاتحادية الإرادة السنية فرح بعض العرب في الآستانة بها ، بالرغم مما فيها من نقص وإهام ، وعدوها خطوة في سبيل الإصلاح ، خاصة وأن جمعية الاتحاد والترقي قد غررت ببعض رجالات العرب بوعدائها إياهم أنها ستنفذ جميع مطالبهم تدريجاً ، وأنها إذا لم تنشر ذلك في الصحف فذلك أنها لم تشأ أن تغرى بذلك سائر العناصر العثمانية (٢) ، وأنها قد أفهمتهم أن مجلس النظار قد بحث القضية واستقر رأيه على أن يقسم المطالب قسمين أحدهما يشمل المطالب العامة ، وهي التي نشرت والثاني يشمل المطالب الخاصة كعدد أعضاء العرب في مجلس الأعيان والوزارات وغير ذلك (٣) . فارتاح قسم من الشباب العربي ، الذين ناووا عبدالكريم في بادئ الأمر ، إلى هذه الوعود ، وبدأ نوع من التفاهم بين القوميين للعرب والقوميين الترك من شبيبة العنصرين ظهرت آثاره في بعض الاحتكاكات والاتصالات الودية في بعض المناسبات (٤) . لكن قسماً آخر من الشباب العرب ظلوا ناقلين على الوضع

(١) أحمد عزة الاعظمى - المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٧٩ - ٨٠ .

(٢) اسعد داغر - المصدر السابق ، ص ٨٢

(٣) الأهرام - ١٠٧٨٠ ، ١٥/٨/١٩١٣

(٤) الفيد - ١٣٤٨ ، ١٠/٨/١٩١٣

وعلى عبدالكريم بحيث أنه عندما أرسل برقيات إلى الأحزاب والجمعيات العربية يطلب إليها أن ترسل من يمثلها للانضمام إلى الوفد العربي الذي سيذهب لتقديم الشكر للحكومة أمتنع الاصلاحيون العرب عن إجابة طلبه . عندئذ دعا عبدالكريم إلى اجتماع في المنتدى الأدبي قام فيه خطيباً مشيداً بحسن نية الاتحاديين ، وطلب من المجتمعين تشكيل وفد^(١) تألف بكل صعوبة من أكثرية رجعية أمثال الشريف علي حيدر ونجليه الشريف محي الدين والشريف مجيد ومحى الدين باشا الجزائري وشكري باشا الأيوبي وشكري بك الحسيني وبديع بك المؤيد ونجيب بك شقير والشاعر العراقي معروف الرصافي والشيخ عبدالعزيز جاويش وسامى بك العظم وعبدالكريم الخليل وغيرهم ، وكانهم مثلوا أمام الصدر الأعظم الذي خطب فيهم معرباً عن ارتياحه لزوال سوء التفاهم بين العنصرين . ثم خطب عبدالعزيز جاويش وتبعه عبدالكريم الخليل مهتماً باسترداد مدينة أدرنة ، شاكرًا للوزارة على منحها الاصلاح ، معرباً عن شكر الشيبه للدولة ، مطالباً برفع الإدارة العرفية التي تزح مدينة بيروت تحتها من عامين ، والغاء المنع عن الصحف المصرية والسماح بصدور الجرائد المحلية المعطلة ، شيراً قضية بيع الأراضي ، لاسيما في فلسطين ، للاجانب ، وفي مساء ذلك اليوم ذلك اليوم ٥/٨/١٩١٣ أولت الشيبه العربية وليمه شائقة في فندق توقيتليان لزعماء جمعية الاتحاد والترقي ووجهاتهم حضرها وجهاء العرب ، القيت فيها الخطب من قبل عبدالكريم الخليل وفتحى بك وإسماعيل حتى بابان بك وسليمان البستاني وطلعت بك وآخرين^(٢) ، وكان مما قاله طلعت بك مايلي : أود أن أصرح للملأ أن موقفنا من نظام اللامركزية ، كان مبنيًا على أوضاع الشعوب البلقانية . أننا كنا نعلم نزعات تلك الشعوب ونواياها ، وكنا نختي أن

(١) أحمد عزة الاعظمى - المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٨٥

(٢) لفيد - ١٢٢٧ ، ١٩١٣/٨/٩ ، أسعد داغر - المصدر السابق ص ٨٢ - ٨٤ .

يؤدي النظام اللامركزي إلى تسهيل وتسريع انفعالهم عنا . . . ولكن الآن وقد انفصلت تلك الشعوب عن الدولة فعلا ، لم نعد نرى ما يستوجب الاستمرار في سياسة المركزية التي كنا نتبعها قبلا . لأننا نعرف نزعاتكم الحقيقية ، فلا نتردد في المضي معكم إلى آخر حدود التساهل في سبيل تطمينكم على صيانة حقوقكم ، لأننا نعتمد على أخوتكم فنستطيع أن نتفاهم معكم في جو من المودة الصميمة ، على سياسة جديدة^(١) .

أبرق بعدئذ عبدالكريم الخليل إلى باريس لأعضاء المؤتمر العربي كي يحضروا لمراقبة تنفيذ الاتفاقية ، فقرر المؤتمر أن يرسل قسما من أعضائه هم سليم أفندي سلام والشيخ أحمد طباره وأحمد مختار بهم ، ويبقى القسم الآخر في باريس ، ريثما تتم جميع الترتيبات لوضع مواد الاتفاقية موضع التنفيذ التام . ولما وصلوا الأستانة اتصلوا بمعتدى الجمعيات العربية وبسطوا لهم أن المهمة التي أتوا من أجلها هي إيضاح المهم في الاتفاق الذي أعلنته الحكومة ، ومفاوضتها في تعيين بعض زعماء الأحزاب العربية في مناصب الدولة وحملها على الاعتراف رسميا بالاتفاق السري الذي أبرم بين الجمعية والمؤتمر العربي^(٢) ، وشرع الوفد في مقابلة المسؤولين والسلطان وولى العهد وأخذ يستحثهم على الإسراع في وضع الاتفاق موضع التنفيذ . وقد أولمت جمعية الاتحاد والترقي في مساء ٢٧ / ٨ / ١٩١٣ وليمة شائقة للشبيبة العربية دعت إليها وفد الإصلاح والوزراء وبعض كبار الترك والعرب ، وخطب فيها فتحي بك وعبدالكريم الخليل والشيخ أحمد طباره وأعرب فيها الخطباء العرب عن تعلقهم بالرابطة العثمانية ، والترك عن رغبتهم في وضع الإصلاحات موضع التنفيذ^(٣) .

بينما كان هذا هو الموقف في الأستانة ، كان الاصلاحيون العرب

(١) ساطع الحصري - المصدر السابق ، ص ٢٢٣ .

(٢) أسعد داغر - ثورة العرب ، ص ٨٥ .

(٣) المصدر السابق ، ص ٨٥ - ٩٥ .

في مصر وبيروت ودمشق والمهجر في قلق وارتباب من نوايا الاتحاديين التي ظهرت في محاولتهم اشراك الحزب المعارض للاصلاح اللامركزي في المداولة حول لائحة الاصلاحات ، والاعتماد على آرائهم للسير في تنفيذها ولا يخفى قصدهم من ذلك إلا وهو اكتساب تأييدهم على مايجورونه من مواد الاتفاقية ، فصدرت منهم الدعوة لوفد من أعضاء هذا الحزب كي يحضروا إلى الأستانة فقدم إليها منهم محمد فوزي باشا العظم وعبدالرحمن اليوسف والدكتور حسن الأسير والامير شكيب ارسلان ومحمد ناشا الخزومي والشيخ أسعد شقير وبشير البنا وأمين التريزي . وكانت جريدة (طنين) في كل مناسبة تعلن على الملأ أن هذا الوفد الذي أم العاصمة للاتفاق على الخطوات الواجب القيام بها لتنفيذ الاتفاقية هو من أكرم عترة وأعظم أرومة في البلاد العربية^(١) . وبدأ أعضاء هذا الحزب يصرحون بأقوال فيها طعن بالاصلاحيين ويبدون أنفسهم فيها لوضع الحكومة يدها بيدشبان مارقين اتخذت بهم مع أنه ليس لهم من غاية سوى تسليم البلاد إلى الأجانب ، وقد أخذوا يقنعون الحكومة بإبقاء الحال على ما كانت عليه حتى أن أحدهم أسعد شقير قال لأحد محرري الصحف : إن إبقاء اللغة التركية لغة رسمية في البلاد العربية في مصلحة العرب أنفسهم لأنهم إذا كتبوا العرائض بالعربية وأرسلوها للأستانة طالت مدة بقائها فيها . . فيكون العرب هم الخاسرين^(٢) وهكذا تأكد لوفد المؤتمر القادم من باريس بأن الحكومة إنما تنوى المطل والتسويق ، وأن التحوير الذي أدخلته على الاتفاقية في الإرادة السنية لم يكن عن حسن نية ، فقرر أعضاؤه مغادرة العاصمة مستائين من الوضع ، وبعثوا بتقرير إلى مندوبي الجمعيات العربية في الأستانة ، يوم سفرهم ، يبنوا فيه بأسلوب لبق عن امتيائهم قائلين أنهم سمعوا من رجالات الحكومة الرسميين

(١) المغيد - ١٣٥٥ ، ١٧-٨-١٩١٣ ، ١٢٧٨ ، ١٧-٩-١٩١٢ .

(٢) أسعد داغر - المصدر السابق ، ص ٩١ .

وعوداً صريحة قاطعة لا يستطيعون أن يظهروا ازتيابهم فيها ، بأن تنفيذ الإصلاح واقع لمحاولة في القريب العاجل ، وأن الدولة العلية لا تنقف بالإصلاح عند هذا الحد بل تزيده وتعززه كلما سنحت لها الفرص وساعدتها الأحوال فرأينا من المصلحة أن نتظاهر بالرضى لأن السياسة تقضى علينا بذلك وعزمتنا على السفر إلى بلادنا لعرض المسألة برمتها على مسامع الأمة وإعدادها لقبول الإصلاح إذا برت الحكومة مبعدها أو لإتخاذ التدابير اللازمة الفعالة للوصول إلى غايتنا الشريفة . وقد أفهمنا رجال الحكومة حقيقة الحال وقتنا لهم أن هذه آخر مرة نرضى فيها بالعود فان لم يبروا بها في أقرب آن كانوا هم وخدمهم المسؤولين عن تفاقم الأمر وسوء العاقبة^(١) . وقد زادوا كد اذتياب الإصلاحيين بنية الحكومة أنها لم تر غير أعداء الإصلاح عندما اتجهت نيتها إلى إنالة العرب بعض حقوقهم في الوظائف فصارت القرارات تصدر بتعيين هؤلاء دون غيرهم ، معرضة عن شرفاء الأمة العربية^(٢) .

عند ذلك لم يسع حزب اللامركزية العثمانى السكوت فأصدر بياناً إلى الشعب العربى فى ١٠/٩/١٩١٣ شرح فيه حاجة الأمة إلى اللامركزية وعدد فوائدها مشبها النظام المركزى بوضع أسرة يعيش أفرادها على جهود رب الأسرة ، دون أن تترك لهم الفرصة للاعتماد على النفس حتى إذا توفي ربها هلك أعضاؤها وبين كيف أن الحزب رضى بشروط اتفاقية باريس مع كونها دون برنامج الحزب ، ثم كيف صدرت الإرادة السنوية وهى أيضاً أقل من الشروط المتفق عليها ، بل كانت صورة مشوهة عنها ، بشكل جعلتها لا تزيد عما جاء فى قانون الولايات ، وأنه بعد أن كان قد قرر إرسال وفد إلى الأستانة ليشكر الحكومة على عزمها على الإصلاح ، عدل عن هذا القرار ، وأنه أرسل إلى أحد أركان الدولة بصفة أنه كان من شهود اتفاق باريس ، بما عول عليه ، وأنه يوقف

(١) المصدر السابق ، ص ٩١ - ٩٢ ، أمين سعيد - المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٢٧-٢٨

(٢) الأهرام - ١٠٧٢٦ ، ١٩١٣/٧/٧ .

إرسال الوفد على أحد أمرين : إما إرضاء الحكومة بالاتفاقية المذكورة وتطبيقها بالحرف ، وإما أن تودع مسألة اللامركزية برمتها إلى رأى الأمة بأن تصادق على منهاج (الحزب) ليسير في تأييد مبدئه بالطرق القانونية التي تسير فيها الأحزاب عامة في كل مملكة دستورية . . . وأما إذا كانت الدولة لاتوافق على كل ذلك ، ولاتعترف بالحزب فانه اعتماداً على معونة الأمة العربية وأهل الرأى سيسير في الطريق التي رسمها لأجل سعادة الوطن وسلامة الدولة أيضاً . . . لأنه لا يوجد عربى مخلص إلا ويريد البقاء للدولة العثمانية والحياة مع إخوانه الأتراك تحت راية الهلال ، لأن هذين العنصرين لاغنى لأحدهما عن الآخر فاذا افترقا لا يعلم المآل إلا الله . . . غير أنه لا يوجد عربى يعقل معنى الحياة والوجود يرضى أن يكون مكانه من هذه الدولة مكان العبد المملوك من الممالك ، والمسود من السيد . ثم بين أن الأمة العربية متحدة متكافلة وستتأكد الحكومة من ذلك عندما يقف طلاب اللامركزية العرب في إدارات البرق والبريد ، في سورية وفلسطين والجزيرة والعراق وأوربا وأميركا ، في نفس يوم صدور البيان ، ٩/١٠/١٩١٣ ، يخاطبون الصدر الأعظم بلسان ينطق بالإخلاص للدولة والحرص على سلامتها ، ولكنهم يسترحمون من مقامه إعلان وتنفيذ أحكام اللامركزية الإدارية الواسعة في ولاياتهم . وعندما يتلقى الصدر الأعظم برقية اللجنة العليا للحزب مؤيدة مطالب الأمة العربية راجية من حكمة حكومته إحلال رأى الأمة الموافق للشرع والدستور محل الاعتبار والقبول (١) .

أما عبد الكريم الخليل فقد بقى في الإستانة بواصل السعى لدى الاتحاديين كي يسرعوا في خطوات وضع اتفاقية باريس موضع التنفيذ ، ثم أبرق إلى عبد الحميد الزهراوى ، ويظهر أن ذلك كان بموافقة الحكومة ، طالباً حضوره إلى الإستانة . وكان الزهراوى قد سئم البقاء في باريس ، مدة خمسة أشهر ،

(١) النار - مجلد ١٦ ، ج ١١ ، ص ٨٢٩ - ٨٧٩ ، من نص بيان حزب اللامركزية .

ينفق من ماله الخاص فيها ، منتظراً تنفيذ الإصلاح المتفق عليه ، وكانت الأستانة تجذبه إليها وحزب اللامركزية يجذبه عنها ، كما عبر عن ذلك الشيخ رشيد رضا ، فلما تلقى برقية عبد الكريم استأذن الحزب بالذهاب إليها ، وكان أبان مكوثه في باريس يكتبه ويعمل برأيه ، فاختر الحزب أخيراً أن يعود إلى مصر ، وأن يمر بالأستانة مختبراً إذا شاء^(١) فأتى إليها في ٢٨/١٠/١٩١٣ حيث استقبله بحماس عظيم أعيان العرب وما يزيد عن سبعين ضابطاً عربياً وجميع شبان العرب في الأستانة^(٢) ، هاتفين بحياة الإصلاح وزعماء العرب والأمة العربية ، وبدأ فوراً مفاوضات مع الاتحاديين ، فأفهموه بأنهم لا يزالون على العهد وقد بدأوا تنفيذ الاتفاق بإنشاء مدرستين سلطانيتين (ثانويتين) إحداهما في بيروت والثانية في دمشق ، أقاموا فيما بعد بالفعل وعينوا إليهما مديريين وأساتذة من العرب^(٣) ، وبجعل خدمة جنود كل ولاية في منطقتها العسكرية ، وبجعل اللغة العربية رسمية في المحاكم ودواوين الولايات العربية ، وباختيار الموظفين لهذه الولايات من العارفين باللغة العربية . وأما ما يتعلق بالنافعة والأوقاف والمعارف فقد قالوا له أنهم شارعون في تنقيح قانون الولايات لوضع قانون بشأنها ، إنما هم بحاجة إلى المال لتنفيذ هذه المشاريع وليس لديهم مال ، ثم طلبوا أن يساعدهم على اختيار والاكفاء لتعيينهم تدريجاً في مناصب مجلس الأعيان ومصالح الحكومة العليا . فكان الزهر أوى أمام هذه الوعود المبرمة يتأرجح بين اليأس والرجاء مدة طويلة^(٤) حتى أدرك أنهم يسوفون فعزم على مغادرة الأستانة ، وكان اصداقؤه يلحون عليه بذلك ويحذرونه سوء العاقبة ، وأدلى في ٢١/١١/١٩١٣ بحديث إلى محرر إحدى الصحف قال فيه أنه سمع من وعود الدولة ما سمعه غيره من الإصلاحيين

(١) المنار - العدد السابق ، ص ٢٣٥ .

(٢) المفيد - ١٤٨٨ ، ١٤٠٦ ، ٢٩ ، ٩/٢٠ ، ١٩١٣/١٠ .

(٣) أسعد داغر - المصدر السابق ، ص ٩٢ .

(٤) المنار - مجلد ١٧ ، ج ٣ ، ص ٢٣٥ .

ولكن ما الفائدة ونحن نريد أعمالاً لا أقوالاً، وأنه لم يعد له متسع من الوقت للبقاء في الآستانة، وأن أصدقاءه يستخونونه بالكتب والبرقيات لسرعة السفر منها إلى مصر. ولما سأله المحرر هل يرجو الانتهاء من هذه المسألة قبل سفره أجاب: لم أفقد الثقة بحسن نية الحكومة بعد ومع ذلك فإن سير الأمور على منوالها الحالي يوهن عزمي ويثبط همتي ويعني من الرد على سؤالك.

— ولكن سفرك الآن يعد بمثابة قطع الرجاء من الحكومة بتاتاً.

— هذا ما أخشاه وما أفهمته للحكومة فلا عذر لها إذا تجاهلته في مستقبل الأيام.

— وما هو السبب في ماطلة الحكومة؟

— أظن أن السبب خلاف قام في جمعية الاتحاد والترقي، فإن فريقاً من أعضائها يؤيد مطالبنا ويروم معاملتنا بالحسنى، وفريقاً يرفض مطالبنا كل الرفض ويشير باستعمال الشدة معنا. فان استطاع أولهما إقناع الثاني كان لنا ماطلبنا وإلا ساءت العاقبة كثيراً^(١).

ويظهر أن هذا الحديث الصحيح قد كمان له من الوقع في الآستانة مادفع بعض الراغبين في الإصلاح الصحيح إلى إثارة الموضوع في الجرائد فتحرك الكاتب المشهور على كمال بك وانتقد في جريدته (بيام) الحكومة بأنها تقول ولا تفعل وتعد ولا تفي وطالها بإنجاز وعدها للعرب ونبذ سياسة التسوية، وأعراب آخرون عن اعتقادهم بأن تمزيق اتفاقية باريس أو المطلق في تنفيذها جناية لا تغتفر^(٢). واستؤنفت المفاوضات بعد ذلك وظلت دائرة حتى أواخر شهر ديسمبر — كما نون أول، وشرعت الحكومة في تنفيذ ما لا يتوقف على

(١) اسعد ناغر - المصدر السابق، ص ٩٣ - ٩٤.

(٢) المصدر السابق، ص ٩٤ - ٩٩.

القوانين ولا على المال من المطالب كتعيين ستة أعضاء من العرب في مجلس الأعيان أحدهم هو بالذات ، وتعيين الشيخ إسماعيل الحافظ من علماء طرابلس الشام ، ومن نابغى العرب أخلاقاً وعقلاً واستقامة ، عضواً في مجلس المعارف الأعلى ، وتعيين السادة عبد الوهاب الإنجليزى وشكرى العسلى مفتشين في الدوائر العدلية بسوريا وآخرين في الدوائر العالية في العاصمة (١) ثم صدرت بعدئذ إرادة سنوية تقضى ببعض التعديلات على قانون الولايات كوجوب تعيين مأمورى الولايات العربية من العارفين باللغة المحلية ، واستعمال اللغة المحلية في المرافعات أمام محاكم بعض النواحي التى تعينها الحكومة ، وإمكان تبليغ أوراق الدعوة والحكم إلى أصحابها بعد ترجمتها إلى اللغة المحلية . أما رجال الدرك والبوليس فى النواحي فيختارون من العناصر الإسلامية وغير الإسلامية بنسبة عدد نفوسها . وأما قوانين الحكومة وأنظمتها وقراراتها التى تنشر للعموم فتطبع باللغتين الرسمية والمحلية (٢) .

وفى ١٩١٤/١/٤ صدرت الإرادة السنوية بتعيين الزهراوى وستة آخرين من العرب فى مجلس الأعيان هم : عبدالرحمن بك اليوسف عن الشام ، ومحمد أفندى بيهم ويوسف أفندى سرسق عن بيروت ، وأحمد أفندى الكيخيا عن حلب ، ومحي الدين أفندى النقيب عن بغداد ، وسليمان أفندى البارونى عن طرابلس الغرب ، ولم يكن سوى واحد منهم من الإصلاحيين اللامركزيين هو الزهراوى ، وأما البقية فهى ثلاثة من الاتحاديين أو أعوانهم ، اليوسف والبارونى والنقيب ، والبقية من الحيايين (٣) .

كان المرحوم الزهراوى حسن الظن بكل أحد يظهر أمامه بمظهر الخير والإرادة الحسنة وكان من رأيه أن يمد طلاب الإصلاح أيديهم إلى الاتحاديين ،

(١) المنار - العدد السابق ، ص ٢٣٥ .

(٢) الأهرام - ١.٨٩٢ ، ١.٨٩٤ ، ١٢/٢٦ ، ١٢/٢٩ ، ١٩١٣/١٢/٢٩ .

(٣) الأهرام - ١.٩١٣ ، ١.٩٢١ ، ١/٢١ ، ٤ ١/٣٠ ، ١٩١٤/١/٣٠ . أجمع داغر - المصدر

طالما يريدون حسن النية ، ويساعدوهم على الإصلاح لئلا يحل محلهم المنافقون وطلاب المنافع ، وكان متفقاً مع عبد الكريم الخليل على ضرورة قدوم السيد رشيد رضا ورفيق بك العظم إلى الاستانة لهذا الغرض ، بينما كان رأى السيد رشيد رضا أن تعيينه في مجلس الأعيان اجبولة يريد بها الترك أن يوقعوا طلاب الإصلاح واحداً بعد الآخر في المضيدة ، فرفض هو ورفيق العظم دعوة الاتحاديين لها بالرغم من أن منصباً وزارياً كان معداً للأخير. إنما اغتر الزهراوى بحسن نية الترك خاصة عندما رأى مباشرتهم في وضع بعض شروط اتفاق باريس موضع التنفيذ ، وأرضته الإرادة السنية بجعل اللغة العربية مستعملة في المحاكم المحلية ، على ما فيها من نقص ، وقصر استعمالها على بعض النواحي التي تعينها الحكومة ، وأسروه بمعسول الكلام كقولهم أنهم وجهوا منصب الأعيان إليه على ما كان من شدة معارضته لهم وفي ذلك برهان على صدقهم ، فقبل المنصب ، ولكن دون أن يستشير حزبه في هذه المرة كما كانت تقضى بذلك مقررات المؤتمر العربي الأول . غير أن حزب اللامركزية رأى من الصواب أن تظل الصلة بين الطرفين وثيقة ثقة الحزب به وبإخلاصه في العمل لمصلحة الأمة ولأنه خير من يوقف الحزب على أعمال الحكومة وقد حقق الظن فلم يكن يعقد أو يحل إلا باستشارة حزبه الذي قرر باتفاق الآراء إقراره على قبول منصب الأعيان وهو ، أى الحزب ، غير موثق ولا مرجح لانجاز الحكومة ما وعدت به السيد الزهراوى ، كما أنه غير موثق بأنها لا تنجزه ، فكانت الحكمة في عدم قطع الصلة بالحكومة ، ومطالبتها بالبرهان والحجة^(١).

لم يرق تعيين الزهراوى ، وغيره من أعضاء الأعيان الجدد في أعين الشبيبة العربية ولا في أعين طلاب الإصلاح . ومع أن عضوية الأعيان لا تعد وظيفه باعتبارها كالمبعوثية مهمتها تشريع القوانين ومراقبة تنفيذها

وهي وسيلة للتأثير على الحكومة لخدمتها ، فقد اعتبر واعمله خرقا لمقررات المؤتمر العربي ، لأن الحكومة لم تنجز الاصلاح المنشود بكامله ، ثم أن لجوء الحكومة إلى صنائعها في تعيينهم بمجلس الاعيان^(١) ، كان من شأنه أن يحدث الريبة في قلوب الاصلاحيين العرب بأنها ولا بد تضرر السوء لأنهم لا يثقون بمن عينتهم ولا ياتمنونهم على السهر على تنفيذ الاصلاح . وقد تعرض الزهر اوى إلى هجوم ثلاث فئات :

١ - فئة المسيحيين وخاصة من كان منهم في المهاجر ، هاجموه وحزبه واتهموه بأن الترك أرضوهم ببعض المناصب والوظائف^(٢) فقد جاءهم احتجاج من جمعية الاتحاد السوري في أميركا ، وصفت قبول أعضاء اللجان الاصلاحية الوظائف بأنه قتل للحركة الاصلاحية في سوريا والبلاد العربية لأن المقصود من عمل الحكومة هو ذر الرماد في أعين البسطاء وإيهامهم أن قبول بعض أعضاء اللجان المعروفين في بلادهم وظائف في هذه الحكومة ، وهي على شكلها الحاضر ، يعنى وجود التفاهم بينها وبين المطالبين بالاصلاح أو استمالة بعض من يظن فيهم الزعامة لفصلهم عن حظيرة الإصلاحيين ... مع نزيها هؤلاء عن ارتكاب هذه الهفوة عن سبق معرفة هذا القصد والقبول بالامر والاشترك في تنفيذه ؛ ومع ذلك فإن الجمعية وفروعها تحتاج وتطلب مراعاة نصوص مقررات مؤتمر باريس وترجو اللجان الاصلاحية اعتبار من يخالفها مفصولا عنها^(٣) . فلما استلم حزب اللامركزية هذا الكتاب المؤرخ في ١٩ / ٢ / ١٩١٤ عقد أعضاؤه اجتماعا أسفر عن

(١) لجان الحكومة في التعمين للوظائف ، بصورة عامة ، الى طريقة من شأنها ان تنيل الاصلاحين الاقلها عددا واهمية ، بحيث كانت تحتفظ لمريديها بالمراتر الهامة والعدد الاكبر ولم تتجاوز نسبة الاصلاحيين في الوظائف منها . (الاهرام ، ١.٨٥٢ ، ١٩١٣/١١/٨) .

(٢) المنار - مجلد ٧١ ، ج ٢ ، ص ٢٢٨

(٣) امين سعيد - المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٤٠ - ٤١ .

لإقرارهم وجوب الرد عليه ، ولم يخالف إجماعهم على ذلك سوى السكرتير حتى بك العظم الذي أخذ يشنع على الزهراوى ويصفه وصوفا غير لائقة . أما رد الحزب فقد جاء فيه ، إلى جانب عبارات التقدير لثبات عرب المهجر على مبدأ المطالبة بالإصلاح ، عتاب بأن الاحتجاج كان تسرعا فى الحكم على الإصلاحيين فى مصر ، كما بين بجمعية الاتحاد السورى بأن الزهراوى لما استدعى إلى الآستانة كان الحزب يلح عليه بالبقاء خارج البلاد ريثما يستوثق من وعود الحكومة ولما استوثق من ذلك سافر إليها وتم التفاهم بينه وبين الحكومة على وضع بعض مواد اتفاقية باريس موضع التنفيذ ، وبقيت مواد وعدت الحكومة بتنفيذها بالتدرج ، فكان بقاؤه فى الآستانة ضروريا للبطالة بانجازها . أما تعيين الزهراوى فى مجلس الاعيان فإن اللجنة العليا لحزب اللامركزية قرأت أن ترضى به ليكون المولى إليه واسطة لدوام التفاهم بينها وبين الحكومة ، وما عداه فلم يعين أحد من أعضاء الحزب فى الوظائف ، وليس فى أعضاء اللجنة من يرضى بدون إصلاح قط . ثم أضاف الرد أنه لم يكن من حسن رأى ، والحزب طالب إصلاح ، أن ترغب الحكومة بالتفاهم وتلين القول وتعترف للعرب بكثير من الحقزق التى لم تكن ترضى بمنحها من سنتين ونرميها بالكذب ونباعد بينها وبيننا بغير سبب : ما لم يتم لنا دليل قاطع على أنها تفعل ذلك رياء لاصدقا . ومتى قام الدليل على ذلك كان لنا معها شأن آخر ثم أكد الرد على بقاء الحزب أمينا على نضاله الإصلاحى إلى النهاية . (١)

٢ - كما هاجمت الزهراوى فئة ثانية هى الشبيبة العربية فى الآستانة وخارجها ، وكانت رسائل حتى العظم إلى أحد أصدقائه فى العاصمة تطعن فيه وتذيع أن حزب اللامركزية العثمانى قد شطب اسمه من عضويته ، وتبرأت الشبيبة منه وألقت عليه وحده كل ما يتبع قبوله المنصب من نتائج ، فلما شعر

بحرج موقفه أبلغ الشيبة أنه لم يقبل منصبه إلا بالإتفاق مع بعض زعماء العرب الذين قر القرار على تعيينهم في مناصب عالية في الدولة عما قريب ، وإلا لمساعدة الدولة على تنفيذ شروط الإصلاح بسرعة ، وأما إذا كان تعيينه لا يروق في أعينهم فانه مستعد للإستقالة ، لكن الشيبة العربية أفهمته أنها قطعت علاقتها به ، وأنه إذا كان يريد الإستقالة فما عليه إلا الاتصال بحزبه الذي عليه أن يقرر ذلك .

هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن الشيبة العربية لما رأت في سلوك عبد الكريم الخليل أيضاً منهاجاً يناهض خطتها إستدعته إلى مقر المنتدى الأدبي وكان في انتظاره ماينوف على ألف شخص من أعيان العرب وأدبائهم وشبانهم ، فاستوضحته عما جرى بأمر الإصلاح وعن موقفه من الإتحاديين وحكومتهم ومن قبول الزهراوى لمنصبه، وبعد أخذ ورد أعلن عبد الكريم أنه لا يستطيع أن ييوح بشيء من أسرار السياسة أمام هذا الجمع الغفير، فقر الرأي على أن تؤلف لجنة من نجيب بك شقير وسيف الدين الخطيب وأسعد داغر وجلال البخارى وصبحى حيدر تجتمع به بصورة سرية . فاجتمعوا به في ٧-١-١٩١٤ في جلسة طويلة أستمرت (١٢) ساعة أوضح عبد الكريم فيها أن قبول الزهراوى عضوية الأعيان خير من عدمه لأنه يفعل في المجلس ما لا يستطيع أن يفعله في خارجه من إقناع المسؤولين بوجوب تنفيذ مطالب العرب « وعصفور في اليد خير من عشرة على الشجرة » ، وإن الإتفاق السرى الذى عقده مع الإتحاديين يحتوى على فوائد عظيمة للعنصر العربى لا يمكن وضعها موضع التنفيذ إلا بالتدرج خوفاً من هياج العناصر الأخرى^(١) على الحكومة ومطالبتها بمثل مانال العرب . ثم بين أن أهم الأسباب التى دفعت إلى قبول الزهراوى منصب الأعيان « عظم أطماع الأجانب في البلاد العربية

(١) لم يكن قد بقى من العناصر الأخرى غير الارمن وقليل من الافريق ، وقد تولت روسيا الدفاع عن الارمن .

ورغبتهم في إتهاز فرصة الخلاف بين العرب والترك لتحقيق مآربهم ، وأن هذا وحده كاف لمعذرتهم (١) . قال أسعد داغر في كتابه « ثورة العرب » ، ولم تكن تصريحات السيد عبد الكريم مقنعة بالإجمال ، ولكن رغبة أعضاء اللجنة في اجتناب كل مايؤهل إلى تفضي الأزيمة بين الترك والعرب جعلهم يصدرون القرار التالي الذي أعلن في الصحف: «أجتمعنا نحن الموقعين أدناه بمعتمد الشبيبة العربية . . . اجتماعا طويلا في جلسة خاصة . وبعد المفاوضات معه وجدنا مبادئ الإصلاحات العمومية الأولى حسنة على ما يظهر ، ولكن أمر التنفيذ لم يصل إلى الدرجة المطلوبة، وليس فيه ما يوجب السرور ، ولكننا نرى أن الوقت الحاضر لا يساعدنا على اظهار الاستياء من سير الأحوال لأن ذلك يشرش على المصلحة العامة وربما يقف عقبة في طريقها فلا يجوز الآن عدم اعتماد عبد الكريم أفندي ، بل يجب انتخاب لجنة استشارية من أربعة أشخاص تشد أزره ، ويرجع هو إليها ويستشيرها في مفاوضاته استشارة خاصة . . . ويبقى عبد الكريم الرسول الوحيد بين الشبيبة والوزارة وجمعية الإتحاد والترقي لأن ذلك أقرب إلى المصلحة العامة ويضيف أسعد داغر بأن الإتحاديين بعد ذلك أخذوا يتلفون للشبيبة العربية ويعملون على ارضائها واقناعها بحسن نيتهم فكثير تردد الوزراء وزعماء الجمعية على المنتدى الادبي وكثرت خطبهم فيه ، فكان لا يمضي أسبوع الا ويزوره طلعت وأنور وجمال ومدحت شكرى . . . فيتبادلون الخطاب الحماسية وعبارات الود والإخاء مع الاعضاء ، وقد خطب طلعت مرة في المنتدى فقال : « واذا فر العرب منا فإننا نتمسك بهم ونلتزمهم ونضمهم الى صدرنا ونصافحهم مصافحة الأخ لأخيه » (٢) .

٣ - وأما الفئة الثالثة التي هاجمت الزهراوى فهي فئة ضباط العرب

(١) أسعد داغر - المصدر السابق ، ص ٩٩ - ١٠١ .

(٢) المصدر السابق - ص ١٠١ - ١٠٢ .

وكان عددهم كبيراً في الآستانة يترجمهم البكباشى عزيز بك المصرى ، بعد عودته من طرابلس الغرب فى شهر آب ، أغسطس سنة ١٩١٣ ، ذلك أن الحكومة بينما كانت تتظاهر بإرضاء العرب واجابة مطالبهم فى الإصلاح كانت تبعد الضباط العرب من مراكزهم فى سوريا والعراق والآستانة الى مناطق نائية وتحيل ذى الرتب الكبيرة منهم الى التقاعد حينما أستلم أنور بك وزارة الحربية أتر أزمة استقدام بعثة ألمانية عسكرية برئاسة « ليمان فون ساندرس » التى سأ تكلم عنها فيما بعد . لذلك سخط الضباط العرب على السياسيين من بنى قومهم الذين أقدموا على قبول الوظائف والمناصب ورضوا بالحالة الحاضرة ، وبقليل من الإصلاح ، قائلين أن أخوتنا اليوم يضحون بنا فى سبيل مصلحتهم الذاتية .^(١)

وعندما شعر السيد عبد الحميد الزهراوى أنه أصبح مضغرة فى الأفواه أرسل رسالة إلى صديقه الشيخ رشيد رضا استعرض فيها نقمة الناقلين عليه وفندها وشرح موقف الترك والعناصر الأخرى والعرب ، وأشار إلى موقف الدول العظمى من السلطنة .

بدأ رسالته بما يشعر به من القلق من احتمال أعراض حزبه عنه بدليل تأخر الشيخ فى مراسلته وذبوع الإشاعات التى قد يكون حتى العظم العجول هو الذى يروجها بكتاباتة إلى أصدقائه فى الآستانة . ثم يذكره بما كتب إليه سابقا عن المؤتمر العربى وكيف وجد أمر مؤسسى فكرته فوضى وكيف تعب فى إيجاد مرونقا ، وكيف نفذ صبر البيروتين بعد أرفضاضه ففرق الجمع الذى لفق تليقيا ، ثم بقى وحده يمثل الفكرة ومعه خليل زينه وأيوب ثابت اللذان لم يرشفا من مشرب الجامعة العربية ولا قطرة واحدة ، حتى ولا من الجامعة السورية ، وإنما همهما بيروت ولا شريك لها ، إنما سايراه

وسايرهما وتوادوا حتى سفره ولم يكن مثل هذا التواد ولا ربه بينهما وبين رفقتهم البيروتيين المسلمين . ثم بين ما أكسبته إقامته في الآستانة من الخبرة وأخذ يشرح مطالعته التي بدأها بالحديث عن علاقة أوروبا بالدولة العثمانية وعن نيته التدخل في شؤونها ، ثم تحدث عن الاتحاديين قائلاً أنه لا يقابلهم الآن حزب آخر إلا أن يكون خفياً لكنه لم يشم شيئاً من هذا وأردف قائلاً :

وإذاً لانجد مقابل الاتحاديين إلا جماعات الأجناس كجماعات الروم والأرمن والعرب، وأن لكل من الروم والأرمن جماعات منظمة وجمعيات سياسية مرتبة غنية ، أما العرب فليس لهم مثل ذلك اللهم إلا جماعتنا في مصر وبيروت ثم قال : فالاتحاديون هم أولياء الأمر مباشرة، وهم اليوم يتسلحون بعزائم شديدة ماضية ، وناوون نية قاطعة أن يجددوا شباب الدولة بقدر ما تسمح لهم الظروف، ويشتهون أن يخلص إليهم العرب ويساعدهم فضلاً وهم في هذا السبيل ، وأنهم يعترفون بخطيئاتهم الماضية ، وينوون أن لا يعودوا إلى مثلها بقدر الإمكان : أنا مؤمن بنيتهم وأقوالهم هذه كل الإيمان لأدلة كثيرة ظهرت لي ، ولكني مرتاب من جهة قابليتهم لتطبيق العمل على النية وعلى كل حال أرى أن عدم تركهم وحدهم خير من تركهم ، ويرجى به أن تقوى قابليتهم .

أما عن العرب الذين أعتبر نفسه ممثلاً لهم فقد استهان من شأن المقيمين منهم في الآستانة : من تحارم لافي المير ولا في النفير ، ومن متعلبين أولاد في ناشئة العمر لا يلبقون للسياسة ، ومأسورين نفعيين ، وضباط لا تجربة لهم في السياسة التي من الأولى عدم دخولهم فيها ، وقال عن عزيز المصري أنه ناقد على الحكومة التي يريد نسفها، وهو بالتالي ناقد على إئتلافنا مع الحكومة ومضاده ، وأنه يجمع حوله بعض أولئك الأولاد وينفرهم منه . ثم استهان بالسوريين والعراقيين لأنهم حضر لا يفهمون ولا يريدون أن يفهموا ،

لا يساعدون ولا ينوون أن يساعدوا . . . قد ألفت نفوسهم الذل . . . وعلق الأمل على أهل الجزيرة قائلاً : ولو كان في وسع البشر أن تتوزع أرواحهم على أمكنة متعددة ، لكانت روحى أوزاعا على اليمن وعسير والحجاز ونجد وحضرموت . ثم بين ضرورة وجوده فى الأستانة فإنى أرجو أن يكثرت بوجردى هنا عدد رجالنا الذين يعتمد عليهم من رجال الإصلاح الحقيقى الذين يجمعون فى موضوع الإصلاح بين صدق النظر وصدق العمل ، من كثرت تجاربهم ومرنت رويهم وصحت عزيمتهم ، من امتزجت سيرتهم بمعامع الجهاد الإصلاحى ، من أشربت أفكارهم فى فهم معنى الرابطة ، وأقندتهم بحبتها وتعشقها ، الذين قال أنه لا يوجد منهم إلا قلائل ليسوا أكثر من ثلاثة أو أربعة . ويطلب فى النهاية من صديقة الشيخ رشيد إذا رضى عن هذا رأى أن يبشره والرفاق عن رضائه ببرقية ، والأبراق للصدارة بتجديد تعيينه ، ثم إيجاد الرجال الذين يعتمد عليهم لبث الإصلاح العلى والعملى ، والأفلىك كتب إليه مفصلاً فإنه فى النهاية يدع رأيه إلى رأى وليه^(١) . ولما تلقى السيد رشيد والحزب هذا الكتاب أقروه على فكرته كما سبق وبينت .

يتضح من هذا الكتاب أن الزهراوى ، وأن يكن قد صدقت نظرتة فى خليل زينية وأيوب ثابت ، إلا أنه قد استهان بجماعات لهم قيمتهم فى النضال العربى ، ولم يكن يريد من ذلك إلا أقراره على الخطة التى أتتهجها هو وزميله السيد عبدالكريم الخليل ومن أيدعما ، مستنداً على أسباب بعضها وجهة من حيث علاقة الدولة بأوروبا ووثبة الحكومة لتجديد شبابها وتدعيم قوتها . وإن دل هذا على شىء فهو يدل على بروز جماعة ذات اتجاه جديد فى النضال العربى ، لاهى متطرفة فى طلب الإصلاح ولاهى متهاونة إلى حد التفريط بمصالح العرب

(١) أحمد عزة الاعظمى - المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ١٩ - ٢٠ ، النار - مجلد ١٩ ،

بل هي بين بين، رائدها الاعتدال وسلوك طريق، «خذ وطالب» وقد دفعها إلى هذا السلوك دوافع ثلاثة: (١) تألب الدول على السلطنة، وما أصبح عليه الترك من رغبة في تقوية جهازهم الداخلي. (٢) خطة الترك في الحزم والشدة لخلو الجو من عناصر المعارضة التي قضوا عليها قضاء مبرما ولم يبق للعرب من يعتمدون على معاونته، من بقية العناصر، لمجاهة الحكومة، (٣) ميلهم إلى التساهل لإنالة العرب بعض حقوقهم.

جمعية العهد^(١): غير أن هذه الطريقة لم تكن تروق للمتطرفين من شبان العرب وضباطهم الذين رأوا أن يكون الإصلاح تاما، وأن ينجز لا بالتدرج بل فوراً، وأن يسير على نظام اللامركزية التامة، لا بل ابتدع الضباط منهم، بزعامة البكباشي عزيز المصري بك، فكرة نظام فدرالي بين الولايات العثمانية وبين الدولة شبهها بعض الكتاب بنظام الملكية المزدوجة المماثل لنظام النمسا — المجر الفدرالي خطأ. لقد اتصلت بصاحب هذه الفكرة الفريق المتقاعد عزيز المصري باشا، المقيم حالياً في الزمالة بالقاهرة، وحدثني ملياً عن هذا النظام، وكان برفقتي الدكتور حسن صعب الذي عقد فصلاً في كتابه المسمى *The Arab Federalists of the Ottoman Empire* نال عليه درجة الدكتوراه من إنجلترا، كان خلاصة ما جاء فيه وفي محاضرة كان قد ألقاها، قبل ذلك بيوم على طلاب معهد الدراسات العربية العالية في العام الدراسي الحالي، وشرح فكرة الجمعية فيها، إن رجال جمعية العهد قد تطلعوا من خلال برنامجهم إلى المحافظة على العروبة والاسلام، الاسلام من خلال الاحتفاظ بالسلطنة والخلافة، والعروبة من خلال إعلان الاستقلال الذاتي، لا الإداري فحسب بل السياسي أيضاً للولايات العربية إذ أرادوا أن يكون للعرب دولة تجسم ذاتيتهم وقوميتهم، على أن تكون هذه

الدولة في نطاق دولة أكبر هي الدولة العثمانية ، أى أن يكونوا دولة فدرالية تكون واحدة بالنسبة للعالم الخارجى ، ولكنها عدة دول بالنسبة لشعوبها ، وأنهم قد وجدوا أحسن مثال لهذه الدولة هي دولة النمسا - المجر المزدوجة التاج ، بحيث تكون مملكتهم بالنسبة للسلطنة العثمانية كما هي مملكة المجر بالنسبة للإمبراطورية النمساوية ، ويكون السلطان - الخليفة سلطانا للعثمانيين من عرب وترك وملكا للعرب فى آن واحد ، أى أن يكون له عرش مزدوج شأنه فى ذلك شأن إمبراطور النمسا الذى كان فى نفس الوقت إمبراطوراً للنمسا وملكا للمجر . وبذلك تقوم مملكة عربية مستقلة ، ويعود الملك العربى قائماً بذاته ، ولكن هذه المملكة تبقى متصلة بالتاج العثمانى وبسائر الأجزاء العثمانية الأخرى فى الشؤون العامة المشتركة^(١) . وكى يكون نظام جمعية العهد واضحاً فى الأذهان ، كما قال ، أخذ يشرح مثيله النظام الإزدواجى النمساوى - المجرى المعقد فى برلماناته المحلية والمشاركة والمنفصلة إلى آخر ما هنالك من تفصيلات طويلة معقدة^(٢) .

لقد اعتمد الدكتور حسن صعب فى أقواله هذه على ما أورده أمين سعيد فى الجزء الأول من كتابه الثورة العربية الكبرى (ص ٤٦) من مواد كبرنامج جمعية العهد هذا نصها :

١ - إن جمعية العهد جمعية سرية أنشئت فى الآستانة وغايتها السعى للاستقلال الداخلى لبلاد العرب على أن تظل متحدة مع حكومة الآستانة اتحاد المجر مع النمسا .

٢ - ترى جمعية العهد ضرورة بقاء الخلافة الإسلامية وديعة مقدسة بأيدى آل عثمان .

H. Saab — Op. cit., pp. 241-242.

(١)

وأيضا محاضرات غير مطبوعة للدكتور حسن صعب فى معهد الدراسات العربية العالية
Op. cit., pp. 242-244.

(٢) راجع

٣ — لما كانت الجمعية تعتقد أن الآستانة رأس الشرق وأن الشرق لا يعيش إذا اقتطعتها دولة أجنبية فهي تعنى عناية خاصة بالدفاع عنها وتعمل للمحافظة على سلامتها .

٤ — لما كان الترك يؤلفون من (٦٠٠) سنة المخافر الامامية للشرق أمام الغرب فعلى العرب أن يعملوا للحصول على ما يؤهلهم لأن يكونوا القوى الاحتياطية الصالحة لهذه المخافر .

٥ — على رجال العهد أن يفرغوا قصارى جهدهم فى إنماء المزاي المحموده وبث الدعوة للتمسك بالأخلاق الفاضلة، فالأمة لا تحتفظ بكيانها السياسى القومى مالم تكن مجهزة بالأخلاق الصالحة القويمة .

كما اعتمد على ما كتبه جورج أنطونوس فى كتابه يقظة العرب *The Arab Awakening* (ص ١١٠)، وكنت قبل مقابلة عزيز باشا قد اطلعت على ماجاء فى كتاب الدكتور صعب وغيره وسمعت محاضرته فى المعهد وأخذت بها مذكرات، واستصجبت معى مواد البرنامج، فلما عرضناها سوية على عزيز المصرى أنكرها وقال أنه قبل أن يسجن فى الآستانة عقيب تأليف الحزب وقبل أن يرحل إلى مصر كان قد سلم البرنامج إلى ياسين الهاشمى العراقى، وأن نصوص المواد قد تكوّن حرفت بعد ذلك . فقد أنكر ماجاء فى المادة الأولى ونفى ماجاء فيها من أن نظام جمعيته كان يستهدف إقامة نظام كنظام النمسا — المجر الفدرالى، بل أن فدرالية حزبه كانت إلى حد ما شبيهة ببرامج أحزاب اللاه مركزية التى ألفها العرب . وفى الحقيقة لم يستطع عزيز المصرى أن يشرح لنا الأسس التى قامت عليها فدراليته وكان جوابه عندما سألته عنها: أنها كلالامركزية، ولم يوضح شكل المملكة فى نظامه، أى كيف يعين رؤساء الوحدات التى تتشكل منها الدولة الفدرالية ولا مؤسساتها التشريعية، وقد أعطى جوابا عاما أنه كان من رأى أعضاء الجمعية أن تترك التفاصيل لكل وحدة فيما يعينها، أو للبرلمان المشترك من حيث

النظام العام . وبعد خروجنا من مقابلة عزيز باشا كنت والدكتور حسن صعب متفقين على أن صفة الأرتجال هي التي كانت تطبع مؤسسة العهد ،

قال عزيز المصرى أن الجمعية التي أسسها كانت عامة تشترك فيها جميع القوميات العثمانية ، ووضعت فدراليتة ، بشكل تضم كل مناطق شرق البحر الأبيض المتوسط ، ولكنه قال أنه يبدو أن أصحابه الذين بقوا ضمن أراضى الدولة ، بعد قدومه لمصر ، قد طبقوها على العرب والترك فقط . وقد قال عن المادة الثانية من البرنامج الذى أورده أمين سعيد أنه ينقصها عبارة بشرط أن يسيروا على نظام العائلة الانجليزية أى حكم الأمة والبرلمان . وقد اتضح من حديث عزيز باشا أنه لم يكن يجب التقليد بل كان رأيه أن على كل جماعة أن تبتكر النظام الأنسب لها ، لذلك لم يخطر بباله أن يقلد النظام المساوى - المجرى ، بل أن يؤسس نظاما يكون لكل عنصر فيه كيان إدارى مستقل على أن يجمع الاتحاد الفدرالى جميع هذه الكيانات ، وقال أن نظريته لم تكن تقتصر على الأتراك والعرب بل تمتد على الأتراك والعرب والألبان والبلغار وجميع العناصر التي بقيت تحت حكم السلطنة ، أو استقلت عنها بعد حرب البلقان أو قبلها ، وحتى مصر والسودان وطرابلس الغرب وتونس تكون ضمنها ، بحيث تكون دولة حديثة كبيرة دولة شرق البحر الأبيض المتوسط ، يكون السلطان العثمانى أو من تنتخبه رئيساً رمزياً حاكماً فعلياً لها كما هو الأمر فى إنجلترا، وتكون الآستانة أو غيرها من المدن عاصمة الاتحاد . أما من ناحية اللغة فكل وحدة من وحدات الاتحاد الفدرالى تتكلم ما تشاء ، أما اللغة الرسمية فهى اللغة العثمانية إلى أن تتفق هذه الدويلات المتحدة على لغة رسمية عامة لها ، وقد تكون غير التركية .

أما بشأن الدين فقد قال بوجود التسامح الدينى إلى أبعد حد فى النظام

الجديد^(١) ، وأن معرفة الله من قبل جميع الطوائف يمكن أن تكون القاسم المشترك بينها فيستغنى عن بقية التفاصيل مع الزمن ومع الرقى .

كانت الاجتماعات التي جرت لتشكيل جمعية العهد سرية باعتبار أنها اقتصرت على الضباط الذين كانت تجمع منهم حوالي خمسين ضابطاً بينهم سليم الجزأرى وياسين الهاشمي وأخوه طه وعلى جودة الأيوبى ونورى السعيد^(٢) وضباط من الأتراك وبقية العناصر ، وكان المدنى الوحيد بينهم هو الزعيم الألبانى درويش هيا ، الذى وصفه عزيز باشا بفيلسوف . قال عزيز أنه كان يأمل أن يقبل كبار الضباط الترك على الدخول فى الجمعية ، وجاهم من أولاد الباشوات . وأضاف أنه فى أحد الأيام الأخيرة من عام ١٩١٣ ، أراد أن يعقد اجتماعاً فى بيته يحضره كبار الضباط والمدنيون من جميع العناصر وكان من بينهم الزهر اوى وضابط تركى كبير برتبة أمير الاى لا يتذكر لاسمه وكان صديقاً له وضرراً للصدر الأعظم ، يقصد بهذا الاجتماع أن يزيل ما بين العناصر العثمانية من نفور ويحسن لهم مزاي النظام الفدرالى الذى ينطبق على أوضاع الدولة ، فقام الداعية الطورانى أحمد آغايف ، الروسى الأصل المتجنس بالجنسية العثمانية وصاح قائلًا : تأكدوا أن هؤلاء السفلة الذين تسمونهم عرباً أو أرناؤوطاهم لا شىء ، ولا يوجد سوى العنصر التركى الذى سيحكم آسيا لأن عدد نفوسه يزيد عن خمسمائة مليون ، يريد بذلك أن الصين طورانية . فقام الزعيم الألبانى درويش هيا محتجاً ووصف التركى التترى بأنه سافل قدر وقال له عزيز بك بدوره أنه لو لم يكن فى بيته لكان قتله .

(١) سميت الجمعية باسم العهد ، كما قال عزيز باشا ، كى تكون عهداً بين أعضائها وبين الله على خدمة الوطن .

(٢) ذكر أمين سعيد أنه كان بينهم الضباط : عارف التوام ، على النشاشيبى ، تحسين على ، اسماعيل الصفار ، مولود مخلص ، وأمين لطفى الحافظ وغيرهم ...

اعتقال عزيز المصري :

على كل حال لم ترق حركة عزيز المصري وجماعته من الضباط التي تسرب خبرها إلى الحكومة في عين السلطات العثمانية التي كانت قد أحاطته بالجواسيس وشدت المراقبة على منزله لما استرابت من اتصالاته ، فأرادت أبعاده عن الآستانة فكلفته برئاسة أركان حرب فريق أنقرة ، وكان أنور بك غريمه بعد أن اشتدت بينهما العداوة أثناء جهادهما في طرابلس الغرب قد استلم وزارة الحربية ، ولم يكن عزيز بك مرتاحاً لذلك ، فرفض العرض وقدم استقالته من الجيش . عندئذ ازداد ارتياب أنور وجمال من نواياه ، وخافا من أن يكون قد قدم إستقالته ليتخلص من قيود الوظيفة لينضم إلى المطالبين بالإصلاح اللامركزي^(١) .

ولم يمض على ذلك خمسة عشر يوماً حتى أمر عدوه الشخصي أنور باعتقاله في ٩ / ٢ / ١٩١١ بتهمة عدم التصرف بـ (٣٠) ألف ليرة عثمانية ذهبية سلمها إليه قبل مغادرته طرابلس الغرب بطريقة مرضية بصفقتها من أموال الحكومة . هذه هي التهمة الظاهرية التي أجاب عليها عزيز بك ببرقية إلى أنور قال فيها بأنه إذا كان توقيفه بسبب حسابات بنغازي فهو مستعد للدعوى التي طلبها منذ عدة أشهر بلا ثمر ولا نتيجة ، وطلب إخراجه بكفالة ، فكان الجواب أنه سيخبر ديوان الحرب العرفي فإذا وافق يطلق سراحه^(٢) . أما السبب الأساسي لاعتقاله فقد اعترف به جمال باشا في مذكراته إذ قال أن دسائس عزيز بلغت مبلغاً خطيراً حتى فقد أنور باشا صبره فأصدر أمره بالقبض عليه وأرسله للبحكمة العسكرية بتهمة الاختلاس^(٣) جرى اعتقال عزيز بك بشكل مهين ، إذ دعي إلى مديرية البوليس ،

(١) احمد عزة الاعظمي - المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ٥٨ - ٥٩ .

(٢) اللهرام - ١٠٩٣٦ ، ١٢ / ٢ / ١٩١٤ .

(٣) مذكرات جمال باشا ، ص ١٠٠ .

وقد حدثني أنهم جردوه من مسدسه ثم وضعوه في غرفة رئيس أركان الفرقة الأولى ومنعوا عنه مقابلة أصدقائه ، وطال اعتقاله سبعين يوماً ، وكان في الليل يسمع أصوات التعذيب والاستغاثة في الغرف المجاورة لغرفته كما حدثني أن الترك كانوا يقتلون المتهمين ويقطعونهم أربا أربا ويرمون بهم في كهاريز المياه (مصارف المدينة) ، غير أنه كان من ضباط الترك من يخلص إليه ويعطف على قضيته ومنهم الضابطان مصطفى كمال بك (أتاتورك فيما بعد ، وفتحى بك ، سكرتير جمعية الاتحاد والترقى ، الذين صادفهما في طرابلس الغرب . وقد جاء في جريدة المزيد أنهما بعثا برقيتي لإحتجاج إلى أنور بك لاعتقاله أباه^(١) ووقع خبر اعتقاله على الشبيبة العربية ووقع الصاعقة فذهب كثير منهم إلى مركز البوليس مستعلمين عن السبب فقابلهم مدير البوليس بلطف ، وقال لهم أن عزيز بك لم يوقف بل يستجوب في بعض مسائل وسيطلق سراحه في المساء^(٢) ولما لم يطلق سراحه إجتمعوا وأرسلوا برقية إلى جميع البلاد العربية تقول: اعتقل عزيز بك بطل بنغازى، الاستياء عام ، الحالة مؤسفة . وساد الاعتقاد في أوساط الشبان العرب أن اعتقاله مقدمة لاعتقال كل من يفتح فيه بالإصلاح^(٣) . كما عم الاستياء جميع البلدان العربية وسارت المظاهرات في الشوارع وتوالت برقيات الاحتجاج على الأستانة ، وغضب الشعب المصرى وسارت في القاهرة مظاهرة كبيرة أشترك فيها الحزب اللامركزى ورفعت عرائض إلى السلطان طالبة إنقاذ بطل برقة وبنغازى^(٤) . ثم قصد أحد الضباط العرب منزل الزهراوى وطلب منه باسم الضباط العرب أن يتحرى أسباب اعتقال عزيز بك ، وأبلغه استياء العرب من ملكيين وعسكريين ، وطلب منه أن يبلغ المسؤولين أن

(١) المؤيد - ٧٢٥٥ ، ١٣ / ٤ / ١٩١٣ .

(٢) أسعد داغر - المصدر السابق ، ص ١٠٤ .

(٣) الأهرام - ١٠٩٣٦ ، ١٧ / ٢ / ١٩١٤ .

(٤) أحمد عزة الاعظمى - المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ٦٠ - ٦١ .

عملاً كهذا يخرج الضباط العرب عن طور الاعتدال . وفي ١٠ / ٢ / ١٩١٤ عقد مندوبو الأحزاب العربية إجتماعاً قرروا فيه مقابلة جمال بك وطلعت بك وغيرهم فظماً نؤهم عن عزيز وأنه بعد إستجوابه في شؤون عسكرية سيعين واليسا على البصرة ، فلم ينخدعوا وقاموا بمظاهرات في الآستانة ، وطلبوا التعجيل بمحاكمته ، فألف المجلس العسكري من بعض صنائع أنور بك وعبيده واستمع إلى شهود ملفقة^(١) ، ثم حكم عليه في ١ / ٤ / ١٩١٤ بالإعدام ، ورفع الحكم إلى السدة السلطانية مع اقتراح من وزارة الحربية بتخفيفه إلى السجن المؤبد . قال جمال باشا ، الذي أصبح في ذلك الوقت وزيراً للعمل ، في مذكراته عن هذه المسألة أن توقيف عزيز أحدث ضجة بين الشبيبة العربية فقابله وفد من خمسة أشخاص على رأسهم الدكتور حسين حيدر للتوسط في إنقاذه ، وأكّد الوفد نه أن إطلاق سراحه يؤثر تأثيراً حسناً في شبان العرب المتعلمين . وفي يوم رفع الحكم إلى السلطان أقيمت مأدبة في دار السفارة الأفرنسية وكان جمال وأنور من جملة المدعوين . وقد خاض بعض الحاضرين همساً في قضية عزيز ، واختلى المسيو جورج ريموند ، المراسل الحربى لجريدة Illustration بجمال وخاطبه قائلاً بأنه إذا حكم بالإعدام على عزيز بك لمجرد التشاحن واختلاف الرأى بينه وبين أنور باشا ، فكل ما يستطيع قوله هو أن للقانون في هذه البلاد المقام الثانى بجانب العمل بالأهواء الدال على التعسف .. ثم كلبه عدد من أصدقائه الترك والأفرنسيين من عسكريين وملكيين يسألونه التدخل لمصلحة عزيز بك . وقد قال جمال باشا أنه لم يكن من الصعب معرفة ما كان يحول بخاطرهم عندما ينظرون إلى أنور باشا فكأنهم كانوا يقولون هاهو الرجل الذى لا يتردد مطلقاً في أشباع ثورة الانتقام بالفتك بضابط جليل قاتل معه في طرابلس جنباً لجنب وعندئذ أدرك جمال باشا أن الرأى العام كان

(١) اسعد داغر - المصدر السابق ، ص ١٠٣ - ١٠٦ .

العام كان أشد سخطا على أنور منه على عزيز فتوسط لدى أنور حتى
إستصدر هذا أرادة سنية بالعمو عنه على أن يغادر الآستانة ليقيم
في مصر (١).

يتضح من هذا القول أن التهمة الموجهة إلى عزيز بك لم تكن إلا ستارا
وهمياً لتغطية السبب الحقيقي . وقد أثر على الاتحاديين ودفعم إلى العمو
عنه سخط العرب عامة ، وانزعاج الأفرنسيين والإنجليز وخاصة المصريين
من هذا العمل فأثروا أسلم السبل للتخلص منه وهو أبعاده عن أراضى الدولة
وتسفيره إلى مصر .

الفصل العاشر

العرب والتطور الاجتماعي والسياسي الجديد

حدث اعتقال عزيز المصري بعد شهر تقريباً من تعيين الزهراوى فى مجلس الأعيان ، وبعد شهر ونصف من استلام أنور بك وزارة الحرية ، أئر مشكلة بعثة فون ساندرس الألمانية ، وقد أعقبه إبعاد كثير من ضباط العرب إلى مناطق نائية فى الأناضول ، وتنزيل رتب البعض وتسريح البعض الآخر . كانت هذه المسائل المتشابهة مظهراً لسياسة جديدة اتبعتها الدولة فى الحقل الداخلى والخارجى ، ذلك أن الحكومة الاتحادية كانت جادة بكل ما أوتيت من قوة وعزم ، فى إقامة قواعد حكومة قوية ، وتجديد شباب الدولة مستفيدة من تجاربها وأخطائها الماضية ، فأرادت من الوجهة الخارجية حل مشاكلها المتعلقة مع الدول العظمى لتفادى مداخلتها فى أمورها الداخلية ، بعد أن كثر ضغط هذه الدول عليها فى الآونة الأخيرة ، ثم حلت مشكلة العرب بإعطائهم بعض الترضيات ، مع الاتجاه إلى استغلال فكرة الجامعة الإسلامية وجذبهم بواسطتها^(١) ، ولكن مع حرصها على إسكاتهم بالقوة ، إذا اقتضى الأمر ، والقضاء على كل معارضة تصدر منهم ، فعملت على إبعاد الضباط العرب عن المراكز الحساسة إلى داخل الأناضول وتسريح عدد منهم . هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن الرغبة فى تجديد شباب الدولة اقتضى من مفكرىها الاجتماعيين أن يبحثوا فى الأسس التى يجب أن تبنى عليها دولتهم للوصول إلى هذه الغاية ، فاختلقت الآراء وكان على الحكومة أن تماشى الفريق الأقوى

(١) قال جمال باشا فى مذكراته : « اذا جاز القول أن الاتفاق لم يرض سائر الساسة

العرب ، فلا جدال فى أن غالبية مسلمى العرب الذين كانوا قلباً وقالبا منتمين للقضية الإسلامية اعتبروه كافياً .

وتميل حسب التيار الغالب ، فسارت أفكار دعاة الجامعة التركية بعض المسائرة . فإذا استعرضنا ما قامت به حكومة الاتحاديين في الحقل الخارجى نشاهد أن :

علاقة الدول الكبرى بالدولة العثمانية : لم تتغير عما كانت عليه منذ السنتين الأخيرتين ، إذ كانت ولم تزل هي الاستفادة من الارتبكات التى تقع فيها كى تحصل على الفوائد ، فأخذت تثير أمام الاتحاديين ، بعد عودتهم إلى الحكم ، عدداً من المشاكل ، إذ تقدمت روسيا بلائحة إصلاح طلبت تطبيقها على الولايات الأرمنية ، وتقدمت فرنسا بمطالب طويلة فيما يتعلق بإرضاء مصالحها فى سوريا وغيرها ، وأثارت انجلترا قضية خط حديد بغداد . وبما أن الحكومة الاتحادية قد قررت ، أثر هزيمة البلقان اجتناب الارتبكات الخارجية بقدر المستطاع ، وتوجيه كل موارد البلاد للإصلاحات الداخلية^(١) ، فقد عازمت على الدخول فى مفاوضات خاصة بينها وبين كل من هذه الدول لحسم المسائل المعلقة ، وفى كل حالة من الحالات التى استعرضت كانت تعترف واقعياً *Virtually* بمطالب هذه الدول ، وتقبل بمناطق النفوذ الاقتصادى لمن مقابل وعدهن لها بتعديل الامتيازات الأجنبية والسماح لها بزيادة تعرفها الجركية ، وإيصالها إلى ١٥ ٪ . وقد أبدى البرنس ليشنوفسكى Lichnowsky سفير ألمانيا فى لندن الذى أجرى مفاوضات التفاهم مع بريطانيا على مشكلة سكة حديد بغداد ملاحظته التالية على الموقف ، قال كان المقصد الحقيقى من هذه الاتفاقات هو تقسيم آسيا الصغرى إلى مناطق نفوذ ، دون أن تؤخذ حقوق السلطان بنظر الاعتبار . أما حصّة روسيا فهى الولايات الشرقية ، وحصّة فرنسا : الولايات السورية ، وحصّة بريطانيا العظمى : العراق والمنطقة التى تمتازها سكة حديد أزمير - آبدین ، وحصّة ألمانيا : «آسيا الصغرى» . صحيح كان الشك يساور الترك فى طبيعة هذه التسويات ،

ولكن ما العمل ؟ أن عذر الزعماء السياسيين في التسليم بها كان تأخر حالة البلاد وضرورة الاستعانة بالرأسمالى الأجنبي للنهوض بها ورفع شأنها ، فلأجل تجنب الوقوع تحت نير الدول الاستعمارية كان الواجب يقضى على تركيا أن تسلم موقتا بتضحيات لهذه الدول . كان الثمن باهظا ولاشك ، إنما لم يكن ثمة بد من دفعه^(١) ، وهكذا فإن المفاوضات مع روسيا بدأت عندما تقدمت هذه بلائحة مطالب الإصلاح للولايات الأرمنية المتاخمة لحدودها ، طلبت فيها ضم الولايات الست الأرمنية : ارضروم ، وإن بتليس ، دياربكر ، خربوط و سيواس إلى ولاية واحدة يتولاها حاكم عام لخمس سنوات بموافقة الدول العظمى ، ويكون أما عثمانيا مسيحيا أو على التفضيل أوريبيا^(٢) . فاجتمعت لجنة من تراجمه الدول العظمى الست في ضاحية ينرى كوى لاختيار نوع الإصلاح المراد منحه لارمينيا ، وتمسك الترجمان الروسى بالحد الأعلى ، والألماني بالحد الأدنى ، وأكتفى تراجمه إنجلترا وفرنسا والنمسا وإيطاليا بالقيام بدور الوسيط^(٣) . وفى ١٣/١/١٩١٤ توصل المؤتمرون إلى حل وسط ، وتقرر إجراء إصلاحات محلية ، تحت إشراف مفتشين عامين اثنين من المحايدين ، تقضى بإرضاء حقوق الأقليات الأرمنية ووقعت تسوية قضية أرمينيا فى ١٩١٤/٢/٧^(٤)

أما المطالب الأفرنسية التى قدمها الميسير بومبار ، سفير فرنسا فى الآستانة إلى الصدر الأعظم فى ٢٤/٢/١٩١٣ فتتلخص بما يلى : أصدر الفرمانات التى تتعلق بفتح بعض المدارس والدور الأفرنسية تطبيقا للاتفاقية الأفرنسية العثمانية عام ١٩٠١ ، مع تطبيق هذه الاتفاقية تطبيقا صحيحا فى المستقبل ، والمساواة بين المدارس الأفرنسية والمدارس العثمانية العامة ، فيما يتعلق

A. Emin — op. cit., pp. 58-59.

(١)

(٢) الأهرام — ١٠٨٦٢ ، ١١/٢١/١٩١٣ .

(٣) مذكرات جمال باشا ، ص ١٦٤ — ١٦٥ .

A. Emin — op. cit., p. 58.

(٤)

باعتبار الشهادات المعطاة للطلبة ، والإعفاء من الضرائب ، وعدم توقيف
الافرنسيين المتهمين إلا في دور قنصلياتهم فقط ، والاعتراف بجنسية الترنسيين
والمراكشيين الأفرنسية ، وإعطاء امتياز بإنشاء خطوط حديدية في الولايات
الشرقية . . . وفي سوريا كإتمام مد خط حمص - حماه - رياق اعتباراً من
رياق حتى الرملة (فلسطين) ، وإنشاء فرعين من خط الحجاز أولهما يمتد من
دمشق حتى بيروت والثاني حتى حيفا ، وإعطاء الأفرنسيين امتيازاً بإنشاء
مرافئ على البحر الأسود وفي سوريا . (طرابلس الشام ، حيفا ، يافا . . .)
وألحقت بلائحة هذه المطالب قائمة بأسماء عشرات من المدارس التي تطلب
رخصة لها في مدن فلسطين وبلاد الشام وبيروت ، وطلب الاعتراف بمدارس
اليسوعيين والفرنسيسكان والغازارية وغيرها في حلب وبيروت وطرابلس
الشام^(١) . . . الخ .

كان الأتراك قبل تقديم فرنسا مطالبها هذه قد رأوا أنفسهم مضطرين ،
أثر لإنهاء حرب البلقان ، إلى عقد قرض مع فرنسا ، لحاجتهم إلى المال من
أجل للنهوض بمرافق الدولة ، لأنها الوحيدة ، بين الدول العظمى ، التي
بإمكانها أن تنتشلهم من هوة الإفلاس . وقد أسفرت المفاوضات في هذه المرة
عن عقد اتفاق أولى حول سكك الحديد المار ذكروها والمسائل المالية في سبتمبر
١٩١٣ أَرْضِيَتْ فِيهِ هَذِهِ الْمَطَالِبُ^(٢) . في الواقع حرص الاتحاديون أن يكسبوا
رضاء فرنسا وإنجلترا للاستظهار بهما ، انقاء لشر روسيا ، وكانت نصيحة
ألمانيا لهم أن يحتفظوا بالعلاقات الطيبة مع فرنسا لحاجتهم إليها في القضايا
المالية ، لأن ألمانيا عاجزة عن مساعدتهم في هذه الناحية . لذلك عزموا على
توطيد علاقاتهم بها وإنجلترا ، وأن يقيموا لها الأدلة على أن غايتهم
الوحيدة هي إدخال الإصلاح في بلادهم ، كي يطمثوا إلى حمايتها لهم إذا

(١) جان بيشون - بواعث الحرب العالمية الأولى ، ص ١٣٣ - ١٣٤ ، المغيد ، ١٢٨٨ ،

١٩١٣/٥/٢٧

A. Mandelstan — Ibid., p. 70.

(٢)

هاجرتهم روسيا^(١). أما الذى إستفادته الدولة العثمانية من فرنسا فقد نصت عليه إتفاقية أخرى معها ، وقعت فى ١٩١٤/٤/٩ وكانت كما يلي^(٢) : توافق فرنسا على زيادة ٤٪ على الرسوم الجمركية فتصبح ١٥٪ على البضائع المستوردة ، كما توافق على فرض رسوم إستهلاك على المشروبات الروحية والسكر والبتروال والكبريت . . التى تستطيع عند اللزوم ، أن تفرض الحكر عليها ، وتوافق أيضاً على فرض رسوم إستيراد على المواد المستوردة من فرنسا ، بنفس نسبة الرسوم المفروضة على المواد الأجنبية الأخرى على فرض ضرائب عقارية على رعاياها بنفس النسبة التى تطبق على بقية الأجانب فى تركيا ، ولا تعترض على إلغاء مكاتب البريد الأفرنسية ، بشرط أن يسرى هذا الإلغاء على المكاتب التى لجميع الدول فيها . وتعلن فرنسا إستعدادها لتعيين ممثلين يدققون ويحددون المدى الذى يمكن معه تعديل نظام الامتيازات الحالى ، متى قبلت جميع الدول ذات العلاقة بهذا المبدأ ، وتسدى إلى تركيا مساعدتها الخاصة فى النهوض بإقتصاد ومالية الدولة . أما تركيا فتصرح من جانبها بعزمها على عقد قرض ببلغ (٨٠٠) مليون فرنك (٤٠ مليون ليرة عثمانية) من فرنسا ، وبأن تخصص لضمان هذا القرض ، ولتغطيته ، مختلف الموارد التى ستدار أو تجبى من قبل إدارة الديون العامة العثمانية . والحكومة الأفرنسية من جهتها تصرح بأنها لا تعارض فى عقد هذا القرض فى أسواق فرنسا . وقد أرفق بهذه الإتفاقية كتابان أحدهما من جاويد بك العثمانى يعلم مدير الشؤون السياسية والتجارية الأفرنسى بأن تركيا قد قررت أن توصى على قسم من المعدات الحربية والمدافع والقطع البحرية من المصانع الأفرنسية . والثانى من رفعت باشا السفير العثمانى فى باريس إلى المسيو دومرغ رئيس وزراء ووزير خارجية فرنسا ، يعلمه فيه بعزم حكومته على

(١) مذكرات جمال باشا ، ص ١٦٥ - ١٦٦ .

(٢) من نصوص الإتفاقية . D.D.F. — 30 S. T. X, No. 90.

طلب الاستعانة من فرنسا بموظفين افرنسيين لإصلاح وترقية بعض مصالح الدولة ، خاصة في المسائل المالية ودوائر المساحة ومصلحة الإحراج ودائرة الإحصاء ، وذلك لسرعة إتمام الإصلاحات في تركيا .

أما القضية التي كانت معلقة بين تركيا وإنجلترا فكانت مسألة سكة حديد بغداد التي تطالب إنجلترا بامتياز مد وصله منها من بغداد إلى البصرة ، والتي كان لها تشابك مع كل من فرنسا وروسيا وألمانيا وقد سبق وبينت في الفصل الأول التمهيدى من هذه الرسالة وجهة نظر كل من هذه الدول حولها (١) .
فبينما كان إهتمام إنجلترا متركزاً في مد هذه الوصلة ، كان رأى الدولتين الأخرين حل القضية على أساس المساهمة المتساوية للجميع في رأسماله وإدارته . وقد حسمت القضية بين ألمانيا وروسيا بعد إجتماع « بوتسدام » بين عاهلى الدولتين ، بإتفاقية ١٩-٨-١٩١١ تضمنت تخلى روسيا عن أى معارضة للألمان في إتمام خط حديد بغداد مقابل إعتراف ألمانيا بتخليها عن طلب أى إمتياز يتعلق بمد خطوط حديدية أو تلغرافية أو أية منافع بحرية في شمال إيران التي تكبرن منطقة نفوذ لروسيا ، لها حق الرجحان فيها لإنشاء الخطوط الحديدية . كما أتفق الجانبان على قبول القيصر بوصول شبكة حديد الألمان الأناضولية المستقبلية بشبكة حديد إيران الروسية المستقبلية ، على أن تمتد وصله خانقين - طهران المتفرعة من خط بغداد برأسمال روسى - المانى معاً (٢) .

أما التسوية بين تركيا وإنجلترا فقد بدأت المفاوضات بشأنها بين الدولتين في مؤتمر لندن عام ١٩٠٢ وانتهت إلى إتفاقية ٢٩-٧-١٩١٣ التي اعترفت

(١) راجع ص ٢٤ - ٢٦ من الفصل الاول .

(٢) Hurewitz — op. cit., V. I, No. 106. وايضا جان بيшон -

المصدر السابق ، ص ١٢١ - ١٢٢ .

ففيها الدولة بإستقلال الكويت الإدارى ، على أن ترفع هذه الإمارة العلم العثمانى مضافا إليه ، إذا أرادت ، كلمة « الكويت » فى الزاوية ، وأن تكف الدولة العثمانية عن كل تدخل فى شؤون الكويت ، بما فى ذلك وراثته الإمارة . وعن كل عمل إدارى كالأحلال والأعمال العسكرية فى جميع الأراضى العائدة للإمارة ، كما تضمنت إعتراف تركيا بشرعية المعاهدة الإنجليزية - الكويتية المؤرخة فى ٢٣-١-١٨٩٩ ومعهدهتى ٢٤-٥-١٩٠٠ و ٢٨-٢-١٩٠٤ التى تنازل فيها شيخ الكويت لملك الإنجليز ورعاياه عن بعض الأراضى . هذا وقد تخلت الحكومة العثمانية فى المعاهدة الجديدة عن كل مدعياتها بشأن جزيرة قطر والبحرين ، واعترفت الأتراك للإنجليز بشرعية إتخاذ التدابير البوليسية البحرية فى جميع الأوقات فى الخليج الفارسى وخاصة الإجراءات التالية . عملية سير الأعماق والمسح وتنوير الخليج وتطريف المعالم لإهداء السفن ، وعملية إرشادها ، وإقامة البوليس البحرى وتدابير المكر نتيانا (١) . أما فيما يتعلق بتمديد وصلة سكة حديد بغداد - البصرة إلى الكويت فلم يحصل الاتفاق عليها ، وتأجل توقيع الإتفاقية ، ثم أعيدت المفاوضات بشأنها فى أوائل عام ١٩١٤ وفى ٩-٣-١٩١٤ وقعت الاتفاقية الآنفه الذكر مع النص الآتى بالنسبة لوصلة الخط الحديدى : « تمنح إحدى الشركات الإنجليزية إمتياز الوصلة الممتدة بين البصرة حتى ميناء الكويت » . وقد استتبع هذه الإتفاقية ، بين تركيا وإنجلترا ، إتفاقية أخرى بين إنجلترا وألمانيا وقعت بتاريخ ١٥-٦-١٩١٤ ، أعترفت فيها الأولى للثانية بأهمية خط حديدى بغداد للتجارة العالمية وتعهدت بأن لاتتخذ أو تشجع أية محاولات تحول دون هده أو صيانتها أو مساهمة الرساميل فى تمويله . وقد صرحت ألمانيا فيها بأنها سوف تضمن قبول عضوين إنجليزين تعتمدهما حكومتها كمثلين

لمجلة الأسهم الإنجليزية في إدارة شركة السكة^(١). غير أن نشوب الحرب العالمية الأولى قد أوقف مفعول جميع هذه الاتفاقيات التي تمت بين الدول .

لم يقتصر عمل حكومة الاتحاديين في إرضاء إنجلترا على ما تقدم بل منحت شركات إنجليزية إمتيازات البترول في العراق وإمتياز مد سكة حديد آبدین - أزمير ، وإنشاء عدة خطوط جديدة وتحسين مينائي صمصون وطرايزون ، وجاءت بمدير عام إنجليزى وعدة مفتشين من الانجليز لاصلاح وزارة الداخلية ، وآخرين لاصلاح النظام الجمركى ، كما قررت تعيين عدد من المفتشين الانجليز في الجمارك . وزادت نفوذ البعثة البحرية الانجليزية التي دعمتها لتنظيم الأسطول ، وعهدت بتنظيم دور الصناعة إلى شركتين إنجليزيتين ، كما قدمت ترصيات أخرى لها ، وكل ذلك سعيأ لازالة ماعلق بنفوس الانجليز من سوء التفاهم حيال الأتراك ، كما قال جمال باشا ، مؤملة أن تجد وسيلة تعيد بها إنجلترا إلى سياستها السالفة التي كانت ميالة إلى مساعدة تركيا وتقويتها^(٢) .

هذا فيما يختص بعلاقة الدولة العثمانية مع دول الاتفاق الثلاثى ، وأما فيما يتعلق بالمانيا فإن علاقة الحكومة الاتحادية بها قد تجلت خاصة في ناحية تدريب الجيش العثمانى وتسليحه بأسلحة مصنوعة في المانيا . فباعترار أن عدداً كبيراً من الضباط العثمانيين كانوا قد أتموا تعليمهم العسكري وتدريبهم في المانيا ، وطبقاً للأساليب العسكرية الألمانية، وإن جميع الضباط قد تدرّبوا على القواعد الألمانية ، على يد مدربين من الألمان ، مضى عليهم ثلاثون سنة وهم يتعهدون الجيش العثمانى بعنايتهم ، فقد كان من المستحيل ، كما قال جمال باشا ، أن يعهد إلى بعثة غير ألمانية بتنظيم الجيش العثمانى وإلا اقتضى الأمر قلب نظام الجيش ، وتدريبه ، رأساً على عقب^(٣) .

(١) Ibid., V. I, No. 113. الدكتور صلاح العقاد - المصدر السابق ، ص ١٧٨ .

(٢) مذكرات جمال باشا ، ص ١٦٧ - ١٧٠ .

(٣) المصدر السابق ، ص ١٧١ .

لقد فُكر الاتحاديون ، منذ أن كان محمود شوكت باشا صدرأ أعظم ، في أمر الجيش وإعادة تنظيمه ، وكان من رأيه أن كل ماعملوه حتى ذلك الوقت ، أى إلى حين إستعادتهم الحكم ، لم يكن سوى مجرد ترفيع وإن الأمر يقتضى استحضار بعثة جديدة ذات برنامج حكيم واف . لذلك قرعزم محمود شوكت باشا على استحضار بعثة عسكرية ألمانية تعطى سلطة واسعة ، وعلى تعيين قائد ألماني على قيادة أحد الفيالق التركية ، وتولية أعضاء البعثة الألمانية من الضباط قيادة كل وحدة من وحدات ذلك الفيالق بحيث يستطيع تكوين فيلق نموذجي يلتحق ضباط ومراتب الفيالق الأخرى من الجيش العثماني به لمدة معينة لإتمام تدريبهم وزيادة تمرينهم ، فطلب الصدر الأعظم رسمياً ، من ألمانيا أن ترسل بعثة عسكرية لهذا الغرض (١) . ولم تأت هذه البعثة التي كان على رأسها الجنرال فون ساندرس إلا في شهر نوفمبر من عام ١٩١٣ وكان عدد الضباط الألمان الذين يرافقون هذا القائد (٤٢) ضابطاً ، فسلمت إلى رئيسها قيادة الفيالق الأول في الاستانة ، فلم يرق هذا الأمر في نظر دول هذا الاتفاق الثلاثي ، ولقى أشد اعتراض منهن ، لاسيما الدولة الروسية ، التي لم تضطرب فقط لاستلامه الفيالق الأول في الآستانة بل أظهرت استياءها أيضا من احتمال جعل أرضروم ميدانا لعمله (٢) . وكانت تعتقد أن مهمة فون ساندرس ليست مجرد عمل تفتيشي ، وقد احتجت بأن ترك الحكم العسكري في الاستانة لجنرال ألماني ، وترك قيادة الجنود المكلفة بحراسة المضائق إليه سيستتبع ، على أغلب الاحتمال ، زيادة تحصين المضائق ومثل ذلك العمل الناشء عن مجرد الارتياح والمقصود به روسيا بصفة خاصة معناه الارتياح من أغراض غامضة لهذه الدولة (٣) . وكان من رأيها إن هذا العمل يسرع طلب التعويض ،

(١) المصدر السابق ، ص ١٠٦ - ١٠٨ ، ١٧١ .

(٢) B.D. Part I, V. X, No 377, 378. من الملحق العسكري الانجليزي في برلين الى

السفير الانجليزي فيها ، ومن السير ادوار غراى الى سفيره في باريس

(٣) مذكرات جمال باشا ، ص ١١١ .

فاعلم وزير خارجيتها زميله الانجليزى رايه فى اقتراح طلب إرسال ضباط روس إلى أرمينيا وضباط إنجليز . . وغيرهم إلى باقى أنحاء تركيا الآسيوية ، فأجاب وزير خارجية إنجلترا بأن الحكومة الألمانية إذا اعترضت على مثل هذا الطلب فلن يكون اعتراضها وجيها ، ولكنه ليس من السهل إيجاد تعويض من شأنه أن يوازى الميزة الممنوحة لألمانيا ، وإنقاذ استقلال تركيا وحماية مصالح بقية الدول فى السلطنة العثمانية ، هذا فضلا عن أن الحصول على قيادات خارج الاستانة لا يمكن أن يحول دون تشديد قبضة ألمانيا على السلطان والباب العالى^(١) . ولم يكن موقف فرنسا أقل تأثراً فى هذه المسألة ، فقد كان رأيها أنه لا يمكن التسليم بنتائج تسليم قيادة فيلق الاستانة إلى جنرال ألماني إذ يكون معنى ذلك وضع الهيئة الدبلوماسية المتميمة فى العاصمة التركية تحت حراسة ألمانيا ، ومعناه أيضا تسليم هذه الدولة مفاتيح المضائق وتمكين الجنرال الألماني من التدخل العسكرى عماله مساس مباشر بسيادة السلطان ، فهو إذا خرق للتوازن الدولى الذى هو ضمان لوجود السلطنة العثمانية^(٢) . وهكذا فإن صحف دول الاتفاق الثلاثى حملت حملات عنيفة على تركيا وأثارت ضوضاء كبرى هى ودولها ، حول بعثة فون ساندرس . ولكن الاتحاديين ضربوا بهذه الضوضاء عرض الحائط ، لأنهم كانوا يؤمنون بأن عملهم هذا إنما تقتضيه مصلحة بلادهم خاصة وأنهم قد استخدموا ضباطا من الإنجليز لإعادة تنظيم الأسطول ، وضباطا من الأفرنسيين لإصلاح الدرك والشرطة أى أرادوا الاستفادة من خبرة كل من هذه الدول الثلاث فى اختصاصها الذى اشتهرت به^(٣) . ومع ذلك لم تكن دول الاتفاق الثلاثى لتتقنع بمثل هذه الحجج ، لما اشتهر عن أنور بك من ميل لألمانيا ، وهو فى الواقع كذلك وله

(١) D.D.F. — 3ème S., T. VIII, No. 541. فى لندن إلى وزير خارجيته

من سفير . B.D. — Ibid., No. 381. عن السير ادوار غراى إلى مستشار سفارته فى رونسيا .

(٢) D.D.F. — Ibid., No. 544. من وزير الخارجية الأفرنسية إلى سفيره فى لندن.

(٣) مذكرات جمال باشا ، ص ١١٣ .

اليد الطولى فى محاولة تسليم قيادة الفيلىق الأول إلى الجزال الألمانى ، وكان من وراء أنور بك الضباط الشبان فى الجيش التركى وهم الذين تشربوا بالعاطفة القومية والجامعة التركىة . أما فئة الضباط القدامى وهم كبار ضباط الجيش الذين كانت بيدهم قيادات الجيش العليا فلم تكن راضية عن عمله ، فأحدث هذا الأمر انشقاقاً فى آراء الضباط ، مما اضطر أنور بك ، وقد عرف بالاندفاع والجرأة ، إلى استلام وزارة الحربىة ، فحصل تعديل وزارى أتاح لجمال بك الحاكم العسكرى للاستانة ، أن يكون وزيراً للنافعة ثم وزيراً للبحرىة ، ولجاويد بك أن يعد إلى وزارة المالىة ولطلعت بك أن يكون وزيراً للداخلية ومع أن أنور بك عدل عن تسليم قيادة الفيلىق الأول للجزال فرن ساندرس وعهد إليه بالمفتشية العامة للجيش العثمانى^(١) ، إلا أنه قام بعملية تطهير واسعة النطاق فى صفوف الضباط ، فأحال على التقاعد ما يقارب ثلاثمائة من كبارهم^(٢) بينهم نسبة كبرىة من الجزالية ومن كبار ضباط العرب ، منهم الفرقاء هادى باشا العمرى وعبدالفتاح باشا العراقىان وشكرى باشا الأيوبى السورى ، ولم يبق من أمراء الألوية العرب غير واحد فقط^(٣) . واستعيض عن كبار الضباط المسرحين بضباط صغار فى القيادات العالية للجيش وأصبحت الأمور العسكرىة الهامة فى أيديهم^(٤) ، وكانت أغلبيتهم المصلقة من الميادين إلى ألمانيا ومن المنشربين بالفكرة الطورانية . وإذا كان الشبان الصغار من ضباط الترك قد حلوا محل كبارهم المسرحين ، فإن صغار الضباط العرب قد عرملوا معاملة قاسية لتوجس الترك ربية من معارضتهم للسياسيين المعتدلين من العرب ومن اشتراكهم مع عزيز المصرى بك فى الاجتماعات التى كانت تعقد فى منزله فنفى عدد كبير منهم إلى جهات الأناضول إبعاداً لهم عن الآستانة . وهكذا

Corresp. d'Orient — 1/2/1914, p. 122.

(١)

A. Emin — op. cit., p. 57 ; Corresp. d'Orient — 16/1/1914, (٢)

pp. 53-54.

(٣) الإهرام — ١٠٩٦٤ - ١٩١٤/٣/٢١ ،
A. Emin — Ibid., p. 57. (٤)

فان أزمة البعثة الألمانية كانت دفعة إلى الأمام للأفكار القومية التركية ، وضربة للعناصر العربية المتفتحة لقوميتها ، إذ أصبح المتطرفون من أعضاء جمعية الاتحاد والترقي على رأس الحكم يسندهم الجيش والشعب التركي الذى تغلغل في نفوس أبنائه هذه الافكار . في الواقع مرت القضية العربية في هذه الآونة ، في دور عصيب وامتحان مرير ، ولم تكن هذه الفترة التي تجتازها لتشبه ماسبقها من فترات نضالها بعد إعلان الدستور ، إذ سرعان ما وجد العرب أنفسهم أثر الحرب البلقانية ، وحيدين في الميدان ، بعد إنسلاخ القوميات الأخرى عن الدولة ، وكان عليهم — ولم يكن مبعوثوهم الجدد من يعتمد على كفاءتهم وتضامنهم وجرأتهم وتقديرهم الموقف حق قدره ، خاصة وكانت الدورة البرلمانية الأولى لم تبدأ بعد — أقول كان عليهم أن يواجهوا وثبة الحكومة الاتحادية وانتفاضتها الجديدة بكثير من الحذر ، كي يتلاءموا مع الوضع الجديد . وعلى رأي أن السيد الزهرأوى وعبد الكريم الخليل ، يؤيدهما بعض الضباط مثل سليم الجزائري^(١) ، لم يدلا موقفيهما ويميلا إلى الاعتدال ، والرغبة في المصافاة مع الدولة إلا شعوراً منهما بمخرج موقف العرب ، خاصة لما آسأه من رغبة الحكومة الاتحادية في إرضاء البعض من مطالبهم ، خشية من تدخل الدول العظمى ، ورغبة في التمتع بفترة من الهدوء ، كي يتاح لها القيام بتوطيد كيان الدولة على أقوى الدعائم . كان من الممكن للسياسة الجديدة التي اتبعتها العرب أن تؤتي ثمراتها الطيبة لولا أن الحرب البلقانية قد كانت بمثابة انقلاب في المفاهيم الاجتماعية — السياسية ، ذلك الانقلاب الذى لم يكن يتلاءم مع ائتلاف العناصر ، لأن إبرة السياسة والاجتماع أخذت تميل نحو التعصب الجنسى الذى بدأ على نوع من التزمّت من ناحية الترك ، وكان على القومية العربية ، كي تثبت أمام قوة الجرف المضادة ، أن تظهر وجودها ، وأن تكافح كفاحاً مريراً ، فكان لا بد من

اصطدام القوميتين بعضهما ببعض ، بشكل قطع الطريق على دعاة الوفاق .

الأفكار القومية التركية بعد حرب البلقان : أن حرب البلقان كانت حافزاً للروح التركية أن تلتفت إلى نفسها ، وأن يتجه الأتراك إلى النقد الذاتي . فلقد أثبتت لهم هذه الحرب أن الطريق التي كانوا يسيروهم فيها لم تكن السبيل القويم ، وأنه لا يزال أمامهم كثير من الإنجازات ، وأن عليهم أن يتخلصوا من أخطائهم القديمة ، وأن يطرخوا العجز القديم ، وجهلهم القديم كما عبرت عن ذلك جريدة « إقدام » . فلقد انبثقت عن الوضع الجديد صيحة قومية تدعو إلى إصلاح الحياة العامة والحالة العامة ، وكان ذلك بداية تكاتف قوى جديد ، وتضامن ينشد الارتفاع بمصلحة الوطن عن طريق توحيد عناصر الوحدة القومية . وإذا فقدت بعض العناصر ، التي كانت تبدو في نظر الشعب التركي تافهة لنفعيتها أو رجميتها ، نفوذها على الشعب ، بدأت المصلحة العامة تستعيد مكانها أكثر فأكثر لتحل محل المنفعة الشخصية ، وظهرت المجالات الراديكالية . ولأول مرة بدأت المسائل الدينية تناقش على الصعيد العصري ، ووجاهة شعر المحافظون بأنهم لا يستطيعون الدفاع عن قدسية الإيمان والدين القويم بمساعدة الشرطة ، فاضطروا إلى إنشاء الجرائد للدفاع عنها ، عن طريق الاقتناع والعقل . وبالرغم من عناد الفئات القديمة المتعصبة وإصرارها في الوقوف أمام انعتاق المرأة وامحراطها في الحياة العامة ، جنباً إلى جنب مع الرجل ، اندفعت المرأة لتحتل مكانها الذي فرضه عليها التطور الجديد ، فلم يستطع التعصب الديني من منعها عن العمل كمرضة أو عن تشكيلها الجمعيات الخيرية ، أو المساهمة في جميع أنواع المظاهر الوطنية ، فأنشئت نتيجة لذلك جامعة نسوية ، ونظمت فيها دروس القراءة لتثقيف كافة النساء صراحة عامة^(١) .

على أن الكارثة التي حلت بالامة ومنظر النازحين من الولايات المكثونة هربا من الفظائع التي أخذ البلغار والعرب وبقية الأعداء يرتكبونها ضد المسلمين ، من ذبح بالجملة وسلب ونهب وحرق منازل وهتك أعراض وسي للفتيات الأباكار (١) ، قد أثارت نائرة الشعب التركي ، فكان عليه أمام هول المصاب أن يصرف اهتمامه إلى الشيء النافع الجدى وإلى التفكير بالانتقام ، وكان الكتاب الترك يثرون في نفوس أبنائه هذا الحس . فلنستمع إلى أحدهم إذ يقول : ايه أيها المسلمون ، أنعموا النظر والفكر في هذه المناظر التي تدمى الافئدة ، وهذا الانين الذى يفطر القلوب ، صروا على أسنانكم ، ولا يغربن عن بالسكم أن تستعدوا للثأر في يوم قريب (٢) . وأما الشعراء فقد أخذوا ، بدورهم ، يثرون حماسه بمثل هذه العبارات التي جاءت في قصيدة للشاعر للطوراني النزعة ، محمد أمين الشهير ، من أعضاء جمعية تورك يورتى (الوطن التركي) ، بعنوان : ياغازى أول ياشهيد قال : هياياولدى فإنى لم انجيك إلا مثل هذا اليوم — لقد خمرت طينتك بشيمة الشجاعة — هيا قل الوداع لقريتك وحبيبتك — كن الفداء لارضك ومحرائك — أحضن سلاحك وأحرص عليه فليس للرجل فى مثل هذا اليوم غير هذه الآلهة المقدسة — أذهب ياولدى أذهب ، ولا بق مدى الدهر بلا ولد — ولا ضرب صدرى الجريح بالحجر الاسود — هيا ياولدى أذهب بعيداً — وكن غازيا أو شهيداً . الخ . (٣)

وعلى هذا ، يستطيع الانسان أن يعرف إتجاه الاهتمام العام ، فى الفترة الجديدة ، بمعرفة طبيعة ولون وعدد الصحف الدورية التي ظهرت بين سنة ١٩١١ و١٩١٣ ، فى هذه الفترة قل عدد الجرائد اليومية فى الآستانة ، وهبط من ٩ إلى ٦ كما هبط عدد المجلات الهزلية من ٧ إلى ٤ . ومن جهة أخرى تضاعف عدد المجلات الأسبوعية الشعبية من ٩ إلى ١١ ، والنشريات العلمية

(١) تجار زادة ابراهيم حلمى — تركيا اويان ، ص ٦٥ — ٧٤ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٧٤ .

(٣) المصدر السابق ، ص ١٦٨ .

من ٣ إلى ٧ ، والجرائد الدينية من ٤ إلى ٦ . وعلاوة على ذلك أحدثت ثلاثة مجلات نسوية و ١١ مدرسة ومؤسسة ثقافية، خصص بعضها لتربية الأطفال وتسليتهم . قال الأستاذ أحمد أمين: «إن هذا الجو لم يكن موافقاً للثورات السياسية، لذلك فشل خصوم الاتحاديين في جميع خططهم الرامية لضربهم بل بالعكس إستفاد الاتحاديون من حادثة إغتيال محمود شوكت باشا كي يدعموا موقفهم ويحطموا قوة خصومهم ، فأعلموا البعض ، ونفوا البعض الآخر ، فاضطر من بق من هؤلاء الخصوم إلى التفاهم الودي معهم، وعلاوة على ذلك أصبح للبلاد ما بين حربي البلقان والحرب العالمية الأولى حكومة تمتعت بالسلطة القومية الحقيقية (١) .

كان ظهور الخط الأول من خطوط اليقظة القومية التركية بين العقائدين من فتیان الترك عبارة عن روح ثورى ضد فكرة الرابطة العثمانية (٢) . فإلى أوائل القرن العشرين ، أو قبلها بقليل ، لم يكن يجوز في خواطر رجال الدولة والمثقفين أو غيرهم من عامة الناس فكرة القومية التركية (٣) ، بل أن كلمة تركى كانت تحمل إلى الأتراك المثقفين وإلى رجال الفضل والتقدم فى السلطنة معنى قريب من التأخر والغلاظة ، كفهومنا لكلمة «إعرابى» . فلما حاول المستشرق الهنغازى الشهير «فبىرى» ، فى زيارة له للاستانة أن يلفت إهتمامهم إلى مسألة صلة الرحم بينهم وبين أتراك وسط آسيا شعروا بالأهانة من الإشارة إلى صلتهم بشعب بدوى ، إذ كانوا يعتبرون أنفسهم مسلمين عثمانين ، ولم يكونوا يستعملون كلمة تركى إلا للدلالة على أهل الريف ، وحتى هؤلاء أنفسهم كانوا يتقبلون هذه التسمية المهيمنة إذعانا وتسليما ، فإذا أرادوا تبرير نقص فى سلوكهم قالوا : ما العمل وهل نحن إلا

A. Emin — op. cit., p. 56.

(١)

Op. cit., p. 189.

(٢)

(٣) فى كتاب الاستاذ ساطع الحصرى - نشوء الفكرة القومية ، ١٢٩ - ١٧٢ تفصيلات

مجرد أترك؟ . أما عمل المستشرقين من أمثال فون لوكوك ولاؤن كاهون وغيرهما الذين تعرضوا للبحوث التاريخية التركية ، والذين كانوا يحاولون رسم خطوط الأصول العرقية للترك ، فقد كان ينظر إليهم بأنهم جماعة لا يعرفون كيف يتصرفون بأوقاتهم . على أن عدداً قليلاً من الباحثين الأتراك الذين كانوا يشتغلون في هذا الموضوع قد تمكنوا بمزيد من المشقة أن يجتذبوا إهتمام قسم ضئيل من الجمهور ، وأصبحت قصائد الشاعر محمد أمين ، الذى استخدم اللغة التركية الصافية وكان يعمل في السر للقومية التركية ، أصبحت تقرأ بتشوق ولهفة من قبل هذا العدد القليل جداً ؛ غير أنه كان ينظر إليها ، مع ذلك ، بأنها عمل رجل قاسى مشقة كبرى كي يصل إلى درجة الاصاله (١) . وأما بعد إعلان الدستور فقد أخذت الفكرة شكل تيارات قوية واضحة فتألفت الجمعيات والنوادي ، وأصدرت المجلات لتنظيم نشرها (٢) ، وأصبح الأتراك يتعشقون قصائد هذا الشاعر ، وكان الفضل في ذلك إلى زعماء للقومية التركية ، إنتظموا في تيارات عديدة ، وكان أهمهم وأبرزهم : محمد ضيا بك الملقب كوك الب ، الذى أطلق عليه إسم رسول القومية التركية .

ولد محمد ضيا في مدينة ديار بكر عام ١٨٥٧ ، وشغف بالمطالعات الاجتماعية والفلسفية ، وكان ينقل نتائج هذه المطالعات إلى إتباع عقيدته في محاضرات تثقيفية طويلة ، وكان الكتاب المفضلون لديه هم : Gobincau, Bergson, Nietzsche, Tarde, Fouillée عضواً في جمعية الاتحاد والترقى وأستاذ العلم الاجتماع في جامعة الآستانة وقد ظهر في المؤتمر السنوى للجمعية في ١٩٠٩ خجولا غريب النظرات . وعندما أبدى ميوله القومية فيه لم يستطع أن يجلب إهتمام زملائه إلى أفكاره

A. Emin — op. cit., p. 187.

(١)

(٢) ساطع الحصرى - المصدر السابق ، ص ١٤١ .

الراديكالية فأخذ طريقه إلى سلا نيك ، وبدأ هناك يعمل على خلق الجو الملائم لنشر أفكاره الجديدة حيث أسس جمعيتين ينى لسان (اللسان الجديد) وبنى حياة (الحياة الجديدة) ، وكانت المجلتان كنج قلاً (الأقلام الفتية) وبنى فلسفة (الفلسفة الجديدة) الأسبوعيتان لسان حالهما. وانطلقت الفكرة الجديدة في مجال العمل بجرأة عظيمة ، وإيمان تام بالأهداف التي يجب الوصول إليها ، ولم يكن زعيمها يتم بنجاحه الشخصي قدر إهتمامه بنجاح فكرته . وقد نفخ في نفوس مريديه من الشبان روح الهمة والثبات ، مما جعلهم يؤمنون تمام الإيمان بالفكرة والعمل لها بنشاط وقوة . صحيح سخر المحافظون من العثمانيين المتمسكين بعثمانيتهم من هذه الفكرة وحاربوها حرباً شديدة ، غير أنهم مالئوا ، بعد مدة ، أن انقلبوا من معارضين إلى مؤيدين لها ، بالتدرج ، وأصبحوا مبشرين متحمسين لأرائها .

قامت على خط مواز لحركة ضيا كوك الب حركة ثانية بدأت تقترح الميدان في الآستانة . وقد انطلقت هذه الحركة من أترك روسيا النازحين إلى الآستانة مثل يوسف آقجوره واحمد آغايف الذين كانا نفاً في عهد عبدالحمد كمثل ماجرى لضيا كوك الب ، غير أن الثورة العثمانية اتاحت لهم جميعاً العودة والعمل لأفكارهم القومية . فقد اسس القوميون الروسيو الأصل في ديسمبر ١٩١١ مجلة الموطن التركي تورك يورتي الأسبوعية التي بدأت تظهر فيها مقالات بتوقيع ضيا كوك الب ، ثم أسسوا جمعية بنفس الإسم ، وسرعان ما اتحد التياران وأصبحا يعملان لغاية واحدة هي الجامعة الطورانية .

الجامعة الطورانية :

كانت هزيمة البلقان دفعة قوية إلى الأمام للحركة القومية بعد أن فشلت الرابطة العثمانية كما رأينا فيما تقدم من هذه الفصول ، وبصورة خاصة لأن الأتراك ، رأوا أنفسهم بعد هذه الكارثة . وحيدين أمام المارد الروسي

الذى ينجّم إلى جوارهم ، وعدادهم لا يتجاوز بضعة ملايين من البشر . فما كان منهم ، وقد استهوتهم الفكرة القومية ، إلا ان يتلفتوا فيما حولهم يتطلعون إلى الشعوب التى تتصل معهم برابطة الأصل المشترك كالصين والترستان ، والمغنا ، فلم يريدوا الا كتهفاء بحصر أنفسهم ضمن الرابطة التركية التى تتكلم لغة واحدة وتدين بدين واحد . وقد بدا لهم ان الرابطة الطورانية التى اشار المستشرقون إلى صلتهم بها هى الملاذ الوحيد لخلاصهم وسعادتهم فلقيت ترحابا عاما وانجذبت إليها النفوس ، فأصبحت لفضلة طوران من أكثر الألفاظ مثالية وإجلالا ، واضحت تستعمل للتعبير عن أسمى معانى القومية التركية مثالية . وقد عبر ضيا كوك الب عن ذلك بهذه الكلمات :
« ان موطن الأتراك ليس تركيا ولا ترستان ، انه أرض طوران العظيمة الخالدة » . كما أعطت « خالدة أديب » ، أشهر كاتبة تركية فى ذلك الوقت ، هذا الإسم عنوانا لأحد مؤلفاتها الأدبية الشهيرة ، وكان يوجد فى جريدة « طنين » ، التى أصبحت تنطق بلسان الحكومة ، بعد حرب البلقان ، زاوية أدبية تحمل عنوان : « مذكرات طورانى » ، حتى أن دكاكين الحلاقين والمطاعم والمقاهى ، أصبحت تحمل هذا الإسم النموذجى الجديد (١) . لقد تغنى ضيا كوك الب « بطورانيته فى قصيدة له قال فيها : « إن تسألنى عن قومى فان أمتى قائمة من خمسة آلاف سنة ، وأن تسألنى عن نسبي وأرومى فنسبي للترك إذا قطعنا الحراب فليس لنا غنى عن وحدتنا : جئنا كنا من صلب واحد ، يجمعنا الدين واللسان ، إذا اعتورت الخطوب دولتى فأنا لأنسى قوميتى . يا ابن الترك لا تقل أنا ، أنت ، هو : كل هذه أن هى إلا كلمات زائلة ويجب أن تضمحل وتلاشى أمام إسم طوران الكبير » (٢) .

Op. cit., pp. 193-195. (١)

(٢) اسلام مجموعة سى - مجلد ٣ ، ١٣٣٢ هـ ، ١٩١٤ ، ص ٦٧٩ .

غير أنه لم تَمْض فترة من الزمن حتى أخذ الإهمال يكتنف فكرة الجامعة الطورانية باعتبار أنها فكرة طوباوية خيالية ، غير قابلة للتحقيق ، وبدأ الناس يعيرون الأهمية الأولى لفكرة الجامعة التركية ، والشئ الوحيد الذى بدأ يمكننا هو الاتحاد التام مع الأتراك خارج تركيا ، وعددهم يتراوح بين ٣٠ - ٣٥ مليوناً موزعين بين تركيا وروسيا وإيران والصين . . . الخ وقد عمل دعاة الجامعة التركية علاوة على نشدان دراسة أصول عرقهم وإيقاظ الاهتمام به وتشقه ، على إحياء تقاليدهم القديمة وعاداتهم ولغتهم القديمة ، وأساطيرهم القديمة ، وحاول « ضيا كوك الب » أن يدخل فى روع بنى جنسه إن ما أضعاه الأتراك من فضائلهم القديمة كان نتيجة لسياساتهم أصلهم القديم وتقاليدهم القديمة (١) . لقد أنبثقت من هذه الأفكار مؤلفات كثيرة تضرب على النغم القومى كان فيها كثير من الفقرات التى تمس شعور وأحاسيس العناصر الأخرى ، لاسيما العرب بصورة خاصة ، وبدأ هؤلاء أن الأتراك القوميين قد قطعوا صلتهم بالتاريخ الإسلامى ، وتراثه للتعلم بتاريخ الترك وتراثهم القديم ، وأنهم أصبحوا حرباً على كل ما يصل لغتهم وتقاليدهم بآثار اللغة العربية ومجد الإسلام . كما أنبثق عنها أشعار وأناشيد وطنية كانت تمجيداً للقومية التركية ونكراناً للرابطة العثمانية ، والإسلامية أحياناً ، وحتى أسماءهم التى يتسمون بها والقبايم التى يتلقبون بها قد بدلوها لتصبح متفقة مع الأفكار الجديدة (٢) . وهكذا بدأ الأتراك الذين يدينون بهذه العقيدة يدعون إلى إعادة النظر فى التاريخ المدون ، وإلى إنصاف من جار عليهم المؤرخون من أبطالهم القدامى مثل جنكيزخان ، وهولاكو وتيمور لنگ وآتلا ، وصار الجيل الجديد يمجّد هؤلاء ويذكرهم بالتعظيم (٣)

A. Emin — op. cit., p. 195. (١)

(٢) فى كتاب أسعد داغر ، ثورة العرب ببحث مفصل لهذه الناحية ص ١٢٨ - ١٥٩ .

(٣) ساطع الحصرى - المصدر السابق ، ص ١٥٢ - ١٥٣ .

ويضعهم في مصاف الأبطال ولا ينزلهم منزلة أقل من منزلة الخلفاء الراشدين أو أبطال العرب الفاتحين .

ولا يغربن عن البال إن هذه القومية التي تزمت الأتراك لها لم تكن لتتساهل مع القوميات الأخرى ، وبدت على شيء كثير من التعصب ، ولم يكتف كثير من الأتراك مقتهم وكرههم لباقي القوميات وخاصة منها العربية . وقد صدرت هكذا نظرات حتى من رجال مسؤولين في الدولة ، وأجلى مثال على ذلك الحديث الصحفي الذي أدلى به وزير مالية تركيا جاويد بك إلى مجلة "Tout Paris" عن مالية تركيا تعرض فيه لاتفاق الترك مع العرب ، ولم يجد تسمية أرفع من عبارة « العرق الأسود » يصف بها العرب ، فقامت عليه قيامة الجرائد العربية (١) . وقد عبر عن هذا الصراع الجنسي الكاتب أحمد أمين بقوله : « . . . فالضعف والأحقاد الجنسية أنطلقت من عقالها بقوة وعنف أشد من عنف الحرب على الحدود ، بحيث لم يعرف النزاع بين الأجناس حدوداً . . » إلى أن قال : « وطالما بقى الأتراك غير مبالين بفكرة القومية بقيت الخلافات العرقية محصورة في حدود الثورات المحلية المحدودة المنبثقة عن بعض الظروف الخاصة ، ولكن لما أخذت الفكرة القومية بمشاعرهم واستحوذت على قلوبهم ، بقوة وثبات ، لم يكن من الممكن تجنب إصطدامات قوية ، عنيفة ومستمرة ، فأخذت العواصف تكتسح بشدة ما أمامها بدون شفقة أو رحمة (٢) . إن في هذا القول تصحيحاً للفكرة القائلة إن الترك لم يندفعوا في العاطفة القومية إلا حينما رأوا إندفاع العناصر الأخرى فيها . والحقيقة الواضحة أن القوميين من العرب كانوا مضطرين للدفاع عن النفس لا الهجوم ، ولولا تزمت الترك في قوميتهم لسارت دعوة الزهراوي وعبدالكريم الخليل المعتدلين إلى نهايتها السعيدة . على كل حال لم يكن من ذكرت من القوميين الترك هم الوحيدين في

(١) المفيد - ١٤٣٣ ، ٢٥ / ١١ / ١٩١٣ .

(٢) A. Emin — op. cit., pp. 200-201.

الدعوة للجماعة التركية ، كما لم يكرهوا كلهم على مستوى واحد في فهم الفكرة فقد كانت تيارات عديدة ضمن الجماعة التركية . كان ثمة زعماء لهم إتجاه فرعى خاص ، كما كان للفكرة معارضون عارضوها معارضة دينية بداعى أن لا قومية في الإسلام ، وقسم آخر عارضوها بإسم الرابطة العثمانية بدعوى أن العمل على ترقية العنصر التركي وتعليمه وإرشاده وتغذية العاطفة القومية فيه ، وتسويده على غيره من العناصر ، يلاقى معارضة ومقاومة من العناصر الأخرى ، مما يؤدي إلى خصومات وعداوات وأحقاد . وقد جاءت هذه المعارضة من بعض كبار الاتحاديين مثل سليمان بك نظيف والى المرصل وبابان زاده نعم بك ، عضو لجنة المعارف العليا في وزارة المعارف^(١) . غير أن القائلين بهذا الرأى من الاتحاديين كانوا قلائل لا يعتد بهم .

أما الآراء المتشعبة من فكرة الجماعة التركية ، فهى كثيرة منها التيار الذى أخذ به ضيا كوكالب وأحمد آغايف ، وهى فكرة بناء المجتمع والدولة على أساس القومية التركية ، دون باقى القوميات التى يجب أن تكون تابعة ، وتخضع للعنصر التركى خضوع التابع للتبوع . ولم يهمل هذا التيار الوازع الدينى ، بل نادى بوجوب إصلاح الدين لإصلاح جوهرياً ، يجعله ديناً عصرياً يتلاءم مع المجتمع الجديد . وقد واجه هذا التيار رأين متناقضين : أنصار الأول منهما يقولون بوجوب الإصلاح عن طريق الدين بإرجاعه إلى قواعده الأولى ، إلى ما أوحاه الدين من أخلاق وسياسة وفكر واقتصاد كما كان عليه فى السابق . وأنصار الرأى الثانى يقولون العكس أى النظر إلى المستقبل فى الإصلاح ، بالاتجاه إلى الغرب وتعاليمه وطرأز حياته وأفكاره . فلاجل الإصلاح يجب قطع كل علاقة بالماضى والاقتباس من أوروبا لكل مايجرى فيها . أمام هذين الرأين المتناقضين وقف كوكالب وجماعته الذين أنشأوا

(١) الاهرام - ١١٠٧ ، ١٢/٥/١٩١٤ من مقال بقلم أحمد آغايف مترجم عن جريدة .

« جون تورك » بالرد على أصحاب هذه الآراء .

مجلات إسلامية تنادى بأفكارهم مثل «إسلام مجموعة سي» لتقابل جرائد «سيل الرشاد» و«اجتهاد» الإسلاميتين المحافظتين، وقفوا موقفاً وسطاً^(١). وكان رأيهم أن تؤخذ المدنية المادية العلية من أوروبا، كما فعلت اليابان، لأن هذه المدنية عالمية، ليست وقفاً على شعب أو أمة معينة. ثانياً: بما أنه يوجد للأمة الإسلامية المشكلة من قوميات مختلفة تعتنق الإسلام حضارة مشتركة هي حضارة الإسلام، فيجب أن لاتأخذ حضارتها من أوروبا، لأن لهذه حضارة خاصة هي الحضارة المسيحية.

ثالثاً: باعتبار أن للأترك، بين هذه القوميات الشرقية الإسلامية ثقافة قومية تركية خاصة متميزة عن غيرها، فيجب أن لاتقتبس ثقافتها لامن أوروبا ولا من غيرها، بل تنبع من صميم الشعب التركي^(٢). بناء على ذلك وضع «ضيا كوك الب» أركاناً ثلاثة للتربية الإسلامية التركية بحيث تتضمن تعليم: (١) اللغة والآداب التركية والتاريخ التركي. (٢) الدروس الإسلامية كالقرآن والتجويد والتاريخ الإسلامي واللغات الإسلامية. (٣) تعليم العلوم العصرية كالرياضات والطبيعات وغيرها، ليخرج الناشء التركي مثقفاً ثقافة قومية، دينية وعلمية عصرية^(٣).

غير أن خطة هذا التيار في إصلاح الدين كان فيها نوع من الثورة على التقاليد أولها جعل خطبة الجمعة باللغة التركية، أسوة بمسلي حوض «الايديل» (القولغا)، لأن المصلين ينامون أثناء سماعها بالعربية، وهذا يعتبر إثمًا^(٤). كما كان من آراء هذا الفريق أن الدين الإسلامي قانون أخلاقي ومدني بخلاف غيره من الأديان، التي هي أخلاق فقط، فهو يتناول كل أمور الحياة

(١) المفيد - ١٤٠٩ - ٢٣ - ١٠ - ١٩١٣ ، من مقال بقلم أحمد آغايف ، منقول عن جريدة

« جون تورك »

(٢) اسلام مجموعة سي - مجلد ٣ ، عام ١٩١٤ ، ص ٦٣٢ - ٦٣٣ مقال بقلم عمر

سيف الدين « حوث ، مدنيت ، تمدن » (الثقافة والمدنية والحضارة)

(٣) اسلام مجموعة سي - ١٩١٣ ، مجلد ١ ، ج ٢ ، ص ١٤ ، من مقال بقلم « كوك الب » .

(٤) اسلام مجموعة سي - نفس العدد ، ص ١٢٦ .

لذلك يجب أن يتغير القانون الأخلاقي بحسب الظروف ، والافلا تقدم ولا تأخر بل جمود ، لاسيما في الأمور الاقتصادية . فالتاريخ الإسلامي والعقل الصحيح قد برهنا على أن الدين قد ترك لمعتنقيه حرية مطلقة من هذه الوجهة لأن التوسع والتعقيد في الحياة والمجتمع أوجبا بذلك^(١) . وقد أثبتت الحوادث أن الاتحاديين وحكومتهم قد مالوا إلى هذا الفريق من الناحية الإسلامية فأخذوا في تنمية الدين الإسلامي طبقا لروح العصر الجديدة ، إذ قرروا الأخذ بمبادئ الغرب في المدنية العلمية العصرية ، مع الإبقاء على التربية الأخلاقية والوطنية وفقا للحضارة الشرقية الإسلامية . وقد أنشأوا مدارس للدين وجمعيات للشايخ يريدون بذلك أن يكسبوا عطف الجماعات الإسلامية وخاصة من بقية العناصر غير التركية^(٢) ، لاسيما العنصر العربي .

أما من حيث الخطة السياسية التي اتبعتها حكومة الاتحاديين في هذه الفترة فلم يقطع الاتحاديون برأي معين فيها بالرغم من الأدلة التي ساقها إليهم معارضو الرابطة العثمانية والإسلامية من القوميين الترك ، من حيث فشل هذه الروابط بدليل حسي كان أبرز ما فيه أن الرابطة الإسلامية لم تحل دون ثورة الامام يحيى وثورة الألبان . وكذلك فإن الرابطة العثمانية لم تنفع في إجتذاب قلوب الشعوب المسكدونية التي لم تخلص في يوم من الأيام لهذه الرابطة . وكما كان القوميون أنفسهم غير مثقفين على خطة معينة كذلك ظل الاتحاديون غير مثقفين ، فكان بعضهم ، كطلعت بك مثلا ، من أنصار الرابطة العثمانية ، وأنور بك من أنصار الرابطة الإسلامية مع ميل للطورانية ، وجمال بك من أنصار الرابطة التركية^(٣) .

فكانت الوقائع التي تتوالى بسرعة تؤثر في رجحان هذه السياسة أو تلك ، إلى أن كانت الحرب العالمية الأولى فتحكمت الأحداث الخارجية

(١) المفيد - ١٤١٢ ، ٢٧-١-١٩١٣ ، من مقال احمد آغايف في جريدة « جون تورك »

(٢) المفيد - ١٤١٣ ، ٢٨-١-١٩١٣ .

(٣) ساطع الحصري - نشوء الفكرة القومية ، ص ١٦٠ - ١٦٢

والداخلية وتوات بنفسها تصفية هذه الآراء^(١) خاصة عندما تولى جمال باشا التركي النزعة أمور سوريا وحكمها حكماً واسع الصلاحية ، فسار في سياسة التتريك ، واصطدم مع العرب ، وقضى على متوربيهم ، فكان عمله سبياً في انتفاضه العرب على الدولة .

أما التيارات القومية الأخرى عند الترك فقد تمثلت في شخصيتين كبيرتين في الآستانة أولاهما شخصية يوسف بك آقجوره ، والثانية شخصية أحمد فريد بك وتكاد تكون آراء هذين الزعيمين متفقة من حيث أنهما شجعا سياسة حكم العرب وإخضاعهم لسياسة حكم الدولة بمبدأ الجامعة التركية . لقد أكد الاثنان على وجوب التشبث بأهداف الرابطة التركية إذ يقول الأول: « جدير بنا أن نستبدل الجامعة العثمانية بالجامعة التركية ، لأن الترك أمة قائمة بذاتها تستطيع أن تكون لنفسها قومية تتأسس عليها دولة قوية ، مادامت قومية الترك ذات ماضٍ عظيم ، ولها اليوم نحو عشرين أو ثلاثين مليون نسمة ثم يقول : لماذا نفكر في أننا أتراك في أصلنا ، أتراك في نسلنا ، أتراك في روحنا أتراك في فكرنا ؟ لماذا نحاول أن نهمل هذا المجموع النامي ، ولا نبحث عن قوة النمو والعظمة التي في أصول هذه الشجرة المتينة ؟ لقد كنا متجهين إلى الانقراض منذ عصور متعددة ، لأننا لم نبادر إلى هذا العمل ، ولأننا نسينا أصلنا ونشأتنا وتركيتنا . قولوا لي ماهي الجامعة العثمانية ؟ هل هي قوم ، هل هي ملة ، هل هي عنصر ؟ — لا ، لا هذا ولا ذاك ، وإنما هي مجموعة عناصر متضادة ، وأقوام مختلفة ، ونحن لا نعتقد أن في الإمكان تكوين دولة قوية من مثل هذه الأجزاء في هذه الأيام ... فالواجب يقضى علينا بأن نعلم إلى دولتنا وسلطتنا ولغتنا وآدابنا ، وكل أوضاعنا ومرافقنا فنقلبها كلها رأساً على عقب ، ونصبغها كلها بالصبغة التركية^(٢) . ولكن يوسف آقجوره بك قال أيضاً بأن دولة مؤلفة

(١) المصدر السابق ، ص ١٦٤ .

(٢) المؤيد - ٧٣١٤ ، ٢٠ - ٦ - ١٩١٤ .

من عناصر متعددة كالدولة العثمانية لا يمكن أن تعيش ، بل ستموت وتنقرض حتماً ، ولكن بعد موتها ستقوم دولة تركية لاتضم غير الأتراك ، وقد تمنى أن تنفصل البلاد العربية بسرعة ، لكي لا يتأخر تحول الدولة العثمانية إلى دولة تركية قومية بكل معنى الكلمة (١) .

أما أحمد فريد بك ، وكان عضواً في جمعية الدفاع الوطني التي أسسها الاتحاديون ومديراً للمدرسة الملكية في الآستانة ورئيساً لتحرير جريدة إفهام التركية ، وهي لسان حال الحزب القومي التركي ، الذي مر تعريفه في هذه الرسالة ، فقد ضرب على نفس نغم القومية التركية ، ووجوب التشبث بها وبناء الدولة على أساسها ، ولكنه أضاف قائلاً : « وفي رأينا أنه ينبغي أن يكون للدولة العثمانية سياسة داخلية قائمة على القومية التركية ، ويكون نفوذها منحصراً في الولايات التي يسكنها الترك ، وهي الممتدة من أزمير غرباً إلى بايزيد شرقاً ، ومن البحر الاسود إلى حدود بلاد العرب ، وأن تدعى هذه المنطقة «ترك ايلي» (ديار الترك) . أما سوريا والجزيرة ، وجزيرة العرب فيمكن بل يجب أن تدار باللامركزية . ولم لاتكون دمشق وبغداد ومكة وصنعاء مركزاً لحياة القومية العربية ؟ لهذا نص الحزب القومي التركي الدستوري على أن الدولة العثمانية ركنين عظيمين ، وعضوين حيويين وهما الترك والعرب (٢) .

كان لهذه الآراء المعقولة الواقعية أنصار ولكنهم كانوا قلائل ، ولم تلق صرختهم أذناً صاغية من الحكومة التي كانت تسير متأرجحة بين الأفكار المتضاربة في كيفية حاكم الولايات العربية بعد أن انسلخت عنها الأجزاء الأوروبية ، وانقسم الاتحاديون إزاءها إلى ثلاثة أقسام :

(١) ساطع الحصرى - البلاد العربية والدولة العثمانية ، ص ١١٠ .

(٢) المؤيد - ٦٩٠٨ ، ١٦-٢-١٩١٢ ، مقال لاهمىد فريد بك ، مترجم عن جريدة

١ - فريق يقول بمنحهم استقلالاً داخلياً ضمن إمبراطورية طورانية للترك فيها المقام الاول ، واجتذاب قلوبهم برابطة أخرى أشمل من هذه هي الرابطة الإسلامية وزعيم هؤلاء أنور باشا وجاويد بك .

٢ - فريق الطورانيين الغلاة الذى يقول بأخذهم بالشدة وتريكهم وزعيم هؤلاء جمال باشا وحسين جاهد .

٣ - فريق المعتدلين ويقول بالتساهل مع العرب ، ومنحهم نوعاً من لا مركزية الحكم تنفيذها الحكومة مباشرة دون الاستعانة برجال الاصلاح وزعيم هؤلاء طلعت بك (١) . ولكنهم لم يتفقوا على خطة ما وظل سعيهم مقتصر على بعض الاصطلاحات الطفيفة التي منحوها للعرب ، إنما كان رائدهم البطء والمماطلة فى تنفيذها ، مما جعل القوميين العرب من شبان متناورين ، وضباط متحمسين ، يرتابون فى نوايا الترك القومية بعواطف مماثلة ظهرت فى كتاباتهم وأقوالهم ودعاياتهم .

الافكار القومية العربية : لم يضطر العرب إلى إبتداع النظريات العقدية لخدمة قوميتهم كما فعل الترك ، وكل ما هنالك أن النابيين منهم قد وضعوا الأسس الاجتماعية التي يجب أن تتوفر فى جماعة مالكي يجمعوا الشروط التي تجعل منهم أمة ، كما مر معنا عند الحديث عن خطاب عبد الكريم الخليل فى المنتدى الأدبى فى أيامه الأولى ، وعن خطاب عبد الغنى العريسي فى المؤتمر العربى ، كما تطرق غيرهما لهذه البحوث ، وقد بين جميع هؤلاء بوضوح أن العرب يجمعون كل مقومات الشعوب القومية . وعلى رأى أنهم لم يكرنوا بحاجة إلى وضع نظريات جديدة كالترك ، ذلك أن التاريخ العربى كان واضحاً فى الأذهان من زمن سابق لوعى الترك لتاريخهم ، ولم تكن لغتهم قد تأثرت ، كغاة الترك ، بالتأثيرات الأجنبية ، بل بقيت هى فى جوهرها الأصيل

منذ الجاهلية حتى الآن ، ولم يتناولها التطور من حيث الجذور : الفبائيتها موجودة ، وقواعدها راسخة ، ولها دعامة قوية في القرآن ، والتراث الأدبي من دواوين شعر وكتب أدب . ثم أن حدود الأمة العربية الجغرافية معلومة وشعوبها التي تتكلم لغتها واصحة المعالم لا تتحمل تفسيرات وتأويلات ، وغنى عن القول أن فكرة الوحدة العربية لم تكن قد ظهرت ، بعد ، إلى الوجود .

وهكذا فإن العرب عندما شعروا بالخطر المحدق بقوميتهم ، وبالمحاولات التي قامت لمحوها وإذابتها في البوتقة التركية باسم العثمانية ظاهراً ، تشبثوا بكيانهم العنصرى دافعاً عن شخصية قومهم ، فأخذت الأفكار القومية تنمو رويداً رويداً في أذهانهم بفعل الاصطدام مع الترك والاحتكاك بالعناصر العرقية الأخرى . إنما أخذت أفكارهم القومية منذ نشوب حرب طرابلس الغرب مظهراً للامركزية الذي بدأ يتضح أكثر فأكثر حتى ما بعد الحرب البلقانية الأولى ، حرصاً على بلادهم ، من الضياع والذهاب لقمة سائغة في أفواه الدول العظمى . ولم يكن ميلهم إلى اللامركزية إلا بفعل شدة شعورهم بتميز عنصرهم عن غيره إلا ، وأن جمهرة زعمائهم لم يروا أن يبتروا صلتهم بالرابطة العثمانية ، مع مارأوه من ميل الشعب التركي نفسه عن هذه الرابطة فكان في سلوكهم هذا بعد عن المنطق . لذلك فن رأى أن الشبيبة العربية لا بد وأن تكون قد أدركت هذه الحقيقة ، خاصة بعد أن انفصلت العناصر القومية الأخرى كالآلبان والبلغار وغيرهم اللذين كانوا يستظفرون بهم ويعملون سوية على تعزيز الرابطة العثمانية ، فكان إدراكها لهذه الحقيقة دافعاً لأفرادها كي تشبثوا بكل قواهم بالرابطة القومية ، وأن يعتقدوا بأن المستقبل هو لهذه الرابطة ، وهذا ما استسلمه في كتاباتهم التي ظهرت في مقالات النابيين على صفحات جريدة « المفيد » البيروتية .

كان من أعمق الكتاب العرب في موضوع القومية « عمر فاخورى » وله مقالات كثيرة منشورة بعنوان واحد متكرر « الجنسية العربية » جاء

في أحدها ما يلي : « إن المستقبل للشعوب القومية المتمسكة بقوميتها ، فلتكن الجنسية العربية ديانة للعرب جديدة . إن الجنسيات آلهة العصور الآتية ، فلم لاتسعى منذ الآن لخلق إله للأمة هو الجنسية العربية ، أله يضحي كل من عبادة حياته في سبيل نصرته ، لما تتطاحن الجنسيات ؟ إن جامعة الجنس وحدها الثابتة ، إذ يمكن أن يرد الإنسان ماسواها ، بينما هو غير واحد سبيلا إلى نكران دمه الذي يحول في عروقه ، والتاريخ الذي خطه أجداده على جبهة الدهر ، واللغة والحضارة اللتين وضع كل منهم حجر أمن أحجارها . وما العاطفة التي يتحسس العربي بها نحو غيره من الأقوام الغربية إلا أقلها دواما . إلا لعاطفة أسمى من الجنسية ، ولارابطة أوثق من رابطتها... » (١)

وفي مقال آخر بعنوان « عوامل النهضة » يحلل عمر فاخوري العوامل التي أهلت لعظمة العرب ويقول إن من هذه العوامل : الزمن الذي ظهر وا فيه ، لكنه يرجع فيقول ان ذلك لا يكفي بل كان منها أيضاً ، في الدرجة الأولى ، تأثير العرق الجنسي ، « فالذي يميز قوما من الاقوام ، على الأخص عدد من المشاعر والقابليات المشتركة الموجودة في أفراد هذا القوم فيوجه قواهم نحو نقطة واحدة : وبمجموع هذه المشاعر المتماثلة الناشئة عن تجمعات وراثية بطيئة ، يمثل التراث الذي أشتغل كل من أجدادنا في خلقه وتركه لخلقهم ، والذي نعمل نحن على لأتركه بنائنا ، ومع أن ذلك الخلق يتغير بمسب قابلية الشعوب فقلما يختلف في شعب واحد... » (٢)

وحتى عبد الحميد الزهر اوى خاض في هذه الأبحاث الفكرية ، ففي مقال في جريدة « مرآة الغرب » ، قبل أن يصبح عضواً في مجلس الأعيان بقليل ، بعنوان « أين أمة السورى » قال : « ولعلك قائل أين أبحث عن

(١) المفيد - ١٤١٩ ، ٤ - ١١ - ١٩١٣

(٢) المفيد - ١٣٧٢ ، ١٠ - ٩ - ١٩١٣

أمتي وكيف أبحث؟ أو لعلك قائل اليست أمتي هذه الجماعات المتوطنة بلاد سورية الجميلة الشهيرة؟ - نعم إن أمتك ما ذكرت . ولكن الأمة التي تمنحها هي الجماعات فيها روح القومية ، وأما إذا طارت هذه الروح من الأشباح ، فإن الأمر يكبرن ، كما ذكرنا ، من الشتات وعدم الجامع .فضالنا التي ننشدها اليوم هي تلك الروح التي صارت بها الأمم أما ، فتى ظفرنا بها صرنا أمة بأقرب من لمح البصر ، وهادامت تلك الروح نائية عنا فإنحن إلا أشباح ، لايشغل بجزعنا حيزاً في هذا الوجود ، ولا يأخذ نصيبنا في نظر العالم السياسي .

« ما أجمل تلك الروح وما أعظم بركاتنا على الأفرام وما أحقها بان تكون فيهم بنوع حياة شريفة وسماء نور منبعث فائض ، وما احراها بان تكون هي الأمة إذا وجدت ، وأن تكون الجماعات لاشي . إذاهي فقدت،^(١)

وللشيخ مصطفى الغلاييني البيروتي حلقات متسلسلة نشرها تباعا في المفيد ثم جمعها في النهاية وطبعها في كتاب باسم عظة الناشئين جاء في الحاقمة ٣٦ منها مايلي : تعصب لحدك ولتتك ودينك ومذهبك الاجتماعي والسياسي . بل دع كل إنسان ومعتقدده ، فلسست على أحد بمسيطر ، والناس أحرار أن يدينوا بما يشاؤون ، ويتعصبوا بما يريدون . . . التعصب شيء جميل ، ومبدأ قويم ، وسنة واضحة ، ومنهج سديد . فهو الذي يفظ على الأمة لغتها وجنسها وأخلاقها الفاضلة وعاداتها الطيبة ، ويحملها على أن تكون شديدة الأأس قوية الساعد ، منبعة الجانب ، ومتى فقدت هذا الخلق ، خلق التعصب الكريم ، بما ملرأ عليها من فساد التربة . ضاعت مميزاتها ، وخسرت قوتها وبأسها ، فكانت مع المالكين ، والذاهبين الأولين . . .»^(٢)

(١) المفيد - ١٣٧٠ ، ٨-٩-١٩١٣

(٢) المفيد - ١٣٧٩ ، ١٨-٩-١٩١٣

من هذه الأقاليم، ومثلها كثير في مقالات القوميين العرب في جريدة المفيد، تتضح حقيقة لابد من إلقاء بعض النور عليها، وهي أن العرب كانوا، بين استبداد الترك، ومحاولتهم صهرهم، والقضاء على قوميتهم، وبين سعى الدول الأجنبية لا ابتلاع بلادهم واستعمارها، كمثل الحديد المحمي بين المطرقة والسندان فكان عليهم النضال في جبهتين، واستعملوا لكل منها السلاح الذي يليق بهم استعماله، فهم تجاه محاولة الترك يريدون تعزيز قوميتهم حتى تتماسك تجاههم، مع محاولتهم الاستعانة بالدول العظمى لتتوسط في حل مشكلتهم مع الحكومة العثمانية. وأما تجاه الدول الطامعة فيتشبثون برابطتهم العثمانية مع حرصهم على قوميتهم، لهذا السبب تعلقوا بالحكم اللامركزي تعلقاً شديداً لأنه النظام الوحيد الذي يصلح لهذه الحالة والذي يؤدي بهم مع مرور الزمن إلى تقرية أنفسهم فيسيروا في طريق الاستتملال بالتدرج حتى اشتد ساعدهم وتكون رابطتهم بالدولة العثمانية متوقفة على مدى معاملتها الطيبة لهم، لأنه من غير المعقول أن يبقى العرب متمسكين برابطة كان أخرى بالعثمانيين الترك أنفسهم أن يتمسكوا بها. أما إذا تخلى هؤلاء عنها، فهل للعرب أن يعزوها بمفردهم؟ يكونون إذاً كمن يصفق بيد واحدة. وظاننا أنه قد أتضح للناهين العرب. وأنا أحصر قولي بهؤلاء، أن المستقبل لرابطة الجنس فلماذا لا يفكرون بطريقة تؤدي بهم إلى الاستقلال عن الترك أو بالتدرج؟ ولكن هل يرضى الترك بالنظام اللامركزي الذي يؤدي إلى هذه الغاية؟ — إذا ما العمل؟ — على رأي أن تنويه الزهراوي باعتماده على أمراء الجزيرة العربية في كتابه إلى صديقه رشيد رضا — وقد مر معنا قبل هذا ما يشير إلى توسم الشيبية العربية الخيز وطريق الخلاص على يدى ابن السعود والامام يحيى — أقول أن تنويه بذلك لم يكن عن عبث، لأنه كما قلت سابقاً كان مقدراً حرج موقف العرب في الفترة الأخيرة، بسبب انتفاضة الترك وتشبثهم بأسباب القوة. ولاشك أن المفروض أن يكون، كغيره من أذكيا العرب، قد

توجس من تفاقم الدعوة القومية في أوساط الشعب التركي . وهذا الوضع
لامنحى منه إلا بجهود نابع من الذات ، يحتاج إلى قوتين :

١ - قوة معنوية هي الروح القومية ، وهذه تقوى وتشتد بالدعوة لها
بجراحة وحماس .

٢ - قوة مادية هي السلاح وهو غير متوفر إلا في الإمارات العربية
لاشك أن هذا الطريق شائك وغير أمين ، لضعف قوة الإمارات العربية
من غير مساعدة أجنبية ، لكننه طريق لم يكن ثمة بد من التفكير في سلوكه
طالما ظل القوميون الترك على تماديهم وتعصبهم لقوميتهم وسوقهم عامة الشعب
التركي في تيارها ، وطالما عزف الترك عن الاعتراف بالرابطه العثمانية التي
ثبت للعرب عدم جدوى تمسكهم بها . أما إذا كانت حكومة الاتحاديين
لا تزال تتغنى بها تجاه الشعب العربي وترفدها بالرابطه الإسلامية التي يعرض
ناهو العرب عن التثبيت بها ، فإنها لاتفعل ذلك الا رياء ، ولم يكن العرب
ذاهلين عن عجز الحكومة أمام تيار القومية التركية ، لابل عن انحرافها
هي في هذا التيار. لذلك فإن رأى هو أن آراء شبان العرب، في المرحلة الأخيرة
لم تحل من تفكير في الانفصالية أمام الوضع الجديد ، لكن هذه الفكرة
بقيت مستترة مكبوتة بعوامل قوة الترك وبطشهم ، وشعور العرب بالضعف
المادى وخوفهم من الخطر الأجنبي ، إلى أن نشبت الحرب العالمية الأولى ،
فاضطروا ، عند ذلك ، إلى وضع الفكرة جانباً لمواجهة الخطر الأجنبي المحيق ،
وقد تكبرن البلبلة حلت في أذهانهم ، وذلك حتى تجد عوامل جديدة فتعود
إلى الظهور بضبط الحوادث الطارئة .

لم يتهاون الاتحاديون وحكومتهم أمام الأفكار القومية العربية ، بل كانوا
يحاربونها باسم الجامعة العثمانية ، مع أنهم كانوا يقفون موقف التشجيع للقومية
التركية التي ينتمى معظم دعائها إلى جمعية الاتحاد والترقى نفسها . وقد اعترف
جمال باشا بشرعيتها في قوله لشبان العرب في إحدى الاحتفالات بدمشق ،

بعد تعيينه حاكماً عاماً على سوريا : « ثم أنه يجب أن تثقوا بأن حركة الجامعة التركية التي شهدتموها في الآستانة ، وفي الجهات الأخرى الآهلة بالعناصر التركية ، لا تتضارب بشكل ما والأمانى العربية . » ثم قال أن حركة القومية التركية قد أنشئت خوفاً على الشعب التركي من أن يتلاشى نهائياً^(١) . ولكن هل كان صحيحاً ما قاله جمال باشا من أن الجامعة التركية لم تتضارب والأمانى العربية ؟

سوف لا أتكلم عن أعمال جمال باشا في دمشق لخروجها عن إطار البحث إنما الذي يلمسه الباحث في سلوك الاتحاديين تجاه العرب هو أنهم قد عادوا إلى أساليبهم القديمة في التحكم ، وتسيير العناصر الباقية في نطاق السلطنة كما يسير الراعي القطيع . فعملوا على إخراج مجلس لنواب مطواع ، واضطهدوا الصحافة وأصحابها ، واتخذوا خططاً من شأنها أن تبعد القوميين العرب عن المجلس النيابي الجديد وقد نجحوا في ذلك إلى أبعد الحدود ، إلا في مناطق محدودة كالבصرة وقسم من ولاية الشام ومدينة بيروت . كما عادوا إلى إخراج نواب أترك ليمثلوا المناطق العربية بحيث لم يخرج من العرب سوى عدد ذكر أسعد داغر أنه (٥٠) ، وذكرت الأهرام أنه (٦١) مبعوثاً من عدد (٧٠) الذي كانوا قد اتفقوا مع السيد عبد الحيد الزهراوى عليه^(٢) .

الانتخابات : أجرى الاتحاديون الانتخابات في أواخر عام ١٩١٣ ، ولم يكن ثمة أحزاب في المملكة سوى حزب الاتحاد والترقي الذي لم يأذنوا بقيام غيره من الأحزاب^(٣) . إذ كانوا قد حلوا جمعية بيروت الإصلاحية ولم يسمحوا بعودة تشكيلها ، فعندما فتحت أبوابها لدى رجوع بعض أعضائها الذين اشتركوا في المؤتمر العربي ، بادرت السلطات المحلية ، بأمر من

(١) مذكرات جمال باشا ، ص ٢٤٠ - ٢٤١

(٢) أسعد داغر - المصدر السابق ، ص ١٠٩

(٣) الأهرام - ١٠٩٢٧ ، ١٨ - ٢ - ١٩١٤

الديوان العرفي ، إلى إغلاقتها ونزعت عن بنائها الأعلام الحمراء التي رفعها المتظاهرون بالألوف احتفالاً باستقبال أعضاء الوفد ، وقد كتبت عليها كلمة الإصلاح ، وظلت كذلك مغلقة^(١) . كالم يسمحوا لحزب الحرية والائتلاف بالعودة ، وثابروا على التنكيل بمن يريد إحياء ذكره حتى اضطر قدامى أقطابه مثل إسماعيل بك كوموجينه و لطفى فكرى أن يعيدوا فتحه في مصر أثر نشوب الحرب العالمية الأولى^(٢) ، ولم يعترفوا بحزب اللامركزية العثماني بمصر ، وظلوا ينظرون إليه بارتباب ، ويحقدون على أعضائه حتى أنهم عدوا الاتهام إليه من جملة التهم التي حوكم من أجلها شهداء سوريا فيما بعد^(٣) ، ولم يعترفوا أيضاً بجمعية البصرة الإصلاحية ، وحاولوا فسخ نيابة المبعوثين الذين أسفرت انتخابات البصرة عنهم بالرغم عن أنف الإتحاديين وهم : طالب النقيب ، الحاج عيسى روجي ، عبد الله صائب ، سليمان فيضى ، عبد الرزاق النعمة وأحمد كحالة . فلما بلغ طالب النقيب - وكان قد تخلف في البصرة بأجازة مرضية خشية أن يغدر به الإتحاديون ، إذ كانوا لا يزالون يضمرون له الشر ، برغم الصلح الظاهري بينه وبينهم - أن في نية المبعوثين الإتحاديين فسخ نيابتهم ، أ برق إليهم يقول : « أتركوا استانبول ، توجهوا إلى مصر ، انتظروا التعليمات » ، وقد تسرب خبر البرقية إلى طلعت بك فبادر إلى الاتصال بنواب البصرة^(٤) ، ثم اختلى بزملائه الإتحاديين وقد يكون قال لهم : « لماذا تشغلون أنفسكم بالمحال ؟ إن طالب بك هو صاحب الحل والعقد في البصرة ، فإذا رفضتم هؤلاء النواب اليوم يرجعون إليكم ثانياً وثالثاً ورابعاً فإن رفضكم يزيد شقة الخلاف ولا يجديكم نفعاً ، عندئذ قرر الإتحاديون تصديق انتخابهم^(٥) .

(١) المفيد - ١٣٩٠ ، ١ - ١٠ - ١٩١٣

(٢) الأهرام - ١١١٤٢ ، ٢ - ١٠ - ١٩١٤

(٣) الجيش الرابع - المصدر السابق ، ص ٢٨

(٤) سليمان فيضى - المصدر السابق ، ص ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٥٢ .

(٥) الأهرام - ١١٠٣٥ ، ١٢ - ٦ - ١٩١٤ .

يروى سليمان فيضى في مذكراته أن نواب البصرة زاروا طلعت بك في إحدى المرات ، وكان قد استلم وزارة الداخلية أثر تعديل للوزارة ، فاستقبلهم استقبالا ظاهره تودد واحترام وباطنه مقت وعدم ارتياح ، فكانوا يقرؤون في عينيه حقيقة شعوره إذ كانتا تنتقلان شزراً بينهما . ولما زاروا جمال باشا وكان قد استلم وزارة البحرية ، جرى البحث في حالة البصرة فقال جمال باشا بأن «البصرة بحاجة إلى والى يحمل السوط بيده» فأجابه سليمان فيضى : «أوكد لك يا حضرة الباشا (١) إن البصرة بحاجة إلى وال عاقل عادل ، فأردف جمال قائلاً : «لا أوافقك على ذلك فإن البصرة اليوم لاتعد ولاية عثمانية بسبب تورد أهلها على الدولة (٢)» .

كانت انتخابات العراق ، لاسيما الديوانية ، من أبرز الدلائل على عودة الاتحاديين إلى أساليبهم القديمة في الضغط على حرية الانتخابات واستعمال العنف لترجيح كفة أنصارهم ، فقد استعملوا القسوة والشدة في أقصى حدودها في هذه المنطقة ، فنجحت قائمتهم المؤلفة من على حيدر مدحت (ابن مدحت باشا) ، وخالد بك (شقيق محمود شوكت باشا) ، فؤاد الجليلي جى مرخص

(١) نال انور وجمال لقب باشا اثر استيزارهما واصدار ارادة سنية بمنحهما رتبة فريق في الجيش ، وكان انور قد اصبح صهر العائلة السلطانية بخطبته لاحدى الاميرات ، وكان ثمة منافسة شديدة بين الاثنين مما جعل جمال لا يرضى الا بنفس الرتب التى منحت لانور .

(٢) سليمان فيضى - المصدر السابق ص ١٤٦ - ارسل الاتحاديون الى العراق القائد جاويد باشا ، بطل مجاز البانيا ، وقد اخذ يتكل بكبار رؤساء العشائر العربية في ابي صخير والشامية وينهب اموالهم بعد ان شردهم وسجن عددا منهم ونفى آخرين ، لانهم تفعمروا من جور الموظفين وقاموا مع (٥٠٠) مسلح من رجالهم بمظاهرة مسلحة الى دائرة البرق والبريد واحتلوها ، وابرقوا الى الصدر الاعظم طالبين الانصاف فوعدهم بذلك ، لكنه بدلا من الانصاف رماهم بهذا القائد يفعل بهم ماذكرت فاحدث استياء عاما بينهم كاد ان يتفجر ثورة عارمة لولا نشوب الحرب العالمية الاولى . عندئذ اطلق سراح من اوقف من زعماء العشائر لان الحرب العالمية جعلت العرب يتناسون مطالبهم اخلاصا للدولة ، ولم تكن عشائر العراق تريد غير المسالة ، انما كان الترك يقفون الاساءة فكان العربان يتمثلون بمثل هدد الاهازيج : « بين العجم والروم بلوه ابتلتينا - ردنا الوفاك (الوفاك) وباه ماصح بايدينا » (عبد الرزاق الحسيني - تاريخ الثورة العراقية ، ص ١١ - ١٤)

جمعية الاتحاد والترقي في بغداد ، وسامى بك الطيب العسكري التركي الذى لا يعرف كلمة عربية واحدة . فلم يسكت العربان على القسوة غير المعتادة التى استعملها الاتحاديون فى إجراء هذه الانتخابات وأطلقوا النار على متصرف مركز الناصرة وقائد الدرك فيها فجرح الأول جرحاً خطيراً^(١) . وقد توسع الاتحاديون فى إخراج نواب أترك عن الولايات العربية فلم يخرجوا عن ولاية حلب سوى اثنين من العرب ، وانتخب بعض الترك نواباً عن الجديدة فى اليمن كما انتخب مبعوث تركى عن المرصل . وقد استعانوا فى الحصول على النتائج التى يرغبون بها فى العراق بإرسال (٣٥) ضابطاً برتبة بكباشى إلى بغداد و (٢٩) آخرين بنفس الرتبة إلى باقى أنحاء المنطقة^(٢) . أما فى ولاية بيروت فقد جرت الانتخابات بالوافق بين الإصلاحيين والحكومة بحيث نجح الإصلاحى سليم على سلام وكامل الأسعد ونائب مسيحي^(٣) . وخرج عن الشام فارس الخورى وشكيب أرسلان ومحمد باشا العظم .

أصبح عدد المبعوثين العثمانيين ، بعد انفصال الولايات المكشونية عنها كما يلى : (٢٤٥) موزعين بالشكل التالى : (١٤٢) للترك ، و (١٥) أرمن ، (١٦) أروام ، (٣) أسرائيليون ، (٦٩) عن الولايات العربية منهم (٨) من الترك^(٤) . هذا إذا لم نأخذ برواية أسعد داغر فى كتابه «ثورة العرب» إذ قال أن ممثلى الولايات العربية من المبعوثين الترك بلغ (٢٠) نائباً من (٧٠) ، بحيث ينخفض عدد نواب العرب إلى (٥٠) ويرتفع عدد نواب الترك إلى (١٦٢) . وأسعد داغر هذا هو بمن عاصروا الحوادث واندمجوا فيها لأنه كان من أعضاء الجمعيات العربية آنذاك ، وأنا أرجع روايته لهذا السبب ، فقد اتضح مما سردته عن إنتخابات العراق أن المبعوثين الترك الذين انتخبوا عن هذه

(١) الاهرام - ١.٩٦٦ ، ١٩١٤/٢/٢٤ ،

(٢) اسعد داغر - المصدر السابق ، ص ١٠٩

(٣) الاهرام - ١.٩٦٢ ، ١٩ - ٢ - ١٩١٤

(٤) الاهرام - ١١.١٤ ، ٢٠ - ٥ - ١٩١٤

المنطقة وحدها كانوا أكثر من خمسة ، ناهيك عن انتخاب من الترك عن الحديدة وحلب وغيرها .

لم تكن شبيبة العرب في الآستانة راضية عن انتخاب من العرب لمجلس مبعوثان عام ١٩١٢ الذى كنت قد بينت درجة التزوير والضغط فيه ، وكانوا حينذاك قد تظاهروا بعدم الاعتراف بهم أو التماس المعونة منهم لمتداهم الأدبي مع حاجته في ذلك الوقت للمال ، وأعرضوا عن استقبالهم ، أما في هذه المرة فقد كان ظنهم بالنواب أحسن من ذى قبل مع علمهم بأن لا فائدة ترجى من معظمهم ، إلا أنهم توسموا أن يفعل الارتقاء التدريجى فيصحح من سلك منهم سبيلا مسيرة الاتحاديين ، طوعا أو اضطرارا ، سلوكه ويعود إلى الدفاع عن حقوق أمته^(١) . كان نواب المجلس قسمين : الأتراك الاتحاديون وغير الأتراك . وبينما كان معظم أفراد القسم الأول عمروما من المبعوثين السابقين الذين عادوا لاستلام كراسيهم النيابية ، كان معظم أفراد القسم الثانى من النواب الجدد ، لأن أكثرية النواب السابقين منهم قد استبدلوا بغيرهم ، ما خلا نواب اليمن الذين جرت العادة على أن تعينهم الحكومة فرجعوا جميعا . أما النواب الآخرون من العرب فقد رجع بالنسبة لولاية الشام منهم عدد قليل مثل محمد باشا العظم (دمشق) ، سعد الدين المقداد (حوران) ، توفيق بك المجلالى (الكرك) . ورجع من نواب ولاية بيروت كامل الأسعد ، عبد الواحد هارون (اللاذقية) ، سعد الله بك المنلا (طرابلس الشام) . من لواء القدس سعيد بك الحسينى ، وكانت نسبة من رجعوا من نواب سوريا بما فيها بيروت لا تتجاوز الثلث أى عشرة من ثلاثين ، والأمر كذلك أيضاً بالنسبة لبعثاد والبصرة^(٢) . وغنى عن القول أن حرص الاتحاديين على عرقلة عودة نواب العرب السابقين سببه معارضة هؤلاء الشديدة لهم فى المجلس النيابى الأول .

(١) الأهرام - ١١.٣٠ ، ٨-٦-١٩١٤

(٢) الأهرام - ١١.١٠ ، ١٥-٥-١٩١٤

جرى افتتاح المجلس الجديد في ١٤ / ٥ / ١٩١٤ وانتخب خليل بك مبعوث ممتنشة رئيسا له ، بعد أن عين رئيسه السابق أحمد رضا بك عضوا في مجلس الأعيان . وكانت الصفة الغالبة على المجلس الجديد ، في أول أمره ، هي كونه اتحاديا بحتا ، وعدم وجود أى معارض بالمعنى المفهوم للكلمة . نادى بعض نواب العرب بوجوب إيجاد كتلة عربية إلا أن العقبة التي أعتزنت سيبلهم كانت كما في السابق ، عدم وجود زعيم مسموع الكلمة . مال بعضهم إلى اختيار سليم سلام رئيسا للكتلة ، وقد عرف عنه غيرته الوطنية وجهه للإصلاح ورجاحة عقله وسعة إدراكه ، إلا أن هذه الخطوة لم تتم (١) . صحيح أن النواب العرب لم يرفعوا صوتهم في ابتداء الدورة ، حتى ولا عندما حاول الاتحاديون فسخ نيابة مبعوثي البصرة ، ولم يحاولوا التضامن مع هؤلاء الذين كان الفضل في تصديق نيابتهم إلى حزم طالب النقيب ويقظة طلعت بك (٢) ، ولم يستطيعوا ، وعددهم ستون نائبا ، أن يؤثروا على الحكومة كي تعين ولو واليا عربيا واحداً ، بينما نصت اتفاقية باريس على تعيين خمسة على الأقل منهم ، ولم يحظوا بأكثر من وزارة واحدة كما في السابق ، خلافا للاتفاقية التي أوجبت تعيين ثلاثة وزراء منهم ، بينما خصص الاتحاديون للأرمن وزيرين ولم يكن لهم في مجلس المبعوثان سوى (١٥) نائبا ، حتى عرض بهم زهراب أفندي المبعوث الأرمني قائلا لمحمد باشا الخزومي مبعوث فلسطين ، حسب رواية أحمد عزت الأعظمي : آه لو كان لي من النواب سبعون نائبا كما لكم أتمم العرب ، إذا لكنت أجعل الباب العالي في منزلي (٣) . صحيح كل ذلك ، غير أن ظن الأمة العربية لم

(١) الأهرام - ١١.٣٠ ، ٦٨-٦٩-١٩١٤

(٢) الأهرام - ١١.٣٥ ، ١٣-١٤-١٩١٤ - الواقع ان طلعت بك كان يستخدم التحايل للامور ، وان التجارب قد حنكته فجملته يقدر لكل ظرف ما يستحقه من التصرف ، مصلحة الحزب ، بحيث ان نفوذه سيتعالم بعد نشوب الحرب العالمية حتى ينتهي به الامر اخيرا الى تولي الصدارة العظمى بعد بضع من السنين .

(٣) أحمد عزت الأعظمي - المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ٥ - ٧ .

يحب، مع ذلك، في نوابها، فقد أظهر معظمهم ولا عبرة بالعدد القليل، غيرة. يحمدون عليها، إذ نهضوا للدفاع عن حقوق مواليهم، وأظهروا بوادئ نهضة صحيحة. وأستطيع أن أقول أن نفس الأدوار التي مر بها زملاؤهم في المجلس النيابي الأول قد مروا بها ولكن بشكل أسرع. فلقد شرعوا في الأسابيع الأولى من قدومهم إلى الأستانة، بالتعارف والتفاهم، وسرت روح عامة بينهم في وجوب الدفاع عن مصالح العرب المهددة، مستقلوهم واتحاديوهم المنورون على السواء. وإذا لم يكرروا قد تضامنوا ولم يشككوا كتلة عربية خاصة، ولم يضعروا لهم برنامجا خاصا، إلا أن الفكرة التي كانت تسيروهم هي الدفاع عن حقوق أمتهم، وقد ظهر بينهم عدد من النواب النابيين الذين استحقوا ثناء الأمة، وأبرزهم: سليم أفندي على سلام (بيروت)، فارس الخوري (دمشق)، سعد الله بك المنلا (طرابلس الشام)، سعيد بك الحسيني (القدس)، سليمان بك فيضى (البصرة)، جميل الزهاوى (بغداد) (١).

غير أن الاتحاديين لم يحيدوا عن خطتهم القديمة في محاربتهم لهم، وفي تدبير المؤامرات والذسائس ليخفتوا صوتهم، فإذا فشلوا فيها لجأوا إلى التهديد، والقاء الرعب في نفوس المعارضين منهم، وإثارة الضجيج في الجلسات عندما يقوم أحد الخطباء منهم فيحرج موقف الحكومة. وكانت إشارة من أحد الوزراء كافية كي يندفع المبعوثون الاتحاديون وأنصارهم في إحداث الجلبة والقرعة وضرب المناضد والصراخ والاحتجاج حتى يبأس الخطيب ويعجز عن أسمع صوته فيترك المنبر مضطراً. قال سليمان فيضى في مذكراته: كانوا إذا عرض الرئيس قانونا ترغبت الحكومة في تصديقه، أو طرح سؤالاً للاكتفاء بالمدانكرة حول موضوع ما تخشى الحكومة معارضته، صرخ أنصارها بجملة حناجرهم «قبول». «قبول»، لكي لا يبقى للمعارضين

مجال لطلب الكلام حوله . وكان منظر هؤلاء ، وفهم بعض المعممين ، وذوى اللحي الطويلة ، وبعض الشيوخ والباشوات ، وهم يأتون من الأعمال ما ينجل عن إتيانه الصبيان ، أقول كان منظرهم أحياناً يثير الضحك والأشفاق .. ثم يروى هذه الحادثة البسيطة وهي أنه أراد يوماً أن يعارض في مشروع رغب الاتحاديون في عرضه على المجلس وهو يقضى بتخصيص راتب مدى الحياة للضابط عاطف بك الذى قتل شمسى باشا الذى أرسله عبد الحميد ، أبان إعلان الضباط الأحرار الثورة عليه في سلانيك ليقضى عليها . وكان قد قرع سليمان فيضى على تقديم استيضاح للحكومة بشأنه ، ووجته في ذلك أن تخصص راتب لشخص يعتبر قاتلاً في نظر الجميع إن هو إلا تشجيع من الحكومة على القتل . فجاءه شكيب أرسلان الاتحادى ونصحه بالعدول عن عزمه ، ولما كان يعلم أن الاتحاديين هم الذين أرسلوه بهذه المهمة أصر على عزمه . فما أن حل ميعاد الجلسة حتى أسرع رئيس المجلس وعدد من النواب الاتحاديين وأخذوا مكالمهم ، وقبل أن يكتمل عدد النواب طرح الرئيس القانون برقمه ، لا بموضوعه ومحتواه ، على التصويت فصرخ النواب الجالسون «قبول» ، وانتقل إلى قانون آخر فأخر . ولما طلب سليمان فيضى الكلام حول قانون تخصيص المعاش لعاطف بك أجابه الرئيس أن القانون المذكور تم قبوله وأنه لا يرى مبرراً لبحثه ثانية . وقال سليمان فيضى أيضاً بأن الاتحاديين أرسلوا إليه صديقه توفيق المجلى ، في حادثة مماثلة ، كى ينصحه بالتخفيف من معارضته فأجابه بأن يذهب إلى مرسله ويخبرهم بأنه حينما ترك البصرة دون وصيته بأمل أن لا يعود إليها سالماً ، وأنه إذا عارض الحكومة فإنما يفعل ذلك في سبيل المصلحة العامة ، ولسوف يرون كيف أنه يؤيد القوانين النافعة (١) .

عرض على مجلس المبعوثان خلال الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى بعض القوانين الهامة، وأبرزها قانون محاكمة الصحفيين الذي جاء في ذيل قانون الجزاء، وكان الغرض منه خنق حرية الصحافة، فكان أسبق النواب إلى معارضة هذا المشروع نواب العناصر غير التركية بينهم سليمان فيضى، وجميل الزهاوى، وفارس الخورى من العرب وورتكيس من الأرمن. والمواد التي كانت موضوع النقاش هي التي خولت للنائب العام رفع الدعوى مباشرة إذا كان الجرم عاديا يتضمن القدح والذم، وأوجب على المستنطق أن يحضر المتهم حالا، أو على الأكثر في (٢٤) ساعة، وأن يتم التحقيق في أسبوع، ولم يعط لمحكمة البداية أكثر من ثلاثة أيام كي تبت في الدعوى، وخمسة أيام فقط لتدوين الحكم وتبلغه، أما مدة الاعتراض فلم تكن تزيد على ثلاثة أيام. وقد نص القانون على معاقبة رجال القضاء الذين يتهاونون في تنفيذ هذه الأحكام. (١)

إن هذه الاجراءات المشددة والشديدة السرعة أوجبت غضب النواب ومعارضتهم فنهض:

سليمان فيضى وقال: لماذا لاتشدد الحكومة هذا التشديد على المجرمين والقتلة بدل الكتاب القديرين والمتنورين وأرباب الأقلام الحرة. إن هذا القانون الذى يضيق الخناق على حرية النشر والصحافة ليتعارض مع الدستور تعارضا واضحا، وإذا كان غرض الحكومة من تشريعه إتقاء القدح والانتقاد على صفحات الجرائد والمجلات فعنى ذلك أنها ترمى إلى إخماد الأذهان وتكسير الأقلام ومحو الحريات، ثم تتشدد بعد ذلك بجمايتها للدستور وتمسكها بروحه، (٢)

(١) الاهرام - ١١.٢٩ - ٢٨٠٦-١٩١٤

(٢) سليمان فيضى - المصدر السابق، ص ١٥٦ - ١٥٧

جميل الزهاوى (مبعوث بغداد - إتحادى) : « لقد جربت الأمم الحقيقة الآتية وهى أنه بقدر ماتضيق الحكومة على أرباب الأفلام والأفكار بقدر ما يكون الانفجار عظيماً وسريعاً، فنحن نضع مراداً قانونية شديدة العقوبة ، نقدم فيها محاكمة الكتاب على محاكمة المجرمين والقتلة . إلا أننا نخطئ في هذا الفعل الذى لا تدعونا الحاجة إليه، فهو يليق بالحكومات المستقبلية ، لا بالحكومات الحرة . كان من الناس فى زمن الحكومة الحميدية من لا يجسرون على النفوذ بكلمة فلما جاء الدستور منع ذلك الحيف ثم رجعنا اليوم إليه . وطالب زملاءه بعدم التصديق عليه .

ثم قام بعده فارس الخورى فانتقد القانون نقداً قانونياً مكرراً على الأسس والنظريات الدستورية . وقال وورتكيس الأرمنى : أنا فى هذا المجلس ست سنرات . وأقسم لكم بالله أن الحكومة لم ترسل إلينا حتى اليوم قانوناً يتضمن أقل فائدة للمطبوعات . والآن تقولون أنكم تودون أن تحدموها ، وأنا أقول لكم باسم المطبوعات : هذا خير ، علم الله ، لانريده ، فاحملوه وارفضوه عنا والله يبارك لكم فيه ، ومع ذلك قبل القانون كما عرض دون أى تعديل (١) .

لم يكن قد مضى بعد شهران ونصف على افتتاح مجلس المبعوثان حينما ظهرت بوادر الخلاف بين المبعوثين العرب والترك ، وحصلت المناقشات بين الطرفين مما يذكرنا بالمجلس الأول واصطداماته . فبعد أن عرض قانون المطبوعات أثيرت مناقشات ميزانية وزارة العدلية فى ١١/٧/١٩١٤ فانبرى سليمان فيضى إلى انتقاد النظارة واتهمها بمخالفة القانون الأساسى فى عزل الحكام وذكرهم بقصة عزل بهاء الدين بك رئيس استئناف البصرة الذى لم ترالوزارة اليق من عبارة : أذهب إلى جهنم ، فى تلغرافها الذى أرسلته إليه جواباً على

استفساره عن مكان نقله . ثم بين بأن عزل المأمور المنزه عنه كان بلاسبب ولا موجب ، ونوه بأن كثيرين من الموظفين العرب كانوا يستحقون الترقية ولكنهم بدلا من ذلك عزلوا من وظائفهم ، وطالب بأن يكون المأمورون في البلاد العربية واقفين على اللغة العربية ، وندد بكون القضاء في العراق لاتزال مداولاته بالتركية ، وليس بين أهل العراق واحد بالمائة يفهم في هذه اللغة (١) ، ثم عدد المحاذير التي تنشأ عن إجراء المحاكمات بغير اللغة المحلية . عندئذ تكلم أحد المبعوثين العرب واتهم وزير العدل بأنه يعمل بالشفاعة والالتماس (٢) .

وفي جلسة ١٤/٧/١٩١٤ تكلم سليم سلام ، عند البحث في ميزانية المعارف ، فانتقد الوزارة وإعمالها حالة المدارس ، وإنها تعين لتدريس اللغة العربية الشريفة أناساً ليست معارفهم بها أكثر من معارف العوام ، وتعين مديرين تبرأ الإدارة إلى الله منهم ، وتقلد مديريات المعارف من تشاء بغير حساب ، متبعة هواها وإرادتها ، وتارة تمتحن ولكن بلاقاعدة ، ولا أصول إلا الشفاعة والالتماس ، مما جعل المدارس الرسمية في إنحطاط . ثم انتقد نظام التدريس في مدارس الحكومة بالبلاد العربية قائلاً : « يحزنني أن أبلغكم أن أن مدارسنا الرسمية باتت معامل لصنع الموظفين ، مع أن المدارس لم تنشأ إلا لكي تخرج للوطن رجالا يعيشون بكردهم وجدهم ، رجالا ينفعون به بشرة عقولهم . . . وخلاصة القول أن حال المدارس في البلاد العربية توجب الأسف الشديد والعجب العجاب . أن وزير المعارف واقف على أحوال المدارس في سورية ، ومع ذلك فهو يتقاعس عن إصلاح الحال . . . ولم تكبت الحكومة بهذا الأعمال بل تعمدت هضم حقوق العرب بإرسالها دثات من الترك على نفقة الأمة إلى أوروبا . فقد سمعت كثيراً لأعلم أبين

(١) هنا اجابة احد النواب الترك : « لافرق في ذلك فكلنا عثمانيون »

(٢) أسعد دافر - المصدر السابق ، ص ١١٠ - ١١١

الطلبة عربى واحد، فما وجدت واحداً في المئة^(١)، فضلاً عن أن عدد المدارس في كل البلاد العربية يقل عن نصف عدد المدارس التي أنشأتها الحكومة في الولايات التركية في عام ١٩١٣ فقط بمال الأمة العثمانية كلها .

مبعوث تركى : لا تفرق بين الترك والعرب .

الخطيب : أننا أخوان في السراء والضراء في وجه الأجنبي ، ولكننا كالأخوة أيضاً نتحاسب في كل شيء في مسائلنا الخاصة .

حينئذ قامت الضجة في المجلس ، واشتد الجدل ، وأكره النواب الاتحاديون المبعوث العربى على النزول عن المنبر فطلت الجلسة مؤقّتا .

وقد تكلم فارس الخورى في جلسة ١٧ / ٧ / ١٩١٤ عن حالة البريد والبرق في البلاد العربية ، وانتقد كون الحكومة تفتح الرسائل ، وتطلع على أسرار الناس الخاصة ، وانتقد ورود البرقيات إلى الناس غير واضحة وأن السبب هو عدم معرفة المأمورين اللغة المحلية فيجعلون الكلمة كلتين أو الكلمتين كلمة واحدة، فيتعذر على المرسل إليه فهم المراد فيضطر إلى مراجعة مرسلها والاستفهام عن فحواها وفي ذلك ما فيه ضياع الوقت والمال سدى، فلماذا لا يكون الموظفون من الواقفين على اللغة المحلية؟ « أليس بين أبناء العرب من يصلح لهذه الوظائف^(٢) ،

انتهت دورة البرلمان في ٧ / ٨ / ١٩١٤ وعاد النواب إلى مناطقهم ، ولكن نقمة العرب على الاتحاديين لم تقتصر على المناقشات التي كانت تدور في مجلس المبعوثان، بل أصبحت الأفكار العامة في حالة اضطراب من إهمال

(١) عندما وصل سليم سلام الى هذه العبارة علق المبعوث توفيق الجالى على كلامه من باب الهزاء بالحكومة ، قائلا : « ان الامتحانات تجرى في الاستانة ، فاذا كان الطالب يقدر ان يتحمل نفقات السفر ويجيء من بغداد واطراف سوريا ليدخل الامتحان فاهلا به وسهلا واذا كان امه ضعيفا بالنجاح ، او لم يتجح فهو ينتزعه في سفره .

(الاهرام - ١١.٧٢ ، ٢٥-٧-١٩١٤) .

(٢) اسعد داغر - المصدر السابق ، ص ١١٢ - ١١٤

الاتحاديين تنفيذ شروط إتفاقية باريس ، وبدأت الجرائد تحمل حملاتها القوية على الحكومة ، وبدأت حملة صحفية متقابلة وأخذ الترك يتبادون في جرح شعور العرب على صفحات الجرائد وفي الخط من شأنهم ومن كراهة عنصرهم^(١) . فقد ألف بعض الاتحاديين من الترك مثل جلال نوري بك وعبيدالله أفندي كتباً تدعو إلى استعمار بلاد العرب ، وبدأ أحمد شريف بك يكتب في طنين مطالباً بتتريك العرب وإجبارهم على تعلم لغة الأمة والعمل على نحو لغتهم^(٢) . ونشطت الجماعات العربية المقيمة في الآستانة ، من جهتها ، في عقد الاجتماعات والمداومات التي كان الزهراوي نفسه وعبدالكريم الخليل وعادل أرسلان ورياض الصلح وأمين العمري وأسعد داغر وغيرهم يشتركون فيها ، في دار سليمان فيضى ، كما نشط طلاب المدرسة الحربية العرب في بذل الجهود لبث الدعوة العربية^(٣) . واستمرت الحالة على هذا المنوال إلى أن أعلنت الحرب العالمية ثم دخلتها تركيا فأخذت الأمور وجهها آخر ، ذلك أن العرب أوقفوا نشاطهم المعادى للترك ، وتوقفت جرائدهم عن الخوض في المطالب العربية، وأرسل رشيد رضا رسائل خاصة إلى من يثق بهم في سوريا يحثهم على الولاء للحكومة ونشر في جريدة الأهرام في ٢٦ / ٩ / ١٩١٤ ، خطاباً عاماً نشر خلاصته في المنار قائلاً أنه يثبتته فيها ليكون وثيقة تاريخية بعد أن منعت الحكومة العثمانية دخول الجرائد المصرية إلى مملكتها . وقد شكر فيه السوريين على إخلاصهم وطاعتهم للدولة وكفهم عن طلب الإصلاح منها وتقديرهم لأحوالها الحاضرة . . الخ^(٤) . واندفع جميع العرب قلباً واحداً لخدمة الجيش والدفاع عن الديار ، وحلوا أحزابهم السياسية ، كما يتضح من رسالة بعث بها أحمد مختار بهم إلى صديق

(١) أسعد داغر - المصدر السابق ، ص ١١٥

(٢) المصدر السابق ، ص ١٥٩

(٣) سليمان فيضى - المصدر السابق ، ص ١٤٤ - ١٤٥

(٤) المنار - مجلد ١٧ ، ج ١٢ ، ١٨ - ١١ - ١٩١٤ ، ص ٩٥٥

له في مصر : قد ألغينا أحزابنا السياسية ، وتناسينا اختلافاتنا الداخلية ، لأن المصلحة المشتركة تقضى بذلك ، وسرف يرى إخواننا الترك ، ولا سيما الاتحاديون من أعمالنا في هذه الحرب ما يظهر لهم عظيم إخلاصنا للعرش العثماني ، وتقانينا في خدمة الوطن المشترك^(١) . كما أن الترك من جهتهم جعلوا يقربون أحرار العرب منهم ويعينون زعماءهم وأدباءهم في المناصب العالية المدنية والعسكرية كسبا لثقة الأمة العربية ، وعاملوا السوريين والعراقيين معاملة حسنة وتظاهروا لهم بالإخلاص^(٢) ، وبالإجمال كانت سيرة جمال باشا في الفترة الأولى من حكمه لسوريا مسيرة للعرب .

دخول تركيا الحرب : لما نشبت الحرب العالمية الأولى في أول أغسطس سنة ١٩١٤ بادرت تركيا إلى إعلان الحياد ، لكنها أعلنت التعبئة العامة لصيانة هذا الحياد من كل اعتداء خارجي ، وقام الاستعداد للحرب على قدم وساق ، فارتابت إنجلترا منها هي التي أصبح النفوذ الألماني متغلغلا في أوساطها السياسية والعسكرية بعد تسليمها لفون ساندرس مفتشية قواتها المسلحة ولأفراد بعثته المناصب العليا في الجيش ، فحجزت لها البارجتين الحربيين «سلطان عثمان» و«رشادية» التي كانت قد أوصلت مصانعها عليهما ، ولم يكن قد مضى يومان على نشوب الحرب ، وأصررت على الحجز وعدم تسليمها رغم تأكيدات الصدر الأعظم بأن الغرض من التعبئة العامة هو الاستعداد للمفاجآت ، وكانت حجة إنجلترا أن قوانينها العسكرية لا تسمح بأن تسلّم في زمن الحرب البوارج الحربية الموصى عليها في ترساناتها وقت السلم ، وأنه يجب الانتظار حتى انتهاء الحرب كي تسلمها لها^(٣) : ولم تمض على هذه الحادثة أيام قلائل حتى التجأ في ١١ / ٨ / ١٩١٤ الطرادان غوبن

(١) أمين سعيد - المصدر السابق ، ج ٢١ ، ص ٥٧ - ٥٨

(٢) اسعد داغر - المصدر السابق ، ص ١٦١

(٣) أحمد عزة الاعظمي - المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ٢٨

و«برسلاو» الألمان إلى مياه الدردنيل هربا من مطاردة الأسطول الإنجليزي لها ، فقامت قيامة الحلفاء ، وقدم سفيرا فرنسا وإنجلترا احتجاجهما إلى الصدر الأعظم ، فوقعت تركيا في مأزق وكان عليها ، باعتبار أنها أعلنت الحياد . إما أن توعد إلى الطرادين بمغادرة المياه العثمانية خلال ٢٤ ساعة . ومعنى هذا أن يقعا في أيدي الحلفاء . أو أن تنزع سلاحهما وتعتقلهما في أحد الموانئ . لكنها لم تلجأ إلى الحل الأول لأنها كانت قد أصبحت حليفة لألمانيا منذ ٢ / ٩ / ١٩١٤ . أما بشأن الحل الثاني فقد اتصلت بالسفير الألماني . وحاولت إقناعه بنزع سلاح الطرادين ظاهريا . ولما لم يقبل ، جرى الاتفاق على حل وسط هو أن تعلن تركيا شراءهما بموافقة ألمانيا السورية ، بشرط أن يعين أمير البحر الألماني «سوشون» في خدمة الحكومة العثمانية . وأن يمنح لقب قائد عام للأسطول الشاهاني . وهكذا كان^(١) إذ عمل جمال باشا على التخلص من أمير البحر الإنجليزي «لمبس» وضباطه الإنجليز بخلق خلاف مصطنع معه طلب الأميرال على أثره إذنا سرعان مأموح إليه وسحب بقية الضباط الإنجليز من على ظهر الأسطول بحيلة بارعة^(٢) .

لقد عانت تركيا من سياسة الدول الغربية حتى الآن ما كان كافيا بأن تنفر عنها وتميل إلى أي جانب يعيد إليها اعتبارها الدولي ، وأن تبحث عن تحالف مع دولة صادقة مخلصه لها ، «تحالف» ينقذها من عزاتها الحاضرة ، ويهيئ لها شروطاً ملائمة ، ويكفل لها الحماية من جارها القوية «روسيا» . وبما أن ألمانيا كانت ، في نظر الأتراك ، ترغب في رؤية تركيا عزيزة الجانب ، كما قال جمال باشا في مذكراته — مضيفاً إلى ذلك قوله أن حليفها إيطاليا والنمسا قد قدمتا كل ما استطاعته من الأذى ، ولم يبق بهما حاجة إلى مطمع جديد ، وأن ألمانيا لم تكن لها في تركيا نوايا استعمارية ، بل كانت تعتبرها

(١) مذكرات جمال باشا ، ص ٢٠٤ - ٢٠٧ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٢١٠ .

بمناوبة حلقة في سلسلتها التجارية - . كان الترك إذآ ، حسب تعبير جمال ، حيال فريقين من الدول أراد أحدهما إبقاءنا تحت نيره ، وأراد الفريق الآخر التقرب منا لإدراك بضع مزايا معينة في المستقبل ، ولا برام معاهدة على أساس المساواة في التعهدات والحقوق^(١) لذلك فضلت حكومة الاتحاديين التحالف مع ألمانيا وحلفائها .

كانت المفاوضات جارية بين ألمانيا وتركيا في الأستانة قبل نشوب الحرب ، لكنها كانت اقتصادية الصفة ، فلما تردت الحالة الدولية بعد منتصف شهر يوليه ١٩١٤ ، انقلبت المفاوضات من اقتصادية إلى عسكرية ، خاصة وأن أنور باشا ، وأكثر زعماء تركيا ، كانوا متشبعين بالروح الألمانية . ففي ٢٢ يولية اقترح أنور باشا وزير الحربية على البارون فاجنهام ، سفير ألمانيا في الأستانة ، عقد معاهدة دفاعية سرية بين الدولتين ضد روسيا ، وقعت في ٣ أغسطس عام ١٩١٤ ، وقد قضت الاتفاقية بوقف الدولتين على الحياد تجاه الخلاف الناشب حالياً بين النمسا وصربيا ، وأما في حالة تدخل حربي من قبل روسيا يشكل خطراً على ألمانيا ، فيعتبر هذا التدخل موجهاً ضد تركيا ، وعندئذ تضع ألمانيا بعثتها العسكرية تحت تصرف تركيا ، وتؤمن هذه للبعثة إمكانية سيطرتها على قيادة الجيش العامة^(٢) .

قال جمال باشا في مذكراته : بعد أن أعلنت ألمانيا الحرب على روسيا في أول أغسطس ١٩١٤ ، وجدنا أنفسنا ملزمين ، بحكم المعاهدة التي لم يحف مدادها بعد ، على خوض المعركة في الحال ، لأن المحالفة حتمت اشتراكنا بها مهما كانت أسباب الحرب^(٣) . في الحقيقة لم يكن حكام الترك قد أعلنوا الحياد ، عند ابتداء الحرب ، إلا مجرد اكتساب الوقت ، لأن

(١) المصدر السابق ، ص ١٨٣ ، ١٩٢ ، ١٩٥

(٢) من نص المعاهدة . J. C. Hurewitz — op. cit., V. II, No. 1, 2/8/1914.

(٣) مذكرات جمال باشا ، ص ١٩٨ - ١٩٩

المسيطرين على سياسة الدولة كانوا متلففين على خوض المعركة بأى ثمن ، غير أنهم مع ذلك - وبجسارة للمعتدين من رجال الحكومة العثمانية الذين لا يريدون مجازفة تركيا في حرب مدمرة لم تكن حالة الدولة الاقتصادية والعسكرية لتسمح بها - كانوا على استعداد للساومة، وقد اغتنموا الفرصة عندما اتصل جمال بالسفير الانجليزي «لويس مالت» لإزالة ما في أذهان الحلفاء من الشكوك حول المحافاة التركية - الألمانية ، إذ مال إليه السفير وسأله عن المطالب التي تطلبها تركيا مقابل الاحتفاظ بالحياد التام الحقيقي إلى نهاية الحرب ، فاستمهل حتى يتصل بالصدر الأعظم سعيد حلى باشا ، فوضعت الوزارة التركية شروطها للإنضمام إلى دول الاتفاق الودى ، وكانت كما يلي : إلغاء الامتيازات الأجنبية ، إعادة الجزر التي أخذتها اليونان ، حل المشكلة المصرية ، تأكيد من روسيا بأن تحجم في المستقبل عن التدخل في شؤون تركيا الداخلية ، ومعونة إنجلترا وفرنسا العلية فيما إذا هاجمها روسيا^(١) . فكان جواب إنجلترا باسم الحلفاء أن هؤلاء يضمنون سلامة تركيا ويوافقون على إدخال تغييرات معينة على الامتيازات المالية مع إرجاء مسألتى الجزر ومصر إلى ما بعد انتهاء الحرب ، مقابل بقاء تركيا على الحياد ، لادخولها الحرب إلى جانب الحلفاء . فلم يقبل الترك هذه الناقصة ، وكانوا يرون في دخولهم الحرب إلى جانب دول الوسط وسيلة لإحراز مكاسب سياسية هامة هي : أولاً إنقضاء احتلال روسيا للبضائق والآستانه بعد أن تخرج من الحروب ظافرة ، وذلك في حالة وقر فهم على الحياد وترك المضائق مفتوحة أمام سفنها الحربية ، ثانياً عللوا أنفسهم بالأمل في رؤية عدوتهم تدور عليهما الدوائر أمام ألمانيا القوية وهي حليفهم ، وحتى إذا عيس الدهر لدولتي الوسط ، ونزلت الكوارث بتركيا فإن الترك كانوا قد وضعوا في حسابهم النضال الذي سيخوضونه لتحرير أراضيهم من المحتلين^(٢) . والاتحاديون مع ذلك

(١) المصدر السابق ، ص ٢١٣

(٢) المصدر السابق ، ص ٢١١ - ٢١٨

كانوا يرون أن الوسيلة الوحيدة لقطع الطريق أمام المطامع الروسية هي دخولهم في هذا الجانب أو ذاك ، لافرق بين الأثنين . قال جمال باشا : وباختصار لم يبق أمامنا سوى طريقتين ، أما أن نتحالف مع فرنسا وانجلترا فنعلن الحرب على دولتي الوسط ، وبهذه الوسيلة نتقي خطر مهاجمة روسيا لنا ، وأما أن ننضم إلى دولتي الوسط ونساعد على تحطيم روسيا^(١) وقد ساعد على رواج فكرة الحرب إلى جانب ألمانيا تحمس أنور باشا لهذه الفكرة تحمساً عجيباً ، ذلك التحمس الذي لم يخل من رغبة في كسب الشهرة وكان هو الرجل الذي يستطيع أكثر من غيره أن يفرض إرادته على جميع زملائه^(٢) . هذا علاوة على أن الضباط الصغار الذين تسلموا القيادات العليا في الجيش كانوا متحرقين للانتقام والتألهزائم البلقان ، ويتربصون الفرصة كي يفلسوا هذا العار . على أن الميول التوسعية كانت ، مع ذلك ، قوية بين المهاجرين من مكدونيا ، فقد كانت نسبة كبيرة من زعماء حزب الاتحاد والترقي ، ومن الضباط قد عاشوا سابقاً في هذه المنطقة ، كما كان كثيرون منهم يملكون أراضي وممتلكات في أجزاء تركيا السلجية ، التي يودون عودتها إلى الوطن الأم ، وعلى هذا لم تخل فكرة الدخول في الحرب من دافع شخصي مستتر في اللاشعور^(٣) . كما كان من الدوافع الهامة لدخول الحرب إلى جانب ألمانيا هو سخط الأتراك على إنجلترا الطامعة في الجزيرة العربية والعراق ، وعلى فرنسا الطامعة في سوريا ، وخوفهم من نواياهما العدوانية فلو أن الترك كانوا واثقين من نزاهتهما لبقوا على الحياد ، ولكنهم كانوا يعلمون أن ليس لهذه الدول وفاء في وعد ولا صدق في عهد ، فكان يخوف ماتخافه حكمة الاتحاديين ، فيما لو بقيت على الحياد ، أن يتفق

(١) المصدر السابق ، ص ٢١٨

(٢) A. Emin — op. cit., pp. 68-69.

(٣) Op. cit., p. 64.

الحلفاء، من وراء ظهرها، على اقتسام ممتلكاتها الآسيوية. وهذا هو السبب الذي جعلها تقترح عليهم أن تكون في صفهم وتحارب معهم بصفتها حليفة ولكنهم أبوا الإجابة إلى رغبتها وطلبوا إليها مجرد الوقوف على الحياد. (١)

لما أخفقت المفاوضات مع الحلفاء بادرت حكومة الاتحاديين إلى إلغاء الامتيازات الأجنبية إعتباراً من أول أكتوبر سنة ١٩١٤، بمذكرة من الباب العالي مؤرخة في ٩ سبتمبر، كألغت نظام جبل لبنان المستقل، ودجته في الدولة كباقي الولايات، إذ رأت في نشوب الحرب فرصة لتحتل من القيود التي كانت تعاني منها. وفي نفس الوقت كانت دائرة الدردنيل والبوسفور والآستانة تتحول بسرعة إلى منطقة ألمانية، فقد جرى بأكثر من (٦٠٠) من نوتية الألمان وضباطهم، مع كثير من الاختصاصيين. وأقيموا على خفارة قلاع الدردنيل وحصونه، وأصبح أميرال الطراد «غوبن»، والرجال الألمان في الآستانة هم المستأثرون بالأمر، يستطيعون إكراه الترك على عمل ما يريدون (٢). وهذا هو الذي تم بالفعل، إذا سمح أنور باشا للطرادين الألمانين بالتجول في البحر الأسود (٣) فتصادف مع الأسطول الروسي وحصل إشتباك مسلح بينهما، وضرب الأسطول العثماني مرفأ أوديسا ونسبت كل من الدولتين المسؤولية على الثانية وأعلنت روسيا وحليفاتها الحرب على الدولة العثمانية، وفي نفس الوقت كان الألمان يتعجلون تركيا الدخول في الحرب بعد هزيمتهم في «المارن» وتجوهم من الهجوم إلى الدفاع، بينما كانت الجيوش الروسية تتوغل مظفرة في بروسيا الشرقية، فلا يستبعد أن يكون «الاميرال سوشون»، هو الذي خلق هذه المشكلة الجديدة مع روسيا بالاتفاق مع أنور باشا ليضعا الوزارة أمام الأمر الواقع

(١) احمد عزة الاظمى - المصدر السابق، ج ٥، ص ٣٧

(٢) محمد ظاهر العمري - المصدر السابق، ص ٦٨

(٣) احمد رؤوف بك - كيف دخلت تركيا الحرب، ص ١٥

لأن عناصر هامة فيها ، بما في ذلك الصدر الأعظم ، كانت مضادة لدخول تركيا الحرب ، بل كانت من أنصار التزام الحياد ، حتى أن وزير التجارة والزراعة ، سليمان البستاني ، تمكن أثناء جلسة عقدها مجلس الوزراء - لم يحضرها وزراء الحربية والبحرية والداخلية ، أنور باشا وجمال باشا وطلعت بك وكانوا من أشد أنصار إعلان الحرب - من الحصول على أكتريه الأصوات على إقتراح بوضع مذكرة ، ترفع إلى الحلفاء ، في تأييد تصريح الصدر الأعظم من وقوف الحكومة العثمانية على الحياد ، وإعادة البعثة العسكرية الألمانية إلى بلادها ، وذلك بعد حادثة البحر الأسود ، ليكون بالاستطاعة إنقاذ السلم بين الدولة والحلفاء . لكن أنور باشا أحبط هذا التدبير وتمكن من استمالة الصدر الأعظم سعيد حليم باشا الذى هدد بالاستقالة وأعلن أنور باشا ومؤيدوه الحرب فاضطر أعضاء الوزارة المخالفون وهم أربعة بينهم سليمان البستاني وجاويد بك ، إلى الاستقالة . وكان أنور باشا هو الذى يبت فى قبولها عندما كان أصحابها يريدون الرغبة فيها (١) . وهكذا حقق أنور باشا أمنية ألمانيا فى أن تخفف الضغط عن الجهة الغربية والشرقية باضطرار الحلفاء على إبقاء قوات كبيرة فى القوقاز ومصر . (٢)

لم يكن أنور باشا وزملاؤه المتطرفون ، هم فقط ، المتحمسين لدخول الحرب ، بل كان كثير من القوميين الترك ، لاسيما زعيمهم ضيا كوك الب ، من أشد الناس نحمساً لها . فلقد صفق ضيا كوك الب ، وهلل للحرب العالمية بكل صدق وإخلاص ، فقد كانت الحرب تعنى ، بالنسبة إليه ، أن يسيطر جو من الحماس ملائم تمام الملاءمة لنشر الأفكار القومية بشكل يتحقق فيه حلم الجامعة التركية ، وقد تعامى عن شرور الحرب والمفاسد والأخطاء التى

(١) المصدر السابق ، ص ١٦ - ١٩

(٢) مذكرات جمال باشا ، ص ٢٢٣ .

إرتكبتها الزعماء الذين قاموا بإعلانها . تمتع « كوكالب » خلال الحرب بنفوذ عظيم ، إذ أفسح له زعماء الحرب مجالا ليصبح « الدكتاتور الفكري Intellectual dictator » ، وكانوا يقبلون نظرياته التي كانت تأخذ شكل عقائد فلسفية ، وكان يساعد على رواج أفكاره أنه كان زعيما قوميا، ورجلا بارزاً من رجال حزب الاتحاد والترقي ومن ذوى التأثير العظيم فيهم . (١)

على أن الأشهر التي سبقت إعلان تركيا الحرب على الحلفاء قد سيطر عليها جو محمريم انطلقت فيه الجرائد في إعداد الأفكار العامة للحرب ، فأدخل في روع الجمهور أن إنتصار ألمانيا في الحرب الدائرة أمر مفروغ منه . وأن الضامن الوحيد لسلامة الدولة العثمانية هو أن تضع يدها بيد ألمانيا والنساء فتتق بذلك خطر الروس على بلادها ، وأن انحياز الدولة إلى جانب دول الوسط فيه الخير كل الخير للسلطنة إذ يعيد إليها القطر المصرى (٢). ويجذب إليها الهند التي سرعان ما تنفض النير الإنجليزى عن عاتقها ، وتسير في ركاب السلطان العثمانى لتعزيز قوة الجامعة الاسلامية ، ثم تخرج تركيا من الحرب وهي أعظم دولة في الشرق ، كما تخرج منها حليفها ألمانيا وهي أعظم دولة في الغرب (٣) . وهكذا يتيسر للدولتين أن تفرضا إرادتهما على العالم فيتسنى لتركيا بعد ذلك أن تستعيد جميع ماسلخ عنها من الأراضى وتخضع الشعوب العثمانية غير التركية إلى سيطرتها بحيث لا تستطيع أن تحرك ساكنا ولا أن تفتح فيها بطلب الإصلاح الذى يكون بإمكان الدولة أن تفرضه حسبما تشاء ، فيبقى الجنس التركى هو السيد المطاع في جميع أنحاء المملكة .

A. Emin — op. cit., p.p. 195-196.

(١)

(٢) كانت هذه الفكرة متمكنة من راس انور ، فلما سأله احد الوزراء المخالفين لدخول الحرب (جوروك صولى محمود باشا) عن سبب الحشود على حدود مصر اجاب : « سترى كيف نحتل مصر في مدة قريبة » (احمد رؤوف ، ص ١٤) .

(٣) محمد طاهر العمري - المصدر السابق ، ص ٦٨

الخاتمة

خلاصة القول أن الترك الاتحاديين ، الذين حاربوا إستبداد عبد الحميد ، وتبجحوا بحب الدستور والتمسك به وبالحرريات والأخاء والمساواة بين الشعوب التي تتألف منها المملكة العثمانية: لم يبرهنوا في جميع مظاهر السلوك التي سلكوها إلا عن فكرة التسلط، والاستبداد بهذه الشعوب، وإخضاعها لارادتهم ، وسوقها أمامهم سوق القطعان ، وجربوا كل الوسائل للوصول إلى هذه الغاية ، من تزوير للانتخابات وتسيير للحملات ، وإبادة للعباد ، حتى وصل الأمر بهم إلى حرق البيوت بأهلها ، ومن إجتذاب للعملاء ، وإثارة لمختلف النعرات ، وتأجيج لنيران الأحقاد ، والقضاء على الأحزاب والقيام بالانقلابات . ولما لم تكن جميع هذه الأساليب لتجديدهم نفعاً أمام الشعوب التي تعيش جنباً لجنب معهم في هذه السلطنة المترامية الأطراف – بل كانت سياستهم هذه وبالاعليهم وعلى المملكة ، فألبت عليهم النفوس في الداخل وأثارت عليهم حقد الدول العظمى في الخارج، فوَقعت الكوارث واقتطعت أملاك السلطنة ، وراحت لقمة سائغة في أفواه الطامعين من الدول – أقول لما لم تكن جميع هذه الأساليب لتجديدهم نفعاً لجأوا إلى زج بلادهم في حروب دفعهم غرورهم إلى إصلاء الأمة بنيرانها ، فبرهنوا بذلك على أنهم سياسيون لا ينظرون إلى أبعد من أنوفهم ، ذلك أنهم كانوا السبب في خوض حرب البلقان فكانت كارثة لا تشبه الكوارث، أضاعت ماينوف عن ثلث أراضى الدولة، ثم كانوا السبب في خوض الحرب العالمية فأضاعوا نصف الجزء الباقي منها، فصدقت فيهم كلمة الماريشال «فون درغولتر» إذ قال : « إن جمعية الاتحاد والترقي كانت منذ نشأتها إلى اليوم ألد أعداء

نفسها وأعظم خطر على كيانها . . . (١) . فلو أن الاتحاديين عاملوا الشعوب العثمانية بما اقتضاه التطور الاجتماعى الحديث، وفقاً لمصالحها المحلية واستجابوا لرغباتها التي كانت غاية في التواضع بحيث لا تؤثر على تمامية المملكة ووحدتها ، لكانوا جنبوا بلادهم هذه الكوارث والهزات ، وعاشوا مع هذه الشعوب في أمان واطمئنان ، وقطعوا ألسنة الدول الطامعة ، لكنهم ، كما قال كاتب تركي ، « لم يعرفوا كيف يفرقون بين الأصدقاء والأعداء . . . أرادوا في كل هذه السنين أن يسحقوا عشرين مليوناً من العرب والعناصر الأخرى في هاون الترك ، الذي لا يتجاوز عددهم عشرة ملايين فغاب عن نظرهم أن هذا الهاون أصغر من أن يتسع لهذه الملايين العشرين » ، وختم الكاتب قوله بهذه العبارة الصادقة : « فليتحمل المطرقة التي تقرع بها رؤوسنا (٢) . إن هذا قول ، وأيم الحق ، أخرى بأن ينطق عليهم في هذه الحرب الجديدة ، فليتحملوا إذا المطرقة التي أصبحت تقرع بها الآن رؤوسهم .

أما العرب فلم يكن موقفهم من العهد الدستوري الجديد إلا موقف الإخلاص والولاء للرابطة العثمانية والعهد الجديد ، وقد حاولوا في ابتدائه أن يتناسوا حتى لغتهم وشخصيتهم في سبيل الاندماج في الدولة ، على أن يكون عهداً تتوفر فيه الحريات والحقوق والادارة المحلية بشكل يرضى تطور الأفكار في البلاد العربية ، ويتماشى مع النهضة الفكرية والثقافية التي عملت عملها منذ منتصف القرن التاسع عشر . غير أن الاتحاديين أبوا إلا أن يتحكموا فيهم وأن يستبدوا لإستبداد القادر القائم ، وأن يسوقوهم سوق الأنعام ، لإرضاء ماجبلت عليه نفوسهم من العنعنات التاريخية ، ودعوة

(١) المؤيد - ٦٩٤٨ ، ٣١-٢-١٩١٣ ، عن مقال للمارشال في مجلة «دوتش رانمشو»

الالمانية .

(٢) المؤيد - ٦٩٥٨ ، ١٢-٤-١٩١٣ ، من تطبيق لعمود جريدة « مشرق عرفان » التركية

عن الحرب مع الأدرسي .

حقوق العنصر الحاكم ، فكان لابد من الاصطدام . لذلك نمت العاطفة القومية العربية وترعرعت في خضم هذا النضال ، إذ اسفر الاحتكاك بين القوميات ، بعضها ببعض ، وتقابلها في ميدان النضال مع الترك ، عن توفر الشعور القومي العربي ، فاضطر العرب إلى التثبث بقوميتهم التي خشوا من أن تضمحل وتذوب فكان للضغط أثره في وعي العرب لحقيقة ساطعة سطوع الشمس في رابعة النهار : إن المستقبل هو للوعي القومي والرابطة القومية ، ذلك الذي لم يتمكن الانحاديون من تقدير خطره ، فكانوا متناقضين مع أنفسهم ، إذ أدركوا قيمة هذا الوعي عند بني جنسهم ، وأنكروه على غيرهم ، فلم يكن منطقتهم في هذا المجال ، مختلفا من منطق المستعمرين . وهكذا ساروا بالدولة والأمة معاً ، وسيروا العرب معهم ، في طريق الهلاك والدمار ، فأفسحوا المجال للاستعمار الأوربي أن يغرز أظافره في البلاد العربية وأن تضمحل سيطرتهم عليها إلى الأبد .

القانون الأساسى العثمانى

فى ممالك الدولة العثمانية

المادة ١ — إن الدولة العثمانية تشمل الممالك والخطط الحاضرة والولايات الممتازة وهى كجسم واحد لاتقبل الانقسام أبداً لأية علة كانت .

المادة ٢ — إن عاصمة الدولة العثمانية هى مدينة إسلامبول وهذه المدينة ليس لها أدنى إمتياز على غيرها من البلاد العثمانية ولا هى معافاة من شىء .

المادة ٣ — إن السلطنة السنوية هى بمنزلة الخلافة الإسلامية الكبرى وهى عائدة بمقتضى الأصول القديمة إلى أكبر الأولاد من سلالة آل عثمان .

المادة ٤ — إن حضرة السلطان هو حامى الدين الإسلامى بحسب الخلافة وحاكم جميع التبعة العثمانية وسلطانها .

المادة ٥ — إن حضرة السلطان مقدس وغير مسئول .

المادة ٦ — إن حقوق سلالة بنى عثمان وأموالهم وأملأكمهم الذاتية ومخصصاتهم المالية فى مدة حياتهم هى تحت الضمانة العامة .

المادة ٧ — إن عزل الوكلاء ونصبتهم وترجيح المناصب والرتب وإعطاء النياشين وإجراء التوجيهات فى الآلايات الممتازة وفقاً لشروطها وضرب النقود وذكر الاسم فى الخطاب وعقد المعاهدات مع الدول الأجنبية وإعلان الحرب وذكر الاسم فى الخطاب والصلح وقيادة القوات البحرية والبرية وإجراء الحركات العسكرية والأحكام الشرعية والقانونية وسن النظمات

المتعلقة بدوائر الادارة وتخفيف المجازاة القانونية أو العفو عنها وعقد المجلس العمومي وفضه وفسخ هيئة المبعوثين عند الإقتضاء بشرط انتخاب أعضاء جديدة لها ، جميع ذلك من جملة حقوق السلطان المقدمة .

في حقوق تبعة الدولة العثمانية العامة

المادة ٨ - يطلق لقب عثمانى على كل فرد من أفراد التبعة العثمانية بلا استثناء من أى دين ومذهب كان . ويسوغ الحصول على الصفة العثمانية وفقدانها بحسب الأحوال المعينة في القانون .

المادة ٩ - إن جميع العثمانيين متمتعون بحريتهم الشخصية وكل منهم مكلف بعدم تجاوزه حقوق غيره .

المادة ١٠ - إن الحرية الشخصية هي مصنونة من جميع أنواع التعدي ولا يجوز إجراء مجازاة أحد بأى وسيلة كانت إلا بالأسباب التي يعينها القانون .

المادة ١١ - إن دين الدولة العثمانية هو الدين الإسلامى . ومع مراعاة هذا الأساس وعدم الاخلال براحة الخلق والآداب العمومية تجرى جميع الأديان المعروفة في الممالك العثمانية بحرية تحت حماية الدولة مع دوام الامتيازات المعطاة للجماعات المختلفة كما كانت عليه .

المادة ١٢ - إن المطبوعات هي حرة ضمن دائرة القانون .

المادة ١٣ - أن تبعة الدولة العثمانية مرخصة بتأليف كل نوع من أنواع الشركات المتعلقة بالتجارة والصناعة والفلاحة .

المادة ١٤ - يسوغ لكل فرد من أفراد التبعة العثمانية أو الجملة منهم تقديم عرض حال بحق مادة وجدت مخالفة للقوانين والنظامات المتعلقة بالعموم

إلى مرجع تلك المادة كما أنه يحق لهم تقديم عرضات بمضادة إلى المجلس العمومي بصفة مدعين أو متشككين من أفعال المأمورين .

المادة ١٥ — أن التعليم حر وكل عثمانى مرخص له بالتدريس العمومي والخصوصى بشرط مطابقة القانون .

المادة ١٦ — جميع المكاتب هي تحت نظارة الدولة وسيصير النظر بالوسائل التي من شأنها جعل تعليم التبعة العثمانية على نسق اتحاد وانتظام واحد لا تمس أصول التعاليم الدينية عند الملل المختلفة .

المادة ١٧ — إن العثمانيين جميعهم متساوون أمام القانون كما أنهم متساوون كذلك في حقوق ووظائف المملكة ماعدا الأحوال الدينية والمذهبية .

المادة ١٨ — يشترط على التبعة العثمانية معرفة التركية التي هي اللغة الرسمية لأجل تقلد مأموريات الدولة .

المادة ١٩ — يقبل في مأموريات الدولة عموم التبعة ويعينون في المأموريات المناسبة بحسب أهليتهم واستحقاقهم .

المادة ٢٠ — إن تكاليف الدولة تطرح وتوزع بين جميع التبعة بحسب اقتدار كل منها وفقا لنظاماتها المخصوصة .

المادة ٢١ — كل أحد أمين على ماله وملكه الجارى تحت تصرفه بحسب الأصول ولا يؤخذ من أحد ملكه مالم يثبت لزومه للنفع العام ويدفع ثمنه الحقيقي سلفا وفقا للقانون .

المادة ٢٢ — إن مسكن كل أحد في الممالك العثمانية مصون من التعدي ولا تقدر الحكومة أن تدخل جبراً في مسكن أحد أو منزله إلا في الأحوال التي يعينها القانون .

المادة ٢٣ — لا يسوغ اجبار أحد على الحضور الى محكمة غير المحكمة المنسوب اليها قانونيا وفقا لقانون أصول المحاكمة الذى سيصير ترتيبه .

المادة ٢٤ — المصادرة والتسخير من الأمور الممنوعة وانما يستثنى من ذلك التسكليف والأحوال التى تعين فى أوقات الحرب بحسب الأحوال .

المادة ٢٥ — لا يجوز أن يؤخذ من أحد بارة واحدة باسم ويركو ورسومات أو بصفة أخرى ما لم يكن ذلك موافقا للقانون .

المادة ٢٦ — ان التعذيب وكل أنواع الأذى ممنوع قطعيا بالكلية .

فى وكلاء الدولة :

المادة ٢٧ — ان مسند الصدارة والمشايخة الإسلامية يفوضان من قبل السلطان الى الذوات الذين يثق بهم وكذلك مأموريات باقى الوكلاء فانها تجرى بموجب ارادة سلطانية .

المادة ٢٨ — ان مجلس الوكلاء ينعقد تحت رئاسة الصدر الاعظم وهو مرجع جميع الاور الداخلية والخارجية أما قراراته المحتاجة الى الاستئذان فانها تجرى بموجب ارادة سنية .

المادة ٢٩ — ان كلا من الوكلاء يجرى من الأمور العائدة الى ادارته ما هو مأذون باجرائه وفقا لقواعده وأما ما كان خارجا عن دائرة مأذونيته فيعرض الى الصدر الاعظم يجرى مقتضيات المواد التى تحتاج الى المذاكرة ويستأذن عنها من الحضرة السلطانية وما كان محتاجا منها للمذاكرة يعرضه ويستأذن الى مجلس الوكلاء للتذاكر به ويجرى ايجابه بمقتضى الارادة السنية التى تصدر بها . أما أنواع ودرجات هذه القضايا فستعين بنظام مخصوص .

المادة ٣٠ - ان وكلاء الدولة مسئولون عن الاحوال والاجراءات المتعلقة بأمورياتهم .

المادة ٣١ - اذا تشكى واحد أو أكثر من أعضاء مجلس المبعوثين على أحد وكلاء الدولة بما يوجب عليه المسئولية في المواد التي هي من متعلقات هيئة المبعوثين فعلى رئيس هذه الهيئة الذى يتقدم له بتقرير التشكى أن يرسل ذلك التقرير وبطرف ثلاثة أيام الى الشعبة التى تتعلق بها المذاكرة فى أنه هل يجب إحالته الى الهيئة المناط بها رؤية هكذا مواد أولاً وفقاً لنظام هيئة المبعوثين الداخلى وهذا بعد أن تفحص هذه الشعبة ذلك التقرير وتجربى التحقيقات اللازمة وتستوفى الايضاحات الكافية من الذى اشتكى عليه فان قررت بالأكثرية أن هذا التشكى حرى بالمذاكرة تقدم قرارها الى هيئة المبعوثين للاطلاع عليها ، وإذ مست الحاجة تستدعى المشتكى عليه وتسمع الايضاحات التى يقدمها بنفسه أو بواسطة غيره فان وافقت أكثرية الهيئة المطلقة أى ثلثها على لزوم المحاكمة تتقدم المضبطة المتضمنة طلب المحاكمة الى مقام الصدارة العظمى وغب عرضها للأعتاب السلطانية تحال الدعوى الى الديوان العالى بموجب ارادة سنية .

المادة ٣٢ - ان أصول محاكمة الوكلاء الذين يقعون تحت التهمة ستعين فى قانون خصوصى .

المادة ٣٣ - لافرق البتة بين الوكلاء وبين أفراد العثمانيين فى الدعاوى الشخصية الخارجة عن أموريتهم فتجربى المحاكمة على هذه القضايا فى المحاكم العمومية التى تتعلق بها ذلك .

المادة ٣٤ - اذا حكمت دائرة التهمة فى الديوان العالى على أحد الوكلاء بكونه واقفاً تحت التهمة ينزل عن أموريته الى أن تظهر براءته .

المادة ٣٥ - اذا وقع اختلاف على مادة ما بين الوكلاء وبين هيئة المبعوثين وأصر الوكلاء على تقرير تلك المادة فرفضتها هيئة المبعوثين ثانية رفضاً قطعياً بأكثرية الآراء مبينة تفصل الأسباب الموجبة لذلك فللحضرة السلطانية حينئذ وحدها أن تغير الوكلاء أو أن تفض المبعوثين بشرط انتخاب هيئة جديدة خلافاً في المدة القانونية .

المادة ٣٦ - اذا اقتضت الحال ضروره في غير وقت انعقاد المجلس العمومي لوضع قانون صيانة للدولة من الخطر أو وقاية الأمن العام من الخلل ولم يكن الوقت كافياً لجمع المجلس للمذاكرة بهذا القانون الأساسي وبموجب ارادة سنوية يكون لقرارها قوة القانون للحكم مؤقتاً الى أن تجتمع هيئة المبعوثين وتمطى قرارها بهذا المعنى .

المادة ٣٧ - يحق لكل من الوكلاء في أى وقت شاء أن يحضر اجتماعات كتا الهيئتين أو أن ينيب عنه فيها أحد رؤساء المأمورين الذين تحت ادارته وله التقدم في الكلام على الأعضاء .

المادة ٣٨ - إذا استدعى أحد الوكلاء إلى مجلس المبعوثين بموجب قرار الأكثرية لإعطاء إيضاح عن أمر ما يحضر إلى المجلس بنفسه أو يرسل أحد رؤساء المأمورين الذين تحت إدارته ويجيب عن المواد التي يسأل عنها ويحق له أن يؤخر جوابه إذا رأى لزوماً لذلك آخذاً المسؤولية على نفسه .

في المأمورين :

المادة ٣٩ - جميع المأمورين ينتخبون من أرباب الأهلية والاستحقاق للأموريات التي تفرض إليهم بحسب الشروط المعينة في النظام وكل مأمور ينتخب على هذه الصورة لا يجوز عزله ولا تغييره مالم يبدو منه حقيقة ما يوجب العزل قانوناً أو يستعفى من تلقاء نفسه أو يرى عزله لازماً لضرورة تقتضيها أحوال الدولة ومن كان من أصحاب الاستقامة وحسن السلوك من

المأمورين وعزل عن ضرورة كما ذكر يكون جديراً بالترقي ويعين له معاش التقاعد أو العزل بحسب نص النظام الخصوصي الذي سيصير ترتيبه .

المادة ٤٠ — سيعين نظام مخصوص لوظائف كل مأمورية وكل مأمور هو مسئول في إدارة وظيفته .

المادة ٤١ — من الواجب على كل مأمور احترام أمره ورعايته إلا أن الطاعة لا تتجاوز الدائرة المعينة قانونياً والطاعة للأمر في أمور المخالفة للقانون لا تقي من المسؤولية .

في مجلس العمومى :

المادة ٤٢ — أن المجلس العمومى يركب من هيئتين تسمى إحداها هيئة الأعيان والأخرى هيئة المبعوثين .

المادة ٤٣ — أن كلا من هيئتي المجلس العمومى تجتمع في ابتداء شهر تشرين الثانى من كل سنة وتفتح بموجب إرادة سنوية وتقبل بإرادة سنوية في أول أذار ولا يجوز انعقاد إحدى هاتين الهيئتين بغير وقت اجتماع الأخرى .

المادة ٤٤ — إذا رأت الحضرة السلطانية وجوباً تفتضيه أحوال الدولة فإنها تفتح المجلس العمومى قبل وقته ، وتقتصر اجتماع المجلس كذلك ، أو تطيله عن المدة المعينة .

المادة ٤٥ — ان افتتاح المجلس العمومى يتم بحضرة الذات السلطانية أو بحضور الصدر الأعظم نائباً عنها أو بحضور وكلاء الدولة مع أعضاء الهيئتين ويتلى حينئذ نطق سلطانى في ما يلزم إتخاذه في المستقبل من الوسائل والتدابير بخصوص أحوال الدولة الداخلية وصلاتها الخارجية في السنة الحالية .

المادة ٤٦ — ان الأعضاء الذين ينتخبون أو يعينون للمجلس العمومى

يخلفون بالأمانة للحضرة السلطانية وللوطن وبمراعاة أحكام القانون الأساسي. والأمور المودعة لعهدتهم والابتعاد عن مخالفة ذلك، وهذا العيين يتم بحضور الصدر الأعظم في يوم افتتاح المجلس ومن لم يكن حاضراً من الأعضاء في ذلك اليوم يخلف هذه العيين بعينها بحضور الرئيس والهيئة التي هو منها .

المادة ٤٧ - أن أعضاء المجلس العمومي أحرار بإبراز آرائهم وأفكارهم ولا يقيد أحد منهم بوعده أو تهديد ما ولا يرتبط بتعليمات البتة ولا يجوز القاء التهمة على أحد منهم بوجه من الوجوه بسبب إبراز آرائه أو بيان أفكاره بأثناء مفاوضات المجلس إلا إذا بدا منه مخالفة لنظامات المجلس الداخلية فيخند تجرى معاملته بموجب النظامات المذكورة .

المادة ٤٨ - إذا اتهم أحد أعضاء المجلس العمومي من قبل الهيئة المنسوب إليها بجناية ما أو بمحاولة إلغاء القانون الأساسي أو بالارتكاب وتقررت هذه التهمة بموجب أكثرية تلك الهيئة المطلقة ، أى بثلى الآراء أو إذا حكم قانونياً على أحد الاعضاء بالحبس أو النفي فتسقط عنه صفة العضوية وتجرى محاكمته ويحكم بمجازاته على أفعاله هذه في المحكمة التي يتعلق بها ذلك .

المادة ٤٩ - يحق لكل عضو من أعضاء المجلس العمومي أن يبرز رأيه بنفسه أو يمتنع عن إعطاء رأيه فيما يتعلق برفض أو قبول مادة مطروحة تحت المذاكرة .

المادة ٥٠ - لا يجوز أن يكون شخص واحد عضواً في كتلتين الهيئتين المذكورتين في وقت واحد .

المادة ٥١ - لا يسوغ الشروع بالمفاوضات في إحدى الهيئتين بدون حضور نصف الأعضاء المرتبين وعضو واحد زيادة عن النصف . وتقرر كل المواد بأكثرية الأعضاء الحاضرين المطلقة خلا الأمور المشترط بها أكثرية هي ثلثا الأعضاء وإذا تساوت الآراء فرأى الرئيس بحسب مضاعفاً .

المادة ٥٢ — إذا قدم شخص ما عرض حال إلى إحدى هيئتي المجلس العمومي بخصوص دعوى متعلقة بشخص ثم ظهر أن ذلك الشخص لم يقدم دعواه إلى مأموري الدولة الذي يتعلق بهم رؤيتها ولا إلى مرجع أولئك المأمورين فإن عرض حاله يرفض ويرد له .

المادة ٥٣ — أن سن قانون جديد أو تغيير بعض القوانين الموجودة متعلق هيئة الوكلاء . إلا أنه يحق لكل من هيأتي الأعيان والمبعوثين أن تطلب تجديد قانون أو تغيير القوانين الموجودة في المواد التي هي ضمن دائرة وظائفهم ، وحينئذ يستأذن بذلك من الحضرة السلطانية بواسطة الصدر الأعظم . فإن صدرت الإرادة السنية بذلك تحال الكيفية إلى مجلس شوري . الدولة لأجل ترتيب اللوائح المقتضية على مقتضى الايضاحات والتفاصيل التي تؤخذ من الدوائر التي يتعلق بها ذلك .

المادة ٥٤ • — ان لأئحة القوانين التي يرتبها مجلس شوري الدولة بعد أن يجرى البحث والتدقيق عليها وقبلها في هيئة المبعوثين أولاً ثم في هيئة الاعيان تكون دستوراً للعمل إذا صدرت الإرادة السنية السلطانية باجرائها . وكل لائحة قانون ترفض رفضاً قطعياً من قبل إحدى هاتين الهيئتين لا يجوز طرحها ثانية تحت المذاكرة في تلك السنة .

المادة ٥٥ — كل لائحة قانون لا تعتبر مقبولة مالم تقرأ أولاً في هيئة المبعوثين ثم في هيئة الأعيان بنداً ويقرر كل منها بأكثرية الآراء ثم تقرر بالأكثرية أيضاً في هيئة المجلس العمومية .

المادة ٥٦ — لا يسوغ لهيئتي المجلس أن تقبلا أحداً أتى إليها للإفادة عن مادة ما بطريق الوكالة ولا أن تسمعا تقريره مالم يكن من هيئة الوكلاء أو من حضر بالنيابة عنهم أو من نفس أعضاء المجلس أو من المأمورين الذين استعدعوا للحضور رسمياً .

المادة ٥٧ — أن المفاوضات في الهيئتين تجرى باللغة التركية أما لوائح

المفاوضات فإنها تطبع وتوزع على الأعضاء قبل اليوم المعين للذاكرة .

المادة ٥٨ — ان ابراز الآراء في كلتا الهيئتين يتم إما بتصريح الاسماء أو بالإشارة المخصوصة أو بالطريقة السرية إلا أن ابراز الآراء بالطريقة السرية يتوقف على أكثرية الأعضاء الحاضرين .

المادة ٥٩ — ان ضبط الأحوال الداخلية في كل هيئة منوط برئيسها .

المادة ٦٠ — ان رئيس وأعضاء هيئة الأعيان يعينهم حضرة السلطان رأساً ولا يتجاوز عددهم ثلث هيئة المبعوثين .

المادة ٦١ — ان من يعين بصفة عضو في هيئة الأعيان يجب أن يكون قد فعل ما يجعله أهلاً للثقة العثمانية وسبقت له خدمات حسنة مشهودة في الدولة وأن لا يكون سنه دون أربعين سنة .

المادة ٦٢ — أن مدة العضوية في هيئة الأعيان هي مدة الحياة وتوجه هذه الأمور لمن هو أهل لها من معزولي الوكلاء والولاة والمشيرين وقضاة العسكر والسفراء والبطاركة ورؤساء الحاخامية والفرقاء البرية والبحرية ولغيرهم من الذوات الحاصلين على الصفات المطلوبة . أما من يعين من أعضاء هيئة الأعيان لإحدى مأموريات الدولة بطلبه فتسقط عنه صفة العضوية .

المادة ٦٣ — أن معاش العضوية الشهري في هيئة الأعيان عشرة آلاف قرش وإذا كان لأحد الاعضاء معاش آخر أو غير مخصصات من الخزينة دون عشرة آلاف أو أكثر تبقى على حالها .

المادة ٦٤ — أن هيئة الأعيان تدقق البحث في القوانين ولوائح الموازنة الصادرة من هيئة المبعوثين فإن وجدت بها ما يخل أساساً بالأمر الدينية أو بحقوق حضرة السلطان السنية أو بالحرية أو بأحكام القانون الأساسي أو باستقلالية ملك الدولة أو بأمنية المملكة الداخلية أو بوسائل المدافعة والمحافظة على الوطن أو بالآداب العمومية فلها أن ترفضها قطعياً مع إيراد ملاحظتها أو أن تردّها إلى هيئة المبعوثين لأجل إصلاحها وتصحيحها .

أما اللوائح التي تقبلها وتصادق عليها فتقدم للصدر الأعظم وكذلك المعروضات التي تقدم للهيئة تفحص بالتدقيق وتقدم لمقام الصدارة إذا وجد لزوم لذلك مع إضافة الملاحظات اللازمة عليها.

المادة ٦٥ - أن عدد أعضاء هيئة المبعوثين يسكون باعتبار شخص واحد من كل خمسين ألف نفس من ذكور التبعة العثمانية .

المادة ٦٦ - أن أمر الانتخاب مؤسس على الطريقة السرية وستقرر كيفية الانتخاب في قانون مخصوص .

المادة ٦٧ - لا يمكن الجمع بين عضوية هيئة المبعوثين ومأمورية أخرى في الحكومة خلا من ينتخب من الوكلاء لهذه العضوية فيجوز له ذلك وأما من ينتخب لهيئة المبعوثين من باقى مأمورى الدولة فهو في خيار من قبول ذلك أو رفضه إلا أنه إذا قبل العضوية يفصل من مأموريته الأولى .

المادة ٦٨ - لا يجوز أن ينتخب لهيئة المبعوثين أولاً من لم يكن من تبعة الدولة العلية ، ثانياً : من كان حائزاً مؤقتاً على امتياز خدمة أجنبية بمقتضى النظام المخصوص ، ثالثاً : من لم يكن عارفاً باللغة التركية ، رابعاً : من كان سنه دون الثلاثين ، خامساً : من كان مستخدماً عند شخص آخر في وقت الانتخاب ، سادساً : من حكم عليه بالإفلاس ولم يعد اعتباره ، سابعاً : من كان مشهوراً بالتصرفات السيئة ، ثامناً : من حكم عليه بالحجر حكماً لاحقاً ولم يفك عنه الحجر ، تاسعاً : من كان ساقطاً من الحقوق المدنية ، عاشراً : من يدعى أنه من التبعة الاجنبية . فجميع هؤلاء لا يجوز إنتخابهم بهيئة المبعوثين أما في الانتخاب الذى يجرى بعد أربعة سنوات فيشترط على المنتخب أن يكون عارفاً القراءة والكتابة فى اللغة التركية نوعاً ما .

المادة ٦٩ - أن إنتخاب المبعوثين العمومى يجرى مرة واحدة فى كل

أربع سنين ومدة مأمورية كل من المبعوثين هو عبارة عن أربع سنين ويجوز تجديد إنتخابه .

المادة ٧٠ — أن إنتخاب المبعوثين العمومي يبدأ به قبل شهر تشرين الثاني الذي هو بداية لإجتماع الهيئة بأربعة أشهر على الاقل .

المادة ٧١ — أن كلا من أعضاء هيئة المبعوثين يعتبر كغائب عن عموم العثمانيين وليس عن الدائرة التي إنتخبته فقط .

المادة ٧٢ — من الواجب على المنتخبين أن يذتخبوا المبعوثين من أهالي دائرة الولاية التي هم منها .

المادة ٧٣ — إذا فضت هيئة المبعوثين بإرادة سنية يبدأ بانتخاب جميع الاعضاء الجديدة بحيث تتمكن الهيئة من الاجتماع بعد ستة أشهر على الأكثر .

المادة ٧٤ — إذا توفي أحد أعضاء هيئة المبعوثين أو وقع تحت الحجز لأسباب قانونية أو إنقطع عن الحضور إلى المجلس مدة طويلة أو استعفى لداعي صدور حكم ما عليه لسبب قبول مأمورية أخرى فيتعين عضو خلفه بحسب الاصول قبل الاجتماع التالي .

المادة ٧٥ — أن مأمورية العضو الذي ينتخب عرضا عن أحد المبعوثين تدوم فقط إلى وقت الاتخاب العمومي الآتي .

المادة ٧٦ — يعطى لكل من المبعوثين عشرون ألف قرش من خزينة الدولة عن مدة الاجتماع في كل سنة وتعطى له أيضا مصاريف الطريق ذهابا وإيابا باعتبار كرن المعاش الشهري خمسة آلاف قرش وفقا لنظام المأمورين الملكيين .

المادة ٧٧ — تنتخب هيئة الأعيان ثلاثة اشخاص لرئاسة الهيئة وثلاثة أشخاص لكل من الرئاستين الثانية والثالثة ثم تقدم أسماء هذه الأشخاص التسعة إلى الحضرة الشاهانية وبموجب إرادة سنية يعين أحد الثلاثة الاولين

لترئاسة الهيئة وشخصان من الستة الباقين بصفة وكيلين للرئيس وتجري
مأموريتهم على هذه الصورة .

المادة ٧٨ - إن المذاكرة والمفاوضات في هيئة المبعوثين تجرى علنا
غير أنه إذا وقعت مادة مهمة أو عند طلب الوكلاء أو خمسة عشر عضوا
من أعضاء المبعوثين لإجراء المذاكرة سرأعلى أمر ما حينئذ يصرف الأشخاص
الموجودون في محل إجتماعها خلا أعضائها وبموجب قرار الاكثية تقبل
أو ترفض الطلب المتقدم لها وتجري المفاوضات علنا أو سرأ بحسب
القرار المذكور .

المادة ٧٩ - لا يجوز إلقاء القبض على أحد أعضاء هيئة المبعوثين بمدة
اجتماع المجلس ولا محاكمته مالم يثبت بموجب قرار أكثية الهيئة وجود
سبب كاف لالقاء التهمة عليه من قبل الهيئة او مالم يرتكب جنحة أو جناية
ما ويمسك بوقت إرتكابه ذلك أو عقبيه .

المادة ٨٠ - ان هيئة المبعوثين تتذاكر بلوائح القوانين التي تحال لها فما
كان منها متعلقا بالمالية أو بالقانون الاساسى يسوغ لها أن ترفضه أو تقبله
أو تصلحه . رغب تدقيق البحث على المصاريف العمومية بالتفصيل كما هو
مصرح به في قانون الموازنة تقرر مقدارها بالاتفاق مع هيئة الوكلاء وتعين
كذلك مع هيئة الوكلاء أنواع الواردات المقتضية لمقابلة المصاريف العمومية
ومقدارها وكيفية توزيعها واستحصاها .

في المحاكم:

المادة ٨١ - ان القضاة الذين ينصبون من قبل الدولة بموجب النظام
المختص وتعطى لأيديهم البراءة الشريفة فهؤلاء لا يعزلون وإنما يجوز قبول
استعفائهم . اما صورة ترقى القضاة ومسالكهم ومبادلة مناصبهم وكيفية
اجراء تقاعدهم وعزلهم عند صدور الحكم عليهم بذنب ما ، جميع ذلك

مصرح في النظام المذكور وهذا النظام موصح به كذلك الأوصاف المطلوبة من القضاة ومن باقي مأموري المحاكم .

المادة ٨٢ — ان جميع انواع المحاكمات تجرى في المحاكم علناً والاعلامات التي تصدر منها ماذون بنشرها غير أنه تجرى المحكمة سرّاً في الظروف المنبثقة بالقانون .

المادة ٨٣ — يحق لكل أحد أن يستخدم لدى المحكمة جميع الوسائل القانونية للدفاع عن حقوقه .

المادة ٨٤ — لايسوغ لإحدى المحاكم لاية علة كانت أن تمتنع عن رؤية دعوى هي من متعلقاتها ولايجوز توقيف الحكم بدعوى ما أو تأخيره بعد الشروع في رؤية تلك الدعوى أو بعد إجراء التحقيقات الأولية المقتضية لرؤيتها ، مالم يكف المدعى عن ملاحقة دعواه . ولكن حقوق الحكومة في الدعاوى الجنائية تأخذ مجراها النظامي .

المادة ٨٥ — كل دعوى يجب أن ترى في المحكمة التي يتعلق بها رؤيتها أما الدعاوى التي تقع بين الأفراد والحكومة فإنها ترى كذلك في المحاكم العمومية .

المادة ٨٦ — أن المحكمة بجمليتها تكون عارية من كل نوع من المداخلات .

المادة ٨٧ — أن الدعاوى الشرعية ترى في المحاكم الشرعية والدعاوى النظامية ترى في المحاكم النظامية .

المادة ٨٨ — أن أنواع المحاكم ووظائفها ودرجات حقوقها وأمر توظيف القضاة كل ذلك يعود به على القوانين .

المادة ٨٩ — لايجوز قطعاً لاية علة كانت ترتيب محاكم غير اعتيادية ولا لجان لرؤية بعض دعاوى مخصوصة والحكم بها خلال المحاكم القانونية وإنما يجوز فقط التحكيم وتعيين هولاء بحسب مفاد القانون .

المادة ٩٠ - لا يجوز لقاض أن يجمع بين مأموريته القضائية ومأمورية أخرى ذات معاش في الحكومة .

المادة ٩١ - سيجرى تعيين مدعين عموميين للدفاع عن الحقوق العامة في الأمور الجنائية أما وظائف هؤلاء المدعين ودرجاتهم فستقرر في القانون .

في الديوان العالى :

المادة ٩٢ - يتألف الديوان العالى من ثلاثين عضواً منهم عشرة ينتخبون بالقرعة من رؤساء وأعضاء مجالس التمييز والاستئناف . وهذا الديوان ينعقد عند الاقتضاء بموجب إرادة سنوية في دائرة هيئة الأعيان ووظيفته إنما هي محاكمة الوكلاء ورؤساء محاكم التمييز وأعضائها وكل من اعتدى على ذات الحضرة السلطانية وعلى حقوقها وكل من حاول إلقاء الدولة في خطر .

المادة ٩٣ - ينقسم الديوان العالى إلى قسمين يسمى أحدهما دائرة التهمة والآخر ديوان الحكم . أما دائرة التهمة فأعضاؤها تسعة ينتخبون ثلاثة من هيئة الأعيان وثلاثة من ديوان التمييز والاستئناف وثلاثة من أعضاء شورى الدولة وكاهم ينتخبون بالقرعة من الأعضاء الذين يعينون للديوان العالى .

المادة ٩٤ - يعطى القرار في هذه الدوائر بأكثرية الثلثين على صحة التهمة الملقاة على الذوات المتشكى عليهم أو عدمها أما أعضاء دائرة التهمة فلا يحضرون في ديوان الحكم .

المادة ٩٥ - أن عدد الأعضاء في ديوان الحكم واحد وعشرون عضواً من أعضاء الديوان العالى منهم سبعة من هيئة الأعيان وسبعة من ديوان التمييز والاستئناف وسبعة من شورى الدولة . وهذا الديوان يحكم حكماً باتاً وبمقتضى القوانين المؤسسة في الدعاوى التي قررت دائرة التهمة لزوم المحاكمة عليها ويتم حكمه بموجب قرار أكثرية بثلث أعضائه . أما أحكام هذا الديوان فلا تقبل الاستئناف ولا التمييز .

في الأمور المالية :

المادة ٩٦ - أن تكاليف الدولة لا يترتب منها شيء ولا يصير توزيع شيء منها ولا جمعه ، مالم يتعين بقانون .

المادة ٩٧ - أن لأئحة الدخل والخرج في الدولة هي بمنزلة قانون موضح به مقدار وارداتها ومصارفاتنا تقريبا فكل تكاليف الدولة يعول بأمر ترتيبها وتوزيعها وجبايتها على هذا القانون .

المادة ٩٨ - أن اللائحة المذكورة أي قانون الموازنة العمومية يصير البحث والمصادقة عليها بنبدأ بنبدأ في المجلس العمومي وكذلك الجداول المرتبطة بها المتضمنة تفاصيل الواردات والمصارفات تقسم إلى أبواب وفصول ومواد متعددة وفقاً للاصول المتخذة نظاماً وتجرى المذاكرة عليها أيضاً فصلاً فصلاً .

المادة ٩٩ - أن قانون الموازنة العمومية يطوح أمام هيئة المبعوثين عقب اجتماع المجلس العمومي ليتمكن وضعه في موقع الإجراء عند دخول السنة المتعلق بها .

المادة ١٠٠ - لا يجوز صرف شيء من أموال الدولة خارجاً عن الموازنة مالم يعين ذلك بقانون مخصوص .

المادة ١٠١ - إذا مست الحاجة لصرف مبلغ ما خارج عن الموازنة في غير وقت اجتماع المجلس العمومي وذلك لأسباب إجبارية غير إعتيادية فإن هيئة الوكلاء تستأذن من الحضرة السلطانية عن ذلك آخذة المسؤولية عليها وتتدارك المبلغ اللازم لصرفه بموجب الإدارة السنوية التي تصدر . وعليها أن تقدم لأئحة ذلك إلى المجلس العمومي عند اجتماعه .

المادة ١٠٢ - أن حكم قانون الموازنة هو لسنة واحدة فقط . ولا يجرى في غير تلك السنة . غير أنه إذا فض المبعوثان لأسباب غير إعتيادية

قبل تقرير الموازنة فيسوغ للوكلاء بموجب إرادة سنوية أن يداوموا إجراء حكم موازنة السنة الماضية إلى أن يلتئم مجلس المبعوثين ، بشرط أن لا يتجاوز ذلك مدة سنة .

المادة ١٠٣ - أن لأئحة قانون المحاسبة القطعية يتضمن مقدار المبالغ المتحصلة من واردات السنة المعينة لها وحقبة المصاريف التي صار دفعها بتلك السنة . وينبغي أن تكون هيئتها وأبوابها موافقة بالتمام لقانون الموازنة العمومية .

المادة ١٠٤ - أن قانون المحاسبة القطعية يطرح أمام المجلس العمومي في كل أربع سنين على الأكثر من ختام السنة المتعلقة بها .

المادة ١٠٥ - يترتب ديوان محاسبات لأجل رؤية حساب الأمورين الموكلين بقبض أموال الدولة وصرفها ولأجل فحص المحاسبات السنوية التي تقدم من الدوائر المختلفة وهذا الديوان يقدم إلى هيئة المبعوثين في كل سنة تقريراً حاوياً خلاصة فحسه وتدقيقاته ونتيجة أفكاره وملاحظاته وفي كل ثلاثة أشهر يعرض أيضاً على الحضرة السلطانية بواسطة رئيس الوكلاء تقريراً عن أحوال المالية .

المادة ١٠٦ - أن ديوان المحاسبات يؤلف من اثني عشر عضواً يعينون بموجب إرادة سنوية . ويستمررون في مأموريتهم مدة حياتهم ولا يعزل أحد منهم مالم تصادق هيئة المبعوثين بالأكثرية على لزوم عزله .

المادة ١٠٧ - سترتب نظام مخصوص لتعيين الصفات المطلوبة من أعضاء ديوان المحاسبات وتفاصيل وظائفهم وصورة استعفائهم وتبديلهم وتوقيتهم وتقاعدهم وكيفية تشكيل الأقسام المتعلقة بهذا الديوان .

في الولايات :

المادة ١٠٨ - أن أصول الولايات ستؤسس على قاعدة توسيع دائرة للمأذونية وتفريق الوظائف وستعين درجاتها بنظام مخصوص .

المادة ١٠٩ - سترتب قانون مخصوص أوسع من القانون الجارى الآن لانتخاب أعضاء مجالس الإدارة فى الولايات والألوية والأقضية لانتخاب أعضاء المجالس العمومية التى تلتئم كل سنة مرة فى مراكز الولايات .

المادة ١١٠ - أن وظائف المجالس العمومية كما سيصرح به القانون المذكور هى المذاكرة والمفاوضة فى الأمور النافعة كتنظيم الطرق والمعابر وترتيب الصناديق وترقية أسباب الصنائع والتجارة ونشر المعارف العمومية ومن خصائصه أيضاً حق التشكى إلى المحلات المقتضية عند وقوع مغايرات للقوانين والنظامات المؤسسة لأجل إصلاح ذلك سواء كان بأمر توزيع الأموال الأميرية وجبايتها أو بالمعاملات العمومية .

المادة ١١١ - يترتب فى كل قضاء مجلس لكل ملة ، ينتخب أعضاؤه من أفراد تلك الملة ويكون من خصائصه النظر بمداخل المسققات والمستغلات والنقود الموقوفة لىكى تصرف بحسب شروط واقفيها ومعاملتها القديمة لمن له حق فيها وللخيرات والمبرات والمناظرة أيضاً على صرف الأموال الموصى بها حسبها هو محرر فى وصية الموصى وعلى إدارة أموال الأيتام وفقاً لنظامها الخصوصى . أما هذه المجالس فانها تعرف الحكومات المحلية ومجالس الولايات العمومية مرجعاً لها .

المادة ١١٢ - أن الأمور البلدية تجرى إدارتها فى مجالس الدوائر البلدية التى سيصير ترتيبها فى دار السعادة وفى الخارج وسيصير وضع قانون مخصوص لتنظيم الدوائر البلدية ووظائفها وكيفية انتخاب أعضائها .

فى مواد شتى :

المادة ١١٣ - إذا ظهرت بعض علائم وإمارات تنذر بوقوع اختلال مافى إحدى جهات المملكة فيحق للحكومة السنية حينئذ أن تعلن الإدارة العرفية مؤقتاً فى ذلك المحل فقط . والإدارة العرفية إنما هى أبطال القوانين

والنظامات الملكية بصورة مؤقتة . وسيترتب نظام مخصوص لسكيفية إدارة المحل الموضوع تحت الإدارة العرفية . أما الذين يثبت بواسطة تحقيقات إدارة الضابطة الصحيحة أنهم سبب في إختلال أمنية الحكومة فللحضرة السلطانية وحدها الحق أن تخرجهم من الممالك المحروسة وتبعدهم عنها .

المادة ١١٤ - أن التعليم الابتدائي يجعل إجبارياً على كل فرد من جميع أفراد العثمانيين وتفاصيل ذلك تقرر في نظام مخصوص .

المادة ١١٥ - لا يجوز توقيف أو أبطال بند من بنود هذا القانون الأساسى لآية علة كانت .

المادة ١١٦ - إذا اقتضت الظروف والأحوال تغيير بعض المواد المدرجة في هذا القانون الأساسى أو إصلاحها ووجد لزوم تحقيقى وقطعى لذلك فيجوز تغييرها على الشروط الآتية وهى : أنه متى طلبت هيئة الوكلاء وكل من هيئة الأعيان والمبعوثين لإصلاح قضية ما فإذا صادقت هيئة المبعوثين على ذلك بأكثرية هى الثلثان وصدرت إرادة سنية بشأنه فإن هذا الإصلاح يعتبر دستوراً للعمل . أما المادة التى يطلب إصلاحها فتبقى مرعية الاجراء حائزة قوة الحكم والنهوذ إلى أن تجرى عليها المذاكرة وتصدر بشأنها الإدارة السنية كما ذكر .

المادة ١١٧ - إذا قضى الحال تفسير إحدى المواد القانونية فإذا كان ذلك من الأمور العدلية يتعلق تفسيره فى محكمة التمييز وإن كان من أمور الإدارة الملكية فذلك من خصائص شورى الدولة وإن كان من مواد هذا القانون الأساسى فذلك متعلق بهيئة الأعيان .

المادة ١١٨ - أن القوانين والنظامات الجارى العمل بها الآن وجميع المعاملات والعوائد تبقى نافذة ومرعية الاجراء مالم يصير إلغاؤها أو إصلاحها بالقوانين والنظامات التى تسن فى المستقبل

المادة ١١٩ - أن التعليمات المؤقتة التي ترتبت بشأن المجلس العمومى فى ٢٠ شوال سنة ١٢٩٣ تبقى أحكامها جارية إلى نهاية اجتماع المجلس المذكور الأول وبعد ذلك يضحى حكمها باطلا .

فى ٧ ذى الحجة ١٢٩٣ (١٨٧٦ م)

(نص القانون الأساسى مأخوذ حرفياً من كتاب

«البلاد العربية والدولة العثمانية»

من تأليف الأستاذ ساطع الحصرى

مصادر البحث

الكتب العربية والتركية المكنوبة بالأحرف العربية

- أبو الفتوح رضوان - تاريخ مطبعة بولاق ، القاهرة ١٩٥٣
- الدكتور أحمد عزت عبد الكريم - تاريخ التعليم في مصر من نهاية حكم محمد علي إلى أوائل حكم توفيق ، القاهرة ١٩٤٥
- الدكتور أحمد عزت عبد الكريم والدكتور محمد بدیع شريف - دراسات تاريخية في النهضة العربية الحديثة ، القاهرة سنة ١٩٥٨
- أحمد شفيق باشا - مذكراتي في نصف قرن ، ج ٢ ، قسم ٢ القاهرة ١٩٣٦
- أحمد عزت الاعظمي - القضية العربية ، ٦ أجزاء ، بغداد ١٩٣١ - ١٩٣٤
- أحمد رؤوف بك - كيف دخلت تركيا الحرب - تعريب فؤاد ميداني بيروت ١٩٣٢
- أديب اسحق - الدرر ، بيروت ، ١٩٠٩
- أسعد داغر - ثورة العرب ، القاهرة ، ١٩١٦
- الدكتورة الما وتلن - عبد الحميد ظل الله على الارض ، تعريب راسم رشدي ، القاهرة ١٩٥٠
- ١٠ د . موريل - حقيقة الحرب العالمية ج ١ ، تعريب علي احمدشكري القاهرة ١٩٢٢
- أمين سعيد - الثورة العربية الكبرى ، ج ١ ، مصر ، بلا تاريخ « بعد ١٩٣٣ »
- أمين الريحاني - ملوك العرب ، بيروت ، ١٩٥١
- انكه هارد - تركيا وتنظيمات ، دولت عثمانية نك تاريخ اصلاحاتي - ترجمة علي رشاد ، الاستانة ، ١٣٢٨ هـ
- الاب انسطاس ماري الكرملی - خلاصة تاريخ العراق ، البصرة ١٩١٩
- بولس مسعد - لبنان والدستور العثماني ، مصر ١٩٠٩
- بيير رونوفن - تاريخ القرن العشرين - تعريب الدكتور نور الدين حاطوم - مطبعة جامعة دمشق - ١٩٦٠
- تحسين العسكري - مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى والثورة العراقية ، بغداد ١٩٣٦

نجار زاده ابراهيم حلمى - تركيا اويان ، الاستانة ١٣٢٩ رومى
« ١٩١٣ تركى »

جان بيشون - بواعث الحرب العالمية الاولى ، ترجمة محمد عزة دروزة
بيروت ١٩٤٦

جرجى زيدان - تاريخ آداب اللغة العربية ، القاهرة ١٩١٤

جرجى زيدان - بناء النهضة الحديثة ، القاهرة ١٩٥٧

جورج انطونيوس - يقظة العرب ، تعريب على حيدر الركابى ، دمشق
١٩٤٦

جميل معلوف - تركيا الجديدة وحقوق الانسان ، سان باولو ١٩٠٨

جمال باشا - مذكرات جمال باشا ، تعريب على احمد شكسرى
القاهرة ١٩٢٣

حسين لبيب - تاريخ المسألة الشرقية ، القاهرة ، ١٩٢١

حقى العظم - حقائق عن الانتخابات النيابية في العراق وسورية
وفلسطين ، القاهرة ١٩١٢

خير الله خير الله - معضلة الشرق ، الاقطار العربية المحررة ، تعريب
عارف النكدى ، بيروت ١٩١٩

خيرى امين العمري - شخصيات عراقية ، بغداد ١٩٥٥

رئيف خورى - الفكر العربى الحديث ، بيروت ١٩٤٣

رفيق بك العظم - الجامعة العثمانية والعصية التركية « من مجموعة
آثار رفيق بك العظم ، نشر عثمان العظم ، القاهرة ١٣٤٤ هـ

رفائيل بطى - تاريخ الصحافة في العراق ، القاهرة ١٩٥٥

الدكتور زكى صالح - مقدمة في دراسة العراق المعاصر ، بغداد ١٩٥٣

الدكتور زكى صالح - موجز في تاريخ العراق منشأ النفوذ البريطانى
في بلاد ما بين النهرين ، بغداد ١٩٤٩

سليمان البستاني - عبرة وذكرى ، القاهرة ١٩٠٨

سليمان فيضى - في غمرة النضال ، بغداد ١٩٥٢

ساطع الحصرى - نشوء ائفكرة القومية ، بيروت ١٩٥٦

ساطع الحصرى - البلاد العربية والدولة العثمانية ، مصر ١٩٥٧

« من مطبوعات المعهد »

شاكر مصطفى - محاضرات عن القصة في سوريا « مطبوعات المعهد »
مصر ١٩٥٨

الامير شكيب ارسلان - تعليقات على تاريخ ابن خلدون مصر ١٩٣٦

صديق الديمولوجى - مدحت باشا ، بغداد ١٩٥٢ - ١٩٥٣
دكتور صلاح العقاد - الاستعمار فى الخليج الفارسى ، القاهرة ١٩٥٦
طه مكى - تاريخ بغداد الحديثة ، بغداد ١٩٣٥
الظاهر احمد الزاوى - جهاد الابطال فى طرابلس الغرب ، مصر ١٩٥٠
عثمان نورى - عبد الحميد ودور سلطنتى ، ٣ اجزاء « تركى »
الاستانة ١٩٠٩

على ظريف الاعظمى - مختصر تاريخ بغداد ، بغداد ١٩٢٦
عبد الرحمن الرافعى - عصر محمد على ، مصر ١٩٥١
عمر طوسون - البعثات العلمية فى عهد محمد على ، الاسكندرية ١٩٣٤
عبد الفتاح ابراهيم - على طريق الهند ، بغداد ١٩٣٥ « الكتاب
منشور بدون اسم المؤلف ، علمت ان الكتاب له من رسالة خاصة بعث بها
الى الدكتور فاضل حسين »

عبد الرزاق الحسنى - الثورة العراقية الكبرى ، صيدا ١٩٥٢
عبد الرزاق الحسنى - تاريخ الثورة العراقية ، صيدا ١٩٤٠
عبد الرحمن الكواكبى - طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد ،
القاهرة ١٩٣١

عبد الرحمن الكواكبى - أم القرى ، القاهرة ١٣١٦ هـ
فرنسيس مراثى - غابة الحق ، القاهرة ١٩٢٢
قيادة الجيش الرابع - ايضاحات عن المسائل السياسية التى جرى
تدقيقها بديوان الحرب العرفى المشكل بعاليه ، الاستانة ١٣٣٤ هـ
كر كوكلى زاده عمر فوزى - ارج الطيب فى مآثر السيد النقيب ،
البصرة ١٣٣١ رومى ، ١٩١٥

الاب كيريوس نيقولاوس قاضى - اربعون عاما فى حوران وجبل الدروز
لبنان ، بلا تاريخ
لوثرورب ستودارد - حاضر العالم الاسلامى ، ٤ اجزاء ، تعريب عجاج
نوبهض ، القاهرة ١٣٥٢ هـ
لونكريك ، ستيفن هيمسلى - اربعة قرون من تاريخ العراق ، بيروت
١٩٤٩

محمد فريد بك - تاريخ الدولة العلية العثمانية ، القاهرة ١٨٩٦
محمد المهدي البصير - تاريخ القضية العراقية ، بغداد ١٩٢٣
دكتور مصطفى خالدى وعمر فروخ - التبشير والاستعمار فى البلاد
العربية ، بيروت ١٩٥٧

- الامير مصطفى الشهابى - محاضرات عن القومية العربية « مطبوعات
المعهد » ، القاهرة ١٩٩٥
- محمد كرد على - خطط الشام ، ج ٣ ، ٥ ، دمشق ، ١٩٢٧
- الدكتور محمد عبد الله ماضى - النهضة الحديثة في جزيرة العرب
ج ١ « في المنكة العربية السعودية » ، القاهرة ١٩٥٢
- دكتور م . محمد حسين - الاتجاهات الوطنية في الادب المعاصر ، ج ١
القاهرة ١٩٥٤
- دكتور محمد فؤاد شكرى - السنوسية دين ودولة ، القاهرة ١٩٤٨
- محمد عزة دروزة - حول الحركة العربية الحديثة ، ج ١ ، صيدا
١٩٥١
- محمد أبو ريه - جمال الدين الافغانى ، القاهرة ١٩٥٨
- محب الدين الخطيب - المؤتمر العربى الاول القاهرة ، ١٩١٣
- محمد بهجت الاثرى - اعلام العراق بغداد ١٣٤٥ هـ
- محمد طاهر العمري - تاريخ مقدرات العراق السياسية ، ج ١ ،
بغداد ١٣٤٥ هـ
- محمد جميل بيهم - قوافل العروبة ومواكبها ، ج ٢ ، بيروت ١٩٥٠
- نعمان قساطلى - الروضة الفناء في دمشق الفيحاء ، بيروت ١٨٧٩
- ناصرى أبو زيد - تاريخ العصر الدموى دمشق ١٩١٩
- دكتور نيقولا زيادة - ليبيا من الاستعمار الايطالى الى الاستقلال ،
القاهرة ١٩٥٨
- « من مطبوعات المعهد »
- ويوسف البستاني - تاريخ حرب البلقان الاولى القاهرة ١٩١٣
- الكتب الاجنبية بما فيها التركية المكتوبة بالحروف الافرنجية :

-
- AULNEAU, J. — La Turquie et la Guerre, Paris 1915.
- ANTONIUS, G. Arab Awakening, London 1945.
- ATIYAH, Edw. — An Arab tells his story, London 1947.
- AZOURI, N. — Le Réveil de la Nation Arabe dans l'Asie
turque, Paris 1905.
- BERARD, Victor — Le Sultan, l'Islam et les Puissances,
Paris 1907.
- BERARD, V. — La Révolution Turque, Paris 1909.

CONTENSON, Ludovic — *Les Réformes de Turquie d'Asie*, Paris 1913.

CHERADAME, André — *Le Chemin de fer de Baghdad*, Paris 1903.

CAUSA, Cesare — *La Guerra Italo-Turca e della Tripolitania*, Fienze 1912.

EMIN, Ahmed — *Turkey in the World War*, U.S.A. 1930.

EDIB, Halide — *Conflict of East and West in Turkey*, Lahore 1935.

ENGELHARDT, Ed. — *La Turquie et le Tanzimat*, T. I, Paris 1882.

FUA, Albert — *Le Comité Union et Progrès contre la constitution*, Paris, sans date.

FESH, Paul — *Constantinople aux derniers jours d'Abdul-Hamid*, Paris 1907.

GONTAUT — BIRON, Comte R. de — *Comment la France s'est installée en Syrie*, Paris 1922.

GANEM, Khalil — *Les Sultans Ottomans*, Paris 1902.

HUREWITZ, J. C. — *Diplomacy in the Near and Middle East*, Documentary Record (1535-1914), Vol. I, New York 1956.

IMBERT, Paul — *La Rénovation de l'Empire Ottoman*, Paris 1909.

JUNG, Eugène — *La Révolte Arabe*, T. I., Paris 1924.

JUNG, Eug. — *Les Puissances devant la Révolte Arabe*, Paris 1906.

JONGUIERE, Le Vicomte de la. — *Hist. de l'Empire Ottoman*, 2 V., Paris 1914.

KEMAL BEY, Ismail — *The Memoirs of Is.-Kém. bey*, London 1920.

KHAIRALLAH, K. T., *La Question d'Orient et les Régions Arabes Libérées*, Paris 1919.

LÀMMENS, S. J., — *Précis Historique*, V. II, Beyrouth 1921.

LANDEMONT, Comte de — *L'Europe et la Politique Orientale*, Paris 1912.

MOUTRAN, Nadra — *La Syrie de Demain*, Paris 1916.

MIDHAT, Ali Haydar — Midhat Pasha, Paris 1908.

MANDELSTAM, André — Le Sort de l'Empire Ottoman, Paris 1917.

MANDELSTONE, A. — La Turquie, Paris 1918.

MOHAMMED FARID BEY — Les Intrigues Anglaises contre l'Islam, Lausanne 1917.

MOHAMMED F. bey — Etude sur la Crise Ottomane Actuelle (1911-1912), Genève 1913.

MOHAMMED F. bey — Etude sur la Crise Ottomane Actuelle (1914-1915), Genève 1915.

NICOLAIDES, N. — Une Année de Constitution, Bruxelles 1909.

NUSEIBEH, Hazem Zaki — The Ideas of Arab Nationalism, New York 1956.

NOURADOUNGHIAN, Gabriel — Recueil d'Actes Internationaux de l'Empire Ottoman, T. III, Paris 1902.

POINCARÉ, Reymond — Les Balkans en feu, Paris 1926.

POINCARÉ, Rey. — Le Lendemain d'Agadir, Paris 1926.

PINON, René — L'Europe et l'Empire Ottoman, Paris 1917.

PINON, René — L'Europe et les Jeunes Turcs, Paris 1913.

ROY, Gilles — Abdul-Hamid Le Sultan Rouge, Paris 1936.

REMOND, Georges — Aux Camps Turco-Arabs, Paris 1913.

RAMSAUR, Ernest Edmonston — The Young Turks, Prelude to the Revolution of 1908, Princeton 1957.

ROSSI, Ettore — Documente Sull'Origine Egli Sviluppo della questione Araba (1875-1944), Roma 1944.

Dr. SALEH ZAKI — Mesopotamia, Bagdad 1957.

Dr. SAMNE, Georges — La Syrie, Paris 1920.

Dr. SAAB, Hassan — The Federalists of the Ottoman Empire, Amsterdam 1958.

T.T.T. CEMİYETİ, Tarih, V. III, Istambul 1933.

وهو كتاب تركي

واسمه بالعربية: « تاريخ — من نشر جمعية الدراسات التاريخية التركية ».

TUNAY, Tarik Z. — Turkiyede Siyasi Partilar (1859-1952),
Istambul 1952.

وهو ايضا كتاب تركى باسم « الاحزاب السياسية فى تركيا »

VERNEY, Noel et Dambman, Georges — Les Puissances
Etrangères dans le Levant, en Syrie et en Palestine, Paris 1900.

ZEINE, N. Zeine — Arab-Turkish Relations and the
Emergence of Arab Nationalism, Beirut 1958.

الوثائق الدبلوماسية :

Documents Diplomatiques Français: Série: II, T. XI, XII,
XIII. Série III, T. I, II, III, IV, VI, VII, VIII, IX, X.

British Documents on the Origines of the War (1898-1914),
Gouch and Temperley. Part I. Vol. IX, X, Part II, Vol. IX.

المجلات الاجنبية :

Bulletin du Comité de l'Afrique Française, No. d'Octobre
1908, Paris.

Correspondance d'Orient, revue économique, politique, litté-
raire. Directeur Georges Samné, Paris.

جميع الاعداد من عام ١٩٠٨ الى غاية ١٩٠٦ حتى ١٩١٣

Revue du Monde Musulman, Mission du Maroc, Paris.

جميع الاعداد من عام ١٩٠٦ حتى ١٩١٣

المجلات العربية والتركية :

الهلال : (القاهرة) - صاحب امتيازها ومحررها أميل زيدان .

أعوام : ١٩٠٧ ج ١ - ١٩٠٨ ج ١ ، ٢ ، ٣ - جميع أعداد ١٩٠٩ -
مجلد ١٩ ج ٦ ، مجلد ٢٠ ج ٣ ، ١ من عام ١٩١١ - ومجلد ٢١ ج ٢ و ٥ و
من عام ١٩١٢ - ومجلد ٢١ ج ١٠ من عام ١٩١٣ - ومجلد ٢٢ ج ٢ ، ٣
لعام ١٩١٣ ونفس المجلد ج ٥ ، ٧ لعام ١٩١٤ ومجلد ٢٣ ج ٣ لعام ١٩١٤
المقتطف : (القاهرة) - أصحابها فارس نمر ، يعقوب صروف ،

مكاربوس شاهين :

أعوام ١٨٨٠ ج ٦ ، ١٨٨١ ج ٧ ، ١٨٨٢ ج ١ ، ١٨٨٣ ج ٦ و ٨ و ١٠ و
١٩٠٤ ج ١ ، ١٩٠٥ ج ٢ ، ١٩٠٦ ج ٣ ، ١٩٠٧ ج ٤ ، ١٩٠٨ ج ٥ و ٣
ج ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ ، ١٩١٠ ج ٢ و ٣ و ٤ و ٥ ، ١٩١٣ ج ٥
٤٢ ج ٦ ، ١٩١٤ ج ٤٤ ج ٥

النار : (القاهرة) - الشيخ رشيد رضا .

اعوام ١٨٩٩ مجلد ٢ ، ج ٤ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ - ١٩٠٠ مجلد ٣ ج ٦ و ٨ و ٩ - ١٩٠٢ مجلد ٤ ج ٢٤ - ١٩٠٣ مجلد ٦ ج ١١٥ و ٢٤ - ١٩٠٤ مجلد ٧ ج ٢٢ - ١٩٠٧ مجلد ١٠ عدد ٣ ، ثم جميع الاعداد من : ١٩٠٨ الى ١٩١٦ .

اسلام مجموعه سني : (تركية) - الاستانة - مديرها حليم ثابت

اعوام ١٣٣٢ هـ (١٩١٣ م) المجلد الاول ، ١٣٣٣ هـ (١٩١٤ م) المجلد الثاني ، ١٣٣٣ هـ (١٩١٤ م) المجلد الرابع .

الجراند العربية :

الاهرام : (القاهرة) - صاحب امتيازها جبرائيل بشارة تقلا - جميع

الاعداد من ١٩٠٩ الى غاية ١٩١٤ .

المؤيد : (القاهرة) - صاحبها الشيخ على يوسف - جميع الاعداد من

منتصف عام ١٩٠٨ الى غاية ١٩١٤

المقتبس : (دمشق) - صاحبها ومدير سياستها محمد كرد على -

الاعداد الاولى الخمسون من عام ١٩٠٩

اللواء : (القاهرة) - شركة مساهمة على فهمي كامل وشركاه ، مدير

السياسة المسئول منصور مصطفى رفعت - الاعداد من منتصف ١٩٠٩

الى غاية منتصف عام ١٩١٠ ومن ١٩١١/١/١ لغاية ١٩١١/٦/٣٠ ومن

١٩١٢/١/١ لغاية ١٩١٢/٦/٣٠ .

الرأى العام : (بيروت) صاحبها ورئيس تحريرها : طه المدور ، مديرها

المسئول : منير المدور . الاعداد من منتصف عام ١٩١٢ لغاية ١٩١٣/٤/٣٠

المفيد : (بيروت) صاحبها عبدالغنى العريسي وفؤاد حنتس ، مديرها

المسئول فؤاد حنتس ، الاعداد من اول ديسمبر ١٩١٢ لغاية نوفمبر ١٩١٣

فهرس المواضيع

الفصل الأول

- س
٣ العرب والترك قبل الانقلاب الدستوري ، عهد التنظيمات
والادارة المركزية ٣ ، اليقظة العربية ١٢ ، الرواد الأوائل ٢٠ ،
انتقال النهضة الفكرية إلى السياسة ٢٤ ، عبد الحميد والسياسة
المركزية ٢٩ ، أزمة الكويت ٣٨ ، أزمة طابا ٤٢ ، الإصلاحيون
العرب قبل إعلان الدستور ٦٣

الفصل الثاني

- ٧٥ موقف العرب من الترك بعد إعلان الدستور
جمعية الاتحاد والترقي في العمل السياسي ٨٠ ، دعوة مربية
٩١ ، بوادر الخلاف بين العرب والترك ٩٥ ، كيفية الانتخابات
في الدولة العثمانية ١٠٠ ، خطة الاتحاديين في الحكم والادارة ١١٧ ،
أزمة تعيين أعضاء مجلس الأعيان ١٣٥

الفصل الثالث

- ١٣٩ نضال العرب ضد تسلط الاتحاديين
الضباط والسياسة ١٤٤ ، المتطرفون يخلفون المعتدلين من
الوزراء ١٤٦ ، طلعت بك وقضية اليمن ١٤٨ ، حملة طنين وإقدام
على اليمن ١٥٦ ، الحرب الصحفية بين الترك والعرب ١٦٢ ، قضية
لنش ١٧٦ ، العلاقات العثمانية المصرية ١٩٠

الفصل الرابع

ص

٢٠٢

الاتحاديون وإدارة الولايات العربية

ولاية الفريق ناظم باشا على العراق ٢٠٢، سامى باشا الفاروقى
وفتنة الدروز ٢٠٩، عقلية الاتحاديين ٢٢٠، الصلح مع اليمن ٢٢٦،
قيمة الاتفاقية ٢٤١، موقف الادريسي ٢٤٣

الفصل الخامس

٢٥١

نضال العرب ضد الاتحاديين فى مجلس المبعوثان

برنامج حزب الاحرار المعتد لن المعارض ٢٦٣؛ القضية
العربية فى مجلس المبعوثان ٢٨٤، حزب الحرية والائتلاف ٣٠١،
برنامج الحزب ٣٠٤، الجمعية العثمانية التركية والعربية ٣٠٨

الفصل السادس

٣٢٨

جمعية الاتحاد والترقى فى طريق الانهيار

الحرب الطرابلسية ٣٢٨، علاقات الدول الخارجية ٣٣٧،
أثر الاعتداء الايطالى على علاقة العرب بالترك ٣٦٧، حل مجلس
المبعوثان ٣٧٠، سقوط جمعية الاتحاد والترقى ٣٧٥

الفصل السابع

٣٦٩

العرب ولا مركزية الحكم فى العهد الائتلافى

حكومة مختار باشا الغازى ٣٩٦، الصعوبات التى اعترضتها ٣٩٧،

س

انتقال الحرب إلى الشواطئ التركية الأناضولية ٣٩٧، صلح أوشي ٤٠٤
حرب البلقان ٤٠٨، الإصلاحات العربية في عهد الائتلافين ٤١٦،
حزب اللامركزية الإدارية العثمانى ٤٣٤، الجمعية الإصلاحية ٤٤٥،
اللائحة الإصلاحية ٤٤٦، الإصلاحات في دمشق وبلاد الشام ٤٥٦

الفصل الثامن

٤٦٦ العرب ولا مركزية الحكم في الفترة الثانية من عهد الاتحاديين
قانون الولايات الجديدة ٧٩، وظائف الوالى ٨١، فسخ
المجلس العمومى ٤٨٤، صلاحية المجلس العمومى، الحركة الإصلاحية
في العراق ٤٨٨.

الفصل التاسع

٥٠٣

الوفاق العربى التركى

المؤتمر العربى الأول في باريس ٥٠٣، هل للعرب حق جماعة؟
٥١٥، ملحق بقرارات المؤتمر ٥٢٢، اتفاقية باريس ٥٣١

الفصل العاشر

٥٦٦

العرب والتطور الاجتماعى والسياسى الجديد

علاقة الدول الكبرى بالدولة العثمانية ٥٦٧، الأفكار القومية
التركية بعد حرب البلقان ٥٧٨، الجامعة الطورانية ٥٨٣، الأفكار
القومية العربية ٥٩١، دخول تركيا الحرب العالمية ٦١٠، الخاتمة .
٦١٨، القانون الأساسى العثمانى في ممالك الدولة العثمانية ٦٢١،
مصادر البحث ٦٤١.

دار الهنا للطباعة والنشر
٨ شارع سامى بشارة الصحافة
بولاق - القاهرة
ت : ٨١١١٢٧

تصويب الخطأ

صواب	خطأ	سطر	رقم
بشكل يكتنفه	بشكل يكتنفها	٦	١٠٤
العربية الصرف	العربية الصرفة	٩	١٠٨
شذرات منشورة	شذرات منشورة	٦	١٢٠
Landemont, Victor Bérard	Landemont, Victor Bérard	١٧	١٢٢
Engelhardt, Fesh	Engelhardt, Fesh	٦	١٢٧
بروح الاعتدال	بروع الاعتدال	٢١	١٣٥
ضد الإصلاح	على الإصلاح	٢٢	١٧١
عن بحث بعض	بحث بعض	٧	١٧٥
قد تابع	وقد تابع	١١	١٧٧
لما سينجشمانه	لما سينجشمونه	٢٤	١٧٨
ما يربانه	ما يرونه	٢٤	٢١٦
الدول الاجنبية	الدولة الاجنبية	٩	٢٢٠
انشئت في لبنان (١٦٢٢)	انشئت في لبنان (١٣٦٢)	٦	
من عام ١٨٧٩ الى عام ١٨٨٢	من عام ١٨٧١ الى عام ١٨٨٢	٢٠	
واستبدالها بمنصب رئيس الوزراء	واستبدالها بمنصب رئيس الوزراء	١٤	
رفيق العظم	محمد رفيق العظم	١٨	
الاول من دمشق والثاني من	الاول من طرابلس الشام والثاني	٥١	
طرابلس الشام	من دمشق	٥١	
العنصر التركي الصرف	العنصر التركي الصرفة	٧	
غير انه قد وجد من رجالات	غيرانه وقد وجد من رجالات	٨	
اتحاد العناصر	اتحاد الناصر	١٥	
من جعل ولاياته العثمانية	من جعل ولايته العثمانية	١٣	
ايضاحات حول عقيدتنا	ايضات حول عقيدتنا	١٦	
عدو له وللحرية	عدو له للحرية	٢	
الترك والعرب وبقية العناصر	الترك والعرب ، وبقية العناصر	١١	
وقلبوا فيها التعليم من العربية الى	حاشية؛ وقلبوها فيها التعليم	٩٨	
التركية			
يقف على كل صندوق	يقف كل صندوق	١٠	
النزر	النذر في اول السطر وآخره	٥	
وسبب نعمتهم عليه انه	وسبب نعمتهم عليه لانه	٥	
بعض الدول الاوربية التي تثبت	بعض الدول الاوربية التي تثبت	١١	
من صوفية وخوجات	من صوفيه وخوجات	٩	
حينما يختلف مجلس النظار مع	حينما يختلف مجلس المبعوثين	١٢	
مجلس المبعوثين			
وفي بلجيكا لفتين	وفي بلجيكا لفتان	١٣	
والمعلقة في الورقة	والمعلقة في الورقة	٥	
في استكناه	في استكناه	١٥	
عثمانية صرف	عثمانية صرفة	١٧	
من أبناء الامة	أبناء الامة	٨	
من نواب الفلاح	من نواب الفلاح	١٥	

صواب	خطا	سطر	رقم
من العرب	من العوت	٧	٢٢٥
اظهر مفاوضه تشددا	اظهر مفاوضو ، تشددا	آخر سطر	٢٤٧
لينال شروطا افضل ، ولو انه	لينال شروطا فضل ، او لو انه	٨	٢٤٨
ان تكن عربي الاصل	وان تكون عربي الاصل	٣١٤	٣١٤
العلائق السياسية	العلائق والسياسة	٣	٣١٨
رائدها في الحكم	رائدا في الحكم	٤	٣٥٦
عندئذ فقط يستطيع	عندئذ فقد يستطيع	١٨	٣٧٢
وزير آخر	وزيرا آخر	١١	٣٨٤
احزاب عربية صرف	احزاب عربية صرفة	٨	٣٩٥
	بين السطرين الثاني والثالث من		٣٩٥
	الحاشية يضاف السطر التالي :		
	عقدته (وقد لا تكون جمعية بل		
	جماعة من الاصلاحيين العرب ،		
	لانه ورد في البريد القادم		
الفصل السابع	الفصل التاسع	—	٢٩٦
بان القصد من ذلك	القصد من ذلك	آخر سطر	٢٩٨
في هذه الجزر بعمليات تمدين ،	في هذه الجزر للاسعاف العام	١	٣٩٥
من شق طرق وفتح مدارس ،			
وانشاء مؤسسات			
تطبيق نظام الولايات عليها	تطبيق الولايات عليها	٩	٣٩٩
لكلا الولايتين	لكلا من الولايتين	٥	٤٠٢
بالقانون رقم ٣٨	بالقانون رقم ٣٧	١٣	٤٠٢
وهي اذ كانت	وهي ان كانت	٦	٤٠٤
صلاح مع ايطاليا يفضي	صلاح مع ايطاليا	١٤	٤٠٤
يريدون بذلك ان يخرجوا	يريدون ان يخرجوا	١٥	٤٠٤
لذلك بعدان	ذلك بعد ان	١٨	٤٠٤
اعتداء على احدى الدولتين	اعتداء على احدى الدولتان	٣	٤٠٩
جانب من جيشها	جانب جيشها	٦	٤١٠
على ان تلجأ	على ان تلجأ	١٥	٤١٠
قرار الاقامة	قرار الاقامة	١٤	٤١٧
اضاف الي ذلك ان البرنس	اضاف الي ذلك البرنس	٥	٤١٨
في مثل الظروف	في مثال الظروف	١٢	٤٢٠
خوفا من ضغط الرأي	خوفا من ضعف الرأي	٥	٤٢١
يكذب يقترب الشهران	يكن يقترب الشهران	١٥	٤٢٢
ببدلات العرض والاحتفالات	ببدلات العرض الاحتفالات	١٣	٤٢٣
سفراء انجلترا ، فرنسا ، روسيا	سفراء انجلترا وفرنسا وروسيا	٧	٤٢٤
منهجا قويا	منهجا قويا	١٤	٤٢٦
وكلنا امل بان يتحقق	وكلنا امل يتحقق	٥	٤٣٠

صواب	خطا	سطر	صفحة
كانت تطفى . . بل كان ثمة	كان تطفىء . . بل كانت ثمة	٢	٤٣١
ادوار عطيه	ادوار دوار عطيه	٣	٤٣٢
عن البلاد وتجنبيها	عن البلاد وتجنبيها	١٣	٤٣٤
ليست سوى توسيع	ليست سوى توسيعا	١١	٤٣٨
ليست سوى توسيع	ليست سوى توسيعا	١٤	٤٣٨
ان يعرضوا ما فاتهم	ان يتعرضوا ما فاتهم	٣	٤٤٠
ضعفها الا من ضعف شعوبها	ضعفها الا من ضعف شعوبها	٤	٤٤١
والا بعد ان تعرضت للحملات	والا بعد ان تعرضت للحملات	٥	٤٤٢
وقابل رجال الحكومة	وقابل الحكومة	٩	٤٤٢
مجالس « الدية ت »	مجالس « الدية »	٢	٤٤٣
مصادقة الحكومة المركزية	مصادقة الحكومة اللامركزية	٧	٤٤٧
مساهمة عثمانية	المساهمة عثمانية	٨	٤٤٧
وقد وضعت هذه اللجنة معظم مواد الاصلاح التي وضعتها اللجنة الشعبية	وقد وضعتها اللجنة الشعبية	١٧	٤٥٣
ثم نحا باللائمة	ثم نحا باللائمة	١٢	٤٥٧
كانت اتحادية صرف	كانت اتحادية صرفة	٢١	٤٦١
صرف ، وجهودهم	صرفة ، وجهودهم	٨	٤٦٢
عظيما اذ لم	عظيما اذا لم	١٤	٤٦٢
فأصبح عدد نفوس	فأصبح عدد من نفوس	٤	٤٦٣
راسهم في سياسة البلاد	ارسهم في سياسة البلاد	آخر سطر	٤٦٣
مع العناصر العراقية التي	مع العناصر العراقية التي	١٤	٤٦٥
خطة اختطها الاصلاحيون	خطة اختطتها الاصلاحيون	٣	٤٧٠
مرتبطة برواتب نظامية	مرتبة برواتب نظامية	٦	٤٧٠
تأييد المستقلين	تأييد المستقلين	١٧	٤٧١
ملائمة للنكوص	ملائمة للنكوص	١٨	٤٧٢
الاصلاح يقتضى	الاصلاح بمقتضى	٢	٤٧٨
في هذا القانون بالاستناد	في هذا القانون باستناد	١٨	٤٨٤
ومدارس	مدارس	٢	٤٨٧
وفقا للمصلحة العامة	وفقا لمصلحة العامة	٦	٤٩٥
فأخرج	فأخرج	آخر سطر	٤٩٥
بانها امام خصم	بانها امام خصم	٣	٤٩٦
ان كثيرا من	ان كثير من	٥	٥٠٠
شارل دباس	شارل دناس	٨	٥٠٥
ورفاة الاجداد	ووفاة الاجداد	١٢	٥٠٦
فعارض	وعارض	١٤	٥٠٨
عليه القوم	عليه القوم	١٨	٥٠٨
ولم يولكهم عنهم	ولم يولكهم عنهم	٢٢	٥٠٨

صواب	خطا	سطر	رقم
ولما راوا ان برقياتهم	ولما راوا برقياتهم	١٠	٥٠٩
من طلاب الحقوق	من طلاب حقوق	١١	٥١١
انها عجزت دائما	انها نجزت دائما	٢٣	٥١٢
الادعاء القائل	الاعاء القائل	١٢	٥١٦
كما هو	كما وهو	آخر سطر	٥١٩
لا ينفذ فيها راى المصريين	لانفذ راى المصريين	١٩	٥٢٠
وابقائها مصونة	وابقائها معونة	٧	٥٢١
ويجب أن يقرر هذا المجلس	ويجب يقرر هذا المجلس	٨	٥٢٢
ويقولون بان مصر	ويولون بان مصر	٨	٥٢٦
ان يلعبوا في المؤتمر	ان يطعبون في المؤتمر	١٧	٥٢٧
الا ويرى وراءها	الا ويرمى وراءها	١٦	٥٢٨
هذه الباردة	هذه الباردة	١٣	٥٢٩
جمال باشا في مذكراته	جمال باشا في مفكراته	٤	٥٣١
ان جل مرادك	ان جل مراد بك	آخر سطر	٥٣٣
والاعدادى	الاعدادى	٧	٥٣٨
وما كان يخطر له	ما كان يخطر له	١	٥٤٠
انفصالمه عنا	انفعالهم عنا	١	٥٤٢
وعن رغبتهم	عن رغبتهم	٢٠	٥٤٢
اما رضاء الحكومة	اما ارضاء الحكومة	١	٥٤٥
تحتج وتطلب	تحتاج وتطلب	١٧	٥٥٠
ذوى الرتب	ذى الرتب	٥	٥٥٤
في ايجاده مرونقا	في ايجاد مرونقا	١٩	٥٥٤
من تجارهم	من تحارهم	١٩	٥٥٥
باعتهائه في ١٩١٤/٢/٩	باعتهاله في ١٩١١/٢/٩	١٢	٥٦٢
وان ، بتليس	وان تبليس	٧	٥٦٨
ضاحية بنى كوى	ضاحية تبرى كوى	١٠	٥٦٨
الاخرى وعلى	الاخرى على	٧	٥٧٠
كالاحتلال والاعمال العسكرية	كالاحلال والاعمال العسكرية	٤	٥٧٢
سير الاعماق .. تطويف المعالم	سير الاعماق .. تطريف المعالم	١١	٥٧٢
واذ فقدت	واذا فقدت	١٠	٥٧٨
هذه الآلة المقدسة	هذه الآلهة المقدسة	١٥	٥٧٩
عام ١٨٧٥	عام ١٨٥٧	١٦	٥٨١
كنج قلمر	كنج قلما	٣	٥٨٢
بتلاءم مع	بتلائم مع	١٦	٥٨٦
غير متفقين	غير متفقين	١٧	٥٨٨
شجبا سياسة	شجعما سياسة	٧	٥٨٩
لماذا لا نفكر	لماذا نفكر	١٢	٥٨٩
النظريات العقيدية	النظريات العقيدية	١٢	٥٩١

صفحة	سطر	خطا	صواب
٥٩٢	١٤	عن غيره الا ، وأن	عن غيره ، الا ان
٥٩٢	٢١	ما سنسلمه	ما سنسلمه
٥٩٣	٩	الا لا عاطفة	الا لا عاطفة
٥٩٣	١٨	على لا تركه ابنائنا	على تركه لابنائنا
٥٩٤	٣	الجماعات فيها	الجماعات التي فيها
٥٩٤	٤	ففضالتنا	فضالتنا
٥٩٤	١٠	فيهم بنوع	فيهم بنوع
٥٩٥	١٧	أو بالتدرج	ولو بالتدرج
٦٠٦	٧	النفوذ بكلمة	التفوه بكلمة
٦١٣	١٦	هذه اناقصة	هذه الشروط الناقصة
٦١٥	١٢	هم المستأثرون	هم المستأثرين
٦١٦	١٣	إذا سمح	إذا سمح
٦١٩	١١	ينطق عليهم	ينطبق عليهم
٦١٩	٢٠	انقاد القائم	القادر الغاشم

ملاحظة :

يرجى من السادة القراء تصحيح الاخطاء المطبعية قبل الشروع بقراءة الكتاب لان اكثرها جاء بشكل يعكس المعنى عكسا تاما . علما بان هناك بعض الاخطاء المطبعية الاخرى الطفيفة التي لا تخفى على القارئ فيرجى الانتباه اليها .

ويلفت المؤلف الانتباه الى ان مقدمة الكتاب هي التي عرض بها رسالته على لجنة الامتحانات والمناقشة لذلك جاء التوجيه عن تقسيم فصول الرسالة مفايرا لفصول الكتاب بعد ان اقتضى الامر تقسيم الفصول تقسيما جديدا لدى الطبع .

المؤلف